

١٤١٨

المسلك العدل على

فروح مختصر

بافضل

محمد بن سليمان

الكرودي

٢١٦ الملك العدل على شرح مختصر بإفضل، تأليف الشيخ محمد
الكردي، محمد بن سليمان - ١١٩٤ هـ. بخط زين العابدين

ابن الخطيب أحمد الغلام سنة ١١٨٩ هـ.

٢١٣ ق ٢٣ س ٢٢ x ٦ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ حسن.

١٤١٨

الأعلام ٧: ٢٢ / ددية المعارفين ٢: ٢٤٢

١ - العبادات، الفقه الاسلامي وأصوله - المؤلف

٢ - التفسير ج ١ - تداريس التفسير

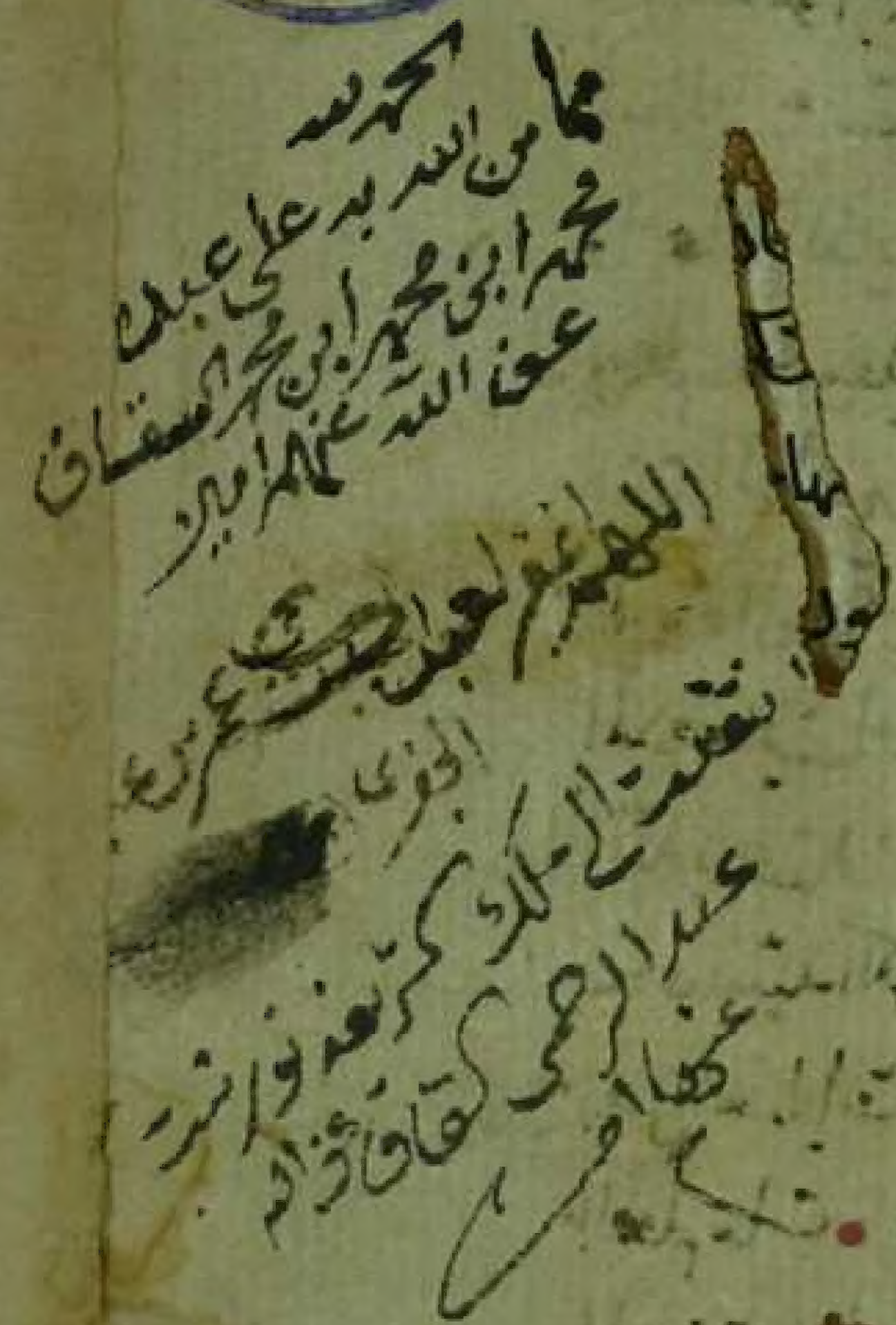
فك ١٨٤٤
١٢٩٨/٨/٢٦

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	المسلك العدل على شرح مختصر ما فضل
اسم المؤلف	محمد بن سليمان الكروبي
تاريخ النسخ	١١٨٩
عدد الأوراق	٢١٣
ملاحظات	فقده شافعي
	١٦٤٢

١٦٤٢

كتاب احكام الطهارة ٧	فصل في بيان الماء المذموم ٩	فصل في الماء المستعمل ١٠	فصل في الماء النجس ١١	فصل في الاجتهاد في الاواني ١٧	فصل في الجمعة ١٢٠
فصل في فضل الفطرة ١٩	فصل في الوضوء ٢١	فصل في سنن الوضوء ٢٥	فصل في مكرهات الوضوء ٢٩	فصل في شروط الوضوء ٢٩	فصل في بعض سنن الخطبة ١٢٣
فصل في نواقض الوضوء ٢٢	فصل في ما يجرم بالخطا ٢٥	فصل في ما يندب له الوضوء ٢٧	فصل في اداب قضاء الحاجة ٣٨	فصل في الاستنجاء ٤١	فصل في تواجب ما يندب له من التطهر ١٢٤
فصل في صفات الغسل ٤٦	فصل في مكرهات الغسل ٤١	باب النجاسة ٤٨	فصل في إزالة النجاسة ٥١	باب التيمم ٥٢	فصل في بعض ما يتعلق بما يندب له من التيمم ١٤٤
فصل في اركان التيمم ٥٧	باب الحيض ٥١	فصل في استحاضة ٥٩	باب الصلاة ٦٠	فصل في موافقة الصلاة ٦٢	فصل في في التجارة ١٥٢
فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت ٦٤	فصل في الاذان ٦٥	فصل في صلاة الصلاة ٦١	فصل في سنن الصلاة ٧٣	فصل في سنن الركوع ٧٥	فصل في سنن الصيام ١٦٦
فصل في سنن السجود ٧٦	فصل في سنن السجود ٧٦	فصل في سنن التشهد ٧٧	فصل في سنن السلام ٧٨	فصل في سنن بعد الصلاة ٧٨	كتاب الاعتكاف ١٧٣
فصل في مكرهات الصلاة ٩١	فصل في ستر المصلي ٩٣	فصل في سجود السهو ٩٤	فصل في سجود التلاوة ٩٦	فصل في سجود الشكر ٩٧	فصل في سنن تتعلق بالتسك ١١٤
فصل في صلاة الجماعة ١٠٢	فصل في اعداد الجمعة ١٠٤	فصل في شروط الفدية ١٠٥	فصل في ما يغير بعد تواتر الصفات ١٠٧	فصل في ادراك المسبوق ١١٣	فصل في بعض سنن الميت ١٩٢
فصل في صلاة الجماعة ١١٤	باب كيفية صلاة المسافر قصر بها ١١٤	فصل في ما يفتقر به السفر ١١٥	فصل في بقية شروط الفطر وقوه بالسفر والمطر ١١٧	باب صلاة الجمعة ١١٩	فصل في الاضحية ٢٠٩

باب صلاة العيد ١٣٠	فصل في المس ١٣١	باب كيفية صلاة الخوف ١٣٨	فصل في سنن الجمعة ١٣٤	فصل في بعض سنن الخطبة ١٣٣	فصل في الجمعة ١٣٠
باب الجنازة ١٣٥	فصل في تأخير الصلاة ١٣٥	فصل في نواجح حاصر ١٣٤	باب الاستسقاء ١٣٣	باب صلاة الكسوف للشمس والقمر ١٣٢	فصل في تواجب ما يندب له من التطهر ١٢٤
فصل في واجب البقل ١٤٣	فصل في الزكاة ١٤٢	فصل في الدفن ١٤١	فصل في اركان الصلاة على الميت ١٣٩	فصل في الكفن ١٣٨	فصل في بيان غسل الميت ١٣٦
باب زكاة النقد ١٤٩	فصل في زكاة الفطر ١٤١	باب زكاة الفطر ١٤٦	فصل في زكاة الماشية ١٤٦	فصل في زكاة الماشية ١٤٤	فصل في واجب الغنم ١٤٣
كتاب الصيام ١٦٢	فصل في صدقة التطوع ١٦٥	فصل في زكاة الفطر ١٥٧	فصل في زكاة الفطر ١٥٦	فصل في زكاة الفطر ١٥٤	فصل في التجارة ١٥٢
فصل في صوم التطوع ١٧٢	فصل في الفدية ١٧٠	فصل في الفدية ١٦٩	فصل في سنن الصوم ١٦٦	فصل في بيع الفطر ١٦٦	فصل في سنن الصيام ١٦٦
فصل في بيان الاحرام ١٨٣	فصل في اركان الحج ١٨٣	فصل في مواقيت الحج ١٨٠	كتاب الحج ١٨٧	وما يبطله ١٧٥	كتاب الاعتكاف ١٧٣
فصل في واجبات الحج ١٩١	فصل في الحلق ١٩١	فصل في الوقوف ١٩٥	فصل في السعي ١٩٥	فصل في الطواف ١٩٦	فصل في سنن تتعلق بالتسك ١١٤
فصل في مواقيت الحج ٢٠٦	فصل في الاضحية ١٩٨	فصل في الترتيب والتقدير ١٩٦	فصل في اداء النسيئة ١٩٥	فصل في تحللان ١٩٥	فصل في بعض سنن الميت ١٩٢
			فصل في فحرمات ١١١	فصل في العقيقة ١١٠	فصل في الاضحية ٢٠٩



أَمْدُكَ عَفْوُ اللَّهِ عَنَّا
وَمَحْمَدٌ دَعَا إِلَى الْغَفْرِ

بجاء نسيك
ولرعد ناث

الحمد لله

۳۳

الخدمة وجدانه فكان ٤٠ في شهر الحجة سنة ١٢٨٢ فقد وقفت وحسبت وادت
هذا الثاني من اوله الى اخره على طلبة العلم الشرقي الشريف نورنت عبد الرحمن
البنقاف لوجه الله الكريم فاذا اخذوها احد لا بد ان يتقدم بها وقضى غرضه
منها ردت الى ناطورها قبله كما استخرجت ولاجل من اخذها ان يسلكها
غيره بعد قضاء حاجته وخصيل ياربه منها من غير حاجه بل عليه ان
يردها الى ناطورها من غير نراج ولا فتور ليشفع بها طلائ العلم ومن
بدل او غير او سعى في تعطيلها او وضعها عن مستحقها في اوك على الله وحسنا
الله ونعم المكيل كتب في شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٢ وقد جعلت نظرها الى وصيها علوي بن عبد الفتاح

عالمی بی بی
الہ آباد

الحمد لله
عبد الرحمن
الشافعي



المسلك العدل على شرح

مختصر بافضل

جمع محمد بن سليمان الكندي

المسلك العدل على

المختصر على شرح

علي مختصر العا

جمع الفقير

المكتوب

٢١٢ ق

١٢٦٠

١١٩٠

عفا الله عنهما
محمد بن محمد بن علي
محمد بن علي بن عبد الله

عبد الله بن محمد بن علي
عبد الله بن محمد بن علي
عبد الله بن محمد بن علي

الحمد لله وبعد انه كان في شهر المحرم سنة ١٢٦٠ هـ فقد وقعت وجبت وادت
هذا التاليف من اوله الى اخره على طلبة العلم الشريفي الشريف نورست عبد الرحمن
البنساف لوجه الله الكريم فاذا اخذها احد لا يستعملها وقضى غرضه
منها ردت الى ناظرها سلمة كما استخرجت ولا يخل من اخذها ان يسلكها
غيره بعد قضاء حاجته ويحصل ما ربه منها من غير حاجة بل عليه ان
يردها الى ناظرها من غير تراخي ولا فتور لئلا يقع بها طلائ العلم ومن
يدل او غير او سمى في تخطيها او منعها من مستحقها في اوجه على الله وحسنا
الله ونعم الوكيل كتب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٦٠ هـ

عبد الرحمن بن علي
عبد الرحمن بن علي
عبد الرحمن بن علي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
الحمد لله الذي وفّق من أراد به خيرا المتفقه في الدين والهدى رشده
وارتاد العلوم النبوية والصلاة والسلام على قائد الغر المحجلين ورسول رب
المؤمنين سيدنا ومولانا محمد امة المرسلين وعلى آله ثمره فؤاد الطيبين
واصحاب الذين لدرهم الحالى من تصفير ولجئ المكارم من يددين صلى الله
وسلم على وعلىهم اجمعين وثابيحهم باحصان الى يوم الدين **وبعد** فيقول
الفقيه الى تربية العذير الواثق بالماجد المنان محمد بن سليمان لما من الله
على العالمين نبي الكبري على شرح العلامة خاتمة المحققين وسند
المدققين احمد بن محمد الحسيني الكوفي مختصر العلامة بافضل المصنفين
الله برحمته واستلهمنا فيسبح جنته ونفعني بها وعلو ما في الدارين
بجاه سيد الكونين **تأملتها** فاذا فيها طول على التراهل البعض لبعض
اهل العناية فخشيت في الامال بالانثار في هذه الاعصار التي
العلم مات فاختصرتها في اقل من نصف حجمها في اخرى سميتها المحو
المدنية على شرح المقدمة للضريبة محيلا فيها على ما في اصلها ثم
لويت عنان الزم ما في اختصار ذلك المختصر مستعينا بما في الفتوى
والعدول من الله قد دخلها في التوضيح والبيان في طلب عليها الفتوى
والرجوع الى اصل هذه وهي التي هي ثمره وعليها العرف في بقول فيها كلام ونبئت
فيها ما ورد في كتبها وخود ذلك من الغبار كفي الامور ضاها ولم وكنت اريد
ان تكون هذه في اقل من نصف حجم التي قبلها على القياس الاول ليكون على القول
لكن لم يستطع في القام عليه بل زاد على النصف قليلا ما لديه **تكملة** فينبغي
ولو اجد منه بدلا وسميتها المسلك الجديد على شرح مختصر بافضل واسأل
تعالى بجاه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وجاه كل ذي جاه عنده ان يرضى
فيه بلا خلاص وان يدرى شبي يوم يؤخذ بالنواص ورحم الله من دعي لي

في
الكتاب
في
الكتاب

تحرير

بغير ان لا تاتم وبالرضول في دار السلام في غير سابقة عدا اب
تويج ولعقاب برحمته ومنه انه جواد كريم وعباده مروق رحيم
هذا وقد عني ان اقدم بين يدي المقصود معدمين لكوننا كمالا ساس لما بين
عليها ما باقي الكتاب اما الاول فيقول **اعلم** ان جمهور مناخري ايمتنا الشافعية
قد اطمقوا على ان المعتمد في الفاي في مذهب الشافعية في ما اتفق عليه الشيوخ
اما ما اختلف فيه عبد الكريم الرازي والامام يحيى النووي فان خلافا فالنوي
كان وجد للرازي ترجيح روافد فهو المعتمد فان مخالفت كتب النوي في الغالب
ان المعتمد للمحقق فالجرح في التنقيح فالروضة والمنهاج وكذا ما واه فشرح
مسلم فتصحيح التبيين وتكملة فان اتفق المنكرون على ان ما طوله سهر
فلا يكون حجة معتمد الكفا ناد رجا وقد تتبع رجاء بعد فهم كلامها وتبينوا
في غيره بحسب ما ظهر لهم ثم ان لم يكن للشيخين ترجيح فان كان المفتي من
اهل النجاشية في المذهب اتفقنا على ترجيح ما اعتمدته الامة مذهبنا
بمخزاة الفتوى بالضعيف عندكم وان ترجح عنده لانه اعلى سله في الراجح في
المذهب لامن الرازي عنده لانه في ضعفه وانه يجوز تقليده للعمل به
كان كذلك فلا بأس وان لم يكن من اهل الترجيح وهم الموجودون اليوم فاختلف
فيهم فذهبوا الى ان المعتمد ما اعتمدته الشافعية كنية فان مخالفت
فالمخترع ثم فتح الجواد ثم الامداد ثم شرح العياض ثم فتاويه وكان على هذا
التراهل الامصار وذهب آخرون الى ان المعتمد ما اعتمدته الجمال الذي في مخالفت
فيه الله وعليه الكثر اهل مصر شيخنا الشيخ سعيد سبيل مفتي بعد
جوان مخالفة الله وم رحيته اتفقا بل يخدم مخالفة الحق والنهاية
وان مخالفتا غير المفتي الغاصر عن رتبة المترجم بيننا وان يعينه كتبها
غيرها لا يجوز الفتوى بها الا اذا لم مخالفتها او اخطاها ورايت فتاواه في
محمد صالح المنطقي ما يوافق كلام شيخنا المذكور ورفع للعلامة السيد محمد

البصري سؤاله الاحسان فيما يختلف فيه ابن حجر والجمال الزملي فما المعول عليه
من الترجيحين فاجاب ان كان المفتي من اهل الترجيح افتى بما ترجح عنده ثم
قال وان لم يكن كذلك كما هو الغالب في هذه الاعصار المناخرة فهو راو
لا غير فتخير في رواية ايما شاء او جميعا او بايها من ترجيحات اجلاء
المناخرين ثم قال لا ولي بالمفتي التامل في طبقات العامة فان كان
السائلون من الاقوياء الاخذين بالعرايم وما فيه الاصطيات لخصهم برواية
ما يشتمل على التشديد وان كانوا من الضعفاء الذين هم تحت ابر التفرس
بحيث لو اختلف في شأنهم على رواية التشديد اهلوه ووثقوا في هذه
الخالفة حكم الشرع روي لهم ما فيه التخفيف بنفقة عليهم من الوقوع
في ورطة الهلاك فلا تساهل في دين الله او لباعث فاسد لطمع او رغبة
او رهبة ثم قال وهذا الذي تقرر هو الذي نعتقد وندين الله به قال
وكان بعض مشايخنا يجري على لسانه عند مرور اختلاف المناخرين في
الترجيح في مجلس الدرس وسؤال بعض الحاضرين عن العمل باي الرايين
في شأن يقر الغالون ومن شاء يقر الورش واما التزام واحد على التعيين
في جميع المواد وتضعيف مقابله فالعامل عليه محض التقليد انتهى
وفي العصاة من التحفة ما مضى في الخادم في بعض المحتاطين الاولين بل
بوسواس الاخذ بالاحض والوض لئلا يرد اد فيخرج عن الشرع ويصله
لاخذ بلا تغل لئلا يخرج الى الاباحة انتهى وهذا الذي قاله السيد عمر
البصري هو الذي يعمل اليه الفقير وقد نقله نليده ابن جمال الانصاري
مختصا واقره في رسالة فتح المجيد ورايت نقلا عن العلامة السيد
عبد الرحمن بن عبد الله الفقيه العلوي في آخر جواب طويل واذ اختلف
ابن حجر والزملي وغيرهما في اختلافها فالقادر على النظر والترجيح يلزمه
واما غيره فياخذ بالكثرة الا اذا كانوا يرجعون الى اصل واحد وتخير

بين المتعارفين كابن حجر والزملي خصوصاً في العمل كما حره السيد عمر بن
عبد الصم البصري في فتوى له انتهى واعلم اني اذكر كثيرا في هذه المسألة
واصلها الخلاف الكاين بين الزملي وشيخه الشيخ الامام والمطيب
فانهم مما اتفقوا عليه جلالتهم وعذري في عدم التصرح بالترجيح في كثير
من المسائل المختلف فيها بينهم ما تقدم في كلام السيد عمر وغيره فان من هو
ذا اهل الترجيح لا يتقبل ما ارجمه ومن لا يرتبه التخيير فافهم له
في الترجيح نعم وقع في كلامهم حتى التحفة والنهاية مسانيل في قيل الغلط
او الضعيف الواضح الضعيف فلا يجوز لافضاء بها مطلقا ووضحت جملة
مها في كتابي العوائد المدنية فيمضي لبقوله من مناهج السادة الشافعية
بما ارفق علي من سبقني اليه فليراجع من اراد الاطاحة بذلك فانه
يجمع فادعي المقدمة العاشرة في بعض ما يجري عليه اصطلاح شافعي
ايضا الشافعية في كتبهم الفقهية حيث قالوا الامام يريدون به
امام الحرمين الجويني ابن أبي محمد وحيث يطلقون القاضي يريدون به
القاضي حسين واذا اطلقوا الشافعية عرفا او الك الحق يريدون به الجلال
المجلى شارح المنهاج حيث لم يكن له اصل صلاح بخلافه والاكالة في مشرع
لما اشار حيث اطلق الشافعية يريد به الجويني شارح الارشاد وافعال الشافعية
فالمراد به واحد من الشرايع لا يهاب كان كما هو مفاد التكميل ولا فرق
في ذلك بين التحفة وغيرها كما اوضح ذلك في غير هذا المجلد فالمراد
انه يريد به شافعية وحيث قالوا في بعضهم او نحو ذلك في مشايخهم وحيث قالوا
في المشايخ او نحو ذلك في مشايخهم او نحو ذلك في مشايخهم وحيث قالوا
يريد شيخ الامام زكريا وكذلك الخطيب الشافعي وهو من اهل جمال الزملي
الشيخ وان كان الخطيب شافعي فماده الشهاب الزملي وهو من اهل جمال الزملي
بقوله افتى به الزملي ونحوه واذ قالوا لا يبعد كذا فهو احتمال وحيث قالوا

علي ما شمله كلامهم ونحو ذلك فهو إشارة الى التبري منه وانه مشكل كما صرح
 بذلك الشيخ طائفة فتح الجواد ومجمله حيث لم يبينه على تضعيفه او ترجيح
 والاخرج عن كونه مشكلا الى ما حكم به عليه وصحت قالوا ان قالوا او كذا ان
 قاله فلان فهو كالذي قبله وان قالوا ان صح هذا فكذلك اظاهاه عدم
 كونه عليه في الجنايز من التحفة وان قالوا ان كان فان فهو بعد ذلك على
 تضعيفه او ترجيح فلا كلام ولا فهو معتقد فان جمع بينهما فنقل الشيخ
 بسنبل عن شيخه الشيخ عبد المصطفى عن شيخه الشوبري ان اصطلاح التحفة
 ان ما بعد كما هو المعتد عنده وان ما اشهر من ان المعتد ما بعد لكن في
 كلامه انما هو فيما اذا لم يسبقها كما والافهم المعتد عنده وان رجع بعد
 ذلك ما يتقابل ما بعد كما ان قال لكن المعتد كذا او الوجه كذا فهو
 المعتد انتهى وعندى ان ذلك لا يتقيد بما بين الصورتين بل سائر
 الترجيح كما ورايت عن الشيخ ان ما قبل فيه لكن ان كان لتقيد المسئلة
 بلفظ كما فما قبل لكن هو المعتد وان لم يكن لفظ كما فما بعد لكن هو
 المعتد انتهى وهو يؤيد ما سبق عن شيخنا الشيخ سعيد وعلي هذا
 الاخير يحمل ما نقله ابن اليتيم عن حاشي التحفة عن مشايخه الاجلاء
 انهم يتبعوا كلام الشيخ فوجدوا ان المعتد عنده ما بعد لكن اذا لم ينص
 على خلافه انه المعتد لكن رايته نقله عن تقرير الشيخ في درر ساه
 ان ما بعد لكن في التحفة هو المعتد سواء كان قبلها كما او غيره انتهى
 الا ان يفتى هو المعتد عنده لا عند الله وقد افردت الكلام على ما
 يتعلق بهذا الباب في كتابي اوجه داره وقد ان اشعر في المقصود
 بعون الملك العبد وقول قال الله عز وجل الله ورسوله بعد البسطة
 الحمد لله رب العالمين لو اعلم ان اعيننا الشافعية رحمهم الله تعالى
 ذكر واني يا ايها المؤمن ان الانسان اذا اخطأ لمحمد ان الله عز وجل

البشيشي

بخام

بجامع الحمد او لجله او باجل التماسيد كان برة بما ذكره الله الي قوله وبكافي
 مرئيه فانه الله ليكون مبتداء باجل التماسيد ولجمها نفع لم يذكر والفظرب
 العالمين واني به تاسيا بالكتاب العزيز وبالحديث الوارد بان هذه الصيغة
 هي جامع الحمد فان فيه ذلك **قوله** يواخي نعمه اي يلاقيها حتى يكون معها
 انه يوفيها ويقوم بحقوقها **قوله** وبكافي لجمرة في آخره اي ليساوي
 الحمد ما زاره تعالى في النعم بان يقوم بشكره **قوله** يا ربنا لك الحمد الحمد لما ذكر
 في التحفة ان من خلف ليتبين على الله افضل الثناء لم يدر الا بما سبق
 قد ولو قيل يربى ربنا لك الحمد كان اقرب بل ينبغي ان يبين لانه بلغ
 معني وصح به الخبر انتهى وادرك الله هذا الابد الذي **قوله** واشهد
 اني به لخبر الصحيح كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد لك ما اي قليلة
قوله صلى الله عليه وآله اي بها لقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله تعالى
 فيه فينبى به وبالصلاة على اقطع محوق كل بركة وآثر هذه الصيغة لما
 ذكره الشيخنا في المصباح الديدج من ان في بعض الفاظ الحديث الحمد كور
 في كتابه صلى الله عليه وسلم كما نزل الملائكة تستغفر له ملكا
 في كتابه **قوله** وسلم جمع بينهما امتثالا لقوله صلوا عليه وسلموا تسليما ولما
 نقله النووي عن العلماء ذكره افراد لحدوها في اخر واعذر في الامداد
 عن افراد بل يقال ان محل الكراهة فيمن اخذه عادة فيخرج عنها بالجمع مرة او ان
 فعله منهم مجعها بلسانه واقصر على كتابة احدها وان الكراهة بمعنى
 الاولى فلا يشهد التماسي غار كتابه او يحمل الحال على الدهول ثم قل وقد
 بعض فحواها التي كراهة الافراد بما اذا لم يجعها مجلس وكتاب ولا افراد
 وهو غير بعيد وان كان ظاهر كلام غيره قد ينافي فيه انتهى **قوله** وعلى آله
 امتثالا لما ورد في ذلك من الحديث بل نقلها في حاشية التحفة عن ابن
 الجوزي ان لا يقتصر على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا يعلمه ورد في

في

مرفوعا لانه سنن التسمي في آخر دعاء الفنون وفي سائر الاطاريث التي
 ورد فيها صفة الصلاة عليه العطف بالآل انتهى في الاول هذا كلام **قوله**
 واصحابه وجه تدبيل بيان بهم الحاقهم بالآل بقياس اولي لانهم افضل قال
 لا يصح لهم هذا بناء على ان المراد بالآل مؤمنوا ومؤمنات بنبي هاشم والمطلب
 اما على قدر ادراكهم في نحو هذا المقام كما سيأتي في كلامه فانراهم بالذكور مع
 دخولهم في الآل لا يقتضيهم للمضاربة عن غيرهم ودفع الفهم ارادة المعنى المشهور
 للآل هنا **قوله** خصصتهم بمجرى نكاحي الخاصة التي لا يشركهم فيها غيرهم هي
 المطالب ونسبي الموهب وهي ما يقع تحت الحق تعالى لغلوب خصوصيته وتخصيصه
 بأحدية وذلك لما افاض عليهم سبحانه من انوار الشهود واطلهم عليه فيكون
 الوجود فالتخصيص في جلال انوار وغرقوا في المعالي والاسرار واما معرفة الله
 العامة التي لا يشترط فيها الخاص والعام بل هو اول الواجبات على الملاقاة فالمراد
 بها معرفة وجوده وما يجب له من اثبات امور وتقوم فليست مرادة هنا
 وان اختلف مراتبها في كروية نار او موج بحر والاولى بالاصطلاح بالقياس
 والخصوص في الجرح وهي تفر البصيرة والكاشفة ثم المشاهدة وكل يحصل بها
 ما كتب له غرائب التخصيص بها **قوله** بعض الصلحاء هو الشيخ عبد
 زكريا احمد العمودي **قوله** اي ابتداء هو متعلق بالخبر والجرح وبنده به على ان
 تعديره فعلا وموضوعا ولي كما بينته فيما **قوله** او اولف الذي يظهر ان
 تعدير ابتداء وفتح في رتبة وان اولف او ليسها ثم رتبة لشرح لهذا
 في طائفة على فتح الجواد **قوله** ملتصقا به بعد على معنى البناء ههنا وانها
 اما ان تكون بآء الملايسة او الاستعانة او المصاحبة وهي المرادة بقوله
 خبركا ويحكي معنى التبركية بآء الملايسة ايضا فالملابسة التي هي معنى البناء
 محولة على التبركية كما يحل العام على الخاص وهذا بناء على تغاير الملايسة والصلابة
 والاخرى هو المخرج كما بينته فيما وعلية يصير المذكور في كلامه مغنيين للبناء

علوما
 وفي شرح الحديث الثاني
 من الاربعين النونية
 للشه ما نقشه كل من مؤلفي
 العبد وربه عامة وخاتمة
 هي معرفة العبد العا
 هي الاقرار بوجده انية الله
 تعالى وربه بيتهم والايان
 به والخاصة هي الاقطاع
 اليه والانسي به والطائفة
 بتكرره والحياء منه
 وتبين دواء في كل حال
 ومعرفة سببها وتعالى
 العامة عليه بعدا
 واطلاعه على ما السوء
 واعلموه وانما هي
 هي محبة العبد وتقر به
 اليه تعالى في اجابة
 دعائه وانما واما
 المشدائد فلا يظفر
 بهذه الخاصة الا من
 تحلى بتلك الخاصة انتهى
 كلام الشيخ جرحه
 ومنه نقلت ص ٢٢

المصاحبة

المصاحبة والاستعانة وظاهر كلامه استوائها ورجح البضا وفي تفسيره
 للاستعانة والرجح في المصاحبة والاطال المحشون الكلام في الترويج بينهما
 كثيرة **قوله** ادخلوا عند ذلك دفع به بعبا لغيره ما اورد على جعل البناء
 من الالوية لتعني التبعية والابتدال وهي تبا في التعظيم والاطال او
 ان الالوية جنتين جهة التبعية وجهة توقف نفس الفعل او حاله
 عليها وقد لوحظ هنا الجهة الثانية دون الاولى **قوله** بما لم يصدر اي بالمد
 يحل اسمه تعالى في اوله **قوله** في التسمي مستند كالمعلوق وناو معنى عند
 المصريين فهو الاسم التي حذفت اولها وهو الواو تخفيفا للثقل
 المستعمل فيضار بالآخر نفسيا وما قبله محل الاعراب وبنيت اوابها على
 السلكون تخفيفا ايضا وادخلوا عليها همزة الوصل وهي لا تبا في التخفيف
 لمستعملها درجا **قوله** عربي خلافا لمروق ليعرب **قوله** مشتق خلافا لمن
 قال من كل وان صوب **قوله** في البكر اللام اصله اله كامام حذفت الهمزة
 ونحوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما ووق لغير الله اصله اله الله تخفيفا
 بالفاء جرحها على اللام المتساكنة قبلها وحذفت قصارا لانه ثم سكنت
 اللام الاولى وادغمت في الثانية **قوله** استجاءهم شرايط الدعاء التي منها
 اكل الحلال **قوله** على الهالك في الرحمة اي جلال نيل النعم في الدنيا والآخرة **قوله**
 تعينه في الكفر تردد الله في طائفة على تحفذه هل تتجه العبرة له
 او كبر وهذه ثم مال اليها مكرهه وقد بينت عبارة فيما **قوله** مقصود
 اي ما دل عليه ذوق الحق الرحمة كالحال العذر وشك في الفعل **قوله** في اي الرحمة
 بمعنى العطف والميل لاستحقاق النهاية في الباري لتتجه في فعله انفعال
 فتفسر باعتبار الحايات ومثلها ما نشأ كلاما الصفات كالزوق **قوله**
 ليستحق اي الحمد ان الله لان الجلالة علم على الذات الواجب الوجود المستحق
 لجميع صفات الاحمال فلو قل الحمد للرحمن مثلا لزم ان يكون له صفات الحمد

فلنضمها معني الشرط لزمها الغاء اللازمة للشرط غالبا ولنضمها معني
 الابتداء لزمها لصوق الاسم للبدء اقضاء الحق ما كان وانقضاء
 له بعد الامكان **قوله** هما اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ او يكن بمعنى
 يوجد وصغيره عايد اليهما لكونه عبارة عن اي شئ ومن زائدة وبشي اسم
 يكن والجملة الظرفية في محل نصب خبر يكن وقدم عليه **قوله** هذه المولف
 لجزء الشرط وقدم لفظ بعد الحمد والصلوة على النبي صلى الله عليه
 وسلم على الغاء ليفصل بين آتي الشرط والجزء لا استقباحهم تواليها ثم حذفت
 الكسرة والياء لبعدها من موافا لا ينسبها فصار وبعد هذه المختصر **قوله**
 ويحتاج اليه من المعاملات فيدانه لم يذكر فيه شيئا من المعاملات وعلله
 بني هذا على ما يلحقه ان يصنفه وصل فيه الى ترتيب نصف المحتاج للفتن
 لم يقع عندي ان المصنف يفيض الى ذلك المحل وانما الذي في نسخ الكتاب
 المعتمده الوصول الى عقب فصل متعلقات الشعر او يكون الشئ في هذا
 على ما عزم عليه في اكمال انتخاب قتنا وشرط بل وصل فيه الى الغرض وانما
 لم يكتب عليه لان المشهور والمند اوله الشرع في غالب نسخ الكتاب
 الى عقب فصل متعلقات الشعر **قوله** متن اي ظهر **قوله** خط عشو
 اي ركبته على غير بصيرة والعشو الناقصة لا تبصر ما بها **قوله** لا يصلح
 للمهدي الهدي اني على معان كثيرة لكنها ترجع الى معينين لا يصلح
 وهو مختص بالله تعالى والدلالة وتسمي تارة في حق الباري وتارة
 في حق غيره في تعالي واما مود فهدى بهم فاستحبوا الهدي على الهدى
 ابي دللتهم ولما وصلهم لم يستحبوا الهدي على الهدى وق
 تعالي وانك تهدي الى صراط مستقيم اي لتدل اليه وق تعالي
 انك لا تهدي من احببت اي لا توصله وانما لك الدلالة وزن
 بهذا الميزان فما يجر عليك في معاني الهداية والله اعلم **قوله** محمد

هذا باب

نار

باب وفي نسخة كتاب **احكام الطهارة** يفتح الطاء مصدر اما بضمها فاسم
 الماء الذي يطهر به او بفتحها اسم لما يضاف اليه من غير مصدر
قوله الحصى الحاس والمعنوي كالحصى **قوله** ما اوجب الغسل وقد يقسم اليه
 وهو الحصى والنقاس ومتوسط وهو ما عدا الهما او وجب الغسل وقسمه بعضهم الى
 اربعة اقسام الكبير وهو ما وكبير وهو ما عدا الهما او وجبه واصغر وهو ما اوجب
 غسل الرجلين عند خواتم اربعة الخفة وصغير وهو ما اوجب الوضوء ونظر فيه **قوله**
 الخمس يفتح النون وكسرها مع سكون الجيم وكسرها ويفتحها لغة النبي البعيد
 او المستعد زورعا مستعد زنجي صحة الصلاة صحت لام حصر او وصف يقوم
 بالمحل عند ملاقاته لعين من الاعيان الخمسة مع توسطه كونه داخل الجانبيين
 وهذا الثاني هو المراد بقوله بشرط لرفع الخمس ماء مطلق **قوله** او طين لا اي
 فلا يصحار عند اشتباه الطاهر بالمتنجس **قوله** للعالم بحاله فقيه ليجزم
 لم يظهر عليه وصف الاستعمال والتجسس فالعالم بحاله لا يذكره الا مقيدا **قوله**
 كما انما ايجاز في قصيده بالجر منفك والضرار هو القيد اللازم وكذلك الماء الذي
 يتعد منه الملح **قوله** استهلك لا ايجبت لم يعبر لحد وصافه تغيرا فاحشا
 يمنع الطلاق اسم الماء عليه حسنا او قديرا **قوله** الخليل يضم الجيم وفتح اللام
 به لانه على الملاقاة والجار المترشح غير واسطة فارم ماء ظهور ظهور بارطاف
قوله او مجاورة اي الماء المتغير بمجاورة **قوله** ليس حيوان يشبه الدود وليس
 به فان حقوقا كان حسلا لا يقي **قوله** من يدعي هو الماء الذي يقع على الذرع المقتصر
 في ايام الدبع وليس هو من نفس حيوان في البحر خلافا لمن عده كما بينه فيما **قوله**
 اية التيمم فتيمموا فيها امر بقيد الوجوب فلورفع غير الماء لارشادنا الباري الى
 استعماله ولم يامرنا بالتيمم **قوله** والاجماع فيه نظير ذكره فيما **قوله** بفسله
 اي لطيف شيعي بالاعراب في المسجد فقال صلى الله عليه وسلم صوبوا عليه ونوا
 اي لو اذما والامر للوجوب فلورفع غيره لم يجز عمل البول به وق لا ذلك الامر الى

اللهم ارحمنا وحملنا ولا ترحم معنا احدا فوقك له صلى الله عليه وسلم لقد تجرنا
قوله غيرهما اي الحارث والحيث مطهارة السلس والطهارة المسنونة **قوله**
وضيح في اي بالماء الخل والحامد كالنراي والمجرى المستجاء وادوية الدباغ ويطبق
ماء نحو النخريان مما قيد بقيد لازم **قوله** كالنراي ويرفعه خاص بغيره في
والكلام في الحامد المختص بالماء والمراد في المخلوط الماء بشرط اعتزاله بالتراب
في غسلة فهو شرط لا شرط **قوله** في الاستنجاء اي فانه من جنس لا من بل وادوية
الدباغ بخيلة لا من بل **قوله** مما قيد هذا ايمان لنحو قوله نحو مااء النخريان وهو
مقيد بالاضافة وشبه المقيد بالصفة كما دافق وباده عهد كقوله نعم اذا ار
المااء اي المني **قوله** ملا يمكن فصله اي غدا الماء وهذا يشير الى اراء الثلاثة في لغة
الخالط ويصح بينها بان ملا يمكن فصله طالا ولا ملا لا يمتنع في رأي العين ويكون ما
دله عليه بيانا للعرف فاذ خالف **قوله** وهو الصليب منه مجاور لا يضر التغير به فهو
نوعان وشبه القطران وفي نهايته ريش التغير به في العرب ان نحو انه في الخالط
وخالقه في التحفة تارة في مفر الماء ووجه بينهما الشبه بالبر ليس فيقال ان كان
وضعه في الاصل من الخلق نحو ما في المرقوان كان لا صلاح الماء وهو الظاهر
بشرطه ان يوافقوا استقامه قول التحفة تارة في صلاح ما يوضع فيها بعد
ذال الماء **قوله** ونحو سياتي قبيل الفصل في كلامه انه لا يضر التغير بالمران تارة
بنفسه فيحل ما هنا على ما اذا التغير بما اخل منه وما سياتي على ما اذا التغير بما
لكن في قوله فيما سياتي ان تارة بنفسه نظرا لاهل اهل الفرق وعبر في بعض النسخ
سيا في قوله ويضر تغيره بالمر وهو واضح لكن في قوله عقيب ان تارة بنفسه
ما فيه ولعل صواب النخل ويضر تغيره بالمر وان تارة بنفسه كما ان سياتي معروفا
لبعض النسخ **قوله** في صفاته بيان للتغير التقدري **قوله** لا راحة اي واما
ولون كما يدل له قوله في صفاته **قوله** واما المستعمل معطوف على قوله
ما ورد **قوله** بغيره اي الخالط **قوله** لا يغير اي فاذا غيره بغيره صفة من

الثلاث

الثلاث فروان لم يغيره في الصفات الاخرين فان واقف الخلط اما في صفة واحدة
منها وبقي في الصفات كما ورد منقطع الراجحة له لوزو طعم مخالف لكون الماء طعمه
فهل تعرض الصفات الثلاث او كيتق بغيره من غير المرح الذي هو الاستنجاء بالخطيط اضطر
الشية ذلك في الالجاب وكلام التحفة يميل الى الاول ونفاه العقبوني في الامتد ونظر فيه
وهو الجلي في حواشي المنهج ذهب اليه شيخنا والي الثاني الرواية لانه وهو واضح لان
الصفتين الموجودتين بانفسهما لم يغيرا فلا محذور فيها **قوله** كالحكومة اي في
كل جرح لا مقد فيه من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدار فانهما اعتبار بالغير وهو
القيمة لا رتبة في الخلق لانه لا يفقد الجني عليه رتبة او ينظر ما اذا نقص بالجمالية
عليه في قيمة فيغير ذلك رتبة الخلق والحكومة جزء من الدية نسبتته الى رتبة رتبة
مثل نسبة نفسها في قيمة لو كان رتبة فاذا كان في قيمة الجني عليه بقدر يكون
بدون الجمالية عشرة والجمالية تسعة مثالا ومبعض الدية **قوله** ليس محذور **قوله**
تغيرا واحشا **قوله** والمستعمل جري عليه في شرح الارشاد ايضا والمعمدان في
واما الشيخ فان كان الجني وطرح في ماء كثير ثم تغير به لم يضر لان يظن مجرد طر
فيه فلم يتغير الم وهو طاهر والارض **قوله** وطالب بضم طاء والا ففتحها **قوله**
ان كان مفتتا الماذري ونسبه ان يكون الما ركة كن في الما لوطح صحيح ثم تفتت خط
البر ليس ينجي جريان مثل ذلك في النورة والبرنج ونحوهما **قوله** والا فانه
كالجوارح **قوله** في مفره لا ولا يكلف تغير الجري وان امكن في الالجاب المراد
بما فيها ما هو خلق في نحو الارض ومصنوع فيها حيث صار بنسبه الخلق بخلاف الموقر
فيها لانه الجنية **قوله** لذلك اي لتغير الاحترار عنه **قوله** ولو طيبين تفتح
التحفة المستعدة اولى ذكرها لانه اذا لم يضر المصنوع فالخلق اولى فيكون على الجلي
وفي الشبر ليس كالعود ما لو صب على بدنه او توبه ماء ورد ثم جف وبقيت
بالجل فاذا اصابه ماء وتغيرت راحته خسر تغير كثير لم تسلب الطهورة لان التغير
ولما لم اذكر تغيرها واما الوصية على الجلي وفيه ماء يفصل والخلط بخاصية

فيقرر في القاء وسطا انتهى بحروفه **قوله** ودهن البر ليس بهذه البقيل الماء المتغير
 بالزيت ونحوه في قتاديل الوتود **قوله** ومنه اي الجوار والجوار فلا يصح تغير الماء به
قوله على المسطاي بالترتيب منه بحيث يصل بها اليه بشرط ان لا يلاقيه **قوله**
 انفصال عين في الشرب ليس لو تقع التمر في الماء فاكنت الحلاوة منه صلب
 الطهورية **قوله** ولا يلج ماء منه السبخة كانه الايعاب ان تجزأه ماء وترى كل
 جزء لا يصح **قوله** وان غيره اي غير المتغير بالايضا ما وقع فيه فلا تغير به وكذلك الخفة
 وغيرها وظالفة النهاية قد لا يبلغ فيه فتقال لنا اما ان يصح التطهير بكل منهما
 لا اجتماعا ولا بعد نحو الشرب **قوله** المخرج اي ان تفتت والافه هو الجوار **قوله**
 تغير بالمر تقدم ما فيه فليجعه **قوله** فيها اما الاول فلا يتقنا طهورية الماء
 قبل وقوع المغير فيه والاصل بقاؤه لا يصح يتغير ايها وهذا كما اصبوا عليه المخرج
 واما الثانية فلا يتقنا رفع الطهورية بالتغير الكيفي بقيا والاصل بقاؤه حتى
 زواله لك واعلم هذا في بقية كتبه وكذلك في شيخ الاسلام والطبيب وقولهم في
 لحاشه انه طهور ايضا خلافا للادريجي **قوله** مخالط او غيره بان شك في الواقع من
 ايها ومثله الشك في ان المغير في الماء او الجوار بان وقع في الماء بمخالطه والجوار
 وشك في حصول التغير فيهما **البر ليس** لنا شئ عند الصبح مثلا مطهر وعند الظهر
 طاهر غير طهور وعند العصر نجس وفي الاحوال لم يوضع عليه شئ ولا اظلمه شئ
 وهو الماء الذي يذوقه شئ من الطاهر فلم يغيره عند الصبح ثم غيره وقت الظهر
 ثم استند عند العصر حيث اسكر ان شئ **واقول** نراد وعند المغرب طاهر غير طهور بان
 تخلل وجوه ما قاله ان تقول في الصبح طهور وفي الظهر نجس وفي العصر طهور
 وفي الاحوال لم يوضع عليه شئ ولا اظلمه شئ وذلك بان يكون قلنا في فيه
 نجاسة جامدة لم يغيره في الصبح ثم عند الظهر انحلت فغيرته ثم عند العصر
 زال غيره بنفسه **قوله** ضابط ما سبق في تغير الماء بالطاهر ان تقول لا يخلو
 اما ان يكون حدث بنفسه او بشئ من كل فان كان بنفسه لم يضر وان كان بشئ

حل فيه فلا يخلو اما ان يكون بجوار او مخالط فان كان بجوار لم يضر وان كان مخالط
 فلا يخلو اما ان يستغني عنه او لا فان لم يستغني عنه الماء لم يضر وان استغني
 فلا يخلو اما ان يشق عنه المصتران او لا فان يشق عنه المصتران لم يضر وان لم يشق
 عنه المصتران فلا يخلو اما ان يمتنع اطلاق اسم الماء او لا فان لم يمتنع لم يضر وان
 منع فلا يخلو اما ان يكون المغير ترابا او ماء ما ييا او غيرهما فان كان ذلك لم يضر
 والاضر وما ذكره في المغير ترابا على ان المغير بما غير مطلق وان التراب في الطور **لكن**
منع بعبارة اخرى بان تقول بشرط لضر تغير الماء بالطاهر بشئ شرط
 ان لا يكون تغيره بنفسه وان يكون المغير مخالطا وان يستغني عنه الماء وان لا
 يشق المصتران عنه وان يمتنع التغير اطلاق اسم الماء وان لا يكون المغير ترابا او
 ماء ما ييا **فصل في بيان الماء الكره** استعماله في نهاية دم المياه الكروية
 ثمانية الشمس وشديدة الحرارة وشديد البرودة وماء ديار يهود الجبل الناب
 وماء ديار قوم لوط وماء بين يهود وماء بين يابل وماء بين يروان انتهى وفي
 بعض نسخ هذا الشرح ماء محسور في الخفة يكره الطهر بفضل المراءة انتهى خلافا
 للأمداد وحاشية الخفة والمراد فضلها وحدها اما مع الرجل فلا كراهة ومنع
 الوضوء بفضلها اذ خلطت به جمع فم احمد بن حنبل في رواية وان المسألة تنزل
 خنزلة المسر في الايعاب لا يكره ما حشته في شرب او ارضت يداه فيه بل لا
 وذهب الشافعي في بيع النجس الى كراهة ان لا يجاسه بما رزم وفي الخفة
 وشرح الحر للربا يكره خلاف الاول ويقتل جرم وجزم لهما في العياض في الاستحشاء
 وفي الخفة وغيرهما يكره ماء وتراب كل ارض غصبت عليها الا بئر الناقة وتساوي
 في كل ارضه فيدخل فيه مياه قوم عاد **قوله** ولتعهه لا يساغ واسباغ الوضوء
 على الكاهن في اسباغ على يكرهه لا يقيد الشدة نعم ان فقد غيره وضاء الوقت
 وجب وضاء منه ضابطا **قوله** فيجاسه مغلظة في الامداد بل هو خذ منه
 زوال الكراهة بتسخين الممسوس من دونه عليه فلا ياتي في ذكره في الطعام المائع

في المسألة

لاختلاف الاجزاء السحبية بالجزائية وفي النهاية لم يرد قول الكراهة بتسخين الشمس
 بالنار **قوله** لا طبا اشبعته الكراهة في كتابي كاشفت الغمام عليها واعتمدت في
 حاشيته على تحفة ان القواب في الارشادية وورد في الشرعية لان تركها حراما للشمس
 وفي الامايع عن الناجح السبكي التحقيق ان فاعل الارشادية هو عرسه لا ياب والمحرر لا
 ياب ولها ياب ثوبا انقص من ثواب محض قصد الامتثال **قوله** وبدونه فالمراد
 بالشمس ما شمسته الشمس المكشوف اشهد كراهة في المعطى لشدة تاشرها
قوله منه اي في الموقع في الربيعي الشك **قوله** فلما وفي بعض النسخ طبا وقد
 وجهه فيها **قوله** محمد اي ما من شأنه الاعتداد تحت المطر وان لم يحصل الفعل
 فشمس الشمس في بركة من جبل حديد وخرج بذلك غيره كالحرف والكسب **قوله** غير
 ذهب الى اي ومغشي به بحيث يمنع انفصال الرطوبة في التحفة بخلاف فقد غشي به
 او اضطر بما تنوكله في غفلة ولو غرغ اليخلاف للذكر كسب **قوله** ولو مبنا كذا في
 ومروا ليس غيرهم وجرى على تخصيصها بالحج في التحفة والفتح والامام **قوله**
 فرق عندهم بين استعماله في ظاهر البدن او باطنه **قوله** خفة برده بل لا بد ان
 لحالة لو كان لها ابتداء لم يكره بان نزول الحرارة المؤكدة للرطوبة واعلم ان الشايع
 في هذا الكتاب يخالف المألوف من بيانهم في هذا كما اوضحته في المايل فانهم ذكروا
 ان الراجح ان خفة البرد لا تكفي في اثبات الكراهة بل لا بد من ظهور سخونة فيه بحيث
 تفصل في المآل الرطوبة ووردوا على ذلك بخلافه **قوله** في هذا الكتاب جعل قوله فلا
 يكفي خفة برده فربما على زوال الكراهة بالتبريد فخالف المألوف في التعبير
 كان محقه ان يقول فلا تكفي خفة الحرارة بل لا بد من برده وايضا كراهة هذا اليوم
 زوال الكراهة لانعوده كالملة الاولى في البرودة وان افطت برودته ومع ان
 في تعبيره ما ذكره في نفسه صحيح **قوله** شأوه اي ان ضاق الوقت ولا يكون
 التيمم مع وجوده نعم لو غلب على ظنه انه يضره يقول بطبيع عدل روايته او يجره
 نفسه حرم استعماله وتيمم لفقد غيره والمفضل تركه النظير به لتيقن غيره

الموضع
ابتداء صحيح

لغير الوقت **قوله** المحرم من ان يصلح لغير العلي كبر عليها الحج الشامي **قوله** وتراخي
 اي في التيمم وفي الامايع كراهة الصلاة فيها قل ويتردد النظر في كراهة
 اكل غارها والكراهة اقرب وفيه ينبغي كراهة هذه المياه في غير الكبد ايضا ونقل
 الحاشية عن الامايع كراهة حمارها في الامتناع وربما عنها في الدباغ وهل يكره اكل قوا
 ذلك لعدم الكراهة اقرب للاصباح اليه انتهى **فصل في الماء المستعمل قوله**
 لحليلها ليس تعيد فلو توفت الحل لم يطاها ولو زل كان ما وها مستعلا **قوله**
 المسلم اعتداسم والرياري والبطلي ان شال واعتمد الطيب وكذا في نزع الارشاد
 وغيره انه في راد في التحفة يعتقد توقف الحل عليه وعليه لو اغتسلت لخل
 الحنفي لا يكون مستعلا وفي فتاويهم راد مستعمل وان كانا حنفيتين
 فحجت الله في نزع الارشاد لا يشترط كون الحبل مكلفا وخالفه في فتاويه
قوله تنكبه في مثال للانفصال الحنفي لان المكلف غايته ما طلب في غسل اليد من الخجل
 وان لم ينفصل حسا وفي فتاويهم لانه لو كان على يد امرأة اساور وعلي بعض المايل
 ثم سقط على يدها وجعله جري تحتها ثم جرى الجميع على باقي يدها انه لا يصير
 ولكن يبرأه على اليد مرة واحدة **قوله** زيد الجنب هو غير مختص به بل الحداث
 مثله في ذلك ووجه التقييد به جريان ذلك في جميع برده بخلاف الحداث فيختص
 فيه بما يطلب غسله فقط **قوله** التقادق اي سبلان الماء مع الاتصال اقاما
 يغلب فيه التقادق فيصير عنه في كل من الحداث والجنب حتى لو وقعت الثلاثة على
 ساعده فانتقل الماء من كفه اليه رفع الثلاثة دفعة واحدة بغسلة واحدة وان
 فرق الهوي بينهما وسبلان قيل الفصل ما له تعلق بهذا افرجه **قوله** كان الفصل
 صورة المسئلة ان ينفصل عن البدن بالكلية بان يخرج عنه ويخرج الهوي ثم
 يجمع **قوله** في غيرها او غير الحداث والخمس من الطهر السنون وطهر السلس **قوله**
 منها افرج الحنفي والبصري وهذا امثال الاول والماء على ارجل الجرة مما دخل وقت
 غسله ومحلله ان المني عند غسل الرجل رفع الحداث عنه وحده والماله يصير



قوله لم يشق الاحتراز اي في شأنه ذلك وان كان قد لا يشق الاحتراز عنه **قوله**
 لم يعف عنه كذا لك الامداد وهو ضعيف والمعتمد العفو على اليرى وان تعدد
 وكان لو جمع روي حيث كان قليلا كما سبق **قوله** سائل لا عبرة بدم تحبته من
 بدن آخر كدم بخور غوث وقول وحلم كيار **قوله** شاق الجنس في فلو كانت جليس
 ما ليسيل دمها ولكن كدم فيها لصفرا وشدة وزغ الغالب فلها حكم ما ليسيل دمها
 وفي العكس لها حكم ما ليسيل دمها **قوله** ولا يخرج يحرم عندك جرحه ونقاع
 في حصى المتخرج عموما فقدم لعدم الجرح البضا والموجود في كتبه انه يحرم و
 شيخ الاسلام والشرع وغيرهم **قوله** ووزع ولو كان كيرا وهو المستعمل في
 وكذا الاستمارة عند العوام بالسحلية نارة وبام صالح اخرى في المصحح **قوله**
 ونفساء يفتح الفاء والمد **قوله** فيه الداء قيل وهو لا يسير **قوله** لموته اي ولا
 ليضموته فيه لان طرحه له في حال حياته **قوله** يري بالذباب المذكور في الحديث
 في عدم تنجيس ما طرح فيه حية وان ماتت فيه لانه يذب غسسه على المعتمد **قوله**
 على الصقال فيه استقرية في شري الارشار وطائف في النهاية في جري على عدم
 الطهارة **قوله** او طرحا اطلق ككثير من طرح واستثنى في النهاية
 وغيرها الدج وزاد انه في الخفة البهيمية واعتمد الطيلادوي والشرع في لو
 قصد طرحها على مكان فوقع في المانع لا يضر وهذا منما يفيد اشتراط
 الطرح وجري البلقيني على عدم ضرر الطرح مطلقا وظاهرا لا يعاد اعتماده عما
 بينته في الاول وجري جماعة من فقهاء في امتناع طهارة ميتة ما ليسيل دمها
 ويجازية الشئ على تحفته وعلى الدج السابق في الطرح استثنى الدارمي ما
 يحتاج لطرحه كوضع لحم مدونة في قدر الطبخ فأتى معه دود فله ينجسه على
 اصح القولين ويقاس بذلك سائر صور الحاجة **قوله** ونشوة منه في الاربعة
 لفتح النون وضم الهجزة **قوله** كما اقتضاه لخذله معتمدة في الخفة وغيرها
 وظالفة رتبها لوالده فجري على انه لا يفرق بين ما نشوة منه وغيره والمراد

والميتة
 في قوله
 ميتة

بما نشوة منه الجنس فما نشأ في طعام ومات ثم اخرج واعيد في ذلك الطعام
 او غير ذلك بقية المطهارة ومنه الماء هنا يكون مما نشوة منه وفي حاشية
 على تحفته انه في كل ما يلبس في المراد بالاصح غير ذلك الطعام الذي اخذ
 لبعينه فلو هو اقرب الى المدرك ولكن المنقول خلافه انه لا يضر لاصح
 وان تعددت بخور اصبع واحد ولو سقط منه بغير اختيار لم ينجس وله
 اخرج الباقي به وكذا الوصف لما هو فيه في حرفة على ما ذكره آخر قولهم هذا
 مع نواصل الصبغة عادة فلو فصل بخور يوم مثله صبت في الحرفة مع بقاء
 الميتات الحقيقة في النصفية السابقة فيها فاذ بعد الضرر لم يحل جواز
 الخمس والاستحباب اذ لم يغلب على الظن التعبدية والاحرم لما فيه من
 اضاعة المال **قوله** يتعم اي صبت لم يفرق بين ما نشوة منه وغيره **قوله** فم
 حصة التيمم مثل غسل غيره في اجزائه **قوله** وامكن اي عادة لا عقلا حتى
 مغلظة **قوله** مجار ولو قايلا لان مرور جريانها على قمارها يطهره كالصخر ابريق
 ونيسر طهونه فغلط ابيد ان كانت مغلظة **قوله** او مانع او لا في جافا
 مع رطب **قوله** وان كان الاصل يعني ان فيها يكون باقيا على نجاسته ولا يحكم
 بنجاسته ما وحت به **قوله** فيه اي في اصل طهارة كقولهم **قوله** منها اي النجاسة
 التي ليس لها نية اذ قد لا في ولا تنجس كالتيمم لا يترك الطرف والميتة
 التي لا ليسيل دمها وغير ذلك **قوله** مع اعتقاد كذا في النسخ والتعبدية
 اوضح كالمخفي فاعلم ما هناك من نجاسة النسخ يعني ان اصل الطهر في الماء الذي
 ولح فيه تنجس الغم اعتضد بظاهره وهو كمال طهر فيها **قوله** فكان اي اصل طهارة
 نحو الماء مع عاصده لوقوع اصل بقاء النجاسة في الغم لظهوره عند الحاصد بخلاف
 الاصل الاول **قوله** ولا يضر لاصح اي استثنى كل شيء في ذلك الذي ذكره في
 الاصل **قوله** من كان النجاسة لغز كثرته وتطهر بالان الذي ينشأ عنه
 كصفرية في الثوب وفي حاشية الدارمي لاصح في قوله لا يضر لاصح

بأن

وصوله لآماء وكوه بفعلة ولا نجس ومنه الجور بالنجس أو المتنجس فلا يعفى عنه
وان قل لانه بفعلة اخذ اعماق فيما لوراي ديانة على نجاسة فاستباحتها حتى الصفا
بيدته او ثوبه لا ان يفرق بان الجور ما نجس بالحاجة اليه فيقتصر القليل منه وفي
الاجابة ان كشي واقرة شرط المعقون يكون غير قصد ونقل الها لثوب عن
لو او قد نجاسة تحت الماء وانصل به قليل دخان لم نجس **قوله** والمتنجس تردد
الشيء في حاشية تحفته وفي الامداد في طهارتها ونجاسته والمسئلة فخر قية
قوله الكيفية في الملاء والنجاسات في الدخان ففصل بينهما المقصود من
تفصيلها ان اثار ضعيفة لا تظهر الا بالانوار **قوله** في الشعر في حاشية التحفة
لها في اقتصار الدافعي كابن الصباغ على شعرتين وسلم على ثلاث ليس المراد
به التخليد وبه صرح في المجموع انتهى في النجاسات التحفة قليل شعر ان ياد
كالثلاث كذا اطلقوه وفي الامداد وكوه لالعياب لم يقطع بشرة او
ريشة اربعاً كالواحدة وفي فتاوى الشيوخ لو طهر ببار فيه شعرتان او ثلاث
برباد فيه مثل ذلك او لا شيء فيه تحت بعض المناظر من غسل العنق وقليل شعر
غير الماكول ما لم يكن بفعلة فعليه نجس الزبادان **قوله** لغير الكلب يخرج التحفة
وتسمى الارشاد والنجس والذبابي وغيرهم بالعنق كغير شعر الموثوب في
اطلاقهم ولو غير الكلب فيخالف ما هنا الا ان يحمل ذلك عليه **قوله** غير الذي
كان بالالحار اورات ولقي اثر ذلك بمنفذه قد سمع في حاشية النهج لا على
فه الا الطير على ما جئت الزركشي **قوله** في الماء او ما لم يغيره في حاشية
على تحفته او مشربوا او يد نامت **قوله** اجنبية ولو نجوفه كعتيقه فلا
يعفى الا عما خرج من المنفذ لا غير **قوله** وقد قيل لا لم يعيدوه بالفعلة في التحفة
والنهاية وشعر المحرر وغيرها واقصر واعلم وانه والبول اصف منه **قوله** حبرة
بكم الجيم وتبيند بالرافعي ما يخرج من نجوفه التي فيه للاجترار ثم يرد قال نجس
ما شرب منه ويعفى عما يطير من ريقه المتنجس والحوي بالغير كالحيوان بغير

قوله اخلاق امه هي حطة الندي **قوله** وزر قوا وكذا نك ما على فيها **قوله** حال
الكلب فلو شئك ادفع حال الخطب ولا نجس وفي حاشية الشرح امسكي العنق
عز ثلوث صنع الدابة بنجاسة تفرغ فيها او توضع عليه لمنع ولدها من شربها
وعمالو وضع اللبن في اناه ووضع الاناء في الرماذ او العنق لم يستنج منه قطار
فنه رماذ ووصل الماء في الاناء لم يستنجه الا حتران عز ذلك **قوله** في حاشية الكثر
اثره من ريق النهاية وفي الاجاب الوجه انه لا بد من تنقية نحو الكثر في حاشية
ما لم يتوق فيه ريق بعسر والله **قوله** وفي الكثر ذلك اي في قوله قيل الخود وجميع
ذلك في التحفة لا البصير الواقع في اللبن حال الخطب لكن قال في التحفة
ما فيها من شرح العباب وقد نظرية في البصر الواقع حال الخطب بان لا يضر ان لا
يعسر على عسر الحجة بما قبله وما بعد ولا ينظر في حاشية الكثر بما قد منه عند
البقية وافر الجاهل الرابلي الجميع في النهاية واعلم ان نجس على ربيعة انقسامه
يعفى عنه في الماء ولا غيره وهو ما عدا ما ذكره في المحضات وما يعفى
فيها وهو ما لا يدركه الطرف وما يحمله نحو الذباب برجله وقليل دخان
النجاسة وعبان النجاسة وبول الخفاش وما تطاير من ريق المحرر وانما
الصبيان والمجانين ووريم الذباب **قوله** في حاشية التحفة وفي الحيوان المتنجس الذي
اكن طهره وما يعفى عنه في الثوب والبدن فقط وهو قليل الدم واثر الحجر
يعفى عنه في البدن وكذلك الثوب على تفصيل فيه ولا يعفى عنه في الماء وما
يعفى عنه في حواط الماء فقط وهو المنية التي لا دم لها ومنفذ الحيوان يعفى عنه
في حواط الماء دون علة في الصلابة **قوله** الموافق صفة للنجس **قوله** في الصفا
متعلق بالموافق **قوله** باستلهاها اي الصفا متعلق بغيره وشئ لا يشهد
كلون الجمل وان خالط النجس ماء ثم وقع الخلط في ماء يوافقه اعتقد في التحفة
انه يرضى خالفا للنجس وحده لان الماء يكثر طهره بالكثرة وان خالط ماء
فرض الكل خالفا لا يرضى الجميع صلح نجسه كما يمكن طهرها واعتقد في الاجاب

عدم فرض الخمس بخالفه ايضا في مسئلة الماء لاستهلاكه فيما وقع فيه فكانه
 معدوم وفيه فمأوى عدم التقدير بخالفه في المسئلة في قول ولا تقدير في
 الماء لكونه ليس بنجاسة وان تحدر تطهيره **قوله** على الشطاي بان لا يتصل
 بشئ منها بشئ منه سواء اظهر فيه او صافها الثلاثة ام بعضها **قوله** او التقدير
 لعلم رواله بان يكون الى جانبه عند نزول ماء فتغير في الارتفاع فيجاء روال
 تغير هذا المضمون في كل المسئلة **قوله** مسئلة روال تغير الماء الكثير بالخمسة
 نقول لا يخلو اما ان يكون روال تغيره بنفسه او لا فان كان بنفسه طهر ولا
 فلا يخلو اما ان يكون بنفسه او بشئ حل فيه فانه كان بالنقص والباقى فلان
 طهر وان كان بشئ حل فيه فلا يخلو اما ان يكون تروحا او عينا فان كان تروحا
 طهر وان كان عينا فلا يخلو اما ان يكون ماء او لا فان كان ماء طهر ولو نجسا
 وان لم يكن ماء فلا يخلو اما ان يكون مجاورة او مخالطة فان كانت مجاورة
 طهر وان كانت مخالطة فلا يخلو اما ان يظهر وصفها في الماء او لا فان ظهر
 وصفها فيه بان يصفى الماء طهر وان ظهر وصفها في الماء فلا يخلو اما ان يوصف
 ذلك الوصف تغير الماء او لا فان لم يكن موافقا لذلك طهر ولا فلا **قوله**
 طهر بفتح الهاء افسح مضمها **قوله** او زال اي ظاهر فلا ينفذ ما سياتي
 من ان الظاهر استتاره والمراد روال تغيره بحسب اولونه بغير ان
 او طهره بخل فلون الالرج والطعم بخور عطران لا طعم له ولا ربح والطعم واللون
 بخور مسك لا طعم له ولا لون واللون والربح بخور لالرج له ولا لون عا
 الطهارة وكذا الوطهرت ربح المسك ثم زالت وزال التغير **قوله** وكذا
 تراب جعل في الخفة وتغيرها ان التراب والجص يسيران الاوصاف الثلاثة
 وفيه الا تعاب ذلك في تراب الماء اوصاف الثلاثة اما اذا اسلبت عنه
 قطعا فانه لا يكون سائر **قوله** في صبيح اي تحدر **قوله** ولا اي ان لم يند
 في صبيح مستويا كان امامه ارتفاع **قوله** اجزاء الجرية اي في الاعتبار
 بالعلمين

بالعلمين اورد ونحوها بالنسبة للجربة لا لجميع النهر فتجسب حيث نقصت القليل وان
 كان ماء النهر اكثر منها ولا يجسب غيرها وان كان جميع ماء النهر دون قليله كان
 فيها **قوله** اجزاء الجرية الولدة اي بخلاف الجريبات فلا يتقوى بعضها ببعض
 كما سياتي في كلامه وذلك لان اتصال اجزاء الجرية ببعض دون ما امامها او خلفها
 من الجريبات لا انفصالها عنها كما وان توصلت نجسا بخلاف الراكدة فانها
 صفا وكما فيتموي بعينه ببعض **قوله** تحقيقا اي بان يشاهد الخروج
 والتقدير ان الماء يظهر بجميع الجرية فيقبل الاجسام المحسوسة التي تختلف
 مسلماتها بآثارها الثلاثة الطول والعرض والعمق وتعلقية الاول من ان
 ذلك فراجع **قوله** الخمس لاجاي بالنجاسة او بالجربة المتنجسة بالنجاسة
 بان كانت دون العلمين او تغيرت ولا فلا تجسب وهل الماء الجاري كالماء
 في ذلك او يجسب مطلقا اظلموا فيه وكلام الخفة وفيما يوصي من يمدون
قوله غسالة النجاسة اي طاهرة غير طاهرة ان لم يتغير ولم يزد وزنها
 ولا في نجاسة وزنها لا تعاب الوجه المجمع على الجربة بلا استعمال والتجسس
 مما يشهد للموضع الاول **قوله** وان لم يجز اي النجاسة يجري الماء لشغلها او
 لضعف جريان الماء وكذا اذا كان يجري الماء اسرع من جريان النجاسة **قوله**
 يلغى ويكفي في الاعاز به انصاله منوره ولو كان وسط النهر خفة محيطة
 والماء يجري عليها بجملة غاؤها كالراكدة بخلاف ما اذا كان يجري عليها
 سريعا بل يغلب ماؤها وتبدله فان ماءها مع كالجري اما لو كانت بجاري
 غير عميقة فاما انما انما يجري الماء عليها بطيئا **قوله** رطل بفتح الراء افسح من
 فتحها **قوله** وبالمصر في هذا على مصحح النور في رطل بعد ان كان مائة
 ومائتين وعشرون درهما واربعة اسباع درهم واحد على مصحح النور في رطل مائة
 وثلاثون درهما في مصر في رطل واحد في خمسون رطل واحد في رطل
 وثلاثون او فيه **قوله** على ما في الوصف بترامه لا يصح في التحقيق بفتح الراء

من انه يعنى نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر معين من شيا
 المعيرة والقليل و قد اخبر اهل الخبرة ذلك فوجدوا ان التفاوت يظهر
 اذا زاد النقص على الرطلين فكموا به انتهى وعلى هذا الخلاف **قوله** وقد
 اي القليلين بالمساحة بكسر الميم **قوله** كل ربع ذراع في العرض والربع في الطول
 واحد اي قدر به كالذراع لانهم يتركون في الكسر ما اسكن فخلوا ربع ربع الذراع
 ربعا **قوله** من ضرب الطول في العرض ايضا ان كان المربع ذراعا وربع الطول او عرضا
 وعمما البسط الذراع والربع من جنس الكثير وهو ربع يكون خمسة ارباع اي
 خمسة الطول في خمسة العرض يكون الحاصل خمسة وعشرين ارض بجاية خمسة
 الحق يكون الحاصل مائة وخمسة وعشرين كل واحد منها يسع اربع احوال بعد
 فالجوع خمسة اية طول هو مقدار القلتين فالما مائة وخمسة والعشرون اذا
 حصلت من ضرب الطول في العرض والحاصل في الحق بجاية ارباعا هي
 الميزان لمقدار القلتين فان زاد ذلك على المائة والخمسة والعشرون فهو اكثر
 قلتين وان نقص فقل هما **قوله** بسط الحق بالجر بدل خمسة **قوله** الخبار
 اختلفوا فيه هل هو باليون او بالمشاهة من فوق كما اوضحته فيهما **قوله** وثل
 ذراع ونصف في نظر الزيادة فينبذ على القلتين بكتيبي لانهم قالوا ان الميزان
 في المدور ان يبسط كل من العرض ومحيطه اي الدائري به وهو ثلاثة احوال
 وسبع فاذا كان العرض ذراعا كان المحيط ثلاثة اضع وسبع ذراع فيبسط
 ذلك ارباعا كما سبق في المربع ويجعل كل ربع ذراعا فيصير البسط القطر اربع
 قصيرة ومحيطه اثني عشر ذراعا واربعة اسباع ذراع وقصير الحق عشرة فاذا
 اردت مساحة المدور تضرب نصف العرض وهو اثنان في نصف المحيط
 وهو ستة وسبعان يبلغ حاصل الضرب المتكون اثني عشر واربعة اسباع
 في بسط الحق وهو عشرة لانه ذراعان ونصف ذراع يبلغ الحاصل مائة
 وخمسة وعشرين وخمسة اسباع وذلك مقدار مساحة القلتين وزيادته

من
مساحة

خمس

خمسة اسباع ربع اي خمسة اسباع ذراع قصير وبذلك يحصل التقريب فلو قلنا
 ذراع الخبار ذراع ونصف كما قل به القيل لزم ان يكون الحق ثلاث اذرع واذا
 بسطناها ارباعا تكون اثني عشر ذراعا قصيرة فتضرب بالاثني عشر والاربعة
 الحاصل مائة وخمسة وعشرين في نصف العرض في نصف المحيط في اثني عشر بسط الحق
 يكون الحاصل مائة وخمسة وستة اسباع والمقصود للقلتين مائة وخمسة
 وعشرون فتريد على القلتين خمسة وعشرين وستة اسباع **قوله** وهو
 اي العرض في المدور **قوله** في المطولات وهو ان يكون الذراع في عمق
 المدور وطول المربع واحد وهو ذراع اليد وكان هو المدور ذراعين يذرع
 اليد لكان ذلك دون القلتين بكثير لانك في تضرب بسط المسطح وهو اثني
 عشر واربعة اسباع في بسط الحق يكون الحاصل مائة واربعة اسباع من
 الحاصل من ضرب اثني عشر في ثمانية وستة وتسعون والحاصل من ضرب اربعة اسباع
 في ثمانية اربعة واربعة اسباع فالجوع مائة واربعة اسباع والطلوب مائة
 وخمسة وعشرون فينقص ذلك مقدار القلتين باربعة وعشرين وثلاثة
 اسباع وتوجعلها الذراع في طول المربع ذراع الخبار لمراد على القلتين بكتيبي
 لانك تضرب بسط المسطح وهو خمسة وعشرون في بسط الحق ارباعا وهو ستة
 وربع فيكون الحاصل من ضربها في خمسة وعشرين مائة وستة وخمسين واربعا
 والقلتان كما علمنا مائة وخمسة وعشرون فهذا هو سبب اختلاف المدور
 والمربع في المراد بالذراع في الحق وقد ذكرت في الاول كلاما يتعلق بمكانها
 فارجعه منه **فصل في الاجتهاد قوله** او غيرها اي شباب واطعمة **قوله**
 لجهت بان يثبت غاما رات نظن لهما ما يقتضي للاقدام او الاجام وان قل
 عدد الظاهر كانه في مائة **قوله** ان صافي لهما اي فيجب في ضيقا والا
 فالجواب يكون بدخول الوقت ولكنه موسع بسعة الوقت ومضيقة لضيقه
قوله غير ذلك اي المشبهين ولم يبلغا بالخط قلتي بل تغير **قوله**

المتنجس كذا وقع في هذا الكتاب والاولى تناول المشبهة كما عير به في الالقاء
وفي الامداد فيها الاستنباط ملكه بملك غيره وفي فاء وفي كساة ميتة البست
بمدبوحة واضطر الى الاكل وفي موضع آخر في الالقاء وكذلك في فاء وفي
مطلقا بل ان وجد اضطر ارجاز له تناول الحما والامتنع ولو بالاجتهاد **قوله**
فيما عدا ذلك في الاول هناك كلام طويل يرجع منه **قوله** وحل تناول بالبحر
معطوف على الصلاة **قوله** عند الاستنباط فان ظهر قبل الاجتهاد لم يضر طهره
وان كان ما استعمله هو الطهور لكان تناول الحد المشبهين لم يحكم بخاسه
فيه بل لوطن بالاجتهاد طهارة احد الا نابت واصابه رشاش في الآخر لم يخسره
الا اذا استعمل ما طهر طهارة فيلزمه غسل ذلك الرشاش لئلا يصلي ببقايا
النجاسة ذكره في الالقاء **قوله** ان تعين طريقا اي بان لم يجز غير المشبهين
ولم يبلغا بالخطا قلنا في **قوله** اصل في التطهير المراد به على المعتمد عدم
استعماله في اصل طهارة كالمستعمل والمستعمل فانهما لم يستعملوا في اصل
خلقهما الى حقيقة اخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فان كل منهما استعمال
الى حقيقة اخرى **قوله** جاء وردا في حقه في كل مستعمل ظاهر **قوله** بكل
مرة قيل يجب وضع بعض كل في كف ثم يغسل بكفيه معا وجهه من غير خلط
ليأتي له الجزم بالنية ثم يتم وضوءه باحدهما ثم بالآخر في التحفة وهو
وجهه معي وظاهر كلامهم انه مندوب لا واجب المشقة وفي الالقاء
ان يتوضا بهما وضوء واحد او يغسل كل عضو بستاند يا وثنتين لزوما وله
يلحق ويجوز في ترداداه في النية للضرورة وفي التحفة اذا استنبه طهور
يستعمل لا يتوضا بكل منهما لعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد في
ان فعل تلك الكيفية انتهى وفي استنباطه نجس العين بالطهور يلفظ بالان
وتتبع **قوله** مجال اي مدخل **قوله** كما لو اضلعت الخاي بالجنبيات او غيرها
بالجنبي فلا اجتهاد ولا نقص بلس واحدة منهن وان كان غير محصورات كما

سند كره

سند كره في نوافض الوضوء نعم ان لمس ثمن منهن في وضوء واحد انتقص التحق
لمس الجنينة في وضوءه فيما لم يزل ما لم يزل من غير ان يمس الموضع فليس بسوءه واما
الكساح فيجوز من غير كراهة ان كان غير محصورات كخوض الماء ونحو العشر في غسل
عدة من غير النظر محصور بينهما وسائط بل هو باطل بها بالظن وما وقع فيه الشك
الاستغنى فيه القلب وقوله في غير هذا الشك المحرم على المصل ان يركب اذا
يجوز له الكساح منهن او الممسح ونحوه لان نقص المصنوع خلاف المانع في الطهيب
في الشهاب الذي قد يقال في رعيته خلافه وفي الالقاء ان الاستنباط استاء
بامه غيره ان الاجتهاد بقصد تغير الملك فقط جاز له الوطئ بها لو استشكل
البرص في غيره عدم تحريم الحريم بالعلامة بما ذكره مع المصنوع في الاول
قوله في الشهابه صانعا للوضوء واصلا في شروط الاجتهاد والمعتد في
لجواز العمل بالاجتهاد لانه قوام عليه كما يدعي عليه قوله في ثانيا فان لم يظهر له
قوله فلا ولو اعيى قوته اذ كانا تحفة ولها يتخلل في ظاهر الخبر
والطهيب وبواقعه فضاويهم **قوله** المائتين اي واحدتها ولو نصبت قدرتي
الآخر لغيره تخير الجميع استعماله لو قدر مخالفا او بان لا فده ما بقي عنده من
الطهارة بل مشكوك فيه وهو غير ضار **قوله** بعد المشقة فلو نجس لحد
كمية المصنوعين بالثوب والحدوي يديه المتصلتين بيده واستنباطها في اجتهاد
لعدم البعد فيجب غسلها والارض تضع نحو صلاته وفي الالقاء لو استنبه
نجس في ارض واسعة صلى فيها كفاؤه او صبغة غسل جميعها **قوله** وتما
المشبهين هو اربع الشروط لا خامسها المعلقة في الرابع في ظهور العلامة
ان لا يقع في احد المشبهين شيئا في الآخر وهو هذا يمكن دخوله في الذي
قوله اذ لم يتوعد به في ظهوره في قول البعد **قوله** العلم بغير احد
المايين او ظن بتنجسه لقوله اذ كان رواية فلوراي ماء وشك في سلسله
فله الطهيرة ولا تظهر للشك فيه **قوله** سابعها الحصة المشبهة فلو استنبه نجس

يا واني يله فلا اجتهاد بل ياخذ منها ما شأ الي ان يبقى ولمد على العمل وقيل الي
 ان يبقى ما يتسع عند الاجتهاد ابتداء وهو الصدر المحصور وضرب به في العباب
 وان في الاجتهاد بل بحق الجحش خلاط اثاره المتجسس يا واني يله او يفرق
 بان الجحش لا اصل له لا اجتهاد فيه اه لا اصل له في الجحش فافهم هذا العمل
 وكلامهم السابق يوجب الفرق **ثامنها** وهو خاصر بالصلوة الموقته التساع
 الوقت للاجتهاد مع الطهارة والصلوة فلو مضى الوقت بعد ذلك يتم على
 واعاد اقره في الامداد والاجاب وفي نهايته من الالوجه خلافة واد الجحش
تاسعا وهو كون المانين لو اخطا فان كانا لا شين توضع كل ياناة لانه
 طهارته وطقن لآن خلافة والمجتهد خلافة وزاد اسماعيل الحنفي **عاشرا** وهو
 ان يكون المتعين الكهارة لا يخشى منه ضربه كالمشمس وهو مبني على ضعف
 يجوز التيمم بحضرة الشمس فيكون وجوده كالعدم **حادي عشرها** المسامحة
 من العمل من فلو ان احد العدلين بلغ في هذا وقت كذا او في الاخر بل في
 هذا وقت تساقطوا حكم طهارتهما ان كانا فاحدهما او ثلثهما اكثر
 عدد العمل به فان اختلفا في التحفة تساقطوا في النهاية على القول او
 فان استويا فلا يكثر عدد **فصله** **شروط جواز الاجتهاد** **واما شرط**
وجوبه **فثلاثة** **واحد الوقت** اما قبله فهو جائز ولا يجب **ثانها** عدم
 وجود غير المتعينة او اذ استعمل **ثالثها** ان لا يبلغ الشبهة بالخط
 قلبي والافلا يجز الاجتهاد بل بخير بينه وبين الخط **وشروط جواز العمل**
بالاجتهاد **فهي العالمة** كما تقدم مع الخلافة فيه **قوله** اعادة اجتهاده اي
 حيث يقع في الذي استعمله او لا يقية لما علمت بان شرط جواز الاجتهاد التقيد
 في الدوام على العهد خلافا للذي افعي **قوله** لكل طهر اي وضوء وعمره في الاشواق
 في شري التاجد والروى بقوله لزمه الاجتهاد للصلوة الثانية لكن قيده
 قبل ذلك بما اذا حدث قال في المعنى اما اذا وجدت بان استقر من طهر احيى

صلوة

صلاة اخرى فانه لا يلزمه الاجتهاد وان تغير طهره ونظا لغم ربه النهاية قوله
 بوجوب اعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها الا اذا كان ذا كمال الدليله الاول ووا
 الزبيري وشبهه في كمال اجاب نقلا عن المجموع **قوله** فزال اي واضح انه يعمل به **قوله**
 والاي ان لم يوافق اجتهاده الثاني الاول والثاني او اخطا بها لا ينقص الاجتهاد
 بالاجتهاد ان يغسل جميع ما اصابه من الماء ولو لم يصلي بتعين الجاسة ان لم يغسله واخذ
 منه البلقيني انه لو غسل بين الاجتهادين جميع ما اصابه بما غير المشبهين عمل باليان
 اذ لا يلزم تح احد الفسادين السابقين فهو نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة فيعمل
 بالثاني واقره الامداد وقوله في النهاية هو واضح وقد افني به كوال للوجزم به
 في شرح البرجة ولحقية في التحفة بان ظاهر كلامهم للاعراض الظن الثاني وما
 عليه **قوله** في باب تنجس المياه تنازع قوله فيضها وقوله موافقا لمراد بالحقية
 هذا العالم بالحكام الطهارة والجاسة والاستعمال والموافق ان يكون الكمال خما
 مقدار الامام واحد اما المجتهد فيبين له السبب مطلقا وان عرف اعتقاده في
 المياه لا يحال تغير اجتهاده وليس شرط ان يكون الحكم الخبرية مما لم يقع فيه نزاع ولا
 ترجيح ولا فلا بد من بيان السبب لانه قد يعتقد ترجيح ما لا يعتقد الخبرية
 في الشبهة لم يسي ود ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهادتين من جهة
 الدليل انتهى وكما لو فاما اذا كان عارفا بحد خبر يقع الباء والله لا يخبره الا
 باعتقاده كما في الامداد ومخضره ولما اجابوه هو يقتضي انه لا بد من الشرطين العلم
 منهضه وانه انما يخبر به كونه في التحفة ما يفيد اشتراط الاول فقط **قوله** غير
 الجانين ما هم فالو يعجزهم مطلقا **قوله** عدد التواتر فيجب العمل به حيث افاق
 العلم لا حيث كونه خبرا وكذا اذا ظن صدق الصبي والفاصول فيعلم اجتهادها
 مع على المعقد **قوله** في فعل نفسه كقوله بليت في هذا الامناء او اخبره في بانه
 في هذه الشاة ويقبل قول الفاسق والكافر والصبي في الامران في دخول الدار
 واتصال الهدية **فصل في الاواني قوله** كسقية الصغير والمسقط الي السعوط

ف

وهو لئلا يصب منه الدواء في الأنف ولا فرق في حرمة سقيه بذلك بين كون
الساق في ذلك وليه أو غيره **قوله** وقيس بما في الأكل والشرب المذكورين في الحديث
قوله من قرب حاصل ما ذكر من الأصل انصب قصد التطيب حرم وحيث لم يقصد
إذا أصوب على المحرم أو كان قرباً ما حيث يصيبه عين الذئبان حرم أيضاً ولا فال
قوله متطيباً لها أي بان كان نباله عين الذئبان كما تقدم أما أن المبيتم عرفاً
بها فلا حرمة كما إذا أصب نحو ماء الورد في يده ثم صبته منها في الأخرى ثم استعمله
حرمة وكذا إذا أخرج الطعام منه إلى شيء بين يديه ثم أكله أو صب الماء في يده
ثم شربه أو تطهر به قل في الامداد وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكرنا
الماء يباشر استعماله من أي يده غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم يباشر
منها استعمالاً لانيه بخلاف التطيب فإنه لم يعد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فإج
لنقله منها إلى اليد الأخرى قبل استعماله ولما كان استعمالاً لانيه فيما اعتيد فيه
أنه لا بد أن يكون صبه منه بقصد التبريق كما في الأعيان لجواهر وأخره سم
في حاشي الخفة وجعل استعمال المذكور لا يمنع حرمة الموضع في الأنا والحرمة
اتخاذ **قوله** غيرها أي أواني الذهب والفضة في الأعيان ولو بآجرة فاضلة
عما اعتبر في الفطرة **قوله** المحرمه ذكر يصح بيعه لينتفع به بما يحل ومنه أن يكسره
لينتفع برضا منه بخلاف آلة اللهو ألعاب **قوله** كمرود أي غير طيبة الجلاء ولو يقول
طبيب عدل رؤية ومعرفة نفسه وكرهه السنية **قوله** وتكلم بعضهم أوله وثا
في الألعاب والابرة والحرارة وبرة النوصوان وفي لحياته ثم رالمعلقة والمسط
والكراسي التي تحمل النساء المحقة بالآنية كالصندوق وبجته أيضاً في الأعيان وفيها
حل الشرأرب الفضة للنساء بشرط ليس أي التي تجعلها فيما تستزين به بخلاف ما
تجعله في إفاء تشرع منه أو ناكل فيه **قوله** هو ما يحل به الإنسان وتحرمة كسره
من الذهب مطلقاً وفي ابن فاسم على شرح المنع لو أخذ قطعة من الذهب وزن
بها الوجه لا يحرم كما أن فوق عليه جمع من الفضلاء منهم من رفقاً بلعني في الثقة ثم

قل وقد يقول استعمال النفق حرام وإن لم يكن آناً وهذا استعمال انتهى في البشر الملبسي
حقوق الذهب والفضة وأكلهما للبدن أي وإن لم يحصل منهما نفع **قوله** لأن الخيال
أي التماخر والتعاطف في أي الذهب استعملها في الغفنة **قوله** أو مع الحاجة لأن
بعض ما للزينة لما لم يتمم قلبه على بعض الحاجة احتياطاً فلو تمزج الزينة على الحاجة
كان للزينة حكم الزينة وفي المأمور لو تعددت الغفنة بالحاجة فواضح أو الزينة
وكل منها صغير لكن لو جمعت كانت بعد كبيرة فهو محل نظر وظاهر كلامهم بل هو
محتمل **قوله** والكبر في الحاجة في الخفة وتبريق الأرباب وأقره الشرح في
شرح القنبية المحرمه أن يحل ناء وظاهرة الأعيان وكذا في النهاية
كان التعيم لحاجة وهل يحرم ذلك فيما نفع به يوت للتسويق ولجنا في بعض
نعماء الغير لعدم الخاف وإن ذلك حرام ويؤيده ما في الزكاة من الخفة ذات
تحلية أو الحرب في فعل عين النفقة في محال متفرقة حتى يصير كل شيء منها **قوله** وإن
لمعت في بعيد كونه الجميع خلاف إشار اليعان الغائبة **قوله** شيء وإن قل
يعينا وفي الخفة ذكر بعض الجراء المرجوح اليهم في ذلك أو لهم ماء يسبي بالماء
وأنه يخرج الطلاء ويحصله وإن قل بخلاف النار فغير ماء فإن القليل لا يباع ومسا
فيضجل بخلاف الكثير والظاهر أن مراد الآية هذا دون الأول لذرة كالعلة
به ثم رعم بعضهم أن ما خلط بالزيت لا يحصل منه شيء بها وإن كثر وتسلط
اعتبار بحروده في الزيت وإنما صح هل يحصل منه شيئاً أم لا انتهى **قوله** فإنه
سواء كان يحصل منه شيء بالعرض على النار أو لا وهذا اعتد الشئ في كونه وقده
شيخ الإسلام في شرح المنهج والدوزوم رنية النهاية بالحصول **قوله** هذا
في الاستدانة أي التفصيل بين حصول شيء منه بالعرض على النار وعدمه
قوله مطلقاً أي سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أم لا لأنه اضاهة
بلا فائدة فلا جرة لصانعه ولا ربح على مزيله وهذا الطبق عليه أيضاً خلافاً
لما في الزكاة من الخفة من البيل إلى جوارحه مؤيداً الذي كرهه **قوله** على نزاع فيه وق

النزاع في ذلك للثقة بنفسه في الثقة نحو ما هنا واطلق في فتح الجواهر فتح
 الغم للماء النازل من ميزاب الكعبة وفي الاعقاب اذا وضع فاه عليه فان قصد
 التبرك حل والاحرام قل ويجعل التحريم مطلقا وفي الامداد يحرم ان يمس به نجاسة او
 قرب منه وان قصد التبرك وهو المنقول عن روقه طقة الاناء في الاعقاب
 اول باب مسجد او غير انتهى وهو يسكنون اللام افصح من فتحها واطلق في الثقة
 وفتح الجواهر كما هنا وفي الامداد او غير المجموع والعزير ينبغي ان يجعل كالنصيب انتهى
 قل من ربه النهاية فان كان الحبل الزينة اشترط صفوها عرفا كالضبة فيما
قوله وراسه قل في الاعقاب الراس له صورتان احدها ان يتقبض موضع
 وموضع الاناء ويربط بحبل بحيث لا يفتح وتعلق نحو الاشنان والمخرة
 والثانية ان يجعل صفيحة على قدر راسه ويغطي بها الصبابة ما فيه والاول
 حرام لان يسمى اناء والثاني جائز لان لا يسمى سواء اتصل به ام لا
 والثاني وان كان جائزا يحرم وضع شيء عليه للاكل منه مثلا كما في الثقة والنهاية
 وغيرها لا تستعمل له فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسمى اناء على الإطلاق
 نظر الحلال والحرام وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الله في بعض المواضع
 حل الوضع على نحو الصفيحة وقد اطلقت الكلام على هذا فيما فرجه منها لا
 سيما الاول واورد في الثقة احتمالا بين كيس الدراهم من فضة واستشعر
 عدم الجواز ونقل عنهم جواز من حرير قل في النهاية لا يلحق بقطع الاناء
 غطاء العمامة وكيس الدراهم من حرير خلافا لادسنوي ايجلا جلا عنده
تنبيه ما جرت العادة به في هذه البلاد ان تحلبه راس من ماء الورد
 بالفضة رأت نقلا عن بعضهم التحريم بل رأت من نقل الاجماع عليه والذي
 يظهر للفقهاء ان غطاءه ان كان على هيئة الاناء فهو حرام كما قد تقدمت
 الاعقاب واما تحلبته المتصل به فيظهر من جماعها على ما نقله الله في شرح
 الاعقاب وعبارته قد يطلق راس الكون على ما يتخذ من فضة عند كسر راسه

الذي

الذي يلاقي في الشارب ولا كلام ان هذا حكم الضبة الكبيرة للحاج على
 ما يحل به حلوانا والرجاح وهذا حرام كما حرم به ابن التمهاد انتهت عبارة
 الاعقاب وفتح فيكون في الرشد المذكور ان اتخذ من فضة عند كسر راسه فلم يحكم
 الضبة الكبيرة للحاجة فهو مكروه والاحرام كالضبة الكبيرة للزينة و
 في المطلب لا بد من رقة نقلا عن امام الحرمين اشياء كلام له ما نصه فان راد
 على الحاجة او صنب بلا كسر فالزينة وكذا تلك المتصنعة لا كسر
 انتهى اي فانه للزينة **قوله** ولا ينافي في هذا اي قولهم بحرمه استعمال الذهب
 والفضة هنا قولهم في الاستنجاء بحله بالنقد مع ان الاستنجاء به استعمال
 له وهذا هو المعروف في كتب الله وشيخ الاسلام والشحن في حال الذي
 ونقل اسم في حاشي الترتيب عن حرمه الاستنجاء مع الاجز انتهى وهو مخالف
 للنهاية **قوله** لان محله اي قولهم بحل الاستنجاء بالنقد في قطعة من لثيم
 او لمصبا له اي الاستنجاء في الاعقاب ان المصبا اناء كالرود والطبوع
 محترمة لكونه الخادم للركن كشي اما الطبوع كالدرهم والدنانير فلا يجوز استعمالها
 به لحرمته ثم قل وايضا فالرافعي اشترط في قطع النصب والفضة الخضونة
 القالعة ولا يتصور ذلك في النفود المستكوك له وقد اطلقوا الطبع واحرام
 الطبوع فان كانت العلة المحترمة فيمنع ان يعيد التحريم بما اذا كان الاسم
 الطبوع معطاه اخره فاني لم اقف على من يبر عليه ثم رأت في الخادم غير الرافعي
 ان المستفيض في الخاتم والدرهم الذي عليه اسم الله انتهى وهو ظاهر فيلحق
 به الاطلاق هنا وبكل معظم **قوله** جواهر لخم بكرة ذلك خروجه بخلاف تحريمه
 قل في الثقة كل ما فيه خلا فوقي كما هنا ينبغي كراهته محل الخلاف
 في غير الخاتم فيحل منه جز ما انتهى اي فلا كراهة فيه وكذلك الاناء
 النقيس لصنعة كرجاج وضرب حكم الخمر وغيره في الطيب كصندل

انها مع الطبع

فلا كراهة فيه كما في الأعيان **قوله** يحرم نحو ويستحب أيضا جلد الميت واشتره
أو غطاه فيجوز الأنا منه مطلقا عند روقه في التحفة بغير الحرج والرد
والزاني المحض هنا محترم ويحرم أيضا الأنا المصوب والمسرور **قوله** في غير
جاف أي بان يستعمل فيما فيه رطوبة أو في الماء رطوبة واستثنى غسل
ماء قليل طفاء نار أو بناء جدار لغير نحو مسجد وتبوير زرع أو دابة أو جعل
الدهن في عظم الفيل للاستعمال في غير البدن ولا فرق عندنا بين جلد المفلط
وعن **قوله** لا يجسه إمامها فلا يحرم استعمالها لكن يكره في البدن وعنده
لما فيه من الاستعداد **فصل في خصال الفطرة** أي المظنة أي الخصال التي
يطلب فعلها في فطرة بني آدم **قوله** في كل حال ينبغي أن لا يفرط فيه لا ينزل
لحم الإنسان ثم يحسن ذلك في البلاد الحارة وعند ضعف المعدة **قوله**
تلاوة بفعله القاري وكذا السامع بعد فراغ آية السجدة ومن قال بقوله
لتفصل هو به لعله لرعاية الفضل ولا يسأل الاستئذان للقراءة بعد السجود
على الأصح **قوله** سبعين ركعة لا يلزم منه تفصيل السوأل على الجماعة أو قد
تكون الواحدة من السبع والعشرين فيها تعدل كثيرا من ركعات السوأل ورأيت
في شرح بداية الهداية للفاكي نفي هذا الرداد في كتابه فضائل السوأل من
صلى في جماعة بعد السوأل فأن الصلاة تتضاعف إلى ألف ومائتين
وسبعين صلاة انتهى وذلك من ضرب السبعة والعشرين التي في الجماعة السبعين
التي في السوأل فالظاهر ما ذكر **قوله** لو ضحي في ذلك في شرح الأئمة
وفي التحفة استأن بالهف ولا تركه **قوله** شرعى أو الله **قوله** أي المنزل
فسر البيت به لأنه أهم منه إذ البيت موضع البيوت وعود المصنف في التفسير
به اتباع لفظة الحديث ولو من تركه واستقر في التحفة تفصيله بغير
الحال **قوله** الكعبة لكنهم طبقوا على أن المراد به المنزل وهو الذي يدل له
حديث مسلم **قوله** طه أي النوم يورث التغير أي في الفم **قوله** يتغير فيه

الفم

الفم أي يحيا أولونا أو طمنا **قوله** التخلل أي ليس يكون الحلال من عود السوأل
ويأتي في كونه باليمين أو اليسار ما في السوأل ويكره لعود القصب والاس
وعود الرمان والريحان والبنين لغيرها طرق ضعيفة والهاجر كعرق
الجوام إلى البنين فأن يورث المأكلة وحما في طب أهل البيت المنزلي الحلال
بالموص والقصب وبالمزيد كجلاء الأسنان وبردها به ويكره أكل ما خرج
من بين الأسنان بخروج عود لا ما خرج بغيره كاللسان **قوله** لتغير طرقت في الغم
في كسبه إلى التحفة فأنه لا فيها بعد ما قال وهو الأوجه ما فيه إلا أن يقول
أن ذلك التغير إذا تغير الصوم لا صحتها فيه وذهابها بالجملة فستن
السوأل لذلك كما عليه جمع انتهى وجري الشهاب الرمي وولده الخطيب الشاذلي
وغيرهم على عدم كراهته حتى فإن لم يحصل بذلك تغير وانما زال الخوف بخلاف
ناسيا فحل بكره السوأل في مال سمع في حاشية التحفة إلى كراهته في
ولا يخالف ذلك ما تقدم من غش الشهاب الرمي لأن ذلك مفروض فيما إذا حصل
فلا يكره وهذا فيما إذا لم يحصل تغير في الأعيان بحث الأذن في كراهته
للمصاييم قبل الزوال أن كان يدعي فيه لموضع لشقه وخيشي الفطر منه
قوله الخوف بضم الخاء ويشد فتحها تغير في الفم من الصوم **قوله** عن الله
أي تناؤه عليه ورمناه به فلا يخفى في العيادة **قوله** مفطر الخوخة
وخالفه ربه النهاية جري على أنه لا كراهة قبل الزوال ووجه في الأعيان
قوله خيشة في التحفة لا قرب لذلك كراهة أن الله الخوف بها أو غيرها
بما لا يجري السوأل به وكلامهم عدها وفي حاشية المنهاج للزيادي موافقا
لنا في **قوله** فورا أي المتفصلة بأن يموت صاحبها والاسن وقتها والحال
أن المتفصلة الخيشة تجري عند الله والمعنى مطلقا وعند ر لا مطلقا
والمتصلة أن كانت منه لا تجري عندها وإن كانت غير لغيره عند قها
قوله أولي فروعها أو لم يمسوله التي في الأرض **قوله** ثم التخلل ثم الزهون

قوله طيب الخريف منه اولى ثم ذوالرج الطيب غير الخريف العبدان اولى غير
 الاركان والحق والزيتون **قوله** بالمااء فيما الورده فغيرها كالربيع فالربيع **قوله**
 فالعود اولى واى زغيره كاشنان اوخر **قوله** العبد كنه خلا فلا ولاي القبر
قوله حرم حيث لم يعلم منها **قوله** رطبها لصغير فالمندي بالمااء او لغير
 مقدم على الرطب على المعتمد **قوله** مرسل هو اذا استعظم فاستأكلوا عرضا وله
 شواهد تقوية كالبينة في الاول **قوله** اللثة بكسر اللام وتخفيف اللثمة ليم
 الانسان الذي هو لها والاحم الذي تنبت فيه الانسان واما الذي تنحل الا
 فهو كبروزن ثم **قوله** بالمبرد وبعود الرجاء وقصيب الرمان وطرقا
 وورد وكثرة وبالكصب وبالاس وطرقا في السؤل **قوله** اصل السنة
 وكذلك ما حرم كدي سم **قوله** لا يباشره في الايعاب لو كانت الالة اصبعه
 على ما مر فيها ليس كونهما اليسار ان كان ثمة تغيرا يباشره **قوله** يدهن
 بتشديد الدال بعد المناء التحنية في الافعال اي يطلى بالدهن ليزيل
 شعث راسه ولحيته به فقد كان صلى الله عليه وسلم يكثردهنهما **قوله** فما
 بكسر العين اية قتا بعد وقت فيدهن ثم يترك حتى يجف راسه **قوله** في الوضوء
 اي يبيد بخضر الخبيث ويختم بخضر اليسر **قوله** ما ذكر اية قوله يدهن عنبا
 الي هنا **قوله** اما غيرها اي المر **قوله** وغيره لها سيد ومن هنا الي قوله
 بتصفيف الطر يسيا في الكلام عليه في اخر الكتاب مفصلا فلا حاجة الي
 ذكره هنا **قوله** خلية قيد في الخضب بالسواد وطريقا الاصابع وحمين
 الوصية ومثل ذلك النفس **قوله** الطر هو في كل شيء طافة والمراد بها
 هنا طرق شر الناصية فلا يابس بتصفيفها على الجبهة **قوله** الا صداغ
 اي شعرها وهي ما فوق الاذنين **قوله** وفرقه هو جعل الشعر فرقتين كل
 فرقة ذواته وهو مقابل السدل اذ هو ان يرسل شعره من راسه من غير ان
 يفرقه **قوله** جاني الحنفية وقال ابن الصلاح لا يابس باخذ ما حول

تات
اي المروجة

قوله

قوله طرفا الشارب نعلوه في الغزالي واقروه ورده الركب شي حديث مسند
 احمد قصوا سبالكم ولا تشبهوا باليهود واحباب ابن ابي ادية فتاويه بامكان
 حمل الحديث على قصر المقدر الذي يحصل به التشبه باليهود وهو عند حسن طوعه
قوله سقوطه اخذ وامنه ان القدس المعروف الان ونحوها لا يكره فيها
 اذا لم يخاف منه انقلا **قوله** العذبة ياتي الكلام فيها في اللباس **قوله** في اللباس
 قيد في الثوب والازار **قوله** العذبة كما سياتي في اللباس **قوله** لغير غرض اي
 كجاءه النفس ولا اقتدا بالسلف الصالح **قوله** او تحببه لعل الشوق لا يسير اولى
 لا يستقذارها ولا يتباع ولعل محله حيث لم يكن في سبيله احد ولا تعين وضعها
 وراعه او تحت رجله فان كان وراعه احد تعين وضعها بين يديه ولم
 اقف على من ينه عليه ولكنه مفاد الاحاديث كما بينته في الاول **قوله** وان تطوي
 سياتي في اللباس **قوله** الي رسغه هو المفصل بين الكف والتساعد **قوله** ذراعا
 سياتي في اللباس الخلاف في مبداه **قوله** ارسال العذبة سياتي في اللباس
 سن الا رسال ولا يكره تركه اذ لم يصح في النبي تركه ثني **فصل في الوضوء**
قوله وهو اي الوضوء معقول المعنى من الشارح لما في قوله من الوضوء عن
 البدن عند وجود سبب حدث ادر كالعقل ان هذا الحكم لا يعمل هذا الوضوء
 واقر شيخ الاسلام في الغزو والخطيب في الاقناع القول بان تعيد لان مسحا
 وهو لا يفيد تطهيرا ولا لويص غسل الرأس واحباب المال ولو نابتة بالبقا
 بحسب جزء منه لا نه مستورة بالبا ولم يباشره في الاعمال ما يباشره غيره خفف
 في امره والصحح لطهره لا نه قصور في رتبة وفي الايعاب اخلفوا اهل البيت
 التعبدية شرعت بحكمة عند الله خفيت علينا او لمجرد قصد الامتثال لثبات
 عليه الثواب ولا كدرون على الاول **قوله** تسننه كذلك الامداد والنهاية
 ونه في الجوا على خلاف فيه ونه التحفة فرض مع الصلاة لعل الاسراء
 وهذا كلام طويل بينته في الاول **قوله** لبقية الامم هذا ضعيف كما بينته

عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم

الوصف

فيها والذي لخصت به هذه الامامة هذه الكيفية او الغرة والتجمل **قوله**
 حكمه اي الحداثه ان اريد بالحداثه سببه فيصرف اليه قول الجلي وان لم
 يلاحظ المتوهم هذا المعنى حتى لو اراد بالحداثه نفس السبب نصبت ذاته
 ليصح وضوءه لكونه التحفة ويصح ان يراد بالحداثه المانع او المانع فلا ينافي
 لتقدير حكم انتهى **قوله** لا البول اي بان سكت عنه كما يدل عليه قوله بعض
 ومثله ان اتى البعض كان في التوبه رفع حدث النوم لا البول ومثله عند
 اذا نوي رفع بعض الحداثه الواحد كبعض حدث البول واعتمد في هذه عدم
 الصحة **قوله** والا اي ان نعهده وذا العده عند كنه ما لو نوي المذكور رفع حدث نحو
 الطهارة ومنه لا دون تسع سنين واعتمد في الصحة في الغلط وان لم يتصور
 ولو نوي رفعه وان لا يرفعها او رفعه في صلاة وان لا يرتفع او نوي ان يصلي
 في محل نجس او نوي رفع حدث بوجده وضوءه لم يخرج **قوله** او نحوها اي بما
 توقف اياها على الوضوء **قوله** عن الحداثه او اداء فرض الطهارة او نية
 الطهارة للحدث او لا طهارة **قوله** نية الطهارة في الاعياب نعم لو نوي بقوله
 نويت الطهارة جميع انواعها جاز **قوله** ولا الطهارة الواجبة كذلك الامداد
 والمعمد لا كنعاء بذلك **قوله** اداء الوضوء المراد بالاداء هنا اداء ما عليه
 لا المتماثل للمقضى **قوله** او فرضه اي فعل شرط نحو الصلاة وشرط الشئ
 يسمى فرضا ولا المصح نية الصبي بهذه النية **قوله** او الوضوء المقتضا
 عليه خلاف الاول والخلاف وتكون في المجلة نية الرفع كما اوحي اليه في التحفة
 الا ان يريد الحقيقة وفي الاعياب والنهاية عدم الصحة والقياس على الصلاة
 انه لا بد هنا من نية فعل الوضوء فلا تكون نية مطلق الوضوء مع الغفلة عن
قوله الى الوضوء لوقول نويت استباحة مفتقر الى وضوء اجزائه وان
 يخط له شئ من مفراته **قوله** كالصلاة في الاعياب في الجموع شرط نية
 استباحة الصلاة قصد فعلها بتلك الطهارة فلو لم يقصد فعل الصلاة

توضوه

بوضوه فهو لا عب لا يصار اليه **قوله** عند غسل الوجه فان سقط غسله
 فقط ولا بصيرة وجب قهرها باليد واليد وهذا او لا تكون نية التيمم لا
 كما لا تكون نية الوضوء في اوجزءه الوجه فيتم غرضه فان كان على
 الوجه بصيرة اجزائه النية عند مسحها باليد لا نية لغسلها تحتها
 في الصحيح **قوله** الرفع الحداثه ان اراد بالحداثه المانع وبالرفع الرفع المانع
 بالنسبة لغرضه ولو اقل كقول **قوله** استباحة الصلاة اي والطواف ونفل
 الصلاة او نفل الطواف **قوله** كفي اي في صحة الوضوء وما في حصول
 التوبه فقيه ما سياتي في قوله ومبي نزل **قوله** غسلها اي جليها
 في التحفة كعرضه للطره ومشيئه في الماء الخ اي اقامة لفعله مقامها
قوله غرت اي غابت النية السابقة وتقدم الكلام على نية الغراف في
 نيت الماء المستعمل **قوله** مطلقا اي سواء اغلب باغت الدنيا او باغت
 الآخرة فهو عنده كالرياء **قوله** والا فلا اي وان نساها وبوجه الحال
 الذي واعقد الله ان له ثوابا بقدر قصده لا خروي وان قل في حاشيته لا يصح
 واحال عليها في التحفة وفتح الجواد **قوله** اي الغسالة فسر به بكونه ان
 فعل الغسل ليس بشرط بل المدا على الغسالة سواء كان بفعله او بفعل
 غيره **قوله** في شأنه ذلك حمل كلام المصنف عليه ليخرج موضع الصلح عن هذا القول
 في الصلح اذ منبت شعر الرأس في حقه وراء الصلح وليدخل في حقه موضع
 الفم فانه من الوجه وان بنيت فيه الشعر **قوله** ذقنه بفتح المعجمة والفتحة
 مجتمع الخميني احتراز به لئلا يحال لم يقبل منه وهو صفة التي تلي الخوف فانها
 لا تدخل في حد الوجه لانه مأخوذ مما تقع به المعجمة والموجهة اما تقع
 بمقبلة **قوله** على العظم النائي اخذ هذا ومثله التحفة اقتصار على بعض
 العذار اذا العذار متصل بالصدر واستغله بالعارض فهو لما ذي للذ
 كما او ضمة في الاول **قوله** المجدوع اي ما باشره القطع فقط ما باطن

لها

الذي كان مستترا

الأنف والعمى ففعل على حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله عند الشرب تحت
 سم في حواشي الخفة وجوب غسل الجميع قل ثم سمعت غفارا وشيخنا الشهاب
 الرضائي ما يقتضي غسل جميعه وهو ظاهر انتهى وجبت الشربة الخفة وجوب
 غسل جميع الاغلة في النفذ قل لا ينافي في جميع ما ظهر بالقطع **قوله** نادره
 فيه كلام طويل بينته في الاول في الترخيم ومرة **قوله** غرض الوجه بان كان
 لو مخرج بالمد غرضه من جهة نزوله كالراس وفيه الغياب كلام بينته في
 الاول **قوله** ان كشف اعتداله بقا الشيخ الاسلام ان محل ذلك في الرجل اما
 غيره فيجب غسل الخارج في حد وجهه مطلقا ونقل سم في حواشي المنهج عدم رآه
 لا فرق بين الرجل والمرأة بالنسبة للخارج غرض الوجه **قوله** الترخيم يفتح
 الزاوي فصيح في اسكانها لهما في حدته ويرأس **قوله** يكتفان في اي
 يحيطان بها وهي مقدم الرأس في الاعلا الجبين **قوله** بينهما اي الترخيم **قوله**
 ما ينبغي له ان يوضع طرفه على اعلا الاذن والطرف الاخر على اعلا
 الجبهة ويضمن هذا الخط مستقيما فما تزل عنه الى جانب الوجه محل الترخيم
 وسمي به لان بعض النساء يعتادون حذفه ليتسع الوجه والعاية اليوم
 يستعملون التحفيف **قوله** جميع ذلك اي الترخيمين وموضع الصلح والتخفيف
 وتدل الاذن وهو المعتمد خلافا لا لاياب في موضع الصلح **قوله** بيد الله
 في بحث الماغتراف ما يتعين استحضاره هنا فراجع **قوله** في الشفري الذي
 في الوجه انه يجب غسل ظاهره وباطنه وان كشف الا ان يخرج غرضه
 الوجه وكان كشيئا تغسل ظاهره فقط **قوله** التخالط اي العاري **قوله**
 ظاهر المراد به وجه الشعر الاعلا في الطبقة العليا الا الطبقة السفلى
 التي تعال الصدر فيل يجب غسل وجهه **قوله** مطلقا اي سواء خفف
 ام كشف في حد الوجه ام خرج عنه **قوله** الكل اي بان كان الكثيف منفرقا
 بين اثناء الخفيف وتعد افراد كل بالغسل **قوله** غسلها مطلقا عند

وان

وان فرض ان احدهما زايد ولو على راسين او على غير سنن الاصل في وجوب
 سم على المنهج الذي ذكره من ان يميز الزايد وجب غسل الاصل فقط وان اشبهه
 بالاصل وجب غسلها ويبيح قرن الشربة بكل منهما **قوله** خلق له وجه من
 جهة صدره واخر وجهه ظهره ان في الشهاب الرضائي وجوب غسل الذي
 من جهة صدره له ونقل الشوري في خط اجمال الرضائي لو كان الثاني منه
 الحارس فالعامل هو الوجه **قوله** بعض احدهما محل حيث لم يعرف الزايد ولا
 تعين بعض الاصل فان اشبهه بالاصل وجب مسح بعض كل منهما وتردد
 الزايد في حواشي المنهج في الاكتفاء ببعض الزايد والطلاق في تعيد
 الاكتفاء به **قوله** وجها ورأساي والواجب غسل جميع ما يسمى وجها
 وبعض ما يسمى راسا ويحصل بجمع بعض احدهما **قوله** وغيرها في المعاني
 الكشفاين وكشف ما خرج غرض الوجه اما ما يجب غسل بالحنه في اتصال
 الكا واليد تحليل او غيره **قوله** اليمني كل الاصابع وكونه من الاسفل وكونه
 بما وجد سنة مستقلة في ثياب علي ما فعله منها ولو خلل ببطا او اعلاه
 او بما غير ذلك حصل اصل السنة وتبا كذا التحليل للمخلاف في وجوبه
 ولذلك كره تركه **قوله** له تباع اضلعت في الحرم واعتداله والخطيب سجا
 الشيخ الاسلام ندي تحليله برفق واعتمد رده **قوله** المرفقين بكسر ففتح
 افصح في عكسه **قوله** العضد يفتح فضم افصح ففتح او ضم فسكون لان المرفق
 لا يجمع العظام الثلاث فان خلق بلام فوق قدر بالمعقول في غالب اغتاله
 بخلاف ما اذا وجد وان لا صوت المكس فان لم يعتبر وشله الكعب والخشفة **قوله**
 وان طالت ولا يعنى عما تحتها من الاوساخ التي تمتع وصول الماء لما تحتها
 على الراجح عندهم **قوله** محل الغرض اي المرفق الي من الاصابع وان خضب
 غمحا ذاة الاصلية فان نبت فوق المرفق فان لم يميز الزايدة غمحا
 وجب غسلها وان تميزت بغش فغسلها ونفض اصبع او يارده او ضعف بطش

ونحوه فلابد غسل ما فوق الرقبة وجب غسل ما حازي محل العرق وضاعوا
 فيما نزل عز ورسا لاصابع فاعتمد في الخفة وهو ظاهر في الجوارح والعز
 والاقناع وشرح المصحة للجمال الذي على عدم الوجوب وفي الامداد والاعاب
 والنهاية الوجوب وبعد قطع الاصلية تستحب تلك الحانة فان تد
 بعد قطع الاصلية بحث في الاعاب انه لا يجب غسلها مطلقا **قوله**
 ويحتمل خلافه وفي الامداد ونحوه النهاية لو ثبتت الزايدة بعد قطع الاصلية
 لم يجب غسل شيء منها وهو محتمل ويحتمل خلافه وهو الاقرب وقد اطلت
 الكلام على ما يتعلق بهذا المقام في الاول **قوله** وسلمته
 هي الخارج بين اللحم والجلد تتحرك اذا حركت **قوله** ثقب اي مستدير الشق
 المستطيل **قوله** ما ظهر منها اي الثقب والشق اعلم ان الذي ظهر في كلامهم
 انها حيث كان في الجلد ولم يصل الى اللحم الذي وراء الجلد يجب غسلها
 لم يخش منه ضررا ولا يتعم عنها وحيث جاوز الجلد الى اللحم لم يجب غسلها
 وان لم يستتر الا ان ظهر الضوء من الجهة الاخرى فيجب الغسل حينئذ
 لما ان خشي منه ضررا فاحفظ ذلك واحمل عليه ما عسال تجده في كلامهم مما
 يخالف ذلك وعبارة حاشية فتح الجوارح للثب ما باشرته لانه في محل القطع
 الذي هو الجلد يجب غسله دون ما باشرته في اللحم الذي وراء الجلد فلا
 يجب غسله وان ظهر لان هذا مع ظهوره يسمى بالباطن بخلافه وان انتهت
 وفي شرح العبادية الحارم بعد قول الروضة يجب غسل باطن الثقب لانه
 صار ظاهرا صورته كما في البحر ان يكون بحيث يري الضوء من الجانب الاخر
 وان اردت تحقيق هذا الخبر اجمع الاول لفقيه كفاية واذا كان على العنق
 ليس فشره وصار لا يتا لم يقشره ان تشقق القشر وجب غسل باطنه
 اعني ما ظهر منه بالفتشق حيث لم يخش منه ضررا وان لم يتشقق الثقب
 يغسل ظاهره فلو انشق بعد الوضوء لم يلزمه غسل ما ظهر به

فراجع

فان

فان ظهر بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر ما لم يعد الى الحمام كما بينته في الاول
 واعتمد في الشوكة الحفا اذا جاوزت الجلد الى اللحم وغاصت فيه اتقى
 لغسل الظاهر وان كان راسها ظاهرا وان لم تغص في الباطن وجب
 قطعها وغسل مظهرها واعتمد الجمال الذي في انما لو كانت بحيث لو نقست
 بقي موضعها ثقبه وجب عليه قطعها ليصير وضوءه والا فلا وفي
 فتاوى راجع عند الشك في كون مظهرها بعد القطع بقي جوازا او لا
 عدم الخوف وعدم وجوب غسل ما عدي للظاهر **قوله** وجب غسلها
 قريبا مبسوكا **قوله** وراى الاذن المراد به ملحا في اعاليها مما هو على
 الجمجمة بخلافه اذ يؤولها فليس منه اجماعا يخرج غرضه النازل عن
 جمجمة الراس وهو التصل بالجزء اللحمي والحافى لشحمة الاذن فليس من الراس
قوله او شعره اي او مسخ شيء وان قل من شعر الراس ولو كرس ابره
 وكذا اعظم الراس اذ اظهر دون باطن ما مومة **قوله** مع ما صح فالذي لم
 هناك التماس في اصل قوله واستحوار وسكن جميع الراس وبعضه قد
 السنته على ان البعض يجري **قائده** استنبط الفخر الرازي في تفسيره
 الكبير في هذه الآية ما ية مسئلة ثقبية فراجعها منه **قوله** في جهة
 نزوله فشر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر الفنين المتكبات
 وموخر الراس لقفا فخرج غرضه في جهة نزوله لم يخرج المسح عليه
 وان مسحه في حد الراس لكونه معقودا او مجعدا مثله **قوله** عند اي
 الراس فلا يجري الاقتصار على مسحه ما عدا الراس **قوله** وخبر الاذان
 اعترض بما بينته في الاصل ولو وضع يده المبتلة على خرقه على الراس
 فوصل اليه البيلل اجزا عند الشك ما لم يقصد ان لا يقع على الراس يجري
 من وعينه على جريان تفصيل الجرموق في ذلك **قوله** غسل الرجلين اي
 او مسح الخفين بشرط **قوله** حدث وجهه وصورة ان يفيض الماء على

صل

على وجهه واخر على يديه وهما الموعودان واخر على راسه واخر على رجليه كذلك
ولو تكسر وضوءه اربع مرات اجزا **قوله** ولو في ماء قليل لا تقدم الكلام
عليه في الماء المستعمل **قوله** اعضاء الوضوء بحيث في الخفة لو كان على
عدا اعضاء الوضوء ما لم يمتنع لم يؤثر انما في مثل الماء ما سجد ذلك في الوضوء
وقد تحت من ارب او غيره او صبغ به الماء عليه دفعة واحدة فمما يجب
في تلك الدفعة كما ارتفعته في الاعياب **قوله** غسل اسافله او بغيرها
اما لو غسل اسافله قبل اعاليه فانه يكفي كما في الاعياب **قوله** وجوبه اي
الترتيب في الاعياب يحتمل ارتفاعه وان نوي ان لا يرتفع **قوله** ترتبها
اي اعضاء الوضوء او الارضية مثلاً ثم احدث كفاه غسلها في الماء بعد
بقية اعضاء الوضوء او قبلها او في اثباتها والموجود في الاخير
خال من غسل الرجلين وهما مكشوفتان بلا علة **قوله** دأب المحدث سبأه
في كلامه في الحيض ان الناحية اصل الصلاة كانتظار الجماعة واجابة
المؤذن وسر العورة وغيرها لا يضر فكذا كنهها وخرج به غيره فنفس
في حقه الا ان مناق الوقت **قوله** استصحاب النية اي ذكرها بالغلب
اما باللسان فنفس في اول الوضوء وما يحكم في جميع الوضوء **قوله**
كررة او قطع فتي ملأ أحدهما في اثناء وضوءه انقطعت وان كانت
ذكر النية بخلاف نية البرد او التلطيف فانه اذا كان ذا كراهما لنية
الوضوء صح الوضوء كما تقدم فانه عاد الى الاسلام بنى على وضوءه الاول
بعد استيناف النية ان لم يحدث وان طرأت الردة بعد تمام الوضوء لم
تؤثر في صحته بخلاف التيمم وبحث السنوي ان وضوءه دأب المحدث
كالتميم وروى في الاسني بان الماء اصل فيه ان يرفع الملامت فكانت
في النزاهة ولا تضمنت الاعتراف كما سبق وان لم يستحضر معها نية الوضوء
قوله لاستينافها اي النية في الوضوء ويكون الاستيناف بعد عود

الاناء

للاسلام وبعد زوال نية القطع **قوله** والا فلا يخرج في نظيره في الصلاة ونحوها
في سنن الوضوء قوله كثيرة اورد في الجمعية نحو است وستان سنة وفي
القعدة والاعياب نحو اربعين **قوله** ونوي به لانه لا بد من مقارنة النية لاول
السنين عند المصنف لا سيما في اورد في مقارنة النية له وتغله سم في حاشي الكنج
غير الشهاب الذي ولده قد كان اي الشهاب صح بان في اول السؤال اراد اوله
المطلق وذوق اوله القصة اراد اوله من سنة العولية التي هي منه وفي قال اوله
غسل الكفين اراد اوله من الشستن الفعلية التي منه بخلاف السؤال فانه سنة فيه
لانه لا **قوله** بعد غسل الكفين اعلمه في كنهه وفي المعنى المطيب في اعتماره
ويندب السؤال للتسمية قبلها ثم غسل الكفين والخصصة تكون سنة
قوله لا يحتاج لنية اي لا يستينافها عند ما ذكر اولها فاستصحابها الى غسل جزء من
الوجه لا بد منه كما في شرحه لارشاد له وفي الاعياب في المجموع وغيره ان العمل ان
ينوي مرتين مرة عند ابتداء وضوءه ومرة عند غسل وجهه **قوله** على الحال
في الخفة والاعياب انه ضعيف وكذلك في فتح الاسلام في كنهه لكن بين في الاول
انه حسن **قوله** معرونة اي التسمية بالنية اي القلبية وهذا اول النيات
عند الله **قوله** تليفظ بها اي بالنية كذلك من غير الارشاد والنهاية والافعال
وهو الحال في الخفة قل ويحتمل انه تليفظ بها قبلها كما تليفظ بها قبل الحرم ثم
يا اي التسمية معارفة النية القلبية كما في تكبير الحرم كذلك وذكرها هنا
ان كان بينهما فيها **قوله** آخرها اي النية الى غسل الوجه لكن نفوته فضيلة
السنين التي قبل الوجه الا ان نوي عند كل واحدة كونها سنة الوضوء وعلى ما
تقدم غير نيل الاعياب ليس التليفظ بها اول السنين ثم عند غسل الوجه **قوله**
باسقاط في هور رواية وكذلك اثباتها كما في خروج الطارئة لا ذكرها في الحاشية
مجرد ذكر شريح الجامع الصغير للمناوي وان كان الفقهاء يطبقون في هذا وفي شرح
لارشاد يعاين بالاكل اورد فيه الحديث الوضوء وغيره مما يشتمل على افعال

والا فلا يثبت عليها
كونها من سنن الوضوء
واول السنن صحح

كما كمال في التالىف والشرع ما لم يكره المصلحة في انشاء كالحاج انتهى وهو في الوضوء
 سنة غير و في حوله كل سنة كفاية وكذلك الحجاج فيلحق بتسمية أطرافها **قوله** بعد
 فراغ الوضوء ايجزاع غسل الرجلين **قوله** على المواجهة اعلمه في اكثر كتبه واعلم
 شيخ الاسلام والخطيب وم وغيرهم خلافاً وهو المعتبر واعلمه الله ايضا في
 شرح الشهابي و قول في الامور بعد التطهر فيه ثم رأت طرياقاً في الاوسط **قوله**
 يؤيده لوان كان ضعيفاً لكونه وصحة في الاصل والمراد باوله ولغوه جميع
 فلا يخرج عنها الوسط **قوله** بالنية اي العلية **قوله** انشأ اليه اي تقدم
 المقترنة بالتسمية المصنعة بقوله ثم غسل الكفين بعد بها اي النية المقترنة
 بالتسمية على الفراغ منه اي غسل الكفين فعلمه بتقديمها خبران وكون
 هو المراد قد علم ما قدمه من ان السنة ان ياتي بالبسملة معروته بالنية مع
 اول غسل الكفين ويند عليه هذا بقوله ومرة ويند عليه هذا لئلا يغفل عنه
 ويعلم ذلك **قوله** طهرها اي اليدين هو صاردق بما اذا شقها
 ولكنه غير مراد طهره من الغسول للتصحيح بالنجاسة على المحدث خلافاً للايجاب
 في الكراهة كما بينته فيها **قوله** تردد فيه وكما قوي فيه في حال كونه الكراهة
 فيه **قوله** الدال اي التعليل اهذكور **قوله** بالجر اي في حال تقع به
 مع توسط ركوبة من خورق على محل الاستحجار فيحصل له التردد في طهارة
 يده لانهم كانوا يلبسون الارز **قوله** والحق به اي بالتردد في نجاسة اليد
 بسبب النوم التردد في نجاستها بغيره بل في التحفة وغيرها ان التعليل
 في الحديث دال على ان سبب النجاسة النوم او غيره اي فهو مفهوم من
 الحديث انه ملحق به والمراد كراهة غسلي ما نومه نجاسته زيد او غيره **قوله**
 يتقن طهرها لانه ان كان يستند اليها يغسلها لانه لو غسلها فيما
 في نجس متوهم دون ثلاث لغيت الكراهة وان يتقن به طهرها وفي النهاية عدم
 روال الكراهة في الغلظة لا يغسل اليد تسجها لعلها بتراب وفي فتاوى م

المخلطة

المخلطة المحققة لا تثبت فيها المشكوك اذ لم يثبت في الامور ان الكراهة
 لا تدل في المخلطة الا بمرتين بعد الصبح ونقل العليوي عنده ربما يوافقهم
 في حاشي الكراهة في الطلوع او في اعتدال استحيائها وفي حاشية شرح التحرير
 للعناني لو كانت النجاسة المشكوك فيها مخففة زالت الكراهة برسها لانه
قوله بايصال الماء لاي وان لم يدبره ولم يجهله ولم يبالغ فيه **قوله** يتضمن
 لانه ذلك كقيمتان احدهما يتضمن منها لانه اولاء ثم يستفشق منها لانه اولاء
 ثانياً ما يتضمن منها مرة ثم يستفشق منها مرة ثم كذلك ثانياً والثالث
 في النهاية استحسان الكيفية الثانية في الشرح الصغير وفي الانجاب رجع في الجوع
 كالشرح الصغير والروضة خلافاً لمن نقل عنها خلاف ذلك ان اولها افضلها
 وقد علمت في الاول عبارة الشرح الصغير والمؤيد ذلك مع **قوله** ثلاث غزاة
 لكل متوالي او متفرقة فتلخص ست كقيمتان ثلاث في الجمع وثلاث في الفصل
قوله مستحق اي شرط في الاعتدال بذلك كاليدين والوجه لا يستحق تقديم اليدين
 اليدين او الرجلين على اليسرى فيهما لان اليدين عضوان متفقان اسما وصورة
 بخلاف القدم والانت **قوله** فما تقدم غلظه لغوا عنه الله في كتبه بتعالينه الى
 غيره وعليه فالسالم هو الاخي والواقع في غلظه هو المعتد به واعلمه الله
 الرمي وولده والخطيب ان السالم هو المعتد به وما بعده لغو فلو اقتصر على
 لم يحسب عندك وحسب عندك على فلو اني بعد الاستنشاق بالمضمضة ثم
 بالاستنشاق حسبا لم عندك ولا يحسبان عندك على وانما يحسب عندك
 الاول **قوله** لم يحسب اي الاستنشاق لما رتب المضمضة في الاول وحالها
 هو لجهدها وليس جهده من محل الخلاف بين الرمي والله كاصح به العناني في
 حاشي التحرير فتحسب عندك المضمضة واذا عاد الاستنشاق اجدتها حسبت
 عندك واما الثانية والثالثة فكذا عندك ومن نحووه والمعتد به عندك
 الاستنشاق ولا يعتد بالمضمضة عنده وان اعادها بعده **قوله** قدما

بعده

اي المضمضة والاستنشاق **وقوله** حسب اي غسل الكفين فلو اعادة غسل الكفين حسب اعتداله وعند الولي وابتاعه بحسب المضمضة والاستنشاق الشافعي دون غسل الكفين وان اعادة بعدهما وظاهر ان المراد قولهم تقدم المضمضة على الاستنشاق مستحق ان كل مرة من المرات الثلاث تتوقف على تلك المرة **وقوله** والثلاث جمع لثمة بكسر اللام وتخفيف المثناة كما سبق **وقوله** الى اللطيف هو اقصى الانق وقيل عظم رقيق في اصله بينه وبين الدماغ **وقوله** سهو طامع ذلك يحصل به اقله وان وصل لدماغه كره **وقوله** المبالغة تحت بعضهم الحرمه حيث كان الصوم فرضا وعلم من عادت ان بالبع نزل الماء الحيواني واقرها في الابعاد النهائية والكلام حيث لم يتيسر في الاوجب المبالغة الى ان يغسل سائر اجزاء الظاهر وان سبقه الماء ولا يغسل به **تنبيه** في طائفة النية لها تجاز الجزئية فانت المضمضة لا تشرط تقدم المضمضة على غسل الفم لفرط حصول سنة المضمضة والاستنشاق ان لا يغسل شيئا مما اومع احدهما من الوجه بنية نحو الوضوء بان يوضا نحو انبوب او يويي سنهما فالا يكفي بنية سنهما الغرض وان الغسل بهما جزء من الوجه وقد ثبت على ذلك في الابعاد وفتح الجواد وقوله النياتي في حاشي المخرج وهو ما يعقل عنه فتنبه **وقوله** في الكثرة ذلك بنية فيها وقيا سائر الاقل وهو نحو ذلك والنسواك والقسمة بل ان تقول لا ابتاع في الجميع اخذ اطلاق رواية مسلم انه صلى الله عليه وسلم توضا ثلاثا ثلاثا وشمل ذلك التلغظ بالنية وهو كالحج وكذا دعا الاعضاء بناء على انه مندوب وحب في التحفة انه خير من قاض ثلاثه كل من ذلك والتحليل على ثلاثة الغسل وجعل كل واحد منها عقب كل من هذه وان الاولى ولي **وقوله** مثل ذلك ولو في الماء الموقوف وكفى غلبه ظن استعفاء المضمضة **وقوله** لصيق الوقت بحيث لو نلت لم يدرك الصلاة كاملة فيه **وقوله** وقلة الماء اي بحيث لا يكفي في الغرض ومع الحرمه لو نلت فلم يكف بتمامه ولا يعيد

كما لو صب الماء سغها في الوقت **وقوله** لادر كل جماعة فانها اولى من سائر الوضوء وفي الابعاد وكونه فتح الجواد ينبغي ان يستثنى منه ذلك ونحوه مما جرى فيه الخلاف بوجوبه وان تركه لنفسه الوضوء **وقوله** والعمامة اي فيما اذا اكل مسح الرأس عليها وكذلك التحفة وشريط الارشاد واقر الكراهية في الثلاث شيخ الاسلام والمطيب وفي المسح على الخفين والتحفة والنهاية كراهية تكرار مسحه وغسله وفي النهاية تدب تلميع المسح على الجبهة والعمامة ويندب التلميع للسلس خلافا للزكشي ويحصل بغير يد اليد ثلاثا ولو في ماء قليل وان لم ينو الا غراف ولو اقتصر على مسح بعض راسه وثلاثة حصلت سنة التلميع وتوكم لا يحصل تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو حجب سلبت بانه بالظاهر **وقوله** فقط وكذا انظاره كزيادة نحو قيام الغرض على الوضوء لا بعد الزكاة ان الخرجه دون خمس وعشرين لا بل يقع الكل فرضا **وقوله** ما عدا الابعاد اي ببقية الاصابع كذلك الامداد وغيره في الاسلام والمطيب بحسب حديث في الابعاد لاختلاف بين القعيرين لان استدلالهم لذلك حديث الشافعيين فصح راسه بيديه فاقبل بهما وادبر بهما فمسح راسه ثم ذهب بها الى ففاه بركب على ان تعديهم بالنسبة اليه ليس لا حصران غيبة اليد غير الابعاد بل ان المسح يقع بهما اولا وغريها نابع لها فخصا بالذكر لذلك **وقوله** يغلب اي يغسل الماء بطبعه والانيق لغيره او لظوله فلا يصير مرة الماء مستعملا وهذا اشكال بنية مع ما يتعلق به في الاول **وقوله** عمامة ونحوها وان كان تحتها ويجري على نحو طيلسان وحله في غير الحرم المتعدي بلبسها اما هو فمتنع المسح له عليها **وقوله** ثم تمه اي بعد مسح الوجه **وقوله** خلاف الابعاد تقدم النهاية انما تدب تلميع مسحا وفي الامداد والنهاية يسر استيعاب الذي في المسح راد في الابعاد وان خرجت عن حد الرأس بحيث لا يجري مسحها وصرح في المجموع بخلافه بل جعله مقتضا عليه قال في صوم النبي التحفة عرض على مرفوع اليه



استمر واطن لو عرض على الله لرجع اليه ولم تسعه مخالفة ومتابعة القتال
وقد ذكرت عبارة المجموع في الاول **قوله** ظاهرها اي مما يلي الراس وباطنها
مما يلي الوجه لانها كالوردة المنفحة **قوله** الاول اي الحكم عليها بالاستعمال **قوله**
مضمونها اي الصالحين بما هما اي الازنين كما لو مضمونها اي الصالحين والازنين
كما في تانية الراس وثالثته واما الاول فالما سبق الحكم عليها بالاستعمال الصالحين
بكسر الصاد ويجوز بدلها سيما خلاصا لمن انكره غرق الازن **قوله** بالتشبيك
في حاشية الخبر للعناني باي كيفية وقع لكن الاول فيما يليه في تحليل اليد
اليمين ان يجعل يمين اليد اليسرى على ظهر اليمنى وفي اليسرى بالعكس فوجاه
في فعل العبادة عا لعادة في التشبيك انتهى وهذا ليعيد طلب تحليل كل يد
وحدها لكن في الالجاب في محبت النيات تحليل اليدين لانيان فيه لانه باطل
قوله او ليعني مال اليه في شرح الارشاد والخطيب في الاقناع لكن الراجح ان اليسرى
اول في قول الشوري عبارة بعضهم مختص بخصر الخصم انتهى **قوله** حرم فقها ذلك
التحفة وشرح الارشاد وتيرة في النهاية والالجاب بما اذا خاف منه مخدور
يتيم **قوله** والتفاح حيث لم يكن عذرا من خوصتيان وقراع ماء وهو به مخدور
والا فهو مباح ايجاب وصيت لم يكن سلسا ولم يصب الوقت والواجب **قوله**
في كل الاعضاء اي ان تؤمناء بنفسه **قوله** والبقاء في الالجاب ان لم يقع
في مخدور فلو بدأ ففصل اليسرى ثالثة ثم اليمنى في قول ابن دقيق العيد لم تقس
اعادة غسل اليسرى برعاية النيات من لان الزيادة منهي عنها **قوله** التكرار والحق
به ملا التكرار فيه ولا الهان على الراجح ويكره تركه وفي الالجاب ان غسلها
معاً ذلك قول والا قرب عدم كراهة النيات من في نحو الخدين مما يتطهر دعة
قوله ويجعل ان اي الخرة والتحجيل ينبغي ان يقدريه عبارة مضاف اي طالة
الخرة وطالة التحجيل لان الراجح انها اسمان للواجب وطالتهما تحصل
بالزيادة ولو غير الخة يحصل لكان اول **قوله** صحتي العنق عبارة الراعي ان

بالتشبيك

يغسل

يقفل الى اللبة وصحة العنق **قوله** عنده الى المتكبر وبساقية الائمة
قوله اليدين والرجلين وكذلك الوجه على الراجح وفيه كلام في الاصل **قوله** لانها
اي الاستعانة في كل الخطي هل من الترفه الوضوء بالما والعذب وترك المالح
حيث لا عذر الظاهر انتهى وفي القليوب على الجلي هل من الاستعانة الخفية
المعروفة راجعه **قوله** وان لم يطلبها اشار به الى ان اليسرى ليست للطلب
كقوله فما استيسر الهدى اي تيسر وان اعتبر وانها جري على الغالب فلو عا
غيره مع قدرته وهو يمكن ساكن في منعه كان كطلبها **قوله** مباحة لكن الا
خلافه ولا يقول انها خلاف الاول وفي الالجاب مثل لخصان الماء لخصان الماء
والدلو **قوله** ولما اي ان فقد البصرة ولو وجد في موضع من غير الزمة القبول
اذ لا منه **قوله** النفض اي باليد او غيرها **قوله** هبوب ريح تحت مروجيه
في ظن النجاسة **قوله** يتيم وما في الالجاب الى عدم وجوبه وان كان دايما
الملا في **قوله** مردود كذلك الالجاب والاسداد وسم والامر كما قال واذا
قالا ولي ان يدا اليسار لان بقاء تكميم **قوله** بها اي بيده الى مرفقه اي
معاه ومحل ان لم يرد المطالة في التحجيل والافالي المتكبر **قوله** ولا يكتفي
بشيء لفاعل اي ليس له ان لا يكتفي بذلك لانه حينئذ قد لا يعم العضو اما لو عمه
فيكتفي في ذم انه سمي المفعول وانه لا يكتفي بجزائه بطبعه مطلقا فقد وهم انتهى
وفي الحاد المذكور في الشافعي ولا يدع الماء يجرى بطبعه انتهى **قوله** مع غسله
الكل ان يكون معهما الجريان خلاف وشهد بالخالف في وجوب ذلك واذ لم يغلب
على الظن وصول الماء لجميع العضو بدونه ويخيه او ما يقوم مقامه بالظن
قوله من اوجبه اي كالأمام مالك **قوله** في الشتاء لان الماء يتجمد في غلظه
قوله اما قيس بالهز وتكره **قوله** سيما بنية اليمنى واليسرى باليسرى
قوله واستقبال القبلة فان استقبلت عليه تحري ندبا **قوله** جميع وصوة
صحي في الذكر بعد **قوله** ليس بموصوف في التحفة بتقدير سلامته والصحة

فان فعله صلى الله عليه وسلم في الاواني
خلاف الاول انتهى مع
قال الجلي
قال في الالجاب بعد
عن المجموع ووضح
ان قوله لا يكتفي الخ ٢٢

هو شديد المصنوع فلا يعمل به وعلى هذه الكثرة المتساكنة له طرق وشواهد **قوله** لا
 ربما يترقى بها إلى الحسن فالذي يظهر أنه لا بأس من مسجده **قوله** بعده بحيث لا يكون
 بينهما فاصل نظير سنة الوضوء والأكمل أن يكون خورا **قوله** مستقبل القبلة أي بصد
 راتها ولو نحو أعني بصره ويده إلى السماء **قوله** يفتح الرا أو تكسر طاء رقيق يكتب فيه
قوله يفتح الباء هو الحائز يريد به الحتم على التحقيق **قوله** أي يتطرق له لعل من
 ثوابه أن قابل ذلك بحفظه أن يريد أن يترك العمل أو ثوابه **قوله** اليوم
 القيامته هو لفظ الحديث غياه به لأنه يوم الجزاء على العمل فيعطى ذلك اليوم
 ثوابه ويحتمل وإن لم يراف على من يتركه عليه أن يكون وجه الغاية به احتمال أن يكون
 مظاهر الناس فيعطى ثواب ذلك المضموم لأصل الظلمات فيكسر ذلك المضموم
 يومئذ ويسن أن يزيد السلام كراهة أفراد الصلاة ونقرأ أنا أنزلناه أنزلنا ثم
 اللهم اغفر لي ذنوبي وسع لي ذنبي وبارك لي في مزي **قوله** لا أصل له أي في الصحة
 والأفدرو ويغنى صلى الله عليه وسلم طرق ضعيفة وشبهه بعمل به في قصايل
 الأعمال وقدر قصاه شيخ الإسلام في الأسنى والخبر واعدت استحبابه الشهاد
 الربلي وولده ويؤخذ مما نقلته في الأول على الإعجاب أنه لا بأس به عنده وأنه
 دعاء حسن لكن لا يعتد بسنيته وفيه أيضا في ادعية الأعضاء حديث
 حسن وهو ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله ثم يقول عند كل عضو أشهد
 أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين
 يرفع اللهم اجعلني في القوابين واجعلني في المتطهرين لا فتح له ثمانية أبواب
 الجنة يدخلها أيا شاء فان قام من فوره ذلك فضيل كعبين يعرفها ويعلم
 ما يقول الفقل صلاة يوم ولدته أمه ثم يقال له استأنف العمل **قوله** فيستعين
 أن لا يكون من عمل الخلق بين النوى وغيره وذكر فيهما زيادة في دعاء الأعضاء
 على ساذكره الله فاطلبها منها **قوله** قد يمتد يد الباء مشني ومن سنن الوضوء
 تجنب شاشه وترك كلام بلا عذر وشبهه من فضل وضوءه ورش ازاره أن يوم

حضور

حصول مقدر له وصلاة ركعتين بعده بحيث ينسبان إليه عرفا ويؤثر التشك
 قبل الفراغ من الوضوء لا بعده ولو في النية **فصل في تكرهات الوضوء قوله**
 حرام وكذلك البياح ونحوه محتاج إلى الطهارة أو غيرها والمحلوك ونحوه مضطر إليه
 محصوم ويحرم الطهر بالمسبل للشرب وبما يحل حاله وحمل شيء من المسبل إلى غير
 المحل مما لا ينسب إليه عادة بحيث يقصد المسبل أهله بذلك نعم أن خشي ضررا
 لو لم يحمله كان محل ما يندفع ضرره ويجوز لغيره الوقوف عليهم الشرب ذمما للمدبر
 ونحوه مما جرت العادة **قوله** الكثرة والعارضات وسائر
 مشهور الوجه الكثيفة الخارجية فحده **قوله** ضعيف أو محمول على تحليل يعقبت
 وثوابه كلام الحطيب ويميل إليه كلام شيخ الإسلام وأبعد الجاهل الذي عدم تحليل
 الحرم مطلقا **قوله** برنق وجوبا أن من الانتفاذ والافتد بابا **قوله** بنية الوضوء
 فإن أتى بالزيادة لم يجز بترد أو تداو وتنظف فلا كراهة **قوله** بل قياس
 بل هو منقول كما بينه في كاشف الغمام وكان له يستحسنه حتى أخذه من
 القياس **قوله** شروط النية أي الإسلام واليمين وعدم التصارق وعدم التعليق
 وعدم المناقبة ومعرفة الكيفية ولما كانت النية من أركان الوضوء أدخلوا شروطها
 في شروط **قوله** من عدم العلم فيلزم من عدم وجود شرط من شروط الوضوء عدم
 وجود الوضوء ولا يلزم من وجوده وجود شرط من شروط الوضوء
 ولا يكون متوضئا وقد لا يوجد ويكون متوضئا **قوله** لذاته يخرج به الشرط
 المقارن للتبويب فيلزم من وجوده الوجه كوجود الحول الذي هو شرط الوجه
 الزكاة مع النصاب الذي هو سبب تحصيل الزكاة وجزئ به أيضا الشرط
 المقارن للمانع فيلزم من وجوده عدم كماله من على الضعيف بأنه مانع من
 وجوب الزكاة فيلزم من وجوده عدم كماله من على الضعيف بأنه مانع من
 وجود شرطها وحده فيلزم من جماعته من المقتضي لوجوب الزكاة في الوضوء
 الأولي إنما هو التسبب لا الشرط لعدم وجوبها في الثانية إنما هو المانع

فصل في شروط الوضوء

لا الشرط ايضا او قولهم يلزم ذلك اكد اي رخصت ترتب عليه وصدره عنه
قوله والمراد به اي بالشرط بنه به على انهم قد يتوسعون فيطلقون الشرط على
الركن بجامع ان كل منهما لابد منه **قوله** خارج عن الماهية استشكل التبع بعمارة
البصري في طائفة الخفة ذلك بعد جري الماء على العوض الشرط مع وجود
به الماهية **قوله** للطواف اما هو فيشرط فيه ان يطهره وليه وينوي فيه **قوله**
ان هذين الحاي من قوله الكافر ليس من اهل النيات ومن قوله غير المحيز لا يصح
عبادته ان الاسلام والتمييز شرطان لكل عبادة اذ لا بد في العبادات من التنية
وهما لا يصح نيتها **قوله** ونحوها اي كالعبد **قوله** وهذا اي المنقاة عمارة
قوله بخلاف الجاري اي المانع من الدهن لكن لا بد ان يمس الماء العوض
ليست غسلا فاذا لم يمس الماء على العوض بعد جريانه عليه لم يضر لان
ثبوت ليس بشرط **قوله** وكوثر الاطمار اي المانع من وصول الماء لما تحته و
الريادي في شرح المحرر وهذه المسئلة مما لم يجزها البلو في نقله بسلم في شرح
تحت اطار يديه او رجليه فليست فظون لذلك **قوله** وكعبا ونحوها
يصير جزءا من البدن لا يمكن فصله عنه ولا فلا يجمع الوضوء في الاضغاط ذهب
ابن المقري و شيخنا الناصري الى اباحة الخضاب بالعضص وان لا يجمع و
الماء للبشرة لكونه يغسل بعد دخوله في القليل ويؤثر جرمه ثم ينفذ الجسم
من حرارته ويحصل النقط جرم وذلك في نفس البدن فلا يكون ما بعد من
رفع الحدث في الامداد ما بعد ذلك ايضا وفي الخفة لا يضر خلاف
الخضاب بالنوشادر لان الاصل فيه الطهارة ولا يضر في الخضاب
تفنيته للجسم وترتيبه لغسقه عليه لان تلك الغسقة من غير الجلاء لا من
جرم الخضاب انتهى **قوله** العلم لغرضه المعروف في تغييره معرفة كيفية
لكن غير في العباد بنحو عبارة المستفاد والمراد في قوله في الجملة
اي على الوجه الاتي على الاثر **قوله** معينا كغسل الوجه فان اعتقده نقلا

يلع

في

لم يجمع وضوءه **قوله** والماء الطهور اي في نفس الامر ولو نساء مما اعتقد
طهوريته فيان خلافه كالمرة الامارة **قوله** انه طهور اي عند الاستبراء
فلا بد من الاجتهاد ووطن طهوريته به فلو راي ماء ولم يستبرأ به محتسب فلا
التطهر به استناد الاصل طهارته وان غلب على الظن نجاسته بوقوع ما الخالب
في جنسه النجاسة **قوله** العينية ولو بغسلة واحدة لكن بشرط ان تنزل الغسلة
او صاف الخس الاما عسر من لون او ريح وان يكون الماء القليل واد على الخس
وان لا تغتر الغسلة وان لا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يشربه المغسول
ويعطيه من الوسخ الطاهر ويخرج بها الكمية فالمغسلة تكفي حيث كان القليل
وارد او موصوع النجاسة ويمكن ان يكون المصنف جري على رأي الرافعي زانه
لا بد في رفع الحدث انزاله الخس فيه وعليه فلا تكفي الغسلة الواحدة عن
الحدث والحيث كما ثبت عليه في مسائل في شروط الوضوء **قوله** ان الماء
اي غير اضار ومنه الطيب الذي يحسن به الشعر وشروط الوضوء تحقيق
له عند تبين الحال والافوضوء الاضباط صحيح وفيه كلام ذكرته في الاول
ومنها غسل يديه مما يقبل بالمغسول ويحيط به ليحقق به استبرأه وهذا
عده كنهها في الاعاب والظن في الامضاء ورداه في الامداد والمهارة
بانه لا يلزم كان شبهه **قوله** ما ظهر بالقطع محل الغرض وهذا عده مهارة
ورداه في الامداد والمهارة بما ردا به ما قبله وكذلك ما بعده وهو غسل
المشبهة بالاصل وقد اوردت الكلام على شروط الوضوء في تاليف مستقل
يسمى كشف الروط وغير محذرات ما الوضوء في شروط **قوله** فصل في السعي على
الخير **قوله** متواترة جمع بعضهم رواية مجاوزة والتمارين منهم لعشيرة
وعند ابن ابي شيبة وغيره عن الحسن البصري قال حدثني سمعون القتيبي
بالسعي على الخير واتفق العلماء على جوزه خلافا لخواصهم والشعبة **قوله**
يكفر بها اي بالاجازات المتواترة اي منكر جوازها وهذا من ثمة قول

ولذلك لم يكفرنا الخوارج والشيعة في انكارهم له واقتضى كلام القليوبي
 تكفيره وبنيته في الاول **قوله** لا يبارك له نحوه الامداد وتخصره وعبارة التحفة
 ونحوها النهائية ان ترك غيبة السنة اي لا يبارك له لغسل عليه لا يثبت كونه
 افضل منه لوقولها لغيره في حاشية التحفة كان اثاره هذه الحاشية مدح
 لاخذ ورثته لكونه هو واضع فيجعل قوله في هذا الشرح كغيره لا يبارك له لغسل افضل
 لا يثبت كونه افضل وفي حاشية الايضاح للشيخ وترجيح امره وان كان غيبة
 في السنة يعني ثقلها عليها لعدم الفقه له اولظنه ان الغسل افضل منه دائما
 مع اعتقاد جواز لا يبارك له الذي ذكره في باب الردة فانه لو قيل له قصر
 فقال لا افعل غيبة عن السنة فان ذلك كفر انتهى ورايت في بعض نسخ هذا
 الشرح زيادة لا كما التحفة والنهائية وعليها فلا اشكال **قوله** او قيل في جواز
 اي لتحليل نفسه الفاصرة بشبهة فيه لنحو معارض كدليل لا اعتقاد عدم جواز
 في الخطيب في شرح التبيين اذ بعد جوارحه مع هذا فضلا عن كونه افضل
 والمفهوم من كلام غيره ان ذلك خشية كرهه وحيث ليس له المسح عليه في نفسه
 المتحيلة لمنع ما علم واستقر **قوله** كراهية في التحفة هذا ان دخل في الرغبة
 في السنة وان من جمع بينهما اراد الايضاح فالرغبة في السنة اعم من ان يجد في
 نفسه كراهية لما في المسح من عدم النظافة او لم يجدها ويستمر ذلك الى
 ان تزول عنه الكراهية ومثله ما لو كان من قبيح يده **قوله** وهو لا يسهل زاده
 في الامداد انما ربيت تعينت عليه الصلاة وفي النهاية اذا انقضت ما وه
 عند غسل عليه ووجدت يد الايد وبمسح به انتهى وقد يكره المسح بها
 اذا كثره وقد يحرم ويقع كمنسوب وقد يحرم ولا يصح كالحرم اذا لبس
 لغير غدر **قوله** بالبطاني لو كان له ان يلبسها فلا بد ان يلبس في كل واحدة
 خفا ويمسح كل خفا لان يكون بعضهما ايد او تين **قوله** لا يفقد الماء بل
 لنخرج وصورة ان يتكلم مع بقاء عليه غسل وجهه ويديه ومسح راسه
 نحو

مقلده

بعد عدة لمسح على الخف وتكلمه حرام للتصديق اما من يتيم لفقد الماء ثم
 لبس الخف فانه لا يجوز له المسح لبطان ظهره بروية الماء فيلزمه نزع الخف
 والوضوء الكامل **قوله** بلا طهارة اي في الحدث **قوله** بعده اي كمال الطهر
قوله بنزع الايدي لكونها ليست قبل كمال الطهر اذ لبسها كان قبل غسل الايدي
قوله قبل اي قبل وصول القدم الى قراره في الخف والحاصل ان حكم ساق الخف ان
 حكم خارجة الاية مسئلة وهي ما اذا كان لا لبس الخف فخرج قدمه الى ساق
 فانه لا يضر الا اذا كان ساق الخف طويلا خارجا للعادة وتخرج حمله الى
 موضع لو كان الخف كالمعتاد في الانخفاف لظهر شيء في محل الغرض فانه لا يضر
 مسحه **قوله** بلا فعل اعلم ان المفهوم من كلامه انما ان المراد من اطلاق الخف
 هو ما يداس به على الارض غير نخل كالجزمات والمدايات الساترة محل
 الغرض واما الخفاف المعروفة اليوم التي تلبس مع الكعب في المسماة
 في كلام الفقهاء بجوارب الصوفية كما وصفت فيهما لاسيما الاول **قوله** في الخاف
 التي تقع له يعني جوارب المسافر المعتادة لاجل البلباس عند نحو خطو وتر
 ثلاثة ايام بلباسها والمقيم يرد وطاقت اقامته يوما وليلة على المعتاد
 يجري ما لا يقوي على الفرد في صواحج تلك المدة كما في حاشية الايضاح
 ويحتسب ان امكن تردد المسافر فيه يوما وليلة الجواز فيها وان في حواشي
 النهج لان غاية ان يكون كالمقيم زاده في صواحج التحفة قد يقول اذا قوي للتردد
 اكثر من يوم وليلة واقل من ثلاث حاله جاز له المسح مدة قوته وان زاد على يوم
 وليلة لم يوجب حاشية التحفة للمها تفرقه ان يمسح مسح المقيم ان قوي للتردد
 اكثر من يوم وليلة واقل من ثلاث ولا يجوز له المسح من قوته الزائدة على قوة
 يوم وليلة نعم ان كان قويا للتردد ثلاث ايام فمسح عليه ازيد من يوم وليلة
 ثم انخرق لم يضر صح ما زاد على يوم وليلة **قوله** بالعري في التحفة كلما طر
 وزال عما يمسح المسح ان كان قبل الحدث لم ينظر اليه او بعده نظر اليه **قوله**

فيما اي في الستر والاحتذاء فانه يلبس فوق ويتخذ لستره ايضا وكون السراويل
من جنس ساتر العورة اطلق به وان تعلقا فيه **قوله** لتقود الماء اي في غير محرق
البطانة والظهارة بلا تحاذ اما هو فيجري وان لم يمنع لغو ذماء الغسل اذ هو
يح كحف يسله الماء في محل خزه **قوله** تقدم بعض الليالي اي بان انتهى الحدث
عند غروب الشمس فهنا تقدمت الليلة الاولى على الايام والناظر بان ينشأ الحدث
في الصبح فهنا الليلة الثالثة تنأخر بعد الثلاثة الايام ولو حدث انشاء يوم
او نظرا اعتبر قدره في الرابع **قوله** لمدة ثانية اما اذا لم يرد المسح لمدة ثانية فلا
يلزمه التراجع في غسل جليده بعد انتهاء المدة داخل الحنف وبيع سائر ما يباع
للموت حتى لا المسح على الحنف **قوله** في نهاية الحدث مطلقا عند ذلك وشيخ الاسلام
والخطيب وكذلك عند دم ان لم يكن باختياره ولا يكون ولمس في ابدانه
وتردد ذلك في طائفة فتح الجوار فيها اذا وجد منه حدثان متعاقبان في انقطع
الثاني قبل الاول كان مسوا دام ثم يال وانقطع بوله ثم مشه الاول فيل
المدة في انهما المسح والبول ثم مال الى الاول فيحسب المدة في انهما المسح **قوله**
مدة اي المسح منه اي المذكور في نهاية الحدث فلو حدث ولم يحسب حتى
انقضت المدة لم يجز له المسح حتى يستأنف لبس على طهارة او لم يحدث له
يحتسب المدة ولو بقي شهر **قوله** ثم سافر مثله ما لو مسح في سفر بعصية ثم
تاب وعكسه ولو احدى جليده **قوله** مسح سافر اخرج به الحدث وخروج
وقت الصلاة حصر فانه يستوفي معه مدة المسح **قوله** وان لا يتسكن
كان شك في من حدثه او ان مسح في الحضرا والسفر ولو زال شكه كان مسح
فلو شك مسافر فيه في ثاني يوم ثم زال شكه قبل الثالث مسح واعاد ما فعله
في الثاني مع التردد ثم ان كان على مسح اليوم الاول ولم يحدث في الثاني فلا
ان يصلي به في الثالث وان كان قد احدث في الثاني ومسح فيه على الشك
وجب اعادة مسحه ويجوز اعادة صلوات الثاني بالمسح الواقع في الثالث

ولو احدى

ولو احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وتسلق التقدّم طهره
اول وقت الظهر وصلاتها به ام تأخر اليه وقت العصر ولم يصل الظهر حسب
المدة ذاول الروال ولزمه قضاء الظهر لانه تسلك في فعلها والاصل عدمه بخلاف
ما اذا شك في كونه عليه لم يلزمه قضاء وهما والفرق بينهما ان تسلك في الدوام
مع قطع النظر عن الفعل تسلك في استجماع شروط الدوام والاصل عدمه بخلاف
في الفعل فانه مستلزم لتيقن الدوام والتسلك في المسقط والاصل
عدمه **قوله** غسل ودمية ليس الوضوء كاملا وان كان سلسا حيث حصل
النوال بين طهره وصلاة ويحتاج في غسلها الى نية خلافا لابن السيم في
حاشية التحفة وان كان بطهارة غسل العدمين بان غسلها داخل الحنف
اعاد لبسهما من غير شيء **قوله** اعلاه اي ظاهر الساتر لظاهر القدم **قوله**
وحرفه هو المعتمد خلافا لما في الامداد في التطهير فيه **قوله** خطوط اي
بان يخرج اصابعه ولا يضمها **قوله** الى آخر ساقه كذلك شيخ الاسلام
وظاهره تدب التحجيل في المسح على الحنف وبذلك صرح الخطيب وهو في بعض
لشيخ الامداد كذلك والراجح خلافا لما اوضحته في الاول بل قضية كلام الجمع
انه لا خلاف فيه واول غير واحد كلام شيخ المنهج بان المراد من آخر ساقه اوله
عما يلي القدم لكن تمتد العبارات فلا يقبل هذا التأويل **قوله** لما مر الى اي
في سائر الوضوء قل في النهاية يؤخذ من علة ذلك عدم الكراهة في نحو الخشب
وهو كذلك انتهى في الامداد الا قريبا خلافا **قوله** في الراس اي انه يكفي فيه
مسح ارضي جزء من ظاهره واعتمد ان الكفاية بمسح بعض شعره والابن
السيم في حاشية التحفة اذا كان في طهارة ولا يجوز مسح الذراع على الاعلا
كما قاله في الراس وجري الخطيب والجمال الراس على عدم اجزاء مسح شعر الحنف
مطلقا وفي حاشية التحفة لسم لا بعد اجزاء مسح خط خياطة الحنف

وانظر ان رآه وعراه وفيدته في حواشي المنهج بما اذا كانت متبينة فيه بنحو الحياطة
 وفي حواشيه المحل في حقه **قوله** لم يجز في الامداد بكني مسح الكعب بالونة
 من محل الغرض غير العقبة وهذا في الاختصار على مسح ما ذكرناه فيما فيه
 استحباب مسح الاعلا والاسفل خطوطا **قوله** الاعلا مروي ابو داود وسليمان
 صحيح عن علي كرم الله وجهه لو كان الدين بالرواي لكان اسفل الخف او لم يعل
 وقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسح علي ظاهر خفيه وركبتي خفيه
 خفي فان لم يكن ناصا لمين للمسح فلا مسح وان كان احداهما صالحا فهو الخف
 وان كانا صالحين وهو المسمى بالجر موقعين مسح الاسفل فان مسح الاعلا وصل
 البطل في محل الخنزير الاسفل كفي الا ان قصد الاعلا وحده ولو لم يكن ناصا غلب
 لم يجز المسح عليه وان تحمل الشقة وغسل عليه ثم وضع الجيرة فلا يجز
 وقد سمعنا لو لم تأخذ الجيرة سنيان الصحيح ان مسح الخف عليها واداء المحدث
 ومبهم لا تفقد الماء بل العلة انما يحسمان لما جعل لهما الصلوات بطهران الذي
 ليسا عليه الخف وذلك فرض ونوافل ان لم يصل الغرض قبل الحدث والاقفال
 وتقدم صورة التيمم لا تفقد ما ذكرناه في قوله نوافل الوضوء لان الاصح ان تلك الاسباب
 ما ينبغي بنه عليه ان المراد من قوله نوافل الوضوء لان الاصح ان تلك الاسباب
 غايات له لا نوافل في ارجع الاول وارجعه ايضا على قوله لا غير **قوله** داخل
 البراي ذلك الباسع وكذلك الباسع نفسه اذا كان ناشدا داخل الدبر فخرج
 او زاد خروجه وكف عورة المهور اذا خرجت فلو توضع حال خروجهما
 لم تنقص وان كانا عليهما بظن بظن ولو انفصل علي تلك الغظنة في
 منها خروجه حال خروجهما **قوله** محل ففنا في اي العايط الكان المطمين
 في الارض تعضي فيه الحاجة وفي الآية تقديم وتأخير اي اذا اقمتم الى الصلاة
 من النوم او جاء احد منكم من العايط او لا مستم النساء فاعسلوا الى قوله في

الاسفل

سفر

سفر فقال عقبة فلم يجد واما فيتمسوا **قوله** المجاورة في الاتقان للسفر
 انه يشمل البول **قوله** اي علم وجوده اي المذكور في الدبر والصوت فعلم ان
 هو المراد من الحديث لا حقيقة السمع والشم **قوله** بذلك اي العايط والمذي
 والغشاء والضابط **قوله** او لا اي اول مرة ولم يتخللها ناقص وضوء كان
 امي مجرد نظر وقد نظم بعضهم ما لا ينقص الوضوء من المني بقوله
 نظر وفكر ثم نوم قاعد . . . اي لا جله في خرقه هي تقبض
 وكذلك في ذكره ونزع الجبهة . . . ستات في روضه لا تنقص
 ويراد وطى محرمة والخروج المني بنحو فحذه وسيا في محذرات ما اجملة الش
 هنا في كلامه وبينت في الاول فوايد عدم النقص بالمني ومهانية سنة الو
 به قبل الغسل والاولوي به رفع الاصغر **قوله** اعظم الامر من اي بخصوص
 كونه مينا فالواجب ادونها وهو الوضوء بحوم كونه خارجا من احد القبيلتين
 وقد بينت ما في ذلك من نقد وجواب في الاول والمراد بكونه او اعظم
 الامر من ان له دخلا في الموجب انه هو مركب من خروجه واداءه نحو الصلاة
قوله حتى يخرج من قوله في الشخص نفسه **قوله** بعد استدخاله المحذر
 قوله او لا **قوله** ينقص اي ويوجب الغسل وان لم ينقص وخروج بعضه
 فلو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل وانقص وضوء
 هذا اعتمادا له وكذلك خروج المصغرة واعتماد ربه الكاف وجوب الغسل
 ولا ينقص وتعلقه غرافنا والده ونقل في الخبي غرافنا والدم بخلافه
 وسئل من رعد ذلك فاجاب بان ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوع عنه وفي النهاية
 لو اقلت بعضه لم يكد ان ينقص وضوءها ولا غسل عليها واعتماد الخطيب انها
 تنجز من الوضوء والغسل لانه يحتمل ان يكون من مينا فقط او مينا فقط
 انتهى وهو مبني على ان كان وضوء بعض الاعضاء من احد المنيين في الخفة
 الذي دلت عليه الاخبار ان كل جزء من مينا مينا وبينت في الاصلين

وانظر ان رآه وعراه وفيه في حواشي المنهج بما اذا كانت مثبتة فيه بنحو الخطا
وفي حواشيه للمبطل كونه **قوله** لم يجز في الامد ان يكون مسح الكعب والوزن
من محل الغرض غير العقب وهذا في الاقتصار على مسح ما ذكرناه فينا فيه
استحباب مسح الاعلا والاسفل خطوطا **قوله** الاعلا روي ابو داود وسهنا
صحيح عن علي كرم الله وجهه لو كان الدين بالرواي لكان اسفل الخف او في اعلا
وقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه وركبتيه خفا
خف فان لم يكن ناصا لمين للمسح فالامسح وان كان احدهما صالحا لمين
وان كانا صالحين وهو المسمى بالجر موقعا بين مسح الاعلا والمسح الاعلا وصل
البلل من محل الخرز الى الاسفل كفي الا ان قصد الاعلا وحده ولو لم يكن خفا على
لم يجز المسح عليه وان تحمل الشفة وغسل عليه ثم وضع الجيرة فخلطت
وقد سمعوا لو لم تأخذ الجيرة سنيما الصحيح ان مسح الخف عليها ورايم الحديث
ومبتهم لا تفقد اما بل الحلة انما يحسمان لما جعل طيار الصلوات بطائرهم الذي
لبس عليه الخف وذلك فرض ونوافل ان لم يصل الغرض قبل الحدث والافاق
وتقدم صورة التيمم لا تفقد ما في راجعه **فصل في نواقض الوضوء قوله**
ما ينبغي منه به علي انه المراد من قوله نواقض الوضوء لان الاصح ان تلك الاسباب
غايات له لا نواقض فراجع الاول وراجعه ايضا على قوله لا غير **قوله** داخل
الدبر اي ذلك الباب سواء كان ذلك الباب سور نفسه اذا كان تابثا داخل الدبر خرج
او زاد خروجه وكفعدة المهور اذا خرجت فلو توضع على خروجهما
لم تنقض وان كانا عليها بغضنة جود خطت ولو انفصل على تلك الغضنة
منها خروجه حال خروجهما **قوله** محل فتناء في اي العايط الكان المطين
في الارض تعضي فيه لاحتاجة وفي الآية تقديم وتأخير اي اذا فتم الى الصلاة
في النوم او جاء احدكم من الخايط او لمستم النساء فاعسلوا الى قوله في

الاسفل

سفر

سفر فقال عقبة فلم يجد واما فيتميموا **قوله** المجاورة في الاتقان للسفر
انه ليحل البول **قوله** اي علم وجوده اي المذكور في الدبر والصوت فعلم ان
هو المراد من الحديث لا حقيقة السمع والشم **قوله** بذلك اي العايط والمذي
والفساء والضراط **قوله** او لا اي اول مرة ولم يتخلله ناقض وضوء كان
اي يجرد نظره وقد نظم بعضهم ما لا ينقض الوضوء من المني بقوله
نظروا فكرتم يوم قاعد . . . اياجه في خرقه هي تعيقض
وكذا في ذكره في جيمه . . . ست انت في روضة لا تنقض
ويراد وطي حرمه واخرج المني بنحو فحذه وسيا في تحذرات ما اجمله الله
هنا في كلامه وبينت في الاول فوايد عدم النقص بالمني ومهانية سنة الوضوء
به قبل الغسل والالتوي به رفع الاصغر **قوله** اعظم الامر من اي يخصوص
كونه مينا فلا يوجب ادونها وهو الوضوء بعوم كونه خارجا من احد السيلين
وقد بينت ما في ذلك من تعد وجوب في الاول والمراد بكونه او عظم
الامر من ان له دخلا في الموجب اذ هو مركب من خروجه وارادة نحو الصلاة
قوله حتى غيره محذور قوله من الشخص نفسه **قوله** بعد استدخال المحذور
قوله او لا **قوله** ينقض اي ويوجب الغسل وان لم ينقض وخروج بعضه
فلو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من المخرج ثم رجع وجب الغسل وانقض وضوء
هذا اعتمادك وكذلك خروج المصغرة واعتماد رجع الكافر وجوب الغسل
ولا ينقض وتعلقه غرافنا والده وتعلقه في الخبي غرافنا والدم رطله
وسئل من رعد ذلك فاجاب بان ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوع عنه في النهاية
لوالفت بعضه ولا كيد انقض وضوءها ولا غسل عليها واعتمد الخطيب انها
تتخير بين الوضوء والغسل لانه يحتمل ان يكون من مينا فقط او منية فقط
انتهى وهو مبني على اسكان وضوء بعض الاعضاء من احد المنيين في الخفة
الذي دلت عليه الاخبار ان كل جزء من خلق من مينا وبينت في الاصلين

حكم ما اذا انسدت الاصل والفتح غيرهما فتعين من اجتهده **قوله** بارتقاعه في
الغبار الى الجفون فيزال العقل والاعضاء بخبره والنوم يسره **قوله** بذلك اي
النوم وعليه التحفة او زوال العقل وعليه اكثر المتأخرين والامر فيه قريب
اذ النعاس خارج بكل منهما وكان في التحفة لاحظ ان النوم اخف مما عداه
فيلزم من خروجه به خروجه بغيره في باب اول **قوله** نشوه بفتح الواو والهمزة
قوله سائر في غيرهما في باب اول **قوله** نفس من باب نصر والنعاس اوائل
النوم ما لم يزل تحينه **قوله** روي الذي مشى عليه شيخ الاسلام في الحظيب
والجمال الرمي وغيرهم انتفاض الوضوء به وعبارة التحفة وتيقن الروايات مع
عدم ذكر نوم لا اثر له بخلافه مع الشك فيه لانها مرجحة لاحد طرفيه انتهى
ومنه لعلم ضعف ما جرى عليه في هذا الكتاب وان جرى عليه في شرحه لان
ولو اخبرنا بما غير ممكن معصوم بانه لم يخرج منه شيء انتقض وضوءه على
المعتمد خلافا لا امداد ولونام ممكنا فاجزاه عدل بخروج رجب منه او بخو
سهاله اعتمد في الاحاديث بالنقص وصوبه في فتاويه واعتمد رعاياه ولا
ينتقض وضوء الاثني عشر يومهم غير ممكنين لبقاء نقطة فلو بهم وليس وضوء
التائم المكن خروجا من الخلاف **قوله** ولو منية اي بالنسبة الى وجوب الميت
قوله في قراءة لا هو قراءة حمزة والكسائي وظنون في النساء والمايدة
ووجه تفسيرهم لا مستم بل مستم انا استعمال المستم في الجماع اقل من المايدة
كما في تفسير البيضاوي والافليستم ليستعمل ايضا في الجماع **قوله** وغيرها
او لهما فقط والحق خبرها بما **قوله** مظنة بكسر الظاء موضع الشيء ومعدنه
مفعلة من الظن واذا كغيره بقوله مظنة عدم اشراط وجودها بالعقل
التقاء بمظنتها **قوله** لحم الانسان وكذلك اللسان وخروج بذلك بالعين
وكل عظم ظهر فلا ينقص به عند الله وقدم ربا لنقص فيها وتوسط الحظيب
بالنقص في لحم العين دون العظم **قوله** وخروج بما ذكره خرج ايضا ما اذا كان

احدها

احدها جنيا فلا ينقص به عند الله والبر ليسى واعتمد ربا لنقص وحل المناكحة
قال سم ظاهرة وان تطورت في صورة كلب او حمار مثالا ما نه ذلك ولو لم يمسها
وان تطورت وفي فتاوي راذ امش ممسوخا انتقض الوضوء لان المعتمد ان
المسوخ تغير صفة لا ذات وفي حواشي القليوبي على الحظيب لا ينقص المحسوخ ولو
حيوانا فلو مسح نصفه وبقي الاسم على الاخر نقص ولا فاقا انه لو تطورت ولو
امرأة او مسح رجل امرأة قال الشيرازي ليس على النهاية الظاهرية الاول عدم
واما المصبيح فالنقص به محتمل وقد يقال بعدم النقص فيه ايضا لاحتمال
تبدل الصفة دون العين **قوله** بجابل منه ما وجد من غير يمكن فصله من غير
مصح تيمم لا نحو عرق حتى صار كالجرح في البدن **قوله** عرفا غالبا بعينه **قوله** لا نقطة
هذا مثل استعماله في غير هذا العنوان لكل ساقطة من الكلام لا فطنة
منك فتخصيه عليك **قوله** بلمسها اي وانما يلبس بالنظر اليها وهو غير ناقض
قوله محرم في من يحرم تكاثرها على النابيد بنسب او رضاع او مصاهرة **قوله**
المحرم بفتح الراء المشددة فانه ينقص بلمسها **قوله** ما لم يطرح فلو لم يطرح
لبشبهه ورجل الجاهل ان امها ما يصير حرام بالعقد وبناتها يصرن بالادخول
وان كن محررات قبل ذلك لوطي المشبهة لا تقطع اثره بما هو اقوى منه في
سبب التحريم وهو النكاح **قوله** ولو غير محصورات تقدم الكلام عليه في الاما
بجتهاد **قوله** فلا ينقص ولا ينقص بالجزء المنفصل حيث لم يكن فوق نصف
منه عند الله وعند من ينقص حيث كان يطلق عليه اسم الانثى وان كان دون
النصف والفضل كلام الحظيب واخر قوله كبر فان النقص المقطوع بجرارة
الدم ولا يجب فصله من حيثية هذا ويرى تيمم وغاوي يري اليه الدم في
في التحفة احتمال ان يلحق بالمنفصل الاصل ولا وجه وجبه واحتمل انه لا فرق
وهو الاقرب الى اطلاقه ومثله لو انقص موضع عضو حيوان لم يلحق
بالمفصل وانما جزمنا وقل سم لا يبعد النقص به لانه صار جزءا من المرأة

وكذلك
في

في الفرق بين المس واللمس وتقدير صورته عجيبة

وهو مثله الاحتمالين في التحفة قل سم الوجه التقديرية **قوله** مس قبل الذي **اعلم** ان الذي يتخبره كلامهم ان المس يفارق اللمس في هذا الباب من شعبة اوجه **اعلمها** ان المس لا يكون الا بين شخصين والمس يكون كذلك ويكون شخص واحد **فانها** المس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكرين والانتبين **فانها** المس يكون في أي موضع من البشرة والمس لا يكون الا في البطن **الكف** **البعثا** المس يكون في أي موضع من البشرة والمس لا يكون الا في العرج **خاصة** **فانها** لا ينقص وضوء اللمس والملموس في المس خيصر النقص باللمس حيث **مس** **سادسها** المس المحرم لا ينقص بخلاف مسه **سابعها** لمس الملبان حيث لم يكن فوق النصف لا ينقص عندك بخلاف مس الذكر الملبان **ثامنها** لمس الصغيرة لا ينقص بخلاف مسها **ثامسها** لمس الجنينة لا ينقص الشئ ولا في الاعاب وان قلنا بالضعيف انه محلها بخلاف مسها في الاعاب لا يبعد نقصه حيث حقق مسه لان عليه التقيد **قوله** حرمة انتهى فاحفظ ذلك فما اظنك تجده كذلك في غير هذا الكتاب **قوله** انشله هو الذي يلزم حالة واحدة من انقضاء او انقباض ولا يتحرك اصلا **قوله** او زائد والحاصل ان الاصل والمشتبه به ينقصان مطلقا وكذا الزايد اذا كان عاملا او كان على سنن الاصل والذي لا ينقص هو الزايد الذي علمت زيادته ولم يكن عاملا ولا على سنن الاصل ويجري نظيره في الكف الناس كما سيشرح به **قوله** لما صح الحديث في شجرة الارشاد عن بضعة عشر صحابيا وعبر في الاعاب بقوله لما صح عند بضعة عشر ائمة الحديث وحققهم كاحد والجزء عده وغيرهما وقد ذكرت في الاول اسمائهم واحاديثهم **قوله** تحمل خضاها هذا معمله في كتابه ويوافقه كلام شيخ الاسلام والخطيب وجري الحال الذي علي ان محل الحنان ينقص حال اتصاله ولو بارز الحلقى الشفرين **قوله** جاب عطف تحسيرا ومغاير بناء على ان المستر ما يمنع ادراك لون البشرة

طائر

كثيرا لينا بعد زوال جرمها والجلاب ما له جرم يمنع ادراك ما تحته باللمس ومس فرج غيره الخش من فرجة ورواية مس ذكرنا استعماله لعموم الفكرة الواقعة في جنس الشرط **قوله** لا يذ اي محل الجب **قوله** وبعضه اي الذكر ولا يتقيد بقدر المسفة **قوله** بعض ذكره في النهاية لو قطع ورق حتى خرج عن كونه يسمى ذكر لا يتقن **قوله** المقطوعة ايجد انفسها لها ولا انقصت **قوله** فرج البهيمة المراد بها ما عند الذي قد يدخل الطير **قوله** وحرقها اي الاصابع قد انقلبت ما بينها هو ما يستقر بجوانبها عند ضمها وحرقها هو ما لا يستقر الذي هو جانب السبابة والمضمر وجانب اللجام وحرق الكف يعني جوار الراحة كما عرفت به شيخ الاسلام وهو عطف العام **فصل فيما يجرم بالجلد** **قوله** عند الاطلاق في كلام الفقهاء غالبا اما النواي اذا اطلق انصرف الى الجلد الذي عليه من اصغرا والبر **قوله** اجماعا اي صحت كان الجلد مجمعا عليه اما المس للجنينة والمس لا يحرم به الصلاة اجماعا وانما يحرم عند من قال انه حدث **قوله** لا المنفصل هو معتد به واعتمد الخطيب وم والحرمان لا اذا انقطعت نسبته ولم يبق في ثاوية ولا تنقطع نسبته عند الا اذا انفصل بغيره زان الشبر امسني فاعلم عن من رما اذا صنعت اوراق الحنف او حرق بخلاف ما اذا جلد المصحف بجلد جديد وترك الاول واعتمد في ما اذا جلد مع المصحف حرقه مس الجميع من سائر الجهات واعتمد الخطيب وم والطبلاوي وغيرهم حرمة مس النساء للمصحف فقط واما المجلد فنفيل القناع **قوله** منه اي المس فيكفر بالمقتل ويعتق بالانفصال وكتب العلم انما يحرم بجلدها منفصلا **قوله** يعني النبي لا يلزم الحلف فيه لان ذلك هو حاله في كثير من الناس ويحتمل النبي يلزم منه وقوع الخطب بصفته وهو ممتنع وقيل المراد بغير المس المشرق **قوله** وهو اي المصحف فيها اي الخطب بطلية وقد عرفت بالصندوق له وحده بخلاف ما اذا انتفى كونه فيها او عدا دمه الى فيل حمله في مشهورة

فما عدله بين كونه على حجة وان لا وان لم نجد مثله له عادة قل الجلي عليه
يحرم من الخرائن المعدودة لوضع المصاحف فيها ولو كبرت جدا وقل سم شرط
الظرف ان يعد له في العادة قل في المأياح بحيث يسمي له وعاء عرفا سبق
عمل على قدره او كبر منه انتهى مثل الصندوق كرسى وضع عليه عند كنه ونقله
الغليوب عن شيخه عن روق سم لا يحرم من شيء منه ونقله عن روق سم
حاشي التحفة قد تولى الكرسى في قتل المناء من ان يثقله عنه الها لغو في
الغليوب وخرج بكرسي المصحف كرسى القاري فيه فالكراسي الكبار الشاملة
على الخرائن لا يحرم من شيء منها نعم الدفنان المطبقان على المصحف يحرم
منهما لانهما في الصندوق المتقدم **قوله** وصندوق يفتح اوله وضمه
بيت الدفعة المعروف فيحرم مسده ان كان فيه شيء من اجزائها وفي حاشي
لسم وقع السؤال عن خرائن في خشب وضع المصحف في السفلى فيلج
وضع النعال في العلين فاجاب ابن الرطلي بل هو ان يخلو في الخرائن العتيقة
ان يضع المصحف في رفقها لا يسفل ويخو النعال في رفق آخر فوقه وزاد الشراي
لو وضع النعل في خرائن وفوقه ما بال كفوة ثم وضع المصحف لا بعد الحرة
لان ذلك يعد اهانته للمصحف **قوله** لدر قرآن اي كالمواضع التي يتعلم
فيها الصبيان ولو لبعض اية حيث كان حمله مفيدة وقل الغليوب ولو حرقا
وجت في حاشية فتح الجواد ان آثار الحروف التي يتبع بعد الجواد كانت
من غير كبر مشقة لغير التحريم والافاد وكلام غيره يوافقه **قوله** كالنماذج جمع
نمجة اي عوذة وهو ما يعلق على الصغير وفي التحفة العبرة في قصص
الدراسة او التبرك بحال الكتابة دون غيرها وبالكتاب لنفسه او لغيره نبي
ولافاسه او مستأجرة وظاهر عطف هذا على المصحف ان ما يسمى مصحفا
لا عبرة فيه بقصد تبرك من قل فان لم يقصد به شيء نظر للمقرئ وفي
فناويم رلو كتب تحمية ثم جعلها للدراسة او عكسه يعتبر المصلح القصد

الطالب

القاري انتهى وقل الغليوب في تغيير المحرم بتغير القصد **قوله** لانه اي ما
كتب للدراسة لم يقصد به المقصود من القرآن اي من دراسته وانما
به التبرك بخوله قل في المأياح يتجه المزم بالحرمة ان لزم من ليسه
بنجاسة وفي المجموع عن القاضي وغيره يكره للمحدث وغيره عمل النقا وبند
فيها القرآن والخفا لا يكره اذا جعل عليها نحو شمع وتعليقها على الخيل بدعة
ثم ان علم اصابة النجاسة لنفس المكتوب حرم والاكره انتهى لمختصا **قوله** لا
يقصده اي المصحف لا يكره مع واشار بقوله اي معها الى ان في كلام المصنف
ليس شرط فيه ولا يشترط جمع الامتعة فمثله المناء ولا كبره قل في شرح
الارشاد وان صغر جدا قل الشبر املي وان لم يصلح للاستيعاب انتهى وبند
في فناويم والمراد بالمناء ما يحسن عرفا الاستيعاب المصحف له ونقله الغليوب
عن الخطيب قل لا خوارية او ضبطها **قوله** بقصد المناء اعلم ان يصح هذا
بضطرته هنا والذي ظهر لي انه يجري فيه على الحل في صورتين والحرمة في
صورتين وهو كذلك في شروحه على الارشاد والعباب يتبع لشيخ الاسلام
في كسبه والخطيب وظاهر التحفة اعتماد الحرمة الا اذا قصد المناء وحده
واعتمدت الحال في ثلاثة احوال والحرمة اذا قصد المصحف وحده **قوله**
على الاوجه كذلك باي كسبه واعتمدت الحال مطلقا قل الشبر املي ولو
يقصد المصحف وحده **قوله** ومسلما يعني فعد مسلما ثقة يودعه آياه
امانع وجوده فيحرم عليه حمله ومسده مع المحدث ويظهر انه يشترط فيه
كونه متطهرا او يكتنه وضعه عنده على طاهر ولا فهو كالمعدم **قوله** اوضيا
المعتمد الجوان لا اجوب نعم في خوف النجس والكافرا والتلف يجب حمله وكذا
لو سده ويحرم توسده عند خوف منياعه لانه افتح ويحرم توسد كتاب علم
محترم لم يخش مخوفته والاحل وان اشتمل على آيات **قوله** في تفسير كسبه
مصحف حاشي بالنفا سير لانه لا يسمى تفسير بل مصحفا محشيا ذكره

الاجوب م

في حاشية فتح الجواد ورايت في فتاوى المجالس الرضائية كالتفسير والمراد
وما يتبعه مما يدكر معه ولو استطراد وان لم يكن له مناسبتة واعتقد
في شرحه ان الشارح ان الكثرة في حروف لفظها رسماً ووضوحاً للجملة فتخص
احد في الوراق من احدها لاعتد به واعتقد ان العبرة في التمسك به مو
وفي الحل بالجميع **قوله** اكثر منه اي في القرآن سبق انفاً شرحه لا رتباً لفظاً
ونقله سمعهم ونقل القليوب في نسخة نقله عن رآته بالرسم وبجسه في
قال في حاشية في القرآن رسماً بالتسوية لخط المصحف للمام وان خرج عن
مسطح علم الرسم وفي التفسير رسماً على قواعد الخط وبحث عند الشارح كون
التفسير اكثر اوية كونه قصدياً في الدراسة او التبرك بالحل ونقله عند الحلبي
وافره وفي المعنى ما يفيد الحرمة في الاولى ونقلت عن روق لسم في الوجه
وجري عليها الزيادة في شرح المحرر في الثانية وحيث لم يحرم الحل والمشاركة
فائدة رايت في فتاوى المجالس الرضائية في تفسيره ان الجلالين فصلوا
للقرآن او قرآنه اكثر فاجاب بان شخصاً من الذين يتبع حروف القرآن والتفسير
وعدها فوجدتها على السواء الى سورة كذا او ذوا آخر القرآن فوجدته اكثر حروف
فعلم انه يحل جملة مع الحديث على هذا انتهى **قوله** محولة على العود الذي يظهر
كلامه كما بينته في الاول ان الورقة ان كانت مثبتة لا يضر قلبها بالعود
وان لم تكن مثبتة فان حملها على العود بان انفصلت عن المصحف حرم وبالأقل
قوله وكتابه اي يحل كتابة القرآن للحديث ولو لم يصب لا مشرو لاهل **قوله**
نقله اي ودرسه ووسيلته ما يحل له المكتب ولا بيان به للعلم ليعلم انه
وليس منه حل العبد الصغير مصحفاً لسيده الصغير معه الى المكتبات
العبد ليس بمعلم وفيه سم على التحفة الواحدة انه لا يمنع من مشه وحمله للقراءة فيه
نظر او ان كان حافظاً فظهر قلب اذا افادته القراءة فيه نظراً فائدة ما في
مقصوده كالاستظهار على حفظه وتقوية حتى يجد فراغ مدة حفظه

انتهى

انتهى وخرج به ما اذا لم تفده القراءة ما ذكره بان ترا للمعبد المحض فتعبر
كما نقله الشارح من كتب ابن فاسم لغيره في شرح المهارج عاقتضاه كلام الرافعي
قوله فيجوز ان يخرج في الاعيان حل تملين غير المميز منه لاجل تعلمه اذا كان
بحضرة نحو الولي لا من ذان بينهما في وفيه ينعون في نحو اللواح بالبيان
وبه صرح ابن العباد وفي فتاوى رجب رجباً ان حيث تصديه الامانة على نحو
وفي فتاوى كشمير يحرم جعله في علي اصبعه ليسهل قلب الورق ليجاب عنه
بما هو طوية تلوذ الورقة **قوله** لانه اي بقاء الطهارة في الاولى والحديث
في الثانية لا يصل اذ الامان بقاء ما كان على ما كان فلو تيقن الطهر والحديث
فقد اوضحته في الاول فراجعه منه **قوله** هذا اي في هذه الآيات واصلها
التردد بين امرين مع استواء الطرفين فان لم يستويا فالراجح طرف واحد
وهم واليقين المحم الجازم والشك لا بد ان يكون مع قيام المقضي في كل واحد
من الامرين فحجج والبرهان في الامرين في غير قيام ما يقتضي ذلك لا يستقيم
وكذلك في عقله شيء بالكلية فسأله عنه لا يستقيم **قوله** وفي معظم
الباب وقد يفتون كما لوطن ان في المدح حياة عند ذلك يحل كل
ما اذا شك في ما يحل القضاء بالعلم والاحكام من مال العبد وركوب البحر بغير
الحق والوضي والنسالة بخلافها مع الشك **قوله** او حان فلا بد من شيء
من الوهم اي الشك او الظن حكم اليقين فيعمل باليقين ويلغي ما عداه في
حاشية غير الطهارة والحديث ايضا كما بينته في الاول مع ما قبله من ثبوت
فيه **فصل فيما يندب له الوضوء** وقفت للحافظ العراقي على منطوقه
فيما ليس له الوضوء ذكرته في الاصل **قوله** من خلاف في بينته مع الله
وما فيها في الاول **قوله** ما اختلفت منه من المنفعة تحت المعدة وفيه
والبلوغ بالسن والردة وقطع النية بعد فراغ الوضوء وخرج شيء من المنفعة
مطلقاً **قوله** كس الامر اي لمسه الحسن مطلقاً وغيره ان كان لبشره

وليس له في العلم
منعه من حمله مع
الحديث مطلقاً وان
كان من حمله خلاف
حجج صحيح

قوله ونحو الشعر أي في الظفر والسنة والعضو المقتطوع وكل عظم وضع وبطن
العين وكذا الوشك هل ما لمس به شعر أو بشر **قوله** الجوفية ظاهره أنه في الكلام
القيح أو المذكور في الكلام القبيح وما قبله وليس كذلك وإنما هو في الغضب
كما أوضحته فيما ولحل ما هنا من تحريف النسخ آخر والاضرب عن قوله الجوف
فيه كما يدل عليه كلامه في الإلحاح لا أن يكون مراده بالجوف ما هو أعظم من الجوف
فقد ذكرت فيما بعض الآثار تدل على ذلك **قوله** ولغزة أي وتفسير **قوله**
المشعي أي والله دون غيرها كالمرحوم **قوله** القبول ظاهره وإن لم
يكن لو أصاب لم يجر ويد جزم الغري وغيره **قوله** ومسته أي باليد وفي
قول قدیم أنه ينقص في الإلحاح غيبا كذا الوصف منه **قوله** شعر الطلقة
كلام مداد ونقل في الإلحاح تقييده بالشمس المحرم **قوله** وخوف أي لأنه
يذهبهم وكذا من أي في منامه مشوشا **قوله** خوافل يكره تركه عند
الثلاث والنوم قد في الإلحاح والمراد في جميع هذه الصور التي قلنا
ليس في الوضوء فيها الوضوء الشرعي لا اللغو الذي هو مجرد النظافة على
المعتمد ثم قد يحصل أصل السنة بغسل العرج لمعاودة الطوبى وغسل اليدين
للاكل وكيفية نية الجنب وغيره بالوضوء لما مر في سنة وضوء الأكل
أو النوم مثلا وتدرج في الوضوء الواجب كاندراج تحية المسجد في غيرها
قوله وللعينات إذا كان الذي يفهمه كلاما غيبا أن المراد به الوضوء الشرعي
لكن الثابت في كتب الحديث غيره وفي التحفة قيل كتاب دعوى الدم والفساد
في تفسيره صفوة العاين أن يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه
وأطراف رجليه ودخل أن أي ما يلي جسده من الأزار وقيل وركبتيه
مذاكيره ويصية على أسر المعيون وأوجب ذلك بعض الحكماء على السلف
منع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويرزقه ذبيبت المال أن كان فقيرا
فانضره أشد من ضرر الجذوم الذي منعه عمر رضي الله عنه من مخالطة الناس

وان

وان يدعو العاين له وان يقول المعيون ما شاء الله لا قوة الا بالله
تقضي بالحي القيوم الذي لا يموت ابد ودفع عنها السوء ما بلغ لأحوال ولا
قوة الا بالله انتهى ما اردت نقله من التحفة وبينت زيارة علي عليه السلام
لا سيما الأول فراجعها منه **فصل في اداب قضاء الحاجة قوله** من سلا
اما تقطية الرأس فرواها البيهقي مسند الكزن وفيه ضعف وصح ذلك من فعل
ابن بكير رضي الله عنه **قوله** او بد لها أي نحو مقطوعها ونقل الشيرازي
عن اسم علي بن أبي حمزة لوجعل المسجد موضع مكس فلا يجبه تقديم الجنب نحو
واليسرى ويحذر من حرمة ذاتية تقدم على الاستعداد العارض انتهى ونارح
فيه بحث الإلحاح وكالحلا في تقديم اليسرى دخول والحيض انضافا للحمام
وان كان محل عبادة كالمسعى الآن وبحث الشيرازي ان لو اضطر لقضاء
الحاجة في المسجد ان الاقرب التحجير وبحث ايضا ان القهوة اشرف السوق
فيقدم بمحله دخول انتهى ولا يخلو عن نظر **قوله** محل المعصية يحرم قوله
اذ اعلم ان في ذلك دخول معصية كبرياء لم يحج لل دخول بان يتوقف
ما يتاثر بنفقه تافرا له وقع عرفا على دخوله **قوله** والمستحى هو المغتسل
ماخوذ من الحميم وهو الماء الحار **قوله** لا بد يصير له ويسن تقديم الجنب المحل الذي
اختره في الصلوة كما تقدم ما في المسجد وفيما له دهليز طويل يقدم
اليسار عند باباه ووضو له محل طوبى على المعتمد **قوله** أي مكتوب وذكر
بل لأن المحل ان يكون حقيقة في الإصرام وذكر الله في قيل المعاني **قوله** ان
تصد له خرج به ما اذا قصد غيره أو أطلق فلا كراهة وفي الإلحاح ما
ملخصه ما عليه الجملة لا يقبل الصرف وما لا يوجد نظمه إلا في القرآن
ليس من المشترك وفي حاشية الشيرازي الاقرب لكراهة فيما نوحى
في غير القرآن كالأرب مثلا ما لم تدل قرينة على إرادة غير القرآن **قوله** الملائكة
حال الشك في عدم الحاق صلحاء المؤمنين بالملائكة وادعاهم في حاشية التحفة

في حال

والمنهج ونقل العليوي عن شيخه الاطاع وجهه الجلي ايضا قول وهل يكون حمل
 الاسم العظيم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم انتهى والجرة بقصد كاتبه
 لنفسه والا فالكسوف له فلو باعه كاتبه لم يقصد به غير المعظم صار غير
 كما يدل له قول لا يعاب الاسم العظيم اذا قصد به غيره صار غير معظم وفي
 حاشية الشيرازي لم يفسر اسم معظم على خاتم لاثنين قصد احدهما به
 نفسه والاخر المعظم الاقرب اذا استعمله لحدوها عمل بقصد او غيرهما لا
 بطريق النبابة غرضها بعينه كره تغليب المعظم انتهى **قوله** عن تخينه
 اضلفوا في ان تعيبه قاطع للكره او لا **قوله** ولو قايما اعلمه في الاول
 وفيه انه بما اذا لم يخسر القاييم مع اعتمادها التمس والافرج بين طلبة
 واعتمد **قوله** ان في التحفة وعلى هذا يحمل اطلاق بعض الشراح الاول
 الثاني واعتمد الخيب والجمال الذي وغيرها يتجلى انه يعتمدهما معا
قوله اسهل لان المعدة في اليسار والمثانة لها ميل الى جهة اليسار وفي
 الاحياء قل رجل لبعض الصحابة في العرب وقد خاض **قوله** لا احسب
 تحسن الخراءة فقل لي وابيلا في بها لحاذق انجد لا شر واعد الهدر
 واستقبل الشيخ واستدبر الرج وافي افعاء الظبي واجبال افعال النعام
 الشيخ بنيت طبيب الرحا في البداية والافتاء هنا ان يستوفى على صدور
 قدميه والاحمال ان يرفع عجزه انتهى **قوله** ثلاث اذرع اي في حق الناس
 واما القاييم فلا بد ان يكون مرتفعاً بحيث يستمر عورته ذسرة الى ركبتيه
 على المعتد وفي الاطباء الى موضع قدميه **قوله** هنا خرج به السائر في
 القبلة فلم يشترط فيه انه ان يكون له عرض كاسيا في كلامه **قوله**
 لتسقيفه اي في العادة العالية فيكتفي به وان بعد عن مداره اكثر من
 ثلاثة اذرع **قوله** وبان يكون له معطوف على قوله بنيت طوله **قوله** وحمل
 ذلك ان يكون السائر المذكور ممدوبا نحو الواجب ولو اخذه البول وهو
 جوف

محبوس بن جماعة جاز له الكشف وعليهم الغرض فان اصاب الاستبراء وقد
 ضاق الوقت ولم يجد ما الاجرة الناس جاز كشفها وعليهم الغرض فان لم
 يتوابعهم مال الله الى انه لا يكلف الكشف واستوجبه في النهاية الوحي
 ودون ما افق به الولد في نظرها الجمعية حيث خاف فونها الى الكشف
 حيث جعله جاز بان الجمعية به لا ولا كذلك الوقت انتهى ولو تعارض السائر
 والاعاد روي السائر والمستبرأ والاستقبال او الاستدبار قد استمر
 وجب **قوله** لا تعاقبه نفس لانه مع قوله الماي والكل في الباهم
 يفيد تعييده بملكه والمباح وهو صريح التحفة وعندها اما السائل وملك
 فيجوز في قليله وكثيره قل سمع في حق المنهج ينبغي في البركة الموقوفة ان
 وضع يده مثالا اذا كان عليها عين التجاسة لغسلها بغسلها فيها اذا كان
 يستعدز الناس بقله ثم قل ونظر في الاستحسان في الجذر ان الموقوفة
 والمكوكه فلا شك في حرمة وينبغي ان يحرم المصاق والخاطفها لانه يؤدي
 الناس ولا يستعدز ذلك **قوله** نعم ما اياي حيث يصل اليه ويند
 ايجادا فاء للبول ليلاد لا ابتاع ولا ان دخول الحشوش ليل الحشوش منتهى
 وكون ملائكة لا تدخل بيها هو فيه محمول على الثمار او على طول ملكة في آثائه
قوله وهو الثقب يفتح المنلثة اضعف منها اي الخرق المستدبر بلا ضرر والمراد
 غير المعد لذلك ولا يكتفي بالاعداد هنا بالعقد بل لا بد من قضاء الحاجة
 فيه مع قصد تكرار العود اليه لذلك وتحريم في حق الثقب ان غلب على طنته
 ان به يصونا محمدا ينادي به او يملك **قوله** السرب يفتح اوليه **قوله** ما يعا
 اما الجامد فان كان حشيش غود رجلاه والنادي به كره كانه في التحفة والافلا
 وفي شرح الارشاد والنهاية **قوله** ان ذلك لا يقتضي الكراهة **قوله** محل هو بها
 غالبا في ذلك الزمن وان لم تكن هابة بالفعل **قوله** المصيص اي يبيت
 الملا المشتركة كما يقع في نحو الربط في اتخاذ من صفة النافذ

لا

البناء في بني بناء واسع مسقوفاً وتفتح فيه منافذ متعددة وبيني لكل منفذ
 طابط ليسرة غير العين له باب يختص به وهذه صورته على التقريب ووجه
 التكرار ان الهوي ينفذ في احداهما مستقلاً فاذا ابرز منه منفذ آخر فيرد الرشاش
 الى قاضي الحاجة **قوله** بل يستدبرها والحاصل انه ان كان يبول ويتغوط ما يعا
 كره له استقبالها واستدبرها او يبول فقط كره له استقبالها او يتغوط
 ما يعا فقط كره له استدبرها **قوله** في طريق الناس الى السلوك
 دون المحجور محل يقصدونه لجان **قوله** وفيها اي حيث قالوا وما اللعنان
 قال الذي يتجلى في طرق الناس وفي ظلم واللعنان محمولان على اللعنان
 للمبالغة ولجلبها اللعن عادة اضيف اليها مجاز **قوله** بالبراز بكسر الباء
 على المختار وهو القغوط والموارد طريق الماء وقيل بالغايط البول وقيل
 بعمه البراز **قوله** وقيل يحرم محل ضعفه ان كان نحو الطريق مباحا او ملكه
 او باذن مالكه او ضمن رضاه بذلك قال في كراهية **قوله** والاحرم من ماله **قوله**
 اي من شأنها يعني لا يشترط وجود الحرمة بالاعمال **قوله** ولو مباحا ان كان
 لغيره وغلب على طهته سقوطها على الخارج وتجنبها به لم يعد التحريم في
 في القوت ويجوز التحريم به ان كان فيه دخول ارض الغير وسكن في رضاه انتهى
 سم على التحفة وفي الاعياب لو كانت الارض له والحرمة لغيره فالذي يتجنى
 عدم الحرمة **قوله** الا ان يقول في العمل تخصيصه بما ينفع به بالشتم
 وخو **قوله** ياتي تحتها يكون في حصوله اطراد العادة به وسقي الارض بالماء
 الخمس للحاجة فلا يرد **قوله** حال خروج الخارج اما مع عدم خروج شيء فذكره
 بذكره وقرآن فقط بخلاف الكلام بغيرها على المعتمد خلافه للزيادة في القليوب
 والشووي وغيرهم **قوله** ونفوذ كره بالمشاة وقيل بالمشاة بان يحسح
 ياها م ليساه وتجنبها في جميع الحروق الى اس ذكره وفي الاعياب **قوله**
قوله وغيره كان يقصر فقرات ويصعد وينجد **قوله** عدم عوده كذا

ف

فتح الموارد في الامداد ولا يعاب عدم الوجوب وان اعتاد خروج شيء
 لانه يمكنه ان يختص به غسله او مسحه ولا يلزم من عدم الاستبراء في
 التخصيص وعدم الوجوب ان اغلب على طهته خروج شيء منه بعد الاستبراء
 ان لم يفعل **قوله** يعني وصوله الى لوق لا وصوله لكان اولي اذ في الخلا
 يلزم عند دخوله بابه وان بعد عن محل طوسه فان اغفله حتى دخل قاله
 بقلبه وفي الصحيح عقد وصوله للمحل الذي اراد الجلوس فيه **قوله** باسم الله
 تكفي في كونه ايا لالف والمأخذ من السجدة لكثرة تكرارها ولا يزيد
 الرحمن الرحيم وينبغي ان لا يقصد بها القرآن **قوله** يحقق متعلق بالجارح
 زاد في العيا **قوله** الذي هو في الرخص الخمس الخمس الجنة الشياطين
 الرحيم استبرأ به ان يزيد اذ الخلال **قوله** انما فيه اي بعد تمام
 خروج منه في الخلاء وبعد مفارقتها له في الصحيح **قوله** مفعول به
 اي استبرأ وعلى الاول اغفر ففرانك ويندب ان يزيد ربا واليك المصير
 الحمد لله **قوله** الذي كذا اية والي قوته ورفع عني اذاه لما بينته
 في الاول **قوله** بلسانه اي مدة طوسه في خلاوته وخروج به بقلبه
 فليس بكره **قوله** ثلاثا استبرأ به الا ذري كابر الرفعة وغيره قالوا وكذا
 العظيم فيقضي عدم التكرير اصله واقره في كراهية **قوله** او يبرأ المراد
 باستقبالها استقبال الشخص لها طافضا الحاجة واستدبرها حال
 ظهره اليها طافضا الحاجة واذا استقبال واستدبر واستدبر في حصتها
 لا يجب الاستئذان في المحبة المقابلة لخصتها وان كان المخرج الاخر مكشوفاً
 لم يفتي الحاجين لم يجب عليه غير الاستئذان في حصتها القبلة ان
 او استدبرها **قوله** كره تحمل على الخفيفة له المعتمد ان ذلك خلاف الاول
قوله عنه اي من فعل الاستقبال والاستدبر بالانغموم من قوله فان فعل
 اي الاستقبال والاستدبر كره له اي للفاعل فكذا اي فعل الاستقبال



بيان
الذي اذ

في كراهية

والاستدبار **قوله** فيها اي في الكعبة وببيت المقدس **قوله** حال قضاء الخروج
 به غير تلك الحالة ولو قبل الخروج او بعده او حال الاستنجاء فلا يضر من
قوله له اي السائر عرض هذه المعاملة في كسبه فيكون هنا نحو العترة و
 م رفاع هذا انه لا بد ان يكون له عرض بحيث يسترجع راي الصورة وليس القبل
 سائرا لدبره حال التقوط ودرج م رعا كان يقول في الاستنجاء **قوله**
 التفصيل اي بين كون الاستقبال والاستدبار مع وجود السائر بشرطه
 خلاف الاول ومع عدمه حرام **قوله** جمع به السائر في هو المعتمد فقد راي الجمع
 المذكور للسائر في نفسه وقد افترق فيهما فراجعهما **قوله** على الترخيم
 كحديث اذا اقيم الغايط فلا تستقبلوا القبلة ببول ولا غايط ولكن شرفوا
 او غربوا **قوله** وعليه الاباحة كحديث ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم ان ناسا
 يكرهون استقبال القبلة بغروبهم قول وقد فعلوها حولوا بمعدني
 الى القبلة **قوله** وغيره فالمدار في لكل على وجود السائر بشرطه سواء
 كان في البنيات او الصحرا وفي الحرم على علامته **قوله** القربح
 بالتحريم كالمساجد اراد به غير المعتمد حيث لا سائر **قوله** اوله بخلافه
 في السترة في العيون كما تقدم **قوله** خلافه لا فضل هو وخلافه الاول
 كما صرح به الشافعي وغيره **قوله** لا سترة والاسن ذلك ولو يجب والكلوم
 لم يكن مع هذا ذلك **قوله** ما ذكره من حرمه التقليد مع القدرة على
 الاجتهاد وانما يجب التعلم لذلك كفاية تارة وعينا اخرى ويجب تكريره
 لكل مرة حيث لم يكن متذكرا للدليل الاول ونحوه حيث لم يغلبه الخافج
 ولم يضره كونه بان حصل له مشقة لا تخفف عادة وان لم يتج التيمم
 والا فلا حرمه **قوله** الاستقبال والاستدبار اي يكون الحكم بينهما **قوله**
 تعارضنا اي بان احكامهما معا والكلوم حيث لم يكن الاستدبار والواجب
 ولو بارحاه ذيله **قوله** وجب الاستدبار هو الذي اقبلوا عليه ووقع

منه
 وفريد

لا ان يشق عليه القول

في التيمم

في التحفة ما يفيد ظاهره التحريم ولذلك قال الشيرازي خلافا للحج
 حرم بالتحريم انتهى وقل سم على التحفة قد يمنع استدلال التحفة بقول
 القفال جاز الجواز ان يكون مراده جاز ما امكن منهما ان يكون هي الميلة
 الاولى لاهذه وفي كون حرم بالتحريم نظر لانه اورد بصيغة التخييري
قوله او حكامه في الشيرازي او حكامه او تفسر لقل القول وهل
 المذي كالقول راجعه **قوله** الشمس اي عند الطلوع والغروب فقط **قوله**
 ولا الغرابي ليدل على المعتمد وما بعد الصبح ملحق بالليل **قوله** طويل بينه
 في الاول **قوله** خاليا اي عن حرم نظره الى عورته على المعتمد لكن مع الكراهة
قوله طلب بفتح فسكون **قوله** ونحوه بان يجعل فيه نحو صبيته بشرط ان
قوله الى السما اي بلا طعة **قوله** لمرجه الخلاف في تحريمه **قوله** يستأ
 لانه لو رث النسيان وزلاد اياك ولا يشرب وان يجلس على نشي
 وان لا يفرق في بوله فانه يخاف منه الوساوس وصغرة الاسنان ولا
 اهرقت الماء للمني عنه بل يقول بليت **قوله** الباسوراي ووجاهة
قوله في آياتكم التبرز في موضع نسك ضيق كالحجر والمشعر الصخرات
 التي يندب الوقوف عليها في جميع السنة عند الله وبحجتم ربي المهانة اذ
 مفرغ على صغيف وان المرحى الكراهة واعترضه سم فراجعه **قوله** بشرط
 يصح ان يجعل فيه القليل والكثير لا بشرط كون القليل غير المتأخر
 وعند من غردم المناقذ لا الاستحاضة ونظره العقوق الكثير ان لا يكون
 لصبيته وان لا يتخلط بلصبي ولا يحصل بفعله ومثل المسح بجنبه لا حرمه
قوله ذلك اي البول ونحوه على القدر المحترم اي لنفسه وكذلك الى جدار
 اذ امسه البول وبقر بقرتيه بين يمينه يمشي لا يتخلط بربها باجر
 الميت وعليه حرم كعظم مما يمنع الاستنجاء به **قوله** عند الغير ونشيد الكراهة
 في قولي اي عالم او شهيد وبقر بقرتيه المسح في البياض المتخلل بين

الذرع لانه ما ويلجس قبله تحت الميزاب وفيه البالوعة **قوله** الاكثر في اقتضا
هذه العلة الكراهة نظر وجه الذي عنده ضعيف **قوله** كاستشفاء في الصلاة
عند اطباء ان البولة في الحمام تشاء قايما حتى يثربدوا **قوله** سبابة
قوم بضم السين الموضع الذي يلغ فيه نحو الغمامة والذباب والغالب انها
لينة وحت الاذري حرمته قايما بلا عذرا اذا علم انه يتلوث واقرة الاثبات
قوله محلات بفتح الال اي مكان تحذروهم فيه معناه كل موضع يعتاده الناس
لمصالحهم كالوقاية من خوخ او يرد وكالمبيت به **فصل في الاستنجاء** هو
اصطلاحا كالاستطابة والاستنجاء ان الذخاير في العزج عنه بما ياتي
لكن الاستنجاء يخص بالاجار ملخوز في الجار وهو الحصى الصغير والاولان
يومان اما **قوله** نحو الصلاة اي بما يتوقف على الوضوء او وضوء
او طاق النضج وحت تتم في حوضي المنهج الوجوب اذا لم يجد الماء في الوقت
ليلا يحق الحامض ويجب تقديم الاستنجاء على التيمم وعلى وضوء دائم
الحديث **قوله** رطب بشرط كونه ملوثا في رجا العين **قوله** كونه في الاثبات
بخله في غير نحو الدم القليل الخارج من غير معدن النجاسة للغير
قوله على الاصل اي في ان الة النجاسة والاكثاف بالجر في الاستنجاء خصه
خارجة عن الاصل **قوله** وان كان المحل طيبا هو حتى يباح على الرجل **قوله** في
نحو البعرة من رودة جافة خروجه من الاثاف اكثاف بالمظنة وان تحقق
عدمه **قوله** والاكراهة بحسب ما فيه من الخلاف فخرية الاحكام الخمسة
قوله المنفحة سبق في اسباب الحديث ما فيه من تفصيل وظروف
قوله او احدها الاحتمال الزيادة في كل منهما وخرج بذلك ثقبته التي
فيجري فيها الحجر **قوله** الى جلالة اي على الاتصال فلو وصل اليها منقطع
الحجر فيما هو على المحل **قوله** لرويته اي غططه وتهدده بجلده رطب **قوله**
او تناثر في اي بان يلصق منه شئ بالمحل ويتعين الماء لانه املس لا ينقل

تان
سه

قوله

قوله دبع فيجوز الاستنجاء به ويحرم عند الشك اكله مطلقا وكذلك رآه
ان كان ذمدا في وخرج غيره فلا يجزي لانه اما مطعوم او خيسر ومحل المنع
في المطعوم اذا استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير ولا جان على ما
حرم به في العباب واعتمده شيخ الاسلام والخبيب ولم يعتده الشافعي
ولا الجاهل الذي والحال في الذي يطهره الدباغ اما المخلط فلا يجزي
قوله الشري هو النفساء والحديث والعفة **قوله** والة هي ما ينفع في
العلم الشري كعلوم العربية وكذلك الحساب والطب وغيرهما **قوله** اليوم
واقفاء النووي كابدن الصلوات يجوز الاستنجاء به وان في الامداد يحمل
على ما كان في زمته من خطا كثير في كنية بالقوانين الفلسفية المناهضة
للمشايخ بخلاف الموجود اليوم **قوله** وطلوها اي كتب العلم الشري
واللة بخلاف ما اذا انفصل عنه فانه يحل الاستنجاء به **قوله** مطلقا
فيما يحرم بالحديث والعلويون وبعضهم وعلى قياسه كسوة الكتف
الارزاق بان المصحف اشده حرمة وظاهر ان محله حيث لم يكن نقش عليه
معظم وان سم في اجزائه باجزاء الحجر الاسود نظرا لثبوت حجاب عند يقوم
غير محترم ومن المحترم جزء المسجد وان انفصل **قوله** ومطعوم الخبز او
لنا واليهائيم سواء خلافا لظاهر ما وقع في التحفة هنا وفي الريانها
لنا بان يكون اظهر مقاصده تناول الاذي له وان لم ياكله الا نادرا كالبلوط
استوى ويحرم بالقول والشعير وفي الثمار والفواكه تفصيل مذکور في الاول
قوله وان حرق اي العظم اذا لا يخرج بالحرق كونه مطعوما ليجزى بخلاف
مطعوم الانسان اذا حرق فانه يجزي ويحرم حرق كل منهما وبنيت في الاول
كيفية اعتداء الحجر بالعظم **قوله** محترم تحت الله ان المراد به هنا غير
الحري والمريد وان تحتم قتله واعتماد رواله ويوسم وغيرهم عدم
الجواز بالادبي مطلقا **قوله** متصل بخلاف المنفصل نحو شعر الماكول اما

اما غيره فيمنع مطلقا **قوله** ما لم ينقل الى المحترم وقيل القالع الخجاسة من
 الموضع الذي استقرت فيه حاله ووجهه في الاعاب لو استنجا بحرقه غليظة
 ولم يصل البطل الى وجهه الاخر جاز ان يمسخ بالآخر وتحتسب مستنجبا ويجزى
 بطهر للنساء وكذا للرجال كما في الاعاب ورجع اليه من رآه بعد ان اعتد
 المنع كالمندد وتقدم في الاول ان الاستنجاء بالنقد فلهجه **قوله** سنة
 الجمع اي اصلها اما كما لها فلا بد فيه من بقية شرط الاستنجاء بالمجر **قوله**
 مستنجس يجب ان اذا كان معه الماء ما يكفيه لو لم يزل بالنجس الذي
 لم يجد غيره وفي الامداد الحلق سائر الجاسات العينية بذلك فيمنع
 لما ذكره ذلك الحلق وقيل في حاشي المنهج ظاهر كلامهم وفاقا لم يرب
 بالغرم عدم الاستنجاء لانهم اذا ذكروا ذلك في الاستنجاء **قوله** دون ذلك
 اذا حصل ازالة العين **قوله** افضل اي ان لم يجد في نفسه كراهة للمجر
 فهو افضل **قوله** لا يزيله هذا ايضا بطهارة المانع من اجزاء المجر على المعتد
 خلافا للايعاب ولو بال او توطأ ثانيا حتى يك ما جف اجز المجر على المعتد
 خلافا لشروحه على الارشاد والعباءة لا يشترط ان يزيل الثاني على الاول
 بل يكفي ان يكون بقدره لا انقص منه خلافا لما اشار اليه كثر البكر في
 ان يكون الثاني من جنس الاول فلو جف بوله ثم امضى فلا يجزى المجر على المعتد
قوله وان لا ينقل سيا في كلامه عدم صير النقل لما حصل من عدم
 ادارة المجر **قوله** نجس او طاهر جاف اضلطا بالمخرج او طيب ولو ماء
 لعين تطهره لا عرق للضرورة الا ان سال وجاز الصفحة او الحشفة
قوله كرشاشه الخارج منه **قوله** مورد النص اي باجزاء المجر وقوله المانع
 خبر ان **قوله** يجاوز ولا يعين الماء في الجاؤون والمصلية وفي التحفة
 ما تبلي بجاوزة الصفحة او الحشفة دايماعف عنه فيجزيه المجر للضرورة
 لا وخالفهم روي فيها ايضا ان مثله الشعر الذي يخالص الصفحة فيجزي

اي دشا ش

المر

المجر معه **قوله** مدخل الذكر اعلم ان يخرج البول فوقه والغالب ان الشئ اذا
 بالت نزل البول الى مداخله بخلاف البكر فان البكارة تمنع دخوله الى مدخل الذكر
 غالبا فاذا اتقن ذلك تعين الماء بخلاف الحيض والنفاس حيث لم ينتشر من
 لخروجه من مدخل الذكر فلها بعد الانقطاع الاستنجاء بالمجر فيما اذا ارادت
 التيتم لفقد الماء ولاعادة **قوله** المنفصل ويجزى الجا ملة في التصل بيش
قوله غير مطهر له هذا التعبير لا يخلو عن شوب وقيل في التحفة بقوله لعين
 تطهره وفيها ايضا ما فيها فان ذلك ينجر اليه انه لا يضرب جوار الاستنجاء بالمجر
 طروقا على المحل مطهر له فنقول له اذا طهره الماء اي طجة الى المجر فما معنى
 هذا الاستثناء وقد اشجعت الكلام على هذا في الاصل ثم قلت وبالجمله فهو
 غير صاف من الاشكال فخره **قوله** لتنجسهما اي الماء والماءع بملاقاةهما
 المحل المتنجس **قوله** ولو باطراف حجر اي ثلاث اطراف الحجر وكذا بطرفي حجر
 اذا لم يلبث في الثانية فيمسح به ثالثا ويكفي حجر واحد بان يغسله بعد
 المسح به ثم ينشفه ثم يمسخ به وفي مواشي المحل للعلوي فيجب الاستنجاء
 في الملوث وان كان قليلا بحيث لا يزيله الا الماء او صغار الخرف ويكفي فيه
 المجر وان لم يزل شيئا له وعليه فيكفي المجر الواحد وان لم يغسله ويكفي مسح
 الذكر على المجر صعودا ونزولا ما لم يتحقق النقل على المعتد خلافا لما في التحفة
 من انه لو مسحه صعودا ونزولا فلا راي في المطلب لا بن الرفع ما
 فان قلت اذا كان المجر طويلا ينبغي ان يكون جرا الذكر عليه مجزيا كما قيل انه يجزى
 اذ لجره على حائط ولم يرفعه عنه قلت الحائط يستعمل على حجار ولعل
 حاصل ولا كذلك فيما نحن فيه فانه قد يترك انه لا يجزى لان الاسم واحد وقد
 يقال يجزى لان الصاق المجر بوضع الخارج من الذكر بعد مسحه في غير مد
 فاذا مده فعد تجاوزا للمحل فيكفي في الثانية احتمال له او جبه عذري **قوله**
 يشفع اي بعد الثلاث ولا يشترط هنا ثلث على المعتد بخلاف الاستثناء

عن تسويش

بالماء فيس فيه التلوث كسائر الجاسات **قوله** ويدبره اي كل جزء منها يخرج
ظاهر الحجر **قوله** ويدبره كذلك اي يرفق الى محل ابتداءه **قوله** ومسيره ^{تضم} **قوله**
الطيب وبلغ الرء وضما يخرج الى الخابط ويتبدى بالتألف في المقدم **قوله**
ولو ابتداء الموضع كان او لم يكن بذكره يبين له ان كان قد بقى على المحل شي او لا
لخ ومادام الحجر على المحل لا يضر كالماء مادام مترددا على العنق فان رفع الحجر نجس
ثم اعاده نجس المحل به وتعين الماء ونقله في الخادم وافر **قوله** طاهر اي قرا
مقدم صفحته اليمنى والى الثاني كذا في صفحته اليسرى **قوله** هدم الادارة و
بعض النسخ في الادارة وكذلك الخلاف في نسخ التحفة وفي النهاية في الادارة
والامر فيه قريب والمراد ما يصير الاحتراز عنه في النقل لخاصة ادارة الحجر وعلما
قوله جمع من اخرون منهم شيخ الاسلام والشهاب المكي وولده والطيب والشاح
وعنه **قوله** المدرك يثبت جميعها **قوله** واخرون منهم ابن القري ومحمد بن ابي
وافر في الكلام على ذلك الشهاب المكي بالثاني في قوله انه لم يرد في الجرح الاسلام
سليما في وجوبه فخره **قوله** بطوا هو كلامهم كلام الشيخين مخرج في ذلك كما
او تحتمل في الفوائد المندنية **قوله** لها اي اليمنى وحده لا يضر ولا فلا كذا
ثم ان استغنى عما صلب باليمن وغسل باليسار او جرحه بيمينه وذكره
ثم جرحها وحدها او بضع ذكره في موضعين من الحجر وضعا مجردا ثم كسره في
ثالث فان امره في موضع مرتين تعين الماء وان لم يحل الحجر مسح ذكره بيساره
على موضع منه او خا من صلبة او جدار فان لم يتمكن في شيء من ذلك وضع الحجر
في يمينه ولا يجرها **قوله** التي سلمى بان يضع خطها الشمالية والخصر والنصر
وتستعمل المصروع وليس ذلك الذي يريد مع الماء **قوله** اليه اي الذي من ثوبا
القبل ويحتمل ان يكون مراده عاد الى المستحى الجرح في الموضع بوجه بعسر
اليداة بغسل الدبر مع بقاء نجاسة القبل خشية النجس به ثم رآه بعضهم
عللا بما يؤول لما ذكرته وهو انه اذا صلب الماء لتطهير الدبر فقد جرح على محل البول

قوله

قروره عليه وهو طاهر او لم ينتهي وهو واضح مما في هذا الكتاب **قوله** تقدم
دبره لانه اسرع جفافا ونقدرا على التمكن من الجلوس للاستنجاء في البول وغير
ذلك **قوله** بعده اي بعد خروجه من الخلاء وذهابه **قوله** لمناسبة
الحال اللهم حصن فرجي في الحديث كما بينته في الاصل **قوله** زوال النجاسة
بان لا يبقى اثر يدركه الكلب بالمس ويتجنب الاسراف ما يمكن **قوله** ينحسر اي
اليد لانه لا يتحقق ان محل الترح باطن الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل
لا احتمال ان يجوبه فلا نجس بالشك **قوله** ولا يسر كل مفسد
غلبة ظن طهارته والكلام في مخرج لم ينحسر الله والاعني عنه ولو لم
في المحل على نحو اسنان قضية اطلاق في النجاسات الوجوب هناك
في التحفة وفيه في العسر ملاخي **قوله** شرح مفصلة في فتحنا من مجمع حلقة
الدبر الذي ينطبق **قوله** في تضاعيفه اي التضاعيف التي في ظلال ذلك
الشرح **قوله** صفحة الخوافي البركسي وم على العنق عاليا في الحشفة
من القرب والعبرة في فحها بما ورة شفرها **قوله** غسل الجا و ظاهره دون غيره
وكذلك الغرر والامداد والنهاية وهو ظاهر مع التقطع واما مع الاتصال
فانه يخلو في نظر قائله **فصل في موجب الغسل** بصيغة اسم الفاعل يعني ذلك
وجوب الغسل **قوله** بالفتح اي للمغين مصدر غسل واسم مصدر الغسل واليد
الضم وهو الجا اي على السنة الفقهاء او اكثرهم ويطلق المضموم على الماء الذي
به ايضا وهو لغة سيلا ان الماء على الشيء وشها سيلا نه على جميع البدن بنية
في غير غسل الميت بشرط تالي ولا يجب ثوبا او اصاله ولو على الزا **قوله** الموت
ولو سقط بلغ اربعة اشهر وان لم تظهر فيه امانة الحياة وهذا كلام مدكور
في الاول **قوله** مع الانقطاع اي فالموجب في الحيض والنفس مركبة الثلاث
قوله ولو علقه في اربع من القوابل لها اصل آدمي واذا اولدت ولد لجا فاجان
وطيها قبل الغسل **قوله** نفسه خرج به من غير كما اذا وطئ صغيرة فخرج بها

فمنى الواسع بعد غسل الايلاج فلا غسل منه **قوله** اول مرة فلو استند خطه بعد
خروجه ثم خرج فلا غسل وكذلك استند خال منى غيره **قوله** فربما المشكل بخلاف
خروجه زاحوا الاحتمال الزيادة نعم ان انقض الجرح عليه الاحكام في الزمن الماضي
قوله مطلقا اي سواء كان مستحكما ام لا **قوله** تحت صلب اي بان يخرج من
تحت آفة فقرة زفقات ظهيرة سواء في ذلك الخارج من الخصية والدبر وعرضها عند
الشه واعدتم ران الخارج من نفس الصلب كالجرح من تحته وجب الغسل وهذا في
الاستنداد العارض اما اللطيف فيجب الغسل بالخارج من الصلب وما فوقه **قوله**
وترايب المرأة اي ومن تحت ترايبها وهي عظام الصدر على التفضيل في صلب الرجل
قوله مستحكما بصيغة اسم الفاعل **قوله** المرأة اي الشيب والبرك الى ظاهر فرجها
وكذلك المستشفة **قوله** بذلك الجماع او استند خطها منية اذا قضت شهوتها
به **قوله** بالغة هذه شروط لا مكان قضاء شهوتها لانها تفسر لقضاء الشهوة
وان اولهته عبارة كغيره **قوله** فمخارة هذا باعتبار المخالطة المكروهة فله
شهوتها بالجماع فان قضت شهوتها وجب الغسل **قوله** مستيقظة هذا الذي
فان قضت النائمة شهوتها وجب الغسل **قوله** كالنوم اي على غير هيئة التمكن فانه
مظنة لخروج المذات ورفعوا به يعين المهروقان في الاعجاب منية قد تحقق
مروءه على مني الرجل اخل الفرج عند قضاء الشهوة والما اذا مر على الماء اضلط
قطعا فلم يرفع هذا يعين لا يتيقن **قوله** لنزوله اي المني وان قطع الذكر كما اعتاده
الشه ومروءه سم خلافة لان المني انفصل عن البدن وتجر واستتار بها انفصل
معه لا اثر له **قوله** دفعات بضم ففتح او ضم او سكون جمع دفعة بالضم اي وان لم
يلتذ به ولا كان له ربح فيكون وجود واحدة من خواصه الثلاث **قوله** فلا غسل
غير مني فان شك هو مني او مني تخبر ولو بالشهوي ويكرهه عند الله تعالى احكام
ما اختاروه ما لم يرجع عنه وقد يحتمل انه يعمل بقضية ما رجح اليه في الما مني
ايضا وهو الاصح ويحتمل انه لا يعمل بها الا في المستقبل ثم سم الاحتمال الثاني

وفي مسئلتنا اختلاف
في الرجل مني الما
مظنون ورفعوا به
يعين الظاهر

الوجه

او حله واعتمد رانه لو اختار كونه منيا لا يجرم عليه قبل اغتساله ما يجرم على الحبس
وبحت في التحفة ان غير الخارج منه اذا اصابه منه شيء لا يلزم منه غسل ما اصاب
منه وان لا يعتدي به فيما اذا احتال اختيارها وقل سم لو اختار الخارج منه
انه مذي وغسله لم يصح اقتداءه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله وبحت
سم ايضا انه لو عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق ما اختاره اجراه **قوله**
لغو الثخانة زيادة نحو لم اقف عليها في غيره وقد تكلمت عليها في الاول **قوله**
وجودا ولا فقد نعم هو نافع في الخصى المشكل فاذا وجدت الثخانة والبيان
ومعها احد في خواص المني قلنا انه مني جل لان مني المرأة رفوق اصغره ذكره
الذكر كمن في الحاد ولعله في الذي له ثقب لا تشبه فرج الرجال ولا النساء
قوله فربما ان في التحفة يجري ذلك في سائر الاحكام قل سم يدل على
وجوب المهر وحصول التحليل بايلاج الميان وهو حاصل ما في فتاوى الشهاب
الربلي ولا يخفى انه في غاية البعد وقد وقع البحث في ذلك مع رفوق على انه
في غاية البعد وفي الاعجاب نقل الاستدلال بقوي انه لا يثبت بالقطع
نسب واحصان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وابطال احرام وفي المجموع
عند الداعي كما حد بايلاج بلا خلاف انتهى **قائده** اورد السيوطي في المشابه
والظاير من الاحكام التي تنبئ على تعيين المشقة ماية ومخسرين كما في بعضها
منها وذكر في الاول كيفية اعتبار قدر المشقة من مقطوعها او فاقدها **قوله**
في فرج لا اثر له فلهذا فيما يجب غسله منه بل لا بد من تعيين جميعها فيما
من الباطن **قوله** ولودبر **قائده** فان المذوي في حقيقته الايلاج في دبر المرأة
كقبليها الما في نسنة احكام الاحلال والاحصان والفروج من المتعين والايلاج
وليعتبر ان البكر والسارس لا يحل بحال **قوله** او ميت لا يجب ثوبه حد
ولا مهر ولا نكاح غسله وتفسد به العبادات وتجب به الكفارة في الصوم
قوله لغير مسلم له رواية بالمعنى ان لفظه منس الختان الختان نعم رواية الشهاب

واحد كلفنا الله وأمرنا بالتقيا بما حاز بهما لأنهما لم يدم إيجابه الفسل
بالجماع وإنما يحصل بإدخال الحشفة **قوله** وإن لم ينزل هو في نفس الحديث
من رواية مسلم **قوله** منسوخ أو محمول على الاحتلام **قوله** على الغالب لم يدخل
مقطوع الحشفة إذا غيب قدرها والمولى في الدبر وفي فرج البهيمة **قوله** مطلقاً
أي سواء كان في ذكر أو أنثى قبل أو دبراً وإنما يجب عليه الفسل بإياديه في فرج
مع الميادين فيه وفي نقص الوضوء به تفصيل ذكرته في المأول **قوله** غيره ولا بد
من تحقق كونه منياً **قوله** فمن جمل ولو على نذور كسبي بلغ تسع سنين **قوله** يظهر
الثوب هنا معتدلاً وكذلك يشترط الأسلم والطيب وظالم روجي على أنه
لا غسل في احتمال أنه أصابه غيره ويجوز الجمع بأن ما قاله الأولون محله حيث
لم يحتمل كونه من غيره وما قاله الآخرون حيث احتمل كونه من غيره كما يوجب عليه
كلامهم **قوله** حدوته أي المني في ثوبه بعد ما أحل الصلاة يعني تحقق أدائها
مع وجود المني في ثوبه فيغتسل ثم يعيدها ويندب أيضاً إعادة كل صلاة
واجبة أو مندوبة مما يشترع قضاؤه احتمال أنه فعلها معه كما ينبغي حيث
كون المني منه ومن غيره لكل منهما القضاء ولا يقيد إحداها بالآخر **قوله** وهو
الله كأن طار فيه أو في نفسه فيه بجل ويجزم أدنى طائفة وما هو مني عليه
المساجد له حكمها وفي شروح الأرباب والعباب والنهاية ما يفيد أنه لا بد
من استغاضة كونه مسجداً ومال في التحفة إلى أن حرّم من لم يحرم المسجد
قوله من ألبان ملك حجره أشايعاً أرض فوقه مسجداً وتجب العنينة
وإن صغر الجزء الموقوف مسجداً أو تدب بحية المسجد فيه ولا يقع إلا
فيه وإن تباعد فيه المأموم عن الإمام أكثر من ثلاثمائة ذراع لم يقع القدوة **قوله**
وتردد فيه أي المسجد ومنه دخول مسجد ليس له الأبواب واحد أو أكثر قصد
الرجوع مما دخل منه لا أن يغلب ذلك **قوله** في محو أي المسجد مما سبقه للجماع
الكاين جداره وكذلك يبرح في فيه ومنازة فيه **قوله** كعرب ولا يكلف الإسراع

بل عيسى علي هينته ويجزم جماع زوجته طار فوره **قوله** نحو مال أو اختصا
قوله يجب التيمم محله أن لم يجد في المسجد ماء والأوجب الاستغناء منه
والنزول إليه للفسل منه **قوله** في المكت فيه أي أن اذن له مسلم فيه أو دعت
حاجة إلى دخوله أو نحو استغناء من العلماء فإن دخل الحيرة ذلك غير من
ودخلنا أماكنهم كذلك وتنع المايض من المكت فيه كالحسنة **قوله** قراءة
القرآن حيث تلفظ به بحيث اسم نفسه مع اعتدال سمعه ولا يخطئ ولا يقرأ
حرفه **قوله** بقصد القراءة لا بقصد التيمم منه لو كان يقرب في كتابه أو غيره فيه
الاحتياط بآية لأنه يقصد القرآن للاحتياط **قوله** لا يقرأ بكسر الهمزة على النون
على الخبر يعني النبي **قوله** حسنة المذنب ما يوجد في نسخ الكتاب من أن
حسنة الترمذي من تحريك الفساح فالذي من حسنة الترمذي غير هذه الحسنة
كما بينته في الأصل **قوله** ذكره أي ما في القرآن مما يستعمل في الذكر **قوله** أو
توقعه طاهره أنه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه إلا في القرآن كسورة
الأخلاص وغيره بل صرحوا بأنه لو قرأ جميع القرآن بلا قصده بجان ومال لم يجر
إليه خلافه وإن ما لا يوجد نظمه إلا في القرآن يجمع منه وإن لم يقصد به القرآن
قوله وحده أي المذكور في ذكره وما عطف عليه والخاص بالربح صوران يقصد
القرآن أو هو مع الذكر فيجزم فيما هو مطلق أو يقصد الذكر والثناء والثناء
تجزم **قوله** أو أطلق كان جري به لسانه لا يقصد شيئاً **قوله** جنب أي الغرض
ولا يجوز قراءة غير الفاتحة فيها ومثلها قراءة آية الخطبة فإن تيمم استباح
قراءة القرآن ومسح الصحف ولو في موضع الغالب فيه وجود الماء وإن لم يقرأه
العادة **فصل في صفات الغسل قوله** في الحب لو كان عليها حدث
فتوت رفع الجنابة أو عكسه غلطاً صحيحاً لم روان كان لا يتصور وقوعه
كتيمم الرجل رفع حدث الحب وخالفه الله في ذلك وفي الإيجاب لو قصد
بالجنابة مدلولها اللغو وهو البعد وأراد البعد عن نحو الصلاة أو رفع

استغناء

لزمه

ما نواه

الحصى بنيتها ولو عدا كما جئته الركني وبحث ايضا ان ذلك يأتي في نية الطيب
وردد وجاب بانه يصح استعماله في البعد نحو الصلاة بخلاف استعماله في
التسبيح باسم المستحب فاذا قصد ذلك فينبغي الصحة وعليه يحمل كلام الركني
قوله في الحصى يرتفع الحصى بنية النفاس وعكسه مع العمل ما لم يقصد
المعنى الشرعي كذا في التحفة ومفهومها الصحة في الاطلاق بخلاف المفهوم في
الحوادث وصرح الامداد والاعجاب بعدمها وفي التحفة ان الوضوء لا يصغر غطا عليه
الاكثر يرتفع حدثه عن اعضاء الوضوء نقط غير آسنة وفي النهاية ارتفاعه عن
الرأس ويشترط هنا جميع ما مر في الوضوء ومنه انه يجب على سلس المني نية
الاستبراء **قوله** اي دفع حكمه تقدم في الوضوء **قوله** او اداء الغسل او نية
الغسل عن الحصى او فحده او الصلاة **قوله** وهو اي رفع الحدث الاكبر وعن
جميع البدن افضل في الاطلاق الحدث لما بينته فيما **قوله** وما بعده من الحصى
والنفاس **قوله** رفع المطلق اي الحدث المطلق كونه اكبرا واصغرا وعن جميع
البدن رفع المقيد بواحد من الثلاثة المذكورة ونحوها لان رفع الماء فيه
رفع كل جزء من اجزاء **قوله** فيما اي في نية رفع الحدث وهو مقابل قوله في غير
رفع الحدث **قوله** جرد اي قطع بديل محلة المجدع وهو القطع والواجب
ما يشره القطع فقط وباطنه باطن لا يجب غسله وان ظهر بالقطع **قوله**
ولما حكمتم مثله في الامداد وظاهره يوم مخالفة الوضوء لما هنا فيما قبل
الاول ليس كذلك بل ان لم يكن لها غور وجب هنا وحة والا فلا فيما فرجها
سبق **قوله** قلعة بضم الفاف واسكان اللام وبفتحها ما يتطعمه الخافين
ذكر القلام وتوكل لها غزله **قوله** بالحن عقد اي المنعقد بنفسه وان
ويبقى قطعة خروجا خلافا في اوجبه وله احتمال في الامداد والاعجاب
بالعنق مما عقده بفعله **قوله** بنيتها اي بالعين وان طال وخروج غط الن
على المعقد ولو تنف شجرة لم يغسلها وجب غسل غيرها وهو ما ظهر بعد قطعها

قوله الصفاير بالصاد خلافا لمن وهم فيه **قوله** كثيرة علمها في الرصمية نحو
ثمان وعشرين سنة وذكر القاهي في شرح تباية الهداية اكثر من ذلك **قوله** لم يسكن
هذا الاستثناء من ذنب قرن النية للتسمية وغسل الكفين فانه صاير فيها
بالفراغ والاستبراء **قوله** منه اي من الاستبراء وهذا الاكل او على اي الرافعي
والافلو قارت النية الغسلة التي ازالها نجاسة كفت للحدث ولطيف **قوله**
عنه اي من محل الاستبراء وحالة الغسل **قوله** المحي التقييده ضعيف فلا
فروق على المعقد بنية وبين العيني في ان الغسلة الواحدة تكفي لها لكن يشترط
في المحي ورود الماء عليه وتعميده وفي العيني زيادة زوال النجاسة بتلك الغسلة
وان لا تغير الغسلة ولو لم يسير وان لا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يشربه الغسل
وليطويه من الوسخ فان انتفى شرط من ذلك حكم ببقاء الحدث كالمحدث في الغلظة
لا يظهر حكمها في الحدث لا بعد التسبيح والترتيب وهل تضع النية عن الحدث قبل
المتابعة اجاب بانه لا يعدم تحتها قبلها وولسم عذري انها تضع قبلها حتى مع
الاول لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث **قوله** الكامل اشار به اليه
للتأني في قولنا بتأخير القيد من الاتباع روى البخاري ويحصل به اصل السنة ولكن
اذا اخرج الوضوء او اتي به في اثناء الغسل وفي التحفة يسكن له استعماله في
الفراغ حتى لو حدث سنله اعادته وقسم في الشهاب الذي يعدم سن اعادته
حيث سنة الغسل لمصولة بالمرة الاولى **قوله** رفع الحدث او نية تجزئه
عامة في الوضوء وفي النهاية ظاهرة كلامهم انه لا فرق في ذلك بين ان يقدم الغسل
على الوضوء او يؤخره وهو مفاد تعليل التحفة بالخروج من خلافه فموجب
يعدم المندراج وفي شرح الارشاد لك ينوي به عند تأخير سنة الغسل
قوله الانقطاع اي والالتواء بان يوصل الماء اليها حتى يتيقن ان اصابت
جميعها وتؤكد ذلك في الاذن بان يأخذ كفاه من ماء ثم يميل اذنه ويضعها
عليه ليأمن من وصوله لباطنه ويحتقن ذلك على الصائم ومحل على التأكيد

قوله في الشعر ويحرم المحرم الوضوء خشية الانثاف **قوله** ثم الموحى هذا هو المشهور في تعبيرهم وغيره في التحفة بقوله مقدمه وموخره بالواو **قوله** والتكرار في التحفة ما لم يخصصه ثلث بالشروط السابقة في الوضوء تحليل راسه ثم غسله ثم شعوره وجهه ثم غسله ثم شعور البدن ثم غسله وتثليث البقية بان يغسل بقية الايمن ثم الايسر ثم هكذا اثنائه وثلاثة او يواليه الايمن ثم ثلاثة الايسر ثم الايمن ثم الايسر ثم الايمن ثم الايسر ثم الايمن ثم الايسر كما وصفت في الاول ولولم يصنف قوله والتكرار ثلاثا على ذلك كان اظهر في تناول التثليث له ويجري هذا الكرسن الوضوء كشمسية مقرونة بالنية واستصحابها وتركه نقص وتنسقا واستعانة وتكميل لغرضه وكالذكر والاستقبال والمولاة وتثليث سائر السنين وفي النهاية وخوة الايمن ان كان جاريا كفي في التثليث ان يمر عليه ثلاث جريات لكن بقوته الذي كان له ان تمكن منه غالباً تحت الماء وان كان راكدا انغمس فيه ثلاثا اما برفع راسه منه ونقل قدميه او ابتعاله من مقامه فيه الى آخر ثلاثا وفي التحفة يكفي وان قل تحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدميه الى محل آخر على الواجب **قوله** لما اتصل يده اطبق على هذا تعبيراً مختاراً في التحفة ما لم يوصل يده يتوصل الى ذلك بغيره مثلاً ان الخائف يوجب ذلك انتهى فليدبر مذهب مالك في ذلك **قوله** ذكر اي استحضر اليها بالغلب **قوله** ينقص بفتح او له متعدياً فضمير الفاعل التطهر وقاصراً الماء هو الفاعل وعلى الاول ماء الوضوء منصوب على انه مفعول **قوله** اثر بفتح الهزة والثا المثلثة ويجوز كسر الهزة واسكان المثلثة اي عيباً لقطع دمها والغسل منه **قوله** مع تفسير عائشة في الصحيحين عن عائشة ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل المضمين فقال اخذ في فريضة اي قطعة من مسك بكسر الغاء ويقال بالفتح والضم وبالاصالة المملة فتطهر بها فكيف اطهر بها فقال صلى الله عليه وسلم سبحان الله

واستمر

واستمر بثوبه تطهر بها فلبست بها عائشة ثم فرغها الذي اراده قالت لها يعني تبتغي بها اثر الدم **قوله** لا سرعة العلوي لانهم اتفقوا على استحبابه للزوج وعينها والكبر والنيب **قوله** فسط بالضم وهو الاطراف من خيط الطيب لكن ما فيها من الطيب يسير فسوحها فيه الحاجة وخرج بالماء الحارمة فيمسح نحو القسط عليها على المعتمد لقصر من الاحرام قالوا والصاغة لا يند لها الطيب والمعتمد به المستحاضة لاذ استفتت وكذلك الحيرة عند غسلها لا يحال الا لقطعها ويحق بالفرج في ندي الطيب التفتد التي ينقص خارجها **قوله** ان لم يجد في اوله ثوبه وان وجدته بسهولة **قوله** بطيب غيره او لاه الكره حرارة **قوله** في دفع الكراهة كذا في الامور والنهاية زاد في التحفة وفي حصول اصل سنة النظافة ومن اغتسل باحد اغسال واجبة او مسنونة حصلت البقية ولا يحصل المسنون مع الواجب كعكسه الا اذا نواها **فصل في مكرهااته** اي الفصل وهذا الفصل ساقط في بعض النسخ **قوله** بقية هو بيقينه فلو شك في العدد دعي على الاقل وزاد الى ان يستيقن وان كان في نفس الامر ما وبالثلاث فلا يكون الزيادة هي اسرافها كرهها ويمكن ان يكون مراده بقوله ببقية كونه في غير الموقوف ولا يكون الاسراف هو ما لا يكرهها ويجعل ان يكون الكل منها مراده لكن ذكره فيما سياتي كراهة بخلاف الثلاث فعيد ان مراده هنا الثاني ولذلك اقتصر عليه في الاول **قوله** بعينه اي جارية وخرج بها المهر والعين الجارية فلا كراهة فيها **قوله** فيه اي في الماء الراكد والحديث رواه مسلم **قوله** وبه اي بالتعليل خشية الاستعداد والاختلاف في ظهور بنية نعلم ان اذا انتفت العلة من الاختلاف في ظهور بنية انتفى العلول الذي هو الكراهة **قوله** السابق اي في الوضوء وهو تحقق الزيادة على الثلاث بنية الوضوء ويكرهه النقص عنها ايضا كما سبق **قوله** في الامر به اي بالوضوء في الجماع رواه مسلم

استعداد

ان وجد الماء ولا ينجس ويحصل اصل السنة بفصل العرج ان اراد نحو جماع او
نوم او اكل او شرب وكذلك ارادة الذكر والامه ونه لا يعاب كيفية نية
الحبيب وغيره للوصف لما مر فثبت سنة وضوء الاكل او النوم مثلا ونه
انما يندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الذي في اندراج تحية المسجد غير
قوله فليس على الاكل تبع فيه شي من الاسلام وتبين في الاصل ان الشرع قد ذكر
في الحديث المرفوع قالوا فوف **قوله** بل لو لم يكن لانه لما غلظت الجنب
واطبقوا على انه لا ينبغي ان يخلق او يعلم او يستجد او يخرج وما اوجب
من نفسه جزاء وهو جنب وعلوه بان تعذر ان يراه في اليد في الحرة
فينعقد جنباً ويقال ان كل شجرة تطالب بحيفا بها وافوه الا القليوب
فان نظرت فيه بان العايد الاجزاء التي مات عليها انقص نحو عضو وحرم
جماع من نجس ذكره قبل فسله ان وجد الماء الا نحو السيلس ومن علم عادة
ان الماء يغيره **باب النجاسة وانها** وترجم لانها بفصل **قوله** مستفاد
اي محتنب وهو يعمل الحسني والمعنوي كحنايث صفات الباطن **قوله**
يخرج لا اجد المعنوية خرج بقولهم حيث لا يرضى **قوله** لا يجمع فيل
ما بينه في الاصل **قوله** الصريحة في غيرها اي الحمر وهو البنيذ ظاهره
او صريحة بثبوت نجاسة البنيذ بالاحاديث الصحيحة وليس كذلك الا
ان يقول في الاحاديث انما هي في تحريم شربه كالخمر والنجاسة انما هي بالقياس
عليه وهذه العبارة لما افق عليها في غير هذا الكتاب **قوله** اما لما
مختر **قوله** او لا مانع ومنه الكشك اذا صار مسكرا ثم قطع وجفف
انتي به الشهاب الرقيق لسم اخذ بعض الناس عند مهاراة ما يسمى
بالبوطة وهو اخذ بالطل لان العبرة بكون الشيء جامدا او ما يعا جالة
الاسكار في الجامد حال اسكاره ظاهر والمائع حال اسكاره نجس وان كان
في اصله جامدا **قوله** المسكر من كل اما القدر الذي لا يسكر فيجمل

تناوله

تناوله لانه طاهر غير مصر باليد ولا بالعقل ولا مستفاد والمراد بالكل
في هذه المذكورات تعين العقل فلا ينافي في غير ما فيها تحذير **قوله** حال
اي في حال الاختيار مع صلاحية الانتفاع به ولانه منه وبالعقل من
غير ضرر **قوله** ولو ادعى في التحفة خلاف التكليف لامنطها العقل يعني
عرجا سنة عينه فيدخل المسجد ويمارس الناس ولو مع رطوبة ولو ملهم
انتي ملخصا وانتي مظهر رتبة حيث كان على صورة الادبي وتبين فيها
فيما يتعلق بهذا كلاما طويلا **قوله** تغليباً للنجاسة العرج يتبع اخس النوع
في سبعة اشياء النجاسة وتحريم الذبحة والمناجاة وتحريم الاكل والانتفاع
النضحية وعدم استحقاق سهم الغنيمة فتولد بين فرس وكوحمار وعدم
وجوب الزكاة في متولد بين كوحمار وكوفرس ويتبع اشرفها في تولده
الدين والحجاب البدل وعقد الحرية وانضمها في كمال الزكاة والنضحية في
متولد بين ابل وبقر مثلا وغلظها في جزاء الصيد ويكمن ادخال هذا في
اشرفها ويتبع للآب في النسب وتوالجه كاستحقاق سهم ذوي القربى
والحرية ان كان ذامته او امته ولده او من غره بحرثها او طهرها من
الحرية او امته وكالولاء فانه لمولي الآب وكثير النسل ويتبع الام في الرق
والحرية المانع ويتبع الام في الملاك فالمتولد بين مملوكين كمالك الام وكما
لوزري باسم علي فجمعه فالولد كمالك الام وقد جمع السبوطي بعض افراد
المذكورات بقوله • يتبع العرج في انتسابه • ولام في الرق والحرية •
• والزكاة المخفض والدين الاعلى • والذبيات في جزاء ودية •
• ولخص الاصلاين رجسا ونجسا • ونكاحا والاكل والنضحية •
والجمال الرطب على هذه الايات شرح بخلقها الفاظها فقط **قوله** لا يذكاة
شرعية شمل مذبح الحرم من الصيد ونه لا يحل مناكحة ومدبوح غير
الماكول **قوله** الصحيح موقوف على ابن عمر لكن قول الصحابي اصل لنا كذا مثل

سكار

امرنا بكذا فيكون في حكم المرفوع وجاء مرفوعا لكنه ضعيف **قوله** السمك
 المعروف في الحديث الموت حتى قال ابن الرغلة ان السمك لم يرد لكنه مردود
 برواية ابن مردويه في التفسير **قوله** الدم المشهور فيه تخفيف الدم
 واستثنى منه الكبد والطحال والمسك ولو من ميتة ان تجسد وانفقد
 والمضغة ومني او لبن خرجا بلون الدم ودم بيضة لم يتفسد فظاهر
قوله والقيء مسموم ومحل عندائه والقيء ان خرج بعد وصوله المعدة
 والا فهو طاهر وجوي م ر علي ان ما جاء من خروج الحرق الباطن نجس وجوي
 نجسه لكن يعفى عنها **قوله** يسكنون المعجزة هي العنقي والثانية مذيبي
 والثالثة مذي بكسر الدال مع تخفيف الدال المعجزة كما جاء كراع **قوله**
 زاسه اي الذكر يريد ما منه منه **قوله** نائم ليس يعيد فحيث علم انه
 في غير المعدة او تسكن فيه فهو طاهر من الاذي وغيره سواء اخرج من فاه او
 انتفه نائما او يقظا **قوله** عفي عنه في الثوب وغيره وان كثر **قوله** وكما اذا
 شربه لان الاصطحري قابل بطهارته **قوله** غليظ يعني استعماله في
 والمضغة والعلقه **قوله** ورطوبة الفرج الا وجهه ان خرجت فحالا
 يجب فصله في الاستنجاء نجسه والافطاهرة خلافا للتحفة في اسم
 حواشي الطهر رطوبة الفرج الظاهرة ليس لها قوة الا انفصال عما ينفصل
 لا يكون الا الرطوبة النجسة الخارجة من اقصى الفرج كما وافق على ذلك م ر
 رأيت شيخنا ابن حجر في نهج العياض حذر خلاف ذلك **قوله** وانفقت
 الكهزة بعد هاتون ساكنة ثم فاء مفتوحة ثم طاء مملدة مخففة على الموضع
 وهو كمن يستحيل في جوف السخلة من الضمان والمعدة كرا كان او انثى
 وقيل هي نفس الكرش **قوله** ولو نجسا اي ولو كان اللبن الذي تناوله
 نجسا فافطاهرة بخلاف ما اذا تناول غير اللبن فاما نجسه بالافطاهرة
قوله لم يتغير اي يطعم اولون اوريد وفيه الاستحباب ان الطعم

وحده لا يغير **قوله** وفاء ربه بالهز وتركه سميت بذلك لغور ان يحيا
 ويحكم بطهارة شعرها معها **قوله** في حياته قيد للقاء فقط اما المسك
 ولو من ميتة فهو طاهر ان تجسد وانفقد ولو شك في انفصالها في الحياة
 او بعدها قل في الاستحباب لا وجه عندي لها طاهرة مطلقا **قوله** البري
 هذا هو المعروف عند اهله وقيل يجري وجمع بل احتمال كونه مناه **قوله** عن
 قبله سبق في المياه ان ثلاث شعرات وحيث في التحفة ان كان جامدا
 فالعبرة بالماخوذ والافطاهرة خذ منه **قوله** يجري اي يجري الصبي ذكر
 بعضهم ان الحمل يجري في بعض السواحل من شجر العود فيصير شجرة في
 الراجحة فياكله الموت فيموت فينبذه البحر فيشقى بطنه ويخرج والدي
 يوجد قبل ان يلقطه هو طبيب العيون في الاستحباب اذا ثبت فدان
 استخرج من بطن الموت بعد ما تغير فهو نجس والافطاهرة طاهر بالغسل
 طهانه صلب وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق طهارة الماخوذ من
 السمك او نجاسته **قوله** في اكثرها بينت في الاول تلك النصوص **قوله**
 او جردت كذا الامداد له وهو ضعيف والمعدة تنجس الا ان يحمل ما هنا
 على ما اذا المذيق ذكره الظاهر وقد ارجحته في الاصل **قوله** لم يدخل قيد
 لقوله او جرد لا ينجس يتعين الماء ولا يجر به الحرفيه وان وصله كما سبق
 في الاستنجاء **قوله** حرجها اي رطوبة الفرج الباطن وملاقاها باطنها
 لا يؤثر **قوله** وشبهته هي التي تسمىها العامة بالملامسة **قوله** ورشيه
 حيث لا حمية ولا فحس ولا اثر لما با صله من الحيرة **قوله** وصوفه هو
 للضمان والوبر صوف الابل والارنب ونحوهما ويكره تنف شعر الحيوان
 حيث كان نالما به يسير والاحرم **قوله** الظلف هو للبق واليشاء بمنز
 القدم لنا **قوله** او تخللت معطوف على او نفلت وفي بعض النسخ او غلت
 وهو واضح وصح احوال العين واعجابها فلعلت بفعل فاعل ثم غمرت بجر

في فتح الجواد لم تطهر وعند شيخ الإسلام ومرو الزيادة تطهر ان كان قبل فحماً
 الأول وفي المعنى تطهر وان جف الأول واوجهاً أو وسطها **قوله** بمصاحبه
 عين تقدم انما الكلام على صب الحز على الحز وذلك لتمامه في الالجاب انما ان
 كانت من جنسها تطهر والا فلا كما اذا صب البند على الحز فلا تطهر وقسم
 لا يبعد التطهر للجائسة في الجملة ويعني فوجبات العناقيد ونوي القرو
 وشاير العناقيد على المنقول المعتمد وفاقا لكثرة خلاف الشيخ الإسلام
 والخطيب والزموا وغيرهم وقد اوضحته في بعض الفتاوى **قوله** تظل منها شيء
 ليصح ان تعراه بالمهمة فالصغير في منها يعود الى العين الطاهرة وبالمهمة
 وعليه فيصح ان يعود صغير منها للعين الطاهرة او للخرقة **قوله** فيما ذكرنا في
 طهارته بالتخلل البند وهو المتخذ من خوازمين ولا يضره ادخال الماء فيه
 بل من ضروره **قوله** بان لم يكن لا يحترق الشخص بالموت لان كل طيب
 نجس قبل الموت لايه وفي المرحوم على الافقاع عزم نقلا عن صاحب العدة
 ان الحنوز لا يجلده وانما شعره في الحمة فراجع **قوله** ما لم يلاقه في الحفة
 ذ احد الوجهين او تما بينهما وفي النهاية المراد بباطنه ما بطن وبظاهره
 ما ظهر من وجهه ونقل الشوبري عزم لولم يصيب الد باغ الوجه الثاني
 عليه الشعر فينبغي ان يكون في الباطن لا وفيه يجمع بين كلاهما **قوله** يحترق
 بكسر الحاء ما يلاذخ اللسان جرافته **قوله** قليله معذاته وهو القياس
 على الدن واعتمد رانه نجس معفو عنه **قوله** في تطهيره اعتمد اسم ان
 المراد تطهيره لا فاه الد باغ فقط **قوله** دواجرى على استثنائه في فتح
 الجواد ايضا وفي الحقيقة لا يستثنى الا الجلد والحز **قوله** وهو الذي لا يور
 وان لم يكن متولدا من الميتة **قوله** وهو نجس في الالجاب لا يخلو هذا
 عن نظر لا نه محتمل والتمثيل بالمحتمل لا نجس **قوله** كما في اي فهو طاهر
 وانما يكون نجسا اذا افسد وامتنع مجيئ الغرض منه **قوله** ما صار مهادا

اي بان احرق الميتة النجسة حتى صارت رمادا او العيت في محلها
 حتى صارت ملحاً **فصل في ان الة النجاسة** هي ثلاثة اشياء مغلفة وذكر
 بقوله اذا تنجس شيء لا يور ويخففه وذكرها بقوله وما تنجس ببول صبي لا
 ومتوسطه وذكرها بقوله وما تنجس بغير ذلك **قوله** جامد خرج به المانع
 فان كان ماء طهر بالمكثرة او كثير اخضر والغيره او غير ذلك تعذر تطهيره
 الا بالاستحالة كالعسل اذا تنجس وشبهه التخلل ثم اخرج **قوله** فربها في
 العين والمراد بها مقابل الحكمة كما يدل عليه كلام العياض وفيه ما بينه
 فيها **قوله** مع تحريكه والذهاب مرة والعود اخرى **قوله** ولا يجب الخرج
 لكنه اولى خروجا من الخلاف **قوله** ويكتفي بها اي السبع مع التقرب
قوله ولو مع مطوية الحبل او حيث لم يوقر من النجاسة ولا اوصافها ولا
 فلا يكتفي بوضع التراب او عليها مع مطوية الحبل وان خرج التراب بالما ثم
 اورد على النجاسة فان ان الاوصاف حسبت والا فلا **قوله** وان قل
 اطلقه ايضا في شري الارشاد وسعا للجورحي كقول المعتمد ان القليل الذي
 لا يؤثر في التغيير لا يضر فيحمل ما هنا على قليل يؤثر في التغيير **قوله** ومستعمل
 في حدث او حث بان استعمل في تسابحة المغلظ او في غيرها وغسله
 فانه يزول به التنجس دون الاستعمال وصا بطه كلما يجري في التيمم يجري
 هنا وما لا فلا ويكتفي هنا الطين الطيب **قوله** بعد التحقير التراب اضطر
 كلام ايتمنا المتأخرين في ذلك على ثلاثة آراء وجوب الترتيب عدمه ^{السط}
 وهو عدم وجوبه بالنسبة للتراب وجوبه بالنسبة للتراب وجوبه
 بالنسبة للتراب وجوبه بالحالة في الترتيب ملافاة التراب لها وجوبه
 على الاخير في شري الارشاد والعياض وسما في شري الى شجاع وقد
 بينت ذلك فيما **قوله** بل اولى منه اسوء حاله **قوله** قبل
 أطولين ذكر الرمي على التحريم والاصحوري على الافقاع انها على التقرب

قالا فلا تضربا زيادة يومين فراجع **قوله** لم يتناول اي لم يأكل ولم يشرب
 الا اللبن ولو نجسا من غلبه الماء للمحل بل لا يسألون ولا
 فهو الغسل **قوله** واكلا اي الصبي **قوله** بعد حولين لو اكل قبل الحولين
 ثم بال بعدهما قبل ان يأكل غير اللبن وجب الغسل وكذلك لو اكل غير اللبن
 في بعض الايام ثم اعرض عنه وصار يقصر على اللبن **قوله** بعد ذلك اي الغلط
 والمخفف وهو المتوسط **قوله** عينيه وان كانت مخففة على المعتد فلا
 لشروع الارشاد والعياب **قوله** باحد الجوارس في الجوهر وغيرها
 بجاسة البصر والشم والذوق وفي فتح الجوار المس وفي حاشية كلام
 في الاصل **قوله** كوصابون ان وجد به ثمن مثله فاضلا عما يعتد في القيمة
 على المعتد خلافا للامدانية قوله عما يعتد في الغطرة ويأتي تفصيله اي
 التيمم فيما اذا وجد جلا الغوت او القرب ولا يجب قبول هبته بخلاف الماء
 في التيمم **قوله** بان صفت غسالته اي وصارت انرا محضا ولم يزد وزنها
 بعد الغسل عليه قبله واذا غسل متنجسا بالصابون حتى التيمم النجاس
 يصير ان الصابون حكم الصبي فلا يظهر حتى تنصف الغسالة ذلوت
 الصابون ويعني قدر الذي يشق استقصاؤه منه **قوله** يحل له
 فان كان كالحلين لم يضر **قوله** او الطعم وحده في النهاية ونحوها الا انما
 لو لم يزل الا بالقطع عن عتده انتهى ومثله اجتماع اللون والريح **قوله**
 ويعرف بقاؤه اي الطعم اي فلا يقال هذا من ذوق الجاسة المحرم **قوله**
 المستظها را بالظاء الجمة اي احتياطا هذا هو المشهور بل
 النقي في هذه وفي قال كذا في يجوز ان يقرأ بالجملة في الاستظهار اي طهارة
قوله جف اي عن البول بحيث لو عسر لا تنفصل عنه ما ثبته لا ان يطوى
 على المعتد كما اوضحته في الاول بما لم اقف على من سبقني اليه **قوله**
 هذا اي الحكمي وفيما مر في العيني والمخفف والمغلظ **قوله** الانفصلة

خرج به مادامت على المحل فهو مطهرة مالم يتغير **قوله** لم يتغير قيد لطلق
 الغسالة لا بقيد قلتها وان اوهنته عيارته فصار في التحفة وغيره لان
 المتغير بالنجس يتنجس وان كثر **قوله** وزنها اي الغسالة القليلة عما
 كانت عليه قبل الغسل ولا اثر لزيادة الوزن في الكثير انما يتنجس لا
 بالتغير **قوله** في الماء في الابعاب هل المراد بعد العصر المتوسط او
 بعد المبالغة فيه كل محتمل ولعل الثاني اقرب انتهى والذي يظهر لي انه
 بعد ما شرب الثوب فتعذر عدم عصره يكون ما شربه اكثر مما عصره ما
 يولع في عصره يكون ما شربه اقل مما توسط فيه ويتغير هذا الظن **قوله**
 المحل بان لم يبق فيه طعم ولا واحد من لون او ريح سهل زواله وهذا اقرب
 للغسالة القليلة لان الكثير طاهر مالم يتغير وان لم يظهر المحل **قوله**
 اليها اي الى الغسالة **قوله** انما اي الغسالة بعد الانفصال كالمحل
 فلو تغير شيء من اول غسالات المغلظ قبل الترتيب غسل ما اصاب
 سنا احدا من يتراب او من السابعة لم يجب شيء **قوله** لا يرد بالصب
 اما اذا زال به فانه يظهر المتنجس به هذا معتد اليه في كسبه وظاهر
 الحلاقه انه لا فرق بين ارادة غسله او نحو الا وساخ ويصرح في الابعاب
 وخالفه من ربه فتاويه حيث اراد غسل الا وساخ فلا يضر عنده بقاء الدم
 ويعني قد اصابته هذه الهاتقان ومثله اذا تلوث رجله بطين الشوارع
 المعفو عنها و اراد غسلها من الحدث فيعني عما اصابه ماء الوضوء ولا يحتاج
 لتسبيح رجله من المغلظ ومثله لو كان باصابعه او كفه نجاسة معفو
 عنها فاكل رطبا ومثله اذا توضأ للصبح ثم تجده وجد عين دم البر اغتسل
 في كفه فلا ينجس الماء الملاقى لذلك لانه ماء طهارة فهو معفو عنه
 انتهى لمخصا واما ان اراد غسل الدم بالصب عليه والماء قليل فلا بد
 من ان لا ينجسه عنده كالتسبيح ولا يتنجس الماء به بعد استقراره معها كما

صرح به في النهاية **قوله** وجب المبالغة في غسل كل ما في هذا الظاهر منه
 ولو بالادارة وتكفي اخذ الماء اليه وان لم يعلم عليه **قوله** نحو الحمام
 عبارة التحفة لا يجوز ابتلاع شئ قبل تطهيره انتهى وشمل ذلك الرق وهو
 ظاهر خلاف الاحتمال لسم فيه **باب التيمم قوله** اوست وقيل بسنة خمس
 وعليه ابن سعد وهو الثابت عن ابن عقبة وقيل بعد ذلك وروي ما نزلت
 عام الفتح **قوله** والجنب والمريض والنفساء واليت وغيرهم المميز للظواهر
قوله طلبه ولا بد من تيقن طلبه **قوله** يتيقن دخول الوقت في الاعقاب
 لوطن دخوله بالاجتهاد فطلب فبان انه صادف صحح له وان يتيقن الفقد
 بالطلب قبل الوقت لم يجز عادة فيه **قوله** تقديم الاذن ما لم ينسب طلبه
 قبله ولو طلب قبل الوقت لغائبة او نافلة او عطش نفسه او حيوان
 محرم فدخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب
 قال القليوبي في حواشي المحلى لا يجب الطلب قبل الوقت وان علم استغراق
 الوقت فيه على المعتد فلا فائز لا نقل عن شيخنا الذي وان اوهه كلامه
 في شرحه له وهذا هو الذي يظهر وقد نظرت في الاول في كلام النهاية
 واطلت الكلام عليه **قوله** رفعته بضم الراء وكسرها وفتحها **قوله** المنسوق
 له اي لم ينزل له عادة لاجل القافلة ان تغاضن كبرها عرفا الي ان يستوف
 او يبق من الوقت ما يسع تلك الصلاة **قوله** ولو بالتمسك لا بد من ذكره
 وفي الاعقاب او يدل عليه بالأجرة وفي التحفة فيه وقفة لان فيها
 طلب الدلالة عليه بالاولى ولوقفة المذكور لم يذكرها كشرع الاشياء
قوله كالراقي فيه امران احدهما ان الراقي نافله عن بعض الاصحاب
 وليس هو المخدور بحاجب بانه اقره فكانه وافق عليه فنسب اليه
 ثانيهما ان الراقي نافله في النظر في المستوى لانه التردد ويجز
 بان الواجب عند المبالغة بقدر نظره سواء في المستوى وغيره

قوله

قوله بغلوة سهم هي ثلاثية ذراع كما اوضحته في كتابي الفوائد المدنية
 في بيان من يعنى بقوله من متاخري الشا فعيه بما لم اقف عليه من سبقني
 اليه **قوله** غاية ربه اي اذا رماه معتد في الساعد **قوله** من رفعها
 بقربه هذا حيث كان لو صعد احاط بجدار الغوت في الجهات كلها ولا
 وجب التردد بالفعل وهذا جمع في التحفة بين القول بوجوب التردد
 وعدمه ونظر فيه الشوئري والتظهير في محله كما اوضحته في الاول
 وفي الفوائد المدنية **قوله** ولا ينظر في غير شئ **قوله** ان يتيقن المراد
 باليقين هنا الوثوق بحصول الماء بحيث لا يتخلف عادة لاما يتيقن
 معه احتمال عدم الحصول فعلا **قوله** عليها اي على الصلاة **قوله** في الاول
 هي يتيقن وصول الماء **قوله** خلافا لما ورد في تقييده الاول بما اذا
 في غير منزله الذي هو فيه اول الوقت قاله الواجب الناظر في ما لان
 المنزل كد محل الطلب فلا وجه لمن اطلق استحباب الناظر في اصحابنا ونظر
 فيه بان العبرة في الطلب بالمالة الراضة وهو فيها نافله للمأصنات وما
 والوجه ما اطلقوه **قوله** فهو الاكل اي من التقديم وحده ومن الناظرين
 وحده وبحال كون الصلاة بالمقيم لا تسن اعادتها بالوضوء ولو في الوقت
 فيمن لا يرجو الماء بعد **قوله** لم يتيقن ذلك اي وصول الماء **قوله** التيقن
 اي يتيقن وجود الماء **قوله** على كل تقدير اذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه
 شراؤه بنقل القدر وتقدير طلبه اخذه من مخافه وهذا انشأوا له
 الى الرد على المستوي في قوله للمقياس خلافا لانه باخذه من الاستحقة
قوله ومثله اي مثل القدر الذي يجب بذله في تحصيل الماء ومن كمال
 الاختصاص فلا يشترط الامر عليه وان كثر **قوله** وفارق الجمعية
 لم يبحوا تركها وطا والقافلة بسبب الوضوء بل لم يوافق
 التردد وهذا التظهير غير ان المستوي ذلك عليهم **قوله** ما لو حله

وا

اي بان كان في منزله فيلزمه استعماله وان خرج الوقت بخلاف ما اذا الركن
فيه وان كان قريباً منه **قوله** المقيم اي في موضع الغالب فيه وجود الماء
قوله لو سعى الى الماء ولو فوق حد القرب فيلزمه طلبه ومثله العاصي
بفسره **قوله** اي بعض ثبائه لكن القريب مندوب فيقدم اعضاؤه
ثم راسه ثم شقه الايمن ثم الايسر **قوله** لفقد الترتيب اذ لا يصح مسح
الراس مع بقا فرض الوجه واليدين ولا يمكن التيمم مع وجود ما يجب
استعماله وتعالاه اقوي دليلاً على الجوع وعليه فطريقه ان يتيمم
على الوجه واليدين ثم يمسح راسه بنحو التيمم ثم يتيمم للرجلين وبه
يزول الخلاف وزان لا يتصور استعماله **قوله** شراؤه ولا يصح بيعه في
الوقت بلا حاجة وبطلان تيممه ما قدر على شيء منه في حد القرب فان
عجز عن استرداده تيمم وصلي وقضى تلك الصلاة لا ما بعد حاله
فوته قبل وقتها بخلاف ما اذا انقضى عيشا في الوقت فانه لا يلزمه
قضاء اصلاً لفقده حساً لكنه يحصى اذا انقضى لغير غرض لانه كبر
قوله اي الماء مثل التراب ولو جعل يلزمه فيه الغشاء **قوله** ولو وجب
لغيره ان يكون طوله قبل وصوله لو طهته او بعده ولو مال له به ولا
وجب الشراء **قوله** كاشفة اي لزيادة الايضاح لان ما يفضل عن الدين
غير محتاج اليه **قوله** سفره على التفصيل الا في الحج **قوله** وايابا وفي
المقيم اعتبار يوم وليلة **قوله** معه مثال لا في الدراج ولو غدره وان
يكن معه **قوله** ان عدم نحو اي ان عدم الخير الذي هو ما كان كذلك ليطو
نقطة حيوانه او امره ان عدم ذلك الحيوان تفقته اما لعدم حضور
ماله او لعدم نقته عنده **قوله** بشرطه اي يكون الترك لغير عذر
وان خرجها في وقت العذر ان كانت تجم مع ما بعدها **قوله** ويجب
دخول الوقت ان يؤم طاعة ماله وكما يجب عليه المالك ولا خلاف

عذر

عطلب الماء ولا يمكن تحصيله بغير ذلك **قوله** وقبولها اي الحذر والنز
اذ اعرضها صاحب الماء على الاحتياج له **قوله** عدم نحو اشارته الى الركن على
مقابل الموضع في قوله لا يجب ان زاد القربة على ثمن الماء لانه قد
يفض من زيادة على ثمن الماء **قوله** قابل بكسر الباء اسم فاعل اسم كان
والمقترن بصيغة اسم المفعول وهو مضاعف اليه وموسر خبر كان
وبه بعض النسخ قابل العرض بلا ضيقة اذ قد يطالبه قبل وصوله
لحاله اذ العرض لا يؤجل بخلاف الشراء والاستحجار **قوله** فيما ذكره انه
لا يجب شراؤه واستحجاره واستجارته ولا يجب قبوله هبة وهبة
ثم **قوله** يكفيه اي تعار العورة وكذا قوله له وامه فقهه **قوله**
وغرضت نحو اي مما تقوم محتاجا اليه محترماً وان طرحت الحاجة غيره
له ما لزمه التزود له ان قدر **قوله** الا في اي قريباً وهو الذي
يسبح التيمم وغيره من كالدابة نجس المستعذر الطاهر وليس له طهارة
ان صير اي طهارة لا تحتاج لطهارة اي تحتاج لطهارة وان كان يجر
اغلق **قوله** ادخله بخلاف ضياعه اليه حاله فانه يستعمله ويتيمم عليه
بحريمه وفوقه الحقيقة بين ما يتيسر الاكفاء عنه بغيره او يسير
الكلمة باليسار فالجوز التيمم لاجله او لا يكون كذلك فيقول لا فرق بين
الحال والمآل في ذلك وجه في الخبر في اطلاق قوله التيمم لذلك
وبين في الاول انه لا يسع الناس اليوم الا هذا **قوله** ولو وجد
العاصي بخلاف الفقهاء الحسبي فانه يصح فيه تيممه وعليه الامادة
وخرج العاصي باقامته فانه اذا تيمم في موضع الغالب فيه فقد
لا إعادة عليه **قوله** او منفعة عضو بضم اوله وكسره اي ان تنلف
مع بقاء العضو **قوله** ونحو بالنون الرقة مع الرطوبة ولا يحتاج
الرقة مع عدم الرطوبة كالحشف اليابس الذي لا رطوبة فيه

فيقول

للمخفة **قوله** يؤثر اي التشنج الفاحش **قوله** المهنة بفتح الميم وكسر ها
وتح اول الفتح في المخفة بضم الميم ولعله تحريف التماسيح اي الحداثة
وهو الرأس والعنق واليدان الي العضدين والرجلان الي الركبتين **قوله**
لو لم يعرف عنده شيخ الاسلام واعمد الطبيب وم رعد صالة التيم
في ذلك **قوله** اذا لم تنفع له ومع ذلك في تلزمه الاعادة اما اذا قد
على تشيخه وكثر ضيق الوقت بحيث لو اشتغل به لم يخرج الوقت وجب
وان خرج الوقت وليس له التيم **قوله** بوضع غرقه في هذه افضل
حقيق كما هو صريح كلامهم **قوله** امسكه ماء وهذه رتبة فوق المسح
ودون الغسل جوزت هذا بدل الغسل للضرورة كما اوضحه فيهما
قوله ولا يجب لكنه يستحب ويندب ان يضع على العليل مساترا المسح
عليه وحمله حيث كان يعضو التيم اذا انقضى امر القرب على موضع
العله والى وجه مسحه بالترايب **قوله** قدم ما شاء الاولى تعديم اعضاء
الوضوء ثم الرأس ثم شقه الايمن ثم الايسر ولذا ابدأ بما ذكره في التيم للبا
تيمما واحدا على المعتمد **قوله** غسلوا اي التيميم ومسح الجبهة وتيمما
بالوجه واليدين **قوله** او بوجهه ويده لانه ان يوالي بين تيممهما بان
يغسل بوجه الوجه ثم تيمم عن يده ثم عن اليد قبل غسل وجهها ويحل
ذلك ان لم تيمم الجراحة والاعني تيمم واحد عنهما **قوله** ثلاث تيمما
الصورة ان الجراحة لم تستوعب بقية اعضاءه واحدا عن وجهه واخر
عن يديه والثالث عن رجليه واما الرأس فيكفيه مسح ما فوق بالاجرة
واما اذا غمت العلة الاعضاء الثلاثة دون الرأس فالواجب تيممان
واحد عن الوجه واليدين ثم مسح الرأس ثم تيمم عن الرجلين او اربعة
اعضائه وغمت الرأس ولم تيمم عن يديه متوا اليدين فارتفع تيممها
فكل عضو من اليدين فاكتر اذا غمتها الجراحة سقط وجوب التيمم

والكفو

والتيمم واحد غير الجميع **قوله** المصوفة بفتح اللام ما كان على جميع
ومنه عصاة القصد وخوها والجيرة ما كان على كسر **قوله** فزعها اي
ان اخذت من الصحيح شيئا اما اذا كانت قدر العليل فقط فان كانت
في اعضاء التيمم وامكنه امر القرباب على العليل لو نزع وجب التيمم
لذلك والافلا **قوله** يحل عليه ليضعيف والعهده جواز المسح على
نفس المتدبر لانه يحتاج لما سئل فيعني عنه **قوله** ويجب عليه القضاء
اخذ حاصله ان اخذت من الصحيح زائدا في حاجة الاستسقاء وحشي
نزعها جواز وجب القضاء مطلقا وكذلك ان اخذت بقدر الحاجة
من الصحيح ووضع على خده او على ظهره كانت في اعضاء التيمم اما
اذا اخذت من الصحيح بقدر الحاجة ووضع على ظهره كانت في غير
اعضاء التيمم فلا وضوء وكذا ان اخذ من الصحيح شيئا وكذا
في غير اعضاء التيمم فلا قضاء وسواء سقطت على ظهره ام خذت **قوله**
وان وضعت على ظهره هو المعتمد وان كان ظاهر المخفة خلافه وقد
اشبهت الكلام على هذا في بعض الفتاوى بما امر اقف على من سبغني اليه
والمراد بالظهر الذي يوضع عليه ان كانت في اعضاء الوضوء الطاهر
من الحدثين في جميع البدن وان كانت في غير اعضاء الوضوء فالطاهر من الحدث
الاكبر لا غير **قوله** لم يغسل البذل هو التيمم والمبدل هو الوضوء ولو
منه لانه اذا لم يكن على الجرح جيرة ولم يمكنه مسح القرباب وهو في اعضاء
التيمم والتيمم وهو القضاء لذلك وبه صرح م ربة فتاويه **قوله**
واذ غلبت هذه المعذرات واعمد الطبيب ومن زاعب رجل الصلاة
وعليه نفل سم ان العبرة بحالة الحرم حتى لو انفصل في بقيةها الى محل
يندر فيه الغفلة لا يحل القضاء وتورد رسم هل يعتبر من الصلاة حتى لو
وقعت في صيف وكان العالب في صيف ذلك المحل لعدم رية قضائه
شئنا

سنة

الوجود فلا قضاء وان كان بالعكس وجب القضاء او في جميع العام
 او غالبه او جميع العمر او غالبه قال ولعل الاوجه الاول وعليه فلو
 الوجود صيفا ونشأ في ذلك الحال لكن غلب لعدم في خصوص ذلك
 الصفا الذي وقعت فيه فعل يعتبر ذلك ويسقط القضاء في نظر
 بجد اعتباره قال ويجري جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه وفي
 نحو اني اظلي على النهر لو شئت فعلت في محل الذي صلى فيه تسقط به
 الصلاة او لا لم يجب الاعادة انتهى ورايت في كلام غير ما يوافق
قوله في نذرة الفقد في التيمم هكذا رايته في اكثر من تسع نسخ هذا
 الشرح ولعله خريف من التيسار ثم رايته في نسخة منه من قبله
 المنقذ في التيمم وعدمه في الجهر وهي الصواب فيلتصّل التيمم
قوله العاصي فيسفره اي ان يتيمم لفقد الماء حسا والا فلا يصح
 تيممه كما سبق وخرج به العاصي في سفره كان رجليا وسروية سفر
 مباح فله قضاء عليه **قوله** باقامته اي في محل الغالب فيه فقد الماء
 او استوى الامران **فصل في شروط التيمم قوله** ملا بد منه اي كان
 بعض اركانها كانه **قوله** اكثر اركانها فقد الماء حسا او شرعا وعدم
 العصيان بالسفر في الشري **قوله** على اي لونه وان كان نحو ظل ثم جف
 من غير الاوصاف الثلاثة او اخرجته الارضه منه وان اضطط بلعا
قوله والسبح هو الذي به ملوطة ولا يثبت رؤن الذي يعلوه
 اذ لا يصح التيمم به **قوله** وغيرها اي كالطفل **قوله** ما يدانيه اي كظن
 ارمي بكسرا وله وفتح الميم وكسرها **قوله** خشن ولو منه بان سخر
 له عياران كان غيره لا يلصق بالعصوب ولا في الحجر المسحوق **قوله**
 لا ناعم اي يلصق بالعصوب او لم يكن فيه عيار يعلق بالعصوب بان كان
 نديا او غير ناعم ورايت في فتاوي ابن زباد الجيني ان من امتن بدسوع

نسيب

نسيب في كاهن او يعرق كذا لك بحيث لا يورث فيه التثنية وبتج
 الفصل التراب بالوجه صار طينا ان الظاهر صحة تيممه وقد اطلنا الكلام
 في ذلك **قوله** بقي اسمه وان اسود بخلاق ما اذا استحدث له اسم
 آخر كالرماد والخرف والآخر **قوله** ترايا طاهرا التراب كغيره للصعيد
 والطاهر تفسير للطيب يستعمله اي في حدث او ضمت مغلظ وسبق
 بيانه ومخالفة المستعمل في الحديث شيخ الاسلام **قوله** او تاتى فيه
 الدافعي بما اذا انفصل بالكلية واعرض عنه قال لان في اتصاله
 عسر فيذكر في رفع اليد وردّها وفهم منه الاستسوى وغيره انه لو ياد
 الى اخذه في الهوى صح وان انفصل عن الماسحة والمسوحة ووجهه سم
 العبادي في شرح الشجاع بما هو مذكور فيها وفهم شيخ الاسلام منه ان
 العفو الماهو فيما اذا رفع يده واعادها وكل لها المسح فقوله اذا
 انفصل بالكلية اي عن الماسحة والمسحوحة وهذا هو المعتمد عندهم
قوله وان قل اي جوا حيث لا يدرك **قوله** باذنه ولو باذن لكفه
 مكروه حتى وينوي الاذن نية معتبرة معتبرة بنقل الماذون ومستند
 الى مسح بعض الوجه عند الش وقدرته بالنقل ومسح الوجه عند
 ومركا لو كان هو المتيتم بنفسه ويستمرط كوف الماذون محذورا في
 النهاية وغيرها ولو صبغها او كافرا او طائفا او لنفسا حيث لا يقص
 ولا يضر حثه واما حدث الاذن فاعند الش البطلان به واعتقد
 انه لا يضر **قوله** او يتعكك معطوف على قوله ينقله **قوله** بوجه
 اي عند مسحه او يد به اي عند مسحها **قوله** ذلك اي النقل
قوله لم يكفه اي ما لم يفصله عنه ثم يردّه اليه لان ذلك نقل جدي
قوله بضر يبين اي نقلين ان حصل الاستحباب بهما وتكون الدنيا
 صح والواجب الزيادة **قوله** مقال اي لانه لا يخلو شي من طرفه عن

مقتضى

ضعف او متروك او شذوذ او المعتمد وقفه علي ابن عمرو ووجه الاستدلال
به لقوله بتعد طرقه وشواهد ومناخات جابر مرفوعا التيمم
ضربة للوجه وضربة للذراعين الي المرفقين في الغسل لا في شح
صحيح البخاري رواه الدارقطني واخرجه البيهقي والحاكم وقوله
اسناد صحيح وقوله كف يميني ايضا اسناد صحيح ولا يلتفت الي قول
من منع صحته **قوله** يزيل الحاسه ان كان عنده من الماء ما يزيلها به
والا يتيم عند الله وعند من يصلي صلاة فاقدا للظهورين مع وجوب
المعادة عليه عندها **قوله** محل الجواي يستجاء **قوله** قبله اي قبل
التيمم هذا اعتمادا في المعنى والمهابة جواره قبل الاجتهاد
واختلف كلام شيخ الاسلام في التيمم **قوله** ويغفر لك اي حيث
لعدم صحة التيمم قبل الاجتهاد وصحة قبل ستر العورة مع العورة
مع ان كلامها شرط لصحة الصلاة والمزق من بقايا كلامه ان ستر
احت **قوله** قبله اي قبل الاجتهاد في القبلة مع ان ظهر المستحاضة
للإباحة كالتيتم اذ وضوءها لا يرفع الحدث **قوله** لانها اي يظهر المستحاضة
اقوي منه اي التيمم بالنظر الي الحياء اذ من شأنه الفرج بخلاف الفرج
واما بالنسبة للمستحاضة له فلا يظهر كونها اقوي لانها متلبسة
الظن بخلاف التيمم ولهذا اوجبوا عليها المولاة بخلافه **قوله**
ان يقع التيمم ومثله النقل بعده قلنا فلا يصح قبله الا اذا جدد
بعده قبل وضع يده علي وجهه **قوله** الذي يصح فعلها فيه اي فيصح
في وقت الاولى للمثابفة لم يجمع لعدم كذا ان دخل وقتها قبل فعلها
بطل تيممها وكذا ان طال الفصل وان لم يدخل وقت الثانية بطلان
الجمع به ويستتبع بالتيمم لغائبة في وقت الضحي الظهور ولو اراد الجمع
تأخير اصح التيمم للظهور وقتها لا العصر **قوله** فيما عدا الخ طر في الصلاة

الماء

المطلقة

المطلقة لا للتيمم فيصح التيمم في وقت الكراهة ليصلي نفل مطلقا خارجا عن وقت
ليصلي فيه ولو كان التيمم قبل وقت الكراهة **قوله** بعد طهره اي اتميت غسل او
تيمم وتصح قبل تكفينه لكنها نكراهة **قوله** تجمع الناس الي التيمم لمن اراد ان يصليها
معهم والافوتها النقطاع الغيت وصلها في ذلك صلاة الكسوفين بخلاف العبد
والخاتمة فله يتوقفان علي الاجتماع كما بينته في الاول **قوله** وجمعه اي تكبير المليل
مرارا مع فرض غيره حيث قدم فعل الفرض ونوي بتيممه بخوف فرض الصلاة
ولو صلي بتيممه فرضا يجب اعادته كان ربطا بخشية ثم فله جاز له اعادته اليه
وان كان فعله الاول فرضا ولا يصاحبه صلاة الفرض مع المعادة وليس للتصحيح
بغير فرضين وان كانت صلاة نفل **قوله** وان كثرت كذلك في شح لا يشاد
والمعبر بتعينه وليما اوضحته في الاول **فصل في ان كان التيمم قولا**
ذكر ان الضم هذا اعتمادا في كنه الاسلام بتعا المشيخان واعتمادا في المعنى
والمهابة والزيادة وغيرهم الصحة فيما اذا غربت بين النقل والمسح ووافقهم ر علي
ان اذا حدث بعد النقل بطل نقله وانما الكلام في غروب النية بين النقل والمسح
واذا استخضرها قبل وضع يده علي وجهه فانه يصح حتى عند الله ويكون المختار
الثاني نفل جديدا ومثل غروب النية الحدث بعد النقل **قوله** الي المقصود وهو مسح
جزء من الوجه **قوله** وان لم يستحجبه اي النقل حال النية اي لم ينو استباحته
مع الفرض **قوله** اعلاها اي الثلاثة المذكورة الاولى وهي ما اذا نوي الفرض الذي
يظهر لي ان اعلا منه ان ينوي النقل معه فيقول نويت استباحة فرض الصلاة
ونفلا مثل الخروج في ذلك والمرتبة في النية ثلاث فنية استباحة
فرض الصلاة او الطواف ولو مندورا يتبع فرضا عينيا فنهما ويتبع ايضا ما
عوي الفرض يعني مطلقا وطواف الوداع كالفرض العيني ونية نقلها او الصلاة
او صلاة الخاتمة او خطبة الجمعة يتبع ما عدا فرضها ونية شئ مما عداها
كسجدة نافلة او مسح كف او استباحة وطى او قراءة او مكث في مسجد

متمها

لا يستريح بها فرض الصلاة ولا فرض الطواف ولا تغلها ولا يستريح به ما عدى ذلك
وفي كفاي الطواف بالصلاة اشكال اوردته مع ما ظهر في جوابه في **الاول قوله**
الثانية اي استباحة النفل وانسحابها نية الصلاة وصلاة الجنازة **قوله** لا يجب
الحاي ولا يندب ويجب ان لا ما تحت المظفار **قوله** يفعل عنه اذا دبر الى ان
ما يفعل عنه غير ذلك كخوض الموق ويكفي عليه من وصول التراب الى العضو
لا يشترط على المخرج جواز ابو حنيفة لا يقتصر على التراب الوجه **قوله** وتخفيف
الغبار بالنفض او النفخ لئلا يشوه نظره وله ان لا يستكراره ويستحب ان
يمسح التراب عن اعضاء اليتم حتى يفرغ من الصلاة **قوله** وتفرق الاصابع
في التحفة وصول الغبار بين الاصابع في التفرج في الاول لا يمنع اجزائه في الثانية
اذ اصبح به **قوله** تحريك في التحفة وان التسع ثم قال نعم ان فرض يقين محرم
التراب بجميع ما تحت الحاتم غير تحريك فلا اشكال في الاجزاء والنفث في الخفي
والنهاية **قوله** في وصول التراب به لما تحته ونظيره انه الوجه في الاول وظاهر
ما قلناه في الاول في التحفة بعيد انه لا بد من رفعه عن جميع الاصابع وقا
القلوب في محله بعد ما يصل التراب لما تحته قال ولا يكتفي تحريكه بحله ولكن
الجمع به بين المقالتين **قوله** العضد اي لاجل التعجيل **قوله** صحبة اي
لها خطف لا يصلح ويكره الخروج منها وبسطها للحدث وروية الماء او تراب
ولو محمل لا يسقط القضاء وجب في التحفة جوازها اول الوقت وفي النهاية
يجب اخبرها الصيغة ما دام يري جو ماء او ترابا وهو الوجه في الاول **قوله** النفل
ومثله قضاء خاتمة مطلقا ونحوه من صحفة وقراءة القرآن غير الفاتحة في
ومكت بسجد وتكبير من سجدة بعد انقطاع نحو حيض وفي النهاية الجنازة كالنفيل
فتمنع لانها لا تقوت بالدفن وفي التحفة تفلاد في المذبح يصلح قبل الدفن
يعيد اذا وجد الطهر الكامل قال وله وجه ظاهر فيلحق به بين من قال بالرفع
ومن قال بالجواز انتهى وهو الوجه في الاول **قوله** الجمعة لكنه لا يحسب من الاجزاء

لنقصه

لنقصه **فصل في الحيض والاستحاضة والنفاس قوله** جيلة اي بقية
الطبع المستقيم وخرج الاستحاضة فان دم علة لاجلة **قوله** في اوقا الصفة هذا
لا حاجة اليه لا مجرد الايضاح لانه استعبد للجيلة **قوله** اي قدرها نقل الغبار
عن بعضهم ان المراد من الغبار اذا رأت دما كل منهما ينقص عن يوم وليلة الا ان
اذ جمعت كانت مقدار يوم وليلة على الاتصال التي ذكر في حصول حال الحيض وقا
بعض آخر المراد بقوله قدرها ما اذا ابتداء الدم في اناء اليوم او ليلة فانه يحسب
من ذلك الوقت الى مثله وليس كذلك يوما وليلة بل قدرها وقوله فضلا حال
اذ لا يتصور ان يكون الدم يوما وليلة المتصلة فهي حال مقيدة للدم بالواقع
في اليوم وليلة او قدرها انتهى واول الجمع ان تقول كذا المقالتين مراد به
اذ الكل منهما صحيح كالاخي والراد بالاتصال ان يكون لو ادخل في الفطنة للثقل
وان لم يخرج الدم الى ما يجب غسله في الاستحاضة **قوله** لم يتصل لكن لا بد من عدم
نقصه عن يوم وليلة وظاهر كلامهم انه حيث تلفق قدرها اربعة عشر يوما
يكون ذلك في اقل الحيض اذ خمسة عشر كان ذلك في اكثر الحيض في اجمعها في
هذا **قوله** اصفر والدرهما شئ كالصديد لعلوه صفرة او كدرة **قوله**
باستغناء الشافعي اي تتبعه الجزاءات بل ثبت النص بالحيض **قوله** فربة
اي هلالية وشهيرة لا يربط على ثلاثين كما انه لا ينقص عن تسع وعشرين يخرج
لها الشمسية حيث طولها في نقطة من الحمل الى عودها اليه **قوله** او بالكثر
اي ذود ستة عشر فتشمل ما اذا كان ستة عشر لانه تسع حيضا وطهر من
ولورات الدم ايا ما بعضها قبل زمان الامكان وبعضها فيه جعل المرأية من
الامكان حيضا ان وجدت بشرطه ومثله اذا انار لها النفل استعمال التسع
قوله لسنه اي الحيض وتحديد سن الياس باثني وستين باعتبار الغبار
حتى لا يقصر النقص فيه وامكان اترها كما كان الحيض والصبي مثلها **قوله**
يومانية فتح الجواد لحظة ولا يتم وقد لا يكون بينهما طهر وان تقدم الحيض

من قولهم لو رأت حامل عاداتها كحسنة ثم انقضت الولادة باخرها كان ما قبل الولادة
 حيا ومالها انفا ساد قولهم الخارج حال الطلق ومع الولد اذا انقضت الحيض سابق
 حيض وقضية قولهم سابق انزلوا لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيا وان لم ينجح
 ما قبله يوما وليلة انتهى **قوله** يوما في التحفة ولو لحظة قال بخلاف انقطاعه
 في الستين فان العابد لا يكون حيا الا بعد خمسة عشر **قوله** في نحو اغسال
 لحي اي كالعبد **قوله** كره اطلقه كذلك التحفة والجمال الذي في شرح العباد
 وتبدلها في المني والنهاية لعدم الحاجة وفي فتح الجواد مرور مكره جان
 بخلاف سرير حمله انسان **قوله** وبه اي بكرهته من ورها في المسجل عند امن
 التلويث فاروقهم كما يصح حكم الجنب فان عبوره خلاف الاول فارق ذلك
 ايضا فانه اذا امن لم يكره ومسحق الغنم لما يحرم عند غلبة الظن لا مطلقا
 المسجل **قوله** ان لم يتبدل فلا يحرم الخلع في الحيض لان بدلها المال المشعر
 باضطرارها الى الفراق حاله ولم يكن حكمين رايه او حكم حكم به بعد مطا
 به لو جوبه في ولو في الحيض وشروط التحريم ان يكون موطوءة ولو في الدبر
 او مستد خلة ماء المحرم وقد علم ذلك والافلا يحرم ومثل الطلاق في الحيض
 تعليقه بما يوجد من الحيض قطعا او يوجد فيه بلخيانه ومثل الحيض طلقا
 في طهر وطهرها فيه ان كانت غرض قد تجل ولم يظهر حمل **قوله** منه اي في الحيض وقيل
 تعالى فظلموهن احدنهن **قوله** لا حقا في خروج ما اذا حملت في نحو شبهة
 بطول العدة لانها لا تشترط في عدة الطلاق البعد وضع الحمل **قوله** ولو
 اي كمنى بلعان لان لغية عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ومن ثمة لو استلحقه
 لحقه **قوله** وهو اي الجماع كبرة قال في الترميز من خروج الدم فيخرج الحيض
 في غير الفرج او بعد الانقطاع والتمتع بغير الوطئ فليس بكبرة **قوله** يكفر
 مستكلمة توفت فيه في الاعقاب واما اعتقاد دله بعد الانقطاع وقيل
 او مع صفة او كدرة او انقطاعه في مدته فلا كفر به للخلاف في حله في

الهايتي

الهايتي وكذلك في الزايد على عشرة ايام لخلافه في قضية **قوله** وغيره اي
 الوطئ والحاصل ان الوطئ يحرم مطلقا ولا يستتبع ما فوق الشرة والركبة يحرم
 مطلقا ولا يستتبع ما بينهما ان كان بجائز طر والافلا هذا ان قلنا المحرم
 الاستتاع فان قلنا بالباشرة ابدل في الاخير التمتع بالباشرة **قوله** بمفهوم
 هو منع ما تحت الارزاق ومنطوقه حل ما فوقه **قوله** كل شيء يستحل ما فوق الارزاق
 وما تحتها فخص هذه العموم بمفهوم لك ما فوق الارزاق فيكون التقدير امنعوا
 كل شيء فوق الارزاق وهذا كلام طويل لا يتجمل في هذا الكتاب وفي وجه لا يحرم غير
 الوطئ واختاره النووي في التتبع والتحقيق وحاول دة المذهب الذي لان
 حديثه اصح **قوله** يوسكن بكسر الشين مضارع او سكن بفتحها وهو انفعال
 المقارنة ومعناه هنا ليسع ما بين الشرة والركبة يحرم الفرج وهو الها
 اي المحبوع منه فمن باشرت بين الشرة والركبة ليسع ان جامع في الفرج فيقع
 في المحبوع **قوله** بالاستتاع اعتدله في شرح الارشاد وفي الاعقاب وفي
 حاشيته في الحيض على سالة بالتشديد واقتضاه كلام التحفة في المتغيرة
 وقل في الامداد ان المني حيا ما بينته في بشرى الكويم ان التحريم منوط بالتفح
قوله وغيره اي كالمجموع واعتدله في التحفة هنا وكذلك في الماسلام
 والغير والنهاية وغيرهم والذي يظهر للفقهاء ان الواجب هو الاول فالمدار
 على الشهوة لا على الباشرة لغيرها **قوله** بما فيه نظر منه انه غلط عجيب فانه
 ليس في الرجل دم حيي يكون ما بين سرتة وركبته كما بين سرتها وركبته فخصها
 لذكره غايته انه اجتماع بكفها وهو جائز قطعا وبانه كان الصواب في
 نظم القياس ان يقول كلما منعناه منه فخصها ان تلمسه به فيجوز له ان
 يلمس جميع بدنه سائر بدنها اما بين سرتها وركبته او وجه النظر بينه
 في الامداد وهو ان الدم ليس له مدخل في عليه منعها بما بين سرتها
 وركبته ان في التحفة لو جود الحرمة مع تيقن عدمه وفي الامداد نظرية

بأنه خلاف قضية كلامهم لأنهم أباحوا له التمسك بذكره في كتمانها ويكره ذلك **قوله**
 بما بين سرته وركبته **قوله** والذي يجزئ لحنه في الحنفية وجري في شروحه
 على الأرشاد والعباب وحاشيته على رسالة القسيري في الحيض على جواز
 تمسكها بما بين سرته وركبته **قوله** بشرطه هو فقد الماء حصة أو شرعا **قوله**
 بامر جليل هو قول عائشة رضي الله عنها كانوا يؤمرون بقبضاء الصوم ولا يؤمر
 بقبضاء الصلاة ولم يشملها عموم قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
 لأن منعه من الصوم عزيمته والمخ والكسوف لا يجتمعان في آن واحد وقيل
 عليهما وفايدة الخلاف ظهر في الإيمان والتعالق وتسمية ما نصليه بعد
 رمضان قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتضى الوقت إنما هو بالنظر
 إلى مسورة فعله خارج الوقت **قوله** دون الصلاة استوجبا في المعنى
 والنهاية كراهة القضاء واستوجبه الله كراهة وعليه ما لا تنفك خلافه
 على القول بالكرهية **فصل في المستحاضة** **قوله** وغيره أي غير النفل بالمحيض
 ذالدم الذي تراه من لم تبلغ سن الحيض أو بلغه ولكن نقص عن يوم وليلة
 أو كان حالة الطلق ولم يتصل بحيض سابق **قوله** لفظي قد يقال يظهر في
 في الإيمان والتعالق **قوله** تغسل فرجها أي أن لم تره إلا سقمها بالجماع
 أو انتقل إلى آخره في هذه الحج **قوله** صابغة ولو تفلخا فلا كراهية **قوله** قتل
 الغرقية به لأنه بعد الفجر مفطر وحمل البطلان عند الله إذا انقصر البلوغ
 بالمعدة وعندم إذا جاوز نخرج الماء النفل بنجس **قوله** وطرفه خارج
 فانه يؤتى ببلعه أو ترعه ويبطل به صومه لأن ترعه ملحق بالعتي وبلعه
 ملحق بالكل ولا تنقض صلاته مع تركه على حاله لا اتصاله بالنجس الحيواني فان
 وجد من ترعه منه كرها أو غفلة أو حاكم يجبره على ترعه لم يفطر **قوله**
 تعصبت ولا يصح خروج دم لهذا العصب إلا إذا كان ليقهر في الشد
قوله وتبادر يقتض الفصول اليسير وضبط بعد ما بين صلاة في الجمع

قوله بالصلاة عبر في النهج بالعرض قد الزاوي يحاشيته قضيته أنه
 لا يجب المبادرة بالنفل وبدل له جواز فعله بعد خروج وقت الغرض
 ونقل القسيري عن خط الجلال الرملي في بعض الكواشف أنه يجزئ عمله على مباد
 به آخره قوله أن فاضلها لا يلحق الصلاة بطلانها **قوله** الجماعة أي
 الحشر وعنده بأن يكون صلاة تمامها تطلب فيها الجماعة وذلك في حالها إلى الصلاة
 المعظم أن تخرج لها الذهاب إليه بأن كانت يجوز في ثياب بدلتها وكل فضيلة
 في الصلاة كذلك **قوله** فانه لا يصح وأن طال الزمن وخرج الوقت على
 خلاف القيد **قوله** في شرب الماء وسار بالناظر في أول الوقت وعن الناظر
 لمصلحة الاشتغال بالراية القبلية **قوله** أو انتقض طهره أي حدث
 عن حدثها الذي قبل الصلاة أو فيها **قوله** عنه أي غير الطهر كغير مصلحة
قوله لها في المستحاضة وهي فاطمة بنت أبي جديش **قوله** ما شام
 في النوافل ولو بعد الوقت عنه الشريعة بعضه بالوقت وجميع الشهادت
 تحمل الأول على رواية الفريز والمأني على غيرها وأمره عليه عز واحد ونظر فيه
 القليوبي وعلي الجمع المذكور بكت المشووي لو شغرت في غير الراية في وقت
 يجوز شروعه عليه ثم مد إلى أن خرج الوقت بطلت **قوله** ونحوها أي كفساء
 أو ضارط **قوله** وكذا في الجمع القابل لكن لا وضوء عليه لكل فرض وشاه
 ذو ناصور خارج مفعلة بحيث لا ينقض طارحة **قوله** للسلس بكسر الهمزة
 ككل فاذ كرمع المستحاضة فهو الشخص الذي به ذكرك وما ذكر مع الاستحاضة
 فهو لفتح اللام **قوله** في فواغ الدم في جميع الولد ولو نحو علقته في
 هي بعد غلط أبي وقيل خمسة عشر يوما والولاية والامتنع في ابتداء
 النكاح من أول خروج الدم لأم الولاية خلافا للمعنى ومن التفاء قبله
 يلزمها فواغ حكم الطاهرات لكنه محسوب من المستحاضة **قوله** **باب الصلاة**
قوله غالية فيه لا قول ولا فعال فصلاة الأخرى التي تها قول فيها

منها

وصلاة الربيع الجارية على قلبه لا شيء فيها من الأفعال الظاهرة داخلات
 في الصلاة وخارجان عن الأفعال والأفعال بما لا يرد في التحفة بل لا يرد أن
 مع حذف ما لا يرد في الصلاة وضع الصلاة ذلك فما خرج لعارض لا يرد عليه وجوب
 النية على أن صلاة الجنائز ليست بصلاة وذهب الخطيب وغيره إلى أنها صلاة
 قال القليوبي لأن قياماتها أفعال وان لم يحث لها رخص لا يصلي نظرا
 للعرف وذهب إلى أن سجدة الفلاوة والشكر ليست بصلاة ونظر في
 بأن الهوي للنجو والرفقة فعلان خارجان عن معنى السجود وأما ما
 الجواب عنه في التحفة بقوله يقول وأفعال مخصوصة ثم قال ويخرج بقوله
 مخصوصة سجدة الفلاوة والشكر فانهما ليست بصلاة **قوله** فيه أي
 في الوقت وهي لا يأتى بها قبل فعلها ولو بعد مكانه بخلافها إذا
 لم يجوز على فعلها فانه يأتى بها **قوله** مسلم ولو في ما مضى لتشمل المرتبة
قوله مخاطبا لها كسائر الفروع أي الجمع عليه منها **قوله** على كافر جرم في الدنيا
 بعدم انعقاد القضاء منه وافتى السيوطي بأن له القضاء وأحال وهو
 في المسئلة كما بينه في الأول **قوله** لا المرتبة بالجزم على البدل من كافر على مد
 البصر بينه وبين الرجوع في الاستثناء إذا كان تاما غير موجب للإبقاء على
 البدلية ويجوز له كونه بعض من يوتى بجريته ما حثت به الأركان
 بالنصب وقوله في السبع ما فعلوه لا قيل بالانصب وهي قراءة ابن عمر
قوله على صبي نقل في الإيعاب أنه ليس له القضاء لما فاته زمن الصيا
 وتروى في قضاء ما فاته قبل التيمم **قوله** ومعنوه هو ناقص العقل
 أو فاسده أو دمه أو المجنون المضطرب **قوله** وهو من هو الذي أصاب
 علة فيضد فيها **قوله** استحال الجنون فإذا كان عادة شخص من العزوب
 مثلا فشرط روى عن عند الصبح لزومه القضاء وفي الأمداد لو وجب
 قول عمله لم يفتى في قضائه **قوله** على الولي أو كل الأبويه وإن علا

ما
 وشك

ولو من

ولو قبل الام على الكفاية **قوله** ويخوفهم فالامام قسما من المسلمين فيمن لا يصل
 له تعليمه ما ينص على معرفته من الأمور الضرورية التي لا يكتفي بها وحدها ويشتر
 فيها الخاص والعوام وفي التحفة ما حصله لا بد أن يذكر له ما وصافه صلى الله
 عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما يميزه ولو بوجه ثم انبجس بكه ودفن
 بالمدينة ويجب بيان النبوة والرسالة وأنه محمد الذي هو من نبي وأسمه
 كذا أو اسم أمه كذا أو لونه كذا أي الله ورسوله إلى الخلق كافة وأول ما يلزم
 المكلف الجاهل بالله معرفة النبي صلى الله عليه وسلم بوجه ثم معرفته تعالى
 بما لا بد منه **قوله** عليها أي الصلاة أي على تركها بعد ما أي العشر وهذا
 معتمده واعتمد ربه ابتداء بخلاف السبع ويجب أن يكون غير مبرح فلو لم
 يفتد المبرح تركها على العمد ويجب ضربها أيضا على شرط من شرطها وعلى
 وظاهر إطلاقهم ولو فاته قبل العشر والشرطي ووافق عليه شيخنا
 الزبيري **قوله** مع الخمس بل لا ربع فقد في بعض المصنفين أن ابن أربع قيل هو
 سفيان بن عيينة التابعي حفظ القرآن وناظر فيه عند الخطيب في من من
 حنيفه **قوله** وتعليمه الوليات والجرة ذلك كقراءة وأدب في ماله على
 أبه وإن علا ثم على أمه وإن علقت ويجب ضرب الزوجة على تركها ولو في الكثرة
 لكن إن لم يخش نشوز أو لا مارت **قوله** مع الرشد هو صلاح الدين وأمال
 فلا يفعل ما يطل العدة ولا يصح ماله باحتمال غبن فاحش **قوله** النسا
 هو الكفر والصبي والجنون والاعماء والشكر والكيف والنفس **قوله**
 الطهارة أي عن الخلف والنجاسة الصبي والكافر لا يحتاج إلى شروط الصلاة
 في الوقت فيما عند الله **قوله** على اقتداء له وكان القياس الوجوب بدون
 تكبيره لكن لما لم يظهر ذلك غالبا سقطوا عنها اعتبارها لأن الأمداد على
 أدراك قدر جزء محسوس من الوقت والأمداد في القيس عليه على مجرد الدليل
قوله معناه في الاشياء والنفاير للسيوطي وهو بالصلاة وتذكر كذا

كبيرة ذوقها أو وقت ما بعدها ان جمعت معها هو الصحيح في سنة وعشرين
وجها ذكر جميعها التسوية **قوله** لان وقتها اي الثانية وقت لها اي الاولى
والعذر اليه الجمع هو التسوية **قوله** الفرضين هما الصلاة التي زال المانع في آخر
وقتها والتي تجمع معها المسافر الفاضل **قوله** ظاهره ان المسافر المتمتع بغيره
حقه اربع ركعات ونقله القليوبي في شجرة ثم قال وفي بعض مشايخنا قوله
اعتبار الركعتين في حقه مطلقا بديل انهم اعتبروا الضف ما يمكن وانهم اعتبروا
في الفرض قدر واجبا في فقط لا مع سنته كالسورة والفوت انتهى وهذا
اوجه وعليه فيمكن ان يكون مراد الله بالمسافر الفاضل من يجوز له الفجر **قوله**
بخلاف ما لو لم يحقرن **قوله** ولا بد ان يسبح مع ذلك مودة وجبت عليه **قوله**
لعدم تمكنه في اي باستغاله بالعصر التي شرع فيها وجوبا وعليه هذا اجماع
الله في كتبه بتعاليمه الاسلام والذي اعتمدته الخطيب في المغني ومروني
النهاية وجوب قضاء المغرب ووقوع العصر نافلة ولو ادرك وقت
العصر قدر ركعتين ووقت المغرب قدر ركعتين في في الحنفية وجبت
العصر فقط ونقل القليوبي عن مروني بانه لا يجب واحدة منهما فان كان
قد شرع في العصر وقعت نفلا ايضا **قوله** اخر وقت العشاء اي ثم ظني المانع
قدر تسع ركعات للمقيم او سبع للمسافر فيجب الصلوات الثلاث او تسع او
ست لزوم المقيم الصبح والعشاء فقط او خمس فاقول لم يلزمه سوى الصبح ولو
ادرك نالا ناذ وقت العشاء لم يجب هي ولا المغرب لانها تابعة للعشاء
قوله ولو جاز له مثله السكر ولا يمكن طريان الصبا ولا الكفر المسقط للأمانة
لان ان وقع ردة وهو ملزم فيها بالعادة **قوله** مع فرض قبلها بفرض هذان
نحو جنون منقطع استغرق وقت الاولى وطرا في وقت الثانية بجدي
زمن يسعها وفيها كلام هنا ينبغي مراعاة **قوله** قدر الفرض اي انما يمكن
منه **قوله** هنا اي في طرو المانع اول الوقت فان قل ان معنى منه قدر

الفرق

١٢
في الفرض مع الظهر **قوله** ما ايجز من تسع اي انما يمكن من الصلاة والظهر
الذي لا يمكن تعديله **قوله** نظيره وهو زوال المانع آخر الوقت فانه انما فيه
ادراك قدر كبيرة كما علم مما تقدم **قوله** فيه اي في الوقت بعد خروجه
اي الوقت فاذ الحرم بالصلاة في اخر وقتها ثم خرج وقتها بني على ما او
مناه في الوقت **قوله** بخلافه هنا اي فانه لو شرع في الصلاة قبل دخول وقتها
ثم دخل في انائها لم يصح البناء لعدم انعقاد صلاته وان كان الذي او
منا قبل الوقت هو التحريم فقط **قوله** الثانية هنا اي بخلاف ما سبق في قوله
مع فرض قبلها **قوله** لها اي الثانية **قوله** اخبره كلامه اي المصنف يجب
قد وجب القضاء ان معنى في هذا انهم عدم وجوب غير صاعبة الوقت
التي ان ما اخبره كلام المصنف بالنسبة لما قبلها بغير مراد بقوله مع فرض
قبلها لانه في بالنسبة لما بعدها على انها ملة **فصل في مواقيت القبلة**
قوله بلوغها اي الشمس اليه اي الى وسط السماء **قوله** الى جهة المغرب
بعلها **قوله** بزيادة الظل اي على ظل الاستواء **قوله** او حدة اي ان لم
يكن عند الاستواء ظل وذلك في بعض البلاد مكة وصغاء في بعض ايام
السنة **قوله** قبل ظهوره كذا في الموت لا يطلب الكبر الزوال لانه زوال
لا يعلمه الله وزوال الظل الملائكة وزوال العلم الناس قد وعاء
في الحديث انه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل هل زالت الشمس قال لا ثم
قال ما معني لانتم قل يا رسول الله قطعت الشمس فكما بين قولي لا
لهم ميسرة محسبانية عام **قوله** ان وجد اي ظل الاستواء والامام سبق
فيخصير ظل كل شيء مثله **قوله** تحريره اي في كلام المصنف في قوله ويجعل
ذلك بان يستعمل باسبنا بالصلاة **قوله** وقت اختيار المراد بوقت
القبلة ما يربى فيه الثواب بحيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه
لثواب دون ذلك من تلك الحثية وبوقت الجواز ملائمة في غيرها

ولو وقت الكراهة ما فيه ملام لها وبوقت الحرم ما فيه انتم لها وكون التعلق
 لا يقع في الوقت المكروه لان الكراهة بحسب ايقاعها فيه وهيئة
 الناحية اليه فانفردا **قوله** على العهد المعتمد ان لها سنة او فانه يرجع
 الى خمسة فضيلة اوله وجواز الى ما ليس جميعها واختيار وهو وقت الجواز
 وحرمه الى ما ليس كلها وضرة وهو ما سبق وعذر وهو وقت العصر
قوله وسائر الصلوات وكذلك وقت الجواز **قوله** بعدة أي لا يشترط
قوله واختيار تقدم في الظهر انه وقت الجواز وهما متغايران وسيأتي
 في الحزب انه وقت الفضيلة فلا اختيار ثلاث اطلاق **قوله** غير ظاهري
 الاستواء أي ان وجد كما سبق **قوله** واختيار لها وقت كراهة وهو
 ناظرها عذوق الجدي خروجا خلافا فاقامها سبعة ترجيح السنة
 لا تحاد وقتي الفضيلة والاختيار **قوله** هو المتبادر لان الشفوية اللغة
 الحرم **قوله** الى الاستسفار هو الاضائة بحيث يميز الناظر العربي منه **قوله**
 عتمة بفتحات شدة الظلام **قوله** على الأوجه ظاهر التحفة بخالفه في
 الظاهر عدم الكراهة قبل دخول الوقت لانه لم يطلب بها وفي النهاية
 سياق كلامهم ليس بما بعد دخول الوقت بل الأسوي ويقتضي ان يكون
 ايضا قبله **قوله** لم يغلب أي بحيث يصير لا يميز له ولم يملكه دفعه ورجح فاه
 حرمه ولا كراهة اذا كانت عليه بعد عتمة على العقل **قوله** تنوهم الفوات
 المعتمد ان غلبة الظن بالاستيقاظ في زمن يسرها وطهرها بكنيها فافهم
 كلامه هنا من حيث **قوله** على ما اعتده كثير من التحفة فاعلم ان
 رتبة المقتول خلافا **قوله** لكن ظالف لاعتقاده الأخير والنهاية وغيرها
قوله يكره المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكروه ثمة فهو
 اشد كراهة **قوله** على ما روي في شري المناج والتبني الخ طيب هو الأوجه
 لكن المعتمد انه اذا جمع ما تقدم لا يكره الحديث لا بعد دخول وقتها

ومعنى

ومعنى وقت الفداء منها عاليا **قوله** ضيف في شرح المربعين النووي للـ
 ولو فاسقا او مبدا عادلا ينافيه قوله يحرم الجلوس مع الفساق ابنا سألهم
 لان هذا فيه اعانة على فسقهم كما يدل عليه تعييدهم العقود معهم بالانبا
 أي نصبت الفسق فانهم اندمعهم لا الانبا س كذا كما يزيل **قوله** او فانه
 منها السبق **قوله** وورد رواه الحاكم عن عمران بن حصين **قوله** البعدنية
 مخصوص بغير العلم فنقله افضل فنقل الصلاة **قوله** غير ذلك عند
 لاهل مكة افضل والطواف افضل للغربا وعليه جماعة من الشافعية
قوله باسباب في الامد ادنا لها هنا ما مر في الحزب على الجدي فيما
 يظهر **قوله** على ما في الزخاير اقره شيخ الاسلام والخليف ومرو وغيرهم
 وتبرأ منه الله في كتيبه **قوله** وسيأتي أي في فصل سكر وهات الصلاة
 كالمزيلة والجزيرة والطريق البناء **قوله** كقيل اكل وكذا كثيرها
 الذي لا يخفى ان الحاجة اليه بحيث يؤثر في ضيقه وتحقق دخول الوقت
 واخر الحزب حيث يدافعه وغير ذلك اعد ان الجماعة التي تاتي هنا بخلاف
 نحو اكل كونه لمن يصلي منفردا **قوله** تحقيق كمال أي الجماعة لمن اراد
 على صلاة واحدة **قوله** جماعة المعتمد سنة لمن يريد الصلاة في المسجد
 فقوله المراتب يبينه بعد قوله لمن يصلي منفردا او جماعة قبلها معا **قوله**
 في موضع لا يستثنى الامام الحاضر بمحل الجماعة فيسن له المبراد ولم يضر
 معه انتظار الاتيين بعد وفي التحفة تنقل الصلاة لهم اول الوقت ثم
 اعادة تظاير المانية الانعاب والممد او من عدم المند **قوله** بعينه لا مداد
 عن ابن الرقعة يسن المبراد في السفر وان قربت منازله لم يسنه شدة
 الحرم في البرية ولو قصد البعيد نحو كبره او فقه امامه نذير له
 المبراد وان امكنه في قرب **قوله** يخواه فحوي الكلام ما يفهم منه
قوله ولم يسن المراد بيقينها الوثوق بحصولها بحيث لا يتخلف عادة وان

س

مداد

ينف احتمال عدم الحصول عقلا **قوله** لذلك اي لان الصلاة لها افضل **قوله**
ظنها خرج به الشك فلا يندب له التاخير مطلقا **قوله** عرفا في الامداد بحمل
ان يضبط بنصف الوقت **قوله** بخلاف الفوات فيندب التاخير الى اخر الوقت
وفي الايجاب يندب التاخير لمن يرى الجوارح حسا فربما فوقت الاول ولو انقضى
لجرفة فيؤخر المغرب لجمعها تاخيرا بمراد لغة ان كان مسافرا ولم يستبقه
عليه الوقت حتى يتيقنه او يظن فوائده ولم يبرح جواز ال عذره قبل فوات
المجعة ولم يتفرغ وحواكما او القدرة على الملة او القيام او التسمية
او الجماعة ولما لم الحرف اذا رجلي لا تقطع اخرى ولم يداق الحرف للصبي
اذ اعلم بلوغه فيه اثناء الوقت بالنسبة ولكن تجليه النوم اول الوقت المشي
ولمستحاضنة ترجو لا تقطع والخروج من الاماكن السرية الصلاة فيها
ومسجد الضار ونحو المزالة ومجال الظلم وارض مؤدود وبار قوم لو طوفوا في
محسرو ارض بابل ولم يهذه ضيقا الى ان يؤوبه ويطعمه ولم ينعيت عليه
شهادة حتى يؤد بها ولم يهذه غيظا وغضب حتى يزول ولم يؤنس من
ليست وحش بفرقة حتى يجد من يؤنس الي اخر ما ذكرته فيها **قوله** ركعة
اي كاملة بان فرغ من الشجدة الثانية **قوله** فقصاء اي كلها ولا خلاف
في الاسم على الا قول كلها وفائدة كونها اداء جواز العصر لو سافر وقت بقي
في الوقت قدر ركعة **قوله** كالتكوير لها وليس به حقيقة لان التكوير هو
التيان فينبغي ثانيا مراد اياه تأكيد الاول وما بعد الركعة مقصود في نفسه
كالاولي كما ان كل واحدة من خمس اليوم ليس بركب المشاهدة في الامس **قوله** ما
يسمها بان كان يسبح اقل ما يجزيها كانها بالنسبة الى الوسط من نفسه **قوله**
حاز لكنه خلاف الاول **قوله** وان لم يوقع في كركب لا يقتصر عنه
وقت الصلاة الاخره فان استمر لم ينقطع لان الحرمة لا من خارج **فصل**
في الاجتهاد في الوقت **قوله** وجوبا ان لم يمكنه معرفة تعيين الوقت

ولا يجوز ان يهتج بخبر بينهما **قوله** معهما اي مع اذان الثقة او اخبار علم
قوله محرب بحسب يظن منه ذلك ولا يقدر بعدد وجوبهم ان مثل الديك
حيوان آخر محرب **قوله** او بحسبه اي او لظن المحرم والحاسب بحسبه
والاول من يرى من جهة ان اول الوقت طلوع النجم الغلابي والثاني من يعتمد
منازل النجوم وتعديرها والمصنف عدم جواز تقليد هاهنا بخلاف الصور
فغند السحاب الولي وولده والطبلاوي الكبير يجب في الصوم تقليد هاهنا
وقيله م وعليه اذ اظن صيد فلهذا قال سم القياس الوجوب اذا لم يظن
ولكن بهما ولهما على ان لو اذ اقبلت اذن من رمضان حرمة في التحفة على
عدم اجرائهم في الغنم والحق في الاجرائ كما اوضحته في بعض الفتاوى
قوله فخذ بكه من هذه المناكيب المحترمة وبيت الابرة **قوله** مستعينة
للوقة فان كان يعرف في كل يوم من الصبح الى الظهر نصف القرآن مثلا فلا
يبدل اعتبار مقدار ذلك في الغنم **قوله** فلا يقلد في اي واذ ان المؤذن
في الغنم اعلا رتبة من المجتهد ودون الاخبار علم **قوله** والماصل ان الرب
سبب احدها امكان معرفة تعيين الوقت **قوله** في الاخبار علم **قوله** في الاخبار
دون الاخبار علم وفوق الاجتهاد وهي المناكيب المحترمة وبيت الابرة
والمؤذن الثقة في الغنم **قوله** والاجتهاد في البصير **قوله** في الاخبار
سادسها عدم امكانه منها فصاعدا ولا ولي بخبر بينهما وبيت الابرة الثانية
قالتا لثالثا لثالثا وصاحب الثمانية لا يجوز له العدول الى ما دونها
وطالب الثمانية بخبر بينهما وبين الاجتهاد وصاحب الركعة لا يجوز له
التقليد وصاحب الخامسة بخبر بينهما وبين التقليد وصاحب التسعة
تقاله وجوبه في الاخبار فاصحها ان لم يفت من خبره كذا **قوله**
علم فلو اخبره في اجتهاد لم يلزم منه احوالها **قوله** كنوم اي لم يتجدد
وكذلك النسيان بان لم ينس في خبره **قوله** من او يجب ذلك

كالسادة للنفقة **قوله** ولو خرج جزء هذا عنه واعتمد شيخ الأسلام
 والخطيب ومروا الله استحياء القريب أذ الملكة ادرك ركعة من
 الحاضرة ويكرهه قطع فائنة شرع فيها طائفة ساعة وقت الحاضرة
 فإن خلافة ولو تدكر فائنة وهو في حاضرة لم يقطعها بطلعا ولو شكن
 في قدر فوائت عليه لرأيه ان ياتي بكل ما لم يتيقن فعله **قوله** سائر من
 في التحفة والمغني يجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعد زمان
 فقد القريب وجري في النهاية على نفس ترتيب الفوائت مطلقا **قوله**
 ولا يجوز له ان يتنقل اي ياتم به مع الصحة خلافا للزركشي **فصل**
في الصلاة المحرمة من حيث الوقت خرج المحرمة من غير هذه الحثية
 كالصلاة في المكان الغيبوب فليس هذه الفصل بمقتضى ذلك
قوله في خمسة اوقات المحرمة بالنسبة الى الاوقات الاصلية وسباني
 تحريم التنقل وقت خطبة الجمعة **قوله** رخص طوبى له بسبعة اذ مع في اي
 العين **قوله** فالمسافة طوبى له فالخرج الظاهر لنا يكون في نفس الامر
 بارواح كثيرة **قوله** يبيح الحرم اي فلا تنقذ اذا قارن الحرم للاسبق
قوله والغني معطوف على قوله اول وتعي بالثلاث والمراد بهما اللذان
 يتعلقان بفعل صاحبه الوقت في لم يفعلها لم يحرم عليه التنقل
قوله لم يلاها اي وكانت تسقط بذلك الفعل فلو كان نحو من يحمل
 العالي فيه وجود الكاهن فله التنقل بعد صلاته شورى **قوله** يابني
 فبدمنا فخصهم بالنداء لخل المبان ولا يبر الامر بمسؤول اليهم والحافة
 كذلك مع انهم وبناء ملكه وساد اتم **قوله** ليست خلافا لاولي اي
 عند الله وجري في الاسلام والخطيب ومروا الله وغيرهم على انها خلاف
 الاول في وجان خلاف من حرمة وكراهة لا روي عن النص وهو وجه
 الاول لكن في حديث له لخرق لا يصلح احد حتى تطلع الشمس ولا بعد

العصر

العصر حتى تغرب الشمس لا ملكه وبه يتباد ما قوله **قوله** ضعف بذلك
 اي لان الخلاف اذا خالف سنة صحيحة لا يراعي **قوله** نذر التكثير بل فضله
 احاديث مرفوعة مسندة وان كانت ضعيفة كما بينتها فيما **قوله** عنها
 اي في الصلاة فالمراد بالتقدم وتسمية بالنسبة للصلاة على الصلة
 لا بالنسبة الى الاوقات المذكورة خلافا للروضة وعلى الاول لم يظهر
 للفقيه صورة التسمية المقارن ولعلمهم في عوا المقارن على ما في الروضة
 وان كان ضعيفا **قوله** ما لم يقصد تأخيرها اي الغاية اليها اي الى الاوقات
 المذكورة **قوله** بالطلوع هو المعتمد وعليه يكره فعلها قبل ارتفاع الشمس
قوله اي مطلقا اما المفيدة بوقت الكراهة فلا تنقذ **قوله** من اغم
 اي ليشية المراجعة والمعاينة لانه موجود فيه حقيقة والمكان
 كغرا **قوله** او يدوم عليها اي فلا يجوز لمن قضى فائنة في وقت الكراهة
 ان يدوم عليها ويجعلها وردا لان ذلك من خصوصيات صلى الله عليه
قوله وان قضى لم يتعلق بتأخير الغاية وخرج بها المودة فتحررها
 لا يمنع انعقادها كسنة العصر اذا تحري تأخيرها عنها **قوله** فيه اي
 الوقت المذكور ومثله تلاوته قبله اذا قرأ بقصد السجود فيه فقط
 ان استمر قصد تحريه الى الوقت ون في التحفة وكذا اي في كل تحريم
قوله لتأخر سببها الى الاستحارة وركعتي الاحرام وسببها دعاء
 الاستحارة والاحرام **قوله** عنها اي في صلاة الاستحارة وركعتي الاحرام
 فدعاء الاستحارة والاحرام متأخران عن صلاة **قوله** اجماعا كما هو
 وضعف ولذلك تبرأ منه في التحفة **قوله** ركعتي فلا تنقذ بالتأخر شيئا
 ولو كانت الجمعة في غير مسجد امتنعت للصلاة مطلقا **قوله** على الواجب
 كذلك في شرعي الارشاد له وكذلك هو في كلام غيره لكن المعتمد ان المراد
 ترك التطويل عرفا وان زاد على الواجبات لكره الكراهة **قوله** مع التحفة

في التحفة الاولى نية التحية فان نوي رتبة الجمعة القبليّة فالاولى نية
التحية معها والمطالع انه عند ذلك ان ينوي بها تحية المسجد وراثة
الجمعة القبليّة وان يجمع بينهما في النية وان يتوهم كغيره في غير ذلك
فان نوي صلاة اخرى كسنة الصبح لم تنفقد ولا فرق بين حاله الدعاء
للسلطان وغيره فان في التحفة طواف وسجدة تلاوة أو شكر أو
في النهاية ذلك في الطواف ومنع سجدة التلاوة والشكر قال كما افني
به الولد **فصل في الاذان قوله** وقت الصلاة اي حاله اذ قد
لغير الصلاة وله انواع ياتي بعضها في الحقيقة **قوله** سنة وهو
المعتمد وعليها لا بد للخروج من العدة في ظهور الشعار في بلد صغير
يكفي محل واحد في الكبيرة لا بد من مجال نظير ما ياتي في الجمعة والصلاة
ان يكون بحيث يسمعها كل اهلها لو اصغوا اليه ويكفي في حصول اصل
السنة سماع واحد له واما المنفرد فيها في حقه سنة عين **قوله** نعم
قالوا يوالي بين اذ ان في هاتين الصورتين اللتين ذكرهما الله
والصواب في نيل وقت صلاة عقب صلاة اذن لها **قوله** وكفي اي كاد
اصل السنة **قوله** وذهبوا بتع نية المنهج ووافق عليه في التحفة ان اتخذ
محل الجماعة اما اذا تعدد فلا يرفع وان لم يذهبوا لانه في احداهما يفر
المصنفين من البقية بعود كل لما صلى به او غيره وذهبهم الى عدم
الرفع مطلقا ذهبوا او ملكوا **قوله** ووالى اي في الناحية اما التقديم
فالاولا في شرط التحفة **قوله** الاولى هو اجتماع قوايت ولا يشترط
قوله فيه انقطاع هو ما سقط عنه راقب الصلوات وهذا اكثر استعانة
او هو الذي لم يتصل بسناده على اي وجه كان سواء سقطت ذوات
السند او وسطه او آخره وعليه جمهور الفقهاء **قوله** لنفسه و
هو مقتضى شرح المنهج والتحفة وسياتي في كلام الله ما يصح لعدم

في التحفة

في التحفة للنساء وهو الذي اعتمد في النهاية وراثة كذلك في بعض نسخ
الامداد وفي بعضها موافقة الاول وقضية ما هنا عدم صحة اقامه
التحفة لمثله وهو صريح شرح المنهج والخير **قوله** ابيع اي وكان ذلك
نقالي فليس هو حج اذا فاقوله هناك لا يندب للمرأة مطلقا فصح انه
اذا انا وايضا فالمباح ليس بمندوب **قوله** نظره اليها كذا في الاستحباب
والخير والتحفة واسقط قيد وممة اجنبية في الفرع بقا للشيخين
واعتمده في الامداد والنهاية **قوله** ما ذكر اي من سنن الامم الصغار له و
فلا يندبان في التلبية وفي الخير ينبغي ان تكون قراها كالا ذاك
يسن استماعها وفي النهاية لا حرمه في الصلاة وخارجها وقل ان في
به والده **قوله** جماعة اي يقول في الصلاة حال كونها جماعة اما اذا
صلاها فرادي فلا يقرأ فيها ذلك وان سنت الجماعة لها ثمانية عشر عليه
قوله غير المنذورة وهذا سيعلم من المحتررات في كلامه والاستثناء
منقطع لعدم دخولها في السنون جماعة **قوله** نذبت الجماعة له اي للوتر
وذلك في رمضان خاصة **قوله** ولم يكن تابع للتراويح والافالنداء
له ان شاء الله حيث فعله عقبها قل الزبيري في مواسي المنهج بعد نفي هذا
عن الله هذا الخايمي في القول بان ما يرب عن الصلاة اذان مع انه تقدم
ان يدبر في الاقامة فياتي به مطلقا ونقل الشوبري في النهاية كذا
قبل والاقرب انه يقول في كل ركعتين في التراويح والوتر مطلقا
قوله برفعها يصح ان تكون الصلاة ميّدا وجامعة خيرة وان يكون خيرة
الصلاة محدوقا اي جامعة ويصح ان يكون خيرة ميّدا محدوقا
ميّدا خيرة محدوقا اي جامعة هي لتحصيلها بما قبلها **قوله** ونسبها
الصلاة على الاغراي الزموها واحضروها وجامعة على الحال اي حال كونها
جامعة **قوله** ورفع احداهما اي على ان ميّدا حذف خبره او عكسه وهو

ونصب الأخر فان كان الجزء الأول فنصبه على الأعراس **قوله** الثاني فعله الثالث **قوله**
 عن ذلك أي الصلاة جامعة والأول افضل **قوله** لأن مشيئة الأفعال
 منه يؤخذ أنه لو لم يكن معها الحد أو زاد أو بالنداسن الذائع لصحة
 أميت **قوله** بعد نصف الليل واختير تحديده بالشهر وهو السادس
 الأخير **قوله** مؤزج لأن كان السبكي يتوقف في تبيينه له **قوله** لكن يبي
 الح والاستيناف افضل وحله حيث لم يطل الفصل بين الأول وما بيني عليه
 أخذاً مما ذكره على الاشتغال بالاعتين الاستيناف **قوله** ان نصب له أي الأذان
قوله عيسى بن أبيهم فرقة من اليهود ينسب اليه عيسى اسحاق بن يعقوب
 الأصماني كان في خلافة المنصور وخالف اليهود في أشياء منها أنه حرم
 الذبائح ولا ينفق فيه ما في فتح الباري من جدوهم في دولة بني أمية لأنه غير
 جدوهم ولا سني كونه كان وأمدة بينهما يسيرة **قوله** وأفعال الإمام
 في فتاويهم ركيقي في البليغ بانتقالات الإمام كونه صبياً حيث وقع في
 صدقه **قوله** وتنادي أي مع الكراهة كما سيصرح به **قوله** من لا تني هو
 في الإقامة وأما الأذان فقد تقدم ما فيه **قوله** التطريب أي التفتيح **قوله**
 التلحين بمعنى التطريب **قوله** وتغنم الكلام تعظيمه وترك الإماله **قوله**
 التشادق في الدور المتعارفة للتسوية في التشدد في التكلم على شدقه
 تفاخراً وتعاظماً وفي الفاموس تشدد في لوجي شدقه **قوله** لا يسمع
 هو المعتمد خلافاً للمعنى **قوله** ادراج أي اسراع **قوله** لا يرجع لهذا
 رجاء يفرغ من اسم الثاني كما قال به في شرح مسلم وكأني هتفهم عن القول
 به جعلهم الترجيع سنة في الأذان فيصيح بدونه **قوله** المراد أي هنا
 والقراءة في الصلاة أن يسمع نفسه **قوله** اذا رجع في الأمد أدلت
 المؤذن دعي إلى الصلاة بالمجيعين ثم عاد فدعا اليها بك ومعني العو
 انه دعي أو لا خصوص الصلاة بحج على الصلاة ثم للعوام بحج على الفلاح ثم عاد

فيكون مدركاً للدولتين
 كمن في الصبيح ان النبي
 صل الله عليه وسلم قال لا بد
 صيا د تشهد أبي رسول
 الله فنظر البراء بن صبياد
 فقال اشهد انك رسول
 الهمين قال الحديث قال
 القسطلاني في شرحه فيه
 اشعار بان اليهود
 الذين كان منهم ابن صبياد
 كانوا معترفين ببعثة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لكن
 يدعون انها مخطوطة
 بالعرب وفساد حتى فهم
 لا فهم اذا قرأوا بها
 استحال كذب فوجب تصديقه
 في دعواه الرسالة الى
 الناس كافة انتهى الا ان يقال ان ابا عيسى افشى ذلك القول فنسب اليه
 او ان القائلين به انفسوا في اتباعه فحرمه

لا لا

الى الدعاء بالمخصوص بقوله الصلاة خير النوم فانه قد قيل هو بالتوبي
 مستتر الدعاء لاعايد اليه **قوله** على ما قاله ابن عجل هو المعتد **قوله** لما سمع
 لولهم ان وضع المسجدين في فعل بالول وليس مراد او اما الذي صح وضع لصاحبه
 من غير تعيين لها ففي فتح الباري ما نصه لم يرد تعيين لأصبح التي يستحب وضعها
 وحزم النووي بانها المسجدة والحلاق لأصبح مجاز عن الأعملة انتهى **قوله** على ما
 قاله المبرد لأن الأذان سمع موقوفاً فكان الأصل اسكانها لكن لما وقعت قبل فتحة
 هجره الله الثانية فتحت كقوله الحمد لله **قوله** على ضمها هو المخرج على الفتح مبتدأ
 وخبر قال في الماشي وهو القياس وما علل به المبرد ممنوعاً من الوقف ليس على الكبر
 الأول وليس هو مثل ميم الحمد لا يخفى **قوله** في بشرى الكرم لا وجود له إلا في
 كباينته في الأول **قوله** الثانية وكذا الأولى فان لم يفعل والأولى الضم قبل
 الفتح **قوله** في الرجال في تسنن إلى داود مرتين **قوله** في الليلة وليس بقيد كما
 في الأعيان بل النهار كذلك كبقية أفعال الجماعة أي غيرها انحصرت بها بالليل والعل
 المصنف قيد بالليل تحليلاً لما بعد المطر إذا رجع عن بالليل فقط **قوله** لا يسمع
قوله او بعد الصلوتين أي فلا يقوم ذلك مقامهما وكذلك الأمر وغيره وبصري
 الخطيب على أنه يحسن به ويدل له الحديث واجاب عنه في الماشي بان المعنى فان
 تفعل حي على الصلاة مقصراً عليه وما قاله الخطيب أو جده في المعنى **قوله** بشرط
 ان ياتي لاحقاً فجعله بدلها المصيح اذ انه في خبر الطبراني برواية من ضعفه
 بن معتب ان بلالاً كان يؤذن للصبح فيقول حي على خير العمل فامرته صلى الله عليه وسلم
 ان يجعل مكانها الصلاة خير النوم وترك حي على خير العمل **قوله** لها أي المؤذن
 والمقيم **قوله** فيه أي الأذان فيكره ذلك لما في المسافر فظاهر التخصيص انه
 يباح له وفي النهاية كالأمر اذا في خلاف الأولى ويكره ان يقول ان سمع الله عليه
 الى بعد التناول فهو خلاف الأولى والأفياح **قوله** وان بعد هذا عند الله وقيدته
 في النهاية بما اذا فعل ذلك لنفسه قال فان فعلها لغيره كان كأنه من محشي

يستحب

معها اشترط ان لا يبعد عن محل ابتداءه بحيث لا يسمع آخره من سمع اوله ولا له حيزه
قوله لا يفهمه كذلك بعينه كتبه الا التحفة فقال فيها بان يفسر اللفظ واللام لعقد
 لسماعه نظير ما ياتي في السورة للمأموم **قوله** ونحو جامع سيأتي في كلامه انه
 ليس **قوله** ان يجيبا بعد انقضاءهما **قوله** مثل ما يقول بحسب الزبدي من طائفة
 الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة الا بالله **قوله** عقب كل كلمة هو المفضل فلو
 حتى ترغ كل الاذان ثم اطاب قبل فاصل طويل عرفنا كفي في اصل سنة الاجابة نعم
 يظهر ان نغفران الذنب ودخول الجنة الا يتبين في كلامه نقلا عن غير مسلم بن
 علي الاجابة عقب كل كلمة اذ الذي فيه اذان للمؤمن الله البراءة الله البراءة
 احكم الله ابراهيم الله البراءة الله البراءة الله البراءة الله البراءة الله
 الحريت **قوله** يغفر له ذنبه في التحفة روي الطبراني بسند رجاله ثقات الا
 واحدا فختلف فيه واخرق الما قاطع الصيغ لا يعرفه ان المرأة اذا اجابت
 او الاقامة كان لها كل حرف الف الف درهم وللرجل نصف ذلك **قوله** في الجمع
 مبتدئا واوله وان كان ما سمعه آخره **قوله** للجمعين مركبة من حي على الصلاة
 ومن حي على الفلاح اذ هما والعين لا يجتمعان في كلمة واحدة اصلية الحروف
 لعرب محرمهما وفي الاعراب احاديث يتلفونها ان السامع يقول حي على الصلاة
 ثم يقول حي على الفلاح اللهم جعلنا من المؤمنين ثم يقول **قوله** دعوتني اليه اي هو
 الصلاة **قوله** وغيره اي من انواع الطاعات **قوله** اربعا اي يقول اربعا
 الحمد **قوله** بغير الموزن اي لا تقصر عليها فلا ينافي ما سبق انفاه الاعراب
قوله صدقت له المناسبة والمحدث به ربه بان لا يعرف **قوله** في كل الاذان
 في الامداد لا يجب في الزيادة اذ انفي المقيم ولو ضيق الاقامة او زاد الزيادة
 ما لم يسمع فيه اعتبار بعينه تروى في النسخ في الاول مثله وتردد في
 غيره ومنه في ذلك **قوله** ما لم يطل فاصل هو المعتمد وان جري في الامداد
 على ما هنا **قوله** بيان في التحفة عطف تفسير اوام **قوله** وعدته بقوله

لها

نحو

عسي

عسي ان يسمعك ريتك وفي رواية السهقي زيادة انك لا تخلف الميعاد **قوله**
 لا نقت اذ الذي وعدته معرفة ومقاما محورا نكرة ونقل الشوري
 جواز كونه تعنا لكون مقام محورا في بيان المعرفة لفظا ومعنى انتهى وفي
 شرح المنهج الذي منصوب بدلا عما قبله او بتقدير اعني او مرفوع خبر مبتدأ محذوف
قوله عقبه اي الاذان وبنيته فيها بعضا من الادعية الواردة عقب الاذان
 فراجع ما ان يروى ذلك **قوله** وبينه اي الاذان ومن لا يزم ضمن الدعاء بينهما
 من الحمد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم قبله لا تمام من سنة
 التكاثر **قوله** مع الاقامة هنا معتمده كشيخ الاسلام وذهب الخطيب وم
 الى ان الاذان وحده افضل منها وذهب الا نفي الى عكسه وذهب الزبدي الى انه
 افضل من الاقامة مع الاقامة **قوله** في غير هذا الكتاب كلامه دار وغيره **قوله** فيما
 قرأ في قوله بشرطه ونقطة المقيم **قوله** تقدم اي من عدم اهلية مقابلها
 للصلاة **قوله** باربعة وكون الخلفاء الراشدين لم يزيدوا عليها لانه كان
 قدر الحاجة وحيث زادوا المشقة او لم ي **باب صلاة الصلاة قوله** اي
 كيفيتها لما كانت الصفة اضافة لا امر الخال عند الذات القايم بها وهذا لا
 يقع ان لا تهنا لانه يخرج الاركان المقصودة بالذات احتاج الى تفسير
 بالكيفية التي لا وكان والسنن والعروض وقد شبهت الصلاة بالانسان
 فالرأس كراسه والشرط كحياته والبعض كاعضائه والهيئات كشعره **قوله**
 في التقدم الى الخوض حيث قالوا لا يمتثل خلف المأموم عن الامام بركن وان
 وصورة بخواركوع مع طمانينة وقالوا ان سبق المأموم بركنين او
 تخلف عنه بهما الغير عدل بطلت صلاته ومثلوا ذلك بما لو عدت الطمانينة
 اركانها لبلغ ذلك الربعة اركان وكذا لا يعتد بهم الخلف للمعذور ليجري
 على نظم نفسه بثلاث اركان طويلة فيقول ذلك لم يعد والطمانينة
 اركانها وهما الخلف في ذلك لفظي او معنوي جرح الاول **قوله** لا تعال

اي الباء **قوله** مطلقا اي سواء كان عالما ام جاهلا على العمدة **قوله** وصل
هزة مأموما او اماما بالله البركة انما وقعت عليه من نسخ هذا الشرح
مع كثرتها وهو تحريف النسخ وصوابه وصل هزة الله أكبر بما موما او اماما
وقد اوضحته في الاول **قوله** باني لغته نشاء في الالفاظ الاولى تقديم السر بانه
والعبرانية ثم الفارسية وترجمة بالفارسية هذا بذكر كثر فلا يكون
خطاي بترك لركة الفضيل كانه ليس **قوله** نظره في التحفة وقد علم
فيهم طرا عليه وفي غيره من التبيين قال ويجري ذلك في كل واجب قول وق
في النهاية الاوجه خلافه لما فيه من مواخذة بما مضى في زمن صباه انتهى
ولذلك اعتمد الزبادي وغيره ان وقتة في المسلم من البلوغ وفي الياخ
من الاسلام **قوله** في في التحفة لوقيل هذا يجب المشي على من قدر عليه وان
كال لم يبعد **قوله** لسانه اي على مخارج الحروف كخاطم النطق صوتيه
والا فلا يكرمه ولذلك قيدوا اللزوم من طر اخرسه بعد معرفة المرأة
اذ هو الذي يمكنه ذلك وليعظم في اشارة الاخرس
• اشارة الاخرس في عقد وحل • كقطعة لا في الصلاة لو فعل
• ولا شهادة كذا الالفاظ • وهي ان اضطر بها النساء
• ذو فطنة في فهمها كتابية • او لا صريح فافهم الدراية
قوله ودخل بالكبير في حوشي المنهج للجلي لوسلك في انه لجرم او لا فاحرم
ولم ينو الخروج من الصلاة قبل احراره لم ينفذ احراره لانه شاك هل هو
وتراوشف **قوله** عن سنن القيام قياس به ما لو زال اسم القعود الواجب
بان يصير الي اقل كوع القاعد اقرب **قوله** ولو بعين باجرة كذا في النسخ
والحروف في التعبير بعين ولو باجرة كما اوضحته في الاول **قوله** في الاول
هي ما اذا لم يقدر على القيام الا منخيا فان لم يقدر على الزيادة لزمه كما
في التحفة اذا فرغ من قدر القيام ان يصرف ما بعده للركوع بطا

ثم

ثم الله قدال بطلانيته ويختص قولهم لا يجب قصد الركن بخصوصه بعين
هذا وخو له بقدر وجود صورة الركن الالائيته انتهى **قوله** بقدر انما
اي في اخناية لها بصلية فان عجز بفرقته ورأسه فان عجز او في اليها
قوله كدوران في هذا معتمده ونقلانية المعنى والنهاية عن الشهاب الذي
واقره ان صابطة ذهاب الخشوع لان ذهاب الخشوع ينشأ عن مشقة
شديدة فلا منافاة ولم يرتفع الله ومن المصحح لترك القيام كما في الالفاظ
لو كان وقت مطر يبيت لا يسع قامته ولو خرج ليصلي الفرض قائما لشق
عليه مشقة شديدة **قوله** ولو شرع في المأول قطع السورة في هذه
والصلاة منفردا قايما في الثانية **قوله** الى النظر تبع فيه شيخ الاسلام
قال لعلمهم ان ادوا هذا المان الدالك في قيام لا يجازي محل سجوده وانما يجازي
مادونه وحملانية التحفة والنهاية ما قالوه على التقريب **قوله** بوجه مال
في التحفة الى عدم وجوبه بملكوته لا مكان الاستقبال بمقدم البدن
والوجه ومال فيها في المستلقي الى انه اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقبال
وجهه وجب وان امكن ان يستقبل بمقدم بدنه لم يجب بالوجه **قوله**
واخصاه بفتح اليم اشهر من غيرها وكسرها اي بطن القدم وبحث في التحفة
انه لبيان الافضل قال نعم لو فرض تخذه بالوجه لم يبعد اجابته بالرجل
تحصيله ببعض البدن ما امكنه **قوله** وبوي وذلك بان يقر بجهته
في الارض ما امكنه **قوله** قدر امكانه كذا في الامداد لكن في التحفة وفتح
المواد المكشاة بادي زيادة واقدر على اكثر **قوله** بطرفه ولا يجب
اياء السجود انضغ على المحمد واعتمد سم والعلوي وجوبه وهو
قوي مدركا وقياسا **قوله** مناط اي متعلق التكليف وهو العقل
قوله في النهوض فيما اذا ابتد الصلاة متلبسا بركبة متراضية كالقعود
ثم قدر على رتبة قبل التي هو فيها وهو القيام فلا تجزئ الفقرة في نهوضه

لانه دون القيام وشله لوقام مجتثا المسئلة ونسحب له اعادة ما قرأه
 في تعوده حال الجزة **قوله** وتجري في الهوي فيما اذا عجز عن القيام هكذا في
 نسخ الكتاب بعبا للعباب والكال الزكري في الانقصار له لكن المصنف الوحي
 واستقر بسم بطلان صلاة ان تعد تركها فيه وتفتوته الركعة ان لم يتعد
قوله للركوع والتجود وكفي الاضطجاع بين السجدين وفي المأخذ **قوله**
 المحسوب له اي الامام بالنصب وصف للركوع النصب بالادراك وسبب
 في كلامه في فصل ادراك المسبوق الركعة بيان الركعة الغير المحسوبة **قوله**
 وغيره معلوف على قوله لسبق اي في الركعة الثانية لما خسر عن القيام مع
 الامام للرحمة او النسيان او بطي الحركة **قوله** في الركوع اي بان لم يدركه
 تدرا فاحته معتدلة **قوله** فيها اي في مسئلتني انظار سكتة الامام وشكته
 هل قرأ **قوله** غير براءة محرم عند الله والخطيب او لها وتكره في اثباتها
 من تركه في اولها وتندب في اثباتها **قوله** لا قطعاً مقابل قوله **قوله** يعني
 ان دليلها ظني يستفاد منه وجوب العمل به كغيره في المردلة الظنية وليس
 بقطعي حتى يحسب اعتماداً والحكام في غير الحق في اثناء سورة الحمل اما هي
 فتواترة **قوله** بطلت قرأته لتلك الكلمة كان قرأ الرحمن بفعل الادغام فظهر
 الحسن فلا يقوم مقام الشدة **قوله** قد يكفر لان الاياضوء الشمس خلاف
 ما اذا قصد القراءة الشاذة او الحاء انما خففت لكرامة ثقل لتشددها
 بعد كسرة فانه يحرم ولا كفر واستقر في الاعباب عدم بطلان صلاته حتى
قوله يحمل كلامه في هذه افيه لطالة الخلاف وفيه نظراً للخلاف فيه شايح
 واعتمد الله بعبا للمجيء وعجزه البطلان وكلامه بسم يحمل اليه واعتمد شيخنا
 والخطيب ومن وعجزهم الصحة مع الكراهة نعم ان كان الاثر في قراءة شأ
 كالظنين ان الكوثر لم يتطل بذلك حتى عند الله **قوله** ما وراء السبعة
 المعروف عند القراء وغيرهم ما وراء العشرة **قوله** برفع الاول اي الجلالة

ونصيب

ونصيب العلماء على ان النصيب مستعارة للتعظيم فان العظيم يكون مهيباً
قوله الوزارون محله ان تعديبه المعنى والافادة الباطل على المعتمد فاقطعوا
 ايمانها لا يطل وان من اوعظ على ايديها لعدم تعدي المعنى **قوله** لم يجر اي يحرم
قوله على وجوبه اي من مذهب او عام وغيرهما **قوله** على ما اعتداه جمع اقراه في
 الماضي والماضي وتفرغ في الفتح وفي المبدأ والمخلوع في الفحة والفرق
 واضح وفي الحجة فيه ما فيه وفي الاعباب في القياس نظر او نظر **قوله**
 والعبي رابطة الطلاق من قناتوي السبوطي العبي بالكمس هو الغيب من القول
 قال في الصحاح العبي خلق البيان انتهى اما قدر التنفس والعبي فلا يخلو في
 في النهاية وان طال **قوله** لقراءة امامه اي ان سجدا امامه لها ولا
 الصلاة **قوله** في الفاتحة اي فان نسيها لم يسجد رفل من مذهب قائلها اذا
 تذكر تركها ولو بعد التسليم حيث لم يطل الفصل ولا استأنف الصلاة
قوله استأنف والماصل ان النصف الثاني الذي قدمه لا يعتد به مطلقاً
 ثم انه يعني في صورتيه اذ اسوي بناه النصف الاول ولم يطل الفصل
 بين فراغه من النصف الاول وشروعه في النصف الثاني وفيما اذا اعتد بخبر
 النصف الاول ولم يقصد التكميل به على النصف الثاني الذي بدا به اولاً ولم
 يطل الفصل عما بين فراغه واوردة التكميل ولم يغير المعنى ويستأنف الفاتحة
 ان انتهى شرط من الثلاثة الاول بان طول الفصل مع العهد ومع التسوي او قصد
 التكميل مع العهد وبطلان صلاته ان تعد وغير المعنى وفي الاول ثقل عبارات
 في هذه المسئلة **قوله** وكذا في التشهد يعني بطلان صلاته بترك ترتيبه
 حيث غير المعنى مستلزام عدم وجوب ترتيبه حيث لم يغير المعنى متعدياً
قوله سبع آيات في الحجة وغيرها ليست بامانة التكميل للشورة والفضل
 ذلك عن المشافعي وانه لم يفتول اصل السنة لها ولا فقد في الوفاء
 ثلاث وعقلوه بانها قدر اقص سورة وهذا لا يوافق المعتمد في المذهب

اشبه

من ان السجدة اية في كل سورة ولا لعل الا فقل اربع فخره **قوله** بقدر حرو
 يعني المجموع لا يقتصر على المجموع وان تفاوتت الايات وحسب السجدة بحرف
 في العاخرة والبدل **قوله** منطوما كنم نظروا لظروف المقطعة او ايل التسوية
 وبحث في التحفة انه لابد في هذا ان ينوي به القراءة لانه في الما ينصرف للقرآن
 بحرف التلظظ به **قوله** الاخر في التحفة اي سبعة انواع منه وان حفظ
 ذكر غيره وان لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا الجزاء وبحث الشوري ان محله
 محرز عن الترجمة بالاحروي والاعتين **قوله** بقدرها اي في ظنه بالنسبة
 لمن قرأها المعتدلة من عالمات الله ويلزمه القعود بقدر التشهد الاخير
 وتيسر الوقف بقدر السورة والفتوت والقعود بقدر التشهد الاول **قوله**
 بتسمية اي اقله واكمل **قوله** عن هويته نغماتها وفتحها **قوله** بقصده
 لو قصد بالهوي مع الركوع غيره لم يضرب **قوله** على ما رجحه الرضا كلفه الغلب
 وم **قوله** وهو اوجه اعتمده في غيره ايضا **قوله** للقيام وقال القليوبي
 للركوع فقط فان عاد للقيام عامدا لما بطلت صلاته **قوله** في انشاء الخ
 لفيه لسكال ذكرته في الاول **قوله** اي خوفنا ان يشار به الى ان فرعا يفتح الراي
 خلافا لمضبطه به وبالكسر لان المضرب للرفع لاجل المخرج وحده لا الرفع المقارن
 للرفع في غير قصد الرفع لاجله **قوله** غير المأموم اما هو فاني تجد سلام
 امامه بركعة كما سياتي في كلامه في سجود السهو **قوله** او شعر جبهته
 اي الثابت عليها وان طال **قوله** او كان مستورا بل يكره كشف الركبتين قال
 في الملايعاب ينبغي كراهة السجدة في الكفوف في الخلاف في امتناعه ثم رأت
 الشافعي يضرب على ذلك فانه كره الصلاة وبالحامه الجلدة التي يجرها وتر
 القوس قال لا يامر ان يغطي بطن كفه الى الارض بل يغطي كراهة الصلاة
 ويديه بخاتم او نحوه **قوله** على الاوجه هو المعتد خلافا للشرح النعم **قوله**
 والمصابيح ضابطه ما يتقصر منه الذكر **قوله** اصابع رجليه بحسب

الذي لابد منه صنعها كلها مع وضع الجبهة في ان ولطف **قوله** في الاعتدال اي قبل
 قصد الهوي اما بعده فكلما الوسطية اثناء الهوي **قوله** الاعتدال اي
 وحده **قوله** اعداد السجود في التحفة وغيرها بعد ان يرفع وق في القليوبي
 يجب العود الى المحل الذي يروي الاعتدال فيه ولقوله يمكن الاول على ما اذنبوي
 الاعتدال عند وضع الجبهة فلا خلاف في **قوله** لا ينفذ بالاستقامة محله
 لم يقصد صرفه عن السجود والمطلت كما في التحفة **قوله** بل يحسب اي ثم
 يستجد في الجلوس **قوله** على اعاليه منها البدان **قوله** اذ لا فائدة فيه لكن يند
قوله محمول له يستثنى ذلك ما في يده كما سياتي في كلامه **قوله** بركته
 بالفعل لا بالقوة عنده كالطبيب فلو صلى بغيره ولم يتحرك بركته ولو صلى
 في قيام لم يتحرك لم يضر وخالف في ذلكم **قوله** جميع جهته اما اذا بقي منها
 شيء وان قل كقوله **قوله** بعد وبتيمم كذلك التحفة وفي بقية كتبه
 المكفاه بالمشقة المستديرة وان لم يتيمم **قوله** الفصل اي بين الهوي
 للركوع والسجود وبالجوس بين السجدة بين الفصل بينهما وقال الحضا
 مقصود ان اراد انه لابد من وجود صورتهما للفصل **قوله** فرق ذكرهما
 سياتي بيانه في التسعة وفي بحث الفتوت من التحفة اعتقاد عدم ضرر
 التقويل في اعتدال الركعة الاخيرة من الغرض **قوله** فزعافيه ما من **قوله**
 مالك في تحفة الحيات لان كل ملك كان له تحفة يحيى لها فيقول لنا قولوا
 الحيات لله اي لا لعاظ الدالة على الملك مستحقة له تعالى وحده فنعلم
 ان القصد التناء على الله تعالى بانه مالك لجميع الحيات والخلق وق
 البر ما يري كانت تحفة العرب بالسلام والاكسرة بالسجود والفرس بوضع
 اليد على الارض والطنيسة بوضع اليد على الصدر والمجوس بتبكيه الرأس
 اي مع قول بان يسري وتحفة الموبة برفع الاصبع مع الدعا ذكره شيخنا
 في معاجده **قوله** سلام عليك في الاحياء قبل قولك السلام عليك

ايها النبي اخص شخصه الكريم في ذلك ولا يصدق املك في انه يملكه
 ويرد عليك ما هو في منه **قوله** زعامة شرفه فيض استطاع في هذه
 المحنة مخلوق تنوير سلامه فانه يخرج من غير المعنى وخالفه سم والقبول
 وغيرهما من القبول ولا يصح تنوير المعنى **قوله** ويشهد بان الله فلو اظهر النور
 الموعود في الامم في ان لا اله الا الله والتمسوا محمد رسول الله فان الله
 على الصواب صحت صلاته والابطال وليعد راجل اهل بيته من يريد نصابة
قوله بالمعنى بخلاف غيره كفتح لام رسول الله فالحرمة ولو مع العلم والتعمد
 وفي المحنة نعم ان نوري العالم الوصفية ولم يغير خبر ابطال لنفسه المعنى
 حج وبحث سم انه لا يغير تحلل ما يتعلق ويليق بكلمات الشهاد كزيادة الكرم
 بعد لفظ النبي ووجهه لا شريك له بعد اشهاد ان لا اله الا الله ولو زاد حرف
 القاء فوق يا ايها النبي افني بعضهم بطلان الصلاة بتعمد ذلك وعلم
 عدم دروده والمجته خلافة لانها زيادة لا تغير المعنى **قوله** والمناسيب
 لها اي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم منها اي من الصلاة ووجه المنا
 ان الصلوة قد فرغ من مناجاة الحق فانفتحت الى سيد الخلق فخاطبه بالسلام
 عليه فتناسب ان يصلي عليه **قوله** ويتبعين في الامداد لوني في الدعاء بقوله
 والصلاة على محمد كفي هذا ايضا ولا يكتفي على الحاشية والبشير والذير **قوله** وفيه
 الصلاة اي على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** فلا يخرج من بل بطل الصلاة
 ان علم وتعد وشروطه ثمانية ان ياتي بالالف واللام وان ياتي بكاف اللفظ
 وان ياتي بجميع الجمع والمؤالة بين الكلمتين وان يسمع نفسه وان لا يقصد به
 غيره وان يوقعه حال السجود وان لا يزيد ولا ينقص فيه بما يغير المعنى
قوله لم يغير المعنى فان قال عليك او عليكم او سلامي عليكم متعمدا عالما
 بطلت صلاته او عليهم فلا تكن نجبا عادة السلام وبحث في التحفة جواز
 السلام بكسر فسكون وبفتحين ان نوي به السلام واطلق وعدم الاض

قوله المثل اي العذر ويتعين الترتيب لحساب كثير السن لا اقتراح
 ثم العوذ والشهاد الاول ثم الصلاة فيه وكون الصورة بعد الفاضلة
قوله في العوذ ولا بد من اخير الصلاة في الشهاد فيمن مرتبة ويجزئ
قوله فيما عدا ذلك اي على ما وجب فيه الترتيب على ما لم يجب فيه فاطلق
 الترتيب على الجميع **قوله** وتقوم بالانقباض دفع به وهو وجود الترتيب
 في ذلك مستلزم **قوله** فان تذكر اي غير المأمور من امام ومنفرد اما المأمور
 فلا يعود بعد تلبسه وتلبس الجماعة بما بعده بل ياتي بما هو ترك بعد سلام
 امامه والشكر كما تذكر **قوله** اي به يستثنى ما لو تذكر او شغل ساجدا
 هل ركع فانه يكره القيام فوراً ولا يكفيه ان يقوم ركعا اذا امكنه غير معتد
 به فيجوز الصلاة التي تلي زيادة على الترتيب **قوله** ومحل ذلك اي كون
 الاتيان بمثل المقروء من ركعة اخرى يتم به الركعة فيما سئلته الصلاة
 ومحلها ايضا اذا عرق غير الترتيب ومحلها ولا اخذ باليقين واتي بالباقي
 نعم من جواز ان الترتيب في الركعة او بغير الترتيب بطلت صلاته **قوله** والشكر
 هذا لا ياتي الا على مقابل المصح وهو جواز الاتيان بجاية الصلاة **قوله** لم
 نفسلهما ولو ظن انه سلم الاول فيسلم الثانية فبين انه لم يسلم الاول لم
 تجز الثانية عنها على المصح ان التسليم الثانية ليست من الصلاة ولو نوي
 تقاد مطلقا فتشردا ثانيا بنية ان يقوم بعد الي ركعة اخرى او اكثر
 ثم بداله انه لا يقوم لم يجز ذلك الشهاد لانه لم يقصده في محله المتعين
 لم يطريق الاصل المجمل في التحفة **قوله** لانه لا يخطو وان شغل في آخر
 وباعية في ترك سجدة بين جهل موضعها وجب ركعتان **قوله** في ترك
 ان لم يترك منها المخطو بين السجدة بين الواجب سجدة وركعتان
 او في اربع ركعة الاتيان بسجدة ثم ركعتين او ركعتين او ست سجدة
 موضعها الركعة الاتيان بثلاث ركعات او في ترك سبع سجدة ثم ثلاث

وكذلك

ركعت او ثمان فمسجدتان ثم ثلاث سجدة وببيت وجهه في الأول **قوله**
غير معصوم عنها في الأعيان ككشف العورة كوطي الجاسية **قوله** ان قصره ان
خرج من المسجد من غير فعل كثير متوال **قوله** ان قل عرفا كما لثلاث كلمات
فصل في سنن الصلاة قوله فرضها اي مالا بد منه لصحتها وتكملها مالا
يتوقف صحتها عليه مما يطلب لانيان به كحد الركعات **قوله** ذكر انهم
الذال اي استحضارها في القلب **قوله** فواجب فلو لم يقطعها او ارتد
صلواته **قوله** ولا يحل هذا عنده واعتد الطيب ومهر على الامالة وهو القيا
قوله بين الروايات بينها قتيها وحطت اي داود يصح لهذا الجمع **قوله**
هذه الهيئة هي رفع اليدين وتكون مكشوفة الى الكعبة صغرة الاصابع
لـ **قوله** لكن هذا الاستدراك انما هو بالنسبة لانتفاء التكبير مع الرفع
فلا يسن هنا بل يمد التكبير الى تمام الاحتيا **قوله** اخني اي ماله التكبير الى
تمام الاحتيا على الالف التي بين اللام والها لكن بحيث لا يجاوز سبع الف
قوله مع انتهاء لـ اي عقبه لان انتهاء التكبير يكون مع انتهاء الرفع
فيكون الخط عقبه **قوله** الفصل بفتح الميم وكسر الصاد ونظم ذكر في
• فعظم بلي الالهام كوع وما يلي • لحضره الكرسى ووالرسخ ما وسط •
• وعظم بلي الالهام رجل ملقب • يروع فخذ العلم واحذر الغلط •
ويقال الغني الذي لا يعرف كوعه من بوعه **قوله** ويقل بسطة لـ اي من غير
قبض فهو وما بعده مقابلون كالعقد ووقع هنا ضبط بينة في الأول
وفي الأصل واصل السنة يحصل بكل **قوله** موضع سجوده وفي موضع سجده
في القنوت ينظر اليها ان ختمها **قوله** عدوه ومن صلى على ما في القنوت
محل سجوده ليس له ان لا ينظر اليه **قوله** يسيرة بقدر سبحان الله **قوله**
وانما من المسلمين هذا الفضل ادعيه الافتتاح ويجوز واما اول المسلمين
ان فقد حفظ الآية **قوله** بالشروط هي ان يغلب على ظنه انه مع الاحتياط

سائر
في القنوت

به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه وان لا يشرع بالبسملة ولو سهوا وان
يدرك الامام في غير القيام ماله يسلم قبل ان يجلس وان لا يضيء الوقت
بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو اتي به واستثنوا صلاة الخلفاء فيسب
فيها التعمد دون الافتتاح والجلوس مع الامام مقرون للاستفتاح لا التعمد
قوله وليس اي التعمد **قوله** لليلة مثلها كلما يتعلق بالقراءة وفي
في الخفة بخلاف ما اذا سكنت امرضا او تكلم بلحني وان قل والحوث
اعادة السرا **قوله** اي استحي فهو اسم فعل وهو يضيء على الفتح مثل كيف
واين وليسكن عند الوقت **قوله** عقب اجلي مفتوحة وقاف مكسورة
ويجوز ضم العين والفاء ومقرب بيا قبل الباء لغة قليلة واختم عقب
قوات الثامن باللفظ بعينه ولو سهوا وفي الخفة ينبغي استثناء
رب اعز لي بالخبر الحسن به قال القليوبي ولم يوافقوه عليه **قوله** او بد
في الأعيان والامداد وان لم يتضر دعا وفي فتح الجوار على ما فيه وفي
الخفة ان تضر دعا قال القليوبي ولومن اوله واطلق الطيب فقل غظا
عدمه وهو احد احتمالين في الأعيان واحتمالها **قوله** وقصد
معملة في الخفة او مجرد قاصدين بطلت وكذا ان لم يرد سبنا وفي
القليوبي وعينه لا يضر الاطلاق على المعتمد **قوله** للماموم اي لقراءة امامه
فقط ان سمعها واخبره لقراءة نفسه فقط وفي المعني ليجهد الماموم خلف
الامام في خمسة مواضع اربعة مواضع تامين يومين مع تامين الامام وفي
دعائه في قنوت الصبح وفي قنوت الترتيب في النصف الثاني من رمضان وفي
قنوت السائلة في الصلوات الخمس واذا فتح عليه انتهى وينبغي ان يرا
ما سياتي في كلامه من سؤال الرحمة عند قراءة آيتها الى اخر ما ياتي في التسبيح
اذا انا به شي في صلاته وتكبيرات الانتفالات من مبلغ اجتمع اليه وان
اراد المعني بالفتح عليه ما يشمل سائر ما يغلط فيه الامام كالقيام ركعة

زائدة ولا يزيد ذلك ايضا ولا تطلب مقارنة المأموم لأمامه الا في تأمير
 الفاحشة **قوله** في السريرة لما انصرف فيها به الإمام **قوله** غيره القياس انما هو
 في المنع وخاصة لثبوت جهر الإمام بالحديث **قوله** يذكر نقل من التفسير
 واستحسن اللهم يا عبد بني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب
 اللهم نفني من خطاياي كما ينفي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من
 خطاياي بالماء والثلج والبرد انتهى وهو ثابت في التجميعين في دعاء الانتقام
قوله بالقييد لا في هو كونه لم يسم قراءة الإمام **قوله** بوجوبه لنقل القول
 به عن أحمد بن حنبل وغيره **قوله** ثلاث آيات تقدم ما فيه فراجع **قوله** باقل
 من آية اي ان افاد على المحمد ولو بقراءة البسملة لا بقصد انها التي اول
 الفاحشة وفي فتح الجواد حصوها بتكرير سورة واحدة في الركعتين وتكريره
 تركها **قوله** في غير الأولى لثبوتها في الركعتين لو فرغ المأموم من الفاحشة قبل الإمام
 في الأخيرتين قرأ السورة **قوله** اذا لم يدركها اما اذا أدركها نحو بطون
 قراءة الإمام تراها المأموم معه فان لم يقرأها معه مع التحل منها فانت
 ولا ياتي بها بعد سلام الإمام لتقصيره بتركها مع التحل منها **قوله** فلا ينادي
 له بحله ان كان يحفظ غيرها ولا يصيب **قوله** لان الشيء الواحد لم
 يظهر في هذه التحليل مع وجوده في كلام غيره فانها مع التكرير هذا
 شيئا واحدا وقد سبق انفاها لتكريره على هذا ثم رأت الاستوى في
 الذي ظهر لي قبل وقوفي عليه فتكون العلة الصحيحة ما علق به في الانعائ
 من انه خلاف ما وردت به السنة والحيان الخلاف في البطلان **قوله**
 قد يزيد ثوابه لثبته بعدمه على انه قد يكون بالعكس كسكني المدينة فانه
 مفضول بالنسبة لسكني مكة على الدارج مع اقامته صلى الله عليه وسلم
 بالمدينة وهذا يتبع فيه شيخ الاسلام وافق الشهاب الدلي بان افضل
 مدبرها واعتمده الخطيب ومروا قضي كلامه في بقية كتبه ان السورة
 افضل

افضل من حيث الاتباع والاطول افضل حيث كثرة الحروف وميل كلامه الى
 تفضل السورة مطلقا **قوله** يرد بفتح الياء وكسر الراء **قوله** آتي البقرة
 هي قولوا آمنا بالله وما انزل اليه الي المسلمين وآل عمران هو قول يا اهل الكتاب
 تعالوا الي كلمة الي مسلمون هكذا في رواية لمسلم وفي اخرى في الثانية
 قل آمنا بالله التي في آل عمران وفي الرواية الثانية ربنا آمنا بما انزلت
قوله افضل اي سورة لم ترد اما الواردة كالنور والاحلام في
 سنة الصبح ايضا فاما افضل صبي آتي البقرة وآل عمران فيها **قوله** على الثاني
 بان تكون على النصف من الاول او ثلثه منه **قوله** في نحو الجمعة كالعيد **قوله**
 والخني اي وغير المأموم والعبادة في القايمة بوقت القضا الى العبد
 فيجزيه فيها مطلقا **قوله** العشاين في الامداد ليس فيه تسخير
 عشاء حتى يكره لان من باب التغليب **قوله** الفصل سمي به لكثرة الغصو
 فيه بين سورة وقيل لعلها المنفوخ فيه **قوله** من الحجرات هو الدارج من
 عشرين اقول هو جميعها المذموم **قوله**
 الفصل حجرات وقيل قتلها ليس ذلك ثم فتح وجانبه
 فحاق في صف وسبع عاشر . وجاءوا عطيت الفصل فافله انتهى
قوله في غير اقره كثرون منهم الشهاب الدلي في فتح الزيد وولده في شرح
 البهجة **قوله** وفيه نظر فخر فيه غير واحد ايضا **قوله** الم تنزل برفع اللام
 او فتحها كناية للملاوة ولو كانوا غير محصورين **قوله** على الاوجه عند
 واعتمد شيخ الاسلام والخطيب ومروا قراءة ما امكن منهما **قوله** المسافر
 في الخفة ان المصروفين او في صبحه **قوله** حيث سنت اي القراءة
 له اي المأموم خرج ما اذلتهم قراءة الإمام فلا تقبل القراءة **قوله**
 وان طين الاستراحة لكن بحيث لا يحاون سبع الفات **قوله** لمن حمله اي
 في حال الانصباب وسياق ما يؤوله بعد الانصباب **فصل في تسنن**

الذكر قولته مع تغير لفظها اي الكسيتين قدر شبر **قوله** وعصبي وشعري بشري
قوله قد ييسكون اليامفرد **فصل في سائر الاعتدال قوله** لكن الحمد
 جدا كثيرا طيبا مباركا فيه **قوله** بالرفع اي صفة او خبر مبتدأ محذوف
 وبالنصب وهو المعروف في روايات الحديث حال اي ماليا بتقدير تحسب
قوله كونه جسما اي من نور كما ان الشبهات تقدر جسما مظلمة ولا بد
 من ذلك التقدير على كونه صفة ايضا فليو **قوله** اي يا اهل الشفاء اشار
 به الى انه منصوب على النداء لا مضاف ويجوز الرفع بتقدير انت **قوله**
 مبتدأ ويجوز كونه خبرا عن الجملة قبله اي هذا القول المصون لا اله الا الله
 كثر او خبرا عن الحمد ولك خبر اول او مفعول بالحمد **قوله** سبعة رضة اي بين
 المبتدأ وخبره واقر دعبد باعتبار لفظ كل لان المقصد ان يكون الخلق
 اجمعون بمنزلة عبد واحد وقلب واحد **قوله** الجذب فتح الجيم على الصحيح
 وجوز جماعة الكسري الاسراع في الحرب والاجتهاد في العمل والرفع انما هو
 بالرفع وفي رواية اخرى لا همة كلنا بلا او فالحفرة في العبد وكلنا لا
 بدل من ما **قوله** وهو الى من شئ بعد عمله فياعد الاثواب واعتقد فيه
 انه لا يزيد على سمع الله لم جمده رينا لك الحمد ووق في النهاية يمكن حمل
 الاول على المنفرد وامام من غير الثاني على خلافه **قوله** ان قصده ان
 لم يكن فيها معنى الدعاء كسبت او فيها معناه ولم يقصد بها القنوت
 بجزء **قوله** وبدعاء اعتمد ربه النهاية اشتراط استكمال البدل على دعاء
 وثناء ونقله عن اخفاء والده **قوله** اي معهم لا بد ربح في سلمهم **قوله**
 لا التي وردت في ادعية صلى الله عليه وسلم كلها بلفظ افراد الرواية
 في القنوت و فرق بان الكل مأمورون بالدعاء لا في القنوت فان
 المأموم يؤمن فقط فنلخص ان المأمور ياتي به بما ورد وان الختم يكره ان
 يخص نفسه به **قوله** لرفع اضطر في هذا العمل كلام الله في كتبه

في التلاوة

في الاول وغيره وفي شرح التبيين الخطيب افق الشهاب الذي بانه لا يسب قلب
 كفيه عند قوله في القنوت وقناشرها قضيت زاذية المعنى لان الحركه
 في الصلاة ليست مطلوبة وفي حواشي التلويح للشو برجي يحمل ظهرها الى
 السما عند قوله وقناشرها قضيت قد شخنا في شجرة ولا يعتد بان
 فيه حركة وهي عين مطلوبة في الصلاة اذ عمله فيما لم يرد له وهو في نهايتها
 من كنهه لم يصح بانه في خصوص وقناشرها قضيت وفي الخطيب رفع ظهورها
 عند قوله وقناشرها قضيت وفي قناشرها رر يطلب قلب كفيه في
 الدعاء برفع يديه ولو في صلاة وفي شرح مختصر لا يباح لعبد الدرك وقناشرها
 من ان ضم اليدين في الدعاء او في وفي الخفة والنهاية التحيين بين القدمين
قوله مسح الوجه اي في الصلاة واما خارجا فيسكن كما سياتي في كلامه
قوله والجهر اي ليس للجهر بالقنوت **قوله** مطلقا عنده وفي النهاية ليس
 الجهر لقنوت النازلة مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما افق في الوالد
قوله فيؤمن لها كذلك الخفة والنهاية وقناشرها واتي به الشهاب الذي
 في شرح التبيين لم يخير في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بين اتيانه
 لها وبين تأمينة ولو جمع بينهما فهو اوجب انتهى وهذا فيه العمل بالرايين فليعلم
 اولي وعليه عمل الفقير ولو في قوله فانك تقصير ولا يقضي عليك
 صدقت وبررت بطلت صلاة نه عند الله خلافا لم **قوله** ان لم يسمع
 لا سر الا امام به او لغيره او صم او سمع صوتا لم يفهمه **قوله** ويقصير في
 فيما بقنوت الصبح ثم يحتم تسوأل رفع تلك النازلة فان كان جديا دعي
 ببعض ما ورد في ادعية الاستسقاء **قوله** ان عاد قيدا لقوله او لبعضهم
قوله فعل ذلك اي القنوت يدعو على قائله اصحابه القرايين معونه **قوله**
 لدفع ضرر لا بالنظر الى المقنوليت اذ لا يمكن تداركهم **قوله** فلا يسب
 اي ولا يكره عند النازلة الا الجنازة فيكره فيها مطلقا **فصل**

بلغ

في التلويح

في سنن الترمذي قوله منسوخ أي يقول أي سعيد كنا نضع اليدين قبل
 الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين رواه ابن خزيمة في صحيحه وقيل
 أنه ناسخ لتقدم اليدين واعلم أنه امتنعنا **قوله** على ما فيه من أنه مروي عن
 ابن مسleme بن كهيل وهو ضعيف بائع والمحافظة واجب بان الأول والنسب
 من الثاني كما في الخطابي فقدم لذلك مع ما فيه من السهولة وحسن النظر
قوله كونه أي كونه **قوله** بحافاة أي بمباعدة **قوله** مستورا أما العاري
 فلا يخاف بل يضم بعضه إلى بعض كالمراء **قوله** وتفرق ركبتيه أي مقدر
 شبر كما سيأتي **قوله** إلا في رفع البطن زاد في التحفة وتفرق الركبتين فقياسا
 على السجود **قوله** وجهي أي كل يدي وأشار به إلى أن المصلي ينبغي أن يكون
 كله وجهًا مقبلًا بكليته على الله وينبغي محاولة الصدق بذلك حتى لا يثبت
 الكذب في هذا المقام **قوله** الخافقين أي في الصورة وأما الخوف الحقيقي
 فليس له تعالى **قوله** كثير منه اللهم أفقرني ذيق كل رقة وحلة أي بكسر
 أولها وأول له وآخره وعلايته وشره اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك
 وبعمرك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أصي ثناء عليك أنت كما أثنيت
 على نفسك **قوله** حدواي مقابل **قوله** وهو أي التكب **قوله** ضم بعضها
 إلى بعض فلا يفرجها **قوله** ونشرها أي فلا يفرجها **قوله** لا خف فلا يسين
 نزعها منه لأجل ذلك نصبت كان مستحبها للسرور بخلاف غيره **قوله** من ثوبه
 أي وإن كان فيها خف **فصل في سنن الجلوس بين السجدين قوله**
 أنه أي المصلي لو جلس أي بين السجدين ثم سجد أي السجدة الثانية لا
 أي فلا يصح استمرار وضع اليدين على الأرض إلى السجدة الثانية وكونه علم
 مما قرره كلامه كأنه أراد به قوله على فخذه فإنه يفهم منه أنه إذا لم
 يضع يده على فخذه نصح صلاته لجملة الوضع سنة ودخل في عدم وضع
 اليدين على الفخذين تركها بجملتها على الأرض فحرره **قوله** اغفر لي الأيا
 قد

٤٦
 قد ابن خزيمة وغيره يقول رب اغفر لي ثم قال حديث فيه وأشار في المأثور إلى أنه
 يجمع بينهما في وظاهره تدب رب اغفر لي أربع مرات وفي نهايته ثم روى الترمذي
 بسحب المنفرد وأعلم من مران يريد على ذلك رب هب لي قلوبا تقيا فقيا من الشكر
 برب لا كما فزا ولا سقيا وفي تحرير الجواب يقول رب اغفر وارحم وتعالى عما تعلم
 أنك أنت الأول الأكرم **قوله** في غير هذا الخبر أي في شرح المعاني والآثار وطال
 ما اعلمه أنها كالجلوس بين السجدين فإذا طويها زاد على الذكر المطلوب بين
 السجدين بقدر أقل التشهد بطلت صلاته واعتدلت في الإسلام والشهادات
 الأولى والخطيب ومن التكرار وعدم البطلان **قوله** ان قوتك المعتقد عدم
 مطلقا خلافا لما أقره الماذري عليه السلام في الأمداد **قوله** من الأول وقيل من الثانية
 وفائدة الخلاف تطهر يميني على كعبتي وفيما إذا خرج الوقت بها هل تكون آداء
فصل في سنن التشهد قوله الأول أو مسبوقة أي لأنه معطوف على منصرف
 هو خبر كان فلا طاعة إلى أعادتها **قوله** ما ذكره التشهد الذي يعقبه السلام
قوله كلام المصنف حيث قال يده اليسرى إذا بيد اسم الجارية المعروفة من الكتب
 إلى رونس الأصابع ولما تعدد وضع العضد على الفخذ اختص الحكم بالمكن وضعه
 منها وهو ما ذكره الشافعي في أن جمهورنا امتنعوا ليعرضوا للذب ما ذكره في عدم
 ذكره له على عدم نذبه وأيضا فالحديث الوارد بذلك إنما ورد في وضع يمينه اليمنى
 على الفخذ اليمنى واليسرى أعاد ذكره لأن سبوح قياسا على اليمين وأقره الخطيب في شرح
 التبيين ونظر فيه في الأعيان بما هو ظاهره وعبارة صح البيهقي خبر أنه
 صلى الله عليه وسلم جعل مرفقه اليمنى على فخذه اليمنى قبل ومقتضاه التحية
 ذلك وقياس بها اليسرى في ذلك انتهى وعلى تسليم ذلك في اليمنى فقياس
 اليسرى عليها في ذلك نظرا لما يلزم عليه من الميل إلى جانبها ألا يتيسر وضع يمينه
 على الفخذ الأيمن وهو مناف للمهنية المستمرة انتهى وهذا هو التحقيق وانقضاء
 في هذا الكتاب على اليسرى عجيب لما أريد في أنها لما تعرض لليمنى للعالم باليمين



و صنعها بالحديث فام يحجج الى التبيين اليه بخلاف اليسري ويكون ههنا قد وافق
 لكن الذي يظهر اعتماد ما في الالعباءة فخره **قوله** ثلاثة وخمسين في حق النبي
 للعليون في علاء بعض المالكية الواحد يكتفي عنه بضم الخضر لا قرب باطن الكف
 عنه والاشين بضم البصر معها كذلك والثلاثة بضم الوسطي معها والاشين
 برفع الخضر معها والخمسة برفع البصر معها مع بقاء الوسطي والاشين بضم
 وحده واليسعة بضم الخضر وطه على لغة الالهام والثمانية بضم البصر معها
 والتسعة بضم الوسطي معها كذلك والعشرة بحمل التساوية على نصف الالهام
 والعشرين بدهما معا والثلاثين بصبوق طرفي التساوية والالهام والاربعين
 بدهما معا بجايب التساوية والخمسين بحلف الالهام كانهما راحة والستين بتخليق
 التساوية فوق الالهام والسبعين بوضع طرف الالهام على الالفة الوسطي كذا
 من التساوية على ظهر الالهام والتسعين بحلف التساوية
 حتى تلحق مع الكف وضم الالهام اليها والمانية بفتح اليد كلها انتهى وذكر في
 غير هذا **قوله** جميع ذلك اي الكيفيات الخمس وكانه صلى الله عليه وسلم كان
 يضع مرة هكذا او مرة هكذا في المعنى لعل مواظبته على الاول اكثر
 فلذا كان افضل واول ابن الرفعة لما رواه افقه **قوله** اما انها اي ارجاء
 راسها الى جهة الكعبة **قوله** بنياط القلب ما يتعلق بالرب في تركه ورتبه وقلب
 وتوزع فيه بان ارباب الشرح لم يذكروا اتصاله بنياط القلب **قوله** الخمس
 اطيعوا عليه فان كان مستندهم فيه حديثا فعلى الرأس والعين والاول
 حذف الخمس والجري على العموم فخره بانصاف **قوله** حامي الروضة هو اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد
 وآل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد قل في الالعباءة
 وحمل يرب هذا الاكل المتقد وامام راضين بفسطهم والالاف على الاقل
 كما جئ به الجوي وغيره كذا في التسخيف انه سنة ولو الامام قل في الكف

كذا قولهم الثمانين

الدعا

الدعاء بعده بل يكره تركه للخلاف في وجوب بعينه **قوله** ولا يأس الاول
 الاثنيان لهما كما في الالعباءة ولعمدة م ر والريادي والخطيب وغيرهم **قوله**
 لان الرحمة وقد تكون في المصنوع مزية او ليطالب له صلى الله عليه وسلم
 ولا له وليسوا ابنا منازل ابراهيم وآله الابناء فالتسوية عايد لقوله
 وعلى آل محمد والمساواة في هذا الغرض لا يستلزم مساواة غير الانبيا
 للانبيا **قوله** بما من آخرة وهو الافضل او دنيا وما نوره عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم افضل من غيره وهو يحرم بطل الصلاة **قوله** الحيا اي الحياة بالدنيا
 والشهوات والمهمات بخوماء عند الاحتضار وقتية القبر والجمع بين الحيا
 والمسيح الدجال وبين المهمات وعدا القبر من ذكر الحاضر بعد العام **قوله**
 بالخاء اي المهمل لانه يحسم الاخر كلها اي يطاؤها الامكة والمدينة قبل
 وبالجملة لانه محسوس العين وينبغي ان يحتم لهذا دعاءه لقوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم واحمل من آخر ما تقول **قوله** بالوجوب نقل عن طائوس وابن خزم **قوله**
 ومنه هذا اي الجاهل في متصل بالاول **قوله** المصنوع هو الدين بفتح الدال
 والمأثم ما يائمه به الانسان او هو المأثم نفسه وهذا الشارة الى حق الله والاول
 الى حق العباد **قوله** لقاول ذلك اي بان المراد ما وقع لاستحالة الاستعفار
 قبل الذنب **قوله** من عندك اي لا يقتضيهما بسبب من العبد فعمل صالح وخوف
قوله نازع فيه هو الغرض جماعة بان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينطق بها في
 الذي ينبغي ان يدعو مرة بالمثلثة ومرة بالموحدة **قوله** اقله التسوية
 اي في اقلها بل الافضل ان يفتصر عن ذلك وهذا قضية كلام الشرح لكن المطبق
 المتأخرون على خلافه والاولا في الاستدلال له ونقلوه عن المنص وعن مجموع
 وقهم شيخ الاسلام والخطيب وم ر وغيرهم فيبطل ما ارادوا لم يخف وقوله
 به في سهو وتحمل الخلاف فيمن لم يسئل لم انتظر بخود اخل **فصل في سنن**
السلام **قوله** دون وبركاته الا في الجازة **قوله** مناف اي لصلاة المنقش

بها فيجلب اقتضاه على الأول **قوله** يدي بالبناء للمفعول أي يدي من عن
 حده لا يديه **قوله** من أوجها هو ابن سريج وحكي غزاه ربه في البوطني
قوله لو نوي بحرق قوله مع أولها **قوله** خطاء ويسجد للشهوة ثم ليسكن ثانيا
قوله في الأول محل هذا أن فعل المأموم بالسنة فآخر تسليمته الأول
 عن تسليمته الإمام والأما كان رده على الإمام قبل سلام الإمام عليه **قوله** إذا
 يفعل السنة أي المأموم بأن سلم عقب تسليم الإمام الأول أما إذا فعل
 بالسنة بأن أخر سلامه عن تسليم الإمام فيلزم منه الإمام على المأموم
 قبل سلام المأموم **قوله** لو كان غير محض أو يساره أي الصلبي غير متصل بالرد
 الرد كما إذا سلم على المصلبي لا يلزمه الرد **فصل في سنن بعد الصلاة قوله**
 المأثوران فيهما لا فضلية ولا فخرهما مطلوب أيضا **قوله** أنت السلام
 أي ذو السلامة في الغايص وحمل السلام أي السلامة في كل مكره **قوله**
 في الجلال أي العظمة والإكرام الكرامة للمؤمنين بإتمامه عليهم **قوله** تمام
 في الأول الجمع فيكثر إيجاب ثلاثين ويقول لا اله الا الله لا شريك له
 وسلم كان يعتقد التمسح بيمينه وأمر به بالانامل وعلله بأن من مسؤولات
 ولا السيوطي وغيره على طريقة الحساب ولا في الأعيان وعلى تسليمه فالذي
 يعلمه الناس الآن يحصل به أصل السنة بل كما لها أن لا يعرف غيره **قوله** بعد
 الصبح لا أي قبل أن يشيخه ويحكم بكلامه لجنبه والآفة التوالت **قوله**
 مع بيان الترتيب شرح مختصر الروضة هو ليس في الكريم ولا وجوده لتلفه من
 الله ولكن لفعله في الأعيان غير محض وهو يستغفر ثلاثا ثم اللهم أنت السلام
 إلى الأكرام ثم لا اله الا الله وحده أي قد بر الله لا مانع إلى الحمد لا حول ولا قوة
 الا بالله لا اله الا الله فخلص له الدين وتوكره الحاقرون ثم آية الكرسي والافتلا
 والمعوذتين ويسبح ويحمد ويكبر العدد السابق ويدعو اللهم إلى أعوذ بك
 من الجن والعوذ بك إذا أراد إلى ذلك العزم أعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من

عذاب المغير اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم أذهب عني الحزن
 ولعن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم اغثنني واجبرني وأهدني
 لصالح الأعمال والأخلاق ان لا يجدي لصالحها ولا يضرني شيطانها اللهم
 اجعل خير عمري آخره وخير عملي خواتمه وخير أيامي يوم ألقاك اللهم إلى أعوذ بك
 من الكفر والفقر سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد
 لله رب العالمين ويريد بعد الصبح اللهم بك الحامل وبك الصار وبك الخاف
 اللهم إلى أسئلك علما نافعاً وعملاً مقبولاً ورزقاً طيباً وبعده وبعد المغرب
 اللهم اجري من النار سبعاً وبعدها وبعد العصر قبل أن يتي الليل لا اله الا الله
 وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده وهو على كل شيء قدير عشر انتهى كلامه للاب
 والبعض النافله هذه الترتيب هو السيوطي وبنيته في الأول يخرج ما
 ذكره هنا لا ذكر **قوله** كلام الروضة أي بالنسبة للذكر وأما الذم
 فهي مصرية بندي أسرارها وفيها وليس أن يكثر ذكر الله عقب الصلاة
 ثم قل وليس الذي بعد السلام سر إلا أن يكون أما ما يريد تعليم الحاضر
 فيهم **قوله** استعجده لأذني اختيار له خرج به عن المذهب والافاشي
 هو الذي حمل احاديث الجهر على ذلك كما صرح به لأذني نفسه وغيره **قوله** بالسجد
 النبوي هذا عنده والذي اعتمدتم راسخين أنه فيحمل يمينه إلى الخواض
 عمل الصلاة اليوم وفي الحنفية فيظنون أن كان له وجه وجبه لا سيما مع عاية
 أن سلوك الأرب أولاً امتثال الأمر **قوله** يجرم جلوسه بالحجاب لأنه أفضل بقعة
 في المسجد جلوسه هو أو غيره يمنع الناس الصلاة فيه ولا يكون إمام
 المصلين فيشوش عليهم ثم قل ابن الجواد وأما المصلي الإمام في غير المسجد
 الجلوس في الصلاة أو في سنة له القيام والجلوس من غيره أو لا نصاف فان كان
 ضيقاً على المصلين بعده وجب لأمره انتهى وفيه في الأعيان يمنع كون
 الحجاب أفضل كيف وكثيرون يقولون بتركه وعن علي التتول فالأمام أحق

فيه حتى يغزغ هذا الدعاء والذكر المطلوبين عقب الصلاة حيث لم يرد الا فضل الاية
 من قيامه عقب سلامه وكونه امام المصلين لا يقتضي الحزمة الى اخر ما في الاعيان
 من اجتهاد المصلين في فتاوى ابن زياد العمري في جبهه ما ذكره ابن العماد كون الوقت
 يعتمد على الفرائض التي يحكمها حكم شرط الوقت وذلك ان الوقت لم يقصد بالحرب
 القعود فيه للامام انتهى وفيه نظر فان العادة الطردة في هذه الامور ان والي
 قبلها جلوس الامام في الحرك بعد الصلوات الى اكمال الذكر والدعاء غير تكرر فيقول
 ذلك منزلة شرط الوقت فخره **قوله** الذي هو دعاء يخرج به الذي لا دعاء فيه فلا
 يسبق فيه رفع وافادته ان الذكر يطلق على الدعاء وهو كذلك **قوله** اذا اشتد الامر
 فيخرج حتى يري بياض ابطيه كما بينته في الاصل **قوله** ولا يرفع يده لانه
 اقرب الى التواضع وكما للضعف ونقله في موضع من الاعيان عن جزم بعض المحققين
 واقره وقل في موضع آخر منه يخرج ابن العماد حسن الوقف الى السماء والذي
 عليه في كلامه روافق الثاني وقد ثبت كلام ابن العماد فيها **قوله** سبحانه الهي
 ليخطبها ما رفعت له في تشهد الصلاة من الاشارة الى التوجه باللسان
 والقلب والاركان فان لم يتيسر الهي اشارتها باليسر **قوله** نطق الحصر
 الحصر شخصه نطق اي ثوب يتشد به وسطه صفاق نطقه غلظ اللواء على
 جميعه فهو استعارة بالكناية لا شذفا المشبه به وابنت له ما هو بوزن
 وهو القنطوق اي حزام الحصر يضيق عن حصر الدعوات المأثورة فلا يقدر على حصرها
قوله اي تحريها اي فهو مضائق مقدر **قوله** وعزائم اي الفرائض التي واجبتها
 لحصول الغفرة فهو ترتيب من موجبات رحمتك المقدمة **قوله** والتكسيل هو
 عن الشيء مع القدرة على عمله اشارة الى الراحة البدن على التعب والجهن صند
 المشاعة وهو الخوف من تعاطي الحرب خوفا على المصلحة والعقل هو التكسيل
 والتراخي والجهن **قوله** جهن يفتح الجهم ومنها كلها اصاب المرء من شدة مشقة
 وبلا طاقته له بحمله ولا يقدر على دفعه والبلاء بفتح الموحدة مع المد وجرز

الكسر

الكسر مع القصر وهو الحال التي يحسن بها الانسان وتسوق عليه بحيث يقتضي هذا المو
 ونجاءه عليها وعزائم حجب البلاء قلة البلاء وكثرة العيال ودرك بفتح كدال
 والراء المهملة وقد تسكن الراء الادراك والحق والشفاء بالمد والشفة
 والفاق الهلاك في الدنيا والخرة وسوء القضا اي لم يقضي لان قضاء الله كله
 حسن لا سوء فيه ما ليسوء الانسان موقعة في المكروه في الدين والدنيا والعبد
 والمال والاهل وقد يكون في الخاتمة وشما لا عداء يخرج العدو بيلكية تنقل من
 ليعاربه **قوله** اوله في العباب وآخره **قوله** جماعة اي طرد حيث الاحمال والاهل
 فالعبد لا يستطيع حمد الله بما يكا في بعض نعمه **قوله** وفراغه اذا لم يرد الا فضل
 وهو القيام عقب سلامه اذا لم يكن خلقه لشاء **قوله** اذ يكره كلام الاعيان
 يعيد انه خلا في الاول **قوله** في جهة يمينه محله حيث امكنه مع النيام ان
 في طريق غير التي جاء منها والاراي مصلحة العونية لغيري قول القليوب وتوجه
 الطلي المراد لجا عند خروجه من محل الصلاة كباب المسجد مثلاً وقيل عند انصرافه
 من مكان مصلاه **قوله** القبلية لوجبت في التحفة انه يتنقل لكل صلاة ليقفها
 من المقصنيات والتمن قل حيث لم يعارضه خوف ضياع صف اول او مشقة
 خرق صف مثلاً انتهى ويستثنى من ذلك ما اذا اقام مكانه يذكر الله بعد صلاة
 الصبح الى ان تطلع الشمس لان ذلك تحفة وعمره تامد نامته تامة رواه الترمذي
 عن ابن عمر **قوله** في بيته افضل راي نقله في نظم الشيخ منصور الطيلاوي في تكملة
 ذلك صلاة تقلى في البيوت افضل . الى لذي جماعة تحصل
 . وسنة الاحرام والطواف . ونقل جالس للاعتكاف .
 . ونحو علمه لاصحاب البقعة . وكذا الضيق ونقل يوم الجمعة .
 . فخايف الفوات بالناحضر . وقادم ومشتى بالشعر .
 . والاستخارة والقبلية . لمخرّب ولا كذلك البعدية **قوله**
 حضور الغلبة لضيق اهل هو اعمال الجوارح كسكونها او من اعمال العلو

الكسر

كالحقوق وهو عبارة عن المجموع وجري هذا على الأخير **قوله** ترتب هو الثاني فيها
 وتدرجها أي تأمل معانيها الجاهل لا تفصيل لانه يشغله عما هو بصدد **قوله**
 بعض احتسابها ابن صبان **قوله** والنووي أي في المجموع لكن هي عبارة المذهب
 فعدل النووي في شرحه إلى التعبير بيني وبينه أن يحفظ الخ فدل على أن مراد المذهب
 أنه خلاف الأول في غير عزو الكراهة للمجموع نظر **قوله** قد تنا في الخ كان الأول
 إذا قارنت العمل والثاني إذا طرأت عليه وأشارت إلى أنها قد لا تنافس في
 في الإيجاب بحث ابن الرفعة أن لا يقع الكراهة إذا كان في سنة بطلان
 منع أو الجاهل أن السنة لا تنافي بالكراهة ورد بانه ذو وجهين كالشغل في نحو
 الحمام **فصل في شروط الصلاة** **قوله** في عدمه لعدم سبق في شروط الوضوء
 ما يتعلق باليضاح هذا **قوله** لما مر أي من عدم صحة عبادتهما وإن هذين شرطان
 لكل عبادة **قوله** كما مر أوائل الصلاة في الإحصاء في الوقت **قوله** مطلقا أي
 سواء كان عاميا أم خاصا وهو ظاهر إطلاقه في الوضوء من التحفة لكنه جري
 في كماله بفتح الجوا على أن ذلك في العادي والعامية فلا بد من تحيينه فقرأ
 من سنتها إلا أن اعتقد فرضية جميع أفعالها فتصحح وهو ظاهر كلامه مروى
 والمخيب وقر في النهاية ليستفاد من كلام الخ إلى أن المراد بالعادي هنا من لم
 يميز في الصلاة من سنتها وإن العالم من يميز ذلك وأنه لا يغتفر في حقه ما
 يغتفر في حق العادي انتهى وتأمله فإنه يخرج إلى أن يميز الغير بين التوافل فيسقط
 في حقه أن يميز الغير بين التوافل وهو تحصيل الحاصل ولذلك قال المخيب
 عقبه وحق بصير قولهم وكان عاميا صالحا لإفادة في ذكره انتهى وأقول
 لعل ما ذكره من على تفسير العادي بما نقله أو لا زانه ذلك يحصل من الفقه
 لصديقه به إلى الباقي وعلى القول بأن العالم يلزمه التحيين استقر في الإيجاب
 تعالى الاستوى أنه لا يلزمه استحضار التمييز في الصلاة وإن أضافه
 له مع علمه بصفة كل فعل يقع منه من وجوب أو ندبه **قوله** وإن لا يعتد

له وإن كان عاميا ويشترط لا يخلو إلى الاعتقاد به في الركن الفعلي بلان شرط
 أن يعتد به أو يظنه فعلا وإن يفعل على هذا الاعتقاد أو الظن وإن يكون ذلك
 اعتقاد الشخص نفسه فلا يطل اعتقاد الإمام صلاة المأموم فإن اعتقد من
 الغرض ولكن إلى به بقصد العقيدة ليس هو اعتد به فقد صواب أن من سجد وظن
 أنه سجد السجدتين فجلس بقصد الاستراحة ثم بعد انقضاء تذكرا أنه لم يسجد
 القائمة كغاه ذلك المظنون عن الظن بين السجدتين مع أنه قصد به العقيدة في
 الركن الموقر يراى شرط الجمع وهو شرطه في فعله بعد عامدا علما وإلا أن يكون
 آخر صلاة كناية في تأويله راما الوعاده في محله بنيت الغرض فلا يلزم أن يفتح
 الجواد في أوائل الشهادات التحفة أن ترك تعلم ما ذكر ليس بكيفية الصحة
 عبادته مع تركه الخ وفي النهاية الأوجه أن ذلك كبرية وقد اشبهت الكلام
 عليه في بعض الفتاوى مع بيان أن ما في التحفة هو الراجح **قوله** بطلت أي على
 الراجح ومقابلته يظهر وبني **قوله** محله أي في غير المسجد كانت النجاسة
 رطبة إلا إذا صان الوقت فيلقية وإن كرم منه تجليس المسجد ولو تجلس
 سائر عورته لم يفسد الفأوه فقرأ حيث قدر على سائر طاهره وما يطهره به
قوله أو هو أي يتنجس بنفسه **قوله** بشرط لا فيدلقوله أو هو وأهل طاهر
 ثالثا وهو أن تكون تحيينه طافا من معنى من محسوس بطلت صلاة ومما
 يغتفر ما لو خرفت السفينة عن القبلة فأكبر إليها طافا ولو دمي سالا
 في الحقوق اعتد له إدخاله في توابه ولو حوّل المشغل دابة عن صوب بقصد
 سهوا أو محبة دابة فعاد فورا **قوله** أو يجوز نقض قولهم في حوائج المنهج
 لحل صورة القاء التوب في الرطب أن يدفع التوب من مكان طاهر منه إلى
 أن يسقط ولا يرفع يده ولا يقبضه ويحرقه فإن ذلك حل للنجاسة حتى
 تسقط أو يضع أصبعه على جزء طاهر من محلها فتوبه ويدفعه إلى أن
 يسقط أما لو وقع على محلها أو جره أو رفعه فهو حائل لها انتهى وفي

سجدة على اي شجاع من نحو النقص تظهر المحل مكان وقع عليه اثر البول فصب فوراً
الماء عليه بحيث ظهر المحل طلاء بالصب او غس فوراً محل كيدته في ماء كثير هذه **قوله**
بلا طجة بخلافها كان ارد وطى المستحاضة **قوله** محله اي البعض فيه اي بدنه
او ثوبه وافرذ الصبر لان العطف باو **قوله** جميعه اي البدن او الثوب ومحل
ان لم يعلم لخصارها في محل كاحد كيدته لا يلزمه الا غسل ما اتسك لا في البدن
او الثوب وكذلك غيره منه وفيه وضوح ان يكون فيه اي في الجزء **قوله** وهو اي
اصل بقا، الخاسه في جزء من البدن او الثوب **قوله** فيه اي في الجزء الباقي منه
لا بد ان يتجسس الحاس الطاهر فيقرب نجاسة مماسه اذ يخرج فيقرب الطهارة
لا يبقى في النجاسة فافتراقاً بالاكتماء بطن الطهر في الصلاة ويجوز الاكتماء
نجاسة الحاس في التجسس **قوله** جزء فاعل اصاب **قوله** منه اي من البدن او الثوب
التجسس بعينه يقينا **قوله** رطباً معقول اصاب **قوله** فانه اي الجزء الحاس
للرطب لا نجاسة اي لا يتجسس الرطب المحسوس لان يقرب من الرطب المحسوس لا يرفع
الا يقرب نجاسة الحاس **قوله** ولا يجتهد عابد الى قول الماشي وجب غسل جميعه
قوله انفصل المحل حيث لم يحتل ان الفصل في محل النجاسة فيكونان نجسين
ويكون في غير النجاسة بان هذا الكم هو التجسس فيجعله فقط **قوله** كماله مثله
اذا استبته **قوله** ثم باقية اي يصب الماء عليه لا في نحو جفنة ولا لم يظهر منه
شيء على المعتمد خلا فالشيخ الاسلام لان طرفه لاخر حاس لما، قليل واراد هو
عليه **قوله** بدنه كمن ادخل طرفه في دبره ولو ضربته عقرب في الصلاة لم ينطل
صلاته اوصية بطلت لان العقرب يغرز ابنه داخل البدن فيفترغ فيه السم
ولطية تغلظ عليها على ظاهر البدن **قوله** ومراغف في صفة الصلاة **قوله**
فالصالح ما اعتمد الله في كتيبه والطيب ومروا الله انما وضع طرف
الحبل بغير خوصه على جزء طاهر من شيء يتجسس كسفينه متنجسة او على شيء
طاهر متصل بنجس كساجور كلب لم يضر ذلك مطلقاً او وضعه على نفس التجسس

والجواب

ولو لا الخوصه لم يكن مطلقاً وان شدة على الطاهر المتصل بنجس ان يخرج بجره ضرراً
فلا وقع فيه هذا التخاب ما يخالف ذلك وكذلك من ربي شمع البهجة وهو ضعيف
قوله لا قها اي لا في نحو الحبل الخاسه **قوله** كان شدة تميل للملا في ملاقيها
قوله بجره اي ذلك الطاهر وما اتصل به من النجس في الخفة اعتبار اجزائه
بالفعل لو اراد لا بالقوة **قوله** قول المصنف او تحت في الاول ان ما في المصنف
هو المعتمد وما منى عليه الله هنا هو الضعيف الخالف لسائر كتيبه ولخصه
في اصل هذا ايضا **قوله** في الثانية هي محله تحت قدمه والاولى بجره اتصاله
او تحرك معطوف على قوله وان كان واو بمعنى الواو **قوله** ونسبته اليه معطوف
على قوله ملاقانه اي لعدم نسبته اليه **قوله** كما اذا اي ان قرب منه بحيث
ينسب اليه **قوله** او نحوها اي محل او ما يحصل من خزان دهن ليزوق به ولا يجوز
فعلة في لحم الانسان الا ان قال بليبيان ما هو ان عدلان انه ينفع ذلك وان غيره
لا يقوم مقامه في ذلك **قوله** في بابيه فان خافه ولو خوساين فاحضن في عضو
ظاهراً وبطنياً بره لم يلزمه نزعاً بل يحرم كناية الانوان **قوله** وان لم يتعد به
عما ذكره في الاول ثلاثة اراء وجوب الازالة على من لم يخف مخدور يتم مطلقاً
وهو ما في هذا الشرح عدم وجوبها على غير المتعدي مطلقاً وهو ما اعتمدت في
كتبه والطبيب المتفصيل في غير المتعدي بين ان يخاف من زرع حصول مشقة
وان لم يخف التيمم فالويلز منه وان لا يلزمه وهو ما اعتمدت الله في كتيبه عن هذا
ثم ليس شرط لوجوب الازالة مع التعدي في العصوم شرط ان يكون غير علمه
فلا يجب قلعه في الجنون الا اذا افاق ووجب عليه الصلاة ولاية الخايع
المال بعد الطهر وان لا يموت فيصالح الى الذي ذكره المصنف وهو عدم خوف
مخدور يتم فتكون ثلاثة وليس شرط لوجوبها مع عدم التعدي عند الله في الاعمال
شرطان ان لا يخاف من الازالة فالمال وان لا يتيسر بالحكم **قوله** او نحوه من كل طاهر
قال غير محرم **قوله** في نفسه سبياً في حذرته في قوله اما العمل صحيح **قوله**

او حشفته اعند البرلسي وم والعقو عما يحا من الحشفة الى الثوب الذي يلاقيها
قوله بان حكم هذه القسمة المذرا ما التي تيا في منها العرق فانها طاهرة وان
استحالت دسا كالجلعة **قوله** وضبت ولو معقو اعنه ويعني عما يتخلل خطا
الثوب من الصبيان وهو يصفى العقل وان فرضت حياثة ثم موته **قوله** السامع
وكذلك ماؤه والمراد به محل المرور ولو غير سامع **قوله** في الثوب يخرج به
المكان فلا يعني عنه فيه **قوله** ينسب صاحبه لظاهرة مغايرة لما لم يعبر
بجمله وليس كذلك بل هذا هو صابط ملا يعني عنه والذي لم يصل لذلك
عنه وفي النهاية عرجت الذر كشي وغيره العفو عن قليل منه تعلق بالخط وان
مشوقه بغير تعلق وفي التحفة عن الشرح الصغير لا يبعد ان يعد اللوث في
جميع اسفل الخف والطرافه قليلا بخلاف مثله في الثوب والبدن ثم وانما زاد
على الحاجة هنا هو الضار وما لا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلة **قوله** فلا يعني
في التحفة وان تحت الطرق على الاوجه خلافا للزكشي وفي النهاية لم العفو
عما ج وفي فتاوى الله يعني عما يعبر الاحترا من كونه ثم جميع الطريق ولم
ينسب صاحبه الى سقطة ولا الى كبوة وقلة تحفظ انتهى **قوله** وتيقن اي
ولو باخبار عدل رواية به **قوله** طاهر يندب غسل ما قرب احتمال نجاسته وقوا
في البعد المذمومة غسل الثوب الجليل محمول على غير ذلك **قوله** مطلقا اعتمده
في التحفة وغيرها **قوله** رجه اي اولونه **قوله** لم ينف عنه في التحفة محله في
الكثير والانا فاه ما في الجموع غل الصحاب في اخلاط دم الحيض بالريق قد
عائشة مع انه مع ذلك يعني عنه لقلته كما ياتي **قوله** لم يعني هذا منقطع
لعدم دخوله في الاجنبى اذ هو لا يحتاج لنجاسته ومن الحاجة اليه ما شر
ولصا وفي ثوبه وما بلل اياه من غسل يترد او تنظف او طمعه وان اخلاط
بدن جرحه خلافا لشيخ الاسلام في هذه وتما في نحو الة فصا د من روي او
دهر وعرو وسائر ما يحتاج اليه فهو خارج بقوله اجنبى **قوله** ما ذكرنا

المعروف

من القروح والتقاطات **قوله** عن قليل دم الاجنبى كلام اعنى كالصريح في ان القليل
هنا ما سبق في طين الشوارع وهو ما لا ينسب صاحبه الى سقطة او كبوة
او قلة تحفظ وان كان كثيرا اما او حشفة فيها وما القليل من بدنه ثم عاد اليه
اجنبى وكذلك ما با وز محله من دم قصد او نجاسة في البسج عميره في حوائشي
النهج الظاهر ان المراد محله الموضع الذي احاط به وقت الخروج واستقر فيه
كنظيره من البول والغائط في الاستنجاء بالخرروج فلو سأل وقت الخروج
في غير انفصال لم يضر ولو انفصل من موضع يغلب فيه تعادف الدماء فيجمل
العفو كنظيره من الماء المستعمل في ولغير تعيينه سبلاته بما اذا كان الى موضع
ينسب لموضع خروجه لانهم في الاستنجاء قدروا ذلك بالصغيرة والحشفة
فلا يمكن هنا الاطلاق ثم رآيت في التحفة محله ما ينسب اليه عادة وهو
يحد او جري فيها على ان الجرح اذا اندفع وانفتح لا يعني في محله الماء القليل
وفرق بين الجرح والغصه والحجامة فراجعها ونقل سمعهم رآه عجم وهو الذي
يظهر حيث لم يكن بفعله ونقل عنه ايضا انه وافق على ان الدم اذا انتقل الى
الثوب الملاقى لموضع خروجه عني عنه وق لا ينبغي ان يكون المراد بانتقال الدم
المعقو عنه انتقاله الى موضع العفو كغيره ان ينتقل عما ينتشر اليه عادة **قوله**
بالطاقة في الملامد اد لو لصاح اليه كان لم يعنده عني عنه وهو ظاهر على ان
في اصل جسته وقفة وق السعيد عمر البصري في حوائشي التحفة لو قيل بالحق
لكان اوجه وق الفيلوي في حوائشي كقوله في ثوبه او بدنه لا خوف
انتهى وبقرامته في فتح الجواد فق ل على ما بحث **قوله** من كل صفة لادم
سائل في بدن او ثوب ولو بمكة من ابتلاهم بالذباب عقب الموم **قوله**
خطاب الموضع هو جعل الشيء سببا او شرطا او مانعا للحكم الذي هو
الكليف وهو ما فيه صحت او منع وتقابل خطا بالموضع قالوا والاول
فيه الصغير والكبير والمجاهل وغيره فهو سائل لكل احد بخلاف خطاب

فانه يفرق فيه نحو الناسي وغيره **قوله** يقتضي الفساد اي لانه في العبادات
وهذا اقوال الخرافي والامام الرازي واخرها بالعبادات الكعابلات نفسها
عندها بقوات ركن او شرط عرف من خارج عن النبي لكن الراجح عند الأصوليين
ان النبي انما يرجع الى ذات الشيء كصلاة نفل مطلق في وقت مكروه وبيع شرط
فهو للفساد وكذا ان عاد النبي الى جزء الشيء كالنبي في بيع الملاح اي ما
في البطون من الجنة فان البيع معدوم والبيع ركن في البيع فالعدم جرم في البيع
وكذا ان يرجع النبي الى لازم الشيء كالنبي عن بيع درهم بدرهم في شتمه على الزنا
اللازم بالشرط وان كان النبي لما خرج عن النبي عنه اي غير لازم له كالوضوء
بمغسوبي لا ينافي ماء الغيرة فان لا يمال الغيرة قد يحصل بغير الوضوء ومثل
ذلك الصلاة في المكان المكروه او الغصوب لما كان جعل الحمام مثلاً
فترفع النبي عن الصلاة فيه مع بقائه بحاله فقولهم هذا لانه في العبادات
جرمي على ضعف عند الأصوليين بالنسبة لمعنونه في غير العبادات **قوله**
ليس بعورة في التحفة والمهابة اجماعاً **قوله** حرمة نظرها اي الوجه والكفين
في الحرة لخصاً بالنسبة لخص الصلاة ما عدا في الوجه والكفين ولتظفر الاجاب جميع
يديها وفي الخلوة وعند نحو الحارم ما بين السرة والركبة وبالنسبة الى النظر
الكافرة اليها غير سبدها ومحرمها ملايد وفي المهنة كما في التحفة واعلم
شيخ الاسلام وغيره انها مع ما لا يجرى لوضوئها فاسفة بسكا في
كننا وقيادة فيجرم المكشف لها ويجرم ايضا على المعتمد على المرأة نظري
زيدن المصنوع ولو بغير شهوة وفي التحفة يجب على الرجل سد طاف تشرف
المرأة منها على الرجال ان لم تنته بهيه وقد علم منها بعد النظر اليهم **قوله**
ذو النامع لولكن العفيف والعفيفة **قوله** وغيره لا بد من العدة فيهما
ولا بد ان يكون غير مستتر وبعض مكاتب **قوله** ينشئ الشهوة ولو بالنظر
واصلها في المسلمة وعدالة وهي عدالة وفي التحفة كلما حرم نظره منها

منفصل

منفصل حرم نظره منفصلاً كقلامه بدا ورجل وشعر امرأة وعانة رجل فيجب
موارانها كدم فصد مثلاً ولا حرم رؤية المثال في حومة حيث لم يخترق
ولا شهوة وعورة الرجل في الخلوة السوتان فقط ويجوز كشفها لادني
غرض كبري وحسية غبار على بجملة وحيت كشف طاحية لزمه الاقتصار
على قدرها **قوله** المستور مغفول ليشغل وقاعله مستتر يعود الى الشا
قوله او كان غير سائر معطوف على قوله ولو في الحجم **قوله** ضيق اس اي بان
لم تكن رؤيته ولا رؤيته غيره العورة منها ومواراة الثياب على عورة حتى
ليسترها في الحرة الواسعة يقوم مقام ضيق الراس **قوله** لا خفة في التحفة
ملكها فيصير جعل جيبه باعلاراسه وزره عليه ويحتمل الفرق بانها لا تعد
مثلاً على المستور بخلافه ثم رأت في كلام بعضهم ما يد لهذا انتهى **قوله**
هو الذي يظهر في سم في حواشي المنهج الصورة انه وقف داخلها بحيث صارت
محيطه باعلاله وجوانبه اما لو حرق راسها واخرج راسه منها وصارت محيطة
ببقية بدنه فهي اذ في من الجيب والحرة **قوله** وما يحكي في اي يصفه النبال
المعتمد البصر عادة من زواياها في مجلس التماطب **قوله** او مهمل في شئ
تعيته عند فقد غيره لانه ليس لبعض العورة **قوله** لومي اي لجزء غيرها
كما سبق **قوله** لم يلزمه ظاهره وان لم يشق عليه الخروج الى الشط لكن المعتمد
انه ان قدر على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب على الصلاة
فيه ثم الخروج الى الشط عند الركوع والسجود ليا في بها فيه بلا مشقة وجب
وان ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار ان شاء صلى ما راي على الشط ولا اياً
وان شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج الى الشط **قوله** فاقد
اي وان كان خارج الصلاة **قوله** محرمه اي غير نافضة للوضوء كان مبس
ما بين السرة والركبة مع اتحاد الجنس او المحرمية **قوله** ذ اسفل طامرج الصلاة
او داخلها ونصرت فيهما في الحكم على المعتمد خلاف الايجاب وفناويم روت

فيه في الامداد **قوله** بيده كذلك في شجر الارشاد له وغيرهما وفي التفتة بل
عليه ان كان في سائر عورته حرق لم يجد ما يستريح به غير يده ونظر فيه
الشووي ويوم بما اجبت عنه في الاول واذا استريح بيده سقط عنه وضعها
على الارض في الشووي لا يكون نقله الغليوي في البلقيني والمطيط والزياري
وقال في وجوب الوضوء وفي التفتة يتخير بينهما التعارض الواجب عليه
قوله القبل والديرا المراد منهما ما ينقص مسه وبقيته الحرة سواء كان تقدم
ما قرب منهما او لا لانه الخش **قوله** وجوبا اي في الصلاة وبطرحها في
وان لم يكن وكان يكفي للبر ولو كان زائدا مشتبها بالاصلي وفي الشووي انه
راي في الاستسعي فيها الواجب ثوب لاوي الناس ما هو صريح في تقديم المذهب
اي حيث كفاه دون القبل فليراجع **قوله** جيب اي فوق **قوله** او يشد بضم
الدا لابتاعا لعينه وفتحها للتحفة قبل والكسر **قوله** وسط بفتح السين
على الاضغ لعدم صلاحية يديه لعدم بقده **قوله** صغ احرامه مثله
مالوا حرم لهما عالم افراغ مده خفي فيها على الحمد **قوله** هذه القصة
دفع لجل الآية على الجحمة **قوله** بجميع بدنه المراد جميع عرض البدن فلو تقبل
طرفها خرج شيء العرض عنها اذا لم يصح بخلاف استقبال الركز لانه
جميع العرض تجوع للجنتين وذخا لو كان اما ما امتنع التقدم عليه في كل
نهما **قوله** المعين المقصود ان يقصد قد لا يجد مثله سفرافا المراد بالمعين
المعلوم حيث المسافة **قوله** وان كره اي كان سافرا وطه **قوله** ميلا
ومخوه اضطرب كلام الله كما اوضحة في الاول **قوله** مطلقا اي سواء كان
السفر طويلا او قصيرا الى القبلة او غيرها **قوله** لجامها قد عبد الرو في شرح
مختصر لا يصنع لك وظاهر شرط كونه محمدا ولا يكفي كونها مقطوعة
في مثلها ولو لم لجام اول القطان يخص وهو ظاهر لان الجحمة قد تخطاها هو
مشاهد انتهى وهذا الرضا الله في كونه كذلك في روعينها الى التحفة

فانه

فانه فيها على ان هذه المسئلة نزاعا ومخالفة لاطلاقهم انتهى والامر بما قال
فقد اطلقوا ان السائرة لا تصح الغرضية عليها وقد ذروا ان سير الدابة
منسوب اليه ونقل الشووي عن تعري الزبيري وعنه شمع الارشاد ان
قضيه ذلك بطلان الصلاة بوثنية الدابة الفلصنة وتسيرها به فلا
خطوات متواليه فخره **قوله** زورق بفتح الزاء وسكون الواو ويعلم
راء مفتوحة ففان ويسمى بالسنبوق **قوله** ارجوحة بضم الهمزة وسكون
الراء وضم الجيم وبالمهمله ويقال لها مبرجحة قل ابن سنان في شرح
ابي داود هي خشبة شبه القرب يوضع بين جبلين يربطان في مكانين
مرتفعين ويجلس غلامان على يمينها وشمالها ويجركان فيهما الصبيان
او الجوارح للعب اول نوم الصغير فتدفع وتاتي الى جانب احدهما
فيدفعها ثم الى جانب الآخر فيدفعها وتكون الصالحا لا يشد طرفاه
في موضع عال ثم يرتكها الانسان وتحرك وهو فيه سمي بذلك لتحركه وذ
وهما ذلعب صبيان العرب واقصر في النهاية على هذا الثاني انتهى ما
اردت نقله شرح سنن ابي داود ونقل ابن علان عن المصباح نصه
ذكرهما في الاول غيرهما في السيرها يعني ان يكون حيث يجلس امرها في السير
اذا استقبلها **قوله** كراكب الدابة في التحفة لا يلزمه الاستقبال الا
في الحرم ان سهل ولا تمام الاركان وان سهل لانه يقطع غير محله **ق**
الزياري ومثل الملاح مسير الدابة كما الحق به بعض الفناخريين **قوله**
المحور بعضهم بالملاح حامل النسيير **قوله** واتمام الاركان اي وبعضها بان سهل
لا استقبال في الجميع دون تمام شيء من الاركان او سهل تمام الاركان او بعضها
دون الاستقبال في جميع الصلاة بخلاف ما اذا سهل الاستقبال في الجميع مع تمام
الاركان وبعضها فانه يلزمه الاستقبال في الجميع واتمام ما قد عليه من الاركان
وبخش الخ غيره انه لو نوي ركعتين ثم بدله في اثناء الصلاة ان يزيد ركعة

هنا

قوله

للاستقبال عند زيادة الزيادة **قوله** ان سهل ايجبت له الحقة مشقة وان قلت
قوله مطلقا الا فيما قدمته انما **قوله** جهة مقصده ولا يصح سلوكه منعطف
 الطريق وان بقي المقصد خلت طوره **قوله** قبله فلو نوي رجوعا او مقصد اخر
 وجب الاخراف فوراً يعني **قوله** لمن سهل له المراد من وجب عليه التوجه في الحرم
 فقط ولا فقد سبق ان من امكنه الاستقبال في الجميع دون الخاتم شيئا الا ان
 لا يلزمه الاستقبال الا في الحرم **قوله** ان طال اي في صورة غير العدم فقط
 المكره فبطل صلواته به وان قصر لنية الاثر **قوله** ويسجد اعتمدهم رواعته
 في التحفة خلافة فهو عندها مستثنى من قاعدة ما البطل عده يسجد لسهوه **قوله**
 ويؤجل في التحفة من حيث الادري انه يؤجل في نحو التلح والوجل وافرغ **قوله**
 في الجلوس بين السجدين لو كان عاجزا عن القيام وكان يجيأ ويصحب جاز له
 فيه **قوله** كعبته لو استقبل خشية معتز ضمة بين ساريتين مثلاً صحت صلواته
 ان كان صلاة ضارة بخلاف غيرها لعدم استقباله في نحو السجود لكن يصح
 الوجود المبط **قوله** مسمرة لو سجد اليصل اليها ثم ياطرها كفي على العقد
قوله او مثنية اي مبنية او مدقوقة كالوند **قوله** صحت لوزال النساء
 في الصلاة اعتمد الخليل لا غفار ونقله عن جواب الشهاب الذي واعدهم
 قال هم وهو الوجه **قوله** غير طاعة او احدته غير تعديا وامكنه ان الله **قوله**
 يعني لم يخذ اشارته اليه انه ليس المراد هنا بالنفي حقيقة بل المخذ يقول
 الغير ولو علم ومحلله اذ لم يقده الخبر يقينا خبر المعصوم او عدد التواتر
قوله مشاهدة تماثله قرينة قطعية بان رأي خلافة من جعل ظهره له مثلاً
 يكون مستقبلاً او اجبره بذلك عدد التواتر **قوله** الي غيره ولو كان يخبر عن علم **قوله**
 فان عجز بان لا يمكن الاستقابة في من في حاشي المخرج لكثرة الصفوف والركام
 قال القليوبي او تعثره بالمالسين وبالسوارى **قوله** ومثله اي خبر الثقة عن علم
 رتبة الحراب لا تكن هنا بالنسبة الى الجهة بل هو الاجتهاد في الحراب المذكور بحية

اوليرة

اوليرة وما صلها قرينة في الاول في المحارب اما ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى فيه او لا وكل منهما على قسمين خالف في صلى فيه صلى الله عليه وسلم اما ان يكون
 بالتواتر كصلاته بمسجد صلى الله عليه وسلم فخذ الخبر حكم مشاهدة الكعبة
 في جميع ما مر او بطريق الخطا فهو في رتبة الاخبار عن علم على الدارج الثاني ان لا
 يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه فان كان في بلدة او قرية لنسائها قرون
 من المسلمين وان خربت او كثرا لما روى بحيث لا يعرفون علي الخطا وحيث لا ينجي
 اعتبار عدد التواتر ولا يطعن في ذلك احد من ارباب الخبرة فيه فخذ الجواز للاجتهاد
 فيه بحية وليس له لجهة تاسيها ان لا يكون الحراب كذلك فهو جهل فيه بحية ونسرة
 وجهة والحق واليسرة كاي العباب ما بعده اهل العرف استقبالا مع المبلق
 القليوبي وبني المبرة المعروف في رتبة الحراب اي غير المطعون فيه قل فلا يجتهد
 مع شيء من ذلك لكن في نهاية رما يغفل ويصرح الحاشية رتبة الاجتهاد ونقله
 عن افتاء والده **قوله** ذا المسلمين بحيث تقضي العادة ببعض طائفة لقوة مستندهم
قوله او القطب ها هنا الذي ظهر في ان صورة هذا ان يكون الخبر بكسر الباء في
 موضع يري منه القطب دون الخبر لفتحها فيفتح عليه الاجتهاد في محل القطب
 كما ينظر الى الكواكب التي حوله ليستدل بها على موضعه والا فهو مشكك ثم ان
 القليوبي لا وليس من الاخبار عن علم الاخبار بروية القطب ونحوه خلاف المرحوم
 لانه زاد له الاجتهاد انتهى فان اجيب بما ذكرته هاهنا الامر وراجع الاول ههنا
قوله والصلح له وهو الخبر بفتح الباء وكذلك حاشية الايضاح ونظر فيه
 الرؤف بان العمل بالاجتهاد لا بمن يخبر عن علم وكذا ان عرفها كل منهما بخلاف ما
 اذا كان العايل فقط يعرف دلالة على القبلة وقد تطلبت ان عرفه العايل
 كيفية الاستدلال كان يجتهد الكهول وان لم يعرفه ذلك فهو مقلد محض فليس فيه
 اجتهاد عن علم نعم ان اجيب بما قدمته انما صحت ذلك وتكون الاخبار عن القطب
 فقط والخبر بفتح الباء يعلم دلالة فيجهد لنفسه فامله ومن الاخبار عن علم

شبهة

لصار صاحب المنزل في القبلة فلا يجوز لأصحابه معه إلا أن علم أن استناده لا يصلح
إلى الإجهاد والداخل إلى المنزل عارف بالأول **قوله** فقد قال القليوبي بأن لم يرد
في محل يجب طلب الماء منه أو لغيره من مشقة لا تحمل عادة ولا الشوبير وهل
من الغد ما لو امتنع من الإخبار أو طلب لغيره **قوله** كثرة في الخطاب هي نسبة الأطوال
والأعراض مع الدائرة الهندسية أو غيرهما من أشكال الهندسية والغلب
والكواكب والشمس والقمر والرياح وهي أضعفها كما أن أقواها الأطوال والعروض
ثم القطب انتهى وكان الكثرة في كلامهم جاءت من حيث كثرة الكواكب وتعدد
الرياح **قوله** وأضعفها الرياح أي لأضلالها وأصولها أربعة جميعها ذوق

• شملت بشام والجنوب تيامنت • وصبت بشرق والدور لمغرب •
وكلهم في آخر هذه الأصول فهي فرع وليا لها تكبها **قوله** القطب أي الشمال
للدور مكانه أبدان تيمنا ومخرج به الجنوبي فهو غير مرتب في أكثر البلاد لندوله
في الأفق وكان مرادهم بقولهم أقواها بالنسبة للجحوم وأنه أقوى للأدلة المضاف
والأفقد سبع في الخطاب أن أقواها الأطوال والأعراض **قوله** الغمها أي والفتور
وقال أهل الهيئة ليس بخيال نقطة صغيرة أي موهومة مقدرة في الذهن
كالنقطة التي تعد في الدائرة التي تدار بالبيكار كذلك القطب بالنسبة
إلى دائرة الفلك **قوله** الفرقين هما جانبا كبيران على يمين الخط وهو رأسه الواقع
في جانب المغرب فإنه يمين بالنظر إلى التوجه إلى القبلة **قوله** والجدي بالنقص
الجسم الكبير على يسار الخط وبين الجدي والفرقدين ثلاثة أنجم من كل جانب على هيئة
القوس الموتر ويسمى الجدي بالقطب أيضا لغيره منه وبالبوند وبفاس الذي
قوله الأقايم السبعة التي قسم المحور في الدنيا إليها أهل مصر واسيوط ونوة
ورشيد ودمياط والأندلس والاستكندرية وتونس وخوهم يجعلون الجدي
خط الميزان اليسرى قليلا وأهل المدينة النبوية والقدس وغزة ويعلمون
وطرسوس وخوهم يجعلونه ما يلا إلى نحو الكتف وأهل دمشق والشام وحماة

وجبر

وطب وخوهم يجعلونه خلف الظهر وأهل الجزيرة ومطمية وأرمينية والموصل
وخوهم يجعلونه على قمار الظهر وأهل بغداد والكوفة والري وخوارزم وكلوا
يجعلونه على أخذ اليمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكرمان يجعلونه
على الميزان اليمنى وأهل اليمن وعدن وصنعاء وزبيد وضمون يجعلونه بين
اليمنى وأهل الطائف وعرفات ومن دلفه ومنى يجعلونه على الكتف اليمنى **قوله**
ففي مصر لهذا تقريب ولا فبعضها لا يحتمل ذلك الاقمار يخلف **قوله** أكثر اليمن
أي في حال تدلي الفرقين في جهة المغرب ويخرج بالكثرة ما قدمته أنقامته **قوله**
العارفون أي وليس بين فرق متقاربة بحيث لا يخرج الوقت قبل المرور على
منها وجميعها حارب معتمدة **قوله** والإي بأن كثرة العارفون بأن كانوا
ثلاثة فأكثرت بحيث تشمل من جهة ثمة قبل خروج الوقت ولا فرق بين
التسفر والخضر وتفرقتهم بينهما أغاها باعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم
مقامه في الخضر دون التسفر **قوله** وعليه يحمل أي على من هو طيب بالتعلم
يحمل قول المصنف أن الجرح والحاصل أن العالم بالأدلة لا يجوز له النقل بل نقلها
وأن يحذر غير الفادر على التعلم فيلزم عدم إرواية عارف بها والفادر على التعلم
أن كان فرض عين لا يجوز له النقل إلا أن ضاق الوقت وتلكه العودة وإن كان
التعلم فرض كفاية قلد وصلى وعاودة **قوله** وأن يحذر الخاضعون أنه أهل
يجب الصبر إلى ضيق الوقت أو لا وقد بينته فيما **قوله** لا يعني أي على البصر والبصيرة
قوله ولم يترجح في المعتمد التخيير وإن ترجح أحدها نعم تعليل الأول والثاني
أول هذا إذا بين كل من الجهدين ما ظهر له ولم يتعرض لتخطية الآخر ولا فإن
كان بعد الصلاة لم يوتر وإن كان فيها آخرق ويجوز الخلاف في أنه يمتنع أو
يستأنف وإن كان قبل الصلاة فالمعتمد التخيير وقد أوضح هذا في الأول
قوله ويعني وجوب الخوض في التخيير ظاهر وأما في مسئلة لا يعني فليس
فهو أعم من تحريف النسخ أو سبق الفهم وفي التحفة لو تغير لجهادة قبل الصلاة

اعتقاد واضح الدليلين عنده وبغزق بينه وبين ما ستر في العلم بان الظن المستند
لعمل النفس اقوى من المستند للغير فان نسا وباحتجز اذ البغوي ثم يعيد
لتردده حالة الشروع **قوله** صلاة في المنهاج لكل صلاة قل في التحفة اي فرض
عيني فانظر كيف عكس ذلك في هذا الكتاب ولينته ترك المتن على اتمامه فانه
اوهم بما فسر في قوله للنقل والنجاسة وليس مراد اوكاد لا مظهرنا المعادة لكن
فيه انه لا بد فيها من نية الغرضية فالحقت بالغرض العيني وان لم تكن منه **قوله**
تتقن اي ولو عجزنا وليس **قوله** لا فيما مضى اي لا يعمل بالاجتهاد الثاني فيما مضى
بالاجتهاد الاول **قوله** الاخير وقيل يجب اعادة غير الاخير وصلة واما الاخير فلا
كلام في عدم اعادة **قوله** كلام الناس خرج به كلام الله وما الحوق به ذكر او عا
وخرج به الصوت العقل وهو ملاهيء له كصوت الخرس والبهيمة وفي
فخايمهم ولو هو يهتق الحار او سهل صهيل الغرس او حكاك شيطان الجوار او الكبر
ولم يظهر من ذلك فرق منهم او حرفان لم يتطلوا ولا بطلت ومحلها ما لم يقصد
لعبا ولا بطلت مطلقا **قوله** قانتين اي ذكرين له في القيام وقيل غير ذلك
قوله حرفين اي ان توالي عرفا **قوله** منهم في صوتي الشرح ليس لو قصد بالفهم
ملا يفهم كان قصد بقوله في الفا من الفلو ما لم يطب اليه لا يصح وهو محتمل
وتردد اسم في ذلك في شرح الشجاع وفي شرح التبيين للخطيب ونحو النهاية وفي
او صا فان قصد كلام الامميين او اطلو بطلت او القرآن لم يتطل **قوله** بالنظر
ليست من ذلك اجابته صلى الله عليه وسلم بقول او فعل في حياته وان كثر فلا
بطلان وزاد اسم في صوتي الشرح لجد موته لم ينسره وليس كذلك عيسى عليه السلام
وحرم اجابة غيره في الغرض مطلقا وتندب في النقل ان شوقه والدية عدا
فان تاذ يا بعد ما اذ يحل ليس بالهين وجبت **قوله** لندرة اي الاكراه **قوله**
والثلاث في الصوم في التحفة ضبطوا العليل بثلاث كلمات او اربع وقول
العلوي خمسة كلمات فاقول ثم قل والمعمد عدم البطلان بالندرة ودونها

والبطلان

والبطلان بما زاد عليها **قوله** في الصلاة لوطن بطلان صلاة بكلامه ساويا
تكم ليسير اعمدا لم يتطل **قوله** قريب عهد في شحلا رشار والعياب والنهاية
وان كان بين المسلمين وافر في التحفة ان الحال طائفا اذا قضت العادة بانه
لا يخفى عليه ذلك لا يعذر **قوله** بعيدة بحث في التحفة الضبط بالاجد
موتة يجب بذلها في الحج توصلة اليه قل ويحتمل ان ما هنا اضيق وعليه فلا
يمنع الوجوب للمكالم الصوري لا غير فبقرينة مشى طاقه وان بعد ولا يكون
خوذين موصل عذره ولا يكلف بيع قنن الذي لا يضطر اليه **قوله** ولم يتطل المريد
وفاعله يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلاة في مفعول يتطل **قوله**
او من الجرد وعليه فقول صلاة في فاعله وشره بمن يكلم معاوية ابن الحكم **قوله**
بذلك اي ينسوه صلى الله عليه وسلم وعدم ابطال صلاة في تكلم جاهلا بنسطة
قوله الباقي هو سبق اللسان والحمل للناسي صياحيه بعيدا عن العلماء **قوله**
وكالمجاهل الخ ثم ان كان ما اتى به مما جهله اكثر العوام عذره مطلقا واما
استرط كونه قريب عهد بالاسلام او ينشأ بعيدا عن العلماء **قوله** وكون
التخلف اي وان كان مخالطا لما فكل ما عذر واجبه له لخطائه على عالمهم لا
لا يواخذون به **قوله** بغلبة ونال العلوي في الجرد منها عدم قدرته على دفعه
قوله ولا يعذر وهو المعمد **قوله** جماعة استدر كوالا اولهم الشها الذي
في شرح نظم الزبد وشرح الاسلام في الاشياء والخطيب في شرح التبيين وفي
في الامداد وغيرهم قولوا والعبارة للخطيب بعد ما سبق لكن صوتي الاستدراج
وعنه في التفتيح والسعال والعطاس المخلبة انما لا يتطل وان كثر ان لا
يمكن الاحتراز عنها انتهت الكلام في غير الضحك كما يدل عليه كلامه لا لاجاب
لشدته من افاته للصلاة ثم محل البطلان بكثرة نحو السعال حيث لم يصح ذلك
في حق من ضامننا حيث لم يخل من منة الوقت ليسع الصلاة فلا نحو سعال
ولم يعذره ولا اعادة عليه لوقفي **قوله** في الكلام الكثير فبقرينة به لان المدا ر

في البطلان عليه لا في نفس السعال وان كثر **قوله** ويعذر فيه اي في الكلام الكثير
هو ظاهر الحلا في شرح البهجة لم يروى شرح المشايخ او صرح به القليوبي
والشوبري ونقله عن النهاية لكن في شرح الارشاد لك ولطبيب في شرح التبيين
ونقله عنهم ان محل العفو في القليل عرفوا واعتمدوا في التحفة بعد ان تردد
فيه **قوله** في التحفة اي وحده فهو محل التردد على المعتمد لان غيره لا تنو
القراءة عليه والقوة في نظم الزيد به السعال واقره الشهاب الرملي في شرحه
قوله في الواجبات الخويجا لك في كتبه ولطبيب في شرح التبيين اذ كان الانتفا
اذ التذرية من اجتمعت اليه واقرا الشهاب الرملي الاستوى عليه في شرح نظم
الزيد وجري م على عدم اغتفار ذلك فيما ذكره وافقه الشوبري والزيادي
لكنه قد عقبه لو كان يصلي جمعة وتوقفت ما بعته على ما ذكرناه فعله ولا
يبطل لان فيه تصحيح الصلاة ومثلها ما وصفت فيها الجماعة كالمعادة انتهى
هذا تجري القليوبي **قوله** او وجه الامام في فئاوي م لا بد من النية في كل صلاة
ونقل القليوبي عن الطبيب لاكتفاء بقصد ذلك في جميع الصلاة هذا اول تكبيره
اي شجاعه وجري م في شرح مختصره في حواشي المنهاج على صحة صلاة نحو
البلغ والعاية على الامام بقصد التبليغ والفتح فقط للجهل بامتناع ذلك وان
علم امتناع جستن الحلام وان لم يقرب عمده بالاسلام ولا نشأ بعيد اع العلماء
قوله القراءة وحدها في التحفة والنهاية لجميع اللفظ وحده حيث كان
هناك قرينة تصرفه والاله يصرفه في المحتمل وان لم يقصد القراءة **قوله**
او انشاءها هو المعتمد وفي المجموع ينبغي ان يفصل بين ان يكون انتهى في قراءة
اليها فلا يبطل او لا يبطل واعتمده الامام في السيد السهمودي والوخزمية
قال سم هو وجه جدامع العامل الصادق بل لا يتجده غيره **قوله** وما لا يصلح
اعتمدهم رواطال في تقريرة في الاسناد وجري السكرو الاستوى ولا في
والسيد السهمودي على التفضيل في ذلك فقالوا اما ما لا يحتمل غير القرآن او

او كان ذكره محضاً فلا يبطل الصلاة به قطعاً على كل التقادير قال ابو خزيمة به
يعلم ان التسييح والتهيل ونحوهما من انواع التكرار فتسبح ما لا يصلح للحال المذكور
فلا يبطل به وان جرد فيه قصد النية ثم قال ان اركب خلافه من تكبيرة
خارج عن المذهب او على وجه شاذ غريب في المذهب **قوله** مطلقاً كذا
في شرح الارشاد لكن المعتمد انه لو قصد مع وصلها بكل كلمة على حالها انما
قرآن لم يبطل فقوله هنا ان لم يصلح ليس بعيد على المعتمد **قوله** بالذكر
هو ما يذب الشارح الى التعبد بلفظه والدعاء ما نقص حصول شيء وان لم
يكن اللفظ نصافيه كقوله كم احسنت الي واسات وقوله انا المذنبون
لما دار اقبى القفال بانه لو لم يسلّم بقصد اسم الله او القرآن لم يبطل
ولما بطلت ومثله العاخرة والنعمة والعاية بقصد الدعاء وفي التحفة ليس
قال الله كذا اي فيبطل به الصلاة وقيدته في النهاية بما اذا لم يكن في محل تلاوة
ونقل سم غم رلوق لصدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن ينبغي ان لا
وفي التحفة ما يعيده **قوله** والدعاء اي الجائزين والمبطلت وفي فئاوي م
جوان اللهم اني قنيت طرية او روجه فربها قدر كذا او يجوز بالمستحيل على ما
قاله القليوبي **قوله** كالغنى شرطه كما توخذ كلامه اربعة ان يكون بالقرينة
وان يكون قرينة وان يخلو عن التعليق وغير الخطاب المصروف في التحفة ان توقف على
اللفظ لها وفي الامداد والنهاية ان يكون قاصداً للنشأ لكن هذا ينبغي عنه
قوله بقرينة **قوله** والبصير في فيه انها لا توقف على اللفظ ولا بد فيها من القبض
لفظها لا يفيد ولذا جري في الاعاب على الباطال به واجاب في الامداد بانه
وان لم يحصل تمام الملك لها باللفظ يحصل سببه كما ان الوصية لا يحصل لها
ملك بل بسببه **قوله** والوصية اعتمد الباطال بما عدا انذار البئر في سائر القرب
وتبع الله في هذه الشبهة **قوله** وغيرهم يشمل الشيطان وهو المعتمد خلافاً
للاعياب ومثلاً يعقل وهو المعتمد ايضا خلافاً لشيخ الاسلام **قوله** رحلك

بخلافه وظاهر إطلاقه وان قصد به التعميم وفي كذا جواب البطلان
في ذلك عند الإطلاق وهو وجه عند من الأول وان اطلقوا عليه **قوله**
مطلقا اي سواء قصد الذكر او لا **قوله** بغير العربية هذا بالنسبة للذكر والدعاء
الماثورين اما غيرهما فبطلان به وان لم يحسن العربية **قوله** الاخر من اشارته كعبادة
الناطق في العقود والحلول والدعاء والاقارر لا في بطلان الصلاة بها والشهادة
والحج في الدين على ترك الصلاة فليست فيها كالنطق ولذلك لصاحبه ذكره
قوله وان صح بيعه اي ان فهمها العطن وعقره او الفطر والى باشارة اخرى
تفيد ارادة البيع لانها في كناية **قوله** في غير التشهد هو المعتمد خلاف
مقتضى الخطيب **قوله** بلاشارة باليد او الرأس ثم بعد سلامه منها باللفظ
وان قال المسلم **قوله** او دعاء اي ان لم يقصد احداهما فيما اذا قلنا ان
واياك فستعين ولم يقصد الدعاء وحده فيما اذا قلنا استعنا بالله او نستعين
بالله **قوله** في التحقيق ظاهر ان من قوله ولو قرأ امامه في التحقيق وهو
ظاهر التحفة والمهابة وغيرها والذي رآته فيه ولو قرأ امامه اياك فستعين
واياك فستعين فاعلمها بطلت ان لم يقصد تلاوة او دعاء انتهى وقد نقلها
كذلك في الامداد والخطيب في شرح التبيين واي شجاع وكان لما لم يكن بينهما
فرق لوجود الصارق فيهما عن القرآنية وهو كمال ارادة اجابة الامام به
امامه نسب ما ذكر للتحقيق **قوله** بالسكوت وانما محكما **قوله** ولو قرأ
فيما اذا طول به الركوع **قوله** خجل في كناية كراهة تطويله بغير
لغة الخلاف في كونه كناية **قوله** كنيته في كونه هو **قوله** نحو اعني
اي كعاقلة وان لم يكن ان يكون ما ينيه به الرجل هو التسليم وما ينيه
به غير الرجل هو التصديق بالسنة راجعة الى المنية به لا الى التنبيه لنفسه
اذ هو قد يكون مندوبا كما اذا هم امامه بترك سنة كالنشهد الاول ومبا
كاذبه لا نقل واجبا كذا في مشرق على الهلاك ان تعين في كونه في كونه

في الابطال بغير

و

وكفي والواجب ما يحصل به الانذار في قول او فعل وان كثرت بطلان به الصلاة
قوله محذور مهلك او ما يبيح الميتة **قوله** بغير كناية اي بغير بطن وهو الاول
او ظهر اليدين على ظهر اليسار وهذا ان اولى من عكسهما وهو بطن اليسار او ظهر
على ظهر اليمين وبقي صورتي ان ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه وهما مضمون
بالنسبة لتلك المادج وضرب الكف على الكف مكروه وفي التحفة في تحريم ترك
خارج الصلاة ومجان وتقل الغلب في كراهة ولو بقصد اللعيب مع بعد
لصوي اليد عن الاخرى وروى شيخنا في كراهة حرمان بقصد اللعيب ذلك
رأيه في فتاويه وفي موضع آخر منها ان قصد التنشيه بالنساء حرم ولا كراهة
قوله للنساء اي وان تظنون غير الرجال الايجاب على المعتمد خلاف الشرح
العياب والارشاد وافرقة سم في معنى المنهج من انها تسبح **قوله** خلاف
السنة خلاف المنع حصول اصلها **قوله** متواليه معتمداك وسم في معنى
المنهج واعتمد رآه ان كان الحاجة لا يضرون كثرة وتوالي ورجع الى ان الرجل
اذا صنف مثلها في ذلك وقيد الغلب في عدم الضرر بتواليه بما اذا لم يكن فيه بعد
اخرى اليد عن الاخرى وعودها اليها قول ويصح به التعليل بانه فعل خفيف
لخ **قوله** للاعلام اي ولو مع اللعيب فالنصارى قصد اللعيب وحده وان كان
واحدة وفي كناية من رافعي الوالد بطلان صلاة في افام لشخص لصيغة الوسطي
قوله وان قل اي من حيث العدد بان كان مرة واحدة بدليل عطف الافعال
الكثيرة عليه وبدل له قول شيخنا في كراهة خسر وان لم يتعد دو جهل انه اراد
خسره من حيث قصده اللعيب به بما صرح به في الامداد ويجهل انه اراد
اذا قصد ما يخسر في الشروع فيه بطلان وان كان ما فعله منه قليلا ويجهل
انه اراد الجميع **قوله** الكثيرة اي في غير صلاة الخوف ونقل السمع وصال
موصية عليه **قوله** ركوعا سنة عند الشك في كونه في كونه في كونه
ما امام ركبتيه ولو لم يحصل ثبوته او افتراءه المندوب واستدركه ان

تقصده زيادة الركوع ولجري جماعة كلام الله في القيام في التشهد أو طسبة
 للاستراحة فإذا انتهى لم يكره أن يطول صلاة لكن المصنف خلافة في ذلك أو ضحاها
 فيما كتبه على رسالة العيصي في ذلك فإن القيام كذلك عسرون فكيف يكون
 بطلا للصلاة **قوله** العولي أي غير تكبيره المحرام والسلام **قوله** أو التثنية
 كان ركع أو سجد قبل أمامة ثم عاد إليه معه فأنه في العدم ليس له الرجوع معه
 وتخير في السهو ولو رفع رأسه من السجدة الأولى قبل أمامة ظاهرا منه في
 والى الثانية ظاهرا أن الإمام فيها ثم بان أن الإمام في الأولى لم يحسب له
 جلوسه ولا سجدة الثانية وتبايع الإمام فإن حكمه بذلك للإمام قائم أو
 بالسر أي بركعة بعد سلام الإمام لأن هذا خشا بتقديمه بركن وبعض آخر
 ولو سجد على خشن أو يده فانتقل عنه لغيره بعد رفع رأسه بخلاف بطلان
 بخلاف ما لو أصاب جهة خشوكة فرفع لكن يلزمه العود لو جرد الصلابة
 اقتدى من أوقف من ركوعه فلهزمه متابعتها في الزايد **قوله** أو قبل السجود أو جلس
 سجدة التلاوة للاستراحة قبل قيامه أو عقب سلام أمامة في غير محل
 جلوسه **قوله** قبل الركوع أي كان جلس بعد السجدة ثم قام لركع فبطل
 به صلاته **قوله** بان لا يعدل في صلاة العبد من التحفة العرف مضطرب
 في مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العوض بحيث ينفصل فغيره هو
 حتى لا يسميان حركة واحدة **قوله** ولو معا ينبغي التنبه له عند رفع اليدين
 للتحريم أو الركوع أو الاعتدال ورأيت في فتاوى والده ما نصته قد صرحوا بأن
 تصفيق المرأة في الصلاة ورفع المصلي المار بين يديه لا يجوز أن يكون شيئا
 مرات متواليات مع كونها مندوبين فيوض منه البطاؤون فيما إذا خرك
 حركتين في الصلاة ثم عقبها بحركة أخرى مستنونة وهو ظاهر في التلاوة
 لا تغفر في الصلاة للنسيان ونحوه مع العذر فإني في هذه الصورة أي
 آخر ما في فتاويه وفيه من المخرج ما لا يخفى أن اغتفر الحال الذي توالي التصفيق

والركعة

يخرج

والرفع في صلاة العبد وهذه القصة في الحركة المطلوبة لا تعد في الميطل
 وتعلقه بالحرمة ما يوافق **قوله** إلا فاحشة لأن ما بطها أن يخرج لها
 الحد المجزئ في القيام **قوله** بعصا اللعبيد للتصفيق والخطوات ما لم
 يجهل البطولات بذلك ويجذر **قوله** المراد هنا وبغيرها ما بين القدمين وهو
 المراد في صلاة المسافر وقيل لغنان فيها **قوله** إلى مسأواها كذلك شرطا
 المرشاد واليه عمل الأعيان وما في التحفة إلى لها أخرى مطلقا وعمله
 الشباب الدملج وولده والخطيب وغيرهم **قوله** ورجوعها أي على التوالي
قوله لا يصبر معه بان يحصل له ملاطاف الصبر عليه عادة وشله من أنيلي
 بحركة اضطرارية ينشأ عنها عمل كثير **قوله** خلاف الأولى هو من غير بالكل
 كفح الجود وغيره كتحريك الأصابع بشرط أن لا تتحرك كعبه بالذهاب والأبواب
 على المعتمد **قوله** والنسيان ظاهرة وإن أخرجه إلى خارج الفم وكثر وهو
 المعتمد خلافا للأعيان وغيره ومثله الذكر **قوله** المفطر وإن قل كان تكس
 أذنه أو مقصر بتركه متعديا وليست في الكراه على تناول المفطر في الصلاة
 من الصوم **قوله** ومضغ أي كيلع ذوب سكره والمضغ وحده فحل تبطل
 بكثيره **قوله** نحو الأكل والشرب أي ما كثر والمشروب أي وصول الحديها
 إلى الجوف مجردا عن المضغ وهو المراد بقوله فإن أكل قليلا **قوله** الكشاف
 سهوا هو لا يبطل الصوم بخلاف الصلاة ولذلك عطفه على ترك المفطر
قوله بان فأنه أي فأن الشك الركن **قوله** ان كان زمن الشك أي عرفا
 والحاصل أنها تبطل بأحد ثلاثة أشياء بعضها كمن مطلقا أو طول زمن وان
 يتم معه ركن أو لم يجد ما قرأه في زمن الشك وإن لم يبطل الزمن ولم يحضر
قوله كراءة الفاتحة يعني في إبطال الصلاة وقوله ان قرأها أي الشورة
 والتشهد الأول وقوله قدرها أي الفاتحة وكذا قوله أو قدر بعضها وقوله
 وطال أي زمن الشك **قوله** قبل طول الزمن في مثله الأمداد وينبغي زيادة قيد

والمحله إذا كان لغير حاجة ومنها
 عدد التسبيحات في صلاة
 التسبيح قوله صحيح
 بشيخ فقولها طنها قوله
 بوصول مفطر أي بان
 يكون عالما بالتصريم

قالت وهو ما قراه في حالة الشك كما علم مما تقدم **قوله** قطع الصلاة
 ولو في المستقبل **قوله** القهري الذي يطرق الفكر بلا اختيار في الأعيان بان
 وقع في فكره انه لو تردد في الصلاة ما حكمه فلا مواخذه به قطعاً وبه يعلم الفرق
 بين الوسوسة والشك فهو ان يعدم اليقين وهي ان يستمر اليقين لكن تصور في
 نفسه تقدير التردد لو كان كيف يكون الامر فهو الهاجس الذي في **قوله** ان
 شيء بخلافه فلو لم يقطع في النية يوترط الا ومنا في الصلاة انما يؤثر
 عند وجوده **قوله** وما بعده أي بعد القطع وهو التردد فيه اذ في الاستمرار فيها
قوله عدم تعليل في صورها اذ انواه وتكلم به وهو جاهل معذور **قوله**
 ولو لم يلا أي عارياً لا عقلياً لان الأول قد بناه في الجرم لا مكان وتوعد بخلاف
 الثاني واعلم ان الحال قسمان حال لذاته واخره فالحال لذاته هو المتعبد عادة
 وعقد كالمجموع بين السواد والبياض والحال الاخره قسمان متعبد عادة لا عقلاً
 كما لمشي من الزمن والطيران من الانسان وهو المراد بقوله ولو لم يلا **فصل**
 في مكرهات الصلاة **قوله** لضلالتن في اضطراب بسرعة ومحل ان لا يفعلها
 لعبا ولا بطلت صلاته **قوله** الى التسميائها ما لا كسفت **قوله** وكفى
 اي ضمه وجمعه فيعقب الشعور ويحتمل على القوب ويشتركه او دله او غير
 عذبه وفي النهاية بتخصيص الشعور بالرجال ما المرأة ففي الامر بتقصها الضمنا
 مشقة وتغيير طينتها المفا فيه للتعجل وينبغي الحاق الضمنا **قوله**
 ليسجل امهال اي غالباً ليدخل في ذلك صلاة الجفارة ويكره كشف الرأس
 او التكبيل والاضطباع ولو من فوق خفيص **قوله** ولا فرق في ذلك بين الخفة والرجاء
 وتلقه بل الميضي او ليجد في حاشية الايضاح لك الاول لعدم اليسر وكذا
 من رقت سواء اوضع ظهرها ام بطنها وقل القيلولة في ظهر اليسار
قوله غيار جهته اي غير طاعة شعبة كمال السجود **قوله** واحدة اي لغاير
 حاشية مع رفع الاخرى عن الارض فلا كراهة **قوله** توفان في قنواي



من ركلما حضرت باقت لنفسه اليه بحيث يستغل قلبه بقدر حيث التسع
 الوقت كوطي وحقه عند حضورها **قوله** عزمينه يستثنى منه مسجده
 صلى الله عليه وسلم على العهد **قوله** خارج الصلاة اعلمه من حيث كان
 وعند الله وان لم يكن مستقبلاً **قوله** في المسجد محله ان يوجبه اما اذا
 استهلك في نحو مضغنة واصاب المسجد فلا حرمة **قوله** يقطع الحرمه
 اي رواها **قوله** وان يخضع لاي غير اكل الركوع وان لم يبالغ وان يسر
 عن الظاهر **قوله** خلاف السنة هو معنى الذي قبله **قوله** ليست سنة اي
 في مباحة المأثموم فرغ من المباحة في الثالثة والرابعة ففسد الشهد
 الأول فيسب ان يدعو **قوله** والدعاء فيها في غير الصورة السابقة
 وفي قنواي م رانه يحل فيها تحمل الشهد **قوله** كل مكرهه عبارة التحفة في
 الجماعة كل مندوب يتصل بالموقف فانه ذكره مخالفة وتغوت به فضيلة
 الجماعة انتهى قول السيوطي طوفات فضيلة الجماعة لم تفت ثواب
 الذي يحود بركة الجماعة بعضهم على بعض **قوله** غير الصف أي الذي من
قوله والعلو اي الذي يظهر حساً وان قل **قوله** اقتداء المفترض ولا
 افضل منه **قوله** ويكره الجهر في الأعيان محله حيث لا عذر ولا كان كثر
 اللقطة عنده فاحاج الجهر ليا في القراءة على وجهها فلا كراهة انتهى
قوله لا يجمع لوجوبه في الأعيان ويمكن حمل كلام التحفة عليه **قوله**
 ومنها في الأعيان الفتح اجود ومثله كل بحاسة متيقنة **قوله** كرهية الصلاة
 فيه قصبة هذا الطرف انه لو لم يكن الصلي فيه لا يكره وان استقبله
 في الأعيان لكن ينبغي ان لا بد من نوع بعد عنها بحيث لو نظر الى محل سجود
 فقط لم يستغل بمرور الناس وكذا الصلي في نحو شئان او كان مطل عليها
 انتهى وهو ظاهر فيحمل ما في التحفة من ان استقبله كالوقوف به على ما
 اذا لم يبعد عن الطريق على الوجه الذي ذكره في الأعيان وتقل سم في

نقاد

حواشي المنهج غم رآته لوصلي حيث يقع المورد بين يديه فان كان بحيث يدب
 الحشوع كره والا كان غرض عينيه ولم يدب حشوعه **قوله** في الوادي
 لا قبل هو وادي القرى شامي المدينة النبوية وحرم لعنهم بان ذلك كان
 في مرجعه خبير في القسط الذي ونوع فيه **قوله** لحشيه الضرر المعتمد
 عدم الكراهة فيما عدا الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم في بقية
 اليهودية ويمكن حملها على ما اذا لم يحش ضررا فلا يخالف ما هنا **قوله** متعب
 اليهود وقيل بالعكس وكذلك البسعة ويحل الكراهة كما في الألباب
 ان دخلها باذنهم والاحرمت صلاته فيها لانهم منعوا دخولها هذا
 ان كانوا يقرون عليها والا فلا **قوله** ألمعاصي او غصب كارضن غود و
قوله ما وى الشياطين يؤخذ منه ان كل محل هو مأواههم نكوه الصلاة فيه
 قبل وهو كل موضع غير مأهول كالمغارات والشعوب والأرضية الخ
 وقول صلوا في كل موضع يتشوش الانسان فيه ويحصل له الهم والخوف
 منه ما وى الشياطين **قوله** وبه يعلم ان اذ لا نجاسة يجاذ بها في مقابرهم
 وفي التحفة الكراهة فيما لو دفن ميت بمسجد واقربا منه في الأمد **قوله**
 مقابر الأبنيا وحرمة استقبالها إنما هو لتركها وخوفه لانه يؤدي للنفس
 والحق المظلمة من ربه الشهد او منعه في الألباب والأول اوجه كيف
 وحياة الشهداء ثابتة بالقرآن **قوله** ومساحة اي محل طرح الثياب **قوله**
 ولو جدد اعنده وخالفه من رفيع يتعلا فقا والد **قوله** متر اي من كونه
 ما وى الشياطين **قوله** غيرها فاذا شرب كلها واجتمعت فيه سيقف الى
 المريح وجميع مباركها ليلدا ونهارا كما لعن لكنه اشهد لان تغارها فيه
 الكراهة في موضع الأبل بأحد شطين وجودها او نجاسة محلها
 وغيرها بشرط نجاسة محلها او وجود النفاق المشوش الحشوع بالفعل والبر
 كالغتم على المعتمد **قوله** كخطوه لم يعم عدم النارية حماقة لانه صلى الله

عليه

عليه وسلم نأثر به والكلام في البصير **قوله** يستقبله لانه يستقبل القلب غالبا
 او مستجيبا لا الي ميت او نائم الا اذا كان كطليعة التي تحلته نفسه
 بالتمتع بها **فصل في سترة المصلي قوله** لكل مصلي مثله سجدة تلاوة او
 شكر **قوله** ومنع نحو العصي اولى منه **قوله** وان لم يكن له اي وان كان
 بدقة الشعرة **قوله** بين قدميه عند الشك اعتبارها في العقب وعند
 م رذروا من الأصابيح وهذا بالنسبة الى القاييم واما غيره فبما سياتي
 في فصل لا يتقدم على امامه **قوله** ثلاثة اذرع بذراع المدي في المعتمد
 وبه يعتبر ايضا ثلثا الذراع في الشاحص ثم اعتبار الارترقا يخفى
 بالشاحص واما اعتبار القرب بثلاثة اذرع فيشمل الخط والمصلي **قوله**
 مصلي كسجادة تفتح السنين **قوله** طولا اي الى جهة القبلة وهو الأول
 وتحصل التسنن به عرضا من يمينه الى يساره او كالحلال **قوله** ليس
 التفريق ليكون كل صف سترة للذي خلفه عند الشك ونقل سم غم رما قوا
 لكن الموجود في كتيبه خلافه وفي التحفة لا يعتد بستره بمحروق ونظر اليه
 او برأيه نفورا وبامره لا يستغل بها او برجل يستقبله بوجهه والافترس
 سترة **قوله** ملقا وجهه لكن الافضل ان يجعله غير عينية او يساره بحيث
 يجاذي لحد حاجبيه وفي الألباب اليسار اولى وتكره ان يصير اليها
 يخلها بين عينيه ومع الكراهة هي سترة معتبرة ومحلها في غير حدار
 عرض لعينيه ذلك وغير نحو السجادة قال القليوبي لان الصلاة عليها
 لا اليها **قوله** ثم لا يصح اي في تشوش حشوعه والاف المرو لا يصح
 مطلقا **قوله** له المصنف اي في جعله نحو العصي في رتبة نحو الجدار وفي
 جعله الخط في رتبة المصلي والمعتمد ان الخط موضع المصلي كما في غير
 عن نحو الجدار قال القزول لمن سمع العرب هذه عصا في دما هو عصاي
 ولعده لعل لها عذرو الصواب عذرا **قوله** ثم المصلي الذي يظهر لي انه

المنهج

قدم

لو أمكن جمع المصلي ووضعه كالمناج بان كان يحصل منه تنوير بكنى ذراع فالتش
 ان لا يعتد بفرضه لفاخرهم المصلي في المناج والمناج من اجل ذلك **قوله**
 الى ما دونها لوراءه مستترا بالادون وشكل في قدرته على ما فوقه حرم
 المروء على المصلي **قوله** مع القدرة عند الله مع سهولته ولا يشترط
 وعدم رعيها قبلها بمنزلة حجره عنها **قوله** دفع المار عند ذلك المكلف عين
 جاهل عذروني في الاعجاب نذب الدفع ولا غير مكلف لكن بلطف بحيث لا
 يؤذيه به وقل لم يدفع مطلقا صبيا او مجنونا او لحيمة لانه من دفع الصائل
قوله شيطان اي فعله فعل الشيطان او الحامل له على ذلك المشيطان
 او معه شيطان لان الشيطان لا يحسن ان يخرج بين يدي المصلي وحده
 فاذا امر الشيطان وافقه **قوله** ولو ضرورة المعتد الجواز لها صحتها
 سواء في كل كلامه هذا وفي الامداد على ما لا يخرج مصلحة على مقصده
 المروء **قوله** في الامم هذه اللفظة زادها الكشيبي في رواية البخاري
 وهي ثابتة في اليونانية من غير عز ووزن في فتح الباري ليست في شيء من
 الروايات غيره والمحدث في الموطا ويا في السنن والمسانيد والمستحج
 بدولها قول ولما رها في شيء من الروايات لكن في مصنف ابن ابي شيبة
 يعني في الامم فحتمل ان تكون ذكرت في اصل البخاري طائفة قطنها
 الكشيبي في اصل الامم لانه لم يكن من اهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية
قوله حرثها هو في رواية البزار وفي صحيح بن صبان مائة عام **قوله** فان
 قصر في لو تعدت السترة نحو الخط لم يجر له الدفع على المعتد كما
 في الاول **قوله** فادع الطريق اي اعلها والسارع الطريق النافذ
 اقص من الطريق **قوله** لتقصيرهم في فان لم يقصروا بان حدثت من جرح
 ليصطف موعده فلو خطي لكن يقال سم في حوش المنهج غم رانهم ان كانوا
 متضامين بحيث لو تقصروا السدات العرجة فهم مقصرون فلا ينجح المروء

في تلك العرجة **قوله** جاز المروءي ولا تراها خلافا للمروء في شمع البهجة لكنه
 خلاف الاول **قوله** مقلده يفتح اللام فيه وفي مقلدا المار اي فخر المروء
 احد احتمالات في التحفة ثانيا العبرة بذهب المار ثانيا بذهبها في وهو
 الذي يجبه وعليه فاذا لم توجد ستره معتبر في مذهب المصلي لم يدفع المار
 وكذا لو استتر بما لم يعتد المار الحرمه معها قل نعم ان ثبت ان مقلده سناه
 عذرا طاله التقصير على صلاة مقلده غيره رعاية لا اعتقاده دفعه في وفي النهاية
 لو قيل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي تحريم المروء باعتقاد المار لم يبعد وكذا
 ان لم يعلم مذهب المصلي انتهى ولو تعارضت السترة والعري من الامام او الوصف
 الاول مال في التحفة اليقديم نحو الصفة الاول **فصل في سجود السهو قوله** تسن
 نقل الخطي عن الاعجاب بالامام جمع يخشى منه التشو يش عليهم انتهى وبيان
 ما فيه **قوله** والنفل منه سجدة الفلاوة والتسكوت صلاة الجنازة لا سجود فيها
قوله كالقنوت اي كان المراد بالقنوت ملا بدنه في حصوله بخلاف ترك
 قنوت عمر رضي الله عنه كانه اي يقنوت تام **قوله** لم يسجد اعقد ر السجود
 في القليوب الاول هو الوجه **قوله** لذا انها اي الصلاة في كل اعيان ليس مطلوبها
 لذاته بل للتشبه بالغير **قوله** مثلها اي القنوت والتشهد الاول في طلب
 السجود ولتركه **قوله** وحدهما اي ان كان يحسنهما يلزم من ترك القيام والقنوت
 لهما تركهما اذ لا يجوز ان في غير القيام والقنوت وان كان لا يحسنهما فيسجد لترك
 القيام وحده او الجوسر وحده بعدهما اي زيادة على ذكر المعتد في نفسه
 لو قدر والمراد الوقوف بعد قنوت مجزئ وان لم يسجد القنوت المعلوم كما
 في النهاية **قوله** يحيل لبيان ان المار دفعه الواجب في المصير وهو
قوله واصحابه في التحفة انقلنا بندها عليهم تكون اربعة عشر في فتاوى
 ابن زباد لم يقل بالاستحباب احد والحال فيه وفي القليوب في المجلد الثاني
 زادوا الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه بعد القنوت

قد وهذه ستة باستقاط القيام لها وسبعة بعده واحداً وأثنى عشر باعتبار
 كل منها فجلتها على هذه أعشرون والخلاف في غيرها لفظي **قوله** أو الجلوس لها
 أن لم يحسنه على قياس ما سبق **قوله** أو بعد أن سلم أي المأموم لأنه يسلم جالساً
 بترك الإمام **قوله** القليل تقدم ضبطه **قوله** لكل القليل أي عرفاً والمراد به
 المأكول لا المضغ **قوله** بغير مشروع ضابط الميطل فيه أن يزيد على الذكر الميطل
 فيه قدر العائنة متجداً وعلى المطلوب في الجلوس بين السجدين قدر أقل الشاهد
 وخرج بغير المشروع المشروع كالنسيح في صلاة والقراءة في اعتدال الكسوف
 واعتمد في صفة الصلاة من الخفة أن تطول اعتدال الركعة الأخيرة بذكر أو دعاء
 لا يطل مطلقاً **قوله** بعد السلام استدلال به كضعفه مطلقاً والمالكية فيما إذا
 كان السهو بالزيادة أو بالنقصان فقبله ولحد يستعمل كل حديث فيما ورد
 وما لم يرد فقبل السلام والشافعية قبل السلام مطلقاً وقد بينت في كل منهما
 أدلة كل ذلك فراجعهما **قوله** إلا أن قرأنا فعل بعضه ككلامه ولو لفظ التحية
قوله لا فرق عنده شيخ الإسلام بترك شرط أن يقصد به أنه نسيح الركوع مثلاً
 واعتمد رعد السجود بغير نقل الركعتين العول وعدمه بالبسملة أول التشهد
 وفي فتح الجواد لا تشترط النية في نقل الركعتين العول والسجدة **قوله** فترجم
 في الخوف يعني في قيام في صلاة ذات الرقاع أربع ركعات وصلي بكل ركعة أو ركعتين
 وصلي بغير ركعة وبالأحرى ثلاثاً فإن الإمام وغير الفرق الأولى يسجد **قوله**
 للخالفة بلا انتظار في غير محله لأن محل الانتظار هو التشهد والقيام في الثانية
 في الخوف كما أن محله في الأمن التشهد الأخير والركوع الذي تترك به الركعة
 وكذلك لو فعل ذلك في الأمن كما نقله الكلبيني عن **قوله** وحده بأن جلس له
 ونسي التشهد **قوله** أو قيامه أي وصوله لحد يجرى في القيام بأن لا يكون
 إلى أقل الركوع من القيام والإعادة **قوله** في الصلاة أو صومته عوده وأن بعد
 إسلامه **قوله** ذكر أي فوراً **قوله** بطلت صلاته أي وإن جلس الإمام لا

خلافاً

خلافاً لآل شني وأما الميطل فمثل ما يطل في الجلوس بين السجدين **قوله** ويجب
 عليه أن يحمله أن تترك قبل انقضاء الإمام والافلا عوده ولا يحسب ما قرأه قبل
 قيام الإمام ومثله عندهم إذا خلف الإمام للقبول وسجد المأموم سهواً أو
 جهلاً واعتدالته في الخفة في قبلة القبوت لزوم العود مطلقاً وإن فارق
 الإمام فإن لم يترك أو لم يعلم المأموم إلا بعد رفع رأس الإمام من السجدة الأولى
 وأقول الإمام فيما هو فيه وأبى بعد سلام الإمام بركعة لفحص الخالفة في القيام
 إلى السجود أكثر منه في القيام إلى الجلوس وكلامهم يؤيد الأول **قوله** قصد صحيحاً
 أي بانتقاله من واجب لواجب **قوله** فأما أو وصوله لحد يجرى في القيام
قوله عاد إليه في الإتيان غير الأول في المنفرد وإمام القليلين دون إمام الجمع
 الكثير لئلا يحصل لهم التباس بالإتيان في المساجد العظام ويؤيده ما يأتي في
 سجود النداء أنه صنف في التشويش على المأمومين لجهلهم أو خوه سن له
 تركه وقد يؤخذ من هذا التقييد أنه يسجد السهو للأمام بذلك إلا أن يفرق
 بأنه كذا سجود النداء كما هو ظاهر فليعمل وأن يفتي منه تشويشاً انتهى
قوله بذلك أي بغير خروج غاسم القعود **قوله** ومنه أي الثاني أي سبباً
 سجود السهو **قوله** بسببه العمد أنه يعود معهما أي في أعضاء التشي
 لم يضعه **قوله** التردد فيه أي في زيادته **قوله** وهو مضعف لثبته أي
 التردد فلا يكون طائفة جار ما يانه في الصلاة وضعف التثنية خلل فيسجد
 لغيره **قوله** كثرون ما لم يبلغوا عدد التواتر على أنه لا يعمل بحال الجهر وإنما عمل بما
 حصل عنده في اليقين وإن كان سببه الخبر ومثل ذلك إذا صلى في جماعة بلغوا
 عدد التواتر فيكفي لفعلهم على المعتمد خلافاً للشهابي الذي إذا لم يبلغوا
 عدد التواتر ترك اسم العبادي في شح أي شجاع هل يفتي على المأموم مغفرة
 الإمام أو يجوز له انتظاره فأما فاعله في تركه أو يشك فيقوم فيه نظري العمل
 الأقرب الثاني **قوله** في النقص محله حيث لم يورثه الأخبار أو في تردد ولا

اخذ بقوله ولا اقله خبر بعد السلام نعم ان اوردته شكاً نذبت المعادة **قوله**
 معين اي كالقنوت بخلاف الشك في ترك بعض مبهم بان لم يدرك هل ترك بعضاً
 او غيره نعم تحقق الترك او شك في أصل الترك **قوله** وفي غير الخالب الذي هو
 ان المشكوك فيه كالحكم فان المشكوك فيه بعد السلام من الغرض كالمأني
 والمراد السلام الذي لم يحصل بعده عود الى الصلاة ولا كان له تسليم **قوله**
 فلو لم يدر المعادة ما لم يتذكر الصحة وان طال الفصل وخرج بذلك نية العذوة
 فلا يضر الشك فيها في غير الجمعة **قوله** في موضع اي في آخر باب المشك في نجاسة
 الماء **قوله** في موضع آخر اي في باب مسح الخف واعتقده شيخ الاسلام وم
 وغيرهما وجعلوا في الجموع الاول على ما اذا لم يتغير الطهر قبل الشك **قوله** لا
 في الطهارة كذلك شرعاً لا يشار له والمصنف عدم ضرر الشك فيها بعد الصلاة
 كبقية الشروط **قوله** امام امامه يعني امام امام الامام كان اقتدي مسبوق
 بمن يهي فلما قام المسبوق ليتم صلاته اقتدى به آخر وهكذا **قوله** فيها اي
 في سهو الامام وعمله **قوله** يلزم الامام في تحت في التحفة انه لم يعبد الشك
 وفي النهاية الذي انقضى به الوالد انه يجب عليه ان يات التمسك بالوجه ثم
 وكذا لا يعاب **قوله** بطلت اي يصحى الامام للثانية عند العهد وان تخلف
 عدم السجود بطلت لصحي الامام للتمسك الاول **قوله** وغيره اي كالمظهر
 وسجود الصلاة ودرء القنوت والقراءة عن المسبوق والقيام عنه والتشهد الاول
 في الذي ذكره في الركعة الثانية وقراءة الفاتحة في الجهرية على مقدم هذه
 انشأ **قوله** من قوله اذ لا بدوة في الحقيقة **قوله** تعدي الخلل اي كما اذا
 كان عليه نجاسة ظاهرة او مبينة ان كان كافراً بطلت صلاة الامام
 بذلك بخلاف العكس الا اذا توقفت صحتها على الجماعة **قوله** سلم المسبوق اي ثم
 تذكر قبل طول الفصل ولا استأنف وعمله ان لا يعليكم اولوي الخروج معه
 او نوي انه بعض سلام التحلل فلا سجود **قوله** معه اي فانه لا يسجد عند

لوجه

لوقوع سهوه بالسلام في حال العذوة وخالف فيه **قوله** ولا يجوز اي ما له
 بين المفاضة **قوله** من نية سجود السهو غير نلفظ لها ولا بطلت صلاته وهذا
 في حق الامام والمفرد دون المأموم لان افعاله تنصرف لمحض النية بعد غير
 نية منه **قوله** في اعتقاده منه ان يقتدي الشافعي بالحق في الصحيح فيسجد
 الشافعي لترك امامه بعد سلام الامام وان قنت المأموم بخلاف ما اذا اقتدي
 في الصحيح بمن يصلي سنة مثلاً فلا يسجد المأموم وان لم يقنت ثم المأموم ان
 امكنه القنوت في الصحيح وادراك السجدة الاولى نذبت له التخطف المقصود كان
 يقتصر على قوله اسألك ان تعذر لي يا غفور وصلي الله على محمد النبي وعلى آله وصحبه
 وسلم وان لم يفرغ منه لم يلحق بطوس الامام بين السجدين كره له التخطف
 وان هو يلام امام للسجدة الثانية قبل هو المأموم لا ولا يطلعت صلاته وان
 ان سجد الشافعي اذا صلى خطف الخفي لا يخص صلاة الصحيح بل يشمل الخمس
 وان لم اقتد على مرتبة عليه لان الصحيح لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في
 التشهد الاول بحيث لو صلى فيه لسجد للسهو وتركها فيه يتوجه على الامام
 سجود السهو فتنبه له **قوله** لا احرام فان كبر لا فتاح بطلت صلاته ان علم
 وتعد **قوله** كخروج وقت الجمعة يلزم به اتمامها لمهر الوجوه ما عوده مع انها
 تحت في وقتها واذا عاد لم يصير عابداً الى الصلاة على المعتمد خلافاً لما نقله سم
 في خصوص المصحح غير **قوله** بان وضع جهنمه وكذا ان نواه **قوله** وبان انه
 عطف تفسير كانه المراد لا انه خرج ثم عاد **قوله** ان علم في نظريه في التحفة
 بان الموافق لما مر في الهداية ان شرع وقد بقي الوقت ما يسعها كمن يركم
 عليه ثم تركه وان تقول انما يتوجه الاعتراض ان قلنا المراد يسعها بسجود
 اقل بخبري من كانها بالنسبة لخاله عند فعلها اما اذا قلنا بالنسبة للحد الذي
 في فعل نفسه وهو ما جرت عليه في شرع العباد فيصير ان لا يسعها بالنسبة
 لا قل الممكن في فعله لا الحد الأوسط فان اشرف فيها ولم يتبق بالنسبة للثاني

على انه سجد سجود
 السهو تكلل صلاة
 عليه كما عتاق الامام
 الحسن في حال السجود
 وان لم اقتد على من
 نية عليه

ما قالوه حرمة مدتها **فصل في سجود التلاوة قوله** سجداً نال من عليهما
 لخلاف الإحصاء في الثانية وعلى الثلاثة الأخيرة خلاف ما ذكر فيها **قوله** والتسليم
 أي غير قاصد التمتع لجميع عروق آية السجدة **قوله** يؤمرون وقيل يستكبرون
 وقيل في العمل بعلتونه وفي صادم أب وفي فصلت يعبدون وفي الانشقاق
 آخرها وقيل الملقى الأولي أن يسجد عند العمل الثاني لمجرد العمل على القولين لأنه
 لا يطول الفصل بقراءة الآية الثانية ولا يكر السجود من أعاءة للمقوله الثاني
 لا وهذا لا يحتاج إليه إلا في **قوله** لا ينشقاق إذا عمد فيما عدلها ان لحرمة
 السجدة الثانية ورأيت في فتاوى السيوطي إذا قرأ في سورة العمل الله لا
 اله الا هو رب العرش العظيم أو في حم فإن استكبر والي يسامون يسجد **السجود**
 ولا يحتاج لضم ما قبله وهو قوله لا يسجدوا الي قوله وما يعجلون وقوله
 ومن آياته الليل الى قوله يعبدون **قوله** ان يرجع اي وان كان جنباً وجري
 م روعينه على الإطلاق وان لم يرجع لانها مشروعة في الجملة **قوله** أو
 وان كان جنباً **قوله** في القيام أو بدله في غير صلاة الجفارة **قوله** العلة يخرج
 الذي نطقه خرق للعادة فيسجد لقراءته لا الجمار فلا سجود مطلقاً **قوله**
 أي عدم كراهتها خارج من الجلاء وخوّه ونظرت المرأة بحضرة لصنوع الحرمة
 ينسحبها لعارض **قوله** ولها أي المسحح والتسامح ان يسجد القاري أكثر من ثلاثة
 إذا لم يسجد **قوله** لا اقتداء به لكن لا ولي ان لا يقتدي به **قوله** غير نفسه أو
 لقراءة نفسه قبل الصلاة **قوله** ولتعدوا ولا تبتطلوا وان لم يكن قريبا عهد
 بالاسلام إيجاب **قوله** في الثانية هي ما إذا تخلف المأموم عن الإمام في سجود
 لقراءة نفسه فاذا انوي المفارقة امتنع عليه السجود لسجود امامه **قوله**
 ولو علم أي المأموم ويجري هذا انما اذا انوي مع الإمام لكن تأخر لعذر كغسيان
 أو بطي حركة أو في الخفة ومنه يؤخذ ان المأموم فيصبح للجمعة إذا لم يسمع
 قراءة امامه لا تسن له قراءة سورتها وقراءته لما عدل آيتها يلزم منه الإخلال

سنة

بسنة المولادة انتهى وظالقه م روجي على ان المأموم يقرأ في سورتها
 ووقع بين آله وتخص من المصنفين والزيادة منافسة في هذه المسئلة بنيتها
 في الأول **قوله** لكل أي منفرد أو امام أو مأموم وفي الأعياب لا يجوز له
 السجود لها ولو بعد مفارقة أو سلامه وان قصر الفصل لا شترط عدم
 كراهة القراءة والاستماع **قوله** وليس للأمام له عند آله وان حال الفصل
 وفي النهاية كشيخ الاسلام ان قصر الفصل وهو الظاهر ووافق عليه في الخفة
 فيما اذا تركه الإمام أو لما ياتي من قولها بطوله ولو بعد ذلك لا تقضي على
 المعتمد انتهى فلهذا صورته وان جري في الأعياب على ان الطول لا يضر **هذه**
 ايضا وجدة الناحية المذكور ان لا يشترط على المأمومين وفي الأعياب منه
 يؤخذ انه لو أمينة لفقه المأمومين ندب له فعلها من غير تأخير وليس
 انتهى **قوله** يتكرر وكذا يتكرر بتكرار سماع آياتها **قوله** كقولها سجدة انوي
 الكل أو اطلقوا فيما نواه فقط وله ان يتعد السجود بعد القراءة بشرط
 ان لا يطول الفصل بين كل مرة وسجودها **قوله** لا اذا قرأها في أي وفي غيرها
 لا يضر قصد السجود فقط وهو ظاهر الخفة وفي الأعياب كالأسي وافرقة في
 كشيخة الزبيري ونقله الحنا في غرض عدم الصحة وهو ظاهر الامداد ولا
 فرق في الحرمة عند آله بين التزويل وغيرها فيصبح للجمعة وغيره وسهلتي
 في النهاية التزويل فيصبح للجمعة **قوله** شروط الصلاة أي وعدم طول
 الفصل عرفاً بين آله الآية والسجود **قوله** سائر السنن فيستعمل ثوبه
 مع صدره وليس شتر بنون ويتلفظ بالنية ويسلم ثانياً وينوي الخروج
 والحاضرين بالسليم ويغترش قبلها ويتورك بعدها ويضع انقه ويصيح
 يديه وركبتيه ورجليه ويحري الذكر ويوجه أصابعه للقبلة وينشأها
 ويضعها ولا يلف شغراً ولا ثوباً ولا يسكن القيام لها ان كان جالساً وان
 سجد في الصلاة كبر للهوي وللرفع منها ولا يسكن رفع اليدين ولا يجلسه

ان لا

للاستراحة بعد ما وني الخفة ولا تجب لها نية ونية النهاية تجب ويلزم المصلي
ان ينصب قائما ثم يركع ويسن أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن
فصل في سجود الشكر قوله كحدوث معرفته خلا فالشرح المتأخر وخرج بظن
ملا وقع له كحدوث درهم لغفره وان دفاع ملا وقع لان دفاعه عادة لو اصابه
قوله او ولد ولو ميتا ان يفتح فيه الروح كانه ينفع في الاخرة **قوله** جاءه او مال
بشرط طهرهما والا لم يكونا لغناه **قوله** غايب يحل الفرح بعد ومله وبعد لغناه
قوله علي عدو اي بشرط الحل **قوله** غمز ذكر اي عنه او غمز قوله او غير عامة
المسلمين **قوله** كسفر المسافر اي يمين اعيان الناس حلي ونظري كلام سجده
في قوله لا سجود له **قوله** وبما بعد هو قوله في حيث لا يحسب **قوله** في حصول
الولاداي لوجود الطهي في كثير مع عدم وجود الولد وايضا هو وان تسبب في اصل
الولد لا تسبب له في ظفقه ونفخ الروح فيه وسلامته حيا الى الولادة **قوله**
بالدوا وان تسبب فيها بالدوا تسبب عادة الي فعله بخلاف من اجز فان حصوله
ينسب الي فعله ولا يسجد له الا ان فرض انه مرج كثير لم يجد مثله وكذا اني
رئع او غرس وني خور زيادة النيل ان وقع عن ايان زيارته ثم زاد على خلاف
العادة **قوله** وبالحجوم اي خرج به والمراد بالحج صفة للمجوم والملاوث
مرفوع بالمراد وقوله استمرار فاعل خرج المقدر وقوله اندفاع بالجر معطوف على
النعيم اي واستمرار اندفاع النعم كما يدل عليه قول الخفة وخرج بالحجوم فيها
استمرارها انتهى **قوله** فاسق كذا في شيخ الاسلام وبعبارة كتب الله الخفة
فاقرها السجود كروية المستتر المصروف على صغيرة قال لان معصية الدين
استدانت في حق مخالف الاول لان يحمل على ما اذا غلبت معاصيه على طاعته
ويدل على الحمل المذكور بالامراء وغيره واعتمد من التمجيد لم يكتب الصغيرة
مطلقا وتقله عن افناء والده **قوله** شكر اعلى السلامة ظاهره ان المبني
بالقنول لا يسجد وهو صريح الخفة وني الامداد ان قصد زجره سجد مطلقا

او الشكر

او الشكر على السلامة مما ابتلي به لم يسجد ان كان مثله ذلك وجه او فسق
الراي افتح انتهى واحال عليه في الفتح وخرج عليه م ر في الاعقاب يسجد
وان كان اسوء طامنه قد ولا يحمل ان يضم للسجود عند حدوثه او اندفاع
ما من الصدقة وصلاة ركعتين انتهى فقلت في المسئلة ثلاثة **قوله** ظاهر
يعني ان في بعض الفسخ بدل قوله ولروية فاسق متظاهر ونظيرها المتظاهر
مانصه ولروية فاسق متظاهر ظاهره او وجه الا حسنة ان قوله يسجد
لروية فاسق متظاهر ليوهم ان غير المتظاهر لا يسجد لروية وليس مراد
بجمله على الثانية فالجواب ان المتظاهر انما انصرف يكون السجود له
لما هو وني الخفة يظهرها ندبا للحجوم نعمة او اندفاع نعمة ما لم يكن محض
ذيق ضرر بذلك انتهى اي كجدد ولدا وغير محضرة من ليس له ذلك **قوله** مبتلي
اي التسليم من بلاياه وان كان مبتلي ببلاء آخر والمراد بربوته ما يستحل
سماع صوته ويسن لمن راي مبتليا ان يقول سراحيث لا يسمعها المبني
المحدث الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا في
الحديث من قال ذلك لم يصبه ذلك البلاء دأبما ما عاش ويسن ان يعرض
بصره للحديث فيه **قوله** وشكر اعلى قبول الحوائج فيسوي لها الشكر وقوله
على قبول توبته قال العليوي في حواشي المحلى اي يقع كذلك وان لم يلاحظ
اوله يعرفه لكن المذكي ان ينوي الشكر على قبول توبة داود واذا نوي لها
سجدة الدلالة لا تقع **قوله** داود نظرا الى امرأة جاره اول نظرة ثم غرض
طرفه واشتهى ان تكون زوجته بالحلال فخرج زوجها الى الغزو فقتل من
غيره ان يتسبب داود في قتله بشي هذا اعظم ما ورد في قصته وما زاد
عليه فباطل قاله الدبريني في طهارة القلوب وقال الشعراني في العلل
المحمدية نظريتين عليه الي غير الله بخيرا ان او اندفع راسه بغير
صالح نية لعدم ثم وقا واما ان تظن ان داود نظر امرأة اجنبية

ولو فحاة فان ذلك لم يقع منه لم منه لحي وحيان النظر غير قصد الاخر
البشرية الجائزة على الانبياء وقوله تعالى تسع وتسعون نجمة في الظاهر
هذا الذي قاله الشرح في قوله او جاهدوا ولو مخالفا لما قلناه قوله فارقته وهو
بعد فلا يكره او انظره وهو افضل وليست الصلاة المأمورة جبراً لخل صلاة الاما
بعد سلامه قوله كغزاة الاغلام يعواطع الاسلام للمثاق كغزاة ان يقصد
السيح والخلق والجرام ان يقصده الله معطاه ذلك المخلوق من غير ان يقصده
به او لا يكون له قصد انتهى **فصل في صلاة النفل** شرع ليكمل نقص الفريضة
وليقيم لكن في الاخرة لا في الدنيا مقام ما ترك منها بعد تركه نسيان وتو
الفرض بقضائه بسبعين درجة كناية حديث وقد يفضل المندوب كابر
معسر وانظاره وابتداء سلام ورده **قوله** ما يثاب الخ يعني انها الغاظ مقراً
على العمد والمخالف في التسمية فان بعض المستنكرين قد من بعض النافق
وكان النزاع في التفسير عند الفقهاء والافق جميع لطوام الحسن المأذون
واجباً ومندوباً ومباحاً انتهى **قوله** البدن خرج بها القلبية كالقول والفكر
والصبر والمروق والرجاء والجنة فالمتطوع بها افضل من المتطوع بالبدن لعدم
تصور البدن فيها وكذا ان في المندوب من دخل فيها التسمية بدليل قوله
الشهادتين والما ليد بدليل ذكر التحفة الزكاة وفي التحفة ويلها
الصوم فالحج فالكزكاة على ما جزم به بعضهم لحي وقيل غير ذلك والمخالف
في الاكثر من واحد عرفنا مع الاقتصار على الاكثر من الاجزاء والافضول يوم
من ركعتين ونفس على ذلك وفي الاما يبرده النظر في الافضل للجهد
والاشتغال بالعلم الشرعي وتضييقا حديث ان الثاني افضل نعم ان اصبحت
في ناحية الى الجهاد اكثر كان افضل **قوله** بخلاف الاستسقاء فان ابا
خليفة ينكرها **قوله** في وجوبه القابل به ابو حنيفة **قوله** سائر الروايات
فيه انه نقل عن الحسن البصري وجوب ركعتي الصبح ونقل القول به عن بعض

الحنفية

الحنفية ونقل عن الحسن البصري القول بوجوب ركعتي المغرب المأذونتين
وقال سعيد بن جبير لو تركتهما الحنثيت ان لا يغفر لي واختر ابو زرعة
لما كنية والحنابلة انما افضل الروايات بعد ركعتي الفجر **قوله** الاقتصار
اي لا الهاية لنفسها خلاف الاولى والمخالف في صحة الاقتصار عليها خالف
سنة صحيحة فلا يراي **قوله** الزيادة لا يصح الكل في الوصل ولا الاحرام
الاخبر في الفضل ان علم وتعد ولا انعقد تعاد مطلقاً **قوله** او غيره اي بان
يوقفه غيره **قوله** وبنائي الخ اي ان كان يتوقف على غيره البطلان لخره ولا
قلا **قوله** من وجد اذ يجتمعان في صلاة بعد النوم بنية النوم ويتفرق النوم
بصلاته قبل النوم والمتمم بصلاته بعده من غير نية النوم **قوله** الفصل
افضل وما نفعه لا يراي كنافع الوصل لمخالفات السنة الصحيحة بها ولا
يمكن وقوع وتر متفق على صحته ولو احرم بالوتر ولو عددا اقصر على ما شاء
عندك ونزله الشهاب الرمي على ثلاث **قوله** ان يقرأ الواو وتر خمس قرآن
المطهرين والانشاق وفيه الاولى والبروج والطارق في الثانية وقد
اوضحته في الاول وليس ان يقول بعد الوتر ثلاثاً سبحان الملك القدوس افعا
صوته بالثالثة اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك
وبك منك لا احصي ثواب عليك انت كما اثبت على نفسك **قوله** خاتمة اي
مواظبته وليس الاضطرار على شقة الامن بعد هاهنا فان لم يفعل فصل
وبين الفرض بخو كلام **قوله** وهي نفس الصغير يعود على المكثاف الذي هو
الروايات الموصوفة بالموكدة وان كانت خلافاً للعالم والافعال وهي ثمان
الان يكون ضم اليها الجمعة وفيه انه كان ينبغي ان يحد هاتج اثني عشر
فخره **قوله** ثم يتلو الخ صحيح في ان التراويح افضل من غيرها الموكدة في الروايات
وهو ضعيف والمعيد عكسه **قوله** ومنها اي التراويح وفيه ما ياتي
في كلامه انه صلى الله عليه وسلم صلاها في بيته باي الشهر وهذه

فصل في صلاة النبي محمد بن عبد الله في دارها ص ١٠٠

مواظبة الا ان يكون مراده انه لم يواظب عليها في المسجد او جماعة او في بعض
السين **قوله** فيها اي في سنة التراويح وصلاة اي السنة التي هو التراويح
والصلاة التي هي التراويح **قوله** اربع كذلك في سنة الاربعاء والتخفيف في
اما صلاتها باصحابه ليكنين او ثلاثا كما اوضحته في الاول **قوله** ورواه ثلث
وعشرين اي الواقعة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما اوضحته في الاول
قوله ستا وثلاثين واما فعل هذا اهل المدينة لانهم ارادوا مساواة اهل
مكة فانهم كانوا يطوفون سبعا بين كل ترويحين وما كانوا يطوفون بعد
الخامسة فجعل اهل المدينة مكان كل طواف اربع ركعات وقيل غير ذلك
بينه في الاول **قوله** او البعدية لا يجوز عند الجمع البعدية مع القبلي
اذا اخرها بعد الفرض بل حرام واحدا وعندهم ركون ذلك **قوله** الترخا
هذا معتمده كشيخ الاسلام واعتمد ان اكثرها ثمان **قوله** ضعيف ذكرت
لفظه فيها وبينت انه حسن لا ضعيف وبه يخرج القول بان اكثرها اثنا عشر
وقد نظم معنى الحديث الشيخ عبد السلام بن عبد الملك التبرلي بقوله
فصل في صلاة النبي باصحابه سعد لم يدري في دار اليها بالبحر
فيها من الخمار ست فصايل فخذ عدد اقد جاء ناعرا الى ذن
فتبين فيها ليس تكتب عافا واربع تدعي جنتي يا ابا محمد
وست هذا ان الله تكتب قانتا ثمان لها فوز المصلي في
ومحى ذنوب اليوم بالاحسن فاصطبر وان جئت بثلثي عشر قرئت بالعصر
فيارب وفتنا النعل صلحا ويارب زدنا جواردة البدن
محمد الهادي وصل عليه ما حدي نحوه الحادي واصحابه الغير
قوله مؤول فقول عائشة محمول على قول الرواية البصرية لانه صلى الله عليه
وسلم لم يكن عندها في وقتها الا في نازلة الاوقات كما بينته في الاول
والا فقد روت كل صلى الله عليه وسلم يصلي الفجر اربعا ويريد ماشا

ولكنه

وكانت رضي الله عنها تصليها وقول ابن عمر انما هو من حيث اجتماع الناس لها او
انه كان قبل ان تبلغه ولا فهو جملة من رواها من الصحابة والاسناد عنه حسن
وبالحلة فقد وردت من رواية بضع وعشرين صحابيا ذكر الجميع السيوطي في
في الضحي **قوله** سورتي الشمس والضحى طديت فيه والمناسبة وور الكافرون
والاخلاص كما بينته في الاول ولها افضل كما صرح به من **قوله** الى الاستواء
في فتح الجواد انه المعتمد وفي الامداد ولا يعاب انه مراد من غير الزوال
فلو اصرم بها عند الاستواء لم تنفقد لانه وقت كراهة انتهى وهو ظاهر
ان تحراه ولا فهو عجيب من الله كما اوضحته فيها والمعتمد الى الزوال وهو المراد
بالاستواء عند من غير به **قوله** لحديث فيه هو صلاة الاوابين حين ترمض
الفصال رواه مسلم وهو نفع التا واليم ترك صفار الابل من شدة حره
الرجل وليلا يخلو كل راج من النهار عن صلاة **قوله** وللخلافه ومع ذلك
الى هنا **قوله** التحية اي تحية رتب المسجد بتقدير مضاف لان البقعة
محيية هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعا واما تقصد لا يقع العباد
فيها لله **قوله** وان كان سببها ما لا اي فافهمه في تعليل تقديم التحية
على ركعتي الحرام من ان سببها تقدم وسببها ما لا يطرأ في الامد
الظاهر ان ما يتعلق بفعل كسنة القنل والتوبة والحاجة ونحوها
الزوال في مرتبة واحدة ان التفتت في صحة دليلها ولا قدم ما صرح دليله
قوله لا حصول ذلك شيخ الاسلام وجري الخطيب وم على حصوله وان لم
يؤنها **قوله** وعن الطواف اي والاستغفار بالتحية المسجد الطواف وجري
قوله مكروه فان اتفق شرط الشرطين الذين ذكرهما سن له تحية المسجد
قوله وعند الخطبة اي بالاستغفار عنها اذا دخل وقتها وهو متمكن منها **قوله**
قيامها اي الجماعة المشروعة بحيث تقوته فضيلة الحرم لو انشغل بها
فينتظرها قايما وتدخل التحية فيها فان صلاها او جلس كره ولا فرق

بين ان يكون قد صلاها جماعة او فرادي او لم يصلها على المصعد خلافا للامد
 في قوله لو كان صلى الراجل المكتوبة جماعة لا كراهة لكن الاولى له الاستغناء
 بالجماعة لا بالتحفة **قوله** قيل المدة من قوله الرب كشيء من بعض مسأله وهو
 ضعيف **قوله** وان قصر في التحفة ولو للوضوء لم يدخل محذورا ولو دخل عطشا
 لم تغت بشربه جالساً وظالفة م ر جري على الفوات به **قوله** وطال الفصل
 لا بعد ان يكون بمقدار ركعتين باقل بخمسة عشر **قوله** وان طال عند الش
 وظالفة في النهاية **قوله** بعد الاحرام كذلك التحفة وغيرها وفي النهاية له
 نيتها جالساً حيث جلس ليأتي بها وان لم يسجد فانه لا يجزئ التحم بها فاما
 انتهى ويندب تقديم سجدة الدلاوة عليها ولا تقوت بها وفي النهاية قياس
 ما قرآن من دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها فواتها وفي التحفة ما يخصه
 لو قيل لا تقوت في صودي الحبوا والضعف لا بل اضطلع لم بعد وكذا
 يتردد النظر في خصوص المضطج او المستلق او المحول الخ وفي الامد لا بعد فواتها
 عليه بطول الزمن عرفا هذا في مضطج او مستلق لا يمكن للوقوف والقيام ولا
 فصل يكون جلوسه او قيامه بمنزلة جلوس القائم او اضطلاع الجالس او كعبه
 بهما لا يخلو بعد ان يحيز من محل نظر انتهى **قوله** بغير وضوء او بغير طهارة
 لعمرو ولا فلا كراهة على المصعد **قوله** سبحان الله الخ في التحفة لا نها
 الطيبات والباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات انتهى وفي
 التحفة والنهاية انها تعد لصلاة ركعتين في القليوب وتقوم مقام السجود
 للدلاوة او الشكر والذي ظهر لي في تحفة لكن انه حيث لم يصل صلاة الايامين
 فلا يتعد له ثبته من الحيوانات والجمادات فيصلي صلاتها **قوله** فقياسا على الظاهر
 ظاهره عوده لكل من القلبية والبعدية وتسبق كلامه في المؤكد نحو
 وبقيت فيها ورود كل من قبلتها وبعديتها في السنة فراجع منها
 ان اردته **قوله** طلوع الشمس في التحفة وغيرها هي غير الضحي وفي الاما

انها هي وان لا يجوز فعلها بنيتة لاشراق وجري عليه في النهاية ونقله غافقا
 والده **قوله** بعد الزوال اي اربع ركعات او ركعتان **قوله** ما مر اي الكافرون
 في الاولى والاكمل قبلها وركل يخلو ما ينشأ ويختار الي ترجعون وفي الثانية
 للاختصار وقبلها وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الي مبينا **قوله** المشهور هو اللهم
 اني استجير بك لعلك واستقدرك بعد تركك واستيلك في فضلك العظيم
 فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم
 ان كذا او يسمى حاجتك فخير لي في ديني ومعاشي ومعافاة أمري وعاجله وآجله
 فانك تعلم لي وليسره ثم يارك لي فيه وان كنت تعلم ان كذا او يسمى حاجتك
 سر لي في ديني ومعاشي ومعافاة أمري وعاجله وآجله فاصرفه عني واصرني
 عنه واندد لي الخير حيث كان ثم رضى به وسن اقتناح الدعاء وختمه بالحمد
 والصلاة والسلام على رسول الله فان لم يرد الاحتجارة بالصلاة استنجان
 بالدعاء وحده **قوله** لما ينشرح لوفان لم ينشرح كرها بالصلاة والدعاء
 حتى ينشرح صدره لشيء وان زاد على سبع والتقييد لجانه رؤا يجرى
 على الغالب ان لا ينشرح لا يباخر منها ولو فرض عدم الانشراح لشيء مع تكبد
 الصلاة فان امكن الناحية آخر ولا شرع فيما ينشراح لانه علامة الخذلان
 والخير انشاء الله تعالى **قوله** ضعيف هو من كانت له حاجة الي الله او
 احد من بني آدم فليستوا وليحسن الوضوء لهم ليصلي ركعتين ثم ليشتي على الله
 وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليصل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان
 رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين استللك موجبات رحمتك وعزائم
 مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لما تدع لي ذنب الا اغفرته
 ولا تها الا فرجتة ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين **قوله**
 الترمذي وضفته **قوله** اثني عشرة ركعة لقراءة كل بام الفوات **قوله**
 الكرسي قل هو الله احد فاذا فرغ من تسابيح الله ثم قل سبحان الذي

ليس العذر قول به سبحان الذي تصطف بالجهد وتكتم به سبحان الذي يصعب
كل شيء لعلنا سبحان الذي لا ينبغي التسبيح لآله سبحان ذي المنزلة العظمى
سبحان ذي العز والكرام سبحان ذي الملوك والنعيم سبحان بمعاقد العز من
ومنتهى الرحمة من كتابك وبأسهل الأعظم وحسن الأعلام وكلما نزل النامية التي لا
يجاوزن بر ولا فاجر ان يصلي على محمد وعلى آل محمد نبي الرحمة صلى الله عليه
ثم يسأل حلجته التي لا معصية فيها فيجاب انشاء الله تعالى قال
وهيب بلغنا انه كان يقول لا تعلموها سنهاوكم فتبها وتون بها على
معصية الله تعالى الخ قوله في الأعياب وظاهرة انه ياتي بالركعات كلها
بتسليم واحدة انتهى فهذا السجود الذي بعد الصلاة مقتضى
حرمة حرره وبقيت فيها غير ما ثبتت الكيفيتين وفي صلاة الحاجة
حديث صحيح بنية وكيفية فيها فليجده منها **قوله** الأولين هم
الرجاعون الى مرضات الله **قوله** عشرون رويت ستاد رويت ركعتين
وهما الاقل وسبق ان الضحى تسمى بذلك ايضا فمما شتركة بينهما والضحى
قوله التسبيح في الأعياب ولو في وقت الكراهة وفي فناء اليد المطلق
فمحرم في وقت الكراهة وهو وجه الأول وان قال في التحفة كل وقت
قال وعلم فكونها مطلقة الحال لا تقتضي له ليس لها وقت محدد وصح
حر وجهاه لكون سيايات كلامه في هذا الموضع ان من فاته صلاة
اعنادها نذير خضائها وان لم تكن موقفة وان من اقتصد فاعاد مطلقا
له فصاؤه وان لم يعيده فيشمل ذلك هذه **قوله** اربع ركعات استحسن
الحرالي في الاحياء انه اذا صلاها في النهار وصلها بتسليم واحدة
وان صلاها بالليل فصلها بتسليمين **قوله** وسورة في الأعياب
الحاص تارة في طول الفصل وفي فضل اربع من المسجحات الحارثي المش
والصفحة والجمعة والتعابن للناسية بينهما في الاسم وتارة في قصار
بطلان الفصل لم يولد

وفي التحفة اطلاق
التسبيح في الأعياب
بطلان الفصل لم يولد

كالزلة

كالزلة والعبادات والهاكم والأخلاق **قوله** بالله زانية المحيا العلي
العظيم **قوله** والاعتدال كان ابن المبارك يسبح قبل القراءة خمس عشرة
مرة وبعد ها عشر ولا يسبح في الاعتدال وهو مخالف لما ثبت ان عباس
قوله في الأعياب وجلالة تقتضي التوقف في مخالفة فلا يجب العمل بهذا
تارة ولهذا الحري وفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر وكون دعائه
بعد التشهد وقبل السلام اللهم اني استسلك توفيق اهل الهدى واعمال
اهل البقية ومناجحة اهل التوبة وعزم اهل الصبر وجد اهل الخشية
ولطيف اهل الرغبة وتعبد اهل الورع وعرفان اهل العلم حتى اذا كان
اللهم اني استسلك مخافة تجرني في معاصيك حتى اعلم بطاعتك محلا حتى
به رضاك وحتى انا صحت في التوبة خوفا منك وحتى اخلص لك بالضيعة
حبا لك وحتى اتوكل عليك في الامور كلها حسن ظن بك سبحان خالق السموات
ثم يسلم ثم يدعو حاجته وفي كل ما ذكر ورد سنة وبعض ذلك ضعيف
يجل به في الفضائل **قوله** على اسم موضع به رمل **قوله** الرغائب
هو ان يصوم اول خميس من رجب ثم يصلي فيها بين المغرب والعشاء اثني عشر
ركعة يفصل بين كل ركعتين بالتسليم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب
مرة والعذر ثلاث مرات ولا خلاف ان ثلثي عشرة مرة فاذ اخرج من
صلاته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم سبعين مرة يقول اللهم صلى على
النبي الامي وعلى آله ثم يسجد ويقول في سجوده سبعين مرة تسبوح
قدوس رب الملائكة والروح ثم يرفع راسه ويقول سبعين مرة رب
اغفر لي ثم يتجاوز عما تعلم فانك انت العلي الاعظم ثم يسجد سجدة اخرى
ويقول فيها مثل ما قل في الاول ثم يسأل حاجته في سجوده فانها
وصلاة نصف شعبان مائة ركعة كل ركعتين بتسليم يقرأ في كل
ركعة بعد الفاتحة قل هو الله احد عشر مرات وان شاء صلاة ها عشر

ما في هذا من
الاحكام والعبادات
والهاكم والأخلاق
والاعتدال كان ابن
المبارك يسبح قبل
القراءة خمس عشرة
مرة وبعد ها عشر
ولا يسبح في الاعتدال
وهو مخالف لما ثبت
ان عباس قوله في
الأعياب وجلالة
تقتضي التوقف في
مخالفة فلا يجب
العمل بهذا تارة
ولهذا الحري وفعلها
بعد الزوال قبل صلاة
الظهر وكون دعائه
بعد التشهد وقبل
السلام اللهم اني
استسلك توفيق اهل
الهدى واعمال اهل
البقية ومناجحة اهل
التوبة وعزم اهل
الصبر وجد اهل
الخشية ولطيف اهل
الرغبة وتعبد اهل
الورع وعرفان اهل
العلم حتى اذا كان
اللهم اني استسلك
مخافة تجرني في
معاصيك حتى اعلم
بطاعتك محلا حتى
به رضاك وحتى انا
صحت في التوبة
خوفا منك وحتى
اخلص لك بالضيعة
حبا لك وحتى اتوكل
عليك في الامور
كلها حسن ظن بك
سبحان خالق السموات
ثم يسلم ثم يدعو
حاجته وفي كل ما
ذكر ورد سنة
وبعض ذلك
ضعيف

عنه في رواية
ابن المبارك لا يسبح
في جوف من تشهد
ولا استراحة انتهى
ويخرج في جلسة التسبيح
بين ركعتي التسبيح قبل
او بعد له في العتيم
على الاقرب في التحفة
وفي الأعياب هم

ركعتان يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله اعلم ما يتردد واقتضوا
فيها منهم من قال لها طرق اذا اجتمعت وصلت الى حد يجعله في فضايل
الاعمال ومنهم من حكم عليه بالوضع ومنهم المؤوي وبتبع الله وقد اقر الله
الكلام عليها في ناليف سماه الايضاح والبيان فيما جاء في ليلتي الغائب
والنصف من شعبان **قوله** الدعاء في الراحة **قوله** في كل ركعتين هو افضل
من غيره **قوله** من غير سلام اما معه فيكون في كل ركعة وكذا التوحيدي ركعة
فلما تشهد كوي احري وهكذا **قوله** ما لم يتشهد اي تشهد الاول
تبعه لا سورة **قوله** علي ما اقتضاه في الاعياد هو الا وجه من وجه
في الجواهر قد وكله ان استوي منهما **قوله** كل الليل في الاعياد ولو
بغير صلاة **قوله** من شأنه في اي وان لم يوجد الضرب بالغسل على المعتمد
خلاف الاعياد **قوله** اي صلاة اما بغيرها فلا كراهة لا سيما بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك احياء غيرها ولو بصلاة على المعتمد
وتزول الكراهة بضم ليلتها او بعد ما تطهر ما ياتي في الصوم يومها
قوله القبولة هي قبل الزوال **قوله** بالجمعة او التيسيم في الحجة الودعة
مدعي الجسعية او الجمعة ان زعم واحد اللون والاتصال بالعلم او
الاتصال عنه كغيره ولا فلا لان الاصح ان لازم المذهب ليس يذهب
وتوزع فيه بما لا يجد في ثم قال قبل اخذ احديت الجارية ليختم خي الختم
والجمعة في حق العوام لانهم مع ذلك على غاية من اعتقاد الترتيب والجمال
انتهى **فصل في صلاة الجماعة** **قوله** الكتابي في قوله واذا كنتم فيهم
فانتم لهم الصلاة في امرهما في الخوف في الامن او في **قوله** درجة هذه
بمعنى الصلوات كما ورد بينا في بعض الروايات **قوله** احوال المصلين اي في
خشوع **قوله** والصلاة فتعمل السبع على الجمهرية والتمس على الترتيب لان
الجمهرية تختص بغير الاضات عند قراءة الامام للاستماع لها والنامين

عند

عند نامينه والماقظ ان يحروها او يحجها وقد بينت السبع والعشرين
فيها مفصلة وذكرت مروايات الحديث غير ما ذكره الله هناك **قوله**
منها **قوله** الصغيرة اي عرفا وضبطت بان يكون فيها نحو ثلاثين رجلا
تقرها **قوله** وان ظهر لها الشعار محله او لم تفتح ابوابها بحيث يحشم
كبير ولا صغير من دخولها ولا ياتي ذلك على المعتمد والشعار بفتح او كة
وكسر العلامة والمراد به هنا ظهور اجل علامات الايمان وهي الصلاة
بظهور اجل صفاتها الظاهرة وهي الجماعة **قوله** وفي غيرها اي الاسواق
او البيوت وان كانت في المساجد فيا مرفق الامام بها فان اقتنعوا من غير
تاويل قائلهم **قوله** المندورة اي التي لا تسن فيها الجماعة قبل ولا ما بعد
فهي تسن فيها للذين وفيما لم تنب الجماعة فيها ولا وجبت الجماعة فيها
بالندوة في حق النبي لئلا يسلم بجمعة انعقاد نذر الجماعة في العرض حيث
لم يتوقف الشعار عليه وان كانت فرض كفاية وهو على كل واحد لعدم
تعيينها عليه اذا قام بها غيره كذا احرر بالبحث مع مرفق ليراجع **قوله**
والنوافل فليست الجماعة فيها فرض كفاية بل هي مستنونة في بعضها فقط
قوله وبالرجال الخ اي والصبيان لا يكتفون كما رجح في التحفة بخلاف
صلاة الخنازة واحياء الكعبة **قوله** المسافرون اي غير العاصمين بالسفر
والانذارهم **قوله** المعذورون اي بشي من اعدار الجماعة لا تيقن في بابها
قوله اتفق فيها في عبارة الاعياد بل تسن لامع مقضية كما لها ولا مع
مؤداة **قوله** والا كرهت ومع ذلك يحصل ثواب الجماعة وان كان لا نفراد
افضل كما بينها عليه في التحفة والنهاية **قوله** في طلة ولا في يوم بياحة
قوله يوم الجمعة افضل من الجماعة في الجمعة **قوله** لانها اي الجماعة فيها
اي في الصبح اشق منها اي الجماعة وفي الحديث ما يعقد الخطا في قيام الليل
كله فراجعها لتعلم **قوله** لا تفاضل في الاقدمت العصر حتى في الصبح

وفي التحفة يظهر تعديدهم الظاهر على المغرب افضلية وجماعة **قوله** منها **الحق**
 لموت وبيوتهم خير لهم **قوله** وان قلت هو المعتقد **قوله** ضعيف اعتداه
 من **قوله** او مبتدعا اي لا تكفره ببدعه **قوله** كعزلي سموا بذلك لان
 رئيسهم واصل بن عطاء اعتزل مجلس الحسين البصري بغير اذن من تكب الكبيرة
 ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المنزلة بين المتفرقتين فكل الحسين قد اعتزل
 عنا فسموا المعتزلة **قوله** ويجسم تقدم الكلام عليه في فصل الفصل **قوله**
 وقد روي في المواضع هو لقب المعتزلي لا سنده افعال العباد الى قدرتهم
 وهم قالوا ان من يقول بالقدرة خيره وشره من الله اولى باسم القدرية منا
قوله رافضى الرافضة والشيعة والزيدية متعارفون لان الشيعة
 اثنا عشرية وقرية يكفر بعضهم بعضا اصولهم ثلاث فرق غلاة وزيدية
 وامامية والزيدية منسوبون الى زيد بن علي زين العابدين بن الحسين **قوله**
 مطلقا اي والافراد افضل ولا تحصل بالصلوة معهم فضيلة الجماعة
 وظالفة ذلك من روهوا وجه **قوله** تدرك اية غير الجمعة كما سياتي في
 بابها وفي غيرها تدرك ما جدر كونهما الثاني فيحصل به فضيلة الجماعة في
 ظهر **قوله** قبل النطق بها وعند من رساله يشرح الامام في التمسك **قوله**
 والافلا تضع ومعني ادراكها بذلك انه يكتب له اصل حقها واما حاله فانما
 يحصل باذنه ان يجمعها مع الامام واذا لم يدركها وقد قصدتها حصل له ثواب
 القصد لا الفعل **قوله** على المعتقد هذا في غير الجمعة اما في الجمعة **قوله**
 لتحصيل الركعة الثانية ان رجاها والا فتحصيل الامام قبل السلام ولكن
 اذا خشي فوات الوقت لا بالاسراع او امتد الوقت وكانت لا تقوم لادبه
 ولو لم يسرع لم تعطت فانه يسرع **قوله** لجل الصلاة بخلاف خارجة عما
 سياتي في كلامه **قوله** ادراك الركعة اخذ منه انه ان خلف المواقف لتمام
 العاخذة من انتظاره في السجدة الثانية لئلا تكون الركعة **قوله** ان

في زيدية منسوبون
 الى زيد بن علي
 زين العابدين
 ابن الحسين

محسوس

محسوس ولو لم يخطو آخر وكان انتظاره وظهر لا يؤدي الى المبالغة ولكن يؤدي
 اليها مع ضيقه الى الاول كان مكرها **قوله** وقيل تكفر اي لانه يصير حشيدا
 كالعايد لوداده لانه تعالى **قوله** اعادة الغرض باثني عشر شرط ان يكون
 ما تطلب فيه الجماعة ولو انفلا وان يكون الذي يريد اعادتها مؤداة وكذلك
 الاعادة بان يدرك ركعة منها في الوقت الا العيد وان لا تكون صلاة خوف
 وان لا تكون وتر انقله العسيري عن من ركن صريح في التحفة بخلافه وعليه
 يسقط هذا من العدد وان يكون الجماعة الثانية غير الاولى لكن في الكسوف
 خاصة وان لا تكون جئانة ومع ذلك تقع فعلا وان تكون الاعادة مرة لا
 صلاة للاستسقاء فتكرر الى ان يستقيم الله وان يكون العيد بمنحون
 تنقله لا خوفه في الظهورين وان يعتد المعاد معه جواز الاعادة وان
 توقع المعادة جماعة وقد يتغير شرطه كما اذا وقع في صحة الاولى خلافا
 وان تكون جماعة المعادة مما يدرك بها فضيلة الجماعة وهذا الشرط يشتمل
 على شروط كثيرة كالعلم مما سياتي ويزاد صحة الاولى ونية الغرض بها
 له عليه **قوله** ولو جمعة ويتصور عند جواز تعددها ولو صلى محذور الظاهر
 ادرك الجمعة تسرا لاعادة ايضا **قوله** على صورته في المحل الظاهر انه لا يجب
 عليه ان يلاحظ ذلك في نية بل الشرط ان لا يتوحي بصيغة الغرض والابطال
 ويجب فيها القيام ويحرم قطعها لكن يجوز جمعها مع الاصلية بينهم واحد **قوله**
 غير مكرهة اما هي كما اذا كانت في مسجد غير مطروق امام راتب غير اذنه
 وكذا اعتدله اذا صلى منفردا في الصف او لم يساوه او بعد عن الذي امامه
 الشرط فلا تذاذنه او ليسع الذي امامه واقفا وغير ذلك من كل مطلوب حيث
 الجماعة حتى يفرق شي من ذلك بحرمه بالاعادة لم تنفك عنه لانه لا يضر
 عنده في اثناء الصلاة وامام راف الجماعة في المعادة عنده بمنزلة الطهارة
 فيصل الصلاة بتأخير اتمام ما هو من غير اتمام معيد وبتأخير سلام معيد

عز سلام امامه ولو تمام تشهد واجب او طرادة سجود السهو وتذكر نحو
ركن فانه **قوله** نحن صلي جماعة هذا الطرادة قوله صلى الله عليه وسلم اذا
صليتم في ركعتين فانه يصعد وبلا نفراد والجماعة والمصلين شخصان فاقراد
الضامير مراعاة للفظ من **قوله** بعد صلاة العصر طبق الفقهاء عليه ومهم بخ
المسلم والمسلم ومن ركن الذي رايته في تخرج الطردي الرافعي الحافظ ابن حجر
المناظر وكذا في رايته في الطنقي لابن تيمية نقلا عن رواية الامام احمد
والرجل المبرم هو ابو بكر رضي الله عنه **قوله** وان نوي الخ نعم لو نسي انه صلي
الموا في صلي مع جماعة ثم بان فساد الما في الجزالة الثانية بجرمه بنسبها
قوله لم يصح في الاعقاب ما لم يكن جاهلا فينبغي ان تقع له نقلا مطلقا **قوله**
ولا الجائزة سبواها اذا اعيدت صحت ووقعت نقلا **قوله** ما نشئ في الجماعة
سبوا كلهم في الوتر **فصل في اعداد الجمعة والجماعة قوله** ان باله ولو كان
عنده ما يمنع بلاله كلبا وقال في الاعقاب ويحتمل خلافه **قوله** مع المطر ادني
مراتبها ان تشغله غاصل المشغوع كماله **قوله** عليه اي المطر **قوله** ونحو
هو ان يطعمه وليسقيه ويتعاطى ما يحتاجه **قوله** او لا متعده له او لا
لكن تعلق قلبه به تعلقا شديدا يمنع من المشغوع وان لم يشر في الموت **قوله**
لها اي الزوجة **قوله** يلزمه الدفع عنه كذلك في حال الارشاد وشيخ الاسلام
والخطيب اي بان كان ذاروح او كان بيده كودعة عنده ولا فلا يلزمه الدفع
عنه لكن في التحفة والنهاية وان لم يلزمه الذب عنه خلافا لمن قبله به
قوله في السور وان علم حال وضعه انه لا يضيح لا بعد فوت الجمعة ما لم
يقصد به استقامتها فلا تسقط وان لم يه في الجمعة وكذا كل عذر يعا طاه
يقصد ذلك ومع ذلك لو ضشي ثلقة سقط عنه للنهي عن اضاءة اهل ومثله
خوفا عدم اتيان زوجه او ضعفه او اكله اذله وحصيل المال عذر ان لا يضيح
اليه كالا فلا **قوله** ببينة اذا كان لا يسمعها الا بعد طيبه في كالعذر

قوله

قوله او يمين اي ان كان حاي قبل فيه اي كما اذا الرمه الدين لا في معاملة كسرا
او قرص ولا فعلية البينة ومثله ان كان الحاكم يسمع ذلك ولا تكال عدم **قوله**
اوله اي لان الامام العفو عن التعزير اذا كان الله **قوله** وان كان كيرة هذا
جواب الامام ابداه في شكال له وهو ان موجب القود كيرة والتخفيف بنا فيه
قلا الماذري بعد ذكره جواب الامام ولا شكال اتوي وكان وجهه انه كيف
يترك الواجب العفوي المحقق لمذوب متوهم **قوله** وثبت عنده في شريحي
المارشاد والنهاية بحرم الغيب حتى لعدم فايدية انتهى في في الماشي الى الامام
ندبا فيما يظهر في صرح الشيطان نقلا عن الامام ان القتل الموجب للقود يقع
النوبة منه قبل تسليم القاتل نفسه بالندم بحق الله وكان منه القصاص
عن مستحقه معصية متجددة لا تقدم في النوبة بل تقتضي نوبة **قوله** كلف
كدم الناصور وسلس نحو المذي وغلبة قبيح قال ابن عبد السلام ينبغي في
الصلاة لكل مشوش يؤخر به الحاكم الحكم **قوله** ضما اي يبيع التيمم **قوله** وفقد
ليس كذلك المكيون لم لا يليق به المشي واوردة الاعقاب احتمالين فيما
لو كان يحمل الجماعة لا يليق به بحالسيه او من يدا في بحضرة ولم يرجع فيما
والذي يظهر في انه ليس بعذر **قوله** بالليل ان ناذي بالسئلة لها اكا ذيه
بالصل كان عذرا **قوله** بحضرة ما كول الخ يحمل هذا على ما اذا كان لا يخلضش
الاجضرة ذلك او قرب حضوره اما اذا اخل اصل حضوره رشفة الجوع
مطلقا **قوله** ولا يسمع حمل قول النووي اما الحاجة على ما اذا لم يتوق بنفسه
لعدم النطق بعد اكل ما ذكر اذا الصلاة مكروهة في كل طاله ثنا في ضيق **قوله**
نفتح الحاء ويجوز اسكانها وهي لغة ردية وضابط الشدي مالا يوس معه القلوب
او الزلوق وان لم يكن متفاحشا وفي الاعقاب قضية الملاحقة انه عذر ولو بالنسبة
لمن عنده دابة يعتاد ركوبها فيه في اشغاله وهو متجه **قوله** ظهر عند الله
واعتماد عدم التقييد ففوعنده عذر مطلقا **قوله** نزهة كالرؤية بلا د

قوله يؤذي وان قل واعقد ربتا الوالده والاثوار كراهة اكل ما ذكرنا
مطلقا وفي التحفة في اطلاقه نظروا لو قيدت بما اذا اكله وفي عزه الاجماع
بالناس ودخول المسجد لم يبعد **قوله** جنيت كالقصاص بين ودم القصد
قوله يمتنع ان يلزم الامام او نائبه متصفا بذلك وينفق عليه ما في سبيل
فيما سيرنا **قوله** لا لعذر عند الله واستوجبهم رعد العرق بين العذر ورويه
لوجود الناذي **قوله** عند الناس ولو كان اكله لعذر عند الله فله كالف
التي قبلها عنده **قوله** في طريقه اي ولا طريق له سواء ايجاب **قوله** يؤذي
ولو يخشى شتم ما لم يكن دفعه في غير مشقة **قوله** الليل في المغرب والعشاء
تحفة **قوله** له اي بان يخشى اقتتانا بامر رجل او يخشى افتتان غيره به كونه
كذلك وكون الامعي لا يجد قايده ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في
الفطرة وان لم يمسس المشي على العصى وخو النسيان والكره والاستغفار بالناس
او المناضلة ثم هذه الاغذار تمنع الاثم او الكراهة ولا تحصل فضيلة الجماعة الا
اذا قصدتها لولا العذر وكان يلزمها فيحصل له في اجزائها اجر الفاعل لها
ويجوز الجمع بين الخلاف في ذلك ثم هي انما تمنع ذلك فيمن لم تنبأ له اقامة الجماعة
في بيته والام لم يسقط الطلب عنه كراهة الانفراد وان حصل الشعار
بغيره **فصل في شروط العدو** **قوله** وان لا يعتقد المراد به ما يشمل الظن ببليل
ما مثل به لما اصطلح عليه المسؤولون وهو الجازم المطابق لبليل **قوله** لاضلحا
او ولو بالقيام والنياس وان احدثت الجمعة **قوله** امدا فلا يصح خوف من القسوة
فيقتدي به الشافعي عند الله ولا اعادة عليه وفي الاما عاب ما لم يخصه وكثر
اليسمى في ذلك ترك الظمانين في خوف الاعتدال لان رآه مسوقا لانه
ويحل الاعتذار في غير الجمعة اما هي اذا تقدمت بها جرحي فالتصريح وان كان
امامها السلطان فان اضطرر للصلاة معه ولو انا فله واعقد رعد العرق
ذلك مطلقا **قوله** اقتصد قيته م رويه بما اذا انسيه لطيفه من بالنية

ح خلاف ما اذا اكله لانه متلاعب واعقد في التحفة وغيرها عدم التقيد
اذا هو عندنا ليس متلاعب **قوله** كموثوم بسوق في شروط الصلاة **قوله**
بليتها هذا عنده واعقد رصحة الاقناب بالاجتهاد وخرج بمقتضى ما اذا
انقطعت العدو كان ساما امام فقام مسبوق فاقدي به آخر ومسبو
فاقدي بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة مع الكراهة اما الجمعة فلا مطلقا
عند م رويه الثانية عندك اما في الاولى وهو اقتداء المتحر الذي ليس مسبوق
بالمسبوق فتصح في الجمعة عنده **قوله** يعجز بكسر الجيم انصح فيها وما صفيه
بعكس ذلك **قوله** اقدي به مثله فيصح ولو في الجمعة كان التقوا لاجوت
اميا في المجوز عنه فنلزمهم الجمعة **قوله** تكره العدو لمن لم يهكذا في بعض
النسخ باللام وكذلك الامداد اي تكره له ان يجعل نفسه قدوة لغيره بان
يجعل نفسه اماما او امالا اقتداء به فهو مذكور في قوله به ولو غير لقوله
تكره له الامامة كما عبر به في التحفة لكان اوضح وفي اكثر نسخ هذا الشرح
وتكره العدو بمن يدل اللام مع ذكره به بعد ذلك فهو تكرار **قوله** في حر
الفاحة ليس بقيد فلو حذفه لكان لخصوا ثم واولي **قوله** لا يغير كفتح او
كسر ما لم يغير وكسرتونها ويا ثم بذلك ان لعده **قوله** زيادة في تقدم في صفة
الصلاة **قوله** او تغير معنى الاحتياج اليه للعلم به في قوله فان غيره فهو تكرار
وان عبر به في الامداد ثم كلامه يوم انه ليس شرط مع الابدال تغير المعنى وليس
مراد ابل صار وحده **قوله** الا كذلك خرج ما اذا امكنه التعلم ولم يتعلم فادح
صلاته فضلا عما منه فان ضاق الوقت في حرمة واعاد ولا ياتي بتلك
الكلية فان تعلم وجري ذلك على لسانه فان تغطين للصواب ولو بعد السلام
حيث لم يطل الفصل ولم يلبس عبا في اعاده ولا بطلت وحيث بطلت
بطل الاقناب به للعالم بحاله **قوله** فكافي اي فلا يصح اقتداء القاري به
ولصح اقتداء مثله به وتصح صلاته لنفسه ومثله ما اذا لم يحضر من امكن

تعلم من حين اسلامه فيمطر اسلامه ومن العتيد في غيره **قوله** او جعل اي
وعذر به **قوله** او نسي اي انه لم يأت في صلاة لان الخلاف ليسير كجذ القيد
ويصح اقتداء من يحسن التكبير او الشهاد او السلام بالعربية من لا يحسنها بها
اذ لم يدخل المحل امام فيها **قوله** وان لا يقدي للرجل الا هو تسع صور خمسة
منها صحيحة وهي رجل يخطي برجل امرأة برجل امرأة يخطي امرأة بمرأة
واربعة باطله رجل يخطي رجل بامرأة يخطي بامرأة يخطي بامرأة يخطي بامرأة
بني به علي ان المراد بالرجل ما قابل المرأة فيشمل الصبي والمرأة ما قابل الرجل
فشمش الصبي **قوله** لما صح نحوه انه ليس بمتحيز في شمول امامة الصلاة وعلي
التميز ليس فيه ان شرط للصحة والثاني في سنده ضعيف ومن هو منهم بالوضع
فلو لصح بالايجاع علي منع اقتداء الرجل بالمرأة كما في التحفة كان اوضح **قوله**
اهل صريح ما اذا ظن به خلا فلا تصح وان تبين ان لا يخل كما سياتي في كلامه
قوله بان كرهه ولو بقوله لقول الحضارة عن فعل نفسه ما لم يسلم ثم يقدي
به ثم يقول بعد الفراغ لم اكن اسلمت حقيقة ما اردت ليكره به ذلك فلا يقبل
جنه **قوله** بزيادة الزنديق في الكفر او من لا يخل دينا قوله ان جمع بينهما
بان الدين بالدين هو توافق الظاهر والباطن على العقيدة والذي خالف
باطنه في ذلك غير متدين بدين فالحلف لفظي **قوله** او اميا اي او لم يكبر للحرام
وفي التمام لو بان امامه قاررا على القيام وظالفة في الممداد فاعلم عدم
الاعادة **قوله** خلا كان ظنه فاضحي فاقتدي به وان بان انه رجل بخلاف ما لو
ظنه رجلا ثم بان ضحي بعد الصلاة ثم اتضح بالدكورة فلا اعادة للحرم بالنسبة
قوله بعد الصلاة عرج ما اذا بان في اسمها في النهاية الاقرب وهو
وذا رسم علي الحنفي ما لو اقتدي ضحي بانني اعتقد هاربا ثم بان انو له ضحي
ولفالحية عندي الصحة وفي التحفة ترجيح عدم الصحة **قوله** او بدنه اي او
ما فيها **قوله** بباطن النوب الراجح ان الظاهرة هي التي لو تأملها المأموم بها

والحنفية

والحنفية بخلافها ولو لم يرها المأموم لم يعد او اشتغال بالصلاة او ظمرا او
حائل بينه وبين الامام او كانت في نحو عمادة الامام وكم يرها المأموم لصلا
بالساعة العجزة ولو قام لركعتي الامامة في تساي هذه الصور واختلفت
في الامني فعدم ان كان بغير ضرر والعماء لو تأملها لركعتي الامامة
وعند الفاعل مطلقا ومثله في الاتباع الظلمة السديدة في التخرق في
سائر العورة كما ثبت فيما ذكره التفصيل وفي النهاية في الله لو سجد امام
عليه السلام الذي يتحرك بركته لمزم المأموم لاعادة ان كانت بحيث لو تأمل
امامه البصر ذلك والافلاذ ورأيت فعلا في الشيخ عبد الرؤوف ظاهر كلامهم
ان المراد بالظاهر ما هو خارج الثوب لا ما هو من تحت الثوب القبله انتهى ونقل
العلوي عن شيخه الزبيري والزملي ان الظاهرة هي العينية والباطنة
هي الحنية وقد اشعبت الخلاف في الاول علي ما يتعلق بهذه المسئلة **قوله**
خو السهو اي فلا يلحق المأموم سهوا امامه ولعله ان يدخل السهو في حد ترك
البحر ولا يتحمل الامام السهو عن المأموم اذا سهر بل يطيق المأموم السهو
لسهو ولا يدرك المأموم الركعة بالركوع لعدم تحمل امامه العاقبة عمن
ليس في صلاة **قوله** وقد ظنه نحوه لا يعاب لو علم الحار ليد له **قوله**
به كما لو علم حدته **قوله** جازا لربا يادها يعني عند قوله ظنه في ركعة أصلية
قوله لحسان له اي ولو في الجمعة فيصنيف اليها الصواب لان السها هو في صلاة
بخلاف ذي الحدت والحدت **قوله** لم يحسب الركعة هذا بالنسبة لذي الحدت
والحدت فيه نكوار مع قوله انما وادرك الركعة بالركوع الا ان قول في هذا
زيادة انه لا يدرك الركعة بادران بعض الفاحشة والامر في مثله قريب **قوله**
ولم يحتمل بان لم يقترقا وصح من عودا الى الحدت او الحدت واقوده لان
العتق باو فصل فيما يعين بعد ثبوت الصفات العتقية **قوله**
سواء في اي خلا فاللفاض في قوله ان جازا خلف تحت صلاته دون محبته

من ادمه **قوله** بعقبه او على عتبة الامام **قوله** او حينه في التحفة
وهو ما تحت عظم الكتف الى الخصرة وحدها قيد جميعه في الاستي والمغني
والنهاية وشري الارشاد وفي التحفة في الاستي بالعبارة ان اعلم عليه
فاخر ما اعلم عليه وفي المغني والنهاية العبرة فيه بالراس والمعمل على
تحت البنية بان لم يبق لرجليه اعتماد على الارض ولا تحريكه غير ذلك اعتبار
الحشبتين وان امكنه الاعتماد على قدميه لا يصح صلاته والمصنوب بالكتف
حيث كان رباطه من كتفيه فيما يظهر ولا يعتبر ما ربط منه وفي الساجد
اعتبار اصابع قدميه ان اعلم عليها ولا فخر ما اعلم عليه وفي القليوب
بالركبتين لم اعلم عليهما **قوله** تقدم في الماياب الجاهل المعذور بحمله
بغيره التقدم في وعليه فالناسي مثله واقربا لشوري وغيره **قوله**
على العقب ولا يعتبر ما اعلم عليه فلو اعلم على احدى رجليه وقدم الارض
على الامام لم يضر وان اعلم عليهما ضرر عند ذلك خلاف المغني والنهاية وهو
قياس ما اعلم في التقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه الامان يعرف
قوله من فضل الجماعة هذا عنده وهو ظاهر من رقي السيد عمر البصري في
حاشية التحفة ان اذ فوات فضيلة السبع والعشرين حيث ذلك
المندوب الذي فوات في فوات فضيلة فواضع وان كان مطلقا فحل تام
ثم قال والحكم بان عدم الاتيان بفضيلة منها بطلان ببقية الفضائل
التي لها حكم حكم ما لم يرد به نص من الشارع ثم رآيت سم في حاشية
شرح المنهج في قوله وكره للمأموم انفراد ومع انفراد وكرهه لا تقو
فضيلة الجماعة خلافا للمحلي ووافق الطبري والبرلسي ثم فضيلة دون
فضيلة من دخل الصف والدملي ووافق المحلي انتهى وفي فتاوى السيد عمر
المذكور راجع ما قاله الطبري والبرلسي لا قرب النشاء الله تعالى انتهى
وهو الذي لا يتجه غيره **قوله** مستور خرج الحاري وسياقي في كلامه

دوقهم

دوقهم صفا واحدا حيث كانوا يصلون في صف وفي الماياب سن له ان كان
قوله قليلا في التحفة بان تناخرا ما بعده عن عفت ماله وفي الماياب
بان يخرج غا الما ذاة وهو لا يخالف الاول وهو المعتمد خلافا لما في شرح الار
وعونها النهاية **قوله** عجز حينه في شرح البحاري للفسطاطي قال احمد من
وقف على يسار الامام بطلت صلاته **قوله** يندب للامام مثله المأموم
في ذلك ويكون هذا مستثنى في كراهة الفعل القليل **قوله** كثيرا تقدمضا
انفا وتقدم في السيد عمر المراد من فوات فضيلة الجماعة **قوله** فعن يساره
ويكره الوقوف خلفه الا ان لم ير غير يساره ما تبسعه فيس من ثم يتاخر اليه
الاول **قوله** لا غيره المعتمد الحاق الركوع بالقيام ولا يندب للمعجز عن
القيام **قوله** او عن خلفه او ذكران وامرأة او خشي فيهما خلفه وهو الخشي
خلفهما او ذكروا في خشي وقفا ذكر عجز حينه والخشي خلفهما ولا ينبغي
الخشي وجم يحصل لكل فضيلة الصف الاول بالجلسة **قوله** ان حمل منهم اما اذا
لم يحمل فيحمل بالصبيان ولو لصنع الاخر والارقا ولم يسعهم صف قدم الام
فان في التحفة لم لو كان الارقا افضل بنحو علم او صلاح فقيه نظر ولو
قبل الارقار فصل بنحو علم او صلاح فقيه نظر انتهى والذي يظهر من الارقان الصبيا
المؤخرين عن الارقا لا يؤخرون للاخرار فيه نظر انتهى والذي يظهر من الارقان الصبيا
باب اولي **قوله** ليليني بكسر اللام وهو لامر وفتح الباء بعدها وتشديد النون
اما نون التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية لنون الالمثال او الخفيفة مع
ادغامها في نون الوقاية والفعل فيها مبني على فتح آخره وهو الباء والمحل المحرم
بلام الامر وفي رواية ليليني بحذف الباء التي بعد اللام وتخفيف النون وفي
حذف الباء ان الفعل معتل بالآخر بالياء دخل عليه الجازم وهو لام الامر
فحذف آخره وهو الباء والنون نون الوقاية وفي الماياب اخطار رواية
ولغده من ادعي ثالثة وهي اسكان الباء وتخفيف النون انتهى في المطبوع

شاد

حرار

نظر لان اثبات حرف العلة مع الجازم لغة لبعض العرب جائزة في السعة عند بعضهم وان كان مقصورا على الضرورة عند الجمهور انتهى ولو لمعنى اصحاب ولا كلام جمع علم الجمع الحاء المعجمة وسلكوا لاداء بعد ما يعنى المصلاصم اي وقتها وهو البلوغ او جمع علم بغير الحاء يعنى الثاني ويلزمه العقل والنهي بجمع القول في الحاء جمع لخصية بالضم وهو العقل **قوله** فلا تاهلكذا الفظرواية مسلم ووجه راية ذكرها مكررة مرتين ومعناه الذين يقربون منهم في هذا الوصف وفيه لغة في الافضل للامام **قوله** وسطين المعروف بكلام ايمسا كما اوضحته في الاول ان امامة النساء يندب لها مساواة الطوائف كما لعراة البصر في صنو لكن في حقي المنهج للشورى مع تقدم تيسر بحيث يتماز عليهم **قوله** غير المستور اما هو تقدم عليهم كما امام غيرهم **قوله** ان امكن ولا فيعد دون الصفوف بالاكرامة وتيقن الامام وسط الصف الاول مع غرض البصر وان الجمع الرجال والنساء طس النساء ظاهرا مستد برين القبلة حتى يصلي الرجال وهكذا انعكسه فان امكن ان تتوارى كل طائفة حتى يصلي الاخرى فهو افضل **قوله** لما صرح في شرح البحار في العسلا في ذهبت التحريم احدى استحقاقا واثبت في حجة الشافعية **قوله** مع الامام اي في حقه في الصف **قوله** في الخلق اي المانع من الانعقاد مع الانفراد خلف الصف وهم جماعة **قوله** في صفاته وان ظن جريته وان امكنه هذا الخلق ليصطف مع الامام خرق **قوله** ان وسعها مكانه بغيرها اليه وفي الامداد الخرق في الاول افضل لبطونته اي ان وفي فتاوى ران الصطف مع الامام ما ذكره له مساواته ولا تقوته بها فضيلة الجماعة ولا تقوت فضيلة الصف الاول على من خلف الامام لانه لا يقصر منهم **قوله** ما فات في حجة الخفة فيه اعانة على بر مع حصول ثواب صفة **قوله** ويجزم عنده واقتر الخصب في المعنى ابن الرقعة على عدم جواز ذلك واعتقاد الكراهة ورايت فتاوى كلام ابن حجر ضعيف **قوله** وان زاد رده على الاستوى في تعبيره بذلك قالوا التيسر عليه مسئلة الخطي في الجمعة بين الفاعدين بمسئلة التي هي شق

فالاقتصر

الصفوف

الصفوف وهم قائمون **قوله** مبلغ وان لم يكن مصليا عندنا **قوله** مسخرة التسمير ان يضرب مسمار على باب المقصورة والاعلاق منع المرور ويقفل او يخوة كضبة قل القليوب وان لم يكن لها مفتاح عالم تسمى **قوله** مما ذكر اي من الابنية النافذة ولا يهود على قوله او مساجد توافدت لانه قد سبق فيها قوله وان كانت مغلقة غير مسخرة فيلزم التكرار **قوله** من غير تسمير كالقصر في ان الابنية المتنافذة في المسجد الواحد يضرب فيها التسمير مطلقا اذ لا يبينها الا سطر العادي وهو المعتمد فلا فتاوى شيخ الاسلام والمفتي في قول فيها ان فتح لكل من باب منصفين باب مستقل ولم يمكن التوصل من احد الى الآخر فالوجه ان كلام مستقل عرفا ولا قلا وعليه يحمل كلام شيخ الاسلام اي في فتاويه لا وقد اوجت ذلك فيهما **قوله** دلطين في اي المسجد بلفظ الجمع اي الثلاثة ثم يحمل ان يكون المراد بدخولها فيه متناول المسجد بها ويحمل ان يكون المراد دخول منافذ البئر وغيره في المسجد **قوله** امكان المرور اي العادي بالانكسار وثبتة فاحضه نحو المتسلق منه اليه **قوله** منه اي من المسجد فان ان يلزم في ذلك المورد تنبيه الى قسمة **قوله** بان سبقا كذلك الخفة وشرح الارشاد وفي بعض نسخ هذا الشرح سبق بالافراد وهو اول لان العطف با ونية عليه في الانعاج وهو تفسير لقوله قديم والمراد ان يسبقوا النهر والطريق وجود المسجد او المساجد لان المسجد يتبع لا تنقطع عليه ما يتبعان على جالهما فيكون كل من النهر والطريق فاصلا فلا يكون لذلك حكم المسجد الواحد والمساجد المتنافذة بخلاف كون الحادث فهو باق على مسجد بده فلا يكون فاصلا وفي شرح اي شجاع لسي العبادي سبقا او قارناه فيما يظهر فيكون كما لو كانا احدهما في المسجد والاخر في غيره **قوله** كما لو وقف فهو المعتمد وافرد الكلام عليه الشهودي بالناليف ومع ضعفه يجوز تعليده كما في فتاوى السيد عمر البصري **قوله** في ذلك اي في التفصيل السابق **قوله** هنا اي في القدوة وخرج به ما ذكره في احياء الموات من

نساء

الطلاق على المهر كما بينته في الأول وانضمت فيما ابتعد السلام والصلح في
 الأول ما كان خارجا عن محرابه لا طلاق ولا نكاح في محله وكما لا يقع بينهما
 وصنف كل واحد منهما تصنيفا والعمد ما قاله الأول **قوله** طريقا يحد ذلك
 المعتمد لما مر من العدم يفصل بين الخراء المسجد الواحد خلافا لظاهر فتاوى
قوله لصلحته كطرح القمامات ويلزم الواقع بميزان الرخصة في الحرم بعلامته
قوله كفضاء مثله البيت الواسع والسفينة **قوله** ضعيف ان يصير قول
 الجمهور وكونها وما كان من الامور له وراجع الأول **قوله** في العرفاء يعرف
 فانهم بعد ونما في ذلك فجمعين **قوله** واشترط العرب كذا اربعة فها في
 عليه من نسخ هذا الشرح ولعله اشترط العرب ليكون مقبولا وبجملتهم في الحرم
 رابته في الامور عبر بالاشترط وهو ظاهر ولعل ما هذا من تحريف النسخ **قوله**
 فكيف يضم الفاء اي سفينة **قوله** كصحي هو وسط الدار **قوله** لحنه اي
 المسالك والستر المريح كالبايات المرور **قوله** او الروية هكذا في النسخ التي عدي
 في هذا الشرح باو ولعلها من تحريف النسخ ثم رأت في بعض النسخ التعديل بالواو
 وهي الصواب في تصحيح النسخ الكتاب كذلك **قوله** واروار في القليوب في عطف
 او المراد في الاخص **قوله** في جهة الامام سيما في منابطة في قوله حيث لو ذهب
 الى الامام من مناصبه لوقل ثم في حواشي التحفة يخرج به ما لو كان بحيث يسي بحبه
 او يسار اليها ومثله غيره **قوله** في مقابل المنفذ في الجلي على المشايخ لا بد ان يكون
 هذا الواقع يصل الى الامام من غير ازار وانعطاف وفيه ايضا قوله هذا المنفذ
 اي في المسجد ان كان للامام غير المسجد او في خارج المسجد ان كان للامام بالمسجد
 في كلامهم يشير بما قاله الجلي كما بينته في الأول لكن في فتاوى من رما في جواز
 وقوف الرابطة في المسجد وان كان للامام فيه ثم لا فرق على الوجه بين ان يكون
 المنفذ امام الواقف او عن يمينه او عن يساره **قوله** تقدمهم عليه في التحفة
 دون التقدم في المأفعال ويجوز كونه امرأة وان كان من خلفه رجا واعتمد

من راند بغير التقدم بل افعال وعدم جواز كونه امرأة لعين النساء وذكرهم ان
 قياس الأول جواز كونه اميا او من يلزمه القضاء وقياس الثاني خلافا له ولو لم
 ليسم قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لم يحرم به على خلاف السنة والظاهر
 من راند لا يؤمن بل يقين لنفسه قد ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع
 مالم رالي المنع ويظهر خلافا له ويكفي انتفاء التقدم المذكور اتفاقا بالنسبة
 لو احدث الواقفين ولو نوي قطع الارتباط بالرابطة مالم رالي ان يؤثر فيظهر في
 خلافاه انتهى ولا يضر والرابطة في انتفاء الصلاة ان علموا بانتقال الامام
 ولا رد الرجحان باب المنفعة في انتفاء الصلاة ولا بناء على ان الامام والمأموم
 حيث لا تقصير ولا كان رد الباب او ان الرابطة او امر ببناء الجدار **قوله**
 ضعيف المعتمد اشترط القرب فخط بان لا يزيد ما بينا الشافل وقدم العالي
 على ثلاثة ذراع تحريما والكلام في غير المسجد اما هو فيصح فيه مطلقا ووقع في
 التحفة ما يقتضي ان القضاء كالسجدة وبينة في الأول انه مؤول او ضعيف
 وان تعبير النهاية اوضح وأولى التحفة **قوله** ليس بشرط بل الشرط عدم المصلحة
 وان لا يكون بينهما اكثر من ثلاثة ذراع تحريما **قوله** في آخر المسجد اي طرفه الذي
 يليه هو خارجة ومحلها اذا لم يخرج الصفوف في المسجد والمقام المحترم **قوله**
 خارج المسجد ومنه رخصته كما تقدم **قوله** في صدره اي طرفه الذي يلي الامام
قوله لم تضع سيعلم ما سياتي في كلامه ان المعتمد الصحة بالشرط والملازمة
قوله الاول اي القابل لعدم الصحة فيها **قوله** بعدت المسافة اي اكثر من ثلاثة
 ذراع تحريما **قوله** اربعة اي تمنع المرور والروية كشساك او باب مرور **قوله**
 عاديان تقدم منابطة **قوله** او سطح في القليوب وكونه الجلي ان كانا على سطحين
 بينهما شارع مثلا فلا يضر الا اذا كان لكل منهما درج من المنخفض بحيث يمكن استطراف
 كل منهما الى الآخر غير استند بار القبلة وتعل في الابواب في الزوايا كشي
 وابن العماد احتمل في ذلك ثم قال كانا لم يستحضرا بذلك لثلا ووقا

صرح بالثاني اي الصحة في التهمة واعتمده انما دفعه ولا ينافيه ما مر من القول
 لان الطلح ونحن المستدثرة كبناء بن فاستمرط امكان لما استطرف العادي
 بخلاف التطين هنا فان الواقعين عليهما كما في الصحاح بينهما نهر وقد تقرر انه
 لا يضر انتهى **قوله** ارتفاع يظهر حسا وان قل صيت امكن وتوفها بمسود في فتاوي
 م راد اضااق الصف الاول في الاستواء يكون الصف الثاني الخالي عن الارتفاع وفي
 الاول مع الارتفاع **قوله** او الجماعة يصح نيتها للامام ايضا **قوله** بالامام الحاضر
 المستدثرة بنية الامام او لا قد اولى الجماعة من غير اضافة الي الامام خلا
 للمعنى **قوله** في فعل كان هوي للركوع تابعه وان لم يلحقين **قوله** او سلام
 بان وقف سلامه على سلام غيره من غير نية قدوة **قوله** بطلت اعتمد الش عذر
 جاهل لم يقصر والناسي بالمنابعة بنية ولعمد عدم عذره وقياسه ان
 الناسي كذلك وبه صرح الغيلوي **قوله** ان طال ق العيلوي لو انتظرت كل ركن
 ليسير ولو جمع كان كثير لم يضر عند شيخنا الطبراني وخالفه سم **قوله** حيث
 حال وان لم يتابع او مضى معه ركن **قوله** لان نية الجماعة في قضية العلة ان
 المعادة كذلك **قوله** وان لا تجب اي وافهم كلامه حيث اطلق النية التعيين
 انه لا يجب تعيينه باسمه كزيد او وصفه كالحاضر او الاشارة اليه **قوله** والامام
 بالاولي عدم تعيينه **قوله** بطلت اي ان وقع ذلك في انائها والامام تنقده
 وان لم يتابع **قوله** يثير سواء اعبر عن ذلك بمن في الخراب ام يزيد هذا او لا
 او عكسه ام بهذا الحاضر ام بهذا الم بالحاضر وهو نية او يعتقده زيدان
 محروا فيصح على المنقول تخفة **قوله** في الجملة اشار بهذا الى قاعدة ما يضر الخلط
 فيه وما لا يضر واقسامها ثلاثة ما لا يجب التعرض له جملة ولا تفصيلا كنية
 الاستباحة في التيمم لا يجب التعرض فيها للمحذات جملة ولا تفصيلا بل يكفي
 استباحة الصلاة مثلا ومنه اذا عين الامام في يصلي خطفه فخذ القسم لا يضر
 الخلط فيه فلو ان استباحة الصلاة من حدث النوم غلطاً البول لا يضر

الثاني ما يجب التعرض له جملة اي اصل نية وتفصيل اي التعيين منه كالمطبخ
 في الصوم الي الصلاة فانه يجب عليه في الصوم نية اصله وتعيينه كرمضان
 وكذلك الصلاة فالخلط في هذا مضر مبطل الثالث ما يجب التعرض له جملة ولا
 كنية لما قد ابريد في ان عمرا وهذا يضر الخلط فيه كالذي قبله وذكر في الاول
 امثلة لتوضح هذه القاعدة **قوله** وان للامام لو اي صيت تعرض لنية العدو ولم
 يتعرض لذكر نية الامامة **قوله** فنية الامامة اي صيت لوني للجمعة مطلقا او غيرها
 وهو محقق لزمه الجماعة اذا تنقده صلواته اما اذا نوي غير الجمعة وهو محقق لان نية
 فلا يلزمه نية الامامة مع مثل الجمعة المعادة فتلزمه فيها نية الامامة **ق**
 في النهاية ومنها في ذلك المندورة جماعة اذا صلى فيها اماما فهي كالجمعة ايضا
 انتهى في في اليعاب والما يتجده ان قلنا لا يكفي للندم حصول صورة الجماعة
 ثم قل ولو طغى لا يوم قام من غير نية الامامة لم يجب على ما ذكره القفال
 وفيه وقفة لان مد اليمان على العرف غالبا واهله بعد وند مع عدم نية
 للامامة اماما انتهى **قوله** اخراي غير المكتوبة كندورة او فرض كفاية
 كخاتمة ولا يصح واحدا من الثلاثة المذكورة في كلامه مع كسوف ولا مع خضارة
 ومحل عدم الصحة اذا لم يصل لكسوف على صيته تسنة الصبح والاصح لما قد اء
 مطلقا **قوله** الثانية زاد في التخفة آخر تكبيرات الخاتمة ومنها ما بعد
 السجود اي في سجود ذي الدلاوة والشكر ووق في النهاية المواجهة استمرار
 المنع في الخاتمة وسجود ذي الدلاوة والشكر الي تمام السلام **قوله** في القيام
 الثاني في النهاية المصريح بادر الركعة بالركوع الثاني في قول الزيادي في صوتي
 المنهج وهو المعتمد ولم اراه في كلام الله ويظهر لي خلاف ما قاله م روايتا
 خبره **قوله** المصوتة لغضيلة الجماعة كذلك المورا الطند ثاني لكن المعتمد
 في التخفة ان الخلق في المقتد اصغيف جدا فلم يقتض تقويت فضيلة الجماعة
 وان كان لا تفرد افضل له وكذلك الشهاب الرقبي وم وغيرهم والقياس

الأول بل هو لا يظهر له في التحفة **قوله** مصلي النفل محله في غير العادة **قوله** يسلم
 أي بنية المفارقة والابطال صلاته وهو قراؤه لا يجد رفا لا تقوت به ففضل الجاهل
قوله وحمل زاد في النهاية أن لا يخرج من الوقت قبل محله وفي التحفة هو ظاهر
 أن شرع وقد بقي من الوقت فلا يسعها والمجاز وأن يخرج الوقت لأنه مد وهو
 ويصح اقتداء من في التشهد الأخير بالقيام ولا يبايعه بل ينتظره إلى أن يسلم معه
 وله مفارقة وهو بعد **قوله** سجود السهو أي فيسبغ المأموم فعلها ما بعد
 الإمام **قوله** في السجدة الأولى يسبق الكلام عليه **قوله** وفارق أي حيث قلنا
 بطلان صلاة المأموم بالتخلف له وأن أدرك الإمام في القيام **قوله** بأنه أي المأموم
 لا يخرج الإمام كان واقفا مع المأموم للاعتدال غايته أن المأموم طوله بالقنوت
قوله ببعض التشهد لا بخلافه ولو كان الإمام لا يسجد فلا يسجد المأموم التشهد
 على المعتمد عندهم ونسبوا إلى الشيخ الإسلام في المختلف أن تمام التشهد أن يتكلم
 بركعتين فغلبت من قولين وجعله في النهاية كما هو **قوله** بطلت أن تذكر
 انقصاب الإمام ولا فلا عود ولا بطلان كما سبق في سجود السهو **قوله** أنه
 أي المأموم بكل من لا قول ولا أفعال **قوله** ومنع ما أي ابتداء المأموم فهو
 على قوله متأخر **قوله** عن فراقه أي الإمام وكل منهما وأكمل منه أن يتأخر ابتداء فعل
 المأموم عن جميع حركة الإمام فلا يشرع حتى يصل الإمام لحقيقة النقل إليه فالأصح
 المأموم عن الاعتدال حتى يتلبس الإمام بالسجود وقد سبق فيه وأقول لا
 توقف فقد ذكرت في الأول ما يصرح بذلك من الأحاديث الصحيحة لعدم
 في شرح مسلم للنووي استثنى ما إذا علم من حاله أنه لو أخر إلى هذا الحد لرفع
 الإمام قبل سجوده انتهى وهو ظاهر وأعله وجه توقف **قوله** طال من
 الشك فأنزله الشك من قريب فانه لا يضر بالشك في أصل التنية **قوله** ثم
 أي أن نوي الاقتداء مع تحرمة **قوله** على كتاب الترخيم فإن كان ساهيا أو جاهلا
 فانه لا يضر غير أنه لا يعتد به فان لم يجد للاتباع بيان بها مع امامه لسهو

أوجه

أو جعله إلى بعد سلامه بركعة والإعادتها **قوله** ولو غير طويلين أي بان
 كان أحدهما طويلا والآخر قصيرا لعدم وجود قصيرين متواليين **قوله**
 بأن يركع عند الشك كالأشياء ويجوز في شرح السجود والغني والنهاية قياس
 التقدم على التأخر وأوردتها معاني التحفة ولم يصرح بترجيح **قوله** فعليه
 خروج القولين وتولي ونعلي لا تكبيرة الأحرام والسلام **قوله** وإن كان للقيام
 أقرب المعتمد أنه لا يضر في التحفة فتولي في شرح الأرساء وإن كان للقيام
 أقرب أي منه إلى السجود أو أكل الركوع انتهى وعليه يحمل كلامه هنا **قوله** لغیر
 راجع للتسبيح والتخلف والعذر في التسبيح أن يكون ناسيا أو جاهلا وفي المختلف
 ذلك وغيره مما سياتي في قوله وإن خلف المأموم لعذر كبطو قراءة **قوله**
 لا كالسنة مثال المختلف غير عذر وتقدم أن التشهد الأول كذلك وفيه
 م **قوله** أفعال الصلاة خرجت الأقوال وسبق **قوله** لكن يكره في الأفعال
 أن يحصل تعبد ولا فلا تمنع الفضيلة ولا وهل الجاهل بركعتها أم لا
 يعصدها لعذر قياس كلامه في غير هذا المحل أنه مثله انتهى **قوله** وتوقف
 يعني فيما قرأ فيه فقط **قوله** ما وتقدم عليه أي غير التحريم والسلام تبطل
 بالجم آخر الأول **قوله** رأس حار ذكر في الأول وقوع ذلك في الدنيا **قوله**
 إذا لم يتم نحو عندك والذي في الغني والنهاية أن التسبيح ببعض ركعتين كان ركع
 قبل امامه وحقه الإمام في الركوع كما سبق بركن وجري عليه شيخ الإسلام
قوله هو أي المأموم أي قبل أن يوجب منه أقل الركوع فيقرأ فاتحته ويكون تخلفه
 لعزائمه تخلفا لعذر ولو ركع قبل الإمام ثم شك في ركوعه في قراءة الفاتحة
 لزومه العود لقراءتها ما لو شك بعد ركوعه وركوع امامه فلا يعود بل يركع
 بعد سلام الإمام بركعة كالمسبوق فلو تذكروا في قيام الثانية مثلاً أنه قرأها
 حسبت له تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفرحا أو اماما فشكل في ركوعه
 في الفاتحة مخفي ثم تذكروا في قيام الثانية مثلاً أنه كان قرأها في الأول في صلاة

بطلان كان في الركوع الذي فصل بينه وبين الركعة فورا فتبطل صلاته لعدم
عوده الى القيام من الركوع فورا وقد اختلف في الاول في هذا فراجع **قوله** ليندو
محزون قوله او لا قراءة واجبة وهذا علم من قوله سابقا كان خلفه كما في السنة
قوله او لو سوسه في التحفة ينبغي في وسوسة صارت كالحلقية بحيث
كل من رآه بانها لا يمكن تركها ان ياتي فيه ما في بطي الحركة **قوله** ظاهرة فيه لها
في النهاية وان لم يمداد وحوه التحفة لم يحتاج اليه لان تأخره ليس بها
الي تمام ركعتين يستلزم ظهورها **قوله** ذكرناها اي وغيرها مما هو في حقها
من ذلك لو نام في تشهد الاول ممكن ان يتيه فوجد امامه ركعا ومن ذلك
اذا سمع بكبير الركعة الثانية فجلس للشهادة فلما ان الامام
فاز اهوى في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فوجد ركعا ومن ذلك
لو نسي كونه مقعدا وهو في سجدة فتلا ثم ذكر فقام والامام ركع هذا عند
مر في المسائل الثلاث واعتمد فيها في التحفة انه مسبوق بركع مع الامام وتحمل
عنه فاحتله **قوله** نفسه اورد في الاعيان بحالين في انه هل يلزمه شيء ان
يقصر على اقل واجب للركان او ياتي بالسنة مع الاقتصار في الثاني
اترب **قوله** للشهيد اي ولو الاول **قوله** بان يترك الحظا ظاهرا كقولهم واقف امام
انه يترك فاحتله وليس انما في كراهي وكلام التحفة فيه اشعار ما بان يستمر في
قراءته والى سم في حاشية التحفة اذا قعد الامام والمأموم في القيام فقعده
ثم قام للركعة الاخرى الوجه انه لا يجوز البناء على ما تراه من الفاتحة لا انقطاع
قراءته بمغادرته ذلك القيام الي قيام آخر ركعة اخرى ولو اما مسئلة ما لو قام
الامام وهو في القيام فلا يبعد في بناؤه على قراءته وكلام الجلي يوافق **قوله**
عامد الله وان خالفه جهلا منه بوجوب المناجعة لعمام ما ياتي به على ترتيب نفسه
فلا يعتد له بذلك الركعة **قوله** قدر الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة لا
لقراءة الامام ولا لقراءة نفسه فيمكن السبوق في الركعات الاربعه وهذا هو

العمد

لعمد **قوله** بعد معروف في اي في ظنه على العمد وفي الفتح يجب ان لا يحد او
يخاط ولو شك او هو مسبوق او موافق في التحفة لزمه الاضطرار فيختلف الامام الفاتحة
ولا يدرى ان الركعة واليه يرجع للاسلام واعتمد الخطيب ومرو والشاهد الذي
انه كالموافق فيجوز على ترتيب نفسه ويدرك الركعة ما لم يسبق بالترتيب ثلاثة
اركان طويلة **قوله** فركعة اي ان ركع جاهلا او ناسيا لم تبطل صلاته لكن لا
يقتدر ركعة تلك فياتي بركعة بعد سلام الامام **قوله** في الماعدل الميسر
بل اذا لم يطمئن قبل ان يرفع الامام راسه عز اقل الركوع فائدة الركعة **قوله**
على اضطرار الخ كلام التحفة يحيل الى ما ذكره هنا وما الى الخطيب ومرو هو
المعتمد وفي العظم يركع وتسقط عنه بقية الفاتحة واعتمد شيخ الاسلام
انه يتابعه في الهوي وما الى في شرح الارشاد الى انه يكون متخفا بعد ذلك
فيجوز على ترتيب نفسه ما لم يسبق بالترتيب ثلاثة اركان طويلة وقد اختلفت
الكلام على ذلك في الاول وبنيته فيه بسبب الاضطرار فيه بما استعاض به
قوله الى ان شرع اي لختلفه عنه بركعتين فيجوز في فصل في ادراك السبوق
الركعة **قوله** محسوب اليه يساوي محترمة في كلامه **قوله** او قريبا من ذلك اي
او ادرك الامام المتطهر قريبا من الركوع المحسوب له بحيث لا يبلغ ما ادركه من
قيام الامام قدر فاتحة معتدلة وهذا ضابط السبوق ومن ادرك قريبا
هو الموافق **قوله** وهو محدث بخلاف ما اذا احدث الامام بعد ما اطمأن معه
المأموم فيركل الركعة وترجى في المناجعة الصحيحة فيما اذا اقدم فلما قام الامام
الي الثانية فارقه واقدمي بركع فتسقط عنه الفاتحة **قوله** لا يتيقن
في حاشي الجلي للعلوي ومثله ظن لا يرد معه في نحو تعبد او اعجز واعتمده
شيخنا الركني انتهى ونظر العلامة الملا ابراهيم الكوراني والد شيخنا الشيخ
ظاهر في الاول واكتفى بالنظر وكذلك نظر في الركعتين ولا يسبح الناس
لهذا ولما لزم ان المقدمي بالامام في الركوع مع البعد لا يكون مدركا

اشبهت

للكعبة مطلقا اذ اليقين لا يحصل الا بالمشاهدة او اخبار معصوم او عدد
 نواتر **قوله** سمع الله اي كمال اعتدال ولو كان قيا ما لطلب فيه التكبير كبقية
 القيامات **قوله** سجد للتشهور اي لاحتمال زيادة الركعة بعد سلام الامام فلا
 يتحملها عنه الامام **فصل في صفات الامة المستحبة قوله** للاعلام
 انشائه الي انه يراعي في الولاة اذ يجمعون تفاوت الدرجات فيقدم الامام
 الاعظم ثم من يليه بتفاوت القرب اليه كوزيره فوالي اقليم فوالي بلدة فوالي
 حها **قوله** في سلطانه اي محله ولايته والموضع الذي يختص به **قوله** ولاة اي
 اسامه المسجل بل يقدم على من عدي للامام الاعظم من الولاة **قوله** الشرطة اي
 الراوت فتح اعوان حول امير **قوله** ولتصولي المحجور محله ان دخلوا بيته لا
 لمصلحة او كان من مصلحة دون من الجماعة والاقدم الولي فاحل اخرهم
قوله لانه المالك للساكن والمسلح حيث كان ملكه والافا لشيد هو المستعبد
قوله فانه لصق ومن باب اولي البعض فيما ملكه ببعضه لحر **قوله** ياتي اي
 سائر الصفات الالوية والراية من كان بشرط الواقف او ولاة القاطن ولا
 صحيحة بان لم يكره الاقتداء به والامام نصح توليته **قوله** باحكام الصلاة
 اي وان لم يحفظ من القرآن غير الفاتحة **قوله** اي لا يخطئ في شرايها
 وفي النسخة والنهاية المصحح قراءة فان استويا في ذلك فالأكثر قراءة ومن
 ذلك التميز بقراءة السبع او بعضها ولا عبرة بقراءة مستحالة على الخ لا يعين
 المعين كراهة الاقتداء به **قوله** ومن لازمه فلا تخالف بين من فسر بالاول
 ومن فسر بالثاني قال العلوي لم اربا لعفة ترك ما فيه شبهة وجحسن
 السيرة المذكورة لتناس بالخير والصلاح **قوله** دار الاسلام في الجلي
 لا يقدم زهاجر الى المدينة على من نشأ بها ولا من هاجر الي دار الاسلام على
 من نشأ بها **قوله** اولاد اباية يعني بالنسبة لاباية الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وبالنسبة لنفسه الي دار الاسلام والهجرة اليه صلى الله عليه وسلم



كما وقع للصحابه قد انقطعت والهجرة ذوار الحرب الي دار الاسلام حكمها ياق
 ويعقد تقدم من هاجر بنفسه على من هاجر لاداباية وان تأخرت هجرة
 ويقدم من هاجر لاداباية الي النبي صلى الله عليه وسلم على من هاجر لاداباية
 الي دار الاسلام لا على من هاجر بنفسه اليها وفي الميعاد هاجر لاداباية
 هذا الاثني ومن ادلي بها كالي لاس قيا من الكفاة لا وقد يعرف بان المدارس
 محله على شرف يظهر عادة التقاربه وهذا على ادي شرف وان لم يكن كذلك
قوله هذا اي بين الامور **قوله** بالتحية وان تأخر اسلامه
 وماله ان كان اسلامه قبل بلوغه في اسلامه تبعها اما بعده فيقدم الناجي
 المعتد لانه اقدم اسلاما ما خلا الشرح لا يشاد **قوله** بعينه قرين المنسوب
 للاقدم هجرة مقدم على المنسوب لقرين **قوله** او افقه ظاهره انه لو
 كان الصبي فقيها دون البالغ لم يكن اولي بالصبي لكن في الامداد خلافة **قوله**
 مثل البصير مثله فيما ذكر الشيع مع الاصم والفعل مع الحضي والاب مع ولده
 والعروي مع البلدي **فصل في بعض النسخ المتعلقة بالجماعة قوله** بحيث
 يدركها منه يعلم ان المقدي بالحضي يقوم قبل تمام المقامة **قوله** كره مع
 فوات ثواب الجماعة بذلك عند الله **قوله** وراي الامام هذا معتد الله وفي
 النهاية الصف الاول صادق على المستدين حول الكعبة المتصل بما وراي الامام
 وعلي من غير جهة وهو اقرب الي الكعبة منه حيث لم يفضل بيته وبين الامام
 صف **قوله** على تناقض تقدم الراجح منه فيتم الجماعة **قوله** بالجمعة تقدم
 قال السنوسي في شرح الكري لم يقل بالجمعة لما طائفان في الميعة وهم
 الكراميه والحشوية وعينوا من الجهات جهة فوق الي اخر ما في الاصل **قوله**
قوله لما موم فيه شرعا كوال ظالم وكمن تغلب على امامته للصلاة ولا
 او لا يحترق في النجاسة واما الامام مومون الذين يكرهونه فلا تكره لهم الصلاة
 ورايه واما اذ اكرهه لهم فكل واحد محرم كانه في الروضة واصلاها في الشهادات

عصا لصاعدة وأما أن كرهه دون الأكثر فلا كراهة ولو الصلح أو العلم أو الإكثار
لا ينقص شيء وأما ما عجي في بلاد غير خلا ولا أولى وكذلك ولد الرنا والمهم
في نسبه **قوله** قبله لا يتعلق بقوله بكرة **قوله** خاف الفتنة في التحفة والنهاية
محل ذلك حيث لا فتنة والأصلوا أفراد في مطلقا **قوله** أن يجهر الإمام أي بقصد
الذكر ولو مع الأعلام ولا بطلت صلاته **قوله** فورا المحل بالمعززة عندائه ما
يطلق في الجلوس بين السجدين وهو الزيادة على الوارد فيه بعد راقل التشهد
وعند راقل الزيادة على طمأينة الصلاة فتمت مكث بعد تسليم الإمام زائد على
ذلك بطلت صلاته **قوله** وجوبا فإن لم يستقل فورا بطلت صلاته أن علم
وتعذر ولا فلا تبطل لكن يستحيل للشهو **باب كيفية صلاة المسافر**
قوله قصر أوجعا أمان حيث الأدكان والشروط فضلاة السفر كالحضر
ذلك **قوله** جازينه على أنه ليس المراد بالباح المعروف وهو مستوي الطرفين
بل المراد ما يشمل الواجب كسفر النسكر والمندوب كزيارته صلى الله عليه وسلم
والمكروه كسفر الواحد ولا تنبئ على كراهية اليه وكان مستأنا بالناس
والباح **قوله** الظاهر كذلك المعادة لأنها ليست فعلا محضاً **قوله** والمندوبة
أي كان نذرا ربح ركعات **قوله** والنافلة أي كان نوي أربع ركعات سنة الظاهر
القبليية **قوله** بأن سافرا قال سمى كل صورة المسئلة أنه شرع فيها وادرك
في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أخر جماع الوقت امتنع قصرها أو مجرد
بقاء ركعة من الوقت بعد السفر يجوز لقصرها وإن أخر جماع الوقت كلام
الشيخ في شرح الأرشاد الصغير كالصريح في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشهاب
الدمي الأول وفيه نظر ظاهر فليأمل انتهى وكان في النهاية ما يوافق الأول لكن
خرج في الخامس لا وجه خلافة وجهي الخليل في المعنى على الأول **قوله** وإن لم
يذكره أحد فيما علمت قل وقد عرضت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين
الطبري لا وفيه فقهه واستحسنه انتهى **قوله** الحرام أي وإن قصد معه طاعة

والصغير

والصغير كالمبالغ **قوله** فلا يباط أي يتعلق **قوله** سائر رخص السفر وهي
في الطويل القصير الجمع والقطر والمسح على الخف ثلاثا وفي القصير ترك الجمعة
والاستقل على الرحلة وما لو سافر المودع ولم يجد المالك ولا وكيله ولا الخاتم
الأمين فله أخذها معه وما لو استصحب معه أحد من زوجته فله بيعه بغيره
فلا قضاء عليه وما لو نوى الكافر المسافة ثم أسلم في أثناءها فله بيع
في البقية وجوز تأخير تعريف لقطة وجدها في سفره إلى مقصده
وزيد أهل المدينة والبرقيم واستباح طه الغرض به وتيسر الحرير مكة ولا ينقص
بالسفر لكنهم عدوها من رخصه فحججه أن المسافر العاصي لا يباح له فعلها
لأن تأنيبا بخلاف العاصي باقاة والفرق أن أهل المدينة مثله في السفر سببه
سفره بخلاف الإقامة قل في الأعيان قصيدته أن أكلها أن كان سببه الإقامة
وهي معصية كإقامة العبد المأمور بالسفر يجوز بخلاف ما إذا كان سببه
أعوانه الحلال انتهى وفيه أيضا قيد بعضهم جعل أكلها من رخص السفر بما إذا كان
الاضطرار في حق من كان بحيث لو أقام لم يضطر انتهى أي فإن كان لا عوف
الحلال جاز له الأكل وإن لم يبت لم يضره يقيم العاصي يسفره في الفقد الحسني
بلا توبة وتكرمة للمعادة **قوله** أكل الميتة فإن لم يبت ومات كان عاصيا
بترك التوبة وتبطله نفسه وتعدم التقبيل في ذلك اتفاقا **قوله** بالنوبة
يستحبها ككل ملا يشترط لم يرضه طول سفره مجرد التوبة أما غيره فلا
يستحبها إلا إذا كان الباقي إلى المقصد مسافة العصر **قوله** ومنها ما يسفر
المعصية وفي الأعيان وكذا المسافرون للسؤال إلا أن جاز وقصد وأحادي
بعينه بينهم وبينه مطلقا **قوله** بلا غرض قد لروية البلاد ولا تعاب
نفسه وروايتها **قوله** شرعي لم يذكره في شرح الكنتهج والتحفة والامداد والنهاية
قوله أي يوم وليلة أي وإن لم يعتد لأحيث كان يوم القيلة **قوله** للأطفال
أي لابل المشغلة بالأعمال **قوله** ودبيب الأقدام أي مشيتها على الأرض

قوله وبألمياي اي لها شعبة نسبة للعباسيين منهم قدروها في خلافتهم
ونقصوا من اميال بني اسبه التي كانت قبلهم فجعلوا كل خمسة اميال اموية سبعة
اميال غنسا فله القصر بالاموية اليعون مبالا **قوله** البردون اي القصر الذي
ابواه عجميان **قوله** في المولى هو امر طين فالتدري ما لم يبلغ ثلاث مراحل **قوله**
والقصر اي وجوبه في الثاني وهو ما اذا بلغ سفر ثلاث مراحل وبنيته فيما ما في
هذا **قوله** مطلقا اي سواء كان سفره ثلاث مراحل او اربع او اوصافها ثلاث
لحد مع ان ابا ضيفة يوجب القصر عليه لا عتقاد قول احمد لا يصل
الذي هو الا تمام **قوله** لظن فاسد كالنظر لظاهر القرآن في استطراد الخوف
وكذلك ان كان محتمل في رفقته فتعاطى المفضل افضل وكذلك كل قصر
اختلف في جواره كالواقع في ثمانية عشر ذراعا المحدث ان كان لو قصر خلا
رمن وصنوه وصلا تده المحدث لزومه القصر وكذا الوضوء الوقت في الا تمام
او خاف به فوت عرفه او انقاد اسير ولو ضاقت وقت الا ولو غر الوضوء والقصر لانه
نية فلهذا الى الثانية **فصل فيما يتحقق به السفر قوله** في السور في العا
ان باب السور له كتفان خارجان بمحاذاة عتبة ق لسم مال من الوقف
جوان القصر على مجاورة محاذاته للكتفين **قوله** وان لخدم اي ان يعينه
سور اولاد لا تسترط مجاورته **قوله** او تعدد اي لا بد من مجاورة جميع
عند التعدد **قوله** او كان ظاهرا اي يجوز له التخصيص في السور وان اقص
ظهره به فلا يجب انفصاله عنه **قوله** وشبه الخندق اي يجري فيه تفصيل
السور وان لم يكن فيه ماء ولا عبيرة به مع وجود السور ويجوز به نحو خط
اهل القرى عليها بالتراب او كونه والخندق الذي به قرية انشيت بجانب جبل
فيستترط في سائر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل ولا فائسب اليها
عرفا **قوله** ان اخصر اي كل من السور والخندق بما سافر منه **قوله** لم تسترط
مجاورته اي السور ولو مع الاتصال بل يتحقق مجاورة القرين والبلدين

فان

فان كان بينهما انفصال وان قل التقي بمجاورة بلدته او قرية **قوله** بل كل حكم
اي حيت لم يتصل ولا اشترط مجاورتهما كما سبق وانما في كل ما
قرينا لخم السور المحيط بهما لا تدرم مجاورته وان اتصلنا كما سبق **قوله** وان
تخلله خراب في الماياب كان كان اطلها في وسط البلد فاصلا بين خرابيه
فيستترط في انشا السفر في اطلها مفارقة العيران الجانبين لانه لا يخلو
قوله وافهم كلامه اي المصنف حيث قد اخرج من العيران فانه يصدق على
الخروج من العيران مع عدم الخروج من الخراب الذي وراءه كمن المصنف ان يحمله
ان اتخذوه من ابع او هجره بالتحويط على العا مراء وتذهب اصول ابنه ولا
استرطت مجاورته وليس في العيران المقابر المتصلة ومطرح الرواد على
قوله المتصلان في الماياب ولو بعد ان كانا متصليتين **قوله** ولو تيسر
اي ولو زاعا **قوله** المتصل بساحله بالبلدية الماياب خرج بانصال الشا
بالبلد اي بجوارته ما لو كان بينهما فضاء فيترخص بحد مفارقة العيران
قوله محاذ سور له الساطل الذي له سور العبدة في مجاورة سور و
فيه عيران غير سور العبدة فيه يجري السفينة او الزورق وفي الا طحا
في ذلك في ابعده منه **قوله** الخيام هي بيوت من اربع اعماد تنصب وت سقف
بشيء من نبات الارض واما المحدث من ثياب او شعر او صوف او وبر فلا يعل
له خيمة بل خباء وقد يتجاوزون فيطلقونه على غيره **قوله** وان تفرقت
المعتمدان المحلة بيوت مجتمعة ومتفرقة **قوله** ولا بد ايضا من ان يشتمل اسم
الحلة جميع ما ذكرناها وان اتسعت محدودة من مواضع اقامتهم **قوله** معادن
الابل جمع معطن بكسر الطاء المجلس وهو المناء حول الماء **قوله** والنادي
مجلس القوم نهارا والمجلس ما داموا مجتمعين فيه **قوله** لا يختصان كانت
التخصيص ان الغالبية هذين لا يشتركان فاجتمع لتقيدهما بما ذكرنا
غيرها هذا اذا كانت الحلة بمسوق فان كانت بواد سافر لبعده والبيوت

جميع العرض وبروة أو بوهدة اشترط مجاوزة العرض ومحل الهبوط والصعود
 ان اعتدلتا لثلاثة فان افترقت سمعتا أو كانت البيوت ببعض العرض التي
 بمجاورة المحلة ومرافقها التي تنسب اليه عرفا ولو نزل محل في باديتها فشرط
 مجاوزة ما ينسب اليه عرفا **قوله** وخرج به اي بولته غيره فيترخص ما لم
 ينوي الإقامة **قوله** ضللا عن الطريق اي فانه يتدخض ما لم يصل وطنه فيخرج
 في ترخصه **قوله** لنيتهم ولسم لا يبعدانه لو نوي الإقامة ما كانا وهو
 على المخالفة وصحح عليها اثر وقد اوصحت فيها محض مسائل ينقطع فيها
 السفر بما لم يسبق عليه من سبق اليه في رجعة منهما ان اردته **قوله** كخرج في
 فان فارقه كان ثم ردت الرجح اليه استأنف المرة لان هذه اقامة جدي
 وخروج الرفقة لمن يريد السفر معهم ان خرجوا ولا فطرته بخلاف ما اذا اراد
 انهم اذا لم يخرجوا رجع فلا قصر له **قوله** معصية تخول على بعض افراده وهو
 ان العبد يقتسه ودايته بالركض من غير غرض وفيه سم على ان شجاع الهائم
 اذا قصد مرطبين بدون اتعاب نفسه او دايته بالركض له وقع فيه
 القصر فيها وما بعد ذلك خلافا لبعضهم **قوله** لا يمانر اذا عندا كنه يتعاجل
 المسلم والذي يعتمد على الخطيب ومروءة افاده والده وول سم هو الوجه
 واعتمده الزبيري وغيره ان له القصر فيما زاد عليها الي ان ينقطع سفره **قوله**
 سفرهما اي لعرض صحيح حتى لا يبا في ما تفر فيه **قوله** لا يعرفان المقصد
 روية قصر المتبوع العالم بشرط القصر مجرد مفارقة محل كعلم مقصده
 اعداده عدة كثيرة لا تكون الا لسفر طويل عادة على المقصد خلافا للزبيري
قوله يقصران لو نوي مسافة القصر ومجال طال المتبوع لم يقصر في شلها
 اجير العين مع مستاجرهما اما الجندري فان كان متطوعا بالسفر مع امير
 الجيش فالعبرة بنيتة واما المنيب في الدوان او جميع الجيش فلا اثر
 فصل في بقية شروط القصر ونحوه اي في الجمع ولم يدخل في قوله ونحوه

لما العلم

لما العلم بجوازه وبقية شروط الجمع مسان في فصله **قوله** ما مر هو كون السفر
 طويلا وغير سفر معصية وان يقصد مكانا معلوما والمذكور هنا في هذا الفصل
 اربعة فيكون تسعة شروط وعدها الجمهور ثمانية فجعلوا التحريم منها في ثمانية
 نية القصر في الدوام شرط وجعل في التحفة وغيرها **قوله** نية القصر عند الحرام
 شرط اخر غير مطلق القصر وجعلها هنا شرط واحدا فالحلف لفظي **قوله** وان
 طرأ ما اذا ظن انه مسافر او لكنه شك هل نوي القصر او لا فافترق في نية ناويا
 القصر فبان ان قاصدا له القصر ثم ان قامت نية على عدم قصره **قوله** كونه
 حنفيا قبل ثلاث مراحل لزمه الامام وان بان انه قاصر لتقليده بجيز القصر
 ولاحق به ما اذا اضره الامام قبل لصاحبه بان عزمه الامام **قوله** احل الله
 او المأموم او بان امامه محدثا ولو اكبرا وذاتا في قوله قصر التي يعيد لها
 وكذا لو بان عدم انعقادها لغير الحداث والحيث الخفي **قوله** يحسكون
 الخ وان بان امامه قاصدا وهو قد نوي القصر ولو تعد الجمهور في شرع
 بنية الامام فيها ثم قدر على الطهارة في النهاية يقصر وفي المغيرة او اعتدته في
 فتح الجواد وكذا من يصلي بنية الامام مع كروم الامانة فهو في غير هذا الحد
قوله نية القصر او ملته معناه كصلاة السفر او الطهارة لا يعين وان
 ينوي تحضا **قوله** او سئل اذا وقام امامه ثلثة فشكل هل هو متما وسان
 ام وان بان انه ساه الا اذا اوجب امامه القصر كمن نوي بعد ثلاث مراحل
 فينتهي برين ان يخرج لنفسه ثم ما بعد ذلك يسجد للسهو ويسلم التوجه السجود
 عليها بقيام الامام ساهيا وبين ان ينظر حتى يعود ويسجد ايضا **قوله**
 او سار في سبيل فغيبته به اي بالصلح بها اي من محل اقامته وصورة
 ان ينوي القصر بها بان من شرطها ان يكون نية او لو نويها لما كان متلا
 او ان يطلو في نية فلم يبق قصر ولا تمام فبان ان الامام لعلية قصد نية
 القصر عند الحرام وتغليب الحضر اتعاه بالتحضا فصل في الجمع بالسفر

حيث

بيان
 سير السقينة

والطرق قوله غيره هو شيخ الإسلام في نسخة و قوله في نسخة غلب في النسبة
 المغرب المنهي عن تسميتها عشاء مع انه في سنة الصلاة غلب العشاء على المغرب
 وجرى على عدم الكراهة في الامداد قول القليوبي وهو العقد **قوله** وكل من
 من عطف العام على الخاص وجرى عليه في شرح الارشاد والمخ وقره في المأني
 والخطيب وابن علان كثر الراجح الصحة لتخوفا صحة صلاتهم الاولى ولا يضر
 وجوب القضاء الا المتخيرة لعدم تخوفا صحة صلاتها **قوله** لا رعاية لكذا
 الابعاد وعلل بالعلتين في فتح الجواد واقتصر في التحفة والنهاية على
 التعليل بالخروج من الخلاف واجاب في التحفة عما اوردته هنا فراجع
 ثم ان كان سائرا في احد الوقتين نار لانه الآخر فالجمع في وقت القول
 افضل وان كان سائرا فيهما او نار لافيهما فالذي يجنبه في التحفة وقوله ان
 شيخه ذكره في التفسير اليه وتعلل في التفسير بطي ان جمع التقديم افضل والدف
 في المعنى والنهاية ان جمع الناهية افضل وبحث في الامداد الشيخين **قوله**
 حيث لم يقرن احد الجمعين كما في الظاهر الاخر والاقرائة اولي **قوله**
 سائر القضايا بل كقول غيره بان حدث سلس وعري وكادرا لغيره او اسير
 وقد يجب في هذا **قوله** مضى وقت الاختيار والاصلاح ما خيرا قبل
 وصوله من دلفة **قوله** لا يتابع فيهما كذلك المعنى والنهاية وفيه الاتباع
 ثابت في غيرها ايضا فلعل التعليل بما في التحفة من الاجماع اولي والحق في
 الامداد بهما الطرح اذا نرى من معنى فان النسبة الناهية الى المحصب وحيات
 العايل بالمتن في غير معرفة ومن دلفة الجمع بالمحصب ولذلك لم يذكر هذا
 جمهور المتأخرين **قوله** فصدت الثانية اي لم تقع له فرضا بل تقع له فريضة
قوله ولو مع السلام لكن المستحب مع الحرم فربما في الخلاف ولو لم يكن
 في الحرم سائر سفينة في انبائها جان فبالجمع وان لم يكن السفر في
 خلاف الشيخ الاسلام في استمرارية اختيار السفر **قوله** او بعدنية النذر

عن
والكلام

لوني

لوني الترك بعد التحلل الاول ولوني اثناء الثانية عقد الشئ عدم الاخر
 وظالفة في المعنى والنهاية حيث لم يطل الفصل ولوا بد بعد الاول واسلم
 فور ارجح في الايعاب ان له الجمع **قوله** المولاة فلا يفصل ولو رابطة فيصلي
 العينية ثم الغرضين ثم بعدية الاولى ثم قبلية الثانية ثم بعديتها ولو جمعها
 ثم علم بعد فراغها اثناء الثانية وقد طال الفصل بين سلام الاولى والثانية
 ترك ركعة الاولى بطلنا وله ان يعيدها جميعا او علم ترك الركعة الثانية فان لم
 يطل الفصل تداركه وحيث ان طال الفصل بطلت ولا يجمع فيعيدنها في وقتها
 او يجمع هل الترك في الاولى والثانية فلا يجمع تعديا بل يعيدها لوقتهما
 فيجعل الترك في الاولى لمنزلة باعادة ثلثهما ويجعل الترك في الثانية لمنزلة من
 جمع التقديم بطول الفصل لهما وبالأولى المعادة بعدهما وله جمعها في غير
 اذ لا مانع منه بكل تعدي بغير خلاف للشهاب البرلميني والحال فيه **قوله** ركعتي
 باضع مجري وهذا صائب الطويل ومادونه قصير **قوله** قبل الاخرام بها اي
 الثانية اما اذا اقام في اشائها او بعد فراغها فلا يوتر في صحة جمعه
 ولقي شرط الجمع العلم بجواز كذا كره في الفصل الذي قبل هذا والخا
 عدم دخول وقت الثانية قبل فراغها جزم به القليوبي ولم يرتضه
 ومن شرط جمع التقديم يتحقق صحة الاولى ولذا امتنع المتخيرة منه **قوله** جواز
 الناهية فاذا انقضى حرم الناهية كانت الاولى قضاء ولا بد مننية ايقاعها
 في وقت الثانية فلا يكفي الناهية غير ملاحظة ما ذكر **قوله** للاداء
 لافاذ النوي تاخير الاولى وكان الباقي من وقتها ما يسع ركعة فالنوي
 لا يسع جميعها تكون الاولى اداء ككفة ثم يتاخر النية الى ان يفي من
 الوقت زمن لا يسع جميعها واقوم وعليه تاخيرها بذلك وخالف في
 كونها اداء فعنده ليس شرط كونها اداء ان يفي من وقت الاولى ما يسع
 جميعها **قوله** وعلى الاول اي وهو بالنسبة للاداء والتاخي بالنسبة لعدم

مس

الاثم والذي في الروضة واصولها لا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدأ
 الاول فيه لو وقعت اداء انتهى والذي في المجموع عن الاصحاب تشتت هذه النية
 في وقت الاول بحيث يبقى وقتها ما يسعها او الكثر فان صاف وقتها بحيث لا يسعها
 عصي وصارت قضاء انتهى والنية في كتيبه جري بغيرها كالجرح في الاسلام على الاول
 وحمل الثاني على الاثم لا المداو اعقد القطيب ومظاهر كلام المجموع وحمل ر
 بغير الجرح المحلى كلام الروضة على ان المراد بالاداء فيها المداو الحقيقى بان
 يؤتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الايمان بركعة فيها فيه والباقي
 بعده فتسميته اداء بتبعيته ما بعد الوقت لما فيه ولو ترك نية النافض
 لسهو او جهل كانت الاول قضاء لا اثم فيه **قوله** بعض نراه الماوى الى الصغير
 وهو الطائفي وفيه الاعياب انما اوجه رخصت المعواظ اظهر الذي فيها
 واعمله الخطيب ثم ردد الله في ذلك في شروحه على المنهاج والارضاء
 وقد اوضحته في الاول **قوله** اري بضم الهجزة وفتحها اي اظن او اعتقد **قوله**
 جمع برعيا ساي بين الصلاة بين وقوله به اي بالمطر **قوله** نعم لو نية به على ان
 الشرط الرابع في جمع التقديم في السفر ليس فظيخ الجمع بالمطر لان انقطاع السفر
 في اثناء الاول يمنع الجمع بخلاف انقطاع المطر في ذلك وما عداه فهو كقول
 العناني في حاشيته شرح التحرير يسكنوا في شرط خامس وهو بقاء وقت الاول
 الى تمام الثانية فلو خرج الوقت في اثناء الثانية بطلت لانه تبين انه حرم
 قبل دخوله وقتها **قوله** فيما عدا ذلك ظاهره ان انقطاعه بعد سلام الاول
 وقبل الشروع في الثانية لا يضر وليس كذلك فلا بد من امتداده بينهما والاضاع
 في انه هل يشترط بقية لذلك او انه يكفي الاستصحاب واستحقاق الاول
 في النهاية وقر في التحفة القياس الثاني لان قول انه رخصة فلا بد
 من تحقق سببها ويؤيده ما مر فيما لو تسلك في اثناء سفره انتهى وفيه
 ما لم يخصه ينبغي ان يقال فيه بلا كفاية بالظن او بلا اعتقاد الجازم **قوله**

جماعة

جماعة وان كرهت ونقل العليوني عن الزيادي ولو في الركعة الاولى من الثانية
 والتبني شجنا الربلي بالجماعة حال الاصرام بالثانية وان صلى الاولى منفردا
 عندها كبقية الثانية **قوله** بعينه الخ افاد به انه لا بد من امرين البعد والبقاء
 وباجتماعهما يحصل مشقة شديدة **قوله** ان ذابا اي ويلا التوب نعم ان كان
 احدهما قطعاً كبارا بحيث يمتنعها جاز الجمع ومثله البدر **قوله** لا تنفاه النازي
 في غير الاخيرة اما هي فلعدم الجماعة لوجود النازي فيها **قوله** للامام في النهاية
 الموجه لعمية بما اذا كان اماما راتيا ويلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة
 وفيه العليوني على المحلى امام المسجد والمجاورة الجمع بغير العدم لا ولا يجوز
 الجمع بالوصل والمرضى في المشهور في المذهب لكن اخذ النواوي خصيت الدليل
 جواره بالمرض وهو من ذهب لمام احمد قل لا زري وراية في خطابه
 الاختصار في قول الشافعي للمري وقول الاسنوي قد ظفرت بنقله عن الشافعي
 قل لا زري في ثابت له نضر بالبع كان له في المسئلة قولان ولما قلنا انه
 قل العليوني بعد نقله عن النازي انه المقتضي ما نصه وبه يعلم جواز عمل
 الشخص به لنفسه وعليه لا بد من وجود المرض حال الاصرام بها وعند سلاطه
 في الاول في سببها في المطر انتهى وهو اوجه مما وقع للعناني من عدم جواز
 وفي التحفة ضبط جمع متأخرون المرض صان بان يشق معه فعل كل فرض في
 وقته كمشقة الميثي في المطر بحيث يتصل ثيابه وقل آخرون لا بد من مشقة
 ظاهرة فيه زيادة على ذلك بحيث يتبع الجلوس في العرض وهو لا وجه وها
 متقاربان راد في الاعياب ولو ضبط بالمرض المبيح للفطر كان له وجه
 ظاهر انتهى جري في شرح لا يشار على الاول وفيه الامداد ولا يصح ضبطه
 بعينه وفي التحفة يراعي لا رفقه فان كان نردا مرضه كان كان كقول
 الثانية قدمها بشرط جمع التقديم او وقت الاول اخرها بنية الجمع
بأخلاقه الجمعة قوله بتسليط الميماء والضم انصح **قوله** مكلف لا السكرا

نفي

الشكر بان العتد عدم تكليفه ومع ذلك تلزمه تغليظا عليه كنهها لا فتح
 منه فيقضئها وجوبا بعد زوال عذره **قوله** لا يصح ان يحجب امره بها ليس
 وضربه على تركها العشر **قوله** تعام فيه ولو التفت الخطة فزاسم وان لم يسمع
 بعضهم النذ او ان لم يستوطنه لكنه لا يحبس في الاربعين **قوله** لا يرضى
 ان يلحقه بخصومه مشقة كمشقة المشي في المطر والقول **قوله** اعذار الجماعة
 اي مما يحجب عنه هذا كالجرح بالليل ومن العذر ما لو تعين الماء لطهر محل
 الجوكان انتزاع الخارج ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم نظره لعورته ولا
 يغض بصره فيجوز كشفها ويجوز ترك الجماعة فان خاف قوت وقت الظهور وغيرها
 وجب عليه التمسك عليهم الغض وذكر في هذا جملة من اعذارها
قوله عيدهم لو كان اطلت في الاول الكلام على اعرابه **قوله** كالمعدور بالمطر
 للتبديل والافضل معدور بحر خض في ترك الجماعة مثل الرصد والمطر في ذلك
قوله محل اقامتها ان لم ينبغي ان يكون حضوره كحوايا الجامع مما لا ينبغي نقه
 مشقة كحضوره لنفس الجامع حتى يمنع الانصراف منه بشرطه **قوله** لا
 يجوز له الانصراف وعليه الحرمة لو انصرف لا يلزمه العود **قوله** زاد ضرره
 اي على مشقة الشيء في الوصل زيادة لا تتحمل عادة له الانصراف وان احرم
 تخفة **قوله** اخورق اي ذنوته وقوله مطلقا اي وان اقيمت الصلاة ماله
 يتلبسوا بها والاعوم عليهم الانصراف فيها والقران احرم لها بغير اذن سيده
 وتضرر بعينيه ضررا لا يحتمل ان تربى عليه عدم قطعه قوت نحو مال السيده
 قطع او نحو انفس فلا **قوله** على اهل الخ اي حيث استجمعوا الشروط وقوله على
 غيرهم اي من لم يستجمعها فاذا لم يستجمعوها ولم يستمعوا النذاء المذكور
 فلا جمعة عليهم **قوله** نداء الجمعة اي هو ذنبا مع اعتدال سمع من بلده وان
 كان واحدا او يشترط في البلوغ المعروف بحيث يعلم ان ما سمعه نداء الجمعة
 وان لم يتبين كلاما الا ان **قوله** عالي الصوت اي معتدل في العلق

انتشره

قال سم ان كان صلى الظهر قبل
 حضوره فالوجه جواز
 الانصراف

بمنه

في الانعاب لا كالعاب فقد جاء عنه ان صوته سمع ثمانية اميال **قوله**
 على الارض اي محل مستقر ولو تعدى اقلو علت قرية بقله جيل وسمعوا
 ولو استوت لم يسمعوا او انخفضت فلم يسمعوا ولو استوت لم يسمعوا
 وجب في الثانية دون الاولى نظر القدير الاستواء بان يقدر نزول العا
 وطلوع المنخفض مساويا لليلة النداء وتقل عن راضطراب في المسئلة بينه
 في الاول **قوله** في طريق الخ لعل ضابطه ما تصح فيه الجمعة سم **قوله** من سور
 محلها فلو طلع الغروب وهو في شغل الارحال او ارتحل وطلع عليه الغروب قبل
 مفارقة نحو السور يحرم عليه السفر **قوله** ويحرم الخ ولا يترخص فيه الي
 فوالقائم ابتداء سفره من حين فواتها **قوله** على من لزمته وان لم تنقده
 كمن توفي اقامة اربعة ايام غير لويحي الدخول والخروج والناس في الجمعة
 على ستة اقسام تلزمه وتنقده وهو المستجمع لشروطها ومن لا
 ولا مع تحتها منه وهو من فيه رفق والمساقر والمقيم خارج البلاد اذ لم
 يسمع النذ والصي والماني والحنفي ومن لا ولا مع عدم تحتها منه وهو
 فيه صوت او غناء او كفر اصلي او سكر وان لزمه القضاء ومن لا تلزمه
 وتنقده وهو المعذور ومن تلزمه ولا تصح منه وهو المرتد ومن
 تلزمه وتصح منه ولا تنقده وهو المقيم في غير توطن وموطن خارج
 بلادها سمع النذ **قوله** امكانها في طريقه او في مقصده بان يغلب على ظنه
 ادراكها في ذلك ويخت في الخفة ان كان سفره لغرض طاعة حرم سفره
 وان ملك منها في طريقه نعم ان اصحاب السفر لا درال نحو وقوف عرفة او لا
 نقاد نحو مال او اسير جاز ولو بعد الزوال بل يجب لانقاذ نحو اسير منه
 في النهاية تصح للمحاذ ان خاف قوته مما يجب السفر له ويكره السفر لبلدة
 الجمعة **قوله** على الاوجه العتد خلاقه ويمكن الجمع بما اشار اليه في الانعاب
 في انصت شوع عليه محل الوحشة كمشقة المشي في المطر والوحل كاعتد

والا فلا **قوله** لم يضع اي وان علم في عبادتهم انهم لا يصلونها **قوله** ذكر كونهما التام
او يكون محل لا يصل منه محل الجمعة او قد رفع راسه منه لم يتركها وهي
بقية الوقت قدر اربع ركعات لم يسن تأخير الظهر بل ينبغي حرمته ما لم يرد
فعل الجمعة **قوله** حيث عزم في هذا الوسط في ذلك يقع التوقيت في التوقيت
بين قول الخراسانيين ليس الظهر اول الوقت والحرايين ليس التاخير
للياسر واعتمد في المعنى والنهاية نذب التعجيل مطلقا **فصل الجمعة**
لصحتها **شروط زائدة** على شروط غيرها اي في بقية الصلوات **قوله**
وقت الظهر في التحفة والنهاية لو امكن الامام بالمبادرة بها او علمها والقبول
وجوب امتثالها استحقاق الصلوة في البصر في حاشية التحفة كان المراد
بالمبادرة فعلها قبل الزوال وتبديها لتأخيرها الى وقت العصر بخلاف
بكل منهما بعض الامور ولا بعد فيه وان لم تقلد المصل العاقل بذلك لما ياتي
ان حكم الحاكم يرفع الخلاف ظاهرا وباطنا وسيأتي في النكاح في الوحي في
نكاح بغير ولي ما يصرح بذلك وظاهرا ومثله في ذلك كل مختلف فيه
كفعلها خارج من صفة الابنية ويحمل بقاء العبارة على ظاهرها بان
يراد بالمبادرة فعلها اول الوقت وتبديها تأخيرها الى آخر وقتها **قوله**
او شكوا لو نوي ان كان وقت الجمعة باقية الجمعة والافتحها ثم بان
بقاؤه وحجانه في النهاية اقيسها الصلوة كما افتي به الولد في
التحفة فيه نظير بل لا يصح وفي الروض او شكوا في بقائه تعين الحرام
بالظهر **قوله** من كان عنده بقاء الظاهر لا ينبغي واعتمد المعنى والنهاية
انما تنقلب عند خروج الوقت وعليه يجهز الى خروج الوقت وعلى الاول
ليس من لان **قوله** خرج الوقت اي طنا ولو باخبار عدل ولو سلم الامام
او بعض العدد المعتبر في الوقت والبقية خارجة بطلت الجمعة
في الوقت فيجب انما يظهر **قوله** في خطبة في اشارات ابن الملقب

الحاء

الحاء محل الابنية وما ينسبها **قوله** لا في ابنية الحق والحق لا يجمع سب
بيت في الارض والغيران والكنوف فيلزم اهلها الجمعة ليس لها وان
في البناء **قوله** لعمارتها ولا تنفذ الجمعة في غير بناء الا في هذه الصلوة **قوله**
اعلام في المعنى لكن مراد الصنف بها الامكنة المعدودة في البلد **قوله** نقص
فيه فلا تقع خارج السور وان الصلوة به فان لم تكن سور فالعمران على ما
تفصيله في صلاة المسافر وفي التحفة شرط الصحة كون الاربعين في الخطبة
ولا يضر خروج من عداهم عنها وظالغاه في المعنى والنهاية يتبعان لما افتي به
المراد من عدم صحة الجمعة من هو خارج في الخطبة التي يستقص الصلاة وان راها
على الاربعين **قوله** والعربية اي ولو من نحو ضعف **قوله** فلا الجمعة اي حسب
يسمقوا انداها من موضع قامتها بشرطه **قوله** لعسر الاجتماع بان لم يكن في
محل الجمعة موضع ليسهم بلا مشقة لا تحتل عادة اما لكثرة اهلها او لغيرها
او لبعدها طراف البلد بان يكون من يطره لا يلبسهم الصوت بشرطه ولو غير مستجد
والمعتمد في التحفة والنهاية قال كما اخذاه الولد وكذلك المعنى اعتبارا بغير
فعلهم لها عادة واعتمد التسبيل والهيدي اعتبارا بصل البلد الشامل
لمن يلزمه ومن لا قول الكلبي وهو الاقرب عند شيخنا الكلبي وتبعه جماعة
في اهل عصره واعتمد اسم في حاشية التحفة ما قال في الامايب انه القيا
وهو اعتبارا بالماضين بالفعل في تلك الجمعة حتى لو كانوا ثمانية وسهل
لجمعهم ما عدا واحد اطار النعد وهذا عند راجح الاراء **قوله** بحسب
الحاجة فان كان رايدا عليها صحة الساعات الى ان تنتهي الحاجة ثم ينقل
الزاديات ومن شك انه من الاولين والاخرين او في ان النعد والحاجة
اولا لزمه اعادة الجمعة **قوله** اذا سبق في الاحوال التي ذكرها غيره
خمسة العلم بالسبق والسابقة ان تتعامعا ان لا يعلم هل وقعا
معا او مرتين ان يعلم ان احدهما سبق ولكن لم تعين ان يعلم

نحوه قال الكلبي بعد الغاية كما في الوحي

عينيها ثم تنسى والحكاما تعلم كلام الله **قوله** اهرام الامام وان نأخر العدد
 الى بعد اهرام امام الاخرى والمقيدين به **قوله** واشكل الحال كان سمع معذور
 لكبيرتين متلاحقتين ومجمل المتقدمة **قوله** اعيدت الجمعة قال سم فان
 في استينافها صلى الظهر والمعنى شيخنا الشهاب الذي بالياس الحاردي
 بان جرت العادة بعدم استينافها وشرط شيخنا عبد الحميد الياس للمقيد
 بان يصير الوقت له واعتمد الاول والله الثاني وانه لا يجوز استيناف
 الجمعة مع المقدد الا ان علم انه بقدر الحاجة فقط ولا فائدة له **قوله**
 من منع فهو ظاهر النص ومنه في التبعي التسكي اربع مصنفات **قوله** هو صحيح
 مذهبها ودليلا وهو قول اكثر العلماء **قوله** اربعون في التحفة وان كانت
 بعضهم صلاها في قرية اخرى على ما جرت العادة وقياسه ان المريض لو صلى في
 ثم حضر حسب او من الجرح كان له القول ان علم بعد العلم بوجودهم وجود الشرو
 فيهم وقول الشافعي يجوز مدحهم وشتمهم محمول على مدعيها في صورهم لا على
 التي خلفوا عليها لا ندح مخالف للقرآن انتهى وكذلك المعنى والمهاتبة قال
 وقيدته الذي يجرى في حياة الحيوان بما اذا تصوروا بصورة بني آدم في
 سم هو جري على الغالب لا بشرط بل حين علم او ظن انهم حين ذكروا كقولهم
 تصوروا بصورة بني آدم قلا ولا يعارض ذلك ما نقل في النص من كقولهم
 رؤيتهم عملا بالاطلاق والكتاب لا نه محمول على من ادعى رؤيتهم على ملطفا وكلا
 فيمن ادعى ذلك على صورة بني آدم ونظريه سم بان لا نسلم الا بحال الفقه للقرآن
 لان قوله انه يراهم هو وقيل له في حيث لا ترؤسهم يحتمل ان المراد رؤيتهم ذلك
 او ان الغالب ذلك **قوله** ذكر الوكيل العدد بخمسة وحبب للاعادة وان كانت
 ولو اهرام باربعين منهم خشي فانقض واحد وبقي لخمسة **قوله** لا يطلع
 يعتبر ما قامته به اكثر فان استوت بهما فافيه اظلالا وبما جبر ولده فان
 كانوا بكل اعتبار ما به احدهما دائما او اكثر او بواحد اهل وبآخر مال اعتبار

غير

وان قيل
 بردها
 ما سبق
 عن النص
 من انه يجوز

حافيه

ما فيه الاصل فان استويا في كل ذلك انعقدت في كل منهما **قوله** اضطراب
 طويل الراجح منه عدم المزوم خلاف الانجاب وفتح الوهاب **قوله** في
 اي تسعة وثلاثين غير الامام الكامل فلو كان معه اربعون لم ينقص
 واحد منهم **قوله** وصارت ظهر في النهاية لوعاد المنفصون لزوم الاصرام
 بالجمعة اذا كانوا من اهل وجوبها كما افق به والدخول في التحفة باطلا
 انهم يمتنعون بظهور ان لا يلزم صحة الظهر بسقوط الجمعة **قوله** على الفور اي في
 كل من الصور الثلاث وخرج به ما اذا احوال بعد طول الفصل فاد هو ما
 المولاة في جمع التقديم وهو مقدار ركعتين باقل جري فلا يفيد **قوله**
 ممن سمع منه يعلم انه لو عاد لاولون قبل طول الفصل لا يحسب المفعول
 ذار كان الخطيبين في غيرهم اما اذا لم يسمعو الخطيب فلا بد من استينافها
 وان قصر الفصل ولا فلا يصح الجمعة **قوله** في بيني لا ثم ان لم يذكر كوا الفاتحة
 بتمامها والعلمانية في ركوعهم قبل قيام الامام عن اقل الركوع فلا جمعة
 اذ ركوها في مسئلة تباينهم لا يتنه في كلامه قريبا **قوله** قبل الانقضاء
 لانه ان لم يركعوا اذ كان الاولين الفاتحة لا يستلزم تركهم منها الا انهم
 تابعون لمن اذ ركعوا وان لم يركعوا الاولون قبل انقضاء صلاتهم استلزم
 اذراك هو كذا **قوله** لما قرأ فيهم لما لحقوا العدد تاما صلاتهم
قوله قبل ركوعه في التحفة المراد ان يركعوا الفاتحة والركوع قبل قيام
 القيام عن اقل الركوع فلا معنى لا شرط اذ ان جميع الفاتحة قبل اخذ
 الامام في الركوع الذي اوتيه العيادة انتهى وقد وقع في هذا الكتاب
 وكذلك المراد في العباد في الموضع خلاف المراد فتنبه له **قوله** قصر
 في العلم كذلك في شرح الارشاد له والمهاتبة في الفتح فان لم ينقص
 والامام قاري تحت مجتمعتهم كما لو كانوا كلهم اميين في درجة وجرى في
 التحفة لظاهر التعليل الذي ذكره هنا على انه لا فرق بين ان ينقص

قوله

في التعلم وان لا وان الفرق غير قوي وان لا يصح ارادة المقصود لانه ان امكنه التعلم
قبل خروج الوقت فصلاته باطله والافعال اعادة لازمة له ومن لم يسمع الاعادة
لا يحسب من العدد انتهى ومن هذا يعلم انه لا بد من اغناء صلاة الاربعين عن
وهو كذلك قال في اسم بوي قسم آخر من الراسين فيصح صلاته ولا اعادة وهو من
التعلم مطلقا انتهى وفيه انعقاد جمعة اربعين لغير وجهان ومعلوم من
اشتراط الخطبة بغير وطها عدم صحة جمعهم قال من ربه النهاية فان وجد
من خطب لهم ولم يكن بهم صمهم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتغفلون في اسم
هو ظاهر على ما اعتمد من رتبة السجدة في مسئلة الا في علي من قصر
واما على ما اعتمد في السجدة في مسئلة الا في والقياس عدم انعقاد جمعهم لان
ان يجوزنا اقتداء الاخرين بالاخرين وضبط غيرهم ان لم تكن خطبة لطلوعهم
بلاشارة **قوله** مما تقرر اي في قوله بان انقضاء وغيره فدخل في العادة
نية المفارقة ثم قال وفي الركعة الاولى فاذا دان نية المفارقة في الاولى
ضارة ومفهومه انه في الثانية لا يضر ولا يكر للتعجيل بالاولى فائدة
واما حكم الانقضاء فذكره بقوله ولو حرم تسعة وثلاثون **قوله** وان
يكن زائدا اغتفر في حقه فوات العدد وهذا دون ما سبق في بيان حدث
الامام لانه مشيوع مستقل **قوله** خطبتان الخطبة المشروعة عشرة الجمعة
والكسوفان والاستسقاء واربع في الحج يوم التمتع في ذيل الحجة بالمسجد
الحرام ويوم الناسح بجمعة ويوم النحر بمغربي ويوم النحر اول يوم الاضواء وكلها
بعد الصلاة للجمعة ويوم عرفة وكلها شرعت خطبتين الى الثلاثة الباقية
في الحج ففرد في **قوله** من حيث المجموع واما من حيث الجميع فتثانية كما سيعلم
من كلامه **قوله** مفهوماً تحت اسم عدم اجراء الآية مع كل من يغيب المصطفى ويحج
من راته لولم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحسن الفاتحة
وهل يري ذلك في بقية الاركان حتى اذا لم يحسن الحمد ابي بدله بذكر او دعاء

مثلا

مثلا ثم وقف بعد ربه ما لم راي عدم جريان ذلك في بقية الاركان بل يسقط
المحور عنه بالابدل وفيه نظر على الجملة فيفرو بين بعض الخطبة وكلها في قوله
يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والاعلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها
قوله وغيرها اي حكما او قصدا وان تعلقت بحكم منسوخ ولا تجري آية وعظ
او حمد عند مع القراءة بل يفند ان قصده وعظه والبيان قصدها او الفرة
او اطلق فغنها فقط وفيه النهاية لا تجري آيات تشمل على ذلك لخاص
اركان الخطبتين ما عدا في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذ ليس صغيتها
في القرآن **قوله** ولو طويلا عند الشروع في المعنى والنهاية ينبغي الاحتفاء بسطر
آية طويلا **قوله** في احدهما في العباب تجري قبلها وبعدها وبينهما
قوله وقراءة في اي جماعها ولا يستلزم رضى الحاضرين كما لا يقتضيه
في قراءة الجمعة والمنافقين في الصلاة ويكون في اصل السنة قراءة
فان تركها قرايا ايضا الذين امنوا بالقوا الله وقولوا قولا سديا المراتبة
وروي ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم خطب بمرارة ويخص في تعقيب
الآيات نحو الخطبة **قوله** والمؤمنات امراد كانه المنياب ان لا يخصص
الخطيب اخر ايجز لان ياتي بلفظ يدل عليه من **قوله** بالتسامعين قال في
بالدعاء اربعين من الحاضرين ينبغي الاجز افلوا لغيره غير صلاة وهذا ان لم
سامعون ايضا ينبغي الصحة **قوله** ويشترطها هو تسعة شروط القيام
قد عليه وكونها بالحرية وكونها بعد الزوال والجلوس بينهما بطمانينة
واسماع الذي تنعقد به اركان الخطبتين والولاء ولهاارة الحديث والخش
وسن العورة وتعد بها على الصلوة وقد ذكرها مرتبة كذلك لما خير فقد
علم مما تقدم في كلامه **قوله** ففضلها فان عجزت فستلحقها **قوله** لم يوثق
كامام بان محدثا ولا يستلزم ان يتم العدد بغيره ولو علم بعضهم قدرته
جمعة الباقيين ان تم العدد **قوله** بالعربية اي الاركان دون ما عداها فان

سم يعيد ان يكون ما عدا الاركان من تواتر البها بغير العربية لا يكون مانعا للموا
قوله بلغني اي ما عدا الآية فيا في ما قد مر ولا يترجم فيها **قوله** باركانها
اي جميع الخطبة بالتعلل بالقوة عند الله وجري م رتبها لوالده على الالتقاء
بالقوة بحيث يكون لو اصغى لسمع وان استغل عند تحدث **قوله** والقلوب
ولا يضر النوم خلافا لما جعله كالقصر انتهى ولو كانوا كلهم او بعضهم قتلهم
تصح كعبدهم عنه ولا يفتي بالسرار كالأذان **قوله** والولاء الذي يخل به
مقدار كقنين باقل مجزي كما سبق **قوله** ولا ينية للخطبة لكنها تستثنى
من الخلاف ويستلزم عدم التصارف **فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة**
الجمعة قوله فعل التحية اي ان قصد المني حال دخوله والاصل التحية
هذا التفصيل محل الخلاف في المسئلة **قوله** لا يتابع بخاتمة الخطبة والنهاية
انه ليس السلام على كل صف قبل عليه فلا ولا يعمل اقتصارهم على الصف الذي
عند الباب والصف الذي عند المنبر لانها **قوله** اذا قبل الخ اي بعد
صعوده الدرجة التي تلي المستراح **قوله** بين يديه الا في الحاد المؤذن
المعذور وبغزاع الأذان وما بعده من الذكر ليرجع في الخطبة وهذه
الأذان هو الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وان يكون عمر والأذان
الذي قبل هذا على المنابر ابتكره عثمان رضي الله عنه في خلافته لما كثر
الناس واستقر الأمر عليه وقراءة المرق في يدي الخطيب ان الله ولا
لخ ثم ياتي بحديث الصحيح **قوله** اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت
ولا امام يخطب فقد لغوت بدعة حسنة بل يفي في التحفة ما خذ من
المسنة لقراءة الحديث المذكور **قوله** كره استثنائية التحفة والنهاية
المسجد الحرام لانهم يحتاجون لذلك فيه غايها على انه من ضروريات الصلاة
المندوبة لهم **قوله** زيادة على الواجب الواجب ان يسمع اربعين في الخطبة
والزيادة بان يسمع كل في المسجد ان امكن ولا يفقد طاقته **قوله**

بليغة

بليغة اي فصيحة تؤخذ منه حسن تضييفها آيات واحاديث وغير هاهنا
للزمن والمحال لان من لازم رعاية البلاغة رعاية مقتضى ظاهر الحال **قوله**
الركيكة كانت تملأ على اللفاظ المألوفة في كلام العوام ونحوهم **قوله** مستو
حسن ان ذلك يختلف باختلاف احوال الزمان وقد يقتضي الحال المطالبة
قوله في النهاية هذا غير مناف لما مر ان المطالبة عند دعاء الخطبة اليها
لعارض لا يعكر على ما اصله ان يكون مقصدا في الانعاج قبل هذا في
خطبة الجمعة اما غيرها فيطول فيها ما شاء **قوله** بالامر له وهو طول
الرجل وقصر خطبته مينة في فقهاء اي بفتح الميم وكسر الهمزة وهي فتحها
وتشديد النون علامة عليه فاطيلوا الصلاة واقصر الخطبة **قوله**
نعلم اي ذقوله من الامور النسبية **قوله** يساره اي كعادة من يريد
الجهاد **قوله** كعاج هو عظم الفيل **قوله** بيده جث في الانعاج استثناء
للاشارة بالتسبابة للحاجة كتنبيههم على وجوب الاستماع لا يتابعوا
مسلم ويسن القيام في المنبر الواسع وليس ختم الثانية بقوله المتضمن
الله لي ولكم **قوله** وقد افتاء الغرالى بمدايه تنبيه الناس ضعيف **قوله**
والدعاء اذا انتهى اي يكره ذلك **قوله** والمجازفة اي مجاوزة الملاحض
كان صادقا ولا يفهم وصفه بصفة كاذبة بالضرورة والافق يجب
فان لم تكن مجازفة فهو مباح الا ان كان مخططا فمكروه وليس الدعاء لائمة
المسلمين وولاية امورهم بالصلاة والاعانة على الحق والقيام بالعدل في
التحفة ذكر المناقب لا يقطع الولاء ما لم يجد به مع منافع الخطبة ثم
وك وفي التوسيط ليشترط ان لا يطيل اطالة تقطع الموالاة كما يفعلها
كثير من الخطباء الجاهل ويجب بعضهم انه لا يشترط في خوف الفتن عليه
الظن **قوله** بل قد يحرم لظاهره ان الحرمه في بعض الاحوال والذي
في التحفة وغيرها يحرم المستلصمة ذلك نعم راي في فتاوى النووي

الكراهة فزوجه **قوله** يشترط ايجبت قدمه لانه يدل على الاهتمام بها
قوله جمع بينهما وان ادى ليطولها على الاولى وفي التحفة لو اشد في الثانية
فسمع قراءة الامام للمنافقين فيها فظا انه يقرأ المنافقين في الثانية
ايضا قل سمع لو ادرك الامام في ركوع الاول في الوجه انه يقرأ المنافقين
فقط في الثانية واذ لم يسمع قراءة الامام لان الامام يحمل عند السجدة
كالفاخرة من رايته وفي الحق والنهاية قراءة بعض من ذلك افضل من
قراءة قدره من غيرهما الا اذا كان الغير مستمرا على ثناء كاية الكرسي **تم**
ورد ان من قرأ عتبت سلامة من الجمعة قبل ان يشرى حله الفاتحة والافلا
والعوزتين تسبعا تسبعا عقر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر والعظمي الاجر
بعد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السبي باسقاط الفاتحة
بعد من السجدة الى الجمعة الاخرى وفي رواية زيادة قبل ان يتكلم خطبة
وربنا واهله وولده قل القرالي وقل بعد ذلك اللهم يا غني يا حميد يا
مبدئي يا معيد يا رحيم يا وود اغني عبادك عن كل غيرك وبفضلك
عن سواك وبطاعتك عن معصيتك قل الفاكي في شرحه على بدائنه الحديث
للقرالي ما نصه رايته العلامة ابن أبي الصنف في كتابه رغايب يوم
الجمعة من ذلك هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة لم تخضر عليه جمعان
حتى يستغني وذكر الفاكي قبل هذا الدعاء في حديث عند الترمذي
حكم عليه بالحسن والغرامة وحديث عند الحاكم حكم عليه بالصحة حديث
علي رضي الله عنه وفي حديث عند احمد والترمذي ايضا بلفظ الاعمال
بكلمات لو كان عليل مثل جبل صبر دينا اداه الله عنك اللهم الغني بجلالك
عن كل ما عجز عنك **فصل في سنن الجمعة قوله** بخلاف العيد اي في الغسل فيه
لليوم فيسنن ليريد الصلاة وغيره **قوله** لما صح في بعض طرق الحديث
عند آل عوانة سبية وهو كان الناس يحدون في اعمالهم فاذا كانت الجمعة

جاءوا

جاءوا وعليهم ثياب متغيرة فشكوا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال الحديث **قوله** فيها اي بالركضة وهو لا يقصر على الوضوء **قوله**
بنية الغسل ولا القليوبق لشيخنا فيقول نوبت التيمم يد لا يغسل
الجمعة ولا يكف نوبت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الامور
وتكفي نوبت التيمم لظهر الجمعة او للجمعة او للصلاة او لغسل الجمعة
وان لم يلاحظ اليدلية **قوله** وان فات قصد النظافة بكرة ترك التيمم
ولو فقد الماء بالكلية سئل ان يتيمم عند ذلك ثم يغسله فان اقتصر
على تيمم بينهما كفي على المحدث **قوله** التيمم عند تعارضه مع الغسل تقدم
الغسل على المحدث **قوله** يوم الجمعة في الصحيحين هناك زيادة غسل الخنا
اي مثله وقيل حقيقة بان يجمع ليلة الجمعة او يومها لتسكن نفسه **قوله**
دحايطه بتثنية الدال والفتح اقص **قوله** وفي رواية في اشارته الى
فيه رواية الصحيحين السابقة بان الساعات ست لا خمس والجمعة تسع
في السادسة بل في السابعة وعند النسائي باسناد صحيح بعد الكسب
بطلة **قوله** لغیر الامام ولو خشي او عجز الاستحبابا منوها ويليها
سلس البول **قوله** او ست الحسن بناء على رواية الصحيحين السابقة والفت
بناء على الروايتين الاخريتين **قوله** طويل مذكور في الامداد والملايحاب
والاعتماد منه ما ذكره هنا قل القرالي في الاحياء والساعات الاولى الى طلوع
الشمس والثانية الى ارتفاعها والثالثة الى انبساطها حتى ترفع الاقدام
والرابعة والخامسة بعد الضحى الى الزوال وفضلها قليل ووقت
الزوال هو الصلاة ولا فضل فيها **قوله** بل تكبره كذلك في شري الارشاد
له والمحدث عدم الكراهة فان خشي تلوث البياض في ايام المطر والوحل
ولم يتيسر عمله له الى المسجد ثم يلبسه فيه كان عذرا في عدم لبسه
وبه يجمع بين الخلاف في ذلك ولو كان يوم جمعة يوم عيد قل سم قد يرح

مراعاة العبد مطلقا **قوله** بجلو البعانة في حق الرجل وأما المرأة فتختلف
لغير مريد التمتعة فتكره له أن لا شيء من بدنه في عتري الحجة وخرج
بالعانة الرأس فيسحق حلقه للرجل لنفسه وفي مساجع ولادته وفي الحان
إذا أسلم وفيما إذا نأذي ببقا شعره أو شق عليه لعمده وبيع في غير ذلك
وليس في غير ما يزيله من طفر ودم وشعر **قوله** وقص المشارب حتى يبدو حمرا
الشفة وهو المراد بالأصفا المأمورية وأضار بعضهم حلقه لئلا يورده
قيل والله ذهب لأجدة الثلاثة **قوله** تعليل لأطفار المعتمد في كيفية
أن يبدو بمسحة عينيه إلى خضرتها ثم الجاهل ثم خضرت لسياره إلى الجاهل
على التوالي وفي الرجلين يبدو بخضرت اليمنى إلى خضرت اليسرى على التوالي
ويتبع في البدن يغسل محل القام لأن الحلق به قبله يخشى منه البصر والرجح
عند عدم العفو عما تحت لأطفار الوسخ المانع لوصول ماء الطهر لما
تحتة وليس فعله في يوم الخميس أو بكثرة الجمعة وكرة الحجة الطهر في
قال بل يقصده الحديث فيه قيل بل في حديث أن في بقائه أما نأذي الجذام **قوله**
التطبيب أي للذكر الغير الصائم **قوله** غسل روي بالتشديد والتخفيف
وهو أرحم وسيا في معناه في كلامه **قوله** إبي داود ليس فيه كما ذكرته
في الأول ما يستدل به لغسل الثياب وإن أوهه كلام الله ورايت مفاد
حديث أبي داود في صحيح البخاري كما ذكرته فيه **قوله** أدرك له أو هو تأكيد
قوله ولم يذكر في جميع طريقه **قوله** بكل خطوة من عمل خروجه إلى الصلاة
فلا يقطع الثواب بوصوله المسجد قيل ليس في السنة في خبر صحيح الثر
من هذا الثواب وفي التحفة في غير نحو الصلاة في مسجد مكة لما يأتي
في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه إلى ما يفوق هذا الأمر
سأستبان أن انضم إليها نحو جماعة وتساؤل وغيرهما من محله ثم انتهى وقد
عن هذا في غير هذا المحل **قوله** والأوجب في الفتح وإن لم يلقوه في النهاية

يحمل

يحمل خلافه أخذ من أن فقد بعض الثياب اللاتوبة عذر فيها وفي التحفة لا
أن يفرق قولهم بثبوت لا يقية التسوية بما بالنسبة لكل واحد كما في الحدود بين
الميلين في السعي وكما في الرمل في الطواف وكما في الكر والفر في المحاد **قوله** كسائر
العبادات لا العبد وفي السعي بين الميلين **قوله** في طريقه أفضل الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا فيها أن لم يسمعها وأما تكره القراءة
في الطريق إذا انتهى منها **قوله** له أي لغير السامع سرائيل لا يشوش على غيره **قوله**
وأفهم كأي عموم قوله للسامع ولغيره **قوله** لا يخص إلا بعين بل في هذا ما
مر عن السامع من اشتراط السماع بالفعل لأن وجوب السماع خاص بالاركان فلا
يحمل الكلام في غيرها **قوله** لغير مسام كذا في المأذون والمأذون في الصحيحين **قوله**
استغفرني أي جلس **قوله** لأصبا كذا في شرح الأثر في المأذون والمأذون في الصحيحين
وهو أن يجتمع البطلان وساقية بثوب أو يديه أو غيرها وهو باليد بطنه
على أحد القولين فيهما وفي فتاوى ابن تيمية إذا كان يعلم نفسه عادة أن المأصبا
يزيد في نشاطه فلا بأس به انتهى وهو وجيه وقد أوضحته في الأول **قوله** تثبت
بالمهلة والمجدة والرد عليه **قوله** الحاضرين ولو في حال الدعاء للسلطان **قوله**
وأكثرها أقل كثارها لأن **قوله** أضاءة في القليوب أي يغفر له كما في رواية أو
أكثره الثوابية يوم القيامة إلى آخر ما ذكرته فيها **قوله** بعد صلاة الصبح أفضل
أول يومها وليلتها وتغير يومها أيضا آل عمران وهو يوم الجمعة ويحدث أو يعطى
بعد عصرها وأما حديث هذه السورة مذكورة في المغيرة **قوله** وأكثر الصلاة أقل
لما كثار بالانماية مفرة **قوله** في يومها أي وليلتها **قوله** متعارضة ولد كل
منها خمسة وأربعين قولاً بنيت عليها في الأول والآخر منها قولان وهما ما
المصنف وما زاد الشق للفاظ ابن حجر ومعلقهما أما ضعفه لأبي داود ومرو
استند قائله إلى جهاد دون توثيقه واختلف في إجماله ووجدت فيهما
قوله جلوس الإمام أي الأول كما ينجد صعوده المنبر قبل شروعه في الخطبة

للمؤيد **قوله** لطيفة في الصحيحين ان ابنه نفلها صلى الله عليه وسلم يعني ان وضع
 اغلته على البحر الوسطي **قوله** وخبر التمسوها الخ معطوف على جملة انما هما
 بين بطون لاي ارجاها ما تضمنه الخبر المذكور وانه مبني على جملة قوله في المجموع
 وفي النهاية كماله اذ وقت الخطبة يختلف باختلاف اوقات البلاد ان كان في بلدة
 واحدة فالظاهر ان ساعة الاجابة في حق كل اهل كل بطون ضليبه الى اخر الصلاة
 ويجعل الناس بعد الزوال فقد يصاد بها اهل كل بطون في الصلاة في كل اهل كل بطون
 او تاخر انتهى **قوله** في الاول ما ينبغي من اجتهاد **قوله** وعليه كثير من المحدثين
 مكرهه كراهة تنزيه **قوله** صفا وصفان المراد شخصان فقد يحصل خطيبهما من
 صف واحد لان رطام ولو تعاضلوا خطيب واحد واشهر فالواحد لان علم خطيبهما من
 ما لم يعلم منه **قوله** ورجحان يتقدم موافق ان لم يرجح ذلك او قامت الصلاة وكذا
 ليسدها خرق وان كثرت الصفوف **قوله** كره هو المحدث **قوله** وفيه نظر هو
 ولا نظر فان لم يكن معظما لم يتخط وان كان له على ما لو قد كذا العبد الامام انما
 له فيه لاحياء وان كانوا عبيده او اولاده او كان الخالس في الطرقات **قوله**
 به الجمعة والجماعي **قوله** في فقد به خطيبه ليسم بالجمعة في الاخرة حيث توقف
 سماعه لا ركان عليه **قوله** ان يعين احد الخ لان جلس بطريق او محل الامام او
 استقبال وجوه الناس والمكان ضيق بخلاف الواسع **قوله** انجل لان اثر من هو
 لصوتك المكان منه كونه قاربا او عالما بالامام ليعلمه ويدع عليه اذ غلط و
 احياء الموات في فتح الجواد ما يخصه السابق الى محل المسجد او غيره لصلاة او
 استماع حديث او وعظ الصوفية فيها وفيما بعد هاجي بغيره وان كان خطيب الامام
 وليس فيه اهلية لا يستخلف فان فارقه لغيره من بطون خطبه وان نوي العود
 او بعد من العود كذلك او بعد من بنية العود اليه كعضاء طاعة وتجايد وتنوء
 واجابة داع كان الحق به وان التمس الوقت ولو تكرر نحو ان امره حتى يقضي صلاة
 او يجلسه الذي يستمع فيه ثم ان اقيمت وانصبت الصفوف سدا للصف مكانه
 الصلاة

وكيفية

ولا عبرة بغير شجادة له قبل حضوره فاعينها بما لا يدخل في صفاته بان لم تنفصل
 على بعض اعضائه وبجدة في قوسها خلف المقام بمكة وفي الروضة المكنية منه
 اذ الناس يجابون تخيضا وان جازت وفي الخطب خلف المقام لغير دعا مطلوب
 وصلاة الترتيب سنة الطواف حرمتهما ايضا ان كان وقت احتياج الناس للصلاة
 كما انتهى **قوله** بالقرن جميع قريبا ما اذا انتقل الى مكان كالأول واقر به **قوله**
 كراهة **قوله** آخر الجمعة اي سورتها في قوله اذ انوي للصلاة **قوله** كما هو
 او سترته او ما يضطر اليه عند اضطراره ويصح كغيره عند خوف تغيره بالثبات
قوله في المسجد يلجونه كل محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويتيسر له الخوض
 كما لو كان منزله بباب المسجد او قريب منه لا تغاير التقويت على التمسك والقبول
 عن شجرة لم يحرم ولو حال الركعة الاولى **قوله** الى ان يسلم عند ذلك واعمد الخطيب وم
 وسم وغيره من اركان الصلاة الثانية **قوله** اي بركة لو اراد الخزان يقتضي
 به في ثانيته كغيره الجمعة ثم اخرى ثانية الثاني وهكذا اجاز عند ذلك وفيه
 الزيادة في شح الخرج والمقام رافعي بانفلاها بظهره قال القليوبي ان كانوا
 جاهلين ولا يعرفون اصرهم قولا ووجه منه عدم انقطاع اصرهم مطلقا **قوله**
 او بعد سلامه اي مثل مدرن الركعة الثانية بعد سلامه اما هل يسجد مع الامام
 انما اظهر لان الامام يسجد بعد سلامه فلم يدرك مع الامام ركعة **قوله** فعلم اي
 ذقونا انه لم يدرك مع الامام انه اي المسبوق لو اتي بركعة الثانية اي التي قام
 بعد سلامه الامام تكون لم يدركها معه وقوله الثانية اي التي اتي بها بعد سلامه
 الامام يسجد بها ثم تشهد وان كان قد تشهد قبل ان يات بعد الموقوف لغو سجدة
 للمسبوق ولو قوع السهو في حال التفراده بعد انقطاع القدوة فلا يتحمل الامام هو
 مدرن الجمعة لتحقيق اذ ركعة كاملة مع الامام والسهو انما وقع في ركعة التي
 انفرد بها **قوله** وان علمها اي الشبهة يعني تركها في تشهد الركعة الاولى
 المسبوق وهي ثانية الامام او شغل في انما اولاه او اخرته اذ بالاسوق هو

جعلها في الأولى فانت في الجمعة لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة وحصلت له ركعة
 من الظهر مطلقا من ركوع الركعة التي أدركها مع الإمام وسجد الركعة الثانية التي
 تدركها بعد سلام الإمام وتبين أن جلوسه بالشهد لم يصار فحاله فيجب عليه القيام
 فوراً عند تذكره أو نسيه أو لو أدرك الأولى مع الإمام وتذكر في تشهد مع الإمام من
 سجدة الأولى فانه يأتي بعد سلام الإمام بركعة ويكون مدركاً للجمعة لأنه أدرك
 ركعة كاملة مع الإمام مطلقا من ركوع الأولى وسجد الثانية إذا ما بعد المندرك
 لغزالي أن يأتي غنله **قوله** أما بالسلام إذ قد تذكر الإمام ترك ركعة فيذكره بالانها
 بركعة فيذكر المسبوق الجمعة واستشكل بأن الإمام لو قام إلى خامسة لا يجوز
 للمسبوق متابعتها على أنه تذكر ترك ركعة واجب بأن ما هنا محمول على ما إذا
 علم أنه ترك ركعة كان لجزءه معصوم **قوله** وجوباً لأن الجماعة شرط لصحة
 الجمعة في الركعة الأولى فقط فيجوز تمام الركعة الثانية فرأى فلو قدم التسوية
 امرأة منهن في ثانيتهن جاز **قوله** فيها أي الثانية وذلك لما علمته من أن الجماعة
 إنما تشترط في الركعة الأولى **والحاصل** أن الاختلاف في الجمعة إما أن يكون في
 أثناء الخطبة فيشرط فيه سماع الخطبة ما مضى من أركانها أو بعد تمامها فيشرط
 سماعه جميع أركان الخطبة أو بعد الدخول في الصلاة فهو على ثلاثة أقسام أن يكون
 قبل اقتداء الخطبة بكلام فلا يصح مطلقاً أو يدرك الخطبة للإمام في القيام للأول
 أو في ركوعه فتحصل الجمعة له وللقوم وإن بطلت صلاة الإمام قبل الركوع فيها إذا
 أدرك في القيام أو قبل السجود فيها إذا أدرك في الركوع ويلزم للاختلاف في وقت
 صحة الجمعة عليه ثالثاً أن لا يدرك الإمام قبل بدو الصلاة بعد الركوع الأول وهذا
 لا يجوز له الاختلاف مطلقاً عند الشروع ذلك لو تقدم صحة جمعة القوم دون
 وعدم روادرك الخطبة مع الإمام ركوع الثانية وسجدتها ثم اختلف أدرك
 الجمعة والاختلاف في غير الجمعة على قسمين أن لا يقتدي بالخطبة بكلام الإمام قبل
 خروجه فيجوز أن لا يخالف الإمام في ترتيب صلواته كالركعة الأولى مطلقاً أو

ثالثة

ثالثة الرابعة دون ثانيتهما أو رابعتهما أو ثالثة المغرب فلا يصح حيث لم يجد
 فيه الاقتداء به ثانيهما أن يقتدي به قبل خروجه فيجوز مطلقاً أن كان عالماً
 بنظم صلاة الإمام والافتراق للقوم فإن هوأ بالقيام قام والا فعد ونسيه لم يقوم
 فإذا قاموا معه علم أنها ثانيتهما ولا علم أنها آخرتهم وانما يجوز للاختلاف أو التفرق
 قبل أن ينفردوا بركن ولو قولياً والامتناع في الجمعة مطلقاً في غيرها لا غير مجزئ
 نية اقتداء به ولو فعل الركن بعضهم في غيرها تجلج من فعله لنية دون من له
 بفعله وفي الجمعة أن كان غير الفاعلين أربعين بقيت ولا بطلت حيث كان
 المندرك في الأولى فإن كان في الثانية بقيت الجمعة **قوله** ما موما أي يقتديا به
 قبل خروجه والامتناع مطلقاً كما تقدم آنفاً **قوله** وأما أدرك أي أدرك الخطبة
 المقتدي في الثانية للإمام وأما حال الخطبة وقد سبق أن الجمعة لا تدرك إلا
 بأدراك ركعة كاملة خلف الإمام وعند ذلك لا بد من استقراره بعد السلام **قوله**
 أن أدرك المسبوق أي بان إلى شخص واقف بالخطبة المقتدي بالإمام الأول
 في ثانيته **قوله** الثانية أي بالنسبة للخطبة بأن أتم الركعة التي استخلف فيها
 وقام لثانيته فاقفدي به خروجه أدرك حده ثانيته **قوله** لا يلزمهم لأنك أنت
 خروجه والخلاف والكلام حيث لم ينفردوا بركن والى فيه ما قدسناه من التفصيل
باب كيفية صلاة الخوف قوله بحيث لا يعني أن الخوف ليس له صلاة خاصة
 غير التي في المأمور وإنما صلواته في الخطبة التي ذكرها الله **قوله** على سنة غيره
 وقال ابن العربي جاءت فيها روايات كثيرة أصحها سنة عشرين والعراق سبعة
 عشر وقال ابن القيم هؤلاء كلهم أرواوا الاختلاف الرواية في قصة حبسوا ذلك وجهها
 من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من اختلاف الرواية قال الحافظ ابن حجر
 والإمام كان قول ابن العربي صلواتها النبي صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين مرة
 قال الحافظ ابن حجر ولم يقع في شيء من المأثورات أطروية صلاة الخوف تعرض
 لكيفية صلاة المغرب **قوله** أربعة أن يكون العدو في حجة القبلة وأما

دوا

بيننا وبينه ويكون مجموعنا قدرهم فيكون لهم الإمام فإذا سجد سجد معه صفوا ورفقة
صف سجدتين وحرس من الآخرين فإذا أقاموا سجد من حرس وطعن الإمام وليسجد في
الثانية مع الإمام من حرس ولا وحرس من سجد ويتشهد بالجميع ويسلم ناسيا أن يكون
العدو في غير جهة القبلة أو فيها أو في سائر فتقف فرقة في وجه العدو ويصلي
بفرقة ركعة فإذا أقام لنا ثانية فأركعته بالنية واعت وذهب إلى وجه العدو
وجاء المارسون فأركعوا به وصلي بهم الثانية فإذا طس للمشهد قاموا من غير
مفارقة وأتموا ثابثهم وشهدوا وإذا فرغوا سلم بهم وفي العربي يصلي بالأولي
ركعتين بالأولي ركعة وهو أول في عكسه ثابثا كاللثانية ويصلي الإمام بكل
منها مرة فتكون الثانية للإمام معادة وكلا ولي صلاة صلى الله عليه وسلم
بعينين والثانية بذاك الرقاع والثالثة تبطن نخل ورابعها مذكورة في كلام
المصنف **قوله** الختم كناية عن شدة اختلافهم **قوله** أو اشتد الخوف أي وإن
يلتزم القتال **قوله** أو ماله أي أو لخصاصه ونحوية لم يمكنه النجس ولا التحصن
بشيء واعتماد آية العنق والنهاية أنه لو صانق الوقت وهو باطن مغصوبة أنه
يحرم ما شيا وأنه لو خطف نخله فيها وخاف ضياعه صلى صلاة شدة الخوف
واعتماد التحفة أنه يلزمه الترتيب في الأولى حتى يخرج منها وفي الثانية يقطعها
إن شاء وفي النهاية لا يضر فيه الجحاسة للحاجة ويلزمه أعادتها انتهى ومن
اللقطة أن يبدل نخله بغيرها فيأخذها فلا يحل له أن يستعملها إلا بعد أن يغيرها
بشرطه أو أعرض المالك عنها فان ظن أن صاحبها بعد أخذ نخله جاز له بيعها لطف
بشرطه **قوله** عند صين الوقت أقره في الامداد وفي النهاية هو كذا ما دام
الامن والافله فعلها وفي التحفة يجوز فعلها اول الوقت مطلقا **قوله** بسبب
العدو فان كان الحجاج الدابة بطلت ان طال الفصل **قوله** والتقدم عليه أي الإمام
وقبله إذا بعد واعنه أكثر من ثمانية ذراع وألجأه أفضل من التفرق **قوله** فيكون
الافراد هو الحرم **قوله** يحتاج إليها ولا يطلت **قوله** والاعداء أي لم يركبوه **قوله**

جميع

جميع ما ذكر أي من ترك القبلة وكثرة الأفعال والركوب **قوله** أو هربه أي
يقتنع جميع ما ذكر على العاصي بخوف هربه وهذا النوع يصلي به النوافل أيضا لا
الاستسقاء لأنه لا يقوت ولا الغاية بعد إلا أن لا يضيف قوتها بالموت **قوله**
الغاية بغير عذر **قوله** فوت الوقوف في النهاية بتعلافاً والدعوى مثله
إذا اندر بها في وقت معين ويفعل أي يفعلها يقوت الآخر وخالف في التحفة لأن
لا تقوت بفتوات ذلك الوقت بخلاف **فصل في القياس قوله** والقصر هو ما
يقطعه الدود ويخرج منه حيا وللمحير البرسيم ما حل عن الدود بعد موته داخله
قوله البالغ أي كل من الذكر والأنثى وإفراجه لأن العطف بأو قال سمع هل يحرم البيا
الدواب كالجدار أو يفرق بفتح الدواب ما لم ر إلى الفرق **قوله** بسائر وجوه
لا مشبه عليه وتردد التشوير في التردد عليه هل يحرم كالجنب في المسجد
وقل سمع لا يحرم إذا طال بده تحت ناموسية وأخرج كوز منها وأرخاله فيها
خلاف ما لا يحل به من على الفور **قوله** كالنفسر والاستسقاء رالية وتوسده
قوله والتدثر لا فرق بين ما قرب منه وما بعد حيث طس تحت مساحتها
قوله وأبداً أي أي أظهر رصيته وكأنه كالنفسر لما قبله **قوله** غيره أي الحرب
أزى لا يحتمل عادة وإن لم يسمع التيمم وكذا أن كان يزيلها والحكمة بتكسر الجاء الجواب
البيان في الجواب **قوله** شديد خشيته مما هيئ تيمم والخوف به جمع للأشد
قوله وقيل لا يحتمل إذا عاده وأن لم يكن يصح تصغير كالداء الموقف في الدوا
على المعتمد **قوله** بل يجب له تعرض للوجوب في التحفة ولا في النهاية إلا أن في
أنه قاعدة ما جاز بعد امتناعه وجب كذا استمر ما زاد على العورة عند الخروج
للباس **قوله** تزيين الجدران يحل يستسقاء ناموسية والبشمان والمجامة
للنساء خاصة **قوله** خضوته في سمع على المصباح كان المراد بها الميل أو طبع
قوله الدباج هو ثوب سداً ولحمته أبرسيم مأخوذ من التدبج وهو التفتش
والترتين والوجه جواز استقره صلى الله عليه وسلم بالحري وكذا أسائر الأنبياء

عند الشارع ونقل سمع عن
أنه لو رفع جلد بحيث صار في العا
كما لا يحرم الجلود تحت المسقف
المذقوب وإن حرم فحله مطلق
والمستدأ منه أن يصلي فيه
شئني بالعرض على النار قال
وحيث حرم الجلوس تحته حرم في
محاذاته انتهى محرم

قوله تطريف اي تشجيف في ظاهره او باطنه قدر العادة الغالبة لا مثالا **قوله**
 وترجلها مكموفان اي جعل له كفة بضم الكاف اي سجا وفيه ما يكف به جوار
 ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي العرجين وفي الكعبين **قوله** اربع اصابع
 اي معدلة عرضا وان زاد طولها وفي الامداد والنهاية احتمال تجاوز الزيادة عليها
 الترتيب ان كان لها فالا وان كان اطلاق الروضة يقتضي خلافه **قوله** مجموعهما
 اعتمد في شرح الارشاد وفي التحفة على ثمانية اصابع وان زاد على طرازين في
 الاثني عشر لا يجوز الزيادة على طرازين او رقتين وان تجاوز في كل ان يكون اربع
 فحدة ثلاثة ارباع ذلك في كتيبه واعتمد شيخ الاسلام والطبيب ومرايا اذ العبد
 محاطا وكثرت بحيث يزيد الحبر على غير عوم والافلا **قوله** جعل الطراز في الما
 وفي الكافي حكم طر في الكعبين حكم طر في العمامة قدر اربع اصابع من حبر انتهى والظاهر
 حريان في الحصابة المعروفة التي تكتب في طر في العمامة من الحبر فان كان عرضها
 اربع اصابع فاقطعت والافلا **قوله** كالمسوح بحبر في الفولي التي هو فيها من
 النساء **قوله** حسوها ومنه الله تركيز يستويوب ان يضبط عليه لا يستبان
 بالثوب كانه قد غشي بغيره **قوله** وضبط سبعة والشرابة التي بها العقد
 الكبيرة التي فوقها والخط الذي يقع عليه المنطقة التي تسمى بها الحياصة
 وضبط السكبين وضبط المغنلح وضبط مصحف وضبط ميزان وتديل ونحو
 لباس وورق الحبر في الكتابة وليقة الدواة واللقبوني وتعل من شجنا
 الزبادي حل منديل فراس الزوجة للرجل له فيه نظر انتهى وفيه غاية مراعاة
 الوالد حرمة استعمال الحبر وان لم يكن منسوبا **قوله** على ما روي عن الانسوي
 في الامداد فيه نظر واعتمد روايتا عال لحرمة فيها واستوجب التحفة والاياع
 الحل **قوله** على ما نقل في حمله في التحفة على جسي الفتنة وفيه الاثني عشر
 في اللبس لمصلحة ضده وان قل جازله اللبس والافلا **قوله** كتابة الصداق
 المراد كتابة الرجل ولكن لرجل وامراة لان الكتابة المذكورة استعمال للحبر

وفي غير الجواهر يجوز ان
 يجعل في كل طرف من طرفي
 العمامة

الشرابة
 ومثل الخط الذي
 ينظم فيه اعطية
 الكثر ان من نحو
 العنبر

ولمخاله

واستعمال الحرام على الرجل **قوله** ولو للمرأة مراده كتابة الرجل ذلك لاجل المرأة
 كما وضحت في الاول **قوله** ولا تخاذة بلا لبس اطلق الحرمة في فتح الجوار ويجوز
 في الامداد ويجوز عليها الطبيب واقرها في الانسوي واستوجب في النهاية الجمل
 قد ولو جعل هذا التحريم على من اخذه ليلبس به بخلاف ما اذا اخذه لجر والفتنة
 لم يعد وفي التحفة محل حرمة اخذ الحبر بلا استعمال ما اذا كان على صورة
 حرمة ان يري على الرجل والنساء كان اخذ على صورة لا تستعمل الا لستر
 الجوار كما هكذا اظهر في به يندفع ما لم يسم هذا **قوله** ولو خفي اي بحيث
 قد امنه يعلم فاستعماله لم يرد قلته ويكره لبس اللولو للرجل ان
 يكن زيا مخصوصا بالنساء والاحرم للتشبه بهن **قوله** المرفعة حكمه
 فلو صنع به اكثر الثوب حرمة تحفة وفي الامداد الا في حرمة ما زاد على الاربع
 الاصابع ولا في ان صنع السدي او اللحية اخذ ان ياتي فيه تفصيل الركب السابق
 وفي النهاية لا وجه للرجح في ذلك العرف فان مع اطلاق المرفعة عليه عرفا
 حرمة والافلا وفي فتح الجوار واصاله كالحبر في جميع ما مر المرفعة بعد التبرج
 لا قبله انتهى في التحفة ما فرق **قوله** كتابة الروضة بالنسبة الى المعصفر
 اما المرفعة فلا كلام في حرمة ومال الله كيت في الامداد المحرمة كالمرفعة
 للطبيب وم على حله ومال في التحفة بعد التردد في الحرمة التي كراهة المرفعة
 في البدن **قوله** والخروج المعتمد **قوله** والمخروجان كانا به
 وان جعل على الارض وتخل فروة الفتنك وقائم وحصل وسور وكرم فروع
قوله العرف في اي عرف امثال اللبس وتردد في الامداد فيما اذا انتقل الى
 بلد آخر عرف في عرف الاول في العبرة بالاولى او الثانية **قوله** وان
 نحو التحقيق وقد صرح بحسنه في التحفة بل وفي هذا الكتاب صحت قول
 فيما سيأتي ما لي اري عليك لانه حسنه لبعضهم فانه مع هذا حد
 واحد **قوله** يكره لبسه اي للرجل فيجل المرأة **قوله** باطن الكف حذيفة

من جعله بظاهره **قوله** فوق خاتمين فوق زائدة لتصح الامداد والنهاية يكون
 ليس الخاتمين واعتمده في التحفة عدم جواز التقدير في اللبس مطلقا **قوله**
 ضعيف في شرح الشهابي لانه ضعفه بالنسبة للمحدثين الذي ليس على الراجحة
 قالوا لانه شواهد ان له ترفعا الى درجة الضميمة لم تدعه ينزل عن درجة الحسن
 وقال الكناوي في شرح الشهابي الانصاف ان خبر النبي صلى الله عليه وسلم في التفرقة بين
 وما قبله بيان للجواز ويندب في اللباس ان يكون من قطن ويليه الصوف **قوله**
 وفي العذبة اقل ما ورد في طولها اربع اصابع واكثر ما ورد ذراع وبينهما اشهر
 ويحرم الخش طولها الخيلاء ولا تكثره ولو خشي من اساطيلها خيال لم يؤمن
 بل يفعلها ويجاهد نفسه في ان لا يتخول الخيال الا حان يحرم من نفسه من الاسترسال
 فيها وشغل نفسه بغيرها ولا يصير ما امر عليه بعد ذلك من جوراء ويحرم على
 غير صالح التزني بزيه ان غر غره ولا يجوز قبول ما اعطى لصفة طينت فيه
 وهو باطن على خلاف ذلك **قوله** على الاقرب كذلك الامداد والنهاية ويكونه
 من انصاف السائقين يحرم في التفقات من التحفة واستوجب في الاما
 ونقله فيه عن شيخ الاسلام واعتمده في فتح الجواد انه اذا اول ما يحسن الارض وقد
 تبين ان الله اعتمد كل واحد من الاقوال الثلاثة في بعض كتبه **قوله** اختار
 في المجموع اعتمده في الامداد والنهاية واعتمده في المفتي الكراهية **باب**
صلاة العيدين قوله ولم يتركها اي عيد الفطر وما النحر فضع انه تركها يعني
 وان في التحفة وخبر نقلها لها غريب ضعيف **قوله** وان لم تتركها الجمعة
 لذي الجمعة أكد **قوله** بالطلوع اي فراد المصنف بقوله بعد طلوع الشمس اي
 بعد طلوع بعض قرصها ولا ينظر لوقت الكراهية لانها صاحبة الوقت **قوله**
 ربح بضم الراء هو يسبقه اذع في رأي العين **قوله** من خلاف لكونه في كل كره
 حج والكراهية لا من خارج فلا تناقض في الاعتقاد **قوله** في الصلوات في الامام
 في المسجد في كل صلاة في البقية في محل آخر **قوله** مطلقا اي سواء صافا

عن الناس

عن الناس او لا يشر فيها مع اتساعها واعتمده في المفتي والنهاية الحاق مسجد
 المدينة بهما ولم يرتفعه في شرح الامداد وفي الاما لا فرق بين هذين المسجدين
 وغيرهما في بقية المساجد حتى لو فرض ضعفها على الناس من الخروج للصلاة والبقية
 نظر الغالب المستحان لا يضيقان باهلها **قوله** في صلاة اي الرواتب
 بالنسبة للحاج بل الكراين الصلوات اصل احياها له وصال اليه الصلوة البصري
 وابن الجال **قوله** تحوت القلوب بالكفر والفرغ لا كبر يوم القيامة او بالضعف
 بحسب الدنيا وبين في النهاية ما خذنه لاقوال من التفتاب والفتنة كما ذكرتهما
 وكتب الفتاوى قدس سره الذي يظهر ان اليوم مخصوص والقلوب فيه تحوت لكن
 لم ينقل بيانه انه اي يوم وكتب تكملة الملا ابراهيم الكوراني لعله يوم فتح الصور
 فضعف في السموات ومن في الارض لان شاء الله فيكون المحي من شاء الله
قوله معظم الليل اي اكثره ويحصل ايضا بصلاتي العشاء والصبح في جماعة
 بل بصلاة الصبح في جماعة كما سبق في الجماعة عن الاما وبندب الدعاء فيها
 كليله للجمعة وليلته اول رجب وليلته نصف شعبان وفي الامداد ليس
 اصلوها ولو بالصلوة وما من كراهية اقرادها بقيام علة ان لخصها به
 من حيث كونها ليلة جمعة كما انه يكره صوم يومها لاسباب كان واقف يوم
 او يوم عاشوراء **قوله** لاهل السواد اي القرى **قوله** في الجمعة لاهل السواد
 ومنه ان الله تعالى في اجزاء بدنه في الاصحاب لم يرد لها **قوله** الهياكل اي الجبال
 ومثلها الخناثا **قوله** بان تعظمهن ولا يامن بجماعتهم لكن لا يخطين فان
 وعظمتهم واحدة فالدأبس **قوله** البكور اي في العمران خروج المصغر والاشن
 الملك عيب الفجر وعله ان لم يخرج كزيادة ثمن وخوه والاديب والي قورا ولو
 لغرض البكور وتفرق صدقة الفطر كان تغنيها او في **قوله** ذهابا ان كان البلد
 لغرض اهل الجهاد يقرب عدوهم فركوبهم لصلوة العيد ذهابا وايابا واطهار
 السواد او في **قوله** اما غيره اي العاجز وضبط العجز بان يحصل له مشقة

وها

تذهب فضوؤه **قوله** اقصر الخ اي لان اجراؤها باعظم **قوله** اولتها اولها
اولتها ذلك محاذ كروه وعلى كل ليس ذلك وان لم توجد فيه هذه المعاني علي ان يقي
جميعها بعيدا عن شهادة الطريقين والتقاول ليتغير الحال لا بد من وجوده **قوله**
لا يخرج الفطرة اذا فضل اوقات اخرها يوم العيد بعد صلاة الصبح وقبل صلاة
العيد واما وقت الاضحية فاما بعد طلوع الشمس وبغض قدر كعبين **قوله**
خفيفين فانما عمل السبع الوقت عكس الاول في الاضحية يخرج عقب الارتفاع كرم
ونع الفطر يوتر عن ذلك قبل **قوله** والتشريع في نسخ هذا الشرح بالواو وكانها
بمعنى وان لم يكن ذلك في تحريف النسخ فيسري جديها **قوله** وليتمه اذا قبل
يوم الفطر يوم فيه لا كل جلاو ما قبل يوم النحر وبين غير هذا في التعليل في الاول
قوله محرو لو لم يفعل ذلك قبل خروجه فعلة في طريقة او المصلي ان امكنه **قوله**
في العائنة ولو لبعض السجدة فان عاد لم تبطل **قوله** او ساءل نسوة الي
به قبل القراءة ام بعدها والمعمدا نتيابا بعد في النقص وان لم يعتقه
احدها ونه الزايد لا يتابعه لان اعتقه اطرها **قوله** بين كل تكبيرتين
خرج به ما قبل الاول في السبع والخمس وما بعدها ولا يقول ذلك فيه وفي
التخفة اقل في جني الى التكبيرات والرفع لزمه مفارقة ان تحصى المودة
بان لا يستقر العوض حيث ينفسل رفعه وهو به حتى لا يسميان حركة واحدة
واعتمد ان توالي الرفع المذكور غير مبطل للصلاة وانصرم للشيء **قوله** والله
اكبر في الامداد ونحوه الفتح السنة ان يصل النعود للقراءة بالتكبير **قوله**
والخامسة **قوله** فلا يجزئها اي يجوز ان يخطب من جامع ودرية على القيا
ولا يجب طهر وفي التخفة لو كان في حال قراءة الآية جني بطلت خطبته
ما لم يظهر ويعيدها انهي ونظر فيه سموك وما الخارج من الاعتداد بها وان
انتم من حيث القراءة وتقلد شرح المنهج ما يفيد ذلك ايضا وافتى به في الكلام
حيث لم يندر الصلاة والخطبة ولا وجب ان يخطبها فاما في تكبيرة اصل

وبين

السنة

سنة

السنة سماع واحد من الحاضرين وكونها بغير العزيمة واسترحام رداء سنيتها
كولها عريه **قوله** في بعض ذلك الذي في الصحيحين بعض احكام الاضحية في
عيدها ونه اذ وردوا النساء بعض احكام الفطر في عيدها والباقي بالقياس فراجع
الاولها **قوله** متواليه فيمنع الفصل القول **قوله** افراد ابي واحدة واحدة
فلا يجمع بين تكبيران وفي الامداد ونحوه الفتح لو فصل بين التكبيرات بحد وثنا
علي رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حسنا **قوله** في قول الج ما في قوله بخلاف
المرأة محله اذا حضرت مع غير جارها والارقت وسلمها المثنى لكن دون جهر
الرجل قياسا على جهر الصلاة **قوله** من كلام الامم هكذا افلح في النسخ اذ هو
الصواب والموجود في نسخ هذا الشرح الامام **قوله** بكرة واصيلا اي اول
النهار واخره والمراد جميع الامم **قوله** التي تحرم الامام لولها الاحرام الى الزوال
او ترك الصلاة في ان سم يحتمل ان المعبر في وقت الاحرام غالب العادة **قوله**
من صبح في اي عقبه الى عقب عصر آخر ايام التشريق عند ذلك واعتمد رجاؤه
الى غروب شمس آخر ايام التشريق وظاهر شرح لا يصح له انه يخالف في
في الابتداء ايضا وجرى عليه سم في ان الذي يظهر دخول وقت التكبير في فجر
وان لم يفعل الصبح **قوله** نسي التكبير ليس النسيان بقيد فالعامد مثله في
به ما دامت ايام التشريق فاقية **قوله** عقب الصلاة ولو جازاة لا سجدة فلا
او شكر **قوله** النعم يفتح النون والعين ويكون التكبير مرة واحدة **قوله** ليس
ليس فعلها المنفرد ومن يفسر حضوره معه حيث بقي من الوقت ما ليس ركعة
ثم مع الناس **قوله** عدلوا العبرة بوقت المقد بل لا بوقت الشهادة **قوله**
اذ لا فائدة الخ اي لان شوق لا قد دخل بيقين في صوم الثلاثين ودم فلم يبق
غير ما ذكره اما لو عدلوا قبل الغروب فان فيه فائدة الفطر فيما عرفت اليوم
قوله اداء فان الشوري الظاهر ولو لا في **قوله** لخواجل سواء حق الله
وحق المادتي كاحسب المدة وطول الاجل ووقوع الملقوبه فنسمع **قوله** مطلقا

X

اي سواء كان قبل الغروب ام بعده **باب صلاة الكسوف قوله** الكسوف
للمشمس هو الاجود الموضع المشهور وبينت وجهه في الاول **قوله** مؤكدة في
لكل من قرئ العبد وفي النهاية يفتقر من جازي بالكتابات الخمس ولو عيدا
او امرأة او مسافرا **قوله** اقلها الحزب في التحفة انقواها كالعادة او المطلق في كل
ما ياتي من الكيفية عنده ان انقواها بصفة الكمال وكذلك قوله لا يجوز النقص
والرجوع بها الى الصلاة المعتادة عند الاخلاء وعند ربها والولد بخير في
الاطلاق بين ان يصليها كمنه ان يصبح او بالصفة المعروفة في كل الحظ هو واضح
في غير المأموم اما هو ان يطلق في كل ما نواه الامام فان ظاهرا لا يصح لعد
الكل من المناجعة **قوله** قيام من الخا من غير النطو الى ان يلقى في كل قيام
على الفاتحة او هي مع سورة قصيرة وتقتصر في الركوع والسجود على العادة **قوله**
او قدرها البقرة افضل لمن احسنها **قوله** الا ان كان في هذه اضافة في البوي
وفي موضع اخر منه وفي الام والخضر وعليه لا يكون في الثاني كما في اية
من البقرة وفي الثالث كما في خمسين وفي الرابع كما في المراء الوسط من اياتها
والامر في ذلك على التقريب فيجوز بينهما وليس لاقتراح في الاول والمقود في كل
قيام **قوله** الجهر لو غابت الشمس او طلعت وقد بقي ركعة صلاة كسوف
الشمس في الاول او القرعة الثانية في كل يوم في الجهر فيها في الاول والاسد
في الثاني **قوله** خطباي من غير تكبير **قوله** دون الشروط لكنها تسن هنا
قوله لا ينعيم ذلك ان قوله كفا للجمع اي العبد والكسوف والاستسقاء
خطبة واحدة لم يرد به وحدتها لان من حيث عدم تعدها بعد ذلك في الثاني
لا مطلقا فراجع الاول في ذلك **قوله** في بعض ذلك اي في التخيير والامر به
في الباقي في الصحيحين او احدهما في التوبة فنعناها فيها وفيها زيادة
بينهما فيها **قوله** لقينا لا نظري في هذا الباب لقول النجاشي مطلقا وان كثروا
قوله سلطان هو الليل **قوله** اجتماعي العبد والكسوف **قوله** بنيتها اي

الجمعة

الجمعة فقط فان قواها بطلت وكذا الاطلاق او الكسوف وحده فيستأنف
خطبة الجمعة **قوله** الزلازل ومنه الحاجة الى طلوع الشمس **قوله** متفردين
بلفظ الجمع وتكون في بيته قياسا على النافلة التي لا تشتر فيها الجماعة
باب صلاة الاستسقاء قد التيسر في الاستسقاء والظاهر ليس
في باب الاستسقاء مسئلة فيها قولان غير مسئلة واحدة وهي ما اذا التيسر
في المرة الاولى واراد الاستسقاء ثانيا فهل يخرجون من الغدا او يباهون
فيصيام ثلاثة ايام فيه قولان للتساق في قال في شرح المهدب ويضم اليه
مسئلة تنكيس الرداء فان فيها ايضا قولين **قوله** عند طهرهم اي للما
لفقده او ملوخته او لقلته بحيث لا يكتفي او لزيادة التي فيها نفع فان لم تكن
الحاجة داعية اليه لا تسن **قوله** لجدب يجيم مفتوحة فمملة ساكنة عند
الحضبة بخاء معجمة مكسورة **قوله** الامام اي مذبا على المعتمد خلا والماني
فتاوى من الوجوب **قوله** او نايبه منه القاضي العام للولاية لا مقبول امور
السياسة من قبل الامام والبلاد التي لا امام لها يعبر ذو الشوكة المطاع فيها
قوله المطبقين فيه فطر رمضان لم يرد في سفره بل في الصوم على المعتمد
خلا والماني نقله القليوبي عن **قوله** مع يوم المخرج فتكون اربعة وفيه سم
على التحفة يتجه وجوب الصوم اذا امرهم بالامر اربعة م ركعتا اذا امرهم
به الامام او نايبه لخوا طاعون ظهر هناك وفي النهاية لا يجب على الامام
الصوم **قوله** امتثالا قال سم قضيت انه لو امر في هو خارج عن ولا يبدل
يلزمه فلو شرع فيه فهو في ولا يبدل ثم خرج منها لا بعد استمرار الوجوب
قوله التيقين في النهاية والتعيين في بعض صومه غير التيقين والعصا والكتفا
وفي شرح البهجة له ونقل وفي التحفة ياتم بذلك الا ان ذوي الامر في
ووقوع غيره معه لا ينعاه وفي حاشي التحفة للتسديد عمر البصر فيحصل
وليصيب بفعل واحد ولا يخفى ما فيه ولا يجب قضاؤه على المعتمد خلا والماني

في

وقع في فتاوى الله وبحث في التحفة ان الولي لا يلزمه امر مولي الصغير به وان
 اطاعه ونقل سمع عن والده ومحبته مثل امر الامام الصغير ايضا **قوله** على القادرين
 في التحفة العتوق يطالب به الموسرون بما يوجب العتوق في الكفارة وما يفضل
 عريوم وليله في الصدقة وفي النهاية اخذ من الامداد ولم يمد المصدق يا قل
 مقول من الفاضل عريوم وليله الا ان اعين الامام له قدر فيلزم لكن ان فضل
 عن العمر الغالب ويحتمل ان يقول ان كان المعين يعارض الموالي في زيادة الفطر
 قدر لها اوية لخصصال الكفارة قدر بها وان زاد على ذلك لم يجب **قوله**
 كل ما يامر به هو المعتمد وبحث في التحفة بعد ان اتى الاول ما حاصله ان
 ما ليس فيه مصلحة عامة يجب امتثاله ظاهرا وما فيه ذلك يجب بالنها ايضا
 ولسم لا اذا كانت تحصل مع الامثال ظاهرا فقط وظاهرا ان المنه كالمأمور
 فيجري فيه جميع ما قاله الله في الامور **قوله** وان كان الوجه المعتمد خارقا
 للايعاب وفي التحفة الا ان قل المستسقون فالمسجد مطلقا لم افضل **قوله**
 متخشعين اي منذ الذين طاعتين مستقلين الى الله في كلامهم وشبههم
 ويطوسهم مع حضور القلب **قوله** والصبيان ولو غير عذرين والجانين
 الذين منتصرونهم والموثقة في علمهم في ما لم عند الايعاب والامداد في المعنى
 والنهاية وفي مال الولي عند التحفة ويندب لخرق الرقابة وان سادتهم والجانين
 والخصي القبيح المنظر **قوله** لان دعاءهم اي الحاج لا يتم ارق قلوبا والصبيان
 لا ينبغي لهم **قوله** رجع تكبر ستم وكثرة عبادتهم **قوله** امروا الخ يعني انه
 الكراهة في لفرلهم لو خرجوا بانفسهم لا ينعون حيث لم ير الامام منهم
قوله ولا ينفروا ويوم كذا في التحفة وشروط الارشاد وشع الخ لزيادة
 وفي الايعاب يحصر الامام على ان يكون خروجه في غير يوم خروج المسلمين
 وكذا في النهاية ولكن عقبه بقوله قال ابن قاضي شمس مية وفيه نظر وغير
 م رية في البيهجة والرد بانهم لا ينفقون منه لانه يؤمنوا ولا غيره **قوله**

دكتين

ركنين في التحفة والنهاية جواز الزيادة على ركنين في الاستسقاء
 بخلاف العيد واعترضه الجلي والقلوب والعنا في غيرهم والقلوب ونقل
 ان شيخنا الذي ضرب عليه بالفهم **قوله** دون الشروط فيه انه يعيد ذلك
 التحفة وغيرها ان خطبة العيد تحالفه ولا يشترطه لكن ولحسن منه
 تعبير المخفي والنهاية بقولها كالعيد في الاركان والشروط والفتاوى
 وعاية ما يمكن ان يجب به ان يقول مراده ان خطبة الاستسقاء كخطبة
 العيد في اركان خطبة الجمعة وسبقها لانه شرطها فليست فيها كالمجمعة
قوله على ما مر صيغة تنوي وتسبق ان المعتمد خلافة **قوله** افضل اي مح
 جوارها قبل الصلاة **قوله** تسع الاول ان يقول استغفر الله الذي لا اله الا هو
 الصوم واتوب اليه لما ذكرته في الاول **قوله** مدعاء الكروب هو
 لا اله الا الله العظيم كما لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات
 ورب الارض رب العرش الكريم وفي كتاب الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اكره امر قد يلقي باقنوم برصه استغفرت
 قال الحافظ اسناده صحيح وفيه سنن الى داود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دعوات المكروب اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني الى نفسي طرفة عين واصلي لي شأنا
 كله لا اله الا انت **قوله** وهو مشهورة ذكرت جملة منها فيهما فراجعهما **قوله**
 ويستقبل الخطيب ينبغي ان يكون من عابهم حينئذ كما في الحر الملم انت امرتنا
 بدعائكم ووعدتنا اجابكم وقد دعوناكم كما امرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا
 اللهم فامنن علينا بحفرة ما فارقتنا واجابك في سعيانا وسعدت في قنا
قوله لم يستقبل له المعروف في كلامهم ان الاول يكون الاستقبال في القبة
 لكن ان فعله في الاول كقوله ولم يعده **قوله** بان يجعل في الايعاب في الشيء
 يمكن ان يجمع هذان وقلب الظاهر الى الباطن بان يأخذ باطن الحق والاستقبال الذي
 يلي شقة الامن بيده اليسرى خلف رقبته وباطن الحق الذي يلي شقة اليسرى

الحاجم في

بيده اليمنى في خلف رقبته ويجول فتحصل الثلاثة بتحويله واحدة **قوله** ما كان
 على كل جانب هذا تحويل وقوله من الاعلا والاسفل تنكيس **قوله** اما المثلث
 فهو ما له زاوية واحدة في مقابلة زاويتين والحدور ما ينسج او يخط
 مقورا كالسفرة **قوله** فليس فيها الاضلاع الطويل البالي في الطول لان
 التنكيس وان امكن لكنه متعذر اذ ليس له ركن يسهل تناول اليد له فحق
 اعلاه اسفله وعكسه والعسر هو مراد من غير بعد فاسية **قوله** ويجرون
 في المعروف في كلامهم انهم يؤمنون عند حصره فيحمل ما هنا على الجهر بالثامين
 او على حصول اصل المسئلة به ويخار ان يعرعب دعائه قوله قد اجيب
 وهو كما فاستجيبا وقوله فاستجيبا له فكشفنا ما به من ضر وقوله
 فاستجيبا له ونجيتاه من العلم وكذلك ينبغي المؤمنين وما انشبهها تقا ولا
 ويجعلون ظهور الغم الى السما **قوله** بخالص عمله بان يترك عمله ما اخلصه
 الله تعالى فيذكره في نفسه ويجعله شافعا **فصل في تاليع ما من قوله**
 طاول مطر فيدي به لانه كد ولا يغيره كذلك وفي التحفة كان المراد بالاول
 واقع بعد طول العهد بخدمته وقل السيد عمر البصري الاقرب ان المراد ما
 يتبادر من صريح اللفظ من انه اول واقع في تلك السنة سواء كان مع بعد
 العهد او لا وان المراد بالسنة الشرعية التي اهلها محرم **قوله** ولا تستر
 النية هو المعتمد في الفصل وفي المايعاب ظاهر كلامه لا ذري وجوبها فيها
 لخواقره سم وفي التحفة كوقيل بنوي سنة العنسل في السيل لم يبعد واما
 الوضوء فهو كالوضوء الجدد والمسنون لخواقرة فلا بد فيه من نية معتبر
 وتكفي سنة الوضوء ووقع في نهايته رهنه ضبط بينته في الاول بما لم اتف
 على من سبقني اليه **قوله** ليسم الرعد وقيس به البرق قال في المايعاب والها
 ان يقول عنده سجان الذي يريكم البرق خوفا وطمعا **قوله** وهو انجنته
 فيكون المسموع صوته او صوت سقوفه على اخلا فيه واطلق الرعد

عليه

عليه مجازا **قوله** يسمع اي يعلم وان لم يسمع الاول ولم ير الثاني **قوله** عوفي
 قال ابن عباس فقلناه فعوفينا **قوله** ولا يتبعه كان السلف يكره ان يتبعه
 الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله فطه لا شريك له سبح
 قدوس فخيرنا لا نقداوهم **قوله** متفرقة بينتها فيها **قوله** نزول المطر لانه
 حج مستجاب بحاية حديث اليسع **قوله** بنو كذا يفتح النون وهو آخره على
 عادة العرب في اصناف الامطار الى الانواء لا يهاجم ان النوء مؤثر في الامطار
 وهو كغزو ولا فكروه ولا يكره مطر نايه لو كذا **قوله** عند النضر الحاي في
 نحو طينة الحجة والفنوت واعقاب الصلوات لا تدار له **قوله** حواليا يفتح
 اللام قيل من مفرده حوال وقيل مفر **قوله** الامام بالمد جمع اكم بضمين
 جمع الامام ككتاب جمع اكم بفتحين وهي دون الجمل وفوق الرابية والظراب
 بالمشالة يجمع ظرب يفتح وكسر لطل الصغير **قوله** سقيا بضم السين اي اسقيا
 سقيا رعدا المحفوظ الميم واسكان للمهمل هو الانفاق وزهاتي البركة والبلا
 يفتح الموحدة والمد هو الاختيار والمراد هنا بالشر والهدم باسكان المهمل
 اي ضار يهدم السكان **فصل في تاليع السداة قوله** جحلا اي وهو مكلف عالم
 او جاهل غير معذور بحمله ولا يقر مسلم على تركها اعم القدرة الا ان اشتبه
 صغير مسلم بصغير كافر ثم بلحا ولا قافة ولا انتساب ولا يؤمر بتركها
 والصوم شهر الا المتحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الضعيف ثم اقوي
 منه وبعض الشهر يتم لها الدور وتبين انها غير مخيرة فيكون نصيبها في
 الشهر الاول وكذا الثاني يوما وليلة والمعتادة يقصرون تركها خمسة
 واربعين يوما بان يكون عاداتها خمسة عشر او كل شهر فتراها حرة ثم
 ينطبق السواد فتعزل الاول لعاداتها ثم الثانية للقوة ثم الثالثة
 لما استمر السواد بان مردها العادة **قوله** المكتوبة او وجوب كسرها
 عليه منها او فيه خلا فواه **قوله** كراحي وان صلى **قوله** معلوم من الدين

رة

فليس

معصوبة فليصده **قوله** زعموا انه هو المحدث وما في النكاح من التحفة من طهر
 الى ما بين سرتها وركبتها صغيرا ومجول على ما اذا كان هناك شهوة **قوله**
 لحاجة فليصده من خلافه او في اما معصية العاسل او غيره فيكره نظره الاضحية
قوله بقوة لامع شدة ويكرهه المرة بعد المرة **قوله** بحرقة لغها ولجاجة
 مسرعة من عورته بلا طيل حتى بالنسبة لاحد الزوجين كناية التحفة ونظيره
 سم حيث كان بلا شهوة ونقله اطلاقا فم ما يؤيد النظر وعذ كثر الشيخ الى الحسن
 وفي الغرر ليخبر الامام ما يصرح بالجواز **قوله** ويلغها هذه حرقة اخرى
 غير التي غسل بها سبوتيه **قوله** ثم اخذ هذه حرقة ثالثة لطيفة تكون على
 سبابة اليسرى **قوله** بخضرها اي عليها الحرقة **قوله** بمسط يضم او كسر
 فسكون ويضمهما ويكون واسع لاسنان ليقل الانتفاق او يعدم ويرد
 ندبا المنتفخ منها او من غيرهما اليه في كفنه ليدفن معه وفي التحفة لا ينافي فيه
 قولهم ان الشعر يحوه يصلي عليه ويغسل ويسترو يدفن وجوبا في الكل
 علم الفصل من ميت وكما تعلم انه غسل قبل الصلاة على الجثة لان ما هنا
 حيث كونه معه وذلك نصيب ذاته **قوله** او الخطي ايت عن الامير
 قبل باب البواسير انه شجرة الرمثيا بلغة الجن وهو تشبه الملوخيا **قوله**
 ثم ان تحصل حاصل ما ذكره سن ثلاث غسلات وان حيث حصل النقاء
 بجرة بالسدر حصلت الثلاث بخمس غسلات الاولى بالسدر وخوه والثانية
 مزيلة وهاتان غير محسوبتين ثم ثلاث بالفراخ وهن المحسوبات وان لم
 يحصل النقاء بجرة منحو السدر سن زيادة ثانية وثالثة وهكذا الى
 ان يحصل الاتقاء ويزيله عقب كل مرة بغسله ثانية ثم ان اراد عقب
 كل غسله بماء قراح وان اراد اخر الماء الفراح الثلاث الى عقب غسلات
 التطهير وهذه اوليها سيا في كلامه وجرى في التحفة على ثلاث
 غسلات وفي كل منها ثلاث بسدر ثم مزيلة ثم ماء قراح وهكذا اثنان

وثالثة

وثالثة او ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها مزيلة وتوخى القلا بالفراخ
 الى عقب الست فهي تسع غسلات على كل التقديرين ثم ان لم يحصل الاتقاء
 بالتسعة زاد فان حصل يشفع زاد واحدة **قوله** بنحو السدر السدر اولي
 للنقص عليه ولانه امسك للبدن **قوله** الماء الخالص في التحفة غسل السنة
 فيه ان يجلس ثم يصيب عليه جميعه او يفعل فيه ما مر في غسله السدر
 في القيام والنياس والحرث السابق لم اربح ذلك نصحا ولو قيل حصل
 السنة بكل والاخيرة اولي لاجته وذكر في غسله السدر لو غسل شقة من
 في مقدمه ثم ظهره ثم لايسر مقدمه ثم ظهره حصل اصل السنة **قوله**
 ان يبعد له الاول ان يعد الماء في اناه كبر ويعدده عن الرشاش كذا لا يفد
 او يصير مستحالا وبعد معه اثنان صغيرا ومتوسطا يغرف بالصغير الكثير
 ويصيب في المتوسط ثم يغسله في المتوسط **قوله** لما مر من الماء اذا
 تغير تغيرا صار جامعيا على البدن من المغيرات سلبه الطهورية **قوله** غير المحرم
 اما هو فحرم وضع الكافور في ماء غسله **قوله** صلبا اما الصليب الذي
 لا تحلل في الماء عينه فانه مجاور لا يضر التغير به وان تحس **قوله** يتغير
 تغيرا فاحسنا منع اطلاق اسم الماء عليه **قوله** عز الكواصب هو ما سبق في
 كلامه في اقل الغسل وهو تعميم بوجه **قوله** قرنه بالقاف في اوله والفون في
 آخره وهو جابا لراس وفي بعض النسخ فرق بالقاف في اوله والقاف في
 آخره وسط الراس **قوله** المزيلة له اي السدر وخوه وفي بعض النسخ البش
 بعد الغسله الاولى المزيلة بزيادة الاولى وحذفها احسن لان المزيلة ثانية
 لا اولي وان امكن التاويل بان اوليتها تنسب اليه **قوله** بعد تمام كل غسله
 اي بان يغسل او لا بنحو السدر ثم المزيلة له ثم بعد تمام ذلك الماء الخالص
قوله لم يجز ان يجرم ذلك وان عصى بتأخيره او تغذر غسل ما تحت
 قال في التحفة وعليه يبيتم عاقتها انتهى قول القليوبي في بعد غسل

في ما اذا كان في السدر

بقية بدنه بلا صلاة خلافا لابن حجر **قوله** هنا اي بياب غسل الميت وفي
 التحفة الفقيه ولو لجنبيا او في زعفر فقيه ولو قريبا عكس الصلاة اي
 على الميت ثم قال والحاصل انه يقدم رجالا عصبة النسب قالوا فالوالد والجد
 الارحام ومن قدمهم على الوالي حمل على ما اذا لم ينتظم بيت اما فالرجال الاجا
 فالزوجة فالنساء المحارم **قوله** وان تكثرت غيره بان وضعت الحمل بعد موت
 زوجها وتزوجت آخر قبل غسل زوجها الميت **قوله** نحو العدة لانها في محل
 العصوبة بتقدير ذكرها وتقدم خالدة على بنت عم لانها محرم وان تساق
 اثنتان منهن في الحرمية والعصوبة قدم بما تقدم به في الصلاة على الميت
 في الاعاب ومنه يؤخذ ان الحرة البعدي تقدم على الرقيقة القرينة **قوله**
 ان يتو المس لم يسبق عن التحفة الحرمية الصورة فاما ان يحمل ما هنا على
 غير العورة او انه جري هنا على خلاف ما قدمته عنه **قوله** بخوة متعلق
 بمتعلق لا باطرس **قوله** المحارم خرج بهم نحو ابناء العم فهم في الغسل كالاجا
قوله الحرية اي الكاملة **قوله** المانح لا يرتجى به نحو المغني به وروي
 الجفر **قوله** والصبا اي وعدم الصبا وعدم الفسق في التحفة قضيت كلهما
 بل صريح وجوب الترتيب المذكور لكن اطلاق صحيح متجاوز في ذنبه وان الذي
قوله ولضعف المشهورة في التحفة لغسل فوق ثوبه وجماط العاسل
 ندبا في النظر والمس انتهى ومثل الخنثى من جعل طاله كان اكل ما به يتميز **قوله**
 الي لغيره اي لغيره او لدغ او ضيف على العاسل ولم يمكنه التحفظ او
 فقد الماء فان وجد الماء بعد تيممه وجب غسله واعادة الصلاة عليه
قوله حرمة النظر لو كان في ثياب سابعة وبحضرة نهر مثالا وامكن غسله
 به ليصل الماء لكل بدنه زعفر مشر ولا نظر وجب ومثله صب ماء
 عليه بعد وفي التحفة انه يتيمم وان كان على بدنه خبث وطائف في
 النهاية واستوجبه انه يزيل الخباثات ولو حضر الذكر المسلم كافر مسلمة

غسله

اي

غسله لان له النظر اليه دونها وصلت عليه المسئلة **فصل في الكفن قوله**
 للمرأة مع التواضع ومثله المزعز والمصفر **قوله** للبالغ ومثله الكفن
قوله غير مبر عنه شيخ الاسلام واعتمد انه المغني والنهاية وسم تقدم
 الجبر على المتجسس وهو اوجه واما تجسس العبد فيقدم لغيره عليه حتى
 الش **قوله** ونحوه اي المزعز وكذلك المصفر عند الش خلافا لم **قوله**
 الحشيش جلد خشيش فطين ويقدم لنا المجنون ونحوها على الطين
قوله لحواله حاصل ما اعتمدته الش ان الكفن على اربعة اقسام حواله هو
 سائر العورة ولا يجوز اسقاطه مطلقا حق الميت وهو سائر بقية بدنه
 فله اسقاطه دون غيره حواله هو وهو الثاني والثالث فللمر ما في
 منه عند الاستغراق دون غيره حواله هو وهو الثالث فللمر ما في
 منه واتفق على هذه الاقسام الا الثاني فاعتمد ان فيه حقين حقا
 لله وحقا للميت فليس له عند اسقاط شيء من سائر البدن **قوله**
 انتهى ذلك اي بان لم يخلع شيئا او خلف سائر العورة فقط فان الحرم
 لم يسقط عن الامة لا بشوب واحد سائر جميع البدن **قوله** على الملاق هو
 هنا كما علم مما سبق سائر جميع البدن ولو قد اذنت كفته حمالا في آخر
 في القربة اجيب لآخر او اوارثت المسئلة وآخر من مال الجيب لآخر ولا
 يكفن فيما يتبع به اجنبى عليه الا اذا قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله ان
 كان يقصد تكفينه لصلاته فيتعذر صرفه اليه فان كفته في غيره
 ردوه لما تكلمه وان لم يكن ممن يقصد تكفينه لصلاته او علمه كان له الخفة
 وتكفينه في غيره **قوله** ولو في المرأة هو المفقول وقضيت علام جواز
 الزيادة على ثلاث فيصحا حيث كان في الورثة مجوز عليه او غايب
 اقف على من ينفذ عليه ككثرة ظاهر **قوله** والغسول المذكور في شرح
 الارشاد والمطيسوم وغيرهم وفي التحفة اعترض بان المذهب يقول

ودليل اولوية الجارية **قوله** بياضه اي وكونه من جنس **قوله** العظم بعين
 في نزعها حال الميت فان كان ملكا من جوارحه او متوسطا من وسطه او
 مقلا من خشته **قوله** لغير المحرم يحرم بتخيير المحرم **قوله** يصيبها اي للنفق
 وكان وجه كونه يفي لكان ان يتشرب البلب فلا بد منه يتجاوز الى غيره
 من الكفن **قوله** منافذه هي العين والنفق والدم والدبر والقبل والجراح النافذة
 وموضع السجود لجهده والنفق والركبان وبالحن الكفين والعدين كراما
 لها **قوله** طليح اي من زرع الحب **قوله** عذق اي من المفاذ **قوله** والصغيرة
 اي التي لا تطبق الوطى وهي معطوفة على الناشئة ومراة بيان من يكره
 تقصها من الزوجات فمن لا تلم نفقة **قوله** كذا منها معطوفة على قوله
 كزوجة اي غير الملوكة له وغير المكثرة فليس لها الا المأجرة بخلاف من ينفقها
 فانه يجب مؤن تجهيزها عليه **قوله** وان كانت موسرة في التحفة ان اغتسر
 من اصل تركتها من خصوص نصيبه منها كما اقتضاه كلامهم وقيل بعضهم بل
 من نصيبه منها ان ورث لا نصار موسرا به والا فمن اصل تركتها مقدما على
 الدين وهو مستحب من حيث المعنى وجري على الثاني في النهاية وبجث في التحفة
 ضبط المعسر من ليس عنده فاصل عما يترك للمفلس ويحمل من لا يترك له الا
 نفقة المعسرين واذا كفت منها او من غيرها لم يبق دينا عليه للمستقوط عنه
 باعساره ولو غاب او امتنع وهو موسر وكفت من مالها باذن حاكم يراه صحيح
 وان لم يكن حاكم اشهد المجتهدين بحضرة من ماله ليدرج به ولو اوصت بان يكفن
 من مالها وهو موسر كانت وصية لو ارث **قوله** بتويعم وقيل سم ظاهر
 كلامهم انه اذا كان الزوج موسرا لا يجب التوب الثاني والثالث في تركة الزوج
 نعم لو ايسر الزوج ببعض التوب فقط حمل من تركتها وينبغي وجوب الثاني
 والثالث لان الوجوب في هذه الاقايمة الجملة من روق ولو اوصت
 بالتوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثالث

وهيئة



قوله

وصية لو ارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من المال
 لعدم تعلو الكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج الموسر **قوله** بما
 وقف ان قيد الواقف بالواجب والاكمل اتبع او اطلق واتصفت العادة شيئا
 نزل عليه وينبغي ان لا يعد لنفسه كفنا لما ان سلم في الشبهة او هي فيه لفت
 يكره ان يعد لنفسه قبر ولو سرق كفنه او يلزم بقاء الميت فان لم تقسم التركة
 جدد وجوبا وكذا ان قسمت عند الموت واعتمده في التحفة وقيل لما ورد في
 تدبيرا واعتمده في النهاية قد قل ونحوه اذا كان قد كفن او لاية الثلاثة التي هي
 قوله اما لو كفن بواحد فينبغي ان يلزمهم تكفينه من تركته بيان وثالث
 سم فلو كان قد كفن باثنين وجب له الثالث قد وينبغي على ما قاله المأور
 انه يجب تكفينه بما وقف للاكفان من بيت المال من اغنياء المسلمين
 لا انه يسقط التكفين راسا وفي التحفة وظاهر ان الصورة هذا ان السارق
 اخذ الكفن ولم يعلم الغراب او طلع فنفسه لغير تركته في الكفن ولا حصل
 المقصود بيسره بالغراب قد ولو اكل الميت سبع مثلا فهو للورثة لان
 كان من لحيته لم ينوبه دفعهم لانه عارية لانه **قوله** ان اراد الخسائي
 محترقه في كلامه **قوله** الاول هي الحمل بين العمودين والثانية الذبيح
قوله نارة هذا هو المعتمد وفيه لا ينبغي المجموع صفة الجمع بينهما ان يحملها
 خمسة قد فلا فضل حملها بخمسة داجيا والكيفية الثانية بالنسبة الى
 كل من يشي معها فنحل نارة كذا ونارة كذا فللمجمع كيفيتان بالنسبة الى
 الجنازة وبالنسبة الى كل احد انتهى **قوله** اذا اراد التبرك بالحمل على هيئة
 التبريع بدأ بالمقدم لا يسر بالنسبة اليه وجعله على عاتقه الامين ثم
 ياخذ المؤخر لا يسر ويجعله على عاتقه الامين ايضا ثم يتقدم على الميت
 ولا يجزيه وراية لئلا يجشي خلف الجنازة فيبدل بالمقدم الامين على
 عاتقه لا يسر ثم بالمؤخر الامين على عاتقه لا يسر او على هيئة الحمل

للتعش

بين العودين بداهة المقدم على كنفه ثم بالعود كالمسح الموضحة ثم يتقدم بين
يديها فيأخذ الموضعين الموضعين إلى بما التي به في الموضعين ويجعل المقدم على
كنفه مقدما أو موقرا **قوله** لو التفت محله إذا لم يكن بعده لكثرة المشيعين
وعدم رويته لها المنعطف والمأخوذ مشيع عرفا **قوله** الأسراع أن لم يحسن منه
تغير الميت ولا تأتي في المشي **قوله** كالخيمة مال في الخفة إلى حرمة سائر
الجنابة كبري وكل ما المقصود منه الذبابة ولو امرأة كما يحرم سائر بيوتها
بحريروا عتده في النهاية وهم الحلال وهو الذي يظهر للمرأة قياسا على ما تقدم
مخوفا لما موسسه وق لا سم غرض يحسن تحليتها بخوفا على الذهب ودقته معها
رضي الوتره وكانوا كالمالين ولا يقل أنه تصيب مال لأنه تصيب لغرض وهو
الكرام الميت وتغنيها وتصيب المال وإناداه لغرض جائز انتهى والوجه
خلافه **قوله** في أمور الدنيا وبالذكر والفراءة وق لا ينزى في فتاويه قد
عمت البلوي بما شاهدناه من استغال غالب المشيعين بالحديث الذي
وربما أراه ذلك إلى خوفا منه فالذي اختاره أن يسفل أسماهم بالذكر
المودى إلى ترك الكلام أو تقليله أو إلى من استمر سألهم في الحديث الذي
ارتكبا لا خف المفسد بين **قوله** اتباعها باسكان التلابة تغاير في
فان لصحيح إلى الدفن في الدنيا في الظلمة فلا تراه في حل السراج لجل احسان
الدفن **قوله** على الحرم أي كبرار جفن ما زورات غير ما جورات **فصل في أركان**
الصلاة على الميت وما يتعلق بها **قوله** للغرضية حتى في حق الميت وإن
وقعت لها انفلا وكذلك الصبي عند الشك خلافا لم **قوله** وإن لم يقل في
سم غرض لا بعد صحة نية فرض الكفاية وإن تعينت عليه **قوله** تعين
الميت وإن كان غائبا عند الشك وقيد في شرح المنهج بالحاضر وعليه الغني
والنهاية وفي الامداد ما يفيد أن الحلف لفظي والحاصل أنه إذا نوي
الصلاة على من صلى عليه الإمام كفى عن التعيين عندها وحيت صلى على بعض

جمع لا يصح إلا بالتعيين هذه هي أيضا ولو صلى على من مات اليوم في اقطار
الأرض عن نصح الصلاة عليه جاز عندنا بل نذب قال الأمر إلى أنه لا يخطف
وفي المآل عاب لا بد من صليته على من يجوز الصلاة عليه المستلزم لاستمر
تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائبا العينة المحبوزة للصلاة عليه
وتح كان تذكر هذا الاحمال ونواه بواضح ولا فلا بد من الغرض لهذه الشرط
الثلاثة **قوله** قراءة الفاتحة قبلها فالوقوف بقدرها وجبت بحريته
في الدعاء الميت **قوله** ادعها ولو بعد الرابعة **قوله** تنافض فيه مذ كونه
في المآل عاب حاصل العتد منه ما هنا ولا يجوز قراءة بعض الفاتحة
في تكبيرة وبقاها في أخرى **قوله** بعد الثانية تعين فيها كالميت بعد
وليس أن يحمد الله قبل الصلاة وإن يضم إليها التسليم والآل وإن يدعو
للمؤمنين والمؤمنات عقبها **قوله** ولو طفا في الخفة وليس **قوله** الجعل
فرط الخ مغني عن الدعاء لأنه دعاء بالآلزم وهو لا يكفي وظالفة المغني
والنهاية وغيرهما فالتقوا به نك وسواء مات في حياة ابويه أم بعدهما
أم بينهما وولد الرنا يترك له وفيه أسلم بعباد اصوله يقول لأصله
المسلم ويحرم الدعاء الكافر باخروي وكذلك من شك في إسلامه بخلافه فظن
إسلامه ولو بالدار **قوله** كاللهم اغفر له هذا أقله وأما قوله فيقول اللهم
اغفر لحينا اللهم لا تحرمنا أجره اللهم ان هذا عبدك الخ وهذا
المنقطة المشافعي في مجموع الحاديب وردت في ذلك وفي مسلم دعاء طويل بعنه
صلى الله عليه وسلم قل في الخفة وظاهر أنه أولى وهو اللهم اغفر له و
اغفر عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج
والبرد ونقه من الخطايا ما ينبغي التوبة لا يضر من النفس وأبد له دارا
خير من داره وأهل خير من أهله وزوجا خيرا من زوجة وأدخله الجنة
وأعذه من عذاب القبر وفتنته وعذاب النار ولا يظهر أن لا بد

بيت المال ثم ذوي الارحام **قوله** علي ما في الزكاة هو المعتد **قوله** مع ذكر ولو
 اجنبيا **قوله** بترتيب المذكور تقدم الام وان علت ثم البنت وان سفلت ثم
 الاخوات الشقيقة ثم للازواج وهكذا او يقدم للخنثى عليها في اعتسها **قوله**
 لغات تدب اجازتها تقدم الغرض الميت **قوله** او كما في حكمكم بكنهه ولو غير
 بشر يكون قتاله مباحا **قوله** سببه اي القتال **قوله** غير دم اي دمه الشهادة
 اما هو فان كان بالغ عاقل فهو حرام ولا تكروه **قوله** وان حصل اي كبره خرج
 بسبب القتل والكلام في غير المعفو عنه **قوله** وخوها اي الة للرب من كل
 مالا يعتاد لبسه للميت غالبا كخف وفروة وجبة مخشوة ومجملات كان
 مملوكا له ورضي به الوارث المطلق التصرف والاوجب ترعه **قوله** في ثيابه
 ويجوز في غيرها وان كان عليها اثر الشهادة ان اتفق عليه جميع الورثة والا
 فلا يجاب احد الورثة لذلك ان لا تقت به وينزع حريرا لبسه للقتال في خط
 لبسه الحرام ويقيم عليها عنه كشيخ الاسلام نذبا ان ستر العورة
 وجوبا ان لم تسترها وعند دم رسا بل البدن وجوبا كما تقدم **قوله**
 بعد انفصاله قيد في الاضلاع فقط واما نحو الصياح فهو يفيد بقاء الحياة
 وان كان قبل تمام الانفصال بالنسبة للصلاة عليه وكذا اخر قيد فيقتل
 حارة وما عدا هذين له حكم الميت وقد جري اليه تبعاً لشيخ الاسلام علي
 اعتبار وجود امارات الحياة بعد انفصاله وان بلغ الكرم مدخل المحل وذهب
 الخطيب وم ر الي ان النازل بعد تمام سنة اشهر ليس ينسقط فيجب فيه
 ما يجب في الكبير سواء علمت حياته ام لا ونقله في النهاية غافقا والده
قوله وصح لعله باعتبار تعدد طرقه والا فهو ضعيف **قوله** حد نفخ
 الروح اي ان ظهر فيه خلق الادمي والاسن ستره بحرقه ودفعه **فصل**
في الدفن **قوله** تقدم الصلاة عليه اي الدفن فان دفن قبلها انتم كل
 من علم ولم يعدر وتنسقط الصلاة على القبر لانه لا ينشئ لها **قوله**

بعد الانفصال فيحرم عليه الصلاة
 تظهر فيه امارات الحياة صح

وبسط

وبسط اي بان يقوم فيه ويبسط يده مرتفعة **قوله** اربعة اذرع صح
 الرابع ان ذلك ثلاثة اذرع ونصف وانشاء بذكره للجمع بينهما **قوله**
 قبل يده الميت اي جميع اجزائه الظاهرة عند اهل القبرة بتلك الارض
 اما بعده فيقوم عمارته وتساوية ترابه في مسيلة الاية خصوصاً في مشهور
 الولاية فلا يجوز وان انحروا في الوصية من الخفة وخوفه على قبر نحو
 عالمه في غير مسيلة وتساوية قبره ولو بالمسيلة لا يباؤه ولو تغيرها
 اي المسيلة للمني عن انتهى **قوله** لغير القبلة وان كان جلازه اليها على المعتد
 فينبش حتما لم يتغير ويوجه للقبلة **قوله** ممول ولو من التركة
 وان قل وتغير الميت ولم يطلبه مالكة ماله يسامح مالكة بخلاف ما ياتي
 في الامتار فلا بد من طلبه لبشاعة شق الجوف **قوله** يتغير بقاء او
 تقطع وهو ممن يجب غسله فتيممه بشرطه بخلاف نحو الشهيد **قوله**
 وان تغير وكذلك ما بعد الثالثة فلو غير بما يشمله كان او لم يكن ان له
 يكن ثم غير ذلك الثوب والارض فلا لانه لو خذ من مالكة قهرا ودفعه
 في مسجل كونه مضمون فيخرج مطلقا وانما يجوز البش من اخرج الثوب
 ان ظن بقاءه متقوما ولا تعينت القيمة وبسبب المالك المسامحة ويكره
 له طلب نبشه **قوله** ان طلب المالك فان لم يطلبه حرم البش من المالكين
 محجور عليه او ممن يحاط له **قوله** غيره خرج به ماله فلا ينشئ لخرجه
 لما بعد بلائه **قوله** ان طلب المالك وان غرم الورثة مثله او قيمته
 من التركة او من ماله عند ان كسح الجلام وخالفنا ذلك في المغفور **قوله**
قوله رجيت حياته اي يقول القوابل لبلوغه سنة اشهر فاكثر
 فان لم ترج حياته اخر دفنها حتى يموت وما قيل انه يوضع على بطنها
 بشي لموت غلط فاحسن فليجوز **قوله** كما في الحرم محله الجنينة فرجه
 منها **قوله** لمسألهته للتعلق اي كان علق الطلاق والنذر او العتق

بصفة فيه فينبش للعالم بها وذكر في الأول هذا كلاما هو بلا في هذا
وصور الشرة في ذلك **باب الزكاة قوله** الطهر كما في قوله قد
افلح من كانها اي طهرها من الابدان واس ويحمل اصلها **قوله** والتماع
كما قال في الزرع اذا نجي **قوله** والمهد منه لا تزكوا انفسكم اي
وكل ذلك موجود في الزكاة فانها طهر المخرج عنه عن نفسه بغير
والمخرج من الامم وتخصيه وبصلها وتعيه من الاوقات وتحدده **قوله** اركان
الاسلام اي الخمسة المذكورة في حديث بني الاسلام علي خمس **قوله** على الا
بان انكر اصل الزكاة المجمع عليها لا المختلف فيها كوجوبها في مال الصبي
ومال التجارة **قوله** وان ملكه سيده فيكون باق على ملك السيد قلنا
زكاة **قوله** على مكاتب اي في ماله فان زالت الكتابة انقضت حوله من
حين زوالها **قوله** ولا على سيده اي في الدين الذي على المكاتب سق
ا كان بسبب الكتابة ام بغيرها نعم لو اطل المكاتب سيده بالجنوم على
شخصه ووجبت فيه الزكاة **قوله** لان اي مال للمكاتب ليس ملك السيد
قوله على المسلمين هذا في زكاة المال اما البدن فيجب على الكافر فطرة
فترجب عليه مؤنة من المسلمين كما سيخرج به في بابها **قوله** يعتقد
لها اي وان كان المولى عليه لا يعتقد وجوبها **قوله** كنفى يجب على المولى
الحنفي ان يؤخرها عما له فيخيرها ولا يخرجها فيغرمه الحاكم فيبغي
للشأن في ان يستحكم الشأن في اخراجها حتى لا يرفع الحنفى فيغرمه
وفي التحفة لو اخرها المعتقد للوجوب ان لم يرفع المولى عليه ولو
فيما يظهر اخراجها اذا اكل ومعلوم انه لان الحاكم في هذه البلاد ان
شأن في قبضها ان الشأن في رفع امره الى الحنفى ليحكم عليه بعدم اخراج
ولسم ومع وجوب امتثالها ينبغي ان لا يسقط وجوب الزكاة رأسا
نعم ان تصور حكم بان ادعي المستحق المنعصر حكمه بعدم الوجوب

بشرطه

بشرطه لم يسجد سقوطه **قوله** والا اي ان عاد الى الاسلام اخرج الو
ويجزيه المخرج في حالة الردة ويقتصر عدم النية **قوله** وقبلها اي
الواجبة عليه في الاسلام قبل الردة لو خذ من ماله مطلقا **قوله** لا
ثقة بوجوده ولذلك لو انفصل ميتا لم يجب علي بقية الورثة علي
المعتمد لضعف ملكهم خلافا للشرع والارشاد **قوله** ربع الوقت خرج
به عين الوقت فالزكاة فيه مطلقا **قوله** بالانسية كذا في الامداد
والنهاية وقال في التحفة غير محتاج اليه لان الطبائعا انسي شياء البر
لا غنة **قوله** اخف ابوية هو البقرة صورة الشئ **قوله** صحيحه فان
يحد صحيحه فرق فيجسد رايهم ويجري ذلك في سائر اسنان الزكاة
فاذا لم يجد الواجب ولا بالثمن جنس الدافع بين اخراج قيمته والصعود
او النزول بشرطه **قوله** في اقل اي قان يكون عند فقدها على المعتمد
وتقل الشوبري في الشيخ غيره اجزاؤه مع وجود بنت مخاض وظاهر
الحليب وم رعدم اجزاءه مطلقا فلو اخرج به خمس مثلا وقع كذا في
لعدم امكان تجزئته بخلاف ما يمكن **قوله** او ابن لبون له اخراج بنت لبون
مع وجود ابن لبون ان لم يطلب جبرانا **قوله** يملكها اي عند ارادة المخرج
وفي الاول هذا كلام **قوله** لم يجز ابن لبون وله صعود معها لانتى مع
اخذ جبران **قوله** حاملا لكن ان اخرجها قبلت لان الحمل ليس عيبا في البها
قوله حقة تجري عنها بنتا لبون وعن الجاهة حقتان او بنتا لبون
لا جبر انهما عازاد **قوله** وفي كل خمسين لو اتفق رمضان كما في بعض
فانها خمس اربعينيات واربع خمسينيات فان وجد باله تعين لا
من غير التكرار ان وجد احدهما اخذ والا فلا تحصيل ما شاء سها وفي
حواسي المخرج للحنفي قال شيخنا ظاهر كلامهم هنا في الانسان الزكاة
انها للتحديد **قوله** كسبه لا نشر مذكورة في الاول بالفظه **قوله** تقصير

نم

اي قصته **قوله** او تزل ظاهره ليس له اجمع بين الصعود والنزول كما اذا
لزمه بنتا لبون فنزل عن احداهما البنت الخاص وصعد عن الاخرى وهو
الذي يجتهد في التحفة واقرب الامداد الذي كسب على الجواز ونقله العليو
عن شيخه واقرب **قوله** للمعطى اي بين كون الجبران سائتين او غيرهما
قوله بيت المال اي يجر في الامام الجبران منه فان تعذر من مال الجبران
لما في الروض والامداد وفيه سمي على ان شجاع قضيه نص الام ان يحلها
من الزكاة وجرى عليه صاحب الجبر وعنه انتهى **قوله** واخذة المراد به
طلبه وان كان المالك لا تلمزمه الموافقة اذ الخيرة له **قوله** في تلك
الحجة اي التي اخذت المالك العدول اليها فاذا كان واجبة بنت لبون
لم يجز له الصعود الى الجذعة الا ان فقد الحقة وان وجد بنت مخاض
لان الجذعة التي اخذت الصعود ولا ضرب عنده في جفته منها وبنت
المخاض وان كانت اقرب لكن جفت النزول ويقاس على ذلك حجة النزول
قوله من رجبين فلا يجوز الا ان فقد ما هو اقرب منها من الجذعة التي اخذت
العدول اليها ونهاية الصعود الثانية وهي بنت خمس سنين فياخذ
جبرانا اذ دفعها بدل جذعة فقدتها ولا جبران مع اخذ ما فوقها ونهاية
النزول بنت المخاض **قوله** عيب ظاهره وان رآه الساعي مصلحه عليه
جرى في النهاية والعلوي لكن في كلاسني والمغني والتحفة والامداد في
الاجزاء اخرج ما النزول مع دفع الجبران فجايز ذلك العدول الى تسليم مع
الجبران **فصل في وجوب البقر قوله** او بتبعة معطوف على قوله في المن
يتبع **قوله** مسنة يجري عنها تبعا بل اولي **قوله** لما صح له فيه ثمانية
فيه الاول **قوله** ثلاث مسنات او اربعة ابتعة يجري فيها ما قد منه في
ما يجرى من تعين لا غبط تارة وعدمه اخرى **فصل في زكاة العظم**
قوله برعاية القيمة بان تساوي قيمة المخرج الواجب من النوع الذي هو

الاضل

الاضل كان تسوي قيمة ثنية المعز وجذعة الصنان وبيع الحارث
وبيع الجواميس فان اختلف نوع ما شئته اخرج ما شاء منها **فصل**
عليها بالقيمة رعاية للجناين **قوله** فان وجد عنده ثلاثون عنقرا وعشرين
اخذ عنقرا ونجدة بقيمة ثلاث ارباع عنق جريه وربع نجدة جريه وفي
عكسه ثلاث ارباع نجدة وربع عنق والخيرة للمالك فلو كانت قيمة
عنق جريه دينار ونجدة جريه دينارين لزم في المثال الاول عنق
او نجدة قيمتها دينار وربع وقس على ذلك وخرج بما ذكر اختلاف الصفة
مع اتحاد النوع فانه حيث لا نقص يجب اغبطها بالامراة قيمة لا تحا
النوع ههنا فلو كان بعض نجدة سمينا وبعضها اسمى اخذ الاغبط الذي
هو الاسمى اما اذا كان في بعضها نقص فسياتي في كلامه انه لو
كامل بالعتس فلا يؤخذ في اغبطها بل يؤخذ تسليم متوسط بين
المعيب والمسلم باعتبار القيمة **فصل في بعض ما يتعلق بامر قوله**
ههنا هي الكبرة التي سقطت اسنانها والحوار خيلته العيب **قوله**
عيب المبيع هو كل ما ينقص العين او القيمة نقصا يقوته به ضرر صحيح
اذا غلب في جسد المبيع عدمه وعيب الارضية ما يؤثر رداءة في اللحم
او ينقصه قال العلوي في حاشي الخليل علم مما ذكر ان عيوب الزكاة خمسة
المرصو العيب والذكورة والصغر ورداء النوع **قوله** الخاي الى قوله
الي عشرين وابن اللبون او الحوق عند فقد بنت المخاض بدلا عنها والبيع
فيه ثلاثين في البقر والبيعان بدلا عن المسنة وابن اللبون او الحوق
عمادون خمس وعشرين من الابل عند فقد بنت المخاض ايضا والاد
تخصت ذكرها في هذه الاحوال يجري الذكر في الزكاة **قوله** الترفية
فلو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسين كانت قيمة الماخوذ
في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبه زيادة الجملة الثانية على

الأولى وهي خمس وثمان وخمسين هذا ان قلنا بالمعتمد ان واجب الخمس والعشرين
 ابن ثبوت واما ان قلنا واجبها ابن فاض كما قلناه في الاماكن عن نعيم كثر
 وجرى عليه الشورى فالا لعينها لنفسه المذكورة **قوله** لا فرض فيه بان
 يكن فيها ما يبلغ فرضا من الفروض اما اذا بلغت عنده بنت فاض وكان واجبها
 ليون فان يخرجها ويخرج معها جبرانا او حقة فخير انان وهذا هو المعتمد **قوله**
 وقد تم حوالها الى الامهات المروا ان تنج الامهات في اثناء الحول نصبا بان
 تموت الامهات قبل تمام حوالها فينبغي حوال النجاح على حوال الامهات واما اذا
 ماتت الامهات بعد تمام حوالها فينبغي حوال النجاح على حوال الامهات الثاني كما
 اوضحته في الاول **قوله** من صغار المعز ومثله البقر كان ملكا العين فصاعدا
 هذا ان واجبها المسنة وهي بنت سنتين كسنة المعز وفي الامد واشتراط
 الشوم خاص بغير النجاح النالج على ان اللبن كالكلاء لا ينداش منه وصورة
 بها اذا ماتت الامهات قبل الحول بزمان لا تشرى بالصغار فيه مملوكا **قوله**
 في الكبار اي جزء ضان او ثنية معز **قوله** او كبير وصغير فلو كانت مائة
 من الكبار فنحن قبل تمام الحول احد وعشرين قل بهم ينبغي ان الواجب كبريان
 بالقسط بان يساوي ما يتجزء من كبريين واحد وعشرين جزءا من صغيرين
قوله او اكثر فان كان الكامل دون الفرض كما في شاة فيها كاملة فقط الجزء
 كاملة بالقسط وناقصة **قوله** مع اعتبار التقسيط في العياد متى قومي
 نصاب والصححة الموداة ربع عشر القيمة كغيره فليبلغ قيمة شاة في مال واحد
 وعشرين جزءين من مائة واحد وعشرين جزءا من قيمة الكل فليبلغ قيمة
 ناقصة خمس وعشرين جزءا من خمسة وعشرين جزءا من قيمة الكل وكذا البقية
 النصب ثم قال ومن له من الاول ثلاثون نصفا كواصل وقيمة كاملها اربع
 وناقصها دينار ان لم يمتخصص كاملة بقيمة نصفى كاملة وناقصة وهو
 ثلاثة ونايف **قوله** وهو دينار ونصف اي فيما اذا كان قيمة كل صححة دينار

وكل

وكل من رضى دينار وما في اكثر النسخ من ان قيمة كل صححة دينار وكل من رضى
 نصف دينار من خريف النساخ والامهات وهو دينار الاربع دينار فليصل النسخ
 على القصاب **قوله** بعضها سليما فلو كان له من الغنم اربعون ثلاثون منها
 سليمة فقيمة ثلاث ارباع كاملة وربع ناقصة **قوله** اثنان اي شركة شيوخ
 كما سيعلم مما ياتي ثم قد تعدلها الشركة تخفيفا كما بين شاة بينهما سواء
 وتارة ثقيلها كاربعة بينهما سواء وثقيلها على احدتها وتخفيفا على الآخر
 كسنتين شاة لاحدها ثلثها والآخر ثلثها وكان اشتركا في عشرين من صفة
 واحدها ثلاثون الفرد لهما فيلزمه اربعة لخاص شاة والآخر خمس شاة وقد
 لا تعيد شيئا كما في شاة بينهما سواء **قوله** او غيرها كحبة ووصية **قوله**
 من جف من احد وان اختلف النوع فتثبت احكام الخطط في العنان والمعين
 ويكمل احدها بالآخر في النصاب دون الاول والبقر **قوله** على خططة الجوز الثاني
 بالحديث الصحيح كما بينته في الاول **قوله** ما لها من والحاصل انه لا بد من احد
 شرطين اما ان يشتركا في نصاب او يكون لاحدهما ما يكمل به النصاب فلو
 خطا شاة لثاة والفرد احدهما بتسعة وثلاثين زكيا لوجود ما يكمل به
 النصاب لاحدهما **قوله** اقل من حول فلو باع نصف اربعين شاة لثاة
 في اثناء الحول لزم البايع تمام حوله نصف شاة لوجود الخططة في ملكه كل
 الحول ولا زكاة على المشتري مطلقا اذ جاز البايع نقص النصاب لتعلقه
 بالعين لخلو شركة وان خرج البايع زكاة غير المشترك لان ملكه لنصف الشاة
 عاد بعد زواله وهكذا ايضا بعد الحول الاول واعتبار كل الحول بحري في خططة الجوز
 ايضا فلو ملك كل منهما خمسة الحرم اربعين شاة وخططاهما في صفر وصيف
 الاول شاتان في الحرم وفي الثاني وما بعده شاة فان ملك واحد في الحرم والآخر
 في صفر وخططاهما في ربيع لزمهما في الحول الاول شاتان لاحدهما في الاول في الحرم
 والآخر في الثاني في صفر وفيما بعده شاة نصفا على الاول في الحرم ونصفا

فعليه سبعة صححة
 ح

على الآخرة صفر ولو ملك واحد أربعين في الحرم ثم آخر عشرين في صفر **قوله**
 في قول الجول لا ولا على الأول نشأة في الحرم وعلى الثاني ثلث نشأة في صفر وفي
 كل حول بعده عليها نشأة على ذي العشرين ثلثها حولها وعلى الآخر ثلثها حولها
قوله ولم يتميز الخ بنبه به على أن الاتحاد المذكور في كلامهم المراد منه عدم
 يتميز أحد المالكين به لما نشأه فيجزي عن واحد ونعم لا يصح تميزها في
 الفحل عند اختلاف النوع ونصير لا فتراق في واحد مما سياتي في زياتها
 كذا ثلث أيام مطلقا أو ليسير استعداها له أو بتعريفه للتعريف **قوله** في المنسب
 أي موضع شربها ويعبر عنه بالمشعر وكذلك الدلو والآنية التي تستعمل فيها
 والموضع الذي توقف فيه إذا اريد سقيها والموضع الذي تقي إليه ليشرب
 غيرها **قوله** والمشعر هو الموضع الذي يجمع فيه لئساق المري والمراد هنا
 ما يشتمل المري وطريقه ويستلزم أن لا يتميز بالراعي والمراح وهو ما إذا
 لبلا وموضع للطيب يفتح الكلام يقال للبلن والمصدر وهو المراد هنا وحكي
 اسكانها ويقال مكانة الحلب يفتح الميم أما بكسر هاء فهو لاء الذي يجلب فيه
 والفحل عند اتحاد النوع ولا يشترط اتحاد المالكين والآناء الذي يجلب فيه والآلة
 لجزء موضع لا نزاع الحارس والجواز ولا حظط اللبنة والصوف بل حرم مخططين
 للرب لا أن أحدهما قد يكون أكثر ولا تختص الشركة بالموتشي بل تثبت خططنا
 والجوار في غيرها وصورتها جاورة في الدرع والثمار أن يكون لكل صنف
 أو ذرع في حائط واحد ويستلزم في خطط الشيوع فيها وجودها عند الجوب
 كالزهر فقط فإن اقتسموا بعده لزوم زكاة الخطط لا شترتهم حالة الوجوب
 وفي خطط الجوار وجودها في أول الذرع إلى وقت الأخير ولذا كان استلزامها
 أن لا يتميز المتجاوران فيهما السقي والحرق والمليح والمحافظة والجداري الحصاد
 واللقاط والحمال والطيرين الحب والحر ويستلزم في الجوار في النعدي أن لا يتميز
 لحدها بصند وتوضع فيه كبسه ولجارس بحرسه له وخوها في شرح

إلا نشأ

إلى شجاع لو كان عنده ورابع لا يبلغ كل واحدة منها نصيبا بجعلها في صندوق واحد
 جميع الحول الظاهر بوقت حكم الخططة لا ويستلزم في الجوار في التجارة أن لا
 يتميز في الدكان والحارس والحمال ومكان الحفظ ضرورة وخوها وأن كان
 مال كل من منها والميزان والوزان والكيل والكيل والذراع والذراع والنقار
 والمناذري والمطالب بالاعتماد ومعلوم أن خطط غير الماشية لا تقيد الم
 لا يجب أن كان مال كل على الفرادة دون نصيب وبإجماع المالكين يبلغ نصيبا
 وجبت الزكاة على كل منهما ولا تظهر غيرة الخططة في غير ذلك **فصل في**
مشرط زكاة الماشية وبعضها مشروط زكاة غيرها النصيب **قوله** في
 الزكاة على الماشية وهو الحول فقط فإنه لم يذكر في هذا الفصل مشروط غيرها
 غيره وزاد الله عليه النصيب **قوله** هو مشروط في وجوب الزكاة مطلقا
 الماشية في الزرع والثمار والمعدن والركان والقطر والفتاح والرج
 الماشية حول الأصل ما لم ينص **قوله** استأنف أي في غير فرض النقد والافلا يسنا
 ولا بد أن تكون المبادلة صحيحة فالعاسدة لا تقطع الحول وإن فصلت بالقبض
قوله ثم رد عليه أي عجيب أو قاله أو هيته **قوله** استأنف الحول أي الموارث
 من وقت الموت نعم السابغة من وقت قصد الوارث استأنفها بعد علمه بموت
 مورثه لا من موقته ولو كان مال مورثه عرض تجارة لا ينعقد حوله للموارث حتى
 يتصرف فيه بنفسه التجارة **قوله** ويكره هو المقيد **قوله** كبرون في شرح سم
 على إلى شجاع هو المنصوص وقطع به الجمهور وقال ابن الصلاح ياتم بقصده لا بفعله
قوله بقصد الخ فإن لم يقصد ذلك كان كان لحاجة أو لها وللغير ولا كراهة **قوله**
 فيبيع الخ نسوة يخرج الحول بفساء وغيره فلا يبيع غيره في الجوار إذا اقتصر في
 غرة الحرم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى أو لم يجب فعليه في الثلاثين يبيع في
 غرة حرم وللعشرة ربع مسنة في غرة مربي ثم عليه بعد ذلك في باقي
 الحول ثلاثه أرباع مسنة عند حرم وربعا عند رجب وهكذا **قوله** وتبين

من النصيب فيما إذا ملك
 النصيب أو يبيع ويغير
 الجواب بالتشاح مع

لقياسها هو في البقر وساعة لابل منصوص عليها **قوله** وان قلت المعتقد
 ان ملك العلف ومونة تعدم المباح لها ان عده اهل العرف فاذا ما في مقابلة
 بقاها او غايتها في باقية على سورها والافلا **قوله** او نأيه ليشمل وكيله والظالم
 لغيبته وولي الجور لكن بشرط ان تكون فيها مصلحة والافلا في الثاني **قوله**
 لعدم السوم اية المسائل الاربع الاول **قوله** لعدم اسامته اية فيما اذا
 سامت بنفسها وما بعد هاتر المسائل **قوله** قطع السوم في التحفة مطلقا
 المعتقد تعينه بان يكون مملوكا **قوله** ثلاثة ايام جعلها في المأويات مثلا
 لهلاكها وقتل لتضرها صر اينا يومين ونصف **قوله** فيه اية فيما دونها في
 التحفة لو استاجر من عاها باجرة فيفرق بين كثرة المونة وقلة ما في
 الكافي يعطى نسبتها فان كان للعلف يسير بالنسبة الى ما يجزى لجزية
 وما يجرى على الجرة الراعي كان الواجب شاة تساو عشرين درهما وجره
 راعيها خمسة دراهم تكون الماشية باقية على اسماها وان كان بالعكس تصير
 مملوكة لكثرة المونة **قوله** قصد العلف باسكان اللام يصدر لان المؤثر محل
 المونة ولا مونة هناك **قوله** حربي اية امان له فكون كالساعة في كلاء مباح
قوله كالام جهر المبتد الذي هو قوله والمولد وعليه جرم في شجر لا يشاد في
 المأويات في نظر وقياس ما مخرج المولد بين ركوي وغيره انه لا يجب فيه شيء
 مطلقا وهي توي جدي انتهى والامر بان قل اسم في شجر الى شجاع ظاهر سكون
 على الشرب ان شرا الماء مثلا وسحبها اياه لا يقدح في وجوب الزكاة ويوجب
 بان الغالب ان لا كلفة في الماء وان كلفته يسيرة بخلاف العلف انتهى وقيل
 بتفصيل العلف فيه لم يكن بعيدا **قوله** ولو جرح ما كان يكون معدة لغارة او
 قطع طريق كما ذكره اما وردى **قوله** في مقابلة عملها عبر بخوجه اية شجر لا يشاد
 وكان وجهه لا يبان به دفع توهم وجوب زكاتها مع عدم اخذ لجرتها
 لصيركا بها ليست بعوامل لان ثمره عملها لم تعد على المالك وهي ساعة هكذا

ظهر

ظهر والافلا في كان الاول ان يقول لزكاة وان اخذ جرة عملها لان الغالب ان
 الزكاة في العول على الله بان السوم بلا عمل موجب للزكاة فعدا اولها فضايم
 ربح العمل الى رفق السوم **قوله** بها اي البقر غيرها وفي رواية ليس على العول شيء
قوله ثلاثا يام قياسا على علفها وهي ساعة **باب زكاة النبات قوله**
 اي النبات يعني كما ان النبات يكون مصدر ان يكون اسما بمعنى النبات وهو المراد
 هنا وفي تلك البقية للمووي استعمال النبات في الثمار غير ما لوف **قوله**
 الصحيح فيه ما بينته في الاول **قوله** والبسالة البقر من الدرهم **قوله** والبا
 بالتشديد مع القصر ويكتب بالياء وبالخفض مع المد والقصر وهو القول
قوله اللوبيا بالمد والقصر لسي الدجر بكسر الدال المحملة والليم والراوي القيا
 انه مثلت الدال وفي عرف عوام المدينة الدجر هو القول المصدي **قوله** الماء
 المعروف انه الكسري **قوله** كالزعفران ارجبها القديم في ستة اشيا الزئبق
 وغسل النخل والورق والقرطم والزمس وحب النخل والجلد خلافة في الستة
قوله والقرطم بكسر القاف والطاء وضم ما حبال مصفر **قوله** والزمس ضم
 البناء وقد تفتح وباليم معروق يدق بمصر وتغسل به الا ياردي **قوله** وحب
 النخل بضم الناء واسكان الجيم والبطيخ بفتح او له وكسره وحب الغاسول
 اي الانسان هو الفت بفاء ثلثة وقيل غيره في الصحاح حب خبز وحب
 في الحدب وخبره غليظ وحب طحال لا يستفيد لادميون لان من لا ربح عدم
 استنباتهم لعدم اقتياتهم به اختيارا ولا عكس ذلك لطلبه تستفيد اختيارا
 ولا ثقات كذا في **قوله** وحب الخنظل يغسل مرات الى ان تزول مرارته ثم
 يقات به في حال الضرورة **قوله** خمسة اوسق مجدي اية المعتقد **قوله**
 لاية مسئلة المظلمة فان المعتبر فيها بلوغ مجموع المال خمسة اوسق وان لم
 يبلغها نصيب كل **قوله** وقوله بالجر مقطوف على من قوله والاول في الصحاح
 والثاني في مسلم **قوله** وثلاث يعني ستة ارباب لاسد سارم وبو اعلمه

موس

الله والاسني واعقد الخطيب ومروا له انها سنة ارب وربع وبالأردن
 سنة ارب وربع **قوله** للاستظهار ويعتبر بالعددين والماش فكما وسعها
 خمسة اربال وثلاث رطل فهو صاع **قوله** لا يؤكل يغتفر القليل الذي لا يريد في العمل
قوله ان حصلت هذه المعتمد خلاف الا ليعاب وظاهر الحجة في اعتبار العشرة
 مطلقا والحكمة في العشرة العليا للارزاق الحرة في المعنى والنهاية لا يتركها
 فيعتبر بلوغه معها خمسة اوسق وفي الحجة ضعفه في المجموع **قوله** قشرة
 الباقا اي السقلي فنضايه معها خمسة اوسق على المعتمد **قوله** كبر في هيكلاني
 نوعان من انواع التمر وارجح الاول **قوله** جنتين اي واكثر **قوله** والتسلسل
 معروف في المدينة لهذا الاسم وربما قالوا فيه شعير النبي صلى الله عليه وسلم
قوله والا ليسهل اي اكثره الانواع وقلة الحاصل من كل نوع **قوله** جازيل وهو
 الفضل **قوله** قطع اي ابلغ وقت نهايته وان لم يقطع **قوله** في اكماله اي النضج
قوله في عام واحد صورته ان يكون عمدة شجرة ثمرة في وقت واحد او بعضها في الربيع
 واخر في الخريف واخر في الصيف فيضم بعضها الى بعضها في اكمال النضج وان
 اختلف واجبه من غير او نصفه او يكون له شجر ثمرة في العام الواحد لكن
 اطلاع الثاني قبل وقت جدد الاول فان كان بين الاول والثاني اثني عشر شهرا
 فالثاني ثم عام آخر وان طلع قبل جدد الاول وكذا اذا اثنى عشر شهرا
 الثاني جدد الاول او بلوغ وقتها كما سبق في كلامه **قوله** اطلعت
 انواعه كذلك لا يعاب والامداد والاسني والخطيب ومروا وغيرهم وجزم في
 بان العبرة بقطع الثمرين لا باطلاعهما وهو ظاهر الحجة وقبح الجواد **قوله**
 بان اختلفت اوقات بذرها هذا التفسير المتقابلة فاذا توصل بذرها
 فهو ربيع عام واحد وان تمارى شهر او شهرين وان لم يقع حصاره في عام
 واحد فيضم بعضه الى بعض وما ان تعاضل البذر فكذلك بشرط وقوع
 الحصادين في عام واحد اي اثني عشر شهرا بحسب سنة وقوع الثمران في سنة

ونسب الخطيب المالكي في الربا
 من شرح مختصر خليل القول
 به للمعارف

واحدة

ام لا **قوله** في عام واحد مغلق بقوله حصدت والمراد حصول الحصاد ولو
 بالقوة فيكون من امكانه وان لم يحصل بالقطر ويصدق المالك ان يزرعها
 ويحلف ندبا ان اتم **فصل في وجوب اذكار وما يتبعه قوله** وان لصاحب اي
 وان تكون الضار بها لان الكلمة في حارة تجري الماء لانه مقابل الماء نفسه
 بخلاف المسقى بالماء **قوله** والدوايب جمع دواب معرب وهو ما يدبره
 الطيوان والناغورة ما يدبره الماء لنفسه **قوله** اشتره ان كان مملوكا ولو
 شراء فاسدا او موصوبا لا ينصافن واما غير المملوك فواجبه العشر واشتره
 لان ما بذله من الثمن يرجع به عليه هذا معتمد الله وهو ظاهر **قوله** او الحصة
 اي اعظم المدة **قوله** تفتح المثل وقيل باسكانها وبقتيد التخيذه **قوله**
 الجاري اي ذلك السيل اليه اي الى ذلك المزدح في حصر الى اصوله وتسمى تلك
 عاتق آء لتعثر المارة فيها اذ لا يعلموا بها وقيل العتري الذي يشرب من
 نهر يجري الى جانبه **قوله** سواء باعتبار عيش الذرع وغايه فلو كان من الزرع
 الى المادرات ثمانية اشهر واخصا في اربعة منها الى سقيتين فسقي بالمطر
 وفيه ثلاث اربعة بالمطري الى سقية فسقي بالنضح فهو سواء فيجب ثلاثة ارباع
 العشر فيه **قوله** باعتبار المدة لما باعتبار عدد السقيات فالسقية الاخيرة
 الزرع في المثال السابق تفت نصف مدة الزرع وقامت مقام السقيتين
 الاولتين **قوله** بولجها لان الاربعة الاولى نصف المدة ففيها نصف الحشر
 لانه لو سقي بالمطر جميع المدة كان الواجب العشر في نصفها ونصفه وفي
 الاربعة الثانية ربع العشر واذ اضم ربع العشر الى نصفه كان ثلاثة ارباعه
قوله خمسة اسداس العشر لان واجب ما سقي بالمطر ثلثا العشر لثلاث
 المدة وثلثا العشر هي اربعة اسداسه وواجب الثلث الذي سقي بدوا
 سدس العشر لانه لو سقي به جميع المدة كان الواجب نصف العشر ففي
 نصف ثلث العشر وهو سدسه فيضم الى الاربعة لاسداس الاول

به

فأولها خمسة أسداس العشر كان له **قوله** ثلثا العشر هو ما إذا كان ثلثاه ينفق
 وثلثه يحط فأكوابه في ثلثي النصف ثلثا نصف العشر وهما ثلث العشر والواحد
 في ثلث المطر ثلث العشر يكون المجموع ثلثا العشر كان **قوله** في الثانية هي
 ما إذا اشكل مقدار ما سبق به منها **قوله** المتيقن بأن يجعل في الأكثر نصف
 العشر وفي الأقل العشر ويوقف الباقي إلى البيان **قوله** ثلاثة أرباع العشر
 لأن نسبة الستة إلى الثمانية ثلاثة أرباعها وفيها ثلاثة أرباع العشر نسبة
 الشهرين إلى الثمانية الربع وفيها ربع نصف العشر وهو ثمن العشر **في الخصة**
 أنه لو حصل من زرع دون نصاب حل له التصرف فيه وإن ظن حصوله فحاز به
 أو سبى من زرع وتجد حصاده مع الأول فإذا تم النصاب بان بطلان نحو البيع
 في قدر الزكاة ويكرهه الأخرى عنه أن تلف وتقدر رده كانه بان لزوم
 الزكاة فيه **قوله** أو بعضه ولو جسد واحدة **قوله** في ملكه فلو اشترى أو
 ورث حلة ثمرة وبد الصلاح عنه فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه
 وبد الصلاح في مدة الخيار لمن انقضى به فإن كان لها وقفت عن ثبوت ملكه
 لزومه وإن ظهر بالبيع عيب بعد بد الصلاح لم يرد به المشتري **في الخصة**
 المستحقين كعيب حدث عند المشتري ولو اشترى ثمرة ووطها بقسط **في الخصة**
 فيه الصلاح حرم القطع للشبهة فإن كره البائع أبقاها فلا يفسخ وإذا
 فسح لم يسقط الزكاة عن المشتري فإن أداها المشتري من الثمرة ربح البائع
 عليه بقدرها وإن رضى البائع ببقاء لم يفسخ المشتري وللبائع لا
 المشتري الرجوع عن الرضى ولو كان المشتري كافرا أو مكابا فبدي الصلاح في
 ملكه فلا زكاة عليه ولا على البائع وإن ردت عليه بعيب أو غيره **قوله** فيه
 أي في التمر جعل المأورد يبد والصلاح ثمانية أقسام اللون كحمر العناب
 الطمع كالأوة الرمان الطود وحوضه الحامض بعد زوال المرة النضج كاللبن
 والبطنج بان ثلثين صلابته الاستعداد والقوة كالقح الطول والأمثلة كالقح
 والبقول

والبقول

والبقول الكبير كالقنا انشقاق الخامة كالقطن والحنون انقضا كالحورد انتهى
 وظاهره أنه ما ياتي في هذه الباب بعض هذه الأقسام والضابط بكونه
 يطلب فيها غالبا **قوله** بد والصلاح ولو جسد على العمد خلافا لما في شرحي
 البهجة ليخبر كالأول ومروني لا يشار وحذا المسئلة في بعض نسخ الأ
قوله لما صح في الأول هنا كلام **قوله** بالسحق والمالك هو ظاهر في المالك
 وأما السحق فكانه لفظ له منبغية في العين وربما قلنا المالك من يجز
 اكلامه في غير إيجاب زكاة فيد في الخصة أن راد في المسئلة في التزام
 مذهبه للمسا في هذا فلا عيب على المتخلص بتقليد مذهبه آخر كذهاب أحد فانه
 يجز التصرف قبل الحزب والنضج وإن بدا حل وهو وعياله على العادة ولا
 عليه وكذا ما يجدي به في أو أنه انتهى والصرح به في كتاب الخنابلة أن شرطه
 أن لا يجاوز الثلث أو الربع وقول الخصة وكذا ما يجدي الذي رآته في كتب
 لخنابلة أنه لا يجوز أن يجدي شيئا منه فتنبه له **قوله** لا يستأجره أي
 حزره بالتحسين قول سم في نعمة في الشعير نظر انتهى لكن راد في الإيجاب
 بأنه لا يرد كل ما ياربط بخلاف التمر انتهى هذه موجودة في الشعير **قوله** خصال
 أي ويضمنها كحماسيات **قوله** وأحد أي حيث كان في طرق الحاكم والأولاد
 من حارصين كما علم من كلامه **قوله** إلى البيان أي منها أو من غيرها بان يحرضه
 ولو أخذ بقول فهو أقرب إلى حرضه منها **قوله** للمالك شيئا وما صح من خلافه
 تحول على الظاهر على أنه يتوكل له الزكاة شيء ليعرفه بنفسه **قوله** ما رونا
 أي أو حكمنا من المالك كما تقدم **قوله** في جميع التمر محل جواز النضج إذا كان المالك
 موسرا وكفى إيساره بالشجر **قوله** شأبا عاوي جمر المشتري أن يجعل وإن زكاة
 المالك من مال آخر بعد البيع كالحكم بطلانه حالة البيع ويصح فيما عداها في
 بعثته لا قدر الزكاة أن عرفاه من عشر ونصفه ولا بطل في الجميع وإذا
 صح امتنع على المشتري التصرف في شيء منه كالمالك فيرد المشتري قدر

مداد

الزكاة على البايع وحت أنه برده ينقطع تسلط التساعي على ما بقي بيد المشتري
وايده في التحفة وسم هو ظاهر في أن المراد أنه يرد قدرها معيناً متعيناً للمشتري
في الجميع وقياسه أن الذي يبطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلاً وفي الأول
فيستقسم الزكاة ما ينبغي من حصة ثم يحل ذلك كما نقله في ربه لهاينة في غير
المأشبة أما هي أن عين كبتك الأضدة الشاة صح في كل البيع وأجره سم في نحو
الحمار كالأضدة المراد بفتح في الجميع ثم إذا تلفت المعينة قبل آخر لهما نقل
سم غنيلهم رطلان البيع في قدرها وأما أن عمل قدر الزكاة ثم باع الباقي قبل
للمخرج فالمعتمد البطلان في قدرها ونقل سم غنم رطل في الجميع وفي غير زكاة
التجارة أما هي فيصح بيع الحمل بغرمها بالبيع فيما قيمته قدر الزكاة من
الحماية وإذا تلف المحروض قبل التمكن من إراء الزكاة فلا تقصر فلا زكاة أو
بعضه ذكي الباقي وإن قل أو تلفه المالك قبل المحروض والنصين لزمه عند
الشعير قيمة الرطبان سقي بلائونة وعندم وهو مثلي فيلزمه مثله ويصير
المالك في القدر الذي أنلفه ولو أدى هلاك المحروض جاء فيه تفصيل دعوى
الوديع تلف الوديع ولو أدى المالك ظلم المارص لم يسمع لا يبيد أو غلظه
بما يصعد كالدرج لم يسمع ويحط عنه المحمل كالعشر كما إذا أدى غلظه به هذا
أن تلف ولا أعيد كبله وللمالك قطع ما يصير الأصل من الخمر بأذن الإمام إن
امكن الاستيذان **باب زكاة النقد قوله** مثقالاً هو درهم وربع
بالمدين كما حصره مفتي السادة الحنفية بالمدينة النبوية المهرم مولانا
السيد محمد اسعد في رسالته في النصاب قوله هو بالاسلام مبولي أربعة
وعشرون اسلاً مبوليا وربع وثمان وبالبحرانية أربعة وعشرون وربع وثمان
وربع وثمان وبالطبرانية أربعة وعشرون طغراً ليا ونصف وربع غير حبة
واحدة وبالأسمعية ضرب سلطان العرب مولاى اسماعيل أربعة
وعشرون اسمعيلياً ونصف وثمان ونصف ثمن اسمعيلياً ومثله الذهب

المعزوب

المعزوب في الجرائر وتونس وطرابلس إذا كانت هذه الدنانير كما مله لم يرد
في أطرافها شيئاً ولا في النوع سكة الكفرة التي منها المشخص البند في
والمعزوب سكة المماليك والمجر والغزنيس وغيرها لا تنطبق بالعدد وإنما
العبارة فيها بالوزن فكل خمسة وعشرين درهماً مدياً نصاب شرعي وبيت
في الأول غير هذا التعريف أيضاً **قوله** أربعة وعشرون مثقالاً في التحفة في
بعض النسخين درهم الملام المشهور اليوم ستة عشر مثقالاً وأربعة لهما
مثقال بقرابط الوقت وقيل أربعة عشر مثقالاً والمثقال أربعة وعشرون
مثقالاً على الأول وعشرون على الثاني **قوله** ولا أسلماً ما بخلاف الدرهم **قوله**
ما نادرهم ينقص الشئ عن المدين بالثمان والنصاب بالمدين مائة وخمسة
وسبعون درهماً على ما حصره مفتي المدينة المتقدم ذكره في رسالته في
ذلك فالنصاب بالريال المجري وكان في السابون أكثر بالجرم من أدركه وإن
قد قل جد ابل دخل في الحرمين في حيز كان اثنان وعشرون ريالاً الاثنى بال
وأما الريال الفرائسية فهو مختلف الأوزان فيرجع في ضبطه إلى الوزن
والريية سكة ملوك الهند والنصاب منها اثنان وخمسون رية والمدينة
ضرب الجوزية وما دأبها مائة وستة وسبعون ونصف حديدية وموزونة
المعزوب ضرب مولاى اسماعيل ستمائة وخمسة وثمانون موزونة والطن
والقرش الرومي والدواوين إنما يعرف فيها بالوزن لكنهما يغشوشة
فاعلم ذلك والنصاب بالدرهم العثمانية مائة وسبعة وتسعون درهماً
غير ثمن درهم **قوله** زيد عليه أي الدرهم الستة الفرائط المضمومة إلى الدرهم
هي ثلاثة أسباع درهم فصح قولهم مدي زيد على الدرهم ثلاثة أسباع
كان مثقالاً وهو ثلاثة أسباع المثقال إذ كل مثقالين عشر العشر مثقالاً
ففي نقص عن المثقال ثلاثة أسباعه كان درهماً **قوله** خمسين حبة الخ
أي من الشعير المتقدم في كلامه وذلك ما صرح به ضرب ثمانية وخمسين

بعض الحاء واليم في ستة **قوله** ثلاثة اسباعه لان سبعة سبعة وخمس
فمجموع اسباعه الثلاثة احدي وعشرون حبة وثلاث احاس حبة تزد على
الدرهم يكون اثنين وسبعين حبة **قوله** ثلاثة اعشاره لان عشرة سبعة
وعشرون فمجموع اعشاره الثلاثة احدي وعشرون وثلاثة احاس وثمان
خاريزمي ذكره في الاول **قوله** اواق بالتقوين كجوار وباشات الخبث
مشدد او مخفف اوقية بضم الكهزة وتشد يد الخبثية وفي لغة جند
للف وفتح الواو وهي اربعون درهما **قوله** جودة المراد بها نحو المصومة
والصبر على الصرب ونحوها والرداء صندها وليس الخوص والغشش نوع
الجودة والرداء **قوله** ولا يجزي ردي فيسترده اما لكان ان بين عند الخ
ان عني ذلك المال فلا يسترده **قوله** ومكسور اي ان نقصت قيمة المكسور
عني الصحيح ولا اخرا **قوله** عكسه بل هو افضل خان لزمه نصف دينار سليم
دينار ونصفه عن الزكاة ونصفه يبقى له معهم امانة ثم يتفاضل هو وهم
بان يبيعوه لاجنبي ويتعاسوا عنه او يستر وامنه نصفه ويكره له شراء
نصفهم **قوله** الغشوش اي المخلوط بما هو اذن منه **قوله** اصبح بان لا يوصل
خالص من غير الغشوش **قوله** غز قيمة الغشش متعلق بنقصت **قوله** والاحاز
في الخفة ينبغي فيما اذا اردت مؤنة السبيل على قيمة الغشش ولم يدر
بتحملها انه لا يجزي اخراج الغشوش لاضرارهم بخلاف ما اذا لم يرد او
رضوا **قوله** ونقص المعاملة حيث لا ربا فلا يباع بعضها ببعض ولا يخالص
لما ان لم يكن للغشش قيمة ولا اثر في الوزن ويحمل مطلق العقد على الغشوش
ان عليه التعامل به في محل العقد ويكره للأمام ضرب الغشوش وكعنه
ضرب الخالص لا يارنه ولا عنه للأمام ويحرم ان كان غششه ازيد من غشش
وما لا يروج الا بلبس كالكثير انواع الكيمياء ولو اضلطانا في الغشوش
وحمل الثمرها في الاكثر ذهباً وقصداً او مينا بينهما بالنار او بالماء **قوله**

او بالقصد

او بالقصد معطوف على قوله لعينه اي وخرج بالمباح ما حرم بالقصد **قوله**
وعكسه اي كقصد المرأة ان تلبس او تلبس امرأة على الرجل او تلبس حلاً
على المرأة **قوله** او يغير ذلك اي وخرج بالمباح غير ما سبق مما حرم لعينه او
بالقصد ما ذكره بقوله كثير وغيره ومنه تحلية المساجد والتعبد او فساد
ويجزي في اخراج زكاة ما حلي به نحو جوار ما تربي الامان والمجهول عما يحل جريانه
هذا **قوله** بالغن بان صار ظاهر اقية وهذا قيد لحرمة لبسه واما الزكاة
فتجب باذني سرف والاحلام في المرأة واما الرجل فيحرم فيما ابيع له اذني سرف
ومثل في النهج للمباغة في الشرف بخلاف وزنه ما تدار في حثقال
ومثله الغصنة قال في الخفة ولا يكون نقص نحو الخشاشين من المائتين **قوله**
لاستقاء الزينة عنه الجوزة لمن التحلى بل ينظر الطبع منه كذا قالوه وبه يعلم
ضابط الشرف انتهى قال في النهاية فقد يؤخذ اباحة ما اتخذته النساء
في منمنات من عصابات الذهب والتركيب وان كثرت ذهبها انتهى وصية
بمعنى يتخلل جوار ما لم يعد الجمع بينهما اسرافاً عرفاً بل ظاهر المجموع الجواز
وان عد اسرافاً فانه قال ووجه الجواز الذي هو وجه صغيف فيما فيه سرف
ظاهر انه من المباح فان شئنا اخذنا من الماخول **قوله** فبالقياس في
عن المجموع بالاجماع وفي العيب لو طرأ على المحرم قصد استعمال بطل صوله فاذا
اعاد قصد المحرم او المكره ابتداءً حولا وكذا طرأ قصد كثره **قوله** كالدرا
المضروبة لو جعلتها المرأة فلا دية في النهاية حرمتها وحمل الكل على المعصاة
وفي الخفة الحل والوجوه انه لا زكاة فيها قال لا ان قيل بتركها وهو القياس
لقوة الخلاف في حرمتها الخ ومما يحل لبسه للمرأة من التعداد النعل والتاج
وتحلية ما فيه قرآن ولو لم يترك وغادفه وان انفصل عنه واللوح المعد للكتابة
القرآن ويحل للرجل تحلية ما بالانصبة لكتابة الحروف ولا يحل تحلية غيره
من الكتب مطلقاً وفي الخفة حرمة القهوية في غير كتابة الحروف مطلقاً

سم قول المتن شامل لما اذا كانت التحلية بالتمويه ولما اذا كانت بالصاق
 ورق الذهب بورقه مرقا ولوطت مسحتها بالذهب ثم باعته لرجل او جرة
 او اعارته اياه المنع من نحو قرانه فيه قريب م وهو وان كان يحصل منه شيء
 بالعرض على النار والافلا يمكن غير الحال **قوله** قصد بها اي الاستعمال المباح
 وحاصل ما ذكره في الامكان ان يكون على ثلاثة اقسام على احتياج الى اصلاح قال
 لو لم يمتدح ما يحتاج لصوغ جديد فيؤثر مطلقا ما يحتاج لحوطام لا صوغ جديد
 فان لم ينو اصلاحه اشروا فلا **قوله** عند عمله اي ولو بعد احوال **قوله** ولم
 اي بعد عمله بانكساره والافلا زكاة مطلقا **قوله** في الثانية هي ما اذا علم
 ولم يقصد اصلاحه الا بعد مضي حول ولو كان وزن الخبيث ما يتين وفيه
 ثلاثمائة فان كان خمر ما فلا اثر للزيادة فيخرج خمسة دراهم وان كان سبعا
 فكسور لم ينو اصلاحه فالعبرة بقيمة فيخرج خمسة دراهم لتساوي الجوده
 سبعا او لئسها سبعة دراهم ونصفا ولا يخرج سبعة دراهم ونصفا لانه
 ربا الا للضرورة كان كان نقدا البلاء دراهم ووزنه كالأعيان كما نقول فيمن
 اتلف حليا ذهب او نقد البلاء ذهب ان يجوز لخذ قصته ذهباً وان زادت
 على وزنه في الاصح ولو خرج من الذهب ما قيمته سبعة دراهم ونصفا لم يحز
 على الاصح **قوله** بخلاف المعدن اي فللثمن وجب فيه ربع العشر **قوله** ولو
 بضمه لو لم ان احد الركان وتتابع العمل ضم بعضه الى بعض ومعناه وجوب
 زكاة الجميع ولا يضر قطع احد ركني الا ضم الثاني الى الاول فقط وان كان غير
 الركان ومعناه تركية الثاني فقط فلو اخرج مائة ثم اخري من ذلك الحبل ولم
 يوجد ما يقطع التسابع زكاهما وان لم تكن الاولى باقية ولو وجد الثانية
 من ركان آخر او وجد ما يقطع التسابع زكي الثانية فقط وان كانت الاولى
 باقية وان كان عنده من غير الركان دون نصاب ووجد من الركان ما يكمله
 زكي الركان خلا وان عقد الحول من تمام النصاب ويجري في غير هذه اية المعدن

قوله

قوله دون نصاب اي ولو لم يكن فيه ما يكمله به **قوله** غيرها اي من سائر المعادن
قوله فهو النصاب **قوله** فحق الجاهلية لا على وجه الارض او ظن ان
 نحو سبل الظهور فان شئ او كان ظاهرا فلقطة **قوله** قبل بيعه اي او
 بعده ولم تبلغ الدعوة ولا ينفق في **قوله** اصل الزكاة الامكان مع انه
 يمكنه فيما وجد من العبد فليس فيه قتل منه زكاة واما البعوض فله في النور
 ان لها يا ولما قلنا او يبيع الذي من المعدن والركان به الا اصلاحا فان اخذ
 شيئا ملكه وزكاة عليه **قوله** بدار الحرب ان وجد في تلك الحرب بدار
 الحرب فضيحة وان دخلها بما اتم ويحترقه على مالكه **قوله** احياه او في
 ارض موقوفه عليه والبدلة فله على العبد **قوله** عارية اي قد يمتدح
 لغناه لغناهم وفوتهم **قوله** لقطه اي ان وجد بغير موات فان وجد
 بداريه فهو ملكه فيحفظ له حتى يولد ليس وحي هو كبيت المال وان كان عليه
 خبر لا يملكه والمسلم الذي في بواب ما فيه كان زكاة الجحش وجره
 النهاية على انه لقطه وجمع سم بينهما حمل الاول على ما اوله بمحض بعد التنبيل
 زمن يمكن فيه الدفن والسائي على خلافه **قوله** لو شئك او شئك او شئك او شئك
 مثله جاهلية واسلاما **قوله** وشئك وما وجد في ملك شخص فله ان اقامه
 ولا قلن بملك منته وهكذا الى المحي فهو له واقفاه كانه العتق وظاهره
 بخلافه وجزم بخلافه سم قال فاقفاه هو او ووثقه فقط فان ليس من
 ملكه فليست المال وحيث ملكه المحي وجب عليه اخراج خمسة دراهم ملكه
 وزكاة باقية للسنتين الماضية **قوله** زكاة التجارة **قوله** في عينه
 في عينه زكاة زكاة التجارة لا بد ان يخصص نصاب العين وتحت نصاب
 التجارة كالتسليم ولا يفي في الغنم في عينها ما يداوم او يبيع حول التجارة حول
 العين فان لا اشترى بعين مال التجارة بعد سنة اشهر من حولها فنصاب
 سائمة او اشترى بعينها ثم اسماها سنة اشهر من حولها التجارة اتمام

ثم يفتتح حوله زكاة العين ابدأ ولا يتصور في السائمة سبق حصول العاين
 بل يتصور في التمر والحب بان يمد والصلوح قبل حصول التجارة فيلزمه زكاة
 عنهما اسميهما سائر الاحوال غير وقتا يخرج زكاة العين بعد الخفاف والحداد
 تلزمه زكاة التجارة اذ ليس فيها زكاة عين غير مرة ولا يسقط باخراج
 زكاة التمر والحب زكاة التجارة من التمر والحب والارض حيث بلغت
 قيمتها انصابا ولا فلا يكمل من التمر والحب لانهما في زكاة عينه **قوله**
 والذين يزرعون فطرية وزكاة تجارتهم لا زكاة في عينه **قوله**
 باول عقد يثبت به التحفة ان يثبت في الاقتران ههنا باللفظ والفعل
 المحلل ما في كناية الطلاق ونقلها عن غير البيع وغيره اعتبارها
 بجلوس العقد وفيه الامداد لا يبعد انه لا يقرب واجاب عما في التحفة
 بما بينته في الاول **قوله** الى تجديدها في الجلي بعد ثبوتها بجميع اس
 المال فلا بد من ثبوتها الى ان يفرغ من حال التجارة **قوله** كالبيع اي فانه
 اذا خسر الثمن فسد البيع وما ذكره من تجاري الصدق وغرض الملمح
 فيعد فسادها يرجع الى جهر الشئ ولا يفسد العقد **قوله** بنواب اي عوض
 اذ لها حكم البيع في تباين الاحكام **قوله** والاجارة لنفسه فان اجر
 بقصد التجارة صار في الاجرة ما للتجارة **قوله** او ما اعتباجه فاذا
 استاجر دارا لم يجرها بالقرع ما استاجرها به صارت منفعة الدار
 عرض تجارة فان في التحفة فيقوم بها باجرة المثل حولا ويخرج زكاة تلك
 الاجرة وان لم يجرها ولم تحصل له لانه حال الحول على حال التجارة
 عند اخراي وهي المنفعة فيدان المنفعة في ذلك تلفت بمضو الامان
 من غير مقابل فما الذي يتركبه وقد جزم به بما نرى في التحفة فان كان
 منقولا ولا فلا يظهر وجهه وليتنبه لذلك من يستاجر الدار بمكة
 ليوجرها في ايام الموسم باكثر مما استاجرها به **قوله** كالصدق او عو
 الخ



وعرض الملمح فاذا خالف وجهه وقصد بعرض الملمح التجارة او زوج امته
 او المرأة نفسها مع قصد ذلك بالصدق صار ما للتجارة وكذا ان صالح
 بحال غرقه بقصدها **قوله** وما اقترضه اي ورد مثله ليس في باب
 المعاوضة بل يشبه ضمان لان لا **قوله** او رد بعيب فاذا اشترى
 بعرض قسيه عوضا ولو للتجارة ما بعرض تجارة عرضا للمعينة ثم رد عليه برة
 او اقاله لم يجر ما للتجارة وانفواها به فلا يعود ما كان للتجارة ما كان
 بخلاف ما اذا اشترى بعرض التجارة عرضا للتجارة فالتحفة لا تنقطع بالرد **قوله**
 لا تباهي المعاوضة لان ما ذكره من الاقالة والرد بالعيب فيسحق للمعاوضة
 لانه هي **قوله** بنقده الخ متعلق بقوله يقض وسياقي ما يقوم به شيء
 كلامه **قوله** انقطع الخ فاذا اشترى به عرضا آخر بنية التجارة كان اول
 الحول وحل الانقطاع اذا لم يكن بملكه نقد من جنسه يكمله انصابا واذا
 اشترى بملك التجارة بعين عشرين مثقالا او بعين عشرة ومثلها عشرة اخري
 في حصول التجارة على حول ملك النفد بخلاف ما اذا اشتراه بنقده الزمة
 ثم نقد ما عنده فيه فانه يثبت حول التجارة من وقت الشراء اذا انقذه
 في مجلس العقد فانه كما لو اشترى بعين النفد ولو اشترى بنقده في زمة
 ثم عين منها ذهبية المجلس لم يكن الخم كذا كان ولو اشترى بمائة عرض تجارة
 اول الحرم ثم استفاد مائة او اصف فاشترى بها عرضا ثم كذا في مبيع
 فاذا اشترى الاول بنية عرضها انصاب زكاتها ولا فلا فاذا اشترى حولا ثانيا
 وبلغت مع الاول بنية انصاب زكاتها ولا فلا فاذا اشترى ثانيا بنية
 زكاة ولا فلا **قوله** لا سق ايها اي العرض والنفد الذي لا يقوم به **قوله**
 معين ان لم يعينه لم يثبت عنده كشيخ الاسلام وخالفه مروا له شيء
 النهائية ويرجع في ذلك اليه **قوله** محرم كذا شرع الارصاد والنهاية
 كالمسنى وجوز في التحفة على انه لا اشلية لتمام محرم وجمع في لا يباع

بأنه ان صم على نية العسفة فلا انقطاع ولا انقطع اذا لم يصيد وقد
 اطلت الكلام في الاول على ذلك **قوله** لانها اي القيمة متعلقة واي الواسية **قوله**
 الماد اي الجلود وهو مما يسكن كسائر الحياء الممثلة وتخفيف الميم واخره سين مهملة
قوله ويقوم كيتفي يتقويم المالك الثغفة العارفة والمساوي يقصد بيقه **قوله**
 يحسب اسر المال فان كان مضروباً ولو مضروباً فثمة قومته بالمضروب الخالص
 وان كان غير مضروب قومته بالمضروب من جنسه وان لم يملك باي النصل
 لان النصاب انما يعتبر في التجارة باخر الحول **قوله** وان بلغ بغيره كان
 اشتراكها بدنا بغيره وباعها بما في درهم وقسمتها آخر الحول دون عشرتين
 فلا زكاة في الدرهم وان كانت نقد البلد وينبغي ان يكون حولا آخر الاول
 وهكذا وان بقي سنون **قوله** او تكاثر كذا في التفتة وصله في المصنف
 من مثل نحو الخلع وعلى ما هنا يكون نحوها العرض الذي اجره بنفسه او ماله
 فاذا خلع من وجهه بقصد التجارة على عرض غير غالب قوم ذلك بالغالب
 نقد البلد وكذلك اذا زوج امته او تزوجت لهرة بقصدها على ذلك
قوله او جعل جنسه بيت فيها لو ملك بذهب وفضة وجعل مقدار
 الاكثر منها فراجعه منها **قوله** فان غلب نقدان اي او كان الاقرب في صورة
 المذكورة بلدين فاختلعت نقدهما **قوله** تخير هو العتد ولو ملك بقصد عرض
 قوم ما قابل النقد به والغالب وان كان دون نصاب ويجزئ ذلك
 في اختلاف الصنفه كان اشترى بدنا بغير بعضها صحيح وبعضها مكش
 وتفاوتا فيقوم ما يخص كل واحد لكن ان بلغ مجموعهما نصابا زكي لا تحاد الجنس
قوله بعد التقويم اي آخر الحول ولو قوم العرض آخر الحول بما تبين وباعه
 بئله ثمانية كرهية او غنم صمت الزيادة الى الاصل في الحول الثاني دون
 الاول سواء كان البيع قبل الخراج الزكاة ام بعده وان كان بالعكس زكي
 فلا تجارة ويضم مخرج حاصله في اثناء الحول لا اصله في الحول ان لم ينقض ما يقوم

نقد البلد

به

به ولا فلا ضم ويؤكل الاصل بحوله ويعز الدرج بحوله فلو اشترى عرضا
 بعشرة مثاقيل وباعه في اثناء الحول بعشرين مثقالا ولم يشتري بها عرضا
 زكي كل عشرة لحولها وان اشترى في الحرم عرضا بعشرين دينارا وباعه
 باربعين دينارا في اول حربه واشترى بها في عرض آخر للتجارة وباع
 هذا العرض لحول بمائة دينار فثمة آخر الحول زكي خمسين دينارا في
 الحال لان راس المال عشرون ونصيبها من الدراج ثلاثون فتزكي معها المضمون
 آخر الحول ولم ينقض قبله وزكي لحول الدراج الاول وهو اول حربه عشرين دينارا
 ولا يزكي معها حصتها من الدراج لانها قد نصت قبل حرك اصلا بل تفرد بحولها
 فيزكي لحول الدراج الثاني وهو بعد ستة اشهر اخري ثلاثين دينارا وهي
 نصف الدراج الثاني لان ابتداءه من حين ملكه لثمة من الدراج الاول
 بالنصوص قبل حوله **فصل في زكاة الفطر قوله** والاختلاف فيها اي في
 عدم وجوبها وقد اوضحته في الاول **قوله** عند غروب الخاي بالنسبة
 للمخرج والمخرج عنه فلو ادي فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج او
 باع العبد قبله وجب المخرج على الوارث او المشتري وان استغرق
 الدين التركة ولو مات بعده فالفطرة عنه وغنم في التركة مقدمه
 على الدين والميراث والوصايا **قوله** بلانية اي معتبرة اذ شرطها بالبلاد
 والمقتل من النية ويكتفي بها منه **قوله** ايضا اي كونه **قوله** ولا
 اي ان لم يجد الى الاسلام فلو تكرر فطرة ولا فطرة فمونه ان ملكه موقوف
 ومونه مرتد ايتبين زوال ملكه عما يملكه في الردة **قوله** او مبعوضا
 ان كان مهايأة ففطرته على ذي النوبة عند غروب شمس ليلة العيد ولا
 سقطت عليه وما كان لبعضه بالنسبة وكذا اشريك في قرن وولدان
 في اب لهما فيه واما عتق المبعوض وقرنيه فيلزمه جميع فطرته **قوله**
 الصحيحة اما الفاسدة فعلى سيده **قوله** ومنه اي في سنة الثوب

ودراعة يلبسها فوق القصر وثكنة ومندبل وقلنسوة تحت العمامة وطيلسان و
وكلمة اعتاده وأزهر به فقله **قوله** لئلا يخرج من البيت لئلا يتكلم له ذلك وان
كان من صيف لا يحتاج اليها فيه لانه يصعد والاحتياج اليها شتاء فالمراد بقوام
في الشتاء اي لاجل الشتاء **قوله** والتجمل لا يلبس به وبهونه من صبا ومروءة
وقد راو نوعا زمانا ومكانا وكلامهم يفيد انه لا بد ان يكون المخرج زائدا عما جرت
به عادة امثاله من التجمل به يوم العيد **قوله** قياها على الكفارة وليس شرط زيادة
على العمر الغالب كهي ولا بد كما اوضحته فيها ان يكون المسكن ملكا او موقوفا عليه
كما يفهمه كلام التحفة وغيرها ويجكر عليه ما في الالجاب من انه لو كان معه مال
يحتاج لصرفه الى الخادم او المسكن فكما اقدم نعم ان امكنه الاستغناء عن المسكن
لا اعتباره السكنى بالجرة او ليس مسكن مباح بخومدرسه فلا يبعد ان ياتي
تطير ما يجي في الحج انتهى والذي في الحج يلزمه صرفه فيه ويمكن ان ياتي الاول
فيمر له مسكن فانه لم يعقد السكنى بالجرة والباقي بخلافه وفي التحفة والنهاية
بعد قول المنهاج ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه فلا وثن ما ذكره مادام معه يمنع
اعطاءه بالفقر حتى يصرفه فيه انتهى ويمكن ان ياتي بنظره هنا فيكون فيه تأييد
لما في الالجاب من جرده **قوله** كل منهما اي في نفسه ومعمونة **قوله** ما لو فني بخلاف الكفارة
وفي الالجاب ليعاين انه يترك له هناك كسب الفقيه قال وهو غير بعيد **قوله** فيهما اي
في ما سبقته وارضه **قوله** اذا وجد اي الوجوب بان غربت الشمس آخر رمضان
وهو واجبا يخرج بشرطه ويمكن في المخرج فلم يخرج بالحق تلف ذلك الذي وجب
اخرجه فلا ترفع في الحاجة الى المسكن والخادم الوجوب فيجب بيعها فيها **قوله**
والمعتد منه عنده كسب الخادم وجوبه في نفسه وعلى انه لا يمنع وجوبها **قوله**
عنه اي الدين **قوله** اخذام زوجته اي التي تخدم عادة اما غيرها فان اخذها
اخرجه عنه فحصد الملك او ملكها لم تلزمه فطرته كنفقة **قوله** وفي معناه اي
الاجنبية كما في المجموع واعتمده المعنى والقياس وجوب فطرته لانهما في نفقة

كفاية

كفاية للالجاب والغرو والنهاية وجمع بينهما فيها لاجل الاول على ما اذا كان لها مقدار
مقدر في النفقة لا يتعداه والباقي على ما اذا لم يكن لها مقدار وتاكل كفايتها
كالاماء انتهى وهو حسن وحيث لم تلزمه فطرته مال في النفقة الى الالجاب
فطرة لنفسها وان كانت غنية **قوله** ناشرة اي على الزوج اما عليها فجب وشلتها
كل من النفقة لها كاجنبية ومحبوسة وغير ممكنة ولو لم يوصف ومعتدة عن
نفسه **قوله** لانهما اي النفقة ولا فطرة عليها ايضا وان كانت غنية **قوله**
ولو اعسر الزوج مثله ما لو كان ضغيا وهي ناشرة فادراكه على واحد منهما
بعقيدة كل منهما صرح بهم ربه فتاويه وفي عكسه يتوجه الطلب عليه وعليها
عمالا بعقيدة كل من اخرجهما عنها منهما كفي وسقط الطلب عن الآخر كذا في
يوجب المخرج من غالب قوت البلاد بخلاف الخفي فان كان غالب قوت البلاد البصر
ولخرج الزوج عنها بمقتضى مذهبه كفي عندها وان اخرجت عن نفسها على مقتضى
مذهبهما فيظهر في الذي اخرجته فان كان من غير البر لم يلزم الزوج المخرج بحسب
عقيدته صاعا من البر وان اخرجت عن نفسها من البر فالواجب منه عنده نصف
صاع وهو اربعة ارطال بالعقد اذ في فيجب على الزوج ان يخرج رطلا وثلاثا
عنها اذ الصاع عند النساء فقيحة خمسة ارطال وثلاث وعند الخفية ثمانية ارطال
ولا يخفى العمل فيما اذا كان غالب قوت البلاد غير البر وقد اوضحت ما ذكره لما ذكره
في الاول بالمرافق على من سبقني اليه **قوله** بمعسر اما لو سر فتلزمه فطرته
اذ اسكت نفسها له لئلا يراها او لا يغلي السيد **قوله** والولد الغني لو قدر على
نفقة يوم العيد وليفقه فقط ولو بالكتسب لا تجب فطرته على امه ولو صغيرا
ولا على الولد لا عساره **قوله** او القادر على الكسب في ذمة الولد اذ لا يكلف والده
الكسب وان قدر عليه لكن ان الكسب سقطت عن الولد **قوله** فاسئلة هذا مع
قوله الموتي كما يجب نفقتهم يفيد ان للكات كفاية فاسئلة تلزم السيد فطرة
ونفقة وليس كذلك وانما تلزم فطرته فقط وخرج بها الصغيرة فلا فطرة

عليه ولا على سببه وكذلك زوجة الكاتب وعنده تلزمه مؤنتهما دون فطرتهما **قوله**
 والمرهون على سببه فطرته كنفقته من ماله لا من ماله بخلاف المال المرهون فان
 زكاة عينه تخرج منه وفيه الاستيعاب يعاس بالمرهون نحو الموجه **قوله** والموصي
 بمنفعته فطرته على ما كان رقبته ومن مات بعد وجوب فطرته عليه الموصي
 به لعينه الفطرة في تركته او قبل الوصوب وقبل الموصي له ولو وجد وجوبها في
 عليه ولا فعل الوارث ولو مات الموصي له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثته
 في القبول والرد وبقوله يمكنه المورث ففطرته في تركته اي وفي جعلها القن
 فيباع بعينه حيث لا تركه تسواه وان مات قبل الوجوب او بعده لم يمت ورثته
 ان قبلوا **قوله** خبره اي ولم يبلغ ما يحكم فيه بموته والا فلا تلزم وفطرته في زمن
 الخيار لمن انقضى فانه كان لها فعلى من يقول له ملكه **قوله** فيمن انقطع اخذ دفع
 البر للقاضي ليجزى في اي حال ولا يمتد شاء فان تخموز خرج غرر ولا يمتد
 فالأما من فان تخموز خرج غرر لا يمتد يخرجها آخر بلد عهد وصوله اليها **قوله** هذا
 يعني ان العبرة بالكيل فيما كمال وان زاد او نقص في الوزن وما ذكره وان
 ليسوي فيه الكيل والوزن العدر والمأش والشعير الصعيدي المغربي النقي
 من الطين والطين لا بعض صيات ضطة **قوله** غير طعمه فان كان هو غالي في
 البلد لخرج السليم من البقوت اقرب الحال اليهم **قوله** يعيبه المراتب الثلاثة
 افساد جوهرة وتعييبه ولا يخرج فيهما ظهور الملح في غير تعيب ويخرج في
 ما يحسب الملح **قوله** واللبن الصاع منه يعبر بلحبي منه صاع اقط **قوله**
 منها اي الثلاثة المذكورة التي هي الاقط واللبن والجبن والاقط الموجود الان
 بالمدنية لا يخرج في لانه منقوع الزبد **قوله** لان زكاة فيها ولا القليوب في مكة حرات
 الاقوات اربع عشرة من موز اليها جوف واويل كلمات البيت الاول زكديت
 البتيت في قول القائل

بالله سل سخجا دي من كي مثلا عن قور تلاك زكاة الفطري

حروف

حروف اولها جاءت مرتبة **قوله** اسما قوت زكاة الفطران عقلا
 فالياء من الله للبر والسيدين من سئل التسلت والشعير المشعير والذال للذميرة
 ومنها الذخ والراء للارز والالحص واليم المأش والعين للعدس والفاء للقول
 والباء للبر والراء للزبيب والالف للاقط واللام للذبن والجيم للجبن **قوله**
 ليعا القوت البلاد ان كان الغالب غلطا كبر شعير اعتبر اكثرها ولا تخير
 ولا يخرج من الخلط الا ان كان فيه قدر الصاع من الواجب **قوله** اعلا منها
 اعلا البر والتسلت والشعير والذرة بعينها فالارز والحص في المأش
 فالعدس فالقول فالقمر والزبيب والاقط والجبن واللبن بعد الجوب كلها
 هذا هو الذي يظهر في التفتة مما يجال بعض هذا المظهر وجهه وان قيل
 انه ظاهر كلامهم **قوله** ثم رويته قل سمع لا بعد ان خادما الزوجية يليها انبي
 ويجزى المخرج ان له يجلد اصاعا واستوي المخرج عنهم كروجات واو لا ديها
 يوزن عليهم قال القليوب ولا بعد ندر في العرة كزكاة المال فانه يجوز تعد
 على المول ولا يجوز على المول والنياب **قوله** وسيا في هو ان بقي المالك لهاد
 للوجوب اليه بخول سوال والمابض مستحقا عنده وفيه الاستيعاب لو عمل فطرة
 نفسه ثم دخل الوقت وهو ببلد اخر لم يجز **قوله** لمار اي يوم العيد في
 لطق الحوازي كشيخة البغوي ليلة العيد بيومها ووجد بان الفجر اليه
 لغديهم فلا يباخر احكامهم عند انبيهم اني قد القليوب لخم لو شهدوا بعد الغروب
 بروية كمال منس في اخر لجانا افضل قل شيئا شيخة البدر لسي ولو قيل وجوب
 لخر لجانا فيه لم يبعد في لجانا لغيره **قوله** او يلى بكرة تاخيرها عند صلاة العيد
قوله كهيئة ماله ان كان دون مرتطين لرققه ولكن له تاخيرها الى حضور
 المال والا فلا تلزمه **قوله** اغنوم لخمرة قطع مفتوحة والذيت ضعيف
قوله بلا عذر اتماله كنسيان فلا يلزمه الغنوم **فصل في النية في الزكاة**
قوله تعجيلها **قوله** ولو بوبون الغنم من يكتفي هذه زكاة **قوله** بعد الحزل ولا يلى نفوس

قوله

النية الى الوكيل ولو قال كغيره تصدق بهذا ثم نوى الزكاة قبل تصدقه **قوله**
 دون الولي اما اذا ايجل من ماله **قوله** دون عروض التجارة اي فلا يشترط
 فيها النصاب عند التجمل **قوله** معناه او صفة في الاول **قوله** الي لقر الحول
 عبر بذلك لان المالك لا ياتي فيه حكم عروض المانع ثم عوده وانما يتصور في المستحق
 ولذا تكبر فيه بقوله في آخر الحول **قوله** باقيا وان لا يتغير الواجب فلو ايجل
 بنت محض خمس وعشرين ذوقا لذت وبلغت ستا وثلاثين قبل الحول لم يخر
 ذلك وان صار بنت ليون بل يسترها وتعيدها وتطبخ غيرها تحفة في
 سم اي باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت
 ليون ومضى من يكرهه القبض وهي بيد المستحق فينبغي ان تقع على الزكاة
 م وهذا ان كانت المصلحة باقية فان كانت نالفة لم تلتزمه بنت ليون
 وتجريه المصلحة **قوله** او اريد القابض اما ردة المالك فلا تؤثر في سقوط
 الزكاة وان لم يرجع عنها الا بعد الحول **قوله** او غاب اي القابض عند آخر الحول
 الي فلا يجوز نقل الزكاة اليه وكذا الوهاب المالك هذا عندك واعتمد
 الاجزاء غيبة المال والخذ وقال انه انعقد والده **قوله** غير المجل اي حله
 اما اذا استغنى بالمصلحة ولو مع غيرها فلا يضر ذلك **قوله** ولو بمصلحة تصور
 هذه بما اذا ائلفت المصلحة ثم حصل غناه من زكاة اخرى ونحت في يده
 بعد ما توفي منها بدل الفالغ ويبقى غناه وبما ان البقية المصلحة وكانت
 حاله قبضها محتاجا اليها ثم تغير حاله فصارت آخر الحول يكتفي باحدها
قوله اخذها بعد الاول وان اخذها معها تخبر في دفع ايها شاء وظاهر
 كلامه ان الاول هو الذي تسترد لكن المصنف اذا اتفق حول المصلحة ان
 الثانية هي التي تسترد ولا فالجريد ما سبق تمام حوالها سوء لخرجهما
 او لا او ثانيا ولو كانت الثانية غير مجزئة فالاول هي المستردة وعكسه
 بعكسه وان سم هو ظاهر ان اختلف حولهما وسبق حول الوليبة اما لو

حول المصلحة بان يجل في رجب ما يتم حوله في شعبان اي في نحو التمار ثم لخرج
 وليبه في رمضان فينبغي عدم اجزاء الوليبة **قوله** او نقص النصاب اي
 الذي يجل زكاته في غير عروض التجارة **قوله** وليس بالتجارة اما هو فلا
 حوله بزوال المالك كما علم مما سبق **قوله** استرد اما قبل المانع فلا يسترد
 مطلقا وان شرطه من غير مانع **قوله** لو لم يعلم اذا المعتمد ان النصاب تحقق
 قيام المانع لا الشك فيه **قوله** اولئك النصاب لا يحتاج اليه لوضو
 في قوله لقوله شرط مما ذكر وقد ذكر في الشروط بقوله والمال المجل عنه
 باقيا ثم ذكره في المحررات بقوله او نقص النصاب **قوله** او بعده اقره
 في الامداد والمهابة وقيدته في التحفة بما اذا كان علمه قبل تصرفه ونظم
 في الامتاع **قوله** على الظاهر اي الذي بلغ او ان الجهر عرفا وان لم يكن **قوله**
 نقص صفة كرمش وهزال وتسقوط يده وخرج به نقص العين كمن يجل
 فتلف احدها فانه يسترد الباقي وبقية النالف كما اذا تلف المجل جميعه
 فانه يلزمه ضمانه بالمثل في التلي والقيمة في المتقوم بقيمة يوم القبض
قوله سبب الرجوع خرج حدوثة بعده او معه فيسترده والنقص على
 واذا رجع بهما عليه فخرامة النقصه لما اذا انفق القابض بعد علم عود ذلك
 الدافع فلا يرجع ويرجع المالك على القابض بلا جرة **قوله** والقابض ان
 الواو والمطل ولوبان القابض يوم القبض غير مستحق كغيره وعبد وكا
 استرد ما دفعه اليه بزوايده المتصلة والمنفصلة ولغيره انش النقص
 وان كان في آخر الحول لصيغة الاستحقاق **قوله** ولما اي ان كان الولي
 غير الجنس كشاة في خمس من الابل **قوله** لاي قدر الزكاة اي شايها
 كما تقدم مفصلا فينبغي ان كان النقد وفي الاول ما يشفي **قوله** والمضون
 مثله ما وقع في حجر وما دفعه في محل ثم تبي مكانه والمجود **قوله** والمهون
 لور هذا الزكوي فتم حوله وله مال الصا خذت زكاة المهون في الاخر ولا

من الرهون ولا يلزم الرهن بدله اذا اليسر يكون رهنا ولا خيار للرهن
قوله والغايه يخرج عنه في بلد المال فان كان سائر الميكن الخارج
 عنه حتى يصل الى البلد او وكيله فان كان ملكه او وكيله مسافرا معه
 الى فقراء اقرب البلاد اليه **قوله** قبل القبض يلزمه الخارج عنه طالع
 مانع من القبض وفي النهاية وقت دخوله في ملكه من انقطاع الخيار من الشرا
 وقال سم من وقت العقد فيما اذا كان الخيار له وحده او كلها وتم البيع وكلام
 الاسني يؤيده **قوله** مع الوصول اي بان سهل **قوله** الماضية لو كان ما مشية
 استمرط ان تكون سائمة عند المالك لا العاصبه فيشترط ان لا ينقص النصاب
 بما يجب اخراجه فان ملك نصابا فقط لم يجب زكاة ما زاد على الحول **فصل**
في تبعة الزكاة على مستحقها ذكره هنا كالروضه والعياب النسب من
 ذكره قبل النكاح وان كان لا يثرون عليه **قوله** صرف الزكاة ولو كانت
 زكاة فطر في الخففة لكن اخذنا جميع جواز دفعها لثلاثة فقرا او مساكين مثلا
 واخرون جوازها لو احدى او اكل بعضهم في الاستصارة بل نقل الرواية في الزكاة
 الثلاثة واخرين انه يجوز دفع زكاة المال الى ثلاثة من اهل السهمان **قوله**
 وهو لا خيار لتعذر العمل بذهبنا ولو كان الشافعي حيا لاقتنا نابه انتهى
 وفي فتاوى السيوطي الفقهية يجوز للشافعي ان يقلد بعض المذاهب في هذه
 المسئلة سواء عمل فيما تقدم عنده ام لا وسواء دعت الضرورة ام لا وفي العباب فان عمت
 قسمتها ايجز زكاة الفطر لعلها جمعت فطرة جماعات وفروق في الزكاة
 ولقد ارد اصحابنا اختيار الاولين ما مر عنهم لعسر قسمتها على الاصناف الثمانية
 واعلم ان الذي يوجد اليوم في هذه البلدان اربعة اصناف لا غير فالقسمة
 على اثني عشر شخصا **قوله** على بقية ذلك الصنف كان وجد اثنان من المساكين
 دفع اليهما جميع حصصه المساكين **قوله** باقرب بلد فان استوي بلدان في
 القرب فخير المالك في الصرف الى ايها شاء **قوله** المالك يخرج به الامام

خصوصاً ان صرف زكاة الفطر
 لا قومن ثلاثة في المذهب
 الاخذ بشروط وجاعن المذهب
 بالكلية بل اخذ باحد القولين
 او الوجهين فيه وتقليد من
 رجحه من الاصحاب

والسباغ

والساعي والغاصي الذي لم يولها الامام غيره فلهما النقل ولم المالك
 فيه لكن لا ينقل اليه عماله والمالك اذا كان له بكل عشرون نقاة اخر لجم سائة
 باخذها مع الكراهة وله اذ حال الحول والمال بالا مستحق به نقله لا قرب
 محل به مستحق فان تعذر الوصول اليه فان امكن من قريب انتظر ولا نقل الا قرب
 اليه فكن الا قرب والحلل المتمايزة بخوما ومرعى كل واحد منها كبلد فيمتنع النقل
 وغير المتمايزة له النقل اليها لم يدون مسافة العصر **قوله** مع وجود الخوف ان
 امتنعوا من اخذها قولوا **قوله** وان قربت المسافة اقرب الخففة في صلا
 المسافر وكذلك النهاية والمعنى وغيرهم اياها مد على انه لا يجوز لمن في البلد
 ان يدفع زكاة لمن هو خارج الصور وفي فتاوى المصنف وكذا نقلنا وفي مخرج
 نقلها الى مكان يجوز فيه العصر ويجوز الى مكان لا يجوز ويجوز في الخففة هنا
 جواز النقل الى ما يقرب من بلد المال بان ينقسم اليه عرفا بحيث يعد معه
 بلدا واحدا وان خرج عن مسوره وعمرانه **قوله** تكفيه اي ليس له واخذ من الثلاثة
 يكفيه وان كان في موضعين **قوله** ومطبخا ولو للرجل بهاية بعض ايام السنة
 ان لاقت به وان تعددت وطى المرأة المحتاجة للثمن به عادة لا يمنع فقر
قوله الثلاثة ان عدم اكثر العشرة كان فقرا او اقلها كان مسكينا ويظهر انه
 ان عدم نصفها كان مسكينا **قوله** ليس الا يمنع ذلك فقره اذا السؤال ليس
 بخوفه **قوله** بمسافة العصر اي اودنها وقد قيل بينه وبينه والافكار
قوله او باجل متعلق بعياب اي ولو كانت غيبة ماله بسبب اجل **قوله** الحضور
 متعلق ببعطي ولا فرق بين ان اجل قبل مضى من مسافة العصر ولا **قوله** بها
 باقي السهام اي غير الفقر والمسكنة فلو كان على الزوجة دين جاز ولو لم
 اعطاها سهمها من العاشر بشرطه لكن لا يعطى المتفق فيه من سهم الوفاة
 ما يغنيه عنه لانه بذلك لم يسقط التقف عن نفسه ولا يعطى من السبيل
 الامان او بسبب السفر **قوله** لم تكف اي بان كان معسرا او لا يكفيه

ما وجب لها عليه اما لو سقطت تقفها لنشوزها فانها لا تقطع الا ان سافر
 بلا اذن ولم تقدر على العود طالا وكذا ان سافر من السبيل حيث عن متاع الرجوع
 لانتها المعصية **قوله** زوجه ولو بالفقر وان تقفها عليها **قوله** اللاتقة
 بحاله وحاله محوته غير تقفها ولا اسراف **قوله** بالمر الغالب في النهاية يستون
 عاما ولجدها سنة تسنه وكلام التحفة يميل بعد الرد الى سبعين وبنيته
 فيها وليس المراد اعطاء نقد بليغته تلك المدة بل ان ما يكفيه دخله فيشترى
 له عمارا ونحو ما سببه ان كان من اهلها يستغله هذا ان كان لا يحسن ما يلين
 من حرفة او تجارة ولا اعطى من الحرفة او اسر مال بليغته ربحه غالبا باعتبار
 عادة بله **قوله** يتا منته بان يربح نقعة له او غيره وان لم يربح فيه **قوله**
 ولا يمنحها اي الفقر والسكنة وقوله بما ذكر اي بالعلم الشرعي والراية بل يكون
 فقيرا ومستكنا مع وجودها **قوله** لكسب اي فيما اذا كان بلجرة فتكون
 كالة المحرق وما يحصل به الكتب ان حرفة فيها لا يمنع فقره كهي **قوله** او للقيام
 بغير اي او كان نادرا وند ريسه لا يجره ولكن للقيام بالفرض فحكمه حكم
 ما اذا كان بلجرة ويكتفى بالاضحاج الى الكتب نادر اثمرة في سنة او سنتين ولو
 تكررت عنده كتب من فن واحد اقيت كلها لدرس والمبسوط لغيره الا ان
 يكون في الموجز ما ليس في المبسوط او نسخ مرتبا بغيره الاصح فان كانت
 احدي النسختين كسفي الحجم بغير لدرس واصحها لغيره **قوله** نفسه حمله
 اذا كان الطبيب الموثوق به لا كافرو فاسق العار في الطب المتساهل القبيح
 لا يدر بلجرة معدوما من البلاد وغير الطبيب كما بقي له كتبه لانه لا يجوز
 الاعتماد على ما فيها الا للطبيب **قوله** ترجم الرجال اذ بها يعرف احوال الخلق
 وتوثيق وتجريح **قوله** ستار من بيع بصيغة الجمع او المشي **قوله**
 ما استدان انه فلو اعطى من ماله او استدان وفي الدين من عنده لم يعطه
قوله عمارة مسجد انشاء او ترميما فان استدان لها اعطى ولا يجوز دفع

منها لبناء مسجد ابتداء **قوله** بغير نقد اي بل تجو عمار كحانه الروض ونحو
 التحفة ونحوها النهاية لو ربح ان لا اشرفناه بالنقد ايضا حمله على هذه
 المكرمة العام نفقها لم يبعد **قوله** لا تصدق فلا بد من البينة ولها انما
 القرائن المفيدة له كالا عسا **قوله** صدق بان تدل عليه قرائن لهواله وان
 قصرت المدة ومن المعصية اسرافه في النفقة بان زاد على الضرورة الا اذا
 رجا وفاء حلاله من جهة ظاهرة او علم الدين طاله **قوله** ما يكفيه اي
 كفاية العمر الغالب ثم ان فصل معه شي صرف في دينه وتتم له باقية والا
 قضى عنه الكل **قوله** وحل اي الدين المقضون فان كانا معشرين اعطى الضامن
 وصرفه الى الاصيل اولى او توسر بن فلان او الاصيل موصرا اعطى الضامن ان ضمن
 بلا اذن او عكسه اعطى الاصيل واذا او في قسم الغارم لم يرجع على الاصيل
 وان ضمن باذنه **قوله** استحق اي ما يعقوب به فرصه **قوله** ضمانات اي لا
 يعطى غارم مات ولا وفاء معه لانه ان عصى به فواضح ولا فلا يطالب به
 في الدنيا ولا يجلس بسببه عن مقامه الكريم على خلاف فيه ولا في التحفة
 حمله على غير المستدين لنفع عام كبقية اقسام الغارم حمله على هذه المكرمة
قوله لم يجر لكن يكره **قوله** المباح هو المراد ما يشمل المكروه **قوله** معصية
 اي به لافيه منه سفره بلا مال مع ان له مالا يبلده **قوله** كالهائم ومثله
 المسافر لندرونة اي السؤال ونحو الايعاب المسافرون بهذا الفصل
 لا مقصد لهم معلوم فم كالهائم **قوله** العاملون اي من رتبته الامام ليا
 العمالة من الصدقات فلو استلجروا بيت المال او جعل له جلالا لم يأخذ من
 الزكاة **قوله** واجب اي على الامام **قوله** بما فوض اليه اي فامر الزكاة
 فيعرف ما يجب فيه وقد انصب والواجب والمستحق **قوله** مسلما اعني
 عنه عدا لا يلغى عنهما اهل الشهادة ولا تشترط هذه الشروط في
 اعوان الساعي للاثين **قوله** والكاتب معطوف على الساعي اي ما وصل من

ذوي الأموال وما عليهم **قوله** ارباب الأموال أو السهمان **قوله** العريف هو كالنقيب
 للقبيلة **قوله** والمحافظة أي قبل أن يقبضها الإمام من الساعي ما بعده فهي من
 رأس مال الزكاة وكذا البقرة الراعي والخروف بفتح الزاي والناقيل بعد القبض **قوله**
 ولجندي أي المشد أن يصبح إليه **قوله** في خمس الخمس المرصد المصالح لأن علمهم
 ومجملهم أن لم يتبرعوا بذلك والافلاشي **قوله** سهم أي العامل **قوله** ضعفاء
 النية أي إذا سلموا ولم يتوبوا منهم **قوله** شريك يعني أن نية في الكلام
 لكن له شرف يتوقع **قوله** شربعة هذه النما يعطى كالذي قبله أن كان
 أعطاهما أسهل من حيث جش وحذفهما المصنف لأن الأول في معنى العامل
 والثاني في معنى الغاري **قوله** لا يملك أي لأن الله اعز للمال وأغنى عن المال
قوله في الغني أي لا سهم لهم في ديوان المرتبة بل لهم متطوعون بالغزو
قوله في سبيل الله هي صنعا الطريق الموصلة إليه تعالى ثم وضع على
 لأنهم جاهدوا في مقابل فكانوا الفضل من غيرهم **قوله** جرح كالحج فان كان الشفر
 طويلا فلا بد من قصية ما يحمله مطلقا وإن كان قصيرا فان كان عاجزا عن المشي
 فكذلك ولو فلا يحتاج إليه ويصير الغرس والسلح ملكا له إذا أعطاهما الإمام
 أو الغرس فاشترى لنفسه بخلاف ما إذا استأجرها له أو أعاره لكونها موقوفين
 عنده إذا له شراؤها من هذا السهم وبعائها وقفها وتسميته ذلك عادة يجوز
قوله لا من الزكاة فان استنوا أو لم يجد غيرهم كإمام حل أهله الذين لم يحصل
 لهم كما يتم لأخذها تحفة **قوله** كتابه خرج من علو عتقه باعطاء مال فان
 بما اقترضه وآداه فهو غارم **قوله** أو اعتقه هذا إن كان المدفوع إليه باقيا
 بيده ولما لم يضمنه وإذا اشترى به عروضه استردت له ما به ولو أوصى
 بكتابة عبد فجز عنه الثلث لا يعطى **قوله** باليمين يسبق للإمام أو المالك
 أنذار المعطي بانه لا حظ فيها لغني ولقوي مكتسب **قوله** وولد أي لا
 يصدق مدعيه إلا بما ذكره والمراد من قوله مؤننه وولد أو غيره **قوله**

أو عدل لا يسترد فيه الحرية والذكورة بل ولا العدة حيث غلب على الظن صدقه
 ولو حصل الوثوق بقوله من يدعي الغرم وغلب على الظن صدقه جاز اعتماد
قوله ومدعي ضعف معطوف على مدعي فخر أي يصدق باليمين مدعي
 ضعف فيه لأنه لا يعرف إلا منه **قوله** لا يملك أي باليمين وما الحق بهما
 سبق أنهما لسهولة لهما **قوله** مدعي إرادة غرواي يصدق باليمين وكذلك
 التسهيل أمالو أديا لنفس الغزو والتسفير فانهما لا يصدقان لسهولة إقامة
 البينة فان لم يخرج جاعدا ثلاثة أيام كثر ما من الإعطاف ولم يترصد الخرج
 ولا انتظار رفقة ولا هبة استرد منها ما أخذاه فان خرجا ثم رجعا استرد
 فاضل ابن التسهيل مطلقا وفاضل الغاري بعد غزوه إن كان له وقع عرفا ولم
 يقتصر على نفسه ويقبل قوله في قدر العرف فان ادعى أنه لم يعلم قدره لم يسترد
 منه شيء ولو رجع ولم يخرج استرد ما أخذه إلا إذا وصل بلادهم ولم يعاقل
 لبعده العدو ولم يسترد منه ولو مات في أثناء الطريق أو في المقصد استلزم
 منه ما بقي ويسترد من مكاتب وغارم استخفيا عن المأخوذ بخلافه أو آراء
 من الغير **قوله** ودائن غارم فان أقر لغائب لا بد من البينة لسهولة لهما **قوله**
 أو المأخوذ أي السابق ولو عدل أو فاقه ظن صدقه ولا يسترد لفظ
 الشهادة ولا دعوى ولا حصة قاض على المقصد **قوله** كالأسلام بخلاف
 كافر وعبد كمال أو حامل أو حافظ أو خولهم من سهم العامل لأنه لجهة بخلاف
 كخول ساع ويجوز استيجار ذوي الميراث والمرتبة من سهم العامل لشيء مما ذكر
 بخلاف عمله بلا طاعة وبهذا يخص عموم قوله وإن لا يكون لها اسمها **قوله**
 وإن أنقطع خمس الخمس هو مذهب المشافعي وكذلك كل واجب كالندف
 والتكفارة ودماء النفسك والاضحية الواجبة والجزء الواجب من الضحية
 التطوع والبالغ الفارق للصلاة لا يقبضها إلا وليه له كصبي ومجنون
 بخلاف من طرأ تبذيره ولم يحجر عليه ويجوز دفعها لغاسق لأن ظن أنه

يستعين بها على معصية فيجوز وان اجزا ولا يحل لها ولا ولي توكيله
قوله ولا يعطي احد الخ اي من كاهن واحدة باعتبار ما وجبت فيه لا من حيث
عليه فلو كان علي واحد زكوات اجناس كانت متعددة ولو اشترك جماعة
في بنفس واحد كانت متعددة **قوله** بالفقر فالمستحق الاخذ بها دفعة واحدة
او مرتبا قبل التصدق في المأخوذ **قوله** بنفسه اما اذا فرقها الامام او عامله
الذي يفيض اليه الصرف المستوجب فيجوز ان الزكوات الحاصلة عنده ان
سدت احدى ميسرته لو وزعت على الكل احاد كل صنف وان لم ينحصر واوله
اعطاء زكاة واحد لواحد **قوله** في غير المخيرين بها قوله في سبيل الله وابن
السبيل نعم يجوز ان احاد للعامل **قوله** فمن حيث وجدت الاضافات الثمانية
نعم العامل لا يزداد على ليرة مثله فان زاد الخ من عليها زاد الزايد للباقي في كل
او نقص من الزكاة او من بيت المال **قوله** الا اقل من قول كذا في التسمية
التي عتدي والصواب اقل بالتسمية **قوله** ولم يرد وا على ثلاثة وتجب
استيفائهم وان لم تف بجمعهم فان زادوا على الثلاثة وانحصر واجب
استيفائهم ايضا لكن ان دفت الزكاة بجمعهم الناجزة وان لم ينحصر
جار لا يقتصر على كل صنف على ثلاثة **قوله** في المأخوذ هو ما اذا اخبر كل صنف
ويكون ما يكفهم على قدر حاجاتهم وما قالوه من الاكتفاء باقل من قول
كله حيث زادوا على ثلاث **قوله** في الثانية هو ما اذا اخبر بعض الاضافات
فما يخص المحصورين يستحقونه وما يخص غيرهم لا يكون الا بالقسم
قوله الا بالقسم في الجواهر لقول فلومات واحدا وغاب او ايسر بعد
الوجوب وقبل القسمة فلا يشي له وان قدم غريب او افتقر من كان غنيا
جاز الصرف اليه **فصل في صدقة التطوع قوله** كان يعلم او يظن **قوله**
كان وجد مضطر الخ فيه انه لا يجب البذل له الا بقدره ولو في الزمة
لم لا يشي معه في التحفة نعم من لا يهاهل لا لتمام يمكن جريان ذلك فيه

حيث

حيث لم ينو الرجوع وسياتي في السيرة انه يلزم الميا سيرة على الكفاية
مخو اطعام المحتاجين انتهى **قوله** السبعة هي امام عدل وشاب نشا في
عبادة الله ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تحابا في الله لجمعتهما عليه
وتفرقا عليه ورجل وعنده امرأة ذات منصب وجمال فقال اني اطاف الله
ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه والسابع الذي ذكره الله فقد واصل
القسط لا في شرح البخاري الي سبعة وسبعين ثم زاد على ذلك واقرهم
السحاوي في جزء فبلغوا اثنين وتسعين بتقديم الفوقية واقردهم
السيوطي بنا ليعين **قوله** بالعرش لما كان الظلم من خواص الاجرام والباري
منزعه عنه فستر ظل العرش به ورد ذكره في حديث حسن واصافه الي
الله في رواية البخاري وغيره للتشريف كفاية الله **قوله** لا تعلم بالغنى
مخو من جحش غيب الشمس وبالرفع مخو من حتى لا يرجونه وشمال مرفوع
على الفاعلية لقوله لا تعلم اي لو فرض ان الشمال رجل متيقظ لما علم صد
اليمن للمبالغة في الاخفاء فهو معيار التشبيه وفي شرح البخاري هو
للقسط لا في صور بعضهم اخفاءها بان يتصدق على الضعيف في صورة
المشتري منه فيدفع له درهمين او يساوي نصف درهم فالصورة مبالغة
وللحقيقة صدقة **قوله** الباطنة هي النفقة والعروض وزكاة الفطر
والظاهرة المأوى والذروع والثمار في التحفة ان خصني بخذورا ولا
فهو ضعيف واعتمد في الارباع ندب الاطهار مطلقا ونقله عن الجمهور
عن اتفاق الاصحاب **قوله** الاقرب ثم الزوج والزوجة **قوله** الا بعد ثم
غير المحرم والدم من جهة الاب والام سواء **قوله** الرضاع الاقرب الا في
منهم **قوله** من الجانبين فاذا زوج عتيقه من محبوبة فولاء ولها
من الجانبين وهو الاول من جانب واحد ثم المولى من اعلاه ثم اسفل
واهل الحاجة ولي من اهل الخير ثم هم **قوله** عشر ذي الحجة حيث في التحفة

انها تلي رمضان **قوله** والمدنية اي ثمانية ويليها بيت المقدس **قوله**
 يروي اي عرفنا فليس منه الغلويس والثوب بالحق **قوله** وجد غيره ولا فلا
 كراهة **قوله** غيره ويقول مع الحمد لله الذي كسا في ما اوارى به سري
 واتحل به في حياي **قوله** وبشر بالكرس طلاقة الوجه اعني ضحكك واشراقه
قوله وبالبسمة لان التصديق امر ذوبال فيقرنه بها **قوله** خريده الا ان
 ظن ناذي لاخذ بالمال على حاله ولهذه منه **قوله** ولا يشترط محله
 ان لم يتضرر الميمون بذلك البتة وكان الضيف محتاجا والاقدم الميمون
 وعليه يحمل ما في شرح مسلم **قوله** ان لم يوجب اي عطاية الحال وعند
 في الموجل **قوله** او غيرها اي كعصيانه بسببه مع عدم علم رضا صاحبه
 بالناخير **قوله** في نفسه اي السابق في قول المصنف ولا يحمل التصديق
 بما يحتاجه لتفقه فانه يعيد حرمة التصديق بذلك **قوله** ومن ثم هذا
 جمع منه بين كلامهم الظاهر في التنا في **قوله** وليلة وكسوة فصلهم ووفاء
 دينه **قوله** اي بكرة وصحة في الاول **قوله** مطلقا المقارب لكل كمال **قوله**
 لم يملكه الاخذ بجمع عنه في التحفة والفتية قررة العين ببيان ان التبرع
 لا يبطله الدين اي وان حرم والف ابن زياد في الرد عليه اربع مؤلفات
قوله خريكة ظاهرة ان الصدقة لا تشمل النكاح والكفارة وفي
 لا يعاب خلافة **قوله** الاخذ مصدر وقوله في المصنف وعليه اسم محمول
 متعلق بالاخذ وكبره الاخذ من ثباجه بخلاف فغلة ارضه وفي الميعاب
 احتمال بانه لو اشتراه باري من قيمته انتفعت الكراهة قال وعليه يكون
 خلافا لاول **قوله** لغيره وعني **قوله** لم يزل ملكه حتى يقبضها المبيع
 اليه **قوله** او كسب اي طار لا يتوبه بيقينه ومحوه يوما وليلة ووجد
 ستره وانتهى يحتاجون اليها الا ان كان مستغرق الوقت في طلب العلم
 فيجوز التسول وما تجد اليوم والليل ان تيسر التسول فيه فلا يجوز

سؤاله

سؤاله فيها والماجاز الي تيسر ذلك ولا حرمة في سؤال ما اعتيد بين الاء
 مما لا شك في رضا بانه وان علم غني اخذه كقلم ومسواك ومن اذك
 لنفسه او الخ في التسوال واذي المستول حرم وان كان محتاجا **قوله**
 الصفة هي ظلة كانت في آخر المسجد تاوي اليها المساكين واهلها
 هم اصناف الفقراء في الحاجة الصحيح **قوله** بخلاف السنة محله ان لم يحصل
 بالرد مفسدة كذا وقطعة رحم فان كان فيه شبهة رده ندبا وان
 حصل ما ذكر ايعاب **قوله** المن فيه اقوال ان يظهر بها ان يذ كرها
 بها ان يستعمله بالاعطاء ان يتكبر عليه لاجله واخفاريه الاحياء ان
 يري نفسه تحسنا الله ومنعما عليه وحرمة التحدث بما اعطى وانها
 وطلب المكافاة منه بالنشكر والدعاء والخدمة والتعظيم والتقديم
 في المجلس والمناجاة في الامور **كتاب الصيام قوله** عدل بعد
 عزوب الشمس من غير واسطة نحو مرة **قوله** عند القاضي شرط لثبوت
 عموما ولا في كلامه الماتي انه يلزم الصوم في اعتقاد صدق القاسق
 الخبر برويته ولا بد من قول القاضي ثبت عندى او حكمت بشهادته **قوله**
 عند رمضان كذلك شرح الارشاد وفي النهاية عدم القبول مع وجود
 رية كاحتمال كونه قد اعتقد دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهور
 عنده لا وفي التحفة بعد ذكره ما نصه لكن اطلق غير واحد بقوله **قوله**
 وعلى الاول لا يقبل وان لم تكن رية **قوله** تعدد دعوي اي لا نها شهادة
 حسبة **قوله** مستورا هو في ظاهرة العدالة ولم يعدل **قوله** دون غيره
 في الامداد والتمهات الشهر المعين اذا ذكره يثبت بالنسبة
 للصوم لو احدث وفي النهاية اخبار العدل الموجب للاعتقاد بالمازم بدخل
 سؤال يوجب القطر اي وقولهم لا يثبت الا بعدلين بالنسبة للصوم ونقل
 سمعهم راجعة بالنسبة للوقوف وحجوه وفي الشهادات لا يثبت كذلك

قال سمعنا من غيرهم وقال القليوبي في حواشي المجلد وكل عيادة
 وتجهيز ميت كافر شهيد باسلامه عدل قبل موته يصلي عليه بعد غسله
 وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت بذلك الارث منه انتهى
 وفي الامايع يقبل الواحد في الفجر والغروب لكن في الشهاد آخر الحقة
 ما يفيد عدم الثبوت بالعدل في غير رمضان **قوله** فلا يحل الخ اي ان
 تقدم التعليق على ثبوت رمضان اما اذا قال بعد ثبوته بواحد ان
 كان ثبت رمضان او ان كانت هذه الليلة من رمضان فانت طالق
 فانه يقع **قوله** في اخره قد سمعنا ان الكافر كذا كذا ثم رواد المير كالا
 بعد الثلاثين في الحقة لا يفطر وقده في فتح الجواد بالصحيح وفي
 النهاية لغيره اوجه احتمالين **قوله** المجمع هو من يري ان اول الشمس
 طلوع النجم العالقي والماسب من بعد منازل الفجر وتقدر الشمس **قوله**
 لا يجوز بها عند العلم في الامايع في الاجزاء واعتمده لفظه وردوا
 في الامداد والاسني والعربي ذلك وجعل المشايخ الديلمي وولده والطبراني
 الكبير علي وجوب عملها بذلك مع الاجزاء وكذلك في اخره وغلب على ظنه
 صدقهما ووجه الثلاثة اوسطها **قوله** ومجتبى لا ذري في معتد ومثل
 ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من ضرب الطبول وكونها اذا
 به الاعتقاد الجازم ويحمل ما افق به شيخ الاسلام من خلافه على من حصل
 له به الاعتقاد الجازم **قوله** كونه معتد **قوله** مطلقه معنى اختلاف
 المطالع ان يكون طلوع الفجر والشمس والكوكب او غيرهما في محل متقدم
 على مثله في محل آخر او متأخر عنه وذلك بسبب اختلاف عرض
 ايجدها عن خط الاستواء وطولها اي بعدد ما عن ساحل البحر المحيط
 العربي في تساوي طول بلد ينزل من رويته في احداهما رويته في الثاني
 وان اختلف عرضهما او كان بينهما مسافة مشهور ومي اختلف طولهما

تساويهما

وتساويهما في الروية ولزم من رويته في الشرق رويته في البلاد العربي روي
 العكس فيلزم من رويته في مكة رويته في مصر ولا عكس ولو مات متواليا ان
 احدهما بالشرق والآخر بالمغرب في وقت الزوال اختلفت المراتب في الشرق
 روال بلده وفي الحقة قضيه انه ان روي في شرق بلده كل غربي بالنسبة
 اليه العمل ببلد الروية وان اختلفت المطالع وفيه مفاضة لظاهر كلامهم
 ويوجه كلامهم بان الملازم انما هو الوجود في الروية اذ قد يمنع منها مانع والمدار
 عليها على الوجود في **قوله** لو نكح ايه فلا يجب ومثله ان لم يبين لغير
 اتفاهما ولا واجب القضاء **قوله** في دعوى في فلو غلبه عن الفلج التبري واقره
 ووقد القليوبي انه باطل وكذا قوله في حقه اي م روي النهاية انها تحل في
 ولكن انت حجاب وان ما رويته الثلاث المبرر يكون العقاب فيه وون درجه
 وكذا القليوبي في حقه لقلته **قوله** في حقه فان كانت توافقا لزم اهل
 الحقة في الفطر اخر او يعصون يوما اذا ثبت ذلك عندهم والاكراه في الفطر
 كالو اي هلال سوال ووجه **قوله** لم يوافق الهلال في هلال رمضان في
 اوله وافقهم في الصوم **قوله** في حقه فان كان يوم عيده اما لو وصل
 نكاح البلدة التي لم يوافقها الهلال في يوم من شهر من البلدة التي روي اهلها الهلال
 في ذلك في الحقة انه لا يفطر في ذلك **قوله** اسم الوجوه وجوب الفطر كانه لا يحسن
 في حقه غير ما قال بل يتجه انه لا يجب قضاء يوم فطره اذا صام مع التسعة
 وعشرين **قوله** غايته وعشرين قال سمعنا فلو فرض رجوعه من بلاد الروية في يوم
 عيده قبل تناوله مفطر الى البلاد الاول يتجه بقا صومه وعدم لزوم قضاء
 يوم لا يبرؤب شمس في الاول لزمه حكمهم وتبين بقا صومه **قوله** عند
 القابل لانه هو الامام ما كان ولا بد من تقليده في ذلك وليس في نسبي النبوة لبلاد
 ان يرويه اول النهار لا يخرجه عند الحقة لكن لا بد من تقليده في ذلك
قوله كمال وكل مفطر يحضون او نفاس الورد والروية رفض النبي قبل الفجر

في آخر الشهر عندهم

وجب تجددها **قوله** مقارنتها بحوز اتصال لغير النية بأول الفجر وبما سأل
 جزء بعد الغروب لا تحقق مسائل جميع النهار حتى قبل الفجر لذلك **قوله** ولم يذكر
 ذلك إلا شئنا والمحملة أنه متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاءه
 خلافا لما في بعض نسخ التحفة **قوله** قبل الزوال للنساء حتى قول جديد أنها تصح
 قبل الغروب فينبغي تغليبه لبيان الثواب **قوله** غدا فيفتح العين المجردة
 وبالدال المهملة استم لم يتوكل قبل الزوال **قوله** شرابط الصوم ونحوه وجه الصحيح
 وإن سبق منه خواكل أو جماع وكفى عن أبي طريح وخرج وأبي زيد بل وعرجة
 من الصحابة لكن الظاهر عدم جواز تغليبه لأنه ضعيف بحجة كما نبهت في الأول
قوله بغير أمر الإمام ولا فهو من قسم الواجب **قوله** بقسمه أي الوقت وذي
 السبب **قوله** متوقفة عليه الصوم في الأيام المتأكد صومها متصرف بها
 بل لو نوي به غير هل صلت ولو صام فيها قضاء أو كونه جصلا وشلا ما
 لو اتفق في يوم راتبان كعرفة يوم الخميس وأجمع الأول في ذلك **قوله** وإن لم
 يعين لو شك أن الذي عليه هل هو قضاء أو نذر أو كفارة كفاه الصوم قال
 للضرورة وكذلك في النهاية لو كانت القلادة عليه وأدى اثنين وشك في
 الثالث واعتد في التحفة في هذه لزوم صوم الكل **قوله** بجمعة دفع به لو فهم
 أن الجمعة لا تقع من المكلف إلا فرضا مع اشتراط نية التخصيص فيها وصحة
 أعادتها أن يصليها بكان ثم يتركها ببلدة أخرى أو بكان يصح فيه تعدد بعضها
قوله صوم غدا وما يقوم مقامه عما يدل عليه ولذلك لو نوي جميع الشهر صح
 لليوم الأول **قوله** رمضان هذه السنة بجر رمضان بالكسرة لا صافته
 إلى ما بعده **قوله** خطر بيا له أي وإن لم تجزم على الصوم لأن خطوره بيا له
 مع فعل ما يعين عليه منصن للغيرم عليه **قوله** وإن لم ينزل كذلك إلا شئنا
 ومال في الإعجاب إلى خلافه راد في التحفة على أن في الإثم مع الاتزال نظر لأنه
 لا مقتضى له إلا أن يقال إنه حج مظنة تركه بجماع مفطر انتهى **قوله**

لعمركم

لم يملك هذا أيضا بطريقك الشهوة المحرم على الصائم بخلافه **قوله** لا ينقص
 كبدن امرء أو محرم أو شغل جنسية قال الفيلسوف لا يفطر ولو بشهوة كما اعتدله
 شيخنا آخره ولم يوافق على قول شيخنا الأول ونقل عن ستم على المذهب أن الوجه
 ما لم يقصد بالتصميم مع الحامل إخراج المني وإلا فهو استعناء مبطل وكذا لو
 لمس المحرم يقصد لإخراج المني واعتدله الخياري **قوله** وإن اتصل أي عضوها
 المباني منها في موضعها لأنه مستحق للإزالة لتوقف صحة نحو الوضوء على غسل
 ما تحته وقيد به النهاية بما إذا لم يخف من قطعها مخذور يتم ولا افطر **قوله**
 مباحة فلو علم من نفسه أنه إذا نزل افطر إلا أن اضطرر له وزاد في الإنفا
 أن لا يقصد به الاستعناء وتقدم عن ستم ما يؤيده وأقر في النهاية أنه لا ينقص
 بانفعال المني ونقصه للخرج بسبب استدامة النظر فاستدامه افطر
 ونظر فيه أنه قال لا يصح **قوله** بأحد فزجبه فان خرج منها افطر ولو أمني من
 فرج الرجال عن مباشرة وراي الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر مدة أقل
 الحيض بطل مسومه وكفارة عليه لاحتمال أنه امرأة ولو علت المرأة عليه ولم
 يحصل منه حركة لم يفطر إلا بالافترال ولو أنزل من لمس الفرج بعد انفصاله أن بقي
 اسم الفرج افطر والافترال **قوله** ونحوه من أكل وشرب **قوله** الاستعانة بها الوضوء
 جوفه ذباية من غير اختيار ثم سقي في آخر الجماع فأنضى منها مبيع المتيتم جازلها
 ووجب القضاء وتردنية الأمد أدية وجوب التقي على من شرب خمر قبل الفجر
 أو أكره عليه ولا فإن قلنا أنه واجب لا يفطر به ذنية الإعجاب بخلافه ومنى
 نزعها خطيا ابتلاها ليل أو اشبعته الكلاء عليه في الأول **قوله** عذريته بأن
 كان قريب عهد بالاسلام أو نسا بعيد في العلماء على المعتد خلافا لما في الإعجاب
 والفتح من عذره مطلقا **قوله** عمن خرج به أنه ترك الطعام والرجح فلا يفطر به كما
 سيذكره ومنه الدخان عند النوم ونظر فيه سم بأنه عذر **قوله** كما طهر إذا ن
 لا بد من الوصول إلى الجوف دون أول المنطبق ويقاس بذلك بالطن الذكر وما ظهر

لو تم

من فرج المرأة عند الجلوس على العدم من ظاهر **قوله** والاخليل الذي يظهر في أوله
عند تحريكه لا يفطر **قوله** الدماغ هو الخ وحريته الجلاء الرقيقة التي تكون
الدماغية دخلها كالليس **قوله** باذن خلاف ما اذا لم ياذن وان تمكن من فعه
قوله ليس يحوف اي لم يحدوه جوف **قوله** جافية هي الجرح الذي ينفذ الى الجوف
كالطن والصدر والثغرة ونحوها **قوله** حقة بالضم كل دواء يدخل في القبل
او الدبر والاولى محلها هنا على الدبر تسبق الذكورية كلامه وراجع للاول **قوله**
سقوط نفخ اوله ما يصيبه الانف من الداء **قوله** باطن المعان جمع الى الجافية
والحقنة جمع معا كرمي وهي المصارين **قوله** والدماغ راجع الى التسقوط **قوله**
الخشوم جميعه من الظاهر في حصى الخيط للقلوب ولو لم يصل الى الدماغ لم يضرب
بان لم يجاوز الخشوم انتهى ونحوه تغير الالف في قوله الخادم وهو دهم انه اذا
وصل الى قصبة الانف وانصل بالعين مثلا ولم يصل الى المثانة فيكون في العنبر
والقياس الفطر كالخلق وكما لو قطر في اطلاله ولم يصل الى المثانة فيكون في العنبر
العصبة من الخشوم **قوله** المسام تتلثت الدم الاخيرة جمع سم تتلثت اوله في الفتح
افصح لقب البدن من حال الشعور وهو لطيفة جدا لا تذكر **قوله** بغبار عرق
الجس من مطلقا والظاهر ان اخذه بان فتح فاه عن غير قليله والاعني عنه وان
واما من فاطلق في النهاية وغيرها العفو وان كثر وتعدو لم يقيد بالظاهر لكن
الشوبري عن سم غرم والجس من الاعني عن قليله الحاصل بغير اختياره فله جرم الخطيب
لوجوب غسله فيه نظرها لم تكن متقولا ولا القليوب لا يضرب ولو كان نجسا وتغيرا
وامكنه الاحتراز عنه بخواتمها في مثله **قوله** بدخول دابة تسبق الفطر بلخا
قوله لعدم قصده ظاهرة لو قصد لا يضرب عليه العباب في الارباب تعين
حمله على ما لو كثر **قوله** وان ابيض ريقه في الحقة يظهر العفو عن ايتي بدم لثته
حيث لا يمكنه الاحتراز عنه قياسا على ما مر في مقعدة المبسور في ان ابتلعه
مع علمه به وليس له عنه به فصوله صحيح **قوله** تغيره ريقه اي لو تدهق

الرج

واما الرج والطعم فقد سبقا **قوله** بخراي فها وان امكنه ليلا وخرج مجري
ابتلاعه قصد افاده مفطره بيا كونه بالتحليل بعد الاكل ليلا خروجا للخلل
قوله ماء المضمضة تسبقه الى جوفه ثلاثة اقسام ليفطر به مطلقا اذا
سبقه في غير مطلوب كالرابعة وكانها سده في الماء ولولجنا به حينئذ
في الغسل لا على تلك الحالة فان اعتماد سبقه اثم وافطر قطعها وغسل بغيره
او تنظف ليفطر ان بالغ وذلك في المطلوبه في نحو الوضوء لا يفطر مطلقا عند
تجسس الفم لوجوبه بالمبالغة لغسل كل ما في الظاهر **قوله** ان بالغ مع تذكره
للمصوم وعلمه بعدم مشروعيته وصنعت المبالغة بان يجعل ليقه او انقه
ماء بحيث لا يتبق على الجوف **قوله** بغير مبالغة ان وضع شيئا بفيه عمد اثم
ابتلاعه ناسيا لا يفطر به ولا يتم قياسه لو وضع ماء المضمضة الرابعة بفيه
ثم ابتلعه ناسيا لا يفطر فيفترق بين التسبق فيهما والابتلاع ناسيا وهو
وان توقف فيه **قوله** من ما موريه لغسل اذ نيه في الخبابة فسبقه
الما لا يفطر وان لم يحل اسده **قوله** بعد اليقين بان يري الشمس غربت فان
حال بينه وبينها حائل فظهر الليل في المشرق **قوله** بقوله وان كان خاسفا ظن
صدقه **قوله** مكرها ولو على الجماع بشرط ان لا يتناول له شهوة نفسه بل
لرغبة الاكراه وليس منه اذا افاجاه قطاع الطريق فابتلع الذهب خوفا عليه
فالراجح فطره به **قوله** او ولدن لم يتقدم ما يدل عليها حتى تكون محقرة والفطر
لها بناء على الراجح انها توجب الغسل ويحرم على المايض والنفساء المامسان
بنيتة ولا يجب عليهما تعاطي مفطر وكذلك نحو العيد خلافا لغيره **قوله**
لم يتعد به ولا اثم وبطل صومه ولزعه القضاء وان كان لحظة من النهار
ان شرب من يلا للعقل ليلا تعدى فان كان الحاجة فهو كالاعفاء ان استغرق النهار
بطل صومه ولزعه القضاء ولا اثم وان لم يستغرق صومه واما الجنون
من غير تسبب فيه ففي طر اية لحظة من النهار بطل صومه ولا قضاء ولا اثم

هذا المختصر ما اعتقده اولاً في العفة ملخصاً له من الاجاب ثم اضطررنا بضميرنا
وقد كتبت في ذلك في الاول نحو خمس ورق واصحته بحاله اقف على من يستفي اليه
قوله ان افاق يعني خلا عنه كان طلع الفجر ولا انحاء ثم طرأ واستمر الى الغروب
فهذا الم يفهم منه ولكن خلا عنه وظاهر كلام المصنف انه ان تعدي بهما لا تكفي
اذا قلنا لخطه وقد بينت في الاول ما في ذلك من الاضطراب وكلامه شرعي لا شرعي
له كالصريح انه يكفي بل من هو ان غير التعدي لا يطل صومه وان استغرق النهار
وفي التحفة في الرد على العقال ما يوفي اليه **قوله** ولو غر وجب العروقة في تغيير
احتياحي الشامع ولو للتمتع بالنسبة لعادم الهدى إشارة للخلاف في صحة
صومه **قوله** بان اعتاد في تثبت العادة بحجة على المعتد في الصوم الاثني
قبل انصف شعبان مرة ولا في فتاويه ان لم يجال فطر مثل ذلك اليوم الذي
اعتاده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين في اكثر اسابيعه جاز له صومه بعد
النصف ويوم الشك وان افطر قبل ذلك بعد النصف واما اذا اعتاده مرة
قبل النصف ثم افطره من التسبوع الذي بعده ثم دخل النصف فالظاهر انه لا
يجوز له صومه بخلاف ما اذا صام الاثنين الذي قبل النصف ثم دخل النصف
من غير تحلل يوم الاثنين آخر بينهما فانه يجوز صوم الاثنين الواقع بعد
فاذا صامه ثم افطره من التسبوع ثانياً ثم صام الاثنين الثالث يوم الشك
فالظاهر انه يجوز له صومه هذا ما ظهر لان ولعلنا نر وادفيع علماء او
نعاد انتهى فتاوى الجامة ملخصاً **قوله** مستقر كان نذر صوم كذا افواق يوم
الشك اما اذا نذر صوم يوم الشك فانه لا ينعقد نذره **قوله** لنقل كان
شرع في نقل ثم افسده فانه ليس قضاءه واذا صامه قضاء لم
ذلك ورد الله **قوله** ما بعد النصف ما لم يجزه ولا فالصحيح **قوله** لا نقضوا
لفتح اوله وثانيه وثالثه المشدداي لا تنقضوا حذف احد في الثانيين
كقوله يروي تصدي **قوله** ويفطر يوماً في الموجود في الصحيحين وغيرهما كتب

الحوي

الحديث والفقه المارجل كان يصوم صوماً فليصمه فما ادري هل ما في هذا
الكتاب من تحريف النساخ او تحصيل من الله لما دخل في عموم الحديث او انه رواية
قوله بالوارد هو اباحة المعتاد الباقي مما سبق وهو النذر والعصا
والكفارة وما ياتي وهو وصل صوم ما بعد النصف بما قبله **قوله** النصف
فاذا صام الخامس عشر من شعبان جاز له صوم النصف الثاني منه ولو افطر
بعد صومه المتصل بالنصف ولو لم يمتنع عليه الصوم بعده بلا سبب
قوله السابق هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا انصف شعبان فلا تصوموا
قوله حفظاً منقولاً لا جله فهو مختص به **فصل فيمن يجب عليه الصوم قوله**
في الدنيا اما وجوب عقاب على تركه في الآخرة فيلزمه وترويه التحفة
في حرمة اطعام المسك له في نهار رمضان لانه اعانة على معصية وفيه
انه انما يجز لو كان صائماً قبل الاطعام الا ان يقال ان اكله من بل الامساك
الواجب عليه وانما يجز ان كان الامساك نجماً عليه لان الكافر انما يكلف
بالجمع عليه فراجعه وبحث في الاجاب ان المميز اذا اعتقد الكفر عند النية
في الصوم او الوضوء لا ينعقد بخلافه اثباتهما فلا يصح ان الصلاة بتطل
بدن مطلقاً **فصل فيما يسبغ الفطر قوله** او الذي يسبغ التيمم هو المعتد وكذا
اراد بالجمع بينهما الجمع بين التعبيرين الموجودين في كلامهم **قوله** زيادة مرصده
وان تعاطى ليلاً ما يرمضه نهاراً فصد ان وجد المرض قبل الفجر لم يتركه
النية والالزمة ثم ان عاد افطر وجب عليه القضاء من غيرهم من سائر ظرف
المسقة بيقين النية في رمضان ثم من جهة منهم مشقة شديدة افطر
وفي الاجاب يجز تعييد ذلك بما صيف تركه ما له وقع عرفاً وفي التحفة
لو توقف كسبه لخنوته المضطر اليه هو او مخرجه على فطره فله الفطر
بقدر الضرورة **قوله** يسبغ التيمم هو المعتد عند الله واعتمد شيخنا في
والخطيب ومن رآه ذلك يسبغ للفطر وان خوف الهلاك هو الموجب له اذا

صام في لزمه الفطر صح على الراجح **قوله** بحيث خشي الخوان كان صحيحا مقبولا **قوله**
والمسافر لو نذر صوم شهرين معينين كوجوب طاراه فطره للتسفر واقر به النهاية
تعييده من يبرجوا اقامة يقضي فيها بخلاف مديم التسفر ابداء ومثله لو كان المسافر
يطبق الصوم وعلب على طمعه انه لا يعيش الى ان يقضيه ثم مرض وخوف ونظر في الخفة
في الاول وفيه المأعاب والامداد فيها ولم يرتضها وفي الخفة من ايام الفطر
بالسفر حيث لم يخش ميع يتعم لم قصد تسفره محض الضرر كمن يسلك الطريق
لما بعد للقصر **قوله** محمول الخوا على ما اذا خشي منه ميع يتعم وفيه المأطاد ما
يؤيد كلا الحليين كما بينته في الاول **قوله** لو وافي ولم يتنا وكوا فطر
قوله كمال اليوم اي كونه من رمضان ودفعوا به ايراد وجوب للمساكن
في يوم التشك اذا ثبت في اثنا والمنا ركونه من رمضان لانه لم يعلم كمال اليوم
قبل ثبوت كونه من رمضان انه منه وارادوا بالتقليل الاول دفع ما يجب فيه
للمساكن من ترك النية ولو سهوا والمتعدى فطره **قوله** في الخلاف اي خلاف
موجب القضاء **قوله** لعند محله ان بقي الى رمضان الثاني ما يزيد على ما عليه
من الصوم والاصار فور يا فان لم يصم لزم العذبة والقضاء **قوله** والمجنون
لو اردت من جن لزمه قضاء ايام الجنون بخلاف ما اذا سكر مخمرا فانه يقضي
ايام السكر فقط **قوله** في بعض ذلك بينته فيما **قوله** مع عدم العذر هو في
الساقى لكونه يشتر لجدام للاهتمام بامر العبادة فهو نوع تعصير **قوله** مخالف
للعادة هي ان المحدث لا يلزمه الفور في القضاء **قوله** في الرواية فرق
في المأعاب بينه وبين ناسي النية حيث كان قضاؤه على الترخي بان التعصير
هنا الظاهر لان له حيلة في ادراك الهلال بالباد لا حيلة له في دفع النسيان
قوله وطرد المأعاب اي فيما اذا نذر جهدة في الاجتهاد في الرواية ثم مرادهم
بيوم التشك ايضا غيره في قولهم يحرم صوم يوم التشك لان المراد به هناك اذا
حدثت برؤية الهلال وهذا ما هو عم من ذلك **فصل في سنن الصوم** **قوله**

الذي

ان اري اي وقضه **قوله** مع عدم يتقن الغروب اي وان ظننه ووقع في النهاية
اذا تحقق الغروب او ظننه بامارة **قوله** وان كان بمكة اي فلا يقدم زمزم
بها عليه خلافا للحب الطبري **قوله** الرطب بلحونه البصر الذي تم صراحه
قوله لم يجد لو تعارض التعجيل على الماء والتأخير على التمر قدم الاول **قوله**
حسوات ليسن ثلثيها وهي الشرب شيئا بعد شي **قوله** فان عجز عن الترتيب
لكمال السنة فيحصل اصلها باي واحد وجد من الثلاثة **قوله** بعد الفطر يحصل
اصل السنة قبله فغني افطرت اي اردت الافطار وكذا اذهب الظن وانبت
العروق **قوله** وعليه رزق كل افطرت ذكرت غير هذا فيهما معا ورؤية المأعاب
والتسليم ونصر المقدسي ليسن ان ينوي الصوم حتى وتوقف فيه لا ذرعي
ثم قال وكان وجهه خشية الغفلة **قوله** مثل لجره لو تعاطى ما البطل
ثوابه في المأعاب الا ان يسهة الفضل المحصول لفطره مثل لجره لو
سلم صومه ويسن للفطر عند الغير ان يقول ما صح انه صلى الله عليه وسلم
كان يقول وهو اكل طعامكم بالبرار وصلت عليكم الملائكة واقطر عندكم
الصائمون **قوله** في الشحور يضم السنين لامل في الشحور وفتحها اسم للمأكول
حج والاول هو المراد هنا قال في المأعاب وان قيل اكثر الرواة بالفتح فقد
قيل الصواب يضم اذ الاجر والبركة في الفعل صيغة والمأكول مجاز **قوله**
بركة لان فيه اجرا عظيما باقامة السنة وتقوية للبدن وتنشيطا على
الصوم والحيوية له ومخالفة لاهل الكتاب **قوله** مجلوا الفطر ما يفعل الله
من التمكن بعد الغروب ومن ايعاء الاذان الثاني قبل الفجر خلافا للسنة
قال القسطلاني في شرح البخاري فلان اقل الحيفر اذ فيه فتح الباري وكثير
فهم الشر **قوله** وفيه ضبط لا اي فلا فضل ان يفعل الله اذ العي بينه وبين
الفجر فحسنوا به **قوله** يربك بفتح الراء على الافصح من راب وقضه من
اراب اي اترك ما تشك فيه من الشبهات الى ملاشك فيه من الحلال **قوله**

دون

باطن اذنه يحمل على مبالغة مني فيها قال ابن القيم في تحفته الاولى في
التعليل ان يقال لاجل ان يؤدي العبادة على الطهارة **قوله** من قول ابى هريرة
هو في الصحيحين لكن في صحيح مسلم انه رجع عن ذلك كما بينته فيما **قوله** من قول
في شرح مسلم من ثلاثة اوجه ارساد الى الافضل وهو ان يغتسل قبل الفجر
الثاني يحمل على من ادرك الفجر بجماعا فاستدام بعد طلوعه علما فانه يغتسل
والثالث منسوخ وانه كان في اول الامر حين كان الجماع محرما في الليل بعد
النوم ثم قال قال ابن المنذر وهذا الحسن ما سمعت فيه انتهى واستبعدت
الكلام على ذلك في الاول **قوله** ويؤكد اي فرضت الصوم وان اثم به فحرم
لعمري فيحصل له بها الاثم الشديد واحباط ثواب الصوم وزيادة على ذلك
وعبروا بالندب لئلا يتوهم منه عدم صحة الصوم كاستقواء **قوله** وان
ايضا الكذب لحاجة نحو اصلاح والعينية لاختلاف **قوله** يحيط اي المحرم
من العينية والخيبة بخلاف الوليين ككذب لا فساد مطلق وذكر عيب
نحو طيب والجائز وسبقا انفا **قوله** الصحيحة بنيت بعضها فيها
ونية الملبغ لو اغتتاب وقاب له توثر التوبة في النقص الحاصل بل في رفع
الائم فقط **قوله** حكم الصوم هو كلف النفس عن شهواتها لتتكسر عن الهوى
وتقوى على التقوى بكنس سائر بوارحها عن تعاطي مشبهاتها **قوله** وان
الغلة من غير تاديبه على المعتمد لانه ترفه لا يلبس بحال الصائم **قوله** يشأته
اي يشتهه متفرضا المشأته **قوله** جنة بضم الجيم وتشديد النون المفتوحة
اي يستمر وخالج من الفت ومن النار لانه امسك عن الشهوات والنار
مخوفة لها ومنه الجن اي الترس والجن لا يستلزم **قوله** يرفق بضم
وكسرهما مضارع رفعت بفتحها وفتحها مضارع رفعت بكسرهما وفتحها
رباعي هو السحب وفتحها مضارع رفعت بضمها وهو خلاف الحكم
وخلاف الصواب **قوله** فانه اي بآرعه ودافعه **قوله** تكراره من بين او

ثلاثة

ثلاثة اولا وكان مقصده تفاديه ليرى ربا **قوله** وعكسه اي الجحامة
من عذبه له **قوله** من فطره بكن اي بالجحامة واما العصف فله خلوق في عدم
الغطرية والراجح انه خلاف الاول **قوله** عن السراي في قوله ثم رخص صلى الله
عليه وسلم في الجحامة للصائم **قوله** في وجهه اي في المذهب ضعيف ومجمله في
الكثير وعند العصف والاول لا يفطر قطعا **قوله** لو هذه اي فرائده طاهرا الاول
قوله وافطر اي ان وصل جوقه شي من عيبه يقينا ولا فالا فطر **قوله** قوله
ذوق هو مكروه الا ان احتاج لمضغ التمر لتغنيك صبي او لطعامه وبكوه ثم
ما يصل رجليه لدماغه **قوله** القبلة بالضم **قوله** قد ينظنها لتعليل لكونها
خلاف الاول ولم تكنه لصعق اداها الى الاطلاق **قوله** وتحرم لظواهر ان
محله في الفرض **قوله** وان نام في عتمة واعنه القطيب ومروا له
علامها **قوله** غامبالوا اصل كره قبل الزوال قال الزبيري فتزول بالفتور
وتعود بالفجر **قوله** وتزول لكونه في التحفة كراهة ان الله بعد الزوال
بغير التساؤل كما صيغ الحشنة المتصلة ثم قال لا قرب للمدرك الكراهة
وكلامهم علامها **قوله** اجود روي بضم الدال ويجوز نفسها وكان محمد بن ابي
الفصل المروي يقول لا يجوز النضب لان ما مصدرية مصافة وتعدى
وكان جوده الكثير في رمضان **قوله** ان يفر الخ اي الهداية في الملبغ
يقرا عليه غيره ما قرأه او غيره كما اقتضاه اطلاقهم **قوله** لا سيما كمال تقيد
ان ما بعدها اولي بالحكم مما قبلها لادارة استثنائها وتشدد وتخفيف
المثل وما اتمام موصولة او زائدة ويجوز رفع ما بعدها على انه خبر مبتدأ
مخذوف فتقول جاني القوم لا سيما القول اي الذي هو اخوك ونصبه
مخذوف وجوه بالاصناف وهو الامرج **قوله** لا اتباع اي في كونه اكد من
سائر بلا حاديت صحيحة تخصه واما في جميع رمضان السابق في كلامه
قرواه الشيخان **قوله** اتفاقا اي اتفاق الاكثرين ولا فقد اختلف فيها

في المذهب وطريقه على اربعين قولاً اوردها الخاطفاً بنجره فتح البارح
قوله انضاره النووي اذ لا يجمع الاحاديث الصحيحة المتعارضة للابدية وكلام
 الشافعي في الجمع بين الاحاديث يقتضيه وعليه وان القراني وغيره انما يعلم
 فيه باليوم الاول من الشهر وذكر قاعدة ثم قال قال الشيخ ابو الحسن ومنه
 بلغت مبلغ الرجال ما فاتتني ليلة القدر بهذه القاعدة فان القليوبي في
 حواشي الحلي وقد نظمها بقولي . . .
 . يا سائلي عن ليلة القدر التي . في عشر رمضان الاخير حلت
 . فانها في مفردات العشر . تقرب في يوم ابتداء الشهر
 . قبل الاحد والاربعاء التاسع . وجمعة مع الثلاث السابعة
 . وان بد الخميس والخامسة . وان بدا السبت فالثالث
 . وان بدا الاثنين فهي الحادي . هذا عن الصوفية الرهادي
 وقد وقعت على قاعدة في ذلك الخلف هذه وقد نظمت ايضا ولا طجة
 الى المطالعة **قوله** هذه الامور عليه الجمهور وبيت في الاول ما يؤيده
 وحججه وما يعكس عليه وما يحاج به فليجده **قوله** يفرق فيها اي تؤمن الملا
 بان يكتب فيها جميع ما يستمع في تلك السنة وبان يفعلوا ما هو مقرر
 مما سبق عليه تعالى به وتعديره له وقيل التي يفرق فيها ليلة النصف من شعبان
 وخطاءه في المجموع **قوله** ويكتبها لان رؤيتها كرامة وهو ينبغي كتمانها في
 الاطهار من الخطر كظن علو منزلته عند الله اوردته على اقرانه مع احتمال
 الاستدراج **قوله** ويجبها في صلي المغرب والعشاء جماعة حتى ينقضي شهر
 رمضان فقد اخذ من ليلة القدر بخط وافر واه البهوت **قوله** ما تقدم في
 رواية وما تاجر ونصب ايماناً ولست سابعاً على المفعول له او التميز وال حال
 تباين المصدر باسم الفاعل **قوله** وقيسن لها الخ بليت فيها ان يومها
 عليها في الحديث لا مقيس **قوله** عدم المرتجاء تبه كالأحاديث بما بينته

في الاول

في الاول وفي رواية كان فيها قراسا طها ساكنة صاحبة ولا يحل لكوكب ان
 ينجي بها حتى يصبح وان امانها ان الشمس صبيحتها تخرج مستوية ليس لها
 شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان ان يخرج معها يومئذ وروي الطبراني
 ولا سحب فيها ولا مطر ولا ريح الحادي كذا في الاحاديث الصحيحة وغيرها
 وروي الطبراني هو ليلة تريح ورعد ومطر **قوله** بذلك الذي فيه انها تطلع
 يومئذ لا شعاع لها الا غير وعدم الحروا البوزية حديث غير مسلم واما قوله
 ايضا فلم اتف غنية على حديث وفي حديث ابن خزيمة حمرا ضعيفة فخره
قوله ومكة كذا هو لم يكتفي بنقلها النووي في غياض والثانية ان ذلك
 علامه جعلها الله لها وفائدة معرفتها بعد فوات الاجتهاد في يومها
 لها بالنسبة للعالم بناء على انها تلزم ليلة بعينها ومن علامتها ان المياه
 المالحه تعذب ليلتها وان ينحصر السلف الملايكة طائفت فوق رؤس
 الناس ليلتها وروي التخل واصفاً ضعفه في الارض **قوله** حال فضلها
 اما اصله فينا له كل من يشد الميزان فيها وان لم يرها **قوله** الوصال عند اجمع العلم
 بالنبي بالعدر **قوله** مظهر ليس منه اجماع على المعتمد **فصل في الطهارة**
في رمضان وما يجب فيه قوله التعزير هو مستثنى من قولهم تعزير في كل
 احد فيها ولا كفارة وحمله في غير من جاء تأييداً مستغنياً ما ذا يلزمه اما
 هو فلا يعز **قوله** نحو نوم اي من نسيان او كراه اما اذا لم يكن ذلك فانهما
 تعزير برأس الذكر قبل تمام الحشفة فما يوجد موجب الكفارة الا وهي
 ونحت في الحشفة وجوب الكفارة على الوطء في الدبر باجماع ثم استدل بعد
 افاقته لكن المعروف في كلامه يحتمل خلافه بل هو صريح هذا الكتاب نعم ينبغي
 نديه من وجاز الخلاف **قوله** فاسيا اي للتقوم او للنية ليل **قوله** كان
 افسد كذا مثله اذا افطر بعد ايامه جامع فلا كفارة **قوله** بعده ومثله اذا
 قارن الجماع ابتلاع المصطر **قوله** ومن مثله يضم الميم والهاء اي ومن مثله

عدم وجوب الكفارة على غير الأثم خطن لئلا يجوز له حج الجماع والذي مترجحو
المسافر والمرضى إذا جامعاً بنية الترضخ **قوله** بذلك أي بالنسك في دخول
الليل وأما النسك في بقائه أو طر دخوله بامارة فانه يجوز للأطمار ومن سوط
الكفارة بالشبهة تعلم انه ينبغي زيادة قيد في الملاء وهو ولا يشبهه كان زاده
في غير هذه الكتاب **قوله** كاملة الرق وان كان مديراً او معلقاً عنه بصفة
إذا جازة عن الكفارة او علقه بصفة تسبق لأولي الاستولة والمكاتب
كتابة صحيحه وفي البعض تفصيل بنيتها فيهما **قوله** في غرة الجنين الذي يمنع
الأجزاء هو الذي يثبت الرد في المبيع **قوله** وغيرها أي من المعاملات
قوله وذلك أي بحمل حاله ليتفرغ عما يحصل له اذ غير القادر على ذلك يكون
كله على الناس **قوله** العليا أي انا مل اصانع اليد العليا غير الإبهام **قوله** ينابح
المشي أي يخرج مشقة لا تحتل عادة **قوله** الإنسان أي ولو جميعها وكذا
صغيف بطش وفاسق واحمق وآبق ومغضوب وغائب عنت حياتهم اوبات
وان حصلت طالة العتق **قوله** ويجنون أي في الكثر أو قالة فان استوى بالجزا
ان كانت الأفاق في النهار وتيسر له الكسب ليلاً ومن سمر وقتادون وقت
كالجنون في تفصيله وبقاء قبل بعد الأفاق في منع الحمل في حكم الجنون **قوله**
بروفاي عند العتق فان برأ بعد عتاقه أجز الخطا الطر الذي يبري بروه
يجري وان اتصل به الموت بخلاف ما لو أجز لا يجرى بعد عتاقه لان عوده
جديدة **قوله** في الإبهام مثله لو فقد أخله في غير الإبهام فيصرف قطع أخله منها
قوله في الوسط أي في أجزائها بخلاف العلين من الخضار والبصر فان نقصنا
منها صر **قوله** كاملة قدرته على بعضها كالأعدم وكذلك بعض الصوم لا يحصل
الطعام اذ لا بد له من إخراجها ثم الباية اذ اليسر **قوله** بعض خصاياه لخدمة
لمنصب يال خدمته بنفسه او بخامه بحيث يحصل له مشقة بعنفه
لا تحتل عادة ولا ترفوات زاهية او مرضية او بمسونه **قوله** ومسكناً

يجري

يجب بعده كأبعد حين القها وان كانا تقيسين بحيث يجد بعينه المسكن
مسكناً يكفيه وتنايعته لعم ان التسع المألوف بحيث يكفيه بعينه وباقيه
يحصل قبة لزمه واحتياجه لامة للموحي هو الخدمة **قوله** وغيرها أي كائنه
وفرش من لزمه مؤننه وفريين ولو موخلاً وكتب الفقيه وحصل الجدي وآلة
المحرف وثبات العجل كما سبق في قسم الصدقات والمراد كفاية العمر الغالب
ولا يتابع ارض لا تفضل عليها ولا يسر مال لا يفضل عليه عنه ولا يجب شراء
الرقبة بزيادة على ثمن مثلها لكن يمنع الصوم فيصير إلى وجوها ثمن مثلها وكذا
غيبه ماله ولو فوق مسافة العصر **قوله** شهرين فان تكلف العتق اجراه ولو
بان بعد صومها ان له مالا لم يعتد به **قوله** متابعين لو ابتدأها عالماً طرق
ما يقطعها او جاهلاً لم يعتد بما أتى به لكن يقع له خلاص حيث كان جاهلاً
به **قوله** ورضاع هذا الحليض والنقاس اما يتصور في كفارة الغنل اذ
كفارة كل من رمضان والظهار مختص بالرجل لا ان يصور بما اذا مات فتسبها
المظاهر وصامت عنه او باذن قريبه او وصيته لها به لكن سياتي انه
لا يلزمها السابع فيد فرأجه **قوله** يجيز من لم تعتد انقطاعه شهرين ولا
لزمها الصوم في وقت **قوله** وجنون ان تقطع جاء فيه تفصيل للمريض **قوله**
مستغرق قيد به لما سبق ان اذ افاق فيه لحظة من النهار صح صومه **قوله**
عسر أي بان المحقق بذلك مشقة شديدة وان لم يتبع التيمم ولو كان يعتد
على الصوم في الشتاء دون الصيف كان له العدول إلى الطعام لجزه
الآن في الصوم **قوله** أي ملكاً اذ لا يجرى حقيقة اطعامهم **قوله** أهل الزكاة
ولا يجري الدفع لبنين هاشم والمطلب ومولاهم وان كانوا فقرا **قوله** مشاعاً
فلجميع الستين ووضع الطعام بين ايديهم وقال ملككم هذه القوي ولهم القسمة
بالتقاروت بخلاف ما لو قال خذوه ونولي الكفارة فانه انما يجري ان اخذوه
بالمسوية او من اخذ ماله دون **قوله** كفارتين اما في واحدة فلا يجري **قوله**

وله اي لعنوا الكفر المنطوق وقد علم مما تقدم ان علي المفسد خمسة اشياء واحدة
عند الله ان لم يتجاوز عنه واربعه في الدنيا القضاة لليوم الذي افسده
والكفارة العظمى والتعزير والامساك لليوم الذي افسده **فصل في العذبة**
الواجبة بدلا عن الصوم وفيه حجب عليه قوله بثلاث طرق فبطلان النسبة اليه
الطريق الاول منها اذا الولي فيه اما القضاء او العذبة لا الجمع بينهما المستفاد
من قوله حجب مع القضاء العذبة والموجودة كلام غيرة في ايراد الطرق المذكورة
انما هو ذكر العذبة فقط لا المعية اللهم لان يقال قد يتصور في الطريق
للاول اجتماعهما فيما اذا اخرجت الميت المذكور عنه حتى جاء رمضان
اخر فانه ان اراد العذبة عنه لزمه لكل يوم مدان وان اراد الصوم عنه لزمه
مع كل يوم مدد للناخير واذا كانت في المسئلة تفصيل لا اعتراض في
الاطلاق فخره **قوله** جنس العطرة جنس هذه التفسير خلاف اليهودية
كلام اجتنابا او ضمنه في الاول **قوله** او كفارة قال القليوبي في خصوص
الحلي عن الحسين او تمتع او قتل او ظهار علي العمد فيجب منها ما تمكن منه فلو
مات بعد لزوم كفارة الظهار بعشرة ايام مثلا لزم نذر العشرة دون
ما زاد ويلزم الولي في الصوم اتمام كل يوم شرع فيه لا غيره ولا يحجب عليه النباح
في كفارة الظهار ولا في نذر شرط الميت تناجده لا تقطاعه بالموثوق
قوله فالبخ اي الحال الذي هو فيه عند اول مخاطبته بالقضاء **قوله** فريما
فلا يجوز لاجنبى الاطعام عنه لا نذر بل غيرة في خلاف الحج وكذا ايقاع
في الاطعام في الامتناع والامتناع في النهاية اذا لم يخلف تركه فلا يلزم
الوارث اطعام ولا صوم بل يمين ذلك له وينبغي نذبه لمن عدا الوارث من
بقية الاقارب اذا لم يخلف تركه او خلفها وتعدى الوارث بتكرار ذلك
قوله من اذن لا يستلزم في الاذن والمأذون البلوغ لا الحرية **قوله**
او من اذن له الميت يستوي ما زون الميت والقريب **قوله** وللاطعام اولى

لغير

لغير الاطعام نطق وبعضهم يصوم لاجنبى لا لغيره وقد يتعين للاطعام كما
لومات مرثدا **قوله** لم ياذن اعقد الله كالا سبني انه لو قام بالعزيب
ما يمنع للاذن او امتنع منه او لم يكن له قريب لا ياذن الحاكم بل ان كانت
تركة تعين للاطعام ولا فلا يحجب شي واعقد في النهاية ان الحاكم ياذن **قوله**
وفارق له فان للاجنبي ان يحج حجة الاسلام عن الميت وان لم يستطع وكذا
اذن الميت ولا قريبه واما المعصوب فلا بد من اذنه **قوله** فلا قضاء
لحنية التحفة القول بجواز الصلاة عنه اعتمده جمع من محقق المتأخرين
وفعل به السبكي عن بعض اقاربه لا وعن البيهقي ان الفساق فيقال في
الاعتكاف يعتكف عنه وليه وفي رواية تطعم عنه وليه قال صاحب التمهيد
ولا يبعد تخريج هذا في الصلاة فيطعم عن كل صلاة مدا وقال القليوبي
قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تعليده لانه
من مقابل المصالح انتهى **قوله** عقب موجب المراد منه ان لا يدرك زمانا يصح
صومه عن القضاء في ما تليوم العيد لا يدرك صومه وكذا انانية
قبل الغروب او بعده وليس به مانع من مرض او سفر فهو ممكن في يوم واحد
وهكذا او الكلام في المعذور واما المتعدي بفطره فنسبق في كلامه انه
يجب نذر صومه مطلقا **قوله** الي موته اي وانا ستم سنين **قوله**
وقبل التمكن لو التمكن منه يحصل بحضور المال والمستحقين **قوله** لا يقدر
اي في زمن من الزمان اما من يقدر على الصوم في زمن فهو كغيره من الفقهاء
ايقاعه فيه **قوله** كهرم هو الضعف من كبر السن والمراد بالزمانه هنا
الضعف الحاصل من المرض بعد زواله المانع من الصوم **قوله** شديدة
اي يبعث اليتم **قوله** اي يحلفونه في البخاريان ابن عباس وعائشة
كانا يقرآن وعلي الذي يطوفونه والقراءة الشاذة يثبت فيها
الحكم عندنا **قوله** من عدم النسخ بيان الخلاف ما عليه الاكثر ومن النسخ

والناسخ من شهادتهم الشهر فليصمه وقد اوصت الشيخ في رفع الحجاب
عن المنسوخ من أي الكتاب **قوله** ابتداء ومع ذلك لو كلف وصام سقطت
عنه العذبة على المعتمد **قوله** للناظر بشي بخلاف غير الحرم من الحامل
والمرضع والميت **قوله** على ما يجنبه صيغة تبرى وكذلك انما فاهل
الاسلام لك واعتمده في التحفة والاعقاب وفتح الجواد واعتمده خلافة
شيخ الاسلام والخطيب ومرو هو ظاهر الامداد **قوله** مستحرة سببا
يفيد ان الخلاف في وجوب العذبة وليس كذلك بل هو في جواز الافطار
قوله في غير المرض يعني عنده وان كانت مستحرة او مقطوعة وان
بان الضائقة في الاول اشارة الى خلاف الفقهاء وظلوه في المصنوع و
الغير فيعين ان يكون الاول والثاني فيه **قوله** للشك اي في كون فطرها
في الحيض او في الطهر خوفا على الولد والشق الاول لا فدية فيه **قوله**
تضر الولد اي ينجح التيمم على المعتمد **قوله** او صائمة لا يضرها الرضاع
وان تبرعت كل منهما به عليه وعليه جروا في شرح الارشاد والدين وقوله
وغیره وقام رآته محمول في المستحرة على ما اذا غلب على فطرها احتيا
جها الى الافطار قبل الاجارة والافطار اجارة الارضاع لا يكون الاجارة
عين ولا يجوز استبدال المستوفى عندها فيها انتهى واعتمده في التحفة
والاعقاب جواز الفطر لمن تبرعت او استوجرت للارضاع وان لم
بان تعددت المراضع وهذا هو منقول المذهب كما اوضحته في الاول
قوله بنية الترخض اي لا جل المرض والسفر اما اذا ترخصت للرضع
او الحمل فقلزهما العذبة واطلق في الدين وجوب العذبة على المسافر
والمرضى ومن مال في الاعقاب الى الملاق عدم لزوم العذبة عليهما
قوله ولم تكن اي المنقذة وقوله بتفصيله هو اذا افطرت سنة
بوصافان زادت عليهما لزمها العذبة في الزايد وان لا يكون افطار
نحو

نحو المسافر للانفاذ وحده والا لزمته العذبة على الخلاف السابق انفا
قوله شحسان العرق والمفطر **قوله** وان وجب اي الفطر للانفاذ وانما
به الى العرق بين هذا او ما اذا بالغ في المضغنة لمخالسة الغم وسبقه
الما حيث لم يفطر به وفك لان الافطار في مسيلة للانفاذ وسيلة
الى الانفاذ ومسيلة لمخالسة الغم لطريق الذات فكان اقوي **قوله** من كاد
الفعال الذي اعتمده الله في كتبه ان الحيوان المحترم آدميا وغيره
يجب العذبة لانفاذه مطلقا وغيره من سائر الاموال ان كان لغیره
فالعذبة وان كان له فدية واعتمدهم رية لحيوان العذبة كالمس
واطلق عدمها في غيره من الاموال **قوله** سنة في الصحابة هم ابن عباس
وابو هريرة وابن عمر وعلي وجابر والطين بن علي رضي الله عنهم **قوله**
اذ حضره لم يلا في الامداد والنهاية الى انه لا فرق بين المتعدي به
وغيره ولم يصح في التحفة والاعقاب بتدريج **قوله** جهلا اي بحجة القاب
وان كان محالطا للعلماء لبقاء ذلك لما بالعذبة فلا يعذر بالجمل بها
وفي النهاية موته اثناء يوم يمنع مكنته فيه **فصل في صوم النطوع** **قوله**
في سبيل الله الحرف لاكثر انه الجهاد وفيه شرح مسلم هو محمول على من لا
يتضرر ولا يعوق به حقا ولا يخل به قتاله ولا غيره من تمام غزوه
والمراد بالمباعدة عن النار والمخافة منها والحريف السنة انتهى ويحتمل
ان المراد به مطلق الطاعة وعبر به لكونه صحة القصد والنية **قوله**
المناكدة فسر به لان كلام المصنف يومهم صر المسنون فيما ذكره وليس
كذلك اذ منه صوم يوم لا يجدي بنيه ما يخله الحديث عابسه **قوله**
احتمسب بلفظ المضارع وضميره عايد الى النبي صلى الله عليه وسلم قال
الفليقوي وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره عايد الى الصوم وفيه
بعد **قوله** التي قبله اخرها سلب المحر واول الثانية اول الحرم فالسنة

الأول لم يتم بل بعضها مستقبل كالسنة التي بعده **قوله** الصنعا
 معتمد الله ومال في النهاية إلى شموله الكبار والذين يجيء أن ما صحت
 الأحاديث فيه بأن شرط التكفير اجتناب الكبار لا يشبهه في عدم
 وما صحت فيه بأنه يكفر الكبار لا ينبغي الوقف فيه وسبق الكلام فيما
 اطلعت فيه الأحاديث التكفير وملت في الأول إلى شموله الكبار
 فالفضل واسع فلا ينبغي التقييد مع الإطلاق وذكرت في الأول في هذا
 نحو ثلاث ورقة وأصحت اختلاف العلماء فيه **قوله** والمسافر أي
 طويلا وقصيرا **قوله** إلا ليلا أي ولم يكن مسافرا **قوله** مطلقا كذا
 الاستي والإمداد والنهاية والخطيب وغيرهم وفيه في التحفة والألبان
 بما إذا الغد الصوم وملا في الإمداد والنهاية إلى عدم رول كونه
 خلاف الأول أو مكررها بصوم ما قبله **قوله** من عشرين كونه عشرين
 أحجة وكونه يوم عرفة والراجح أن عشر رمضان الأخير أفضل من عشر
 ذي الحجة اليوم عرفة **قوله** عاشورا بالمد وكذا أنا سوعا والحد
 فيها رواها مسلم ويوم عرفة تحري فكرر سنتين ويوم عاشورا
 موسوي فكرر سنة وليس التوسعة على العيال في يوم عاشورا
 ليوسع الله عليه السنة كلها تحاية الحديث الحسن وذكر غير واحد
 مرواية أنه جريبه فوجده كذلك **قوله** كصيام الدهر أي قضا والمأثر
 خصوصية سنة شوال معنى **قوله** التحفة بلا مضاعفة تطير ما
 فالوه في خبر قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن انتهى وقد بينت ما فيه
 في بعض الفتاوى **قوله** وإن سن لا صومها أي في المعذور أو ما غيره
 فيرم عليه صومها قبل قضاء رمضان لأنه فوري وإذا تركها في شوال
 سن قضاؤها بعده وفي النهاية لو صام في شوال قضاء أو نذرا
 أو غيرها أو في كونه عاشورا حصل له ثواب تطوعها كما أفتى به

الوالد

في شعب الإيمان الفارسي
 السيد نور الدين محمد
 الأحمدي لا يجوز تسمية
 الثاني من شوال عيد
 ولا اعتقاد عيد
 ولا إظهار شعبي من
 شعار العيد فيه وفي
 فتاوى الشارح أن
 اعتقاد أنه عيد وضع
 الشارح كما وضع عيد
 القطر والاعتقاد
 اعتقاد ذلك ظاهر
 جلي وأما مجرد تسمية
 عيداً وإظهار شعبي
 العيد فيه فليس محرراً
 نعم ينبغي أنه خلاف
 الأولى الخ

الوالد كمن لا يحصل له الثواب الحامل المرتبة على المطلوب وما أفتى به الوالد أنه
 لمن فاته رمضان وصام عنه شوالاً أن يصوم عنه سنة من ذي القعدة محمول
 على من قصد فعلها بعد صوم شوال فيكون صامراً غير حصولها غير السنة
 انتهى ملخصاً وعند الله أن توي الغرض ونحوه فلا حصل أو لا حصلها سقط
 الآخر ولا يحصل ثوابه وفيه الاستسقاء في التحفة كونه في قضاء فيما أمر
 به الإمام أو الأمرين لا يتم **قوله** الأيام البيض على حذف مضاف أي ليلي
 الأيام البيض فلا تحين وبنيت وجه التسمية في الأول **قوله** كصوم الشهر
 روي البيهقي عن عبد الله بن سفيان قال أتيت المدينة فإذا رجل طويلاً اسودت فقلت
 من هذا قال الوالد فقلت لا نظرن علي أي حال هو اليوم قلت صائم أنت قال نعم
 ينظرون لما دون علي عمر فخطوا فأتينا بقضاء فأكلمه فذكره بيدي فقلت
 أي لم أنس ما قلت كل إلى خيرتك إلى صيامك أي اصوم من كل شهر ثلاثة أيام فأناب
 صيامك وفيه سنن البيهقي عن أبي هريرة عن أبي هريرة عن أبي هريرة عن أبي هريرة
 في تحفيف الله صيامك في تضعيف الله **قوله** بالسنتين فيم السنين وفتح النون
 المشددين وهما سنة صوم الثلاث وسنة صوم أيام البيض **قوله** الخلاف في
 كذا في الاستي والإمداد والنهاية ونظر فيه في الألبان لمخالفة الأحاديث الصحيحة
 وعلا في الضرر والتحفة بالحيطة أي لا احتمال نقص في الشهر **قوله** عامر أي في
 البيض من تقدير المضاف **قوله** السابغ والعشرين في التحفة من قال أهل السابغ
 ينبغي أن يقول إذا تم الشهر ليس صوم الآخر وطامخ خلاف الثاني ومن قال الثاني
 ليس له صوم السابغ لصياطاً فيتم سن صوم الأربعة الأخيرة إذا تم الشهر
قوله ثم رجب ما روي في الألبان إلى تقديم ذي الحجة عليه **قوله** أو موصوفة هو الشهر
 أو شديد الضعف ومن الضعيف أن في الجنة نهر يقال له رجب ماؤه أبيض من اللبن
 ولطيف العسل من صام يوم ما رجب سقاه الله من ذلك النهر قال الحافظ أبو بكر
 في إسناده من ينظر في حاله تسوي من صوم السدي وقد روي عنه جماعة لكن لا ريب

أيام

تعدله وضعفه الله في هذا الحديث ومن ذلك من صام ثلاثة أيام من شهر محرم الحرام الخميس
والجمعة والنسب كتب له عبادة ثنتين سنة في السنة فتاويه له طرق
واسناده امثل من الضعيف قريب من الحسن وغيره من ما ذكرته فيها **قوله** بتفضل
ذي الحجة لا يسوقه الا لعاب المبل لا فضيلة المحبة حتى على رجب **قوله** بعض
القناوي في الاول نقل بعض ما فيها **قوله** لم يكره المحدث خلافه **قوله** تعظيم
الاول لا فيكون فيه تشبيه باليهود بحيث مطلق التعظيم والافتعال غير في
التعظيم وايضا هم يسكنون فيه غير الشغل والصوم امسكوا وخرقوه وقيسوا في
لعلهم انه لم يرد فيه شيء من الشارح **قوله** عادة له كان اعتاد صوم يوم وفطر يوم
فوافق صومه يوما فلا كراهة على المحدث **قوله** بنذر ينعقد نذرها لان كراهة صومها
عارضية من جهة ان من شأن الصوم الضعيف غير القيام بوظائف الجمعة وقيس لها
النسب والاحتياط **قوله** قبله الغرم على وصلة بما بعده يدفع الكراهة وانظر الى عدم
صوم ما بعده ولو لم ينعقد ولا نظير لهذا انه اذا ضم مكرهه لمكرهه والكراهة
ولا فرق في كراهة الافراد بين من يريد الاحتكاك وغيره على العقد ولا يكره تخصيصه
بلاعتكاف على العقد ولا يكره افراد عياله اهل الملل بالصوم كالنبيرون لانها
لم تشتهر فلا يتوهم تشبيه **قوله** فون حق ولو مندوب ارجا على الصوم او متعلقا بحق
الغير كالزوجة **قوله** على المرأة ومع الحرمة ينعقد ولو جها وطبها والامام عليها
قوله كمن لم يخل اي يحرم صومه بغير ان يسببه ان يحصل له ضرر به ينقض خلافه
كتاب الاعتكاف قوله اللبث ولو على غير كيعكفون على اصنام لهم **قوله**
مختص بان يكون رايدا على الطمانينة بنية الاعتكاف والشخص المختص بان يكون
مسالما ميمنا طاهرا غيا عن ذل الكبر والكان المختص بان يكون مسجدا او كل الطواف
وتحريم المسجد اربع لها **قوله** لنواف الهيسة ليس للعبودية ثياب بذلتها وكذا
لها ان كانت متجملات وللشابة مطلقا ويحرم عند طهر فتنه ومع الكراهة والحرمة
يصح لها الخارج **قوله** او متردد او عاصية فتح الجواب ان الله ما يخصه كل التردد

اسم للذهاب مع العود او لا بداء العود المسبوق بالذهاب ويترب على ذلك
ان قولهم الاعتكاف يحصل بالتردد من ايامه اذا دخل فاصد العود لوي فرج على
الاول ومن حين الماخذه العود على الثاني فان دخل لا بنية عود بل طرا له
العود عند وصوله ليايه الثاني مثلا فهل يسبب اخذه لان في العود تردد في
النية حتى اولا يتصور هنا تردد كل محتمل والذي يتجمل ان يقال قضية قول ابن
العماد لو دخل المسجد بقصد انه اذا وصل الى الباب لا يخرج قبل ان يجاوز
لم يخرج لانه يشبه التردد انه لو غلب الرجوع لا يسبب تردد او حتى يقاس ما هنا
على هاتين الحالتين ففيه اذا قصد العود او لا تكفيه نية الاعتكاف حتى وفي
الثانية لا تكفيه عند اخذه في العود لانه يشبه التردد **قوله** على نفسه
اي يندبره **قوله** لحظة اي رايدا على اقل الطمانينة في الصلاة كما سبق **قوله**
كلما دخل المسجد محله ان الم يكن عند خروجه عازما على العود ولا الكفاه عن
لعادة النية اذا عاد **قوله** المدة مخرج الذي يتقرب منها بعد المسجد
والفما غير مسجد ورجسته ما حصر عليه لاجل المسجد **قوله** بيت المرأة هو
المعتزل المهيأ للصلاة فيها والعدم يصح ونقل ايضا عن الجليل **قوله** شالعا
وان جعل قدر حصته وان قلت ولا يسري اليها في وجب قسمته لتعيقها طريقا
فهو مستثنى من قولهم لا يصح قسمته الموقوف للضرورة **قوله** وان حرم تطلب النية
للاخله ولا يصح الاقتداء فيه مع البتاع **قوله** مسطبة اي دكة او بلطة او ستر
فيه دكة من خشب ونقل ابن القيم في حاشي الحفة او فرش نحو سجادة من ربيب
قاسم انتهى وفي الوقف النهائية جعل المنقول مسجد الكفرش وثياب موضع تقف
ثم قال وان فهم في اطلاقهم الجواز والاصطلاح المنع في وفي فتاوى الله نقل عن جينا
شيخ الاسلام انه وقف سجادة مسجد افكان يئوي للاعتكاف عليها في سفره حج
تقليد الوجه صنف بري صحة وقف المنقول مسجد او قد تتبعناه عنه
فلم نره صحيحه اصلا فلا يجوز له العمل به في حاشي في تحرير المغني اذا تم

حصير أو فزوة في أرض أو مسطبة ووقفها مسجداً مع ذلك وجري عليها
أحكام المساجد ونصحت للاعتكاف فيها ويجرم على الجنب المكت فيها وغير ذلك
لأنه إذا أزيلت الركعة الموقوفة مسجد أو نحو البلاط أو الخشبة المبنية زال
حكم الوقف فله اسم في الوقف فهو اسمي التحفة عن فتاوى السيوطي ثم قال
وليتظر لو أعاد بناء تلك الأعمدة في ذلك المحل بوجه صحيح أو في غيره كذلك
هل يعود حكم المسجد لذلك البناء دون تجديد وتقيده فيه نظر انتهى **قوله**
ولكنه جماعة أي غالباً **قوله** ولا يستغناء لأي أن كانت مدة فيها جماعة
وحيت انتفت العتبات لأضربان بقية الأول في طلب الجامع لها وحدها على
الاعتدال **قوله** يقطع التتابع لتقصير وعدم اعتكافه في الجامع ولذلك لو كان
الجمعة تمام في غير مسجد لم يطل تنالجه بالخروج لها ويستثنى في أولوية الجامع
مالوعين غيره فالمعين أولى أن لا يخرج لخروجه للجمعة **قوله** مغارة اللبث
في الميعاد فالصحيح أن دخول المسجد بعد اللبث قبل وصوله لأن شرط النية
أن تغترب بأول العبادة وأول الاعتكاف اللبث ونحو الفرد ولا ما قبلها **قوله**
يؤخذ مما سبق من كرامة بذل النية أن الدخول مع تقليد القائل به ثم يعيدها
مقارنة لتكثره وإن لم يقع على من نية عليه **قوله** الرخصة أي أو التذرع **قوله**
بخلاف الصوم ثم أي فيجب فيها التعيين لأن وجوبها يكون بلا صلاة والتذرع
وتسبب هذا الاصناف إلى الله وفيه لأبعد بلاداً وإن لم يكن عليه قضاء القضاء
أن كان عليه قياماً على الصلاة **قوله** اليد أي المسجد قال القليوبي سوا المسجد
وعنده وإن لم يخطريه إليه اعتكاف **قوله** تجديد النية وإن طال زمن خروجه
وصدر منه ما ينافي الاعتكاف كالحج ما ينافي النية وهو في زمن الخروج
غير معتكف لأحققة ولا كما **قوله** مطلقاً أي غير التعيين أو معينة ولم
يشرط تنالها **قوله** فيجدد لها أي النية هذا هو المعروف في كلامنا
كما أوضحته في الأول ووقع في التحفة ما يؤيد بطاؤون ما اعتكفه قبل خروجه

وليس

وليس مراداً كما أوضحته في الأول فتعبر غير التحفة أحسن وأوضح من تعبيرها
قوله غير عازم لهذا المبدأ كروية فتاوى ما ذكره في القسم الأول وذكر القليوبي
قال كالتى قبلها بل أولى أن هذا قول بعدم الاحتياج مطلقاً وشيخنا لا يوافق
في هذه على ذلك وفي كلام ابن عبد الحق ما يوافقه إذا أعاد إلى مسجد غير الأول
وهو أكثر مسافة منه لخوف أن الشورى نقل أن شيخنا الراملي أفتى به وفيه
بعض الطوائف لا يبعد الحق أنه يكفي العزم هنا بالأولى فيجوز انتهى وفيه
حواشي الخليلي قوله جدد النية أي عند دخوله وإن كان عزم عند خروجه
على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من صنيعة وفيه كلام بعضهم أنه يكفي فيها
ذلك بالأولى **قوله** أخرج مرجع المعتقد خلافاً لما أوضحته فيها نعم لا يقتضيه
في عدم قطعه التتابع في القسم الثالث ظاهر ثم رأيت الشيخة في شرحه
فيه **قوله** غير عازم على العود وهذا المبحر في الوقوف على من ذكره في هذا
المحل غير أنه في هذا الكلام خاصة فخره **قوله** يأتي أي في الفصل الذي
بعد هذا وهذا القسم يعترف فيه ملائمة في الذي قبله **قوله** وبالأول
أي المسجد الحرام يعني أنه المعتقد قال الذركشي في أحكام المساجد يتحصل
في المراد بالمسجد الحرام تسعة أقوال أنه المكان الذي يجرم على الجنب الاقحام
فيه أنه مكة أنه الحرم كله أنه الكعبة أنه الكعبة وما في الحرم البيت أنه
الكعبة والمسجد حولها أنه جميع الحرم وعرفة انتهى وكان الفرق بين الأول
والسادس أنه لو وقف في الحرم مسجد غير المسجد الحرام يدخل على الأول
دون السادس **قوله** وبالنسبة أي مسجد المدينة وهذا اعتكاف متأخر وأما
ايمتنا تبعاً للنووي وقيل نعم ما نريد فيه ونقل عن الجمهور وقيل نعم سائر
المدينة **قوله** في الأضياء وصرح به بعض المالكية **قوله** في منتهى الله عليه
وسلم وهو مائة ذراع طولاً وشطها عرضاً وحده شرقاً جرة صلى الله عليه وسلم
وذا المغرب الأسطوانة الخامسة من المنيبر ومن جهة الشام ترتيب من الحجارة

عند ميزان الشمس وأول غزاد فيه غمر من الخطاب وزيادته في القبلة الرواف
المؤتسط بين الروضة ورواق الحراب العثماني ومن المغرب أسطوانتان ثم عثمان
ابن عفان وزيادته في القبلة من زيادة عمر إلى جدار المسجد ومن جهة المغرب
قدرا أسطوانة ثم الوليد وزيادته في المغرب أسطوانتان إلى جدار المسجد
ومن المشرق سائر ما هو موجود اليوم وكذلك الشام الأماوية ذراع رادها المهدي
العباسي **قوله** ويجرم ومع الحرم يصح وكذلك من اعتكف فيها وقف على غيره
فصل فيما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع قوله من الواضح خرج به المشكل
فلا يضرونه وأماؤه باطل فريضة **قوله** إذا نزل والافلا يبطل ولا يبطل
بالنسبة لما مضى إلا أن كان متتابعاً فيبطل بالنسبة لو جوب إعادة في التتابع
وبطل ثوابه بعينه أو شتم أو أكل حرام **قوله** أنظر إلى الجحون والأغصان فيبطل
في حالهما مع ما مضى أن كان متتابعاً وظاهر ملاقة البطلان وإن لم يخرج
من المسجد وهو التحقيق كما بينه في الأول وإن وقع في التحفة التعيين
بإخراجه **قوله** على ما اقتضاه لإبترانه وظاهر شروع المراسد والعباب
عدم ارتضاياه واستدراكه في التتابع ما في الروضة الجمال الذي
وجع في التحفة بأن محل ما في المجموع حيث جازت إقامة بالمسجد **قوله**
كان لفرجة لاجل ذلك كإخراج الكره يجوز على هذا الحمل مقتضى كلام الروضة
واصلها أنه يضرب لفرجة إذا شق خطه في المسجد أي بأن حرم ابتعاؤه فيه
قوله أو باطل معذور بجهله **قوله** فورا في الاعتكاف أن مكنت الخروج منه
فإن عذر عليه يتيم ولا يبطل اعتكافه **قوله** أن لم يملك كان كان فيه من خروج
وهو ماش والأوجوب الخروج وكذلك لو كان مسجداً حرمه إزالة النجاسة في
المسجد وإن لم يكن بنجاسة الغسالة أو يحصل نجاسة لله ضرر المسجد أو
المصلين **قوله** الحرم أي التعدي به أما غيره فكما لم ينع عليه فلا يبطل الاعتكاف
به وبحسب رتبة من الاعتكاف **قوله** معينة كمنه رجب وغيرها كمنه

ولو التزم التفرق أجزاءه المتتابع وقد يحل التفرق تبعاً كان نذر صوم أيام
متفرقة ونذر مع ذلك اعتكافاً فيلزمه التفرق تبعاً للصوم ولو نذر يوماً لم
يجز تفرق ساعاته بل يلزمه أن يقاتل لبثه أول الخروج ويخرج منه عقب الخروج
فلو دخل الظهر ولم يخرج ليلا في التحفة لم يجز وأعتكف الخليل يومين والأجزاء
ولو نذر اعتكاف يوم أوله من الزوال امتنع الخروج ليلاً أو نذر يوماً فاعتكف
ليلاً أو عكسه فإن عيّن زماناً وفاته كفي أن كان ما أتى به قدره أو يزيد ولا
فلا وإن عيّن مدة كحد الأيسوع وتعرض للتتابع فيها القطا وفاته لزمه التتابع
في القضاء ولا فلا ولو نذر شهر دخلت الليالي مع الأيام أو ثلاثين يوماً مثلاً
لم تدخل الليالي **قوله** مما قرأه الجاهل عمداً مع العلم والاختيار والمباشرة بشهوة
أن أنزل ولا يعتناء والمجنون والاعمى أن تعدي بهما ونحو الجنابة التي يبطل
الصوم إن لم يادر بالعتل مع مكنته منه **قوله** بالخروج ولو بما اعتكف عليه
فلو خرج أحدي طلبة أو اعتكف عليه مال الله تبعاً لشيخ الإسلام إلى انقطاع
الاعتكاف به وبجس الطيب ومردم الضر **قوله** أن لم تلتق به فمن لم يجتمع
من السقاية يكافئها **قوله** للاستبراء ولا يجوز الخروج له قصد إلا أن تعذر
فيه المسجد وقيد في الاعتكاف الوضوء بكونه واجباً وفي النهاية أو مذوباً **قوله**
يسقي منه أحدهما أن المجهول الذي يندر طارقه ياكل فيه **قوله** بخلاف الشر
أي أن وجد الماء فيه كاسياً في كلامه **قوله** فاعش ضابطه أن يد
أكثر الوقت المندور في الرد **قوله** في صورتين هما ما إذا وجد أقرب من
داره لا يقا به عند فاعش بعد داره وما إذا كان له داران أحدهما أقرب
من الأخرى وإن لم يتفاحش بعدهما نعم لو لم يجد غيرها أو وجد غير لا يقا به
بغير خشن البعد **قوله** المعتدلة كذلك للمأذون في التحفة بما قل من غيري أطلق
كل من شق الإسلام والخطيب ومروسة الجنابة وبجس في التحفة أن لا تكررها
وقال الفيلوي الذي مال إليه شيخنا أنه يعقب مجموع الصلوات على الجنابة

ومكث في الظاهر

او العبادات **قوله** ما لم يعدل اي بان كان المريد في القادمية طريقه **قوله** في مسجد
 فان تاتي تاركاً بحيث يخرج به غيرة بكل وجه بطل اعتكافه **قوله** في
 في الصورتين السابقتين قبل الثلاثة الاخيرة **قوله** ان شق لبنة لحرق
 وسارق فان زال الحرق عاد مكانه وبني عليه وفي النهاية لعله فمن لم يجد
 مسجداً قريباً من فيه من ذلك انتهى وهو ظاهر في غير المساحل التي تتعين
 بالتعيين اما هي فلا يكفي اعتكافه في غير ما يقوم مقامه من افضل منه **قوله**
 ان دام اي لا يضر في قطع الشايع به ولا يحسب من الجنون بخلاف الاغواء فان
 الحرج لعدم امكان حفظه فيه فلا يحسب من الجنون ولا الاغواء ولكن لا يقطع
 الشايع بها **قوله** بغير امره اي لو لم يكن التخصيص **قوله** وله بينة اي يعيها
 الحاكم قبل حبسه والافهوعذر **قوله** وفيه نظر رددته في شرح الارشاد وجه
 النظر ان الثلاثة والعشرين تلو عنه غالباً اذ هو على الباطن وبنيته الرد فيها
 ببسط عبارة ولكن في الرد نظر ظاهر ولذلك اقر النظر في التحفة والايضا
 اذ الرد لا يناسب تغييرهم بقولهم حيث لا يتكلم من الحيض غالباً ويمكن حمل
 المجموع على من عاينها اكثر الحيض وكلام الآخرين على من كان نبضها الغالب كالحق
 لم اقف على من طام حوله **قوله** راتب بان رتب له قبل الاعتكاف ولو وجد النذر
 وقد ثبتت لذلك المسجد **قوله** قريبه اي عرفاً ضبط بعضهم بالانحراج عن
 جواره وجاره اربعون داراً في كل جانب وتعلق في الايعاب على النذر كشيء ان جوار
 ما ليس فيه النداء كما ورد في الحديث وبعضهم بما جاوز حريم المسجد وكلام
 الدرر كشيء او طه **قوله** منارة المسجد اي المختصة به وان لم تكن له كان خزانة
 مسجد ولقيت منارته في حدود مسجد قريب منها واعتيد للاذان عليها **قوله**
 المنفصلة عنه خرج بذلك المنفصلة به بان كان بابها فيه او في حديقته فلا
 يضر حقوقها ولو لم يكن للاذان وان خرجت عن سبب بناء المسجد وكما في
 المعتكف في هواء الشايع **قوله** بغير اقراره اي بالبينة او القضا يعلم القا



اما ان ثبت باقراره فيقطع به الشايع لا خياره الخروج **قوله** ليست اي
 العدة يستبها اي المعتكفة ولا كان طلقت نفسها بتخليصه اليها او علق
 الطلاق بمشيتها فتساعده فانه يقطع وان اذن لها في اعتكاف مدة
 متتابعة ثم طلعتها او مات قبل انقضاءها لا يجب عليها الخروج فيها فيقطع
 الشايع بخروجها فيها **قوله** تخلفها وادائها لم يكنه اذ ايجاز المسجود
 ويلزم رعاية اقرى الطرق الى محل الاداء لا الغرض كسهولة **قوله** اذ اشترط
 نادر الاعتكاف متتابعاً الخروج منه لعرض مباح مقصود بلانيا في الاعتكاف
 صح ثم ان غير شئنا لم يتجاوز ولا جاز له الخروج لكل غرض ولو دون يامها
 كلقاء امير لا خوفه ولو تدبر نحو صلاة او صوم او حج وشروط الخروج
 لعارض فكما انهم في زمن المصروف لذلك العارض لا يجب تداركه ان عين
 المدة كصفة الشهر وان لم يعينها كشرط مطلق وجب تداركه كتنظيم
 المدة **كتاب الحج** **قوله** العقد قاله الجوهري وقد الخليل كثره
 القصد اليه من يعظم وزاد القليوب والنا وهو الزيلة **قوله** لا فعل الاية
 خرج للعمرة فلا فعل الاية فيه غير هاية العمرة وقال ابن الرفعة انه نفس
 للافعال واستدل له بخبرين جرحه ويؤيده قوله ان كان الحج بسنة **قوله**
 الجاهل فقط وزيد الوقت ليجزى احرام العاكف يعني للزوم فانه غير منفصل
 ويحتاج الى عده في سائر الاقسام والعلم بالكييفية ورد واجيب بما او
 فيها واجبت فيها غير مقتصر في الصحة المطلقة على الجاهل والمطلوع
 الاغواء وفي الحرج من التحفة انه قد يولي عليه اذ اليسر واقفه وعليه
 فيراد هذا الشرط فيقال الملوغ اغما غير مبسوس من وال **قوله** احرام الو
 اي والى المال وان لم يكن الصبي حاضر عند الاحرام عنه ويجب احضاره في غيره
 ذلك الوقت الواجب ويندب في التدوية ويفعل عنه لا يقدر على فعله
 كالرجل بعد رميه عن نفسه وان قدر عليه وضع الوالي الحصى في يده ولا

يصنعها المأجور مية عن نفسه وبشرطية الطواف لم يرها وبشرها
 فيوضه الولي وينوي عنه ويجعل لسناره للعبه ويكون الطواف به بعد
 طواف الولي وما دونه عن نفسه ويجعله عن حظوات الأحرار فان فعل شيئا
 خيرا حال كان غير غير غير فالوحي او غير الزمت الفدية حيث لزم العالغ
 واذ لزم في مال الولي كسائر ما راد في تعقده بسبب التسرفات
 جاوز به الولي المقتات مريدا للتسكك له ثم لزم عنه وجها بلا ترجيح
 وجوب الفدية على الولي وزج الله ومن وجوها وبنيته في الأول ما يؤيد
 عدم الوجوب وانه مذهب غير المشافعية ويجوز تعليله **قوله** لا يميز
 فالأدلة حصول الثواب له ولولي له ولا يكتب على الصبي معصية **قوله**
 واذن الولي ويجوز له ان يحرم عنه كالأولي **قوله** والتكليف فيصح نذر
 من الرقيق ويقع حمله عن نذره **قوله** والجزية لم يذكروها إلا سلاما للعلم به
 مما سبق **قوله** على كافر ولا يصح ان منه بل لو ارتد في نسكه بطل ولا يحض
 فيه ولجهذا فارق فاسده بالطل **قوله** لا يقدح في اكله عبادة بنية
 بخلاف الزكاة اللازمة عليه فتعفى من ماله **قوله** كافيته فيها حاصل ما
 ذكره في الأول ان استطاعة الغنم وخطها لا يكفي للتحج بخلاف عكسه
 لتمكنه من الغران **قوله** السقرة هي الجلالة التي يحمل فيها زاد المسافر لها
 ما يليق بتضم وتنسج فالأدلة من حيث استغنى عما فيها فذلك سميت
 سقرة **قوله** وان لم يكن له لحماية الغنم من الوحوش اقام من وطن له
 وله بالجان ما يعينه لا تعتبر حقيقة مؤنة الأياب **قوله** اهلهم من تلبه
 مؤنتهم والعشيرة ساكنة لا قارب **قوله** اعتيدت كونهما اي لاسناله
 فليق به وهذا هو المعتد خلافا للمخفة **قوله** ويوجب ايضا اي المراد جلال
 الواجالة في قول المصنف وجود راحلة **قوله** الى ذلك اي له او الى الحمل الي
 مكة على المعتد خلافا لما نسبته الايضاح **قوله** من سب المال من ماله **قوله**

لجاء

فقط

فقط اي من غير شق حمل او كنيسة او مخفة **قوله** شق يفتح الشين والحمل
 بفتح الميم الماد لوكسر الثانية وقيل عكسه **قوله** بيع يتيم او لا يطاق الصبر
 عليه عادة وان لم يبع التيمم **قوله** في جانب البعير اي بلا شئ ليس للراكب
 ولا من كنيسة والمخفة بالسكر المتخثر وان **قوله** فسرير يحمله رجل وعليه
 فالعضوب نادر **قوله** والراية معطوف على من لا يقدر والاطلاق هو المعتد
 خلافا لمختر الايضاح في تقيده بمن لا يليق بها الركوب بدونهما وليست
 عليها **قوله** عدلها فاسقا ولا مشهورا بنحو مجون ولا شديد الحداوة له
 ولا به كوبرص ويوافق على الركوب بين المحلين اما انزل القضاء الحاجة
 ويغلب على ظنه وفاوة بذلك وفيه لا يعاب على دأمره تليق به بما لسته
 اذا كان الآخر كذلك انتهى ولما راذا كان الآخر كذلك في غيره **قوله** لم يقتر
 وجود الشريك اي بشرط ان يليق به ذلك وكذلك من يليق به الركوب بنحو
 هو دمج كعتد مرجع يوضح بين الجوالق **قوله** اقل من رجلين فان اطاق
 المشي لزمه ولو امرأة **قوله** على المشي ولا يعتبر النصف والحيوان قد
 عليه **قوله** بيع يتيم اي او ضرره لا يحتمل عادة **قوله** من الحمل مرادة به نصا
 الراحلة ونحوها ولو عبر بها كان اوضح **قوله** مطلقا قريب من مكة ام بعد
قوله فالركوب افضل اي حيث وجد الركوب والاسن المشي للقادر عليه وان
 بعد عن مكة حروبا من خلاف من اوجبه **قوله** على القتب يفتح المثناة فوق
 آخره موحدة هو خشب الدحل وشررك الركوب افضل من استجاره بالاعتد
قوله على التراخي الحكم كذلك وان تصيق عليه **قوله** وقريده اي اصوله
 وفروعه على التفصيل المذكور في التفقات **قوله** الخيل في كل من المحل
 والهرب اي الى الجرح الطيب ومن المروية وغريبت الزوجة فلا
 يلزم منه لها **قوله** غيرها اي من لا نذر منه مؤنثا ولو اجاب او يمين
 اذ ذلك من فروض الكفاية على كل من وجد زيادة على كفاية نفسه له وهو

اذ لم تكن الزكاة او بيت المال كما هو قوله في السير **قوله** وايا با اي واقفا
 معتادة بكم او غيرها **قوله** ولغير النفوس اي اخذ لها وميلها **قوله** ينظر لها
 لكونها عند الله وعندهم وعليه ذلك فيما بينه وبين الله ديانته لا كما في الدنيا
 عليه السلام **قوله** لزمه ابد لها اي وان الغنى **قوله** بعض الداراي الزايد على
 طبعه **قوله** فيما ذكر فيجب ابد لها بالابق به حيث كان الزايد يعني بالنفس
 الذي عليه وفيه التي للمنفعة اضطرب مذكورة في الاول **قوله** بيع كتبه اي التي
 لغير النفع **قوله** فسخنا في سبق في قسم الصدقات تفصيل بحري يطهر هنا
قوله وطحنه تدفع اي اذ لم يجز الى النصح كل الاخرى **قوله** سلاحه
 اي وخيله سواء كان متطوعا ام مكرها **قوله** بيع ضيعته التي يستعملها
 بوصف مال تجارته في الحج وان لم يكن له كسب قال سم وقياس ما افني به شئنا
 الشهاب الذي انما يجب على الدين النزول عن وطايفه بعوض اذا امكنه
 ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يملكه وطايف امكنه النزول عنها
 بما يكفيه الحج وان لم يكن له الا هي انتهى في حاشية الخطي على التمرح ما يوافق
 وفيه فناء في السبوي لا يلزمه النزول عن الوطائف للحج ومن لا يملكه على ترك
 الجماع ان لم يحصل له تبركه ضربه ببيع التيمم او مشقة لا تحمل عادة بالجمعة
 او باخبار عدلي روي عن عارفين بالطب لا يشترط قدرته على حمله
 فيستغفر له في ماله وعليه بحالها في التحفة والا يشترط للوجوب قدرته
 على ذلك كما في التحفة **قوله** والمال فلا يشترط الا من على الاختصاص **قوله**
 والبضع اي المخرج **قوله** وان قل هو المعتمد خلاف الله في المنع والواجب من ان
 القليل الذي لا يربح على قدر الخفاضة لا اثر له **قوله** على المعتمد اي في القفا
 خلاف الشيخ الاسلام والخطيب في انه لا يمنع الوجوب فيفضي من تركه
 واما العام فلا كلام فيه **قوله** خطري كثير ولا على مال غيره الا اذ الزم
 والسفر به كوديعه **قوله** او نأيه وكذا الاجنبى على المعتمد حيث لم يدع

في غير بيان

عونه

عن واحد مخصوصه وعليه ينزل ما في المسئلة من الخلاف **قوله** بمن مثله
 لما يزيد وان قلت كما في التحفة ونقلنا في المغني والنهاية اغتفار الزيادة
 اليسيرة لان الحج لا بد له بخلاف ماء الطهارة **قوله** الا يوتيه وان غلت
 الاشعار لم لا تعتبر حاله للاضطراب **قوله** بجثته المجموع هو المعتمد **قوله**
 ولا يجب الحج هو المعتمد ومقابلته انه شرط للاستقرار وقاية الخلاف
 قتلها فيما اذا مات فانه على الاول لا يلزم فضاؤه من تركها بخلافه على
 الثاني **قوله** ما ترو منه المحل في جميعها مطلقا **قوله** يريد الربيع فربما **قوله**
 الوازع بالزنا المجهدة اي الكاف الطبيعي والمغني في الزوج والمجزم مع فسقها
 لها غيره على المرأة من مواضع الرتبة ولو علم منها انها لا غيره لها لا يكتفي
 بهما **قوله** ثمة المراد لها العدة **قوله** له وجاهة هو المعتمد خلاف ما في
 الاسلام والخطيب ومن روي شرح الدجنية **قوله** ونحو ما في كشيده والخطيب
 كالمراة **قوله** يلحق بكتفي بالمرافقات اذا حصل مع من الامن **قوله** وانهم
 كلامه اي المصنف حيث قال لنسوة اذ هو اسم جمع لا مرادة من غير لفظها
 واقوله ثلاث واضطرب في ذلك كلام الشيخ كشيده لكن شيخ الاسلام والخطيب
 ودر عليهما اتفاقا باثنين معها والذي يظهر لي ان الذي لا تقصر ومن الثلاث
 في الطريق كان يكون مستوعبة بغيرها للحج ومن لا يكون كذلك لا يلزمها من اثنتي
 ثلاثا غيرها ارا بالوجوب على كل واحدة منهن ومن التقى باثنين غيرهما اراد
 الوجوب عليها وحدها مع قطع النظر عن المئين معها وبيت في الاول
 ما ذكره في كنه او عليه في الاختلاف في خبره **قوله** وان كن محارم اضطرب
 كلام المناخرين في ذلك كما بينته فيما والاعتدال في اقلب ظهر على ما بين
 عليه او فسق من بخو قيادة اعتبر بالعدالة والافلا كالد كور **قوله** لغرض
 الحج مثله كل سفر واجب **قوله** مطلقا في التحفة يحرم على امكنة التطوع
 بالعمرة من التبعيم مع النساء لم لو مات نحو المحرم وهو في تطوع لها

قوله على الرأفة المراد منها ما يشمل غيرها حتى الشرب الذي يحمله رجال
قوله الآية اي في المعضوب اذ هو حج عينه **قوله** الآية اي طلب الحصة
 وشملها العارية ولو فز ولد او والد **قوله** بينه ولو شاهد او محيئا او يعلم الغائب
قوله شرط الظفر هو ان لا يأخذ غير جنس حقه ان وجدته ونحوه والاذن
 غيره يبيعه ثم يشترى بجنس حقه ان كان الثمن من غيره ولا يأخذ فوق حقه
 ان امكن وتقتصر فيما يجزي على بيع قدر حقه ويكون ما يأخذه ملك المدين
 فلو انكر كونه له لم يجز اخذه **قوله** نحو الزوج اي المحرم والنسوة فليس لها
 اجبار المحرم لان كان ضمها ولا الزوج لان انفسل نسكها **قوله** لزمانه
 سبق معناها في الزكاة وكذلك المحرم **قوله** معصوبا بالعين الممل
 والضار الكعبة من العصب وهو الضعف او القطع لا لقطع حركته ويجوز
 افعال الصادر كانه قطع عصبه **قوله** بالجرة المثل ان رضي بدونها لوجه ولا نظر
 للمنة **قوله** موثوق به بان يكون على الاصل لا يصح ان يثبته ولو مع مشاهدته لان
 نيته لا يطع عليها وهذا شرط في كل من حج غيره باجارة او جالة نعم
 ان كان المستاجر معصوبا عن نفسه فاستاجر فاستاجر فاستاجر لا جارة وقبل
 قوله حجبت وقد اشبهت الكلام على هذا ان كتابي فتح الفتاح بالخبر على
 من يريد معرفة شروط الحج غير **قوله** فمن تصح منه وهو المسلم المكلف
 الحر وهو في حجة الاسلام اما التطوع فيصح ان يكون الاجير فيه صبيانا مبرا
 او قناوية يتبع كالاخصاح لابن علان تجزي اناية الرقيق في حج نذر **قوله** وله
 يكن معصوبا ليس هذا شرط الصحة لاذن اذ لو تكلف المعصوب وجح
 صح وانما هو شرط لوجوب الاذن له **قوله** فيلزمه اي فورا لئلا يرجع
قوله اجنبية في الاعيان فيشرط ان يكون لها محرم او زوج اذ النسوة
 لا تكفي لان بذل الطاعة لا يوجبها على المطيع لجواز رجوعه قبل الاحرام
قوله وهو ما شفاها هو لزوم الاذن للاجنبية الماشية والولي

معصوبا

المرأة

المرأة من المني فيما لا يلزمها وكذا اللوازم ولدته وان قربت أمسا فتوض
 قال لعدم المنع يحمل على ما اذا كان اجيرا واضطر بكلام المناخرين فيما اذا اقبل
 او العزج المكاشي اجيرا للمعصوب هل يلزمه الاذن له فيه او لا وقد اوضحنا فيها
قوله وان كان المكاشي الا ان كان قريبا من مكة وكما يكسب في يوم كفاية ايام
 فيلزمه الاذن **قوله** كالعضد اي فلا يلزمه الاذن لا بقية الماشية هذا عند
 وجريه وعلى الخصاص في كذا بالعضد واضطرر شيخنا لادام في كسبه فان
 كان المطيع مغرا بنفسه بان يركب معانزة لا كسب فيها ولا سؤال لم يلزم
 القول وان كان المطيع اجنبيا **قوله** فوسم المظن بغير ان احواله سواء الغيب
 والاجنبى وخرج الشك في طاعته فلا يلزمه الاذن **قوله** او ولد خرج الا
 فلا يلزمه القول لعظم المنية **قوله** لانه القول مثله كناية التحفة وغيرها
 لوقوله الاصل والعزج استاجر وانا اذ فجع مقل واعترض الثاني ثم اجر
 السيد عروا بن اجمال في الاول كما اوضحته فيها ولو كان الباذل للمام من
 بيت المال وله فيه حق وجب عليه القول **قوله** يجوز للمعصوب ان يما اذا
 وجد اجيرا بالجر من جرة المثل او مطلقا معصوبا او معولا على الكسب او
 السؤال او اصلا او فرعا ماسيا او امرأة ماسية او له يجد ما يكفيه اتيام
 الحج او يذل له مالا يستاجر به او استاجر عنده المطيع الاجنبى او قال له ائذ
 لي في الحج يتجاسر بل لا بد ان حج عن نفسه **قوله** ولا نظر المشقة وان كانت
 تتبع التيقم على اضطرار بين المتأخرين فربما يكافي بينه فيها **قوله**
 لو امتنع المعصوب من الاذن لم ياذن له المأمور فيه ولا يجبره عليه الا ان قيل الا
 بالمرور ولو شق المعصوب فان فساد الاجارة ووقوع الحج للمناكب ولا
 اجرة فتسترد منه ويلزم المعصوب الحج لنفسه ولو اقتحم المعصوب
 المشقة مع عصبه وحضر مع اجيره لجره وقع الحج للاجبر لكنه لا يستحق
 الاجرة ومن مات بعد وجوب الشك عليه ولم يحج حتى مات وجب على الوصي

يا

وحج فيما عدا ذلك قوله اذا كان
 الحج اي فلا يجوز له الاستيجار

فالوارث الكامل فالحاكم الحاج والافتقار عنه من تركته فوراً مقدماً على سائر
دوني آدميين كان له ترك تركته فلا يلزم لكن يصح للوارث والاعتناء عنه
وان لم يأت الوارث وكل الحج والاعجاج عن لم يستطع في حياته على المعتمد
ولا يجوز التفتل عنه الا ان اوصى به **فصل في المواقيت** جميع ميقات الحج
اصلة موقات من الوقت قبلت الواوابة لسكونها اثر كسرة وهو لغة
وسرعانها من العيادة ومكانها وبدا بالزمان في لتوقف صحة العقادة حجا
عليه **قوله** على الحاج اي وعلى المحرم **قوله** لم يتصور ان لا يقع لحرمان الحج ولا
عمرة الا بعد تفرقه من بني بئر طه ويخرج وقت الوقوف قبل ذلك بايام **قوله**
لم نرهم تصوره هو الذي كشي بما اذا شرط التحلل بالمرض وخرج من مكة كان قبل
الحج ثم مرض فانه يسقط عنه في ايام منى ومبعتها فاذا احرم بحجة نحرى
واذ ركعتين صح وبما اذا احصر فحل ثم زال الحصر والوقت باق انتهى كلامه
الذي كشي واقرة سمى في شجاعة واقرا للجلبى سبيلة الاحصار لكن الاعتماد
عدم الصحة مطلقاً ونقل عليه الاجماع **قوله** ولو في اليوم الواحد المعروف
في تعبيرهم ولو في العام الواحد للاشارة الى خلاف ما كان لكنه يعلم من
التعبير باليوم من ايامه **قوله** ملا يجوز له هو العمران ومنه المقيرون المتصلة
لها ولا سور لها اليوم **قوله** طارحها وان كان من خارجها عند ذلك
عبدالرؤف وجروا شيخ الامام والطبيب وم وعليه الاكتفاء بها كسائر الموا
قوله ان عاد اليها اي مكة قبله اي قبل الوقوف لغيره والحال انه قد وصل
في خروجه الى مسافة القصر ولم يصل الى ميقات جهة خروجه فانه يلزم ما
الدم والائتم والافلا وكذا ان لم يكن في جهة خروجه ميقات **قوله** الحج
او الى مثل مسافته هذا هو المعتمد عنده واعتمد في مواضع من المخرج والميقات
الاكتفاء بميقات يمر عليه الاجيد وان كان اقرب من ميقات الحجج عنه
واعتمده سمى في شجاعة وهو عندنا اقرب الى المنقول سما او صحته في

كتاب

كما في فتح الفتاح بالخبر على من يريد معرفة شروط الحج عن الغير **قوله** سنة الحرم
ليس ان يغتسل بداره للاحرام ثم يصلي سنة الاحرام تحت الميزاب ثم
يكرم من باب داره فان كان في مباح فخر باجلونه فان لم يكن له دار فمن المسجد
قوله الجعران بالتحفيف والتشديد موضع بين الطائف ومكة اليها اقرب
بينها وبين مكة اثني عشر ميلاً وبينها وبين الحرم ثلاثة اميال ولا يعرف خطه
خرجتها **قوله** التعميم امام اذ في الحل قليلاً وبين باب المسجد الحرم باب
العمرة الى اعلام حد الحرم في هذه الحصة اثني عشر الف ذراع واربعائة ذراع
وعشرون ذراعاً بذراع اليد **قوله** الحديبية تحفة وقيل مسعدة اسم لبئر
بين مكة والمدينة منعطف بين جبلين يقال لهما المعروفة ببئر شمس
وفيها مسجد صلى الله عليه وسلم الذي يولي فيه تحت الشجرة قاله الاسدي
على احد عشر ميلاً من مكة وقيل النواحي على عشرة اميال وليس لهذه في هذه
الحصة اليوم علامة **قوله** القاصد للنسك وصف لكل من افاقى والكي
قيد به لان غير القاصد لا يلزمه الاحرام في هذه المواقيت فان قصد
في اثناء الطريق كان هناك ميقاته لكن فيه انه ليس الاحرام لغیر القاصد
في هذه المواقيت ويكره تركه خوفاً من خلاف موجبه فلو خاف القاصد
للتفصيل لسئل ذلك **قوله** يلزم بتجنيبه مضوقه ويؤثر الملم ويرمى جبل
من جبال تهامة يعرف بالسعدية بينه وبين مكة من حلتان **قوله** يسكن
الراء ردوا قول القاصد لغيرها وهو جبل املس كانه بيضة في تدويره
مطل على عرفه **قوله** عرق بكسر العين وسكون الراء المهملة من قرية خربة
في ارضها سبخة تنبت للطرقات وعرق هو الجبل الصغير المشرف على العقيق
واذ يدق ماؤه في مجوري لها منه الجدر من ذات عرق والوادي لا يعرف
الآن فينبغي محوري اثار القرى القديمة لما قيل ان القرية حو لها طمحة
بر عبد الرحمن ابن ابي بكر في عهد هشام بن عبد الملك **قوله** لا يجوز للحاي

بان ذهبوا على طريق تنوك واما اليوم فبقايتهم ذو الحليفة لما ان ذهبوا على
 الطريق الشرقية فبقايتهم ذات عرق **قوله** بعيد تصغير بعد فالأحرام من الخ
 أحرام قبل الميقات بعرب من نصف مرحلة في التحفة ليس لأحرام منها ^{منه}
 لأنه ضرورة الجاهل بالتحفة على التراجع والحاج ولعدم ما فيها انتهى وقد ^{من} الشيخ
 أبو الحسن البكري فلو عرف وأطعن فيها بقينا كان توجه إلى الأحرام منها
 أفضل انتهى ونحو ما نأبى بحازا منها من الطريق علان غير الطريق وعرضها
 وحضر عند أحدهما بئر لكن لم يظهر فيها ماء **قوله** ستة مراحل اضطرب في
 اضطراب عجيب في ثلاث مراحل إلى سبعة بينته في الأول والذي يظهر أنها
 على نحو أربع مراحل **قوله** ذو الحليفة تصغر المظنة بفتح ميم بنات بينت
 في الماء **قوله** بابيار على ولا أصل تكون على قائل الجنب بها **قوله** نحو ثلاثة
 أميال اضطرب فيها أيضا لكن اعتبرها السيد الترمذ في من عتبة باب ^{الحج}
 النبوي باب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة بذي الحليفة فبلغت ^{تسعة}
 الع ذراع بتقدیم النواحي بتقدیم السنين واثنين وثلاثين ذراعا
 ونصف ذراع بذراع اليد انتهى في ثلاثة أميال لكن بعد الخاء **التفسير قوله**
 البعد المواقيت بينت حكمه في الأول بما لا راقف على من سبقني إليه **قوله**
 تحري أي أزاله بعد من يحضر علم ولا لزوم اتباعه وحيت قدر على التحري
 لا يجوز له التقليد ولا لزومه وحيت اختلف عليه اثنان يأتي ما من
 في العبرة **قوله** ان يخاطب حتى يتيقن فيه قد حازي الميقات او قبله فان
 كثير وجب الاحتياط اذا تيقن عليه الحج او خاف فوته ولو تيقن وكان
 الاستظهار يودي إلى تفوته كان ذلك عذرا في عدم وصول الاستظهار
 ونحو حاشية الأيضاح لك وشرحه لا يرعا لان هذه أهو السبب في
 اطلاقهم استحباب الاستظهار وحيت قلنا بوجوبه فحله اذا لم يخش
 فوت رفقة وامر على محرم ووجد عارفا بقله **قوله** اوقب إليه العبرة

او الجاهل بالعرب اليه ثم بالبعد من مكة ثم بالمحاذاة او لا فان اتقى جميع ذلك
 من محاذاتها **قوله** مسكنه فلو جاوزه إلى جهة مكة تبريد النفس إلى
 موضع تقصير فيه الصلاة ابتداء ولزومه دم على التفصيل في مجاوزة
 الميقات ومن مسكنه بين ميقاتين كاهل الحيف والصغرا والنج وسبقوا
 فغيرهم اضطراب طويل مذكور في الأول وحاصل ما ظهر ان ميقاتهم الثاني
 بلا تفصيل **قوله** ولا حاذي ميقاتا كالأتي في البحر من غير حكمة كانت
 خرج من سواكن إليها غير ان يخرف على محاذاة النج ولا يلزم لا يحاذي
 قبل دخول جده شيئا من المواقيت لكن راجعا وليعلم يكونان في أيامه
 وجدة على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته وقل سم في شرح السجاء
 لا بد من محاذاة التحفة عند وصول جده او بعد مجاوزتها وحي فصل
 اعتبرت المحاذاة ولو بعد مجاوزة مظهره ولا سيما قل فانه داخل في
 اطلاق محاذاة شئ من المواقيت **قوله** فان جاوز الميقات أي إلى جهة
 الحرم أما بمنته أو بيسرة فله تأخير بشرط ان يحرم من مثل مسافة الميقات
 او بعد ونحو التحفة وبه يعلم ان الجاهل من البحر في البحر له ان يؤخر لحر
 إلى جده لان مسافتها إلى مكة كمسافة يعلم الخ وعرف به النسياني
 مفتي مكة والغفيرة أحمد بالحاج وابن زياد وعرف له بعدم الجواز عند
 بن عمر حمزة ومحمد بن أبي بكر الأشعر وعبد الرؤف ولا يجوز له اقل مسافة
 نحو الربع كما هو مشاهد لوق ابن علقمة في شرح الأيضاح وليس هذا
 مما يرجع لنظر في المداكن حتى يعمل فيه بالترجيح بل هو امر محسوس يمكن
 التوصل لمعرفة به بذكر رجل طويل يوصل لذلك **قوله** مريد للنفسك
 في التحفة ولو في العام القابل مثلا وان اراد إقامة طويلة يبذل قبل مكة
 وطالفة الشهاب الرلي فافني فيمن قصد تسكينة العام القابل والتوصل
 مكة بعد العقد بانه يستحب له ان يحرم بنفسك في الأضحية **قوله**

مقابلته وفيه ابن الجلال النسك بالحج وحل السيد عمر البصري قوله التحفة
وان ارادوا قامة الحج على ما اذا انشاء النسك بقصد مكة او الحرم قال
ولا فهو مشكل لا يقتضيه وجوب الاحرام على من يذري الحليفة مريدا
للتنسك مع انشاء النسك الي غير محرم كجدة والخالق وهو
جدا وخرج تايده محاسن الشيعة ثم ذكر عبارة فتاوى الرومي وفيها
ان من اراد عند مجاوزة ان يعزم في يد كجدة شهر التيسع ونحو يجوز
له تاخير الاحرام الي حظه وفيه ابن الجلال في شرح الايضاح البدر بما اذا لم
يكن في جهة الحرم والاكيدر والصغر فلا يجوز له التاخير **قوله** ثم لعزم
خرج به ما اذا لم يجرم اصلا او احرم في غير السنة التي تلوها كما سياتي
قرينا فان لم يجرم عليه فالواجب له النقص لما حصل في النسك بسبب
المجاوزة وهذا لا تنسك لغم المجاوزة موجبة الاثم **قوله** ولم ينفى
العود اي عند المجاوزة قبل التلبس بنسك والا فلا اثم ان عاد لاجلا
ما اذا لم يعد على المعتمد وفيه شرح الايضاح لم رواه ابن عالا ان لا اثم
مطلقا ثم ان عاد فلا دم ايضا ولا لزوم الدم فقط وقال السيد عمر البصري
اذا احرم ولم يعد في غير عذر اثم من حيث لا يشاء وصحت اثم فالدم يقطع
دوام الاثم بامتناعه فلا بد فيه من التوبة **قوله** لعصيانته بالمجاوزة ان
كان مكلما لم يتوقف جواز احرامه على اذن كالوقوف وان لا يتوقف العود
وان يقصد الحرم بسفره للنسك وان تجاوزه لجهة الحرم **قوله** لما العذر
اي فيحرم ان صاف الوقت او خاف تفويت محرم كعصنو ولا يلزم حيث
كان يسبق مشقة شديدة لا تحتمل عادة لمض او عدم قدرة على مسي او
لوحشة انقطاعه عن الرفقة ونحو ذلك وحشة ليس عذرا هذا **قوله**
في مكان السنة اي التي اراد التنسك فيها كما سبق اتفاقا لو اراد في
الاول في الثانية او الثانية في الثالثة فلا دم ووقع في المنع

ونشر

ونشر الايضاح لم يرفح في سنة اخرى من الحيات ولم اجده في غيرها وفيه نظر
ظاهر لان يريد اميقات موضعه الكاين فيه الآن وهذا يجري في العمرة مطلقا
واما الحج فعليه قول الله واما على ما سبق عن اخفاء الشهاب الذي كان في
السنة التي نواها غير الاولى فلا يجب مطلقا **قوله** بنسكنا كما كان كطواف
العمرة او مسنونا على صورة الدكن لطواف قدوم بخلاف مستون على صورة
الواجب بمبيت من ليلة التاسع كما رجه عبد الرؤوف في حاشيته على شرح الدوا
لكن شيئا ولا على صورة شيء كالأقامة بعمرة يوم التاسع قبل الزوال **قوله** قدوا
اي بان يشع فيه ولو خطوة بخلاف استلام الحجر وتقبيله والسجود عليه **قوله**
تجدة او حجة الوداع ولم يحج بعد الحجرة غيرها **فصل في بيان اركان الحج والعمرة**
التي تتوقف صحتها عليها ولا يجزئ تركها بدم ولا غيره **قوله** نية الدخول للمعنى
المصدري هو الدكن واما الحالة الحاصلة بالدخول وهي الحاصل بالمصدر فهي
المرادة في قولهم الاحرام بطل بالردة ونقص بالجماع وتحرره حرما للحرم
قوله بعرفة اي الحضور بجزء من ارضها لحظة من والشمس يوم التاسع من ذي
الحجة الى فجر عيد النحر **قوله** والطواف اي الافاضة ويدخل وقته في نصف ليلة
عيد النحر ويبقى الى اخر العمر **قوله** والتسبيح بعد طواف القدوم ما لم يقف بعرفة
ولا بعد طواف الافاضة الى اخر العمر **قوله** والخطوات اي ازالة ثلاث شعرات
من شعراته حيث كان به شعر ولا سقط هذا الدكن **قوله** بعده اي على طواف
للافاضة والخطوات **قوله** والطواف اي الافاضة على التسبيح اذ انصرف على الوقوف
ولا يفعل له بعد القدوم افضل على المعتمد **قوله** عليها اي على طواف الافاضة
والتسبيح **قوله** وتأخيرهما عنه اي للخطوات وهذا علم من جواز تقديم الخطوات عليهما
قوله على ما ذكره فلا بد من تقديم الاحرام على التحلل ثم الطواف على ما بعده ثم التسبيح
على نحو الخط **فصل في بيان الاحرام** الذي هو ما كان من كان التنسك **قوله** واصحاب
زاد الفقهاء وغيرهم مهملين وكل سقطها في هذا الكتاب من التيساخ **قوله**

تروى الوجوه الأولى كلام يرجع منه **قوله** فامر له خصوصية لم يكن المفضل
وهو عدم الهدى للمفضل وهو العبرة لا ان الهدى يمنع الاعتار او عكسه لا خلاف
الاجماع وتبينه صلى الله عليه وسلم بقوله لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما
سقت الهدى وجعلتها عمرة لتطبيب قلبه كما جاء في الخبرين على عدم موافقة
عند امره لم يلا عمارا لعدم الهدى والموافقة لتخصيلها هذا المعنى اهتم عنه
عليه الصلاة والسلام من فضيلة خاصة بالنسك **قوله** لما شاء الله ان كان احرامه
المطلوع في شهر الحج والا فقد عمرة فادبر في الحج ولو وجد دخول شهره وله بعد
دخولها ادخله عليها **قوله** واهم كلامه اي المصنف حيث قال ثم يعرفه **قوله** وان
كان اي طواف القدوم من سنين الحج كذا ذكر شيخنا المارستاني وشيخ الاسلام والخطيب وور
واطلق في التحفة الوقوع في القدوم وجري في طائفة الاجماع وابن علقم في
شجرة عدم اجرائه في قدوم الحج وحمل الاول على الاجزاء حيث انه تحت البيت
ولا يجوز السعي بعده على العمدة فلا احتمال في الجواب ما لا يليق في الاجاب
ولا عبد الرؤف والظاهر انه ليس له اعادة الطواف ليسعي بعده ليقطع الطلب
بلاول فتعين تأخير **قوله** او غير محرم وان علم انه ميت او كافر **قوله** احراما فافدا
اي بان احرامه بالجماع او ان احرام عمره وتأخر عن ادخال زيد في الحج في العمرة بعد احرامه
واراد عمر والنسبة به لجد ادخال في احرام زيد الصحيح يكون عمره فاراد في القا
يكون مطلقا في الاول احراما لم يولد في هذا ويلزم عمره وان جعل بما خبره به زيد
ولو فاسقا واذ اعتذر معرفة احرام زيد بموته او بجهونه المتصل بحل عمره ونفسه
فاراد بغيره فالحج في العمرة ولا يلزمه دم القران وبجزيه نية الحج عن القران وان
اقتص على اعمال الحج بغير نية حصل له التحلل بالبراءة من شيئين منها وان اقتص على اعمال
العمرة لم يحصل التحلل ولو قال كاحرام زيد وعمره فقلنا ان اتفاقا وقار ان
صح احرامهما وتاج الصحيح منهما ومطلقا فسد احرامهما **قوله** تعليه يؤيد ما في
الماوروي بظرف لا من الوقعة في قوله المراد ان يكون الماني به في الغلب قصد الاحرام

المطلق

على

وهو

وهو اعتقاد لقوله في الغلب لعمرت فان ذلك ليس بنية ولا يتقيد به وكلام
الماوروي يقتضي التثنية **قوله** بالنسبة هذا بالنسبة الى المراد منه
هنا والافلا هلالا دفع الصوت فحسب ولفظ النية الماني ثابت في التجاري
فلو استدل به هنا واخر هذا الى رفع الصوت لكان المنسب والخطيب في هذين
قوله صعود وصعود بضم او لها مصدران وهو ارجح ويفتحه اسماء كان **قوله**
من صلاة وبعد ما على الاذكار المطلوبة عقبها **قوله** في مواضع الجحاسة اي ان
كراهة والافلا لا يلاذكار كراهة في محل الجحاسة **قوله** دفع الصوت حيث لم يرد
عوقاري كناية والاكراه انصف لا يلاذكار او لا حرم وفي شرح الدجعية لم يذكره وان
الضرورة يقتضي قول المنادي **قوله** ومن قوله الحديث مرسل وان فلا المالك في تحصيله
قوله كره الطهارة التركيبة وكذلك شيخ الاسلام والخطيب في شرح المنهاج والنسبة
وم ربه شرح نظم الزبد وقال في الجاني كما في قراءة الصلاة وعليه المنع والايجاب
وم ربه شرح المنهاج والمنهاج والبركة **قوله** ان يذكروا الاسرار مختصين بما اذا
ذكر ذلك فيها ولا يجر لها غيرها كما جرت في الاعاب وهو ظاهر التحفة وظرف الظاهر
ما هنا **قوله** عنه قوله لا اعلم الا لوهم الخافعي الجدي كما في التحفة والايجاب
واخذ منه ابا علان والجمال انه ينبغي الوقف على ليكن الثاني واقول لا يبعد طلب
الوقف فيل قوله ان الحمد لا يكون الجدة عن الجاهم التعليل **قوله** لفظ الخطا والاف
ضعيف قائل به **قوله** شي مضاف وقيل مقصور اصله لي قلبت الفاء بواو مع الضمير
قلب له وفي الاول بيان ذلك **قوله** لما جاء به خبر الجدة الذي هو المقصد **قوله**
التكثير اذ ملخص بضمير الخطاب وهي مصادر مشتقة لفظا معناه التكثير فيهم
لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما عليه لانها اول تضعيف الحد وتكثيره
قوله غير مكره وهو بل استحباب في الامم زيادة ليكن الله الحق ليكن لكن لا يقتصر على
الاول والحب **قوله** ان اراد اي يكرهها لانها وان اراد لا يقتصر على مرة صلى الله
ويحتمل ان يكون مراده ان اراد ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم والنسبة لا تنق

صحتها على الصلوة بل كل سنة وسنة ويحتمل ان يكون المراد ان اراد المأكل على بعد كل ثلاث
مرات واصل السنة يحصل بحجرة وان لثرت مرات التلبية وبند على المأكل في القعدة
قوله على النبي وآله وصحبه قالا القليوبي وبكر يربها ثلثا **قوله** في النار اقصر
لكونها اعظم ما يستعاض به والاف القياس ان يقول من سخطه والنار **قوله** بالصجب
ويقول اللهم لصلي في الذين استجابوا لك ولرسولك واموالك وتقوموا بعد
ووفوا بعهدك واتبعوا امرك اللهم لصلي في من قدك الذين رخصت وانقضيت
وقبلت اللهم فيسري اداء ما لوليت وتقبل مني يا كريم وليس ان يختم دعاءه برتبنا
اتقاه الدنيا حسنة **قوله** كرد التسليم قالوا تاخير غير الفلبية احب واورد
في كمالها بحالين بما اذا كان المسلم يذهب قبل فراغها **قوله** راي اي بحجاسة
من الجواسيس **قوله** يعجب العبرة باحبابه هو لا غير وبثله في يكرهه **قوله** لبيان
ان العيش في غير الحرم يقول بدل لبيان اللهم **قوله** لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن ابن
الملقن في المصالح النبوية انه كان يحب عليه صلى الله عليه وسلم اذا راي ما يحبه
ان يقول ذلك **قوله** الخندق معرب ولا ذلك اجتمع فيه الخاء والال والفاف وهي
الاجتماع في كلمة عربية **قوله** ما كان المسلم من اي منبهة البرد والجوع والخوف والكد
من عمل الخندق وقد نطقت ابدانهم واصفرت الواهم وقد زانت الانصار وبلغت
القلوب الحناجر كما اخبر تعالى **فصل في سنن تغلق بالنسك** **قوله** يسائر كفيها
من افراد او تمتع او قران او اطلاق **قوله** التطيق اي مع العبادة ولذلك طلبت فيه
النية ويستصرح به الله **قوله** امكر بان التسع الوقت ووافو الركب على الإقامة او
امنت لو خلفت مع نحو حرمها عنهم فرج وحشة **قوله** وليد اي مع النية عنده
قوله يتم بد بالووجد ماء لا يلقينه ان ال به ما على بدنه من التغير المؤذي ثم
الوضوء ثم ان لوني به الوضوء ولم يلقه يتم عن ياقبه ثم عن الغسل وان لوني
الغسل لغاه يتم ولطخ من الجميع على المحدث كما بينته في الاول وفي حاشيته
للايضاح ونقصه ولا يعاب ان لا يغسل اصلا ولا يتم عن كل الوضوء

وعليه

وعليه لابد من يتمين مطلقا **قوله** لا تسعيم عند عدم وجود تغير والاسن مطلقا
وصرحوا بان نحو الحديبية والجرادة مما يغلب فيه التغير فلا يكتفى لدخول مكة
ومن يعلم بالاولى انه من الوادي لا يكتفى لدخول الحرم **قوله** من كان اي من قريبي
يغلب فيه التغير بان لم يخطر له الحرام الا هذا لك او كان معتمدا او تودي
بناقص الحرم اليه **قوله** لدخول المدينة اي من بين السقيا المائية ودخل
في الحرم حرم المدينة **قوله** بعد الزوال هو المعتمد كما اوضحته في الاول للخلاف
العوي في عدم دخوله قبله خلافا لما شية للايضاح ونقصه وعبد الرؤف
ومر في سري الايضاح والرجعية وابن علان وغيرهم ويمكن الجمع بحمل الاول على ما
اذا مكن الغسل في لحظة لطيفة لا يحصل بها تاخير المهرم في هذا اليوم من
المبادأة بالصلوة ثم الدعاء والتأني على خلافه ولم اقف على من يده عليه **قوله**
على المشعر الحرام اي يصعبه ان امكن ولا فتحة وبقره وهو الاكمل والاربع
كلها موقف **قوله** بعد الجحزان كان ظرفا للغسل فهو الاكمل اذ وقف يدخل
بنصف الليل على المعتمد وان كان للوقوف بالمشعر فوليان دخول وقته
والمشهور في كلامهم الحمل على الثاني **قوله** بعد الزوال يدخل وقته من العجر على
المعتمد **قوله** واختم كلامه اي المصنف حيث ذكر ما ليس له الغسل ولم يصر
لرمي العقبة وما بعده **قوله** بما قبل الثلاثة الاول اي فيها تكتفى عن حجر العقبة
غسل الوقوف بمزدلفة وعن المبيت بمزدلفة غسل الوقوف بعرفة وغسل دخول
الحرم وغرطواف القدوم غسل دخول مكة ويؤخذ من قولهم الكفاء بما قبله انه لو
ترك غسل ما قبله من الغسل كما كان في الطواف تردد **قوله** مع اتساع وقت
اي فيؤخر الى وقت لا زحام فيه ولا اجتماع ومع لا يغسل قال الزركشي في الكاظم
وقضية هذه العلة استحبابه عند زحام الناس فيها كما في ايام الحج وبه
صرح صاحب المرسد واستحسنه ابن الرفعة ونقل ابن كح في البحر بدعيها
استحبابه واطلق وجزم به النووي في الايضاح واقره الله في الرابع

سليم

وانسدل له المذبح يقول الروضة ليس الغسل لكل اجتماع قال ولو حصل له تغير
بغير عرق تسن له محالة وفي حاشية المصنف للمذبح وشروطه لم رواه عن
والجمال يؤخذ منه ان قوله لا يغسل للطواف اي من حيث كونه طوافا اما من حيث
ان فيه اجتماعا فيسبب ان يفي العبادته لا من علة **قوله** ما عدا الثاني هو مبني
من دلفة يدخل وقته بنصف ليلة الخ ويخرج بطول فجر ليلة والثالث هو طواف
العدوم من دخل مكة الى وقوف عرفته لكن قد يدخل قبل الوقوف مدة طويلة
ويؤخره الى قرب الوقوف فيكون حكمه في حكم المتسع وقته **قوله** او غيره من
امراة ونحوه غير محدة فيحرم عليها وغير مبسوطة وصايم فلا يسبب لها الا ان
كان عليها رواج كرجلة تؤذي الناس لو قفت ان التماس الطيب فيسبب مطلقا
قوله بل بكرة الخلاف في كونه مكروها او مباحا متكا في اقرب منه فيجوز
الذي لم يبلغ رتبة التبرج بينهما **قوله** لاسد الخ اي في نحو مسك طاهر
العادة في النظيب به الجملة في ثوبه اما نحو الورد والرياحين فلا يفرح به
ثوبه كما سيعلم مما ياتي في تحريم ما لا يحرم **قوله** يرق او يما غسل جنابة
او نحو دخول مكة **قوله** ويكره المصوغ ولو للامراة كناية عن اللعاب وان قل نسب
ان يكون له وقع فان لم يجد البياض فاصبح قبل التسبيح اولى **قوله** يحرم ان ياتي
الرجل ان كان اكثر الثوب مصبوغا بها وعندم يحرم المزعزعة دون العصفرة عليهم
والراجح في الورس **قوله** في غير الوجه له الوجه بكل ما بعد سائر الوجهين
بكل محيط **قوله** بقصر الشرب الى المن سبوق خصال الفطرة بعضها
وبعضه سبابة في الاضحية وليس ان يلبس شعره اسد بنحو صمغ وان كان
قبل الاحرام وان يدهن اسد بزيت غير كثير بعد غسله بنحو سدر ويسبب لالة
من وجبة او غيرها سبابة ويجوز ان تخطب يديها بالحناء الى الكوعين قبل الاحرام
وتحسم وجهها بشي من ذلك واما النفس والتسويد وخصب اطراف الاصابع
فكره حيث اذن لها فيه حليل والاحرام ويجري ذلك في وشمل الاسنان اي

غيرها

تحديد طوبى الخ يعني كذا ذكر التمسح وكلامه في الزواجر فيفيد كراهة لها
وتسن الحناء لغير مريضة الاحرام ان كانت حليمة والاكترهت واذ اصبحت
ذلك حليمة لزمها استعماله ويحرم الاضغاث بالحناء للرجال غير طاهرة
للاضغاث الحمية فيسبب **قوله** يسقط عنه الطلوع عنه ويجري م على حصول
ايضا ولو لم يدرها منفردتين كان افضل ولقرا في الاول بعد الفاحشة الكافرة
وفي الثانية لاخلاص **قوله** فاعية اي لوجهت به سائرة لما جرد القيلام
قوله في الاول اي الركب رواه الشيخان ويسقط عن المتبع العادى للمهدي
فيحرم قبل سيره بر من يسبب صوم الثلاثة والامام فان يحرم يوم السابع قبل
الخطبة على الراجح من نزل في قبة **قوله** كونه منها طواف القدوم وتقبل التسبيح
بعده والجنيت في ليلة عمره وغيرها فان هذا الوقت وقد نوي فعلها ولو
لم ينفق حصل اصل السنة على خلاف فيه **قوله** من اعلاها اي مكة ويعرف بالعلامة
ويسبب بالحجون ينذر منها على الغابر ويسبب ثنية كداء بفتح الكاف والمدد الدال
المملة ويجوز هرفه على ارادة المكان وعدمه على ارادة البقعة هذا هو
المشهور واشتبهت الحكم فيها على ما يتعلق بذلك والخلاف فيه **قوله**
باب التسلام هو معروف ثلاث طافات **قوله** مانع الروية هي العمى والظلمة
ولا يتقوى وصوله للمذبح الذي كان يري منه البيت قبل ارتفاع الابنية و
هناك ويدعو بما احب لا بالماثور تبركا بمن وقف تحته من خيار **قوله** بالماثور
هو اللهم زد هذا البيت تشريفا وتكريما وتعظيما ومما يرد من شرفه
من عجمه او عظمه تشريفا وتكريما وتعظيما وبر او يصيف اليه اللهم انت
التسليم ومنك التسلام فحينما رينا بالتسليم اللهم انكنا اخل عقدة ونشدد
اخرى ولخط واديا ونعلو اخر حتى اتيناك غير محجوب ان عينا اليك خنا
ويتكنا فحينما فارحم ملقونا بقنا ببيتك **قوله** ان اري الجماعة في التحفة
فان اقيمت في الطواف جماعة مكتوبة لا غيرها قطعها ويلي انتهى فاطل الجماعة

الثوب

في الاستبراء وقدرها في النساء بالكتابة وفي الأعيان لواقعة الجماعة ولو علم
 خزانة في آتية قدم الصلاة معهم لا وهو ظاهر الحلاق المخفي ومعرفة
 شرح الدلية وغيرها في الأعيان ان يتقرر حصول الضري مساوية لتلك
 في سائر صفات الجمال ان العادة بالطواف حج او الى قوله او قرب قيامها
 المراد بالقراب ان لا يسع الطواف السبع قبل المأقاة والمراد بالجماعة المطلوبة
 كان يصلي مؤداة خلف من لها ويقدم على الطواف فائتة فرض موح لذكر بحيث
 يعقوب فورية الطواف عرفا ويجب تقديم المضيوف وتقدم الطواف على فائتة وفي
 على الحج اضطرار في ذلك قوله الله سبحانه في أي سقط عليه اما التواب عليه في
 عند الله على قصده منعه قوله وانقصا في الخلود كل قبله تسير طواف القدوم
قوله بالجلوس لا يعقوب الا بالوقوف بعرفة **قوله** لذات الهيئة أي الجمال
 التي لا تبرز للرجال ونحوه الخفة وغيرها وجر وانه المنح والاعباب وتسمى
 بضاح لمروا بن علان على انه لا فرق فيئد بالناخير مطلقا وهو وجه نعم
 ان امستطروا لمحض الذي يطول زمنه والافلا توضحه الى النيل **قوله** قصد دخول
 الحرم أي لا ينسك والواجب **فصل في واجبات الطواف وسننه** **قوله** بانواعه
 هو قدوم وركن في حج وعمرة او تحلل او وراع واجب او مستنون وتذ
 وتطوع والمراد بالواجب ما لا بد منه فيشمل الشروط من الجمال لو قيل ان
 غير المدينين والخمس والسترة وجعل البيت على اليسار وتكونه في المستحب
 وتكونه خارجا عن البيت بجميع بدنه شرط وان نيتة حيث تعتبر وعدم الصارف
 وتكونه سبعا ركن لم يكن تعيدا وان لم ارض نية عليه **قوله** ستر العورة أي
 عند العدة كما سببه عليه **قوله** لا يتعد المشي وان لم يكن له غنما مندق
 او انه يعفو عنها في ذلك خلافا فذكر فيها من كافي او قريب منه **قوله** او في
 مما سها طوبى هذه الطوبى الناحرون عليه واصحهما لكن في ذلك للمأقاة قضية
 تشبيه المحجوع ذلك بدم الغل وطير المشامع المتيقن بجاسته انه لا فرق بين

الركبة

الركبة وغيرها النبي واقرة كاسي وجري عليه في محضر الايضاح ايضا **قوله**
 للمبتحج أي الذي تلبسه للمأقاة **قوله** طواف الركن أي وغيره **قوله** ان عاد
 انهم انه لا يلزمه العود وحمله ما لم يتضيق بنحو غضب فان غضب في الشها
 الذي يجوز ان الاستغناء فيه ونعله سم وابن الجمال عنه واقراه فان مات فجب
 الاجحاج عنه لغيره وظاهر قوله ان عاد ان التكر ليس له فعلة بالقيم وتطرح
 عبد الرؤف بمسقة مصابرة للأحرام وحجج بانه انوط حصول البدن او المأ
 في مدة لا تعظم فيها المسقة لا يجوز التحلل والاجاز وفيه فناء وحجج ليس
 لفائدة الطهور من طواف الركن فاذا وصل الى محل يتعذر عليه الرجوع منه
 الى مكة يتحلل كالحصر ويصير حاله بالنسبة لخطوات الأحرام محرما بالنسبة
 لبقاء الطواف في ذمته فاذا عاد يطوف وهذا نظير ما اعتده السوف
 في المايض اذا لم يكن لها التحلف لطواف الركن لكن منقول المذهب كما او صحته
 في العوايد المدنية الصاخر من النسل بالتحلل اسما ويجب عليها تنسك
 جديد باحرام جديد فراجع المؤلف المذكور ان اردت تحقيق ذلك **قوله** مع
 المشي امامه ومع وجوده هذا ينكر ان تكونه منكوسا او مستلقيا على قفاه
 او وجهه او خطايا او لصفاء ولو بلا عذر خلاف ما لو اضل جعل البيت عرسا
 او المشي تلقاء الحجر وان كان البيت عن يساره **قوله** بحال أي سواء كان العذر
 اولوية الخفة ما لم يصبحت ان المريض لو لم يات بحاله الا وجهه او ظهره
 للبيت صح ويؤخذ منه ان مثله من لم يمكنه الا القلب على جنبه سواء كان
 راسه للبيت ام رجلاه ومثله ان لم يجد من جعل يساره للبيت ولو با
 فاضله عامرية كقوله لا يبيح **قوله** شقة لا يسير أي المشي **قوله** يسير
 شقة أي لا يسير وليس شرط ان يكون الجزء الذي يجازيه آخره هو الذي جازاه
 او لا او مقدما الى جهة الباب **قوله** طوافه أي طوافه تلك وكذا ما بعد
 ان كان طوافه يحتاج لنية ولم يصح حضورها بعد عند مجازاة الحجر والاكات

ذلك أول طواف **قوله** ياخذ ولا يلزمه إلا أن أورثه الخبر ردد **قوله** وإن كثروا
 ما لم يبلغوا عدد التواتر كالصلاة **قوله** وإن وسع يستلزم الصحة الظاهرية
 والمسجدية على المصنف **قوله** شاذروان بفتح الميم الثانية قراءة مملوكة
 الخارج من غير جدار البيت المستقيم المنيب فيه على أزار الكعبة **قوله** وإن
 أحدث في عيادته لا يثبت له حكم الشاذروان وعليه ما روي موضع من النهاية
 وفي شرح الدجينة تبعاً للشيخ الملام ولكن المصنف خلافه **قوله** من البيت ظهر
 الشاذروان إذا هو مبني **قوله** لصيق التفقة لأنهم التزموا أن لا ينفقوا فيه
 إلا الحلال **قوله** وجدار منه هو الرضف الذي في طريق الحجر **قوله** خبره
 دون ثوبه واعتمده الخطيب دم رومال أنه إلى الحاق الثوب به وهذه في شرح
 الإرشاد بالذي يتحرك بركته وفي المأمدار ينبغي أن يثبت في العود الذي يركب
 يستام به ما في غير المتحرك بركته ولا يصح دخول رابته وحامله في البيت
 على المصنف ولا مستل جدار الشاذروان أو طائفة الحجر **قوله** في جوار البيت
 هو هو الشاذروان **قوله** خلق الأول عنده كشيء الملام واعتمده الخطيب
 وم رحرمة ادخالها حيث خشي منها تلويثه وإلّا فإن كان للأدخال الحاجة
 فلا كراهة ولا كراهة والمراد بامن التلويث غلبة الظن بإعتبار العادة وليس
 الحياء إلا بعد زحرفان تشدد الضرر من الحياء **قوله** تعذر الخطأ حيث
 يؤذيه ولم يناد **قوله** لا اتباع الأفضل إذ يستلزم تلاؤماً فيقبل ذلك ثم يستلزم
 كذلك **قوله** لا يصير بينهما قبيلة ووضع جهته عليه والعجز ما يخل بأصل المشق
 منه أو من غيره فإن عجزوا والرحمة غريب فالأولى الانتظار حيث لم يؤذ
 بوقوفه أو ينادي **قوله** ما استلزم به أي خبره فيما فيها وقوله فيها
 أي الصورتين وهما إذا قدر على السلام بيده وعجز عن التقبيل ووضع الجبهة
 أو عجز عن السلام بيده كتقبيله وقد روي السلامه بخو عود بيده في
 نقلا عدم تقبيل اليد مع تقبيل الحجر والخيار من حيث الدليل تدبر كما أوضحته



به الأول

في الأول والاستلام عبارة عن مسح الجبهة **قوله** أو لبني فيها ظاهره
 أي ما به رتبة وجري كثير من علي الترتيب الميم واليسرى فيما به الجاني فيما
 في اليسرى والخلاف مكان في أو قريب من النكاح كما بينته فيها وبكره
 الإشارة ثلاثاً **قوله** لفتحه بحث في التحفة في الإشارة بالرأس أنها ثلاثاً
 ما لم يخرج عن الإشارة بيديه فيما فيها ينسب به ثم بالطرق كالأيماء الصلاة
 وينبغي كراهتها بالرجل الخوية حاشية الأيضاح وشرعية له رواه ابن علقون لا
 يتعد الإشارة له بالسجود قال ابن الجلال والظاهر خلافه له ونزول في ذلك
 سم **قوله** ولا يقبله أي ما أشار به إلى الجاني استقر به في حاشية الأيضاح
 واعتمده في مختصر وفيه للأعاب لكن المصنف خلافه كما أوضحته فيها
قوله الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم وهما الشاميان **قوله** غير ما ذكر هو
 الحجر واستلامه واستلام الكركن إليها في **قوله** على كل غائبة المشهور تسديد
 السبا من على كركن في شرح الطهين للصين الملاء على الفاري للضحي وأظف
 لهما وصل وضم لهما أي كركن خلقا على كل غائبة أي نفس غائبة في حجر أي
 مالا يسا به أو ليعمل طقاً على كل غائبة في خيرا قالبا للتعدي في القاموس
 خطفه خلافة كان خليفة من قد نده أي عليك وأما ما ألحج به بعض العامة
 من قول علي بن شد يد الباء فهو تصحيف في المبني وكثرت في المعنى كالأحجر
 فراجع **قوله** بين اليمينين طرف لقوله اللهم آتنا ولقوله اللهم قنعني في
 واليمينان تصحيفاً ثانياً على اللغة الفصحى المشهورة كما بينته فيها **قوله**
 والاستغفار يند على أن السلام في الاستغفار والاستغفار في القرآن أفضل من
 سائر ما عداه وذكر في الأول المأثور في الطواف فراجعته **قوله**
 بها أي القراءة ولما كان كركن ليس الحجر لتعليم الغير حيث لا يناد ولا يناد في
 الأيضاح لورعوا وطوا من جماعة تحسن قلب عبد الرؤف في شرح المختصر
 يلزم منه الحجر بالدعاء ولا يصح له لصحة الكل قال ابن الجلال والظاهر

في وجه اللزوم **قوله** قد حرم في الأعيان يمكن عمله على ما ذكرنا أكثر بحيث لا يطاوع
 الصبر عليه عادة **قوله** في كل مرة فيذكر كل ذكر وادعية يحل وهو ما شر وإن
 استغفر أكثر مما ذكر أنه يترك فعله **قوله** غير الرجال أي والخناثا وتكفي خلقه
 في وجه الحج بان تأمن بحبيبي ونظر حال غير محرم حالة فعلها ذلك **قوله** حذرا
 من تشبهما جري الشك على صفة عند قصد التشبه بالرجال ويوافقه النهاية
 واستظهر السيد عمر البصري أنه إن سلم أنه يخص الرجال فالحرمة مطلقا ولا
 فلو أن مطلقا أنه لا دخل لا شقاء العقد ووجوده في ذلك **قوله** لعمري القضا
 هو العيب كما قال لكن في حديثها أنه أمرهم أن يحشروا بين الجاهلين بركات
 المشركين كانوا لا يرونهم حينئذ لأنهم كانوا محايلي الجحيم فيلحقهم عقاب
 لكن في حجة الوداع في جميع الطوافات الثلاث الأولى فهو باسئخ لا أول
قوله ينظرونهم أي جلوس المشركين ينظرون الصحابة رضي الله عنهم **قوله**
 من كذا وكذا هكذا الفطرواية مسلم ويحرم في الأعيان أو كذا منهم الغرض أن
قوله مع زوال سببه قد فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بعد
 زوال سببه **قوله** ظهور أمرهم أي المشركين بذلك الحال الشريف ثم انظروا
 كان لم يكن فيشك في قوة الله على إغراق الأسلام وإهلاكه **قوله** مطلق
 هي ثلاثة شروط أن يكون بعده سعي وأن يكون مطلوبا وأن يرد
 بالنسبة للقدم **قوله** منكبه الميم هو الحصد فكل اضطباع
 أن تدخل رءاءك تحت صبعك وهو من الثلاث المريد فيه حرفان كما تتعل
 قليت تاؤه طاء وقصار اضطباع بلا إرقام **قوله** وسط يفتح السين
قوله فيعيده أي الاضطباع وتيسر فعله ولو من فوق الثياب ويعمله
 الولي بالصبي ولا يتوقف على وجود الرجل **قوله** والعريض السبيح
 في فحصر الاضباع لله والبكر في أن عالان نحو ذراع وفي الخ وشع الخ
 لم يرد في حجة وفي الأمد أو النهاية ذلك عند عدم الشاذ وإن

أما حين ظهوره فلا احتياط وفي الأعيان ينبغي العزب وإن مشى جدار
 ونظر فيه عبد الرؤف قال بل لا يعاد قليلا أو لي وهو الأوجه **قوله** غفر
 نقل في الأعيان عن البيان ينتظر الفرج ساعة وكان ذلك خفة الرخام وحله
 حيث لا يؤذي ولا يثاذي ولا يضييق على الناس **قوله** يتأعد إذا لم يعد
 بحيث يكون طوافه وراء زمزم والمقام وكذا فالعزب مع ترك الرجل أو لي
 على المعتمد خلافا للأعيان **قوله** من أوجها كالحنا بلة ويتلخص من الأول
 أن فرق كثير اذبح للاعتناء مطلقا ثم إن كان كعذر مما ذكره فلا كراهة
 ولا فهو مكروه وصح أن أقطع يغلي وترى عند الحج للأسود وصح
 قطعه لعذر رائيب عليهما مضي ولا فلا ولا يسجد فيه سجدة هو بخلاف
 سجدة التلاوة **قوله** بجملة في الأعيان وإن الجاهل لم ينعين ويندب
 قطع النفل لذلك **قوله** أو رتبة في الخفة التسع وقتها وفي الأعيان
 وإن خاف قولها **قوله** وتسبب النية اجتهد فعل الطواف أما مطلق القصد
 مع الغفلة عن رجليه بالعقل فشرط لصحة الطواف وإن كان في نسك هذا
 ملخص المبح وشع الدلبية **قوله** طواف النسك هو طواف الإفاضة والعمر
 وكذا القعدة على الأرجح **قوله** الوداع كذلك في التركيبة وكذا غيره من المنا
 وفي الخفة كالبكر وإن وقع عقب نسك لا يجب له نية ولا وصية هذا
 في الواجبات أما المسنون فقل عبد الرؤف الظاهر يجب نية ويحمل خلا
 واستوجه ابن الجاهل احتمال الثاني **قوله** خلف المقام افضلية بالنسبة
 لنسبة الطواف خاصة قال البكري المعري يعتبر بقدر مسطرة المصلي فإن أراد
 بحيث بعد خلفه حصل أصل النسبة وإن أراد على ثلاث ذراع لم يحصل
 أصل النسبة أن لم يعد خلفه عرفا وفي الخفة حد فخطفه رتبة فينبغي
 عدم الصلاة تحتها انتهى فيعتبر ما ذكره البكري في خلف الزينة **قوله** الكعبة
 يقدم مصابغة صلى الله عليه وسلم فما قرب منه **قوله** تحت الميزاب ثم بقية

الستة لادفع التي في البيت في الحجر ما قرب منه الى البيت **قوله** بقية الحج
 والخطيم فوجه الكعبة بين اليمينين **قوله** في دار خطبة ثم بقية لما كان
 المأثورة بكه وحرمها **قوله** بكونه يتصور بمن لم يصل بالكعبة او صفا عنها
 او اراد الاضيق بصلاتها متفرقة **قوله** لا يجزى في الواجب وان طال
 زمته ويندب في الهدوء بشرط ان لا يطول زمته ويكره في الطواف سائر ما
 يكره في الصلاة مما يمكن تأنيه فيه وقد عد الله وم رجلة منها في كلامهم على
 ايضاح النووي **فصل في السعي** **قوله** ما لم يقف بعرفة قبل القدوم ولا
 تعين ابتاعه بعد طواف الركن فان افاض من عرفة الى مكة قبل نصف الليل سن
 له طواف القدوم ولا يجزى السعي بعده خلافا لما مال اليه من المخ ولو لم
 يخرج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف سن له طواف القدوم ويكره
 السعي بعده ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم احرم بالتحج لا يصح السعي
 بعده **قوله** ويكره اعادته اي السعي الكلام في غير الفارن اما هو ففي الحجة
 وغيرها عدم ندي الاعادة له ايضا وعليه من ربه شرح الدجنية وفي المعنى
 وشرح لا يصحاح لم رواه ابن علقان والشهاب الرمي وغيرهم نذب سعيين له
 قال الجلي ومقتضى كلامهم امتناع مولاة الطوافين والسعيين فيطوف
 ويسعي ثم يطوف ويسعي انتهى وقد يجب اعادته لمن سعي في طائفته او صنف
 او صباه ثم ادرك وقوف عرفة فهو كامل **قوله** بان يلصق في نفسه
 المسافة فلا يكتفى برأس النعل الذي ينقص عنه الاصابع هذا معناه انه لا
 شيخ الامام وانه المعنى وجب عليه من ربه النهاية وشرح الدجنية
 في شرح لا يصحاح وابن علقان على ان الدرج المشاهد اليوم ليس شيء منه
 يحدث وان سعي الراتب صحيح اذا وصل الى مسامت آخر الدرج المدفونة
 وان بعد عن آخر الدرج الموجود اليوم باذرع وان في هذه افضحية كبيرة
 لا تكثر العوام فانهم لا يصلون لآخر الدرج بل يكتفون بالغرب منه هذا

طوافين ص

في الصفا

في الصفا اما المروءة فقد اتفقوا فيها على ان العقد الكبير المشرق الذي هو
 هو خطها لكن لا يفضل ان يرقى على المرتفع لبعده **قوله** ما فردا بته قال سمي بشيخي
 ان يكون ذلك في والجب الحجة لان كلام الدائين مكره انتهى وعليه تختلف
 مسافة المعسعي بالفسية للماشي والركب **قوله** دون غيره من النبي وصفي
 وعليه التركبة وشيخ الامام في شرح البيهقي والمغني ونقل في الحديث التفصيل
 بين ان يكون بخوة او مضرة بخارم فيرقى والافلاو كذلك شرح المنهج واقره
 الخطيب في شرح التهذيب وجزم به الشارح في محتمل الايضاح واعتاده
 في الدجنية والتمهيد وفي التحفة لا يسكن الا في كاتا يعقنان في شكل
 لولا الرقي قال عبد الرؤوف وهو محجة وابن الجلال هو الوجه ما سبق **قوله**
 لا يتابع اخيه الرقي بدون تقيده بقامة رواه مسام **قوله** في جميع ذلك
 اي المذكور والدعاء ذكرت في الاصل جملة فزوت **قوله** لا يتابع اخيه المذكور
 والدعاء والتسليط وتعلله على المروءة كما اوضحته في الاول **قوله** والعدو
 اي السيد لما قبله بحيث لا يؤذي ولا يباذي فان عجز تشبه في حرته
 بالسباي والركب يحرك دابته ويقصد السمنة لا نحو مسابقة والام
 يصح سعيه لانه يقبل الصرف على المعتمد خلافا لشيخ الامام والخطيب
 والبكري وموضع من الاعيان وموضع من النهاية **قوله** قبل الميل فهو مخرف
 عن محله الاصل بنحو سنة لا ربح **قوله** خلو المعسعي قال البكري لعلم المراد
 به ما يتيسر معه السعي لا مشقة لهما وقع وتختلف الحال فيه بالنسبة
 للركب والصوي وغيرهما وليس المراد من الملوطة خطو الرجل بالكعبة **فصل**
في الوقوف **قوله** بصورة اي الحرم **قوله** بارض عرفة فلا يكتفى هو اوها
 اذ لم يكن اصل ما هو عليه في ارض عرفة وفيه الاول هذا كلام بلح **قوله**
 وليس منها اي حرة ولا عرفة بلها بين عرفة والحرم على طرف عرفة الغربي
 وعرفة اقرب الى عرفة من حرة متصلة بها بحيث لو سقط خطا اراد المسجد

الارض

الغربي سقط فيها **قوله** وصدره اي ما يلي مكة منه **قوله** حج الجحون اي كالصبي
الذي لا يميز وظاهره ان المعنى عليه والسكران لا يقع لها انقلاو عليه الغر
ومرر لان علي عليه السلام قال فهو حج كالجحون ولا يميز والمعنى فكأنهما
كالجحون ولا تفرق في الجحون والاعفاء والشكر بين المتعدي وغيره علي
المعتمد وفي بعض كتب الله ما يخالف بعض هذه ائمتنا اوضحته فيها **قوله** وله
الحديث رواية بيده الخ **قوله** والتسبيح الاول ان يكون بهذه الصيغة
سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الارض موطنه سبحان
الذي في البحر سبيله سبحان الذي في الجنة رحمة سبحان الذي في النار
سلطان سبحان الذي في الهوار وما سبحان الذي في القبور فضاه
سبحان الذي رفع السما سبحان الذي وضع الارض سبحان الذي لا يحاط
ولا يستجاء منه الا اليه قول الحديث ما من عبد ولا ملة ولا دين الا لله عرفة
بهذه الدعوات وهي عشر كلمات الغفيرة لم يسأل الله شيئا الا اعطاه
اياه الا تطيعه رحم او ما ثم قال اليسمعي ورواه عاصم بن علي عن عذرة فزاد
فيه وان تكون علي وضوء وزاد في آخره فاذا فرغت صليت علي النبي صلى
الله عليه وسلم وسألت طائفة من الحفاظ بن حجر قلت وهذه الزيادة
تفيد ان التسبيح المذكور ومقدمة الدعاء لنفسه **قوله** فنهال اي غمر
في يومها لتسكب باليسا لغير الفاعل اي تصب العبرات اي الدموع **قوله**
خوفان الله تعالى ويقال باليسا لغير الفاعل اي تصب العبرات ما اركبه الشخص
من الخالق **قوله** والتسبيح اي التثناء بالمجد والعز والشرف وعطفه
علي التسبيح عطف العام علي الخاص **قوله** ويجتهد ويأتي بها وسطه لما
ذكرته في الاول **قوله** التسبيح هو كادهم يقف من غير مراعاة وزن لما في
الصحيح من النهي عنه واقاد تخلف انه ان اتى به بغير كلغة ولا فقه
لا بأس به **قوله** للتسبيح اي للذكر واما غيره فان كان له دابة عليها

عن
قوله

نحو هو دمج وقفت فيه ولا تقدم مستترا **قوله** عيسى ابراهيم التقييد به
للافضلية **قوله** بعد ان خطب الخ يخفف الثانية بحيث انه اذا شرع فيها
أخذ الموزون في الاذان ويقرأ منها مع فراغ الموزون منه وبينهم في الاول
ما بين ايديهم من المناسك سيما ما في يوم عرفة **قوله** وقت الاختيار
للعشاء هو ثلث الليل **قوله** لما ترى من كونه بسبب التقصير بالنسك
علي الراجح **قوله** لو غلط الخ فوقفوا في العاشرا اجزاهم ان لم يلقوا علي
خلاف العادة في الجميع وكذا ليلة الحادي عشر في العمل بخلافه **قوله**
او في الثامن او الحادي عشر او غير ذلك من عرفات لم يكرههم وقوفهم **فصل**
في الطلوع **قوله** او غيرها ولو جلق شجرة وتغافري وقصر اخري **قوله** الموي
اي للذكر اما غيره فينبغي استحباب امر الة القصرتبسيها بالمقصير **قوله**
فتأثر به مثله سائر شعور البدن وكذلك الظفر **قوله** بعد من اي و
رج الهدي والاضحية **قوله** باليمن اي في الراس ويجعله **قوله** للرجل
المستعمل الموطق لم يسود راسه قبل يوم النحر او كرر العرة بحيث لم يسود
قبل الاخر **قوله** ويكره لها الطلوع وغيره فوجوه المازن غير التقصير وحرم
حيث لم ياذن فيه طيلها او عند المصينة او قصدت الشمس بالرحا
ولا يشرع لها الا يوم سابعها للتصدق بوزنها او لداوا واستحقاقها
فانسق يريد بها سوء او متلها الخنزير والحافرة اذا اسلمت لا تخلو خلا
الذكر وينبغي ان تغم الراس بالتقصير بقدر الحمله الا الذوايب وذكر
فيها هذا آدابا فلفر اجمع منها **فصل في وجبات الحج** المراد بها
ما يصح به ونه مع الاثم بقرته لغرض عذر ووجوب الدم به ولو بعد
حيث لا يسقطه العذر كالركي والمبقيات **قوله** هو اي من دلت في المأثم
بالحج بعد الميم وكسر الزاء الطريق بين الجليلين وثناه لما فيه من
او اطلقها علي نفس الجليلين والمراد انهما ما زما طريق عرفة ولا فصحها

نحو
التقصير

ماء زمانه لغة وتي فيض الانهر من كتب الحقيقة طول مر د لغة سبعة آلاف
 ذراع وثلاثون ذراعا واربعه اسباع ذراع **قوله** تحسبهم الميم وفتح الميم
 الميملة وكسر القين المشددة بين مر د لغة ومين طارح عنهما وعرضه
 ذراع وخمسة واربعون ذراعا ويندب للذ كرا لاسراع فيه قدر من ميم حجر
 يقطع عرض الوادي الصغير الذي يبطن تحسرت لم يؤذوكم تيا ذولا انقبه
 وليس ان يقول في اسراعه ما كان عمر وابنه رضوان الله عنهما يقولانه
 وروي مر د عا مابن في الاول وهو هذا اليك تعدوا قلعا ومنها
 معترضا في بطنها جنيها مخالفا بين النصارى دينها قد ذهب الشيع
 الذي يربنها **قوله** وقيل كن قاله ابو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وابن
 خزيمة بقا خمسة في النبا بعين واختاره السبكي وقيل سنة ورجحه
 الراعي وماله رالي استراط كونه اهل للعبادة فيجب الدم على غيره
 وعبد الرؤف الى عدمه وجمع ابن الجاهل بحمل الاول على المتعدى والنافي
 على خلافه **قوله** وروي الجاهل ذكر هذا اهل لار في غير هذه التتابع قد
 صرحوا بان العذر لا يسقط دمه فاما ان يحمل على ضعيف كما بنه عليه
 الجلي او مراده بقى اثم تركه فقط او على النفر الاول بشرطه وسياقه ياب
 ذلك خيره **قوله** من له عذر ايعذر اعدا الجماعة كناية المنيح وشع م ر
 على الايضاح وفيه الالباب الحق به كل ذي طاعة لما وقع **قوله** او عن الرعي
 بالرحمة التعبير مشكل لكن اجاب عندي في التحفة بان معنى كون الرعي
 عذرا عدم التكرار في تأخيره لاجله ولا فهو مسا ولغيره في الجواز
 فان فرض خوفه على رابته لوعاد للرعي الذي يدركه به كان معنى كون الرعي
 عذرا لانه عدم الاثر اي مع وجوب الدم ثم قال فيجوز في كلامهم اي
 للعذر معناه من غير كراهة ولا يجوز اي لغير عذر معناه في الحل المستوي
 الطرفين فتأمل انه انتهى اي فهو مكره وهو ظاهر وفيها هذا كلام
 يراجع

يراجع ثم الرعي عذرا وان لم يعادوه قبل لا بل او غيرها اللجاج او غيرهم بلجرة او دوا
قوله او عنه اي يشتغل عن الرعي او عن البيت ليس في الناس كلامه كغيره
 يعيد ان الرعي لا يحتاج اليه بالليل خلافا للنفي فان انجلس الى انجلس الحكم
 او لصاح الرعي لخطا وللمرعي ليا كان كالنفي **قوله** حجرة العقيقة اي يوم
 العيد وغيره عده مع ما يعده واحد اقا لوالصا خمسة واربعة مباديها
 على ضعيف وهو الجمع بين الليل والنهار يعرف **قوله** ايام التشريق اي من ان
 الفقرة الاول بشرطه ولا فرعي لا ولين منها **قوله** يريد النفسك فان اراده بعد
 المجاوزة فيقانه حيث اراده **قوله** كل من اراد وان لم يحج ولم يعتمر اصلا **قوله**
 مطلقا اي وطنة او لا **قوله** طائفا ولو متخيرة مع جواز فعلها له ومستحاضة
 في زمن نوبت طائفتها وصاحب الحج الذي لا يؤمن نلويك المصلي منه وفاقه
 الجمهورين والخوف على النفس او بضع لونا خرقه وتسقط الدم والاثم وقد
 العذر الاثم لا الهه فيما اذ لخرج عا مابن على المعو وقبل وصوله ما يتقرر به
 وجوب الدم ثم تعذر العود ولورات الدم فتركتها فجاز خمسة عشر يوما وبين
 خروجه وحبس وقت الطهر والخوف على ماله وتركه بلا عذر فلا فدية اقسام لادم ولا
 اثم وذلك في المسنون ومنه وفيه بقى عليه شي من اركان التشريك وفيه خرج من
 عمر ان مكره لاجل من طهره التشريك بانها عقيقة لادم ولا دم اذا ترك الواجب
 عذرا عمدا اعلم اعير عازم على اليهود ثم عا وقبل وصوله لا يستقر به الدم
 فالسها ما يلزم في تركه لادم والدم وهو فيما عدا ما ذكره لم اقف على من شرط
 ذلك كذا **قوله** عقبها اي الطواف ووكعبه ثم عند المنزلة وان طاف ولو
 تغير الوارد في طائفة طائفة وصدره بجاي البيت ويسقط يد المنيح محال الى الباب
 والنفس الى الحجر الاسود ويصنع هذه الامن اوجهه عليه ويقول اللهم البيت
 يسكن والعبد عبدك وابن عبدك وابن امك ان احسنني على ما صنعت لي خيرا فان
 حتى يصير في غير الامن وبلغني بنعتك حتى اعفني على قضاء مناسكك

عذرة الرعي لا في الحقيقة
 والسوق عذر في عمالات
 الطائفة ان الرعي ٤٤٤

الظهور ان السمع الوقت **قوله** من اعلاها اي الى خلفها اما ان رمي الى الرمي فانه يصح
اجماعا وقد اشبهت الكلام على ذلك في بعض الفنا وهي خلافا لما يوجهه كلامه هنا
كغيره **قوله** عدم الصارق احتراز عن قصد الرمي اليه جودة رمية نفسه
صارف عن الاعتدال به ولا يتلوه هذا عن قصد الحجرة ان المراد بقصد الحجرة الاحتراز
عما اذا قصد الرمي اليه عليه لكن قصده رمي الشاحص مثلا الذي في الرمي فانه
لا يتلوه عند الشئ **قوله** يقتل طره الطير بما بينه وبين اصل الحجرة ثلاثة اذرع
وارتضاه من بعده **قوله** لا يفاوه اي فلا يضرب حرجه وضوجه بعد الوقوع فيه
قوله وقصد الحجرة لا ينافيه قولهم لا تشترط له نية لما قد منه انما قد
يقصده لا اختيار جودة رمية فيكون صحا **قوله** الى العلم اعلمه في كتيبه
واخره عبد الرؤوف وفيه ترمي المنهاج والبنية الخطية هو الاقرب الى كلامهم وفيه
التحفة لورمي اليه بقصد الوقوع في الرمي وقد علمه وقوع فيه اجماع الاجر ان
عبد الرؤوف والوجه انه لا يتلوه كون قصد العلم صحا غير صارق في مجموع وفيه
الاعتاب لو قيل يقتل ذلك في عاي عند كجهله جملة الرمي لم يبعد في اعتقاده
م رية كتيبه الاجزاء لان العامة لا يقصدون بذلك الا فعل الواجب الذي
الى الرمي وقد حصل فيه بفعل الذي **قوله** ولو باقوتنا اي وان جعلت فضوضا
ونقصت ما ليسها وحرمة رمية مع نقصها لا ينافي الاجزاء **قوله** وذهب في قصده
اي جوهها اذ نفسها لا يسمي حرجا **قوله** والنورة المطبوخة اما حرجها قبل الطبخ
فيكون وهذا في نورة مكة ظاهرة لا نه حرجا واما المائدة النبوية فاما حرجها ونورة
فيها الحصر وضوا بان لا يجري وقده الزياي والجلي بعد الطبخ وعليه
فهو حرج النورة **قوله** المدر يفتح الميم والدال وهو الطين الشديد الصلب
قوله والجص يكثر اللحم ونحوها خلافا لما انكر الفتح معرب لان الجص والصداد لا
يحتمان في كلمة عربية الا الصمغ وهو القنديل **قوله** المنطبعة فيه كلام طويل
في الاول **قوله** بالرجل فيصنع الحصى بين اصابع رجله ويرمي بها ولا يتلوه حرجها

لخبر بالرمي صح



برجله

برجله وان يحزن باليد ولو عجز لها وقد روي القوس وبلغ ورجل يعين الاول او على
الاخيرين فقط في التحفة الاقرب لعين الرجل ولو قد روي القوس باليد والرجل
فهو كجهله والمقارن كالقوس على المعتمد **قوله** وسننه اي الرمي كثيرة فيها ان
يرفع الذكر يده حال الرمي حتى يري تحت ابطة وان يستقبل القبلة في ايام
التشريق وليقتل عند الاول ولين لجد رمية ما قد روي في البقرة واما اذا را
ان تو فرض شوعه والافاد في وقت وان يكون راجلا في الاولين وراكبا في
الاخيرين وينقر عقبه ثم ينزل بالحصب صلى الله عليه وسلم بعد فصره
الظهر والعصر والمغرب والعشاء وقد روي في طواف الموداع ووقوعه من
ليلة الى المائدة **قوله** الخذف هو ان تخذ حوثواة بين سبائك وقيل
ان تضع طرف الالهام على طرف السبائك وتغله من ضرب وتكره الرمي على
الخذف **قوله** الباقل هو القول ويجري كجر ثقبيل لا ينقل الا باليد **قوله**
والاحرم مثلها الموقوفه لمرسته او المستراة له وما فيه فسخ له او للمصلين
ويحرم ما شغل في كونه من اجرائه **قوله** وان غسله اضطررا في ذلك كما بينته
فيها **قوله** من عمل طاهر كذا كذا شروح الارشاد والعياب وقده في التحفة
عما اذا احتب احتمال تحمسه **قوله** ومن عجز له اذا قدر الرمي على ركوب دابة او اي
بلا مشقة لا يعمل عادة ولا يبدل عمل المادي وجب عليه الرمي بنفسه ولا يستتبع
قوله لخموم من حيث في التحفة ضبطه بما يسقط القيام في العرض بان ليس
من القدرة عليه في الوقت ولا ينزل الناي ببطر وانحاء السيف او جنونه
اذا لم يكن يرمي عنه وهو على اليس **قوله** او حيس ولو جوب بان يحبس في قود
لصغير حتى يبلغ خلاف محبوس بد ينقذ على وفائه **قوله** ان يستدب اي
في الوقت ولو باجرة مثل فاصلة عما يعبر في الفطرة قال ابن اجمال قصته
انه لا يستدب في رمي ايام التشريق لما بعد زوال يوم فوم وشروط الناي ان يكون
مكفيا ولو بسيفه لا يحرم البارز ولله **قوله** من رمي عنه وان كان حاكما **قوله**

اليس اي ظنا عجزه نفسه او باخبار عدل رواية عارف بالطب امتداد المانع
 الي اخر ايام التشريق **قوله** روي عن نفسه المدار على ان لا يري النايب عن النبي
 قبل الرمي عن نفسه جميع الجوار للثلاث وان تقدمت لثابتة عن الرمي عن نفسه
 فما اتمه كلامه من خلافة غيره من ادخل ذلك ان دخل وقت رمي النايب فلو
 روي النايب عن النبي الجوارين الاولتين في ثاني ايام التشريق عن اولها ثم
 زالت الشمس روي عن نفسه الثلاث ثم الثالثة عن النبي ولو نابه جماعة
 استقر في التحفة لزوم التعيين بينهم بان لا يري في الثاني الا بعد احتمال
 الرمي عن الاول ولو روي النايب قرأل عذر المستعيب والوقت باقي لم تتركه
 اعاد تنواعه الله في كونه جواز الاستغناء فيه للعدول ولو لا الجوار
 عين وظالم روي في شرح المنهاج والدخيلة كل كلامه في شرح الايضاح يحمل اليه
قوله لا راء الرمي اي تاخير التمتع بما **قوله** كالوقوف بعد فواته بطلوع فجر
 يوم النحر لا يصح لما يبان به قضاء بعده فلا تدارك فيه واذا قلنا بقبول
 وقت الرمي كل يوم لغروب شمس او بطلوع الفجر الذي يليه فلا تغلنا الله
 يتدارك بعد ذلك بل يتغير منه كالوقوف المذكور **قوله** بوقت محدد وهو
 ايام التشريق والقضاء ليس كذلك بل وطبيعة الشهر **قوله** وفي يوم التدارك
 اي ان دخل وقته والجوار الرمي المتدارك قبل الزوال وفي الليل كما يستصح به
 وحج فالترتيب واقع ضرورة **قوله** وقع عن القول اي وان نوي رمي يومه
 فعني وجوب الترتيب بعد دخول وقت رمي اليوم الذي يري فيه ان ذلك باعتبار
 الوقوع اي لا يقع الا كذلك وان قصد غيره **قوله** غروب منه لعدم وجود الترتيب
 ويقع على مسه **قوله** جاز لكن الا فضل التاخير الي الثاني **قوله** بشرط ان
 يتلخص مما ذكره في جواز التمتع الاول ثمانية شروط لكن ثلاثة منها تدخل في
 غيرها فتعود الى خمسة ان ينفرد في اليوم الثاني من ايام التشريق وان يكون
 بعد الزوال وبعد الرمي جميعا حتى لو وقعت عليه صلاة من حجة العقبة

قوله وما لزم رايه لعل النية التي كانت
 يده من النية لا يبرأ من
 فوجدتها موافقة لوجه في جوار
 اجير الله في سعيه

امتنع

امتنع نفسه وان يكون الفارق بين يات الليلتين قبله او تركها العذر وان ينوي
 التمتع وان يكون نية التمتع متعارفة لكن هذا يعني عنه استرطاط نية لا قصد
 الشيء مقترنا بفعله فعول التحفة متعارفة له للايضاح وان يكون نفسه قبل
 غروب الشمس وهذا يعني عنه اول الشرط وان لا يكون في غرضه العود
 الى الهببية وهذا يعني عنه ذكر التمتع في التحفة لانه مع عزم العود لا يستوي
 لغرا ولذا بان الحال في الاول والسادس ان من وصل الحجرة العقبية ليس بها من
 حج خارج اذ ليست هي ولا عقبها مني كما تقدم فاذا ارماها تعين عليه التمتع
 الي حدي ليكون نفسه بعد استحالة الرمي فتنبه له فانه ما يفعل عنه انتهى
 وذكر في شرح قول الايضاح اذا فرغ مني في اليوم الثاني او الثالث انصرف من
 العقبة راكبا كما هو مانصه لا يعكر على ذلك ما قدمناه من انه اذا فرغ من
 الثاني بحسب صحة بعد رمي حجرة العقبة ان يعود الى حدي مني ثم يفرج
 نفسه لانه كان على كلامه على ذلك بالنسبة الى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله
 كما هو اي كما هو كما يقال له انتهى وبني في الاول ما يؤيده من اجبه **قوله**
 لم يسقط اي ان تفر قبل الزوال او بعده وقبل الرمي ولو لحصة واحدة ولم
 يجد في رمي ثانيا قبل الغروب **قوله** على ما في اصل الروضة هو معتمد الفهم
 وشيخه في المعنى واعتمد رتبة الشبهة في الترتيب والفرار المنع **قوله** وما
 المؤوي اضطربت نسبه والتعلق عنه كما بينته فيما فرجه **فصل في تحلل**
قوله انقطاع الدم وبه يحل الصوم والطلاق وبالثاني سائر المحرمات **قوله**
 غالبا ولا تعد بطول لعدم استرطاط المولاة في اعمالها وذهب البلقيين الى
 انه لو قدم طوط الركن على المخرجات او سقطت على شارب راسه كان له طوط
 شعر بعينه البدن فصار للتحلل ثلاث حالات اولها هو الحلق ويحل به طوط
 البدن كذا واعلمه الله في المنع وتخصر الايضاح وان علون في شرحه وجب
 في التحفة ولا يعاب على عدم حل آزاله شعر البدن لما بعد فعل اثنين في الثلاث

وهو الذي يظهر اعتقاده وقال الرزكشي ومعه عبد الرؤوف وابن الجلال ان انا حصة
 طلق غير الراس لم دخول وقت طلقه مع طلق الراس جملة واحدة كما حرم بالاحرام
 كذلك فليس من باب التحلل فتجوز ان الله قبل الراس ويجده ومعه وردة في المصح
قوله الطيب والذهب واللبس **قوله** وتأخير الوطى فلا الشئ في المصح وم
 وابن علقان المناسبات المتغير فلا يفسد الوطى لا يفسد عدم الوطى لانه يحتاج للدليل
 انتهى وفيه كذا اول هذا كلام طويل **فصل في اوجبه آراء النسك في قوله** واشد
 عنانية فقد ضبط رضي الله عنه فرجوا صلى الله عليه وسلم من المدينية الى
 ان تحلل كما هو في صحيح مسلم في حديث الطويل في حجة صلى الله عليه وسلم
قوله اضاهاه اول ذكرها وهذا جمعا بين الحاديث المتشابهة في حجة صلى الله
 عليه وسلم فكان اول من رآه اتم ادخل الحرم على وجه مخصوصية له وعليه
 نقل الحديث لافراد والفران ومروي التمتع اراد اللغو وهو الاستغناء ولا
 لانه ارتفع بافعال العمرة بانذار حجة افعال الحج وقد اورد الكلام على حجة جماع
 منهم الطحاوي في الفتوى في التمر من الغدرة **قوله** لا كراهية بيت فيها الحصة صلى الله
 عليه وسلم عن التمتع والفران وفيه الاول من كراهية **قوله** دليل النقص هو ترك
 المبقاة وزعم لا جبر بينا زعمه ايجاب الصوم عند الحز عنه ومزادة تفضيله
 مواطبة للفقهاء الراشدين عليه الاعيان فانه لم يحج في خلافته **قوله** في سنة
 الحج ايما بقية شهر ذي الحجة ومن صور الافراد الفاضل ما لو اعتمر قبل اشهر الحج
 ثم حج في عامه لكنه مقصود بالنسبة لا لبيان بالحج بعد الحج فيما بقي من ذي
 الحجة ويسمى ذلك تمتعا ايضا **قوله** وهو اي الطواف اعظم افعال العمرة **قوله**
 ذي اي الهدي والصوم عند فعله **قوله** ليس حاضرا وعليه فحفظ المصنف
 من بينه وبين الحرم دون مسافة الفرس لا يضاح لدخولهم في حاضري الحرم **قوله**
 ولمن مربة لان اقرب المواقف العامة لا يملكها ولمن مربة عليها يلزم وقرن وذا
 عوق على سرحطين وامان كان دونها الى مكة فهو اما مرجع ميقا تاخا حقا

من لوطن مكة وليس عامما لمزبده ومن كان على مرحطين من الحرم في غير طريق
 المواقيت الثلاثة فهو وان لم يرج ميقا تاخا ما لكنه يرج مسافة اقل الموا
 قال ابن الجلال اهل السلامة من حاضري المسجد الحرام قطعاً **قوله** ولغيره
 لوطن الحجاز بالاعتقاد لا النية طالة الاحرام بالحج لا بعده **قوله** ولو بعد فراع
 العمرة متعلق بالاستيطان اي انه لو في حال تمتعه ان يتوطن مكة بعد فراع
 العمرة فلا يكون حاضريه لان القوطن لا يحصل الا بفعله عند الاحرام لا
 بنية عنده بعده ولا بفعله بعده ويصح ان يكون قوله ولو بعد فراع قوله
 ناويا للاستيطان وهو ان يظاها عيارا لكن جملة على الاول اولى لما بينته
 في المائل **قوله** لا يحصل بمجرد النية ضبطه هنا بالاستيطان في الجمعة وقالوا
 فيها هو الذي لا يظعن شتاء ولا صيفا للملاحة فيؤخذ منه انه لا بد من الإقامة
 بمكة او قريبها حيث يعنى عليه شتاء وصيف ولم يخرج فيها للملاحة مع قصد
 عدم الخروج لغير حاجة فيما بقى من عمره هذا ما ظهر لي من كلامه هنا فغير
 يلزمه دم التمتع والفران وان الحرم من مكة والمنوطن ليس عليه دمها وان اقام
 مدة طويلة في موضع بعيد من الحرم ومن له مسكنان قريب وبعيد من الحرم
 اعتبر ما مقامه به اكثر ثم ما به اهله وما له ديارا ثم اكثر ثم ما به اهله
 ثم ما به ما له كذا ثم ما قصد الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما احرم منه ولو
 كثر العمرة في اشهر الحج ثم حج في عامه لا يتكرر عليه الدم **قوله** من مبيت ببلده
 ليس بعقيد بل لو احرم دونه كان متمتعا ويلزمه مع دم الجائزة ان اسأله ادم
 التمتع **قوله** وان كان اي التمتع فيها اي الحج والعمرة فيلزم الدم على المعتمد ثم
 ان اذن له المستاجر ان يذبح التمتع فالدم عليها نصفان ولا فاعلى الجبر **قوله**
 بتامها لا اي وفي صورته واقع الاحرام بها قبل اشهر الحج **قوله** في وقت امكانه
 اي الحج يعني انهم كانوا لا يأتون بالحج في الوقت الذي يكره فيه الحج بل كانوا
 يعدون المنيان بهاء في وقت الحج من الحج العجوز في الارض وكانوا يجعلون صفرا للحرم

ولا يحطون الحرم منها ليلة تنو الي عليهم فلا تخرج فيضيق عليهم ما اعتادوه من
اغارة بعضهم على بعض وكانوا يقولون كما في الصحيحين اذا برأ الله برئعتهم
والبراءة يحمرونها وفتح الدال المهملة والموحدة الجرح الذي يكون في ظهر
الابل اذا اصطكاك الاقناب وعفا الما تراه ذهب ان يسير الحاج عن الطريق
بصوب الرياح وغيرها والنساج صغر خط العمة لمن العمر **قوله** لحشة الحاجي
عليه افا في قدم قبل عرفة بر من يطول كما وائل شوال فانه ان جاوز الميتات ان
ولزمه دم وان لحرم بالحج نسق عليه لحوال الدفن ترخص في العمة لينفخ بها
ويجمل ثم يحرم بالحج في وقته **قوله** ميقات عمرته الذي لحرم منه ليعلم ما جاز
كان لم يرد له الا قبل دخول الحرم فيكفي العود اليه او الي مثل مسافته **قوله**
ميقات آخره او الي مرحطين من مكة او الحرم وان لم يكن ذلك ميقات **قوله**
قبل نلبسه لحوال وطوف العدة ولا استلام الحجر وتقبيله فيكفيه
العود بعده **قوله** بالقياس ليجامع الترفه بجمع ميقات احد النسك
قوله الي الميقات اي بعد دخول مكة لا قبله ويجزئها التفصيل السابق
في المتمتع ولو لحرم بالعمرة من الميقات ودخل مكة ثم رجع قبل نلبسه بنسك
فالحرم بالحج لزمه دم للمتمتع لا للقران كما بينته في الاول وفي التحفة للقران
لا للمتمتع **قوله** ونسك آخره اي غير الوقوف وظاهره ولو بعض خطوه من القدوم
كالتمتع واستوجبه في الفتح وموضع من الاعاب واقضاه الجاهلي واقتضى
للايضاح والروضة الارشاد نفع العود وان طاف وسعي ما لم يقف بعرفة
واعتمده في الامداد وهو موضع من الاعاب وما لاله م ر في شرح الايضاح في
في النخ وروى بين المتمتع والقارن **فصل في دم الترتيب والتقدير** عبادي
معناها في كلامه **قوله** المتمتع اي والقوات وناذر نحو المشي كالقوات
والاجرة لما استوجبه كقران فافرد ولم يعد للحج العمرة الي المتأخر
وكتبت فقرن ولم يعد للمأفان او افرد ولم يعد للميقات وكالحرام من ذبيرة

او من شوال او ما شيا تحالف وترك الحج بين القيل والنهار بعرفة وركعتي الطواف
على الضعيف القابل لوجوبها ففذه كلها ما ترتب وتقدر **قوله** بمن دلفا او
معي وطواف الكوداع اذا قلنا بالراجح الحوا لجة ولم يكن معذورا بما يستط
وجوبها مما سبق **قوله** سبع بدنة وان اراد ما كها يسع بقية الاسباع او
الشركا فيها يريد اللحم وبعضه للاضحية وهذا جاز في كل سنة ولجنة الحجاز
الصعيد فالاخرى البدنة من المشاة **قوله** بالحج هو الموجه حقيقة والغرض من
العمرة سبب الوجوب وشروطه واطلعت في الاول في ذلك بما لم اقع على من سبني
اليه وببيت ثمة ان الحرام بالعمرة له دخل في الوجوب ايضا وان لم يثبتوا عليه
قوله بسبب كدم المتمتع اما من كان يصوم فلا يجزئ له الا بعد الاحرام بالحج
كما سيصرح به ونظيره الامان **قوله** بموضعه بينت في الاول ان المفهوم من
كلامهم انه الحرم فلا يلزم من وجبه خارجه وان قرب كنية التحفة القياس
ان يلحق بموضعه هنا ما كان على دون مرحطين منه قال ولو اراد من قصر في الترتيب
وقال ابن الجاهل لا فيس ان المراد به محل زجده وهو الحرم وما حواله في حد
ان يجوز وجوده فيه او قد القرب ان يتيقنه كما في التيمم **قوله** بالشر
وان قلت الزيادة لغير ما مر في التيمم **قوله** او غايته في الموضع المراد
مطلق الغيبة او الي مسافة القصر تطير ما قاله في قسم الصدقات فيه نظر
والقياس غير بعيد وجزم بهم رواين عالون في شرح الايضاح وقال ابن الجاهل
في شرحه ولو الي دون مسافة القصر وفي الاعاب هو ظاهر كلامهم **قوله**
اول اضحاح لذكر في التحفة ما يفيد انه لا بد ان يفضل عن نحو ملبس في مسكن
وخادم بتفصيلها المذكور في التمهارة العار العال وقيل لاداء الوجوب
ولا يجزئ الصوم ان وجد من يقضه قبل حضور ماله العايب وظاهره
المخير في شرح الايضاح فقال بان لم يجده ولو اعيد ماله وان وجد من
يقضه فيما يظهر كالتيمم **قوله** مؤن سفره الجاهل لو طهه او لا ولجاجة

وظاهره وان نوي لا قامه بمكة سنين قديم رواه ابن علقان هو محتمل ثم ما لا
الي انه لا يستلزم فضله عن مدة اقامته قبل السفر وانما يعتبر يوم وليلة منها
قوله وجوبا فان عجز الي فيه بما في رمضان ولا يحجب الغيب فخره نية الصوم
الواجب وحملوا القول بالنعيين على الاول ولوية **قوله** الاول هي التمتع والقران
وترك الاحرام من الميعات ويراد عليهما دم الفوات اذ ماله انما يفعل عام القضا
ونازر المشي او الركوب اذا خلفه واما العمرة اذا ترك احرامها من الميعات
فان احرم بها وقد بقي بينه وبين مكة ما يسع الثلاثة وجب صومها ولا حائز
تأخيرها بعد التحلل **قوله** عقب ايام التشريق ان فعلها تم كانت آداء ولا
فقتضا الاطواف الوداع فاداء الثلاثة وصوله مسافة القصر او و
قوله او ما يمكن منها فاداء الحرم الثامن وجب صوم التاسع ولا اثم ولز
قتضاؤه فورا عقب ايام التشريق ولا اثم بالاولين لعدم تمكنه من صومها
وليس التسرع عذرا في آداء الثلاثة اذ لم يتضرر به واما قضاؤها فالتسرع
عذر فيه تأخيرها وان كان على الفور كرمضان **قوله** قبل سادس الحجة **قوله**
النووي واقره وقال عبد الرؤوف وتبعه ابن الجلال ليلة الخامس **قوله**
النية ويصوم والسادس والتسابع لانه ليس في حقه فطر الثامن لانه
يوم السفر **قوله** لا اثم فيه فيكون على الخارج بخلاف ما قاله بعض عذر **قوله**
لم يجب انتظاره يستحب التاخير ان يتفرق وجوده والاول والاولى للصوم
قوله لم يجز التاخير مناف لما تقدم انما من عدم وجوب الانتظار بل نارة يجوز
ونارة يستحب واجيب بحمل الاول على ما اذا انتسح وقته والباقي على ما اذا
تصيق الاول فيما اذا رجي الوجدان من الصوم والباقي فيما اذا لم
يرجع وجدانه كذلك **قوله** ومن توطن له ومثل مكة غيرها ومن لا وطن له ولا
عزم على توطن محل كالكي في تفصيله بما في شروعه لا يصح للشك وهو
وابن علقان ونية الماعاب يصير الى ان يتوطن محلا فان مات قبل ذلك فاعل

الاول

لا قرب ان يطعم او يصام عنه ووافقه ابن الجلال ومحل دخول وقت السبعة
بوصول وطنة اذ لم يبق عليه شيء من الطواف او التسبيح او الملقح لغرام
طواف وطنة جاز له صوم السبعة عقبه وكفى وصوله لما ينقطع به
خبره **قوله** الثلاثة الاول هي التمتع والقران ومجاورة الميعات وما
الحق به بما قد سدد وهذا الطبقوا عليه وفيه البيان بحتم ان يقول لا يجب
ثلاثة ايام ومدة امكان التسبيح الي وطنة وهو قوي جدا بما بينه فيها فلو
سافر الي بلده ثاني ايام التشريق كان هو المعتمد وان لم اقف على من ينه عليه
ووقع في التحفة انه قال يلزم المكي فيما يمكن اداؤه في الحج التمتع بخمسة
ايام والظاهر انه سبق فلم كما اوضحته في الاول **قوله** في البقية اي التي
لا يمكن فيها آداء الثلاثة في الحج الاطواف الوداع فيعرق فيه بمدة امكان
سيره في المحل الذي تعمر فيه الدم عليه الي وطنة وكالمكي من بينه وبين
مكة مسافة يوم وتردد ثم وتبعه ابن علقان فيما اذا كانت اكثر من يوم وله
ثلاثة ليومين والذي يظهر للمفتي وجوب التشريق بيومين وبثبنت
وحجة في الاول **قوله** امكان السير يفيد انه لا يعتبر مدة الاقامة في
نقله ابن علقان غرضه وتلا القليوبي قوله على العادة العالمية يفيد اعتبار
اقامة مكة وانشاء الطريق انتهى والاول اقرب للقول ولو صام الثلاثة
مسافرا صح ووجب اعتبار صفة المدة التي يحجب التشريق لجا بين صومه
المذكور وبين السبعة **قوله** حصلت الثلاثة من غير طوافي ولها الباقي
لان كان جاهلا فيقع الباقي له نقله **فصل في محرمات الاحرام** حكمه
تحريمها الخروج عن العادة ليدكر ما هو فيه من العبادة وتذكر بذكرها
الي الموقف الاعظم ليجازي بجعله في محله ذلك على الخصوص في هذه العبادة
قوله المقيد اي يكره او بالعمرة او بها والمطلق عند قصد واحد منهما
قوله ستة ما زيد عليها داخل فيها **قوله** ورا الاذن تقدم في التو

المراد منه فراجع **قوله** كعصابة اي عريضة بان لا تكون تقارب الخط **قوله**
 بما ولو كان اللان صار خيلا لا تصح الهارة به بان صار لشيء طينا **قوله**
 وضبط اي رقيق **قوله** ووضع كفه وان قصد لها التستر ولا فرق بين يده
 ويد غيره وجريته كما يعاب وفتح الجواد على الضرب كمن عند قصد التستر
 وعبارة التحفة ووضع يده لم يقصد لها التستر بخلاف ما اذا قصد على
 نزاع فيه انتهت **قوله** ما لم يقصد التستر به اي بالحوادث كالعفة وحمله
 ما لم يستتر على راسه كالغفلة والاحرم ولزم ان العذبة ضيقة لم يكن
 فيه شيء محمول وان لم يقصد التستر به وشعر الراس الذي يخرج بالمد عن
 حد الراس لا شيء لتستره الا ان كان على وجه الاطاحة ككيس الحية **قوله**
 من مجاور الراس اي في الرجل وسيا في كلامه المرأة والمراد بالتستر ما
 يشمل استدامته بخلاف استدامة الطبيب والتبليد بما له جرم **قوله**
 او عضو منه شملها يعمل على قدر الوجه بحيث يحيط به وتيسر مسك عليه
 على المعتد خلافا للامداد **قوله** كخرطة الحية مثال الخو العنود العنود
 كل لحم وافرعظمه **قوله** كلبد مثال اللزق فمن مثل به للعقد فقد يكون
 الا ان كان اللبد نوعا من موقوف وتويع ملزق **قوله** في ساق الخف
 دون قراره وفي فتح الجواد لو ادخل جارا خفا لم يسه غيره لم يكرمه شيء
 كادخال يده ثم قبض من فصل وان رفعها الى موصلة راسه ولف عمامة فوق
 ولا يعقدها على العنود وكبس خاتم ولصبا عجيوة وان كانت من
 جارا حيث تسمى في العرف عجيوة **قوله** منطقة تكبس الميم ما يشد به
 الوسط واطراف السهام وتسمى الحياصة والمراد بشدتها وصلها اليها
 ما يشمل العقد وغيره **قوله** بئكة له عقد يقص المزار كل طرف منه باخر
 وان يعقد عليه خطا وان يجعل له مثل الحجرة ويدخل فيها التكة ويعقد
 وان يعقد على ازاره عمامة ولكن لا يعقد بها **قوله** في طرف رداية التكة

مكروه

مكروه ولا يعقد على العقد ولو وصل ازاره لشدته يوجب المزاراة ولو
 جعل فوق ازاره آخر تحت كعفته ان سماه العرف رداء اعطى كعده ولا فلا
 وفي طويل معقد بعفته على عورته ثم يضع ياقبه على الكتفين لا اقل حكم
 المزار والختان حكم الرداء **قوله** بدونه كان الصقما يغوص **قوله** خطها
 اي طرفي رداية وكذلك المزار فلورته لبشوة او خطا حرم ولزمته
 العذبة **قوله** من الوجه اي اليسير الذي لا ياتي تستر جميع الراس الا يده
 لانه عورة من الحرة تحجب الحافة على ستره **قوله** ولما لا عنده وكلما
 الا شئ من العنود يحمل اليد وخالفه في العنود ومن في كتبه وكتب عليه
 السيد عمر النجاشي لان راسها ليس بعورة **قوله** باختيارها في الكبري
 لو قصرت بان لم تحكم ووضع الخشبة بحيث يخاف معها عادة سقو
 الثوب على وجهها فسقطت اتمت ولزمها العذبة وان رفعته
 خلا **قوله** لليدين اي الكف والاصابع حلي **قوله** بغيرها اي سائر الكف
 والقفاز فلها ان تلصق على يدها حرقية وان تعقدها وكذا الرجل والنفه
 ولا يشدها خلافا للفتح وفي التحفة والاعياب ما يظهر منه العقب
 وروى الاصابع من الذكري مجمل مطلقا وما سترتها على مجمل مع فقد
 وكلامه في غيرها كلام غيره يعيد انه عند فقد النعلين الغالبين
 ظهور الكعبين خافوتهما وان استترت من الاصابع والعقب ثم ما
 يجوز عند فقد النعلين ظاهر كلامهم جوازها وان لم يحجب اليد وجبا
 عليه امره بزيادة وقاية الامداد والنهاية هو يعيد بل لا وجه عدله
 بالحاجة تخشيتة تجس حباله او حوبره او حرا او كون الخفا غير لائق
 به وفي فتح الجواد لا بد من ادنى حاجة واذا وجد النعلين لزمه نزع
 ما جوز لفقدها واللائم ولزمته العذبة واضطرر كلامهم في الشكل

١

وبيننا الراجح منه فيها **قوله** كان الله أي في غير العود **قوله** أو لم يولد
 حيث في الموضع ان المراد به ملاصق الشجر وعليه أو ليس به البدن يمكن ان
 يستدل له بقوله صلى الله عليه وسلم في الميت ولا تمسوا طيبا **قوله** هنا
 هذه اللفظة لم أجدها في غير كلامه وذكرته في الأول تردد المولى في
 محترزها **قوله** وورث نبات اصفر طيب الرائحة يثبت باليمن يصنع به
قوله ونحس بنون مفتوحة فراء ساكنة فخيم مكسورة فسين موحدة
قوله فامرسي بفتح الراء وهو الضمير ان والافصح الضمير ان بنت بني وقيل
 ابن يونس المرسلين ومثله سائر الرياحين ان كانت رطبة كما في قوله
 اذ يهي كل نبت طيب الريح فلو حذف الفارسي لم **قوله** الحادي بالالف
 ولو بالباء ان كان اذ ارش بالهاء ظهر فيه ومثله الفاعلية **قوله** وتلو
 ضرب من الرياحين يثبت في المياه المأكدة باردر طيب وليس في العروس
 وحائق النخل **قوله** وينفسج بموحدة مفتوحة او مكسورة فتون مفتوحة
 ففاء ساكنة فمحملة مفتوحة فخيم **قوله** وبان الحال الكلام عليه
 في حاشية فتح الجواد وذكر ما يفيد انه من الزهور قال انه من اعظم
 انواع الانهار راحية قال وهو زهر اكثر من كثير من الارهار التي هي
 طيب اتفاقا **قوله** وصرح الشيخ جريح بن قاسم الجلي بان البان نوع من الزهور
 والراجح ان البان نفسه طيب وان ذهبن ان كان منشوشا اي مخلوطا
 بطيب فطيب ولا فلا وفي حاشية فتح الجواد لك ما ملخصه انما
 من البان اما مسقطر بالكتيفية المعروفة وهذا طيب واما معصور
 بلا استقطار وهذا لا بد من اغلاية من طيب اخر واما هذه الخارج
 عنه وهو الشيرج مثالا فان القوية البان او غيره حتى اختلط او غلب
 معه فهو طيب وان القوي مع سمسمة حتى تروح به ثم عصر التسمم كان

قوله م

شريح

شريحه غير طيب لان اختلط الجزاءه بجزاء التسمم لطول اختلاط
 سمسمة به حتى صار كالشئ الواحد او غلب معه فالشريح طيب اذ
 هذه الخلطة صيرت ما كالجرم الواحد **قوله** الا بان طيبه كحب الخلب
 والمصطكي والدار صيني والعنبر والعرفا وفي الموضع يتردد النظر في الجاوة
 والثر الناس ليدونه طيبا انتهى ومثل البان من سائر انهار البوارق
 التي لا تستغنى بقصد التطيب بها كالشخ وهو يثبت ليشبه البغية
 ولما ذكره الخراساني وغيرها والبغية ان طيب لانه يستغنى بقصد **قوله**
 استعماله في اي كماء ورد قليل الخوخ ماء **قوله** لونه لوانضاط الطيب
 غير معفو عنه فغسل ولحي مريح عسرة والله فان كان للجسم عني عند
 لم يعف عنه وان شئت عني عنه ولو احبته من الطيب ملايد ركة الطرف
 فان ظهرت له راحية وجب غسله فورا ولما لم يفر **قوله** مطلقا هذا
 مخالف للبغية لاغية بلو لم يفسد في بعية كمينه وهم قد اطلقوا في
 لما اذا كان ضعيفا لا يظهر برش الماء فان اراد بمطلقا انه يصر وان يظهر
 طعمه بالرش فصر فخالطهم بما يفيده فيهما بل قد عبد الوقت ظاهر
 كلامهم انه لو ظهر بالرش الطعم دون راحية لا يؤمن له وان كان مراده عدم
 تاتي ظهور الطعم بعد ضيائه حيث كان موجودا كان ظاهره اوصية لا
 فلا فهو قريب فقامله **قوله** حبا شربة على الوجه المحقار هذا اذا لم
 يستعمله في باطن يدينه بالكل او سقوط او حقة والاضروا ان لم يعبد ذلك
 فيه لا العود فلا يصح هو اكله الا اذا اخبر به شيئا ثم اكله في مس الطيب
 او ظاهر يدينه لا يضر الا اذا غلب به عن الطيب ثم الذي فيه الفقر من
 كلامهم ان الاعشاب في التطيب ينقسم على اربعة اقسام ما اعتيد
 به بالتبخير كالعود فيجوز ان وصل اليه عين الدخان في ثوبه او يدينه
 لاجلها وما اعتيد التطيب به باستعماله عينه بصبه على يديه او ثوبه

او بغيره كما في قوله فلا يصح عمله وما اعتيد الطيب به
 لوضوح اعتد عليه او ومنعه على ان كان كسائر الرياحين فلا يصح عمله في
 يده وثوبه وان كان يجدر به وما اعتيد الطيب به بحمله كما لم يمسك فحرم
 عمله في يده او ثوبه فان شمله بحرقة ثم عمله في ثوبه او يده لم يضر
 وان كان مفتوحا وليس يمسك لان كان مجرد النقل ولم يشده في ثوبه
 وقصر الراس بحيث لا يجد في العرق شطيبا قطعاً فلا يصح **قوله** مس طيب
 اي يجلوسه او وقوفه او بومه ولو بلا حائل لكنه مكروه **قوله** وعو
 رجه لاي من غير ان يعقب به من الودحان كما سبق **قوله** يفتح الدال
قوله وشمع اي اذا ضم الي الشم والافا بالفتح **قوله** ليس بدخا ان لم
 يحصل به تغية الشعر وتزيينه **قوله** المحرم اشعث لاجل اطلاق الغشاء
 عليه ذكره ولم اقف عليه كذلك في كتب الحديث كما او ضحفة في الاول
 فاما ان يكون وتكب رواية او بالمعنى والخرج البهقي ان الله يباهي باهل
 عرفات اهل النخلة فيقول انظروا عبادي مما وني شعنا فقيرا ومما
 وقعت عليه الحاج المشعث المتفل والمشتت تلبس الراس المغبر
 والنخل الكريه **قوله** اي شافه ان اديه الجواب عن قول المصنف
 لما دلي في ذلك اخبار عن حال المحرم اذا لم يحرم للمعنى المحرم انما الشعث
 والعنار فيجلبح التحريم الي دليله وانما يلبس بان عدم تحريم ما ذكره الاول
 وعلمهم على هذا الفاو بل ان عمله على مجرد الاخبار يخرج كلامه عن اعتبار
 عن العائدة **قوله** ونحو المشارب مستد اجرة متعلق قوله كالرأس في
 المتأخرون فيما عدا شعر الرأس والحية من بقية شعور الوجه على اراء
 الحاق جميع شعوره بها وعليه شيخ الاسلام في كتيبه وم ر في شروحه
 على المهرامج واليهجة والرجية اخراج شعر الجبهة والخذ وعليه الش
 في التحفة وشي لا رتاد اخراج تسائر ما لم يتصل بالحية وعليه
 في المعنى

حرره زهد مأكد

في المعنى والافناع اخراج شعر الجبهة والخذ ولا نف عليه اوفيه وعليه المصنف
 وعبد الرؤف وهو الاقرب من طيبت المذكر لا يحرم غير الرأس والحية وهو الاقرب
 للمنفرد كما او ضحفة في الاول وفيه سعة **قوله** فيما ذكر اي من تحريم دهنها بكل
 دهن **قوله** ذق بفتحات تجتمع الحيين والمراد بالمراد هنا ما لا شعر به فيه
 وان فات او ان طلوع الحية وان لم يسم امر في النظر **قوله** لا تنقاء المعاني
 هو ترين الشعر وتغيبه المناهية من الجرح المحرم اشعثا عند **قوله** الشعر يفتح
 العين فيجمع على شعور كفلس وفلوس ويفتحها فيجمع على اشعثا كتسبب اسبا
 وهو من كل واحدة شعرة وانما يجمع الشعر تشبيها لاسم الجنس بالمفرد **قوله** غيره
 ولو زال بواسطة حل الرجل وغيره على المعقد **قوله** لان الذوق شرب دواء من قبل
 مع العلم بكونه مزيلا والتعمد وخرج لجا شق الشعر تصغير في غير الزالة فلا شق
 فيه **قوله** وقادي ولو ادني ناذ **قوله** او طال اي شعر طحيه او راسه **قوله**
 المودي اي مالا ياتي قطع المتكسر لانه كما في الكبري وابن علقم وقوله ان
 الجاهل الاقرب الما تحبب العذبة لان لا ذي من غيره لانه قال ثم ربي في المعنى
 مالا ليه وعبارة النهاية تعهد ايضا **قوله** مقدمات الجماع كالمفاضة والقلة
قوله في مباشرة اي الصاق البشرة وهي ظاهر الجلد بالبشرة **قوله** بشهوة هي
 اشتياق النفس الى الشيء وينبغي ان يبينه كذلك من كحج جليمة فحق وصلت
 لبشرته لبشرتها بشهوة ثم ولزقة العذبة فان لم ينزل **قوله** اكد كورة اي
 خراول المحرمات اليها وهي ثمانية دماء **قوله** تحبير مقابل التزيب بخور
 العدول الي البدل الا في كلام المصنف مع قدرته عليه **قوله** ولو شعرة واحدة
 فيها فدية كاملة حيث كانت مما قصد لها التزيب وبينت فيها ان الطيب
 كان يحضر رسم ر بعد موت والده اداء الحق والده ولما قل لم رجب في دهن
 الشعرة الواحدة او بعضها العذبة الكاملة قل الطيب خذ ذلك فقل
 اما قلته فشي الطيب جماعه وقام فجلسه وقول المحرم درسل بلحدر مناد

جاءت لثلاثة وثمانية وما كان قيامه لغلطه اذ هو المقر في كسب الخليل بل لا ينافي
قوله عالما اي بالاحرام والتحريم او قصر في العلم وظاهر الامداد والنهاية انه
 انما يعذر من عذر يجهله وفي الامايات ظاهر كالايمانه لا فرق بين من يعذر بجهله
 وعينه وقد يوجه بان من شأن هذا كونه يخفى على العوام ثم ايدته ونظر فيما خالفه
 كما بينته في الاول وخوئه المنع ومعنى القول وعدمه بالنسبة لوجوب التعذر
 وانما ينافيه واما بالنسبة للكفاية فالعبرة بما في نفس الامر وفي بعض نسخ المنع
 الوجه ان التعديل ياتي ايضا في الكفاية قال ابن الجلال ومنع من الخصر اي
 لعبد الرؤف لو يذهب هذه النسخة التي فيها الزيادة **قوله** او يكون المحسوس
 هذا ان العبدان مختصان بالطيب **قوله** سر موزة هي المعروفة بالبايوج **قوله**
 لا ليسر الكعبين لا تقدم ما فيه وفي الاول كلام طويل فيه **قوله** عازا رايي للعجز
 عن ازار بان لم يجده ووجد سراويل لا يتاين الا تراه لصفه اوله فقد اذنتها
 او لحوق التخلع عن العاقلة **قوله** ليس سراويل وانما مكن فتقه وانما ازار منه
 على المصنع نعم ان امكن التزاريه مع تعاقبه على هيئته وجب ولو قد عجز عن الاستبدل
 بالسراويل ازارا واستوت فيهما وجب ان لم يحضر من تبد وفيه عورة **قوله**
 ارتد بالقيص وشغل السراويل الذي لا يتاين الا تراه على هيئته فيصير كذلك
قوله ولا حبة وان كان الواجب اصلا او فرعا **قوله** والاندراج ظاهره لا
 فرق بين كونها قبل الجماع او بعده وجرى عليه في الامايات وجرم به عبد الرؤف
 في شرح المختصر وقال في حاشيته على شرح الدماء فيه جمهور المتأخرين بما اذا
 كانت قبل الجماع ولا فرق بين قصر الزمن ونسبه تلك المقدمات الى الجماع او لا
 المصعد ولو كرر نحو القبلة فان اتخذ المكان والزمان لم يجب الاشياء والام
 تعددت **قوله** عقد النكاح هذا اعمان للامم ولا مذبة وقد قسمت فيها
 محرمات الاحرام على اربعة اقسام ما يباح للحاجة ولا شيء فيه من دم ولا حبة
 وما فيه الامم ولا مذبة وعكسه وما فيه الامم والعذبة ثم فصلته بما ينبغي

مراجعة **قوله** اذ ارسل الصيد اخا اما اذا امسكه حتى تلف او تلفه فتجب
 فيه العذبة مع الامم **قوله** غيره الصيد الصيد مفعول المصدر الذي هو
 القتل وهو مضاف الى فاعله الذي هو غيره فاذا التمسك المحرم في قتل غيره
 الصيد كان امسكه فقتله محرم آخر كان الجزاء على القاتل مع الامم وكان على
 المحسوس الامم فقط باعتبار قرار الجزاء ولا فالحسك ضامن ايضا لنفسه
 في قتله فراجع الاول **قوله** ثلاثة اظفار او جزء من ثلاث وان قل ومثله الشعر
قوله وبان الحلق اي شعر غيره المحرم ولو لجمع ثلاثة في مطوئ من محرم او
 بعضه فخرج احدهم فسطه من الشاة وصام الثاني واطعم الثالث جاز
قوله حيث اطاق الخاوي ولم يمتنع بان اقر الحلق وسكت **قوله** من ناري او
 اطاق الاستماع من نار وصلت الى شعره بان قدر على دفعها عنه ولم يفعل **قوله**
 فان لم يطوق الخاوي لكونه مكرها عليه او نائما او نفي عليه او مجنونا او صبيا
 لا يحيز فالعذبة على الحلق **قوله** مطالبته وليس له لخر لهما على الحلق بلا اذنه
 ولو امر خلال حلال او محرم محروما او طلاق محروما او بالعكس بخلو شعر محرم تايم
 فالعذبة على الحلق ان عرف الحلال فان جعل او كان مكرها او انجما بعتقد طاعة
 امره فعلى الامر والمكره بكسر الراء فان كان المحلق غير محرم فهو دخل وقت تحلله
 فلا ذبة عليه **قوله** انواع او الاستعمال لا والاستمتاع فالاول طوق الشعر
 وان الله الطفر وان لا للصيد والباية استمتاع **قوله** ولم يدخل فداوها الى
 هذه الامم مع اخلاصها كالحلق والتبليس والحلق والقلم وان لا ذبة على
 اخلاصها النوع وكذلك التبليس والطيب نعم شرط في العذبة في اخلاص نوع
 الاستمتاع بعد الفصل كما سيأتي في كلامه **قوله** باصناف متعلق بكلمة
 ولبيد **قوله** مرتين فاشترع اتحاد الزمان والمكان في الاية في ذمة هذا
 ولا يقدح في النوايل طول الزمان في لبس القمص بعضها فوق بعض وتكون العجا
 فالمراد بالاتحاد وقوع الفعلين على التوالي المعتاد للاتحاد الحقيقي **قوله** واتخذ

فانها

الزمان اتحاد المكان ان يكون المكان الثاني ينسب للأول عرفا فالواحد شروع
للايضاح لا يبعد ضبط العرف في ذلك بما لو ابتدأ المبدأ ان ما نسبيا فانه يجرى به
ما لم يبعد عن مكان الاستدحاج لا يسمع الاخر من سماع الاول وتخل ما ذكره غير
تكرر الجماع اما هو فتكرره تتعد به العذبة وان اتحد ما ذكر ان قضى وطره
في كل جماع والواقي ان بعضه **قوله** ولم يتخلل بينهما كغيره بين الفعلين
فان تخلل تعددت وان اتحد الزمان والمكان ولو في العذبة الماضي والمستقبل
وقال الشافعي في القديم حيث لم يتخلل فتغير لا تتعد العذبة وان اختلف
الزمان والمكان وفيه فسحة ان يجرى تقليده **قوله** ابن الملقن في شرح التبيين
المسمى غنية النبي صلى الله عليه وسلم في منسك له صغير كما افاده الحديث
الطبري والجليل وقطع به البندج وقال سواء اتحد سببهما واختلف ما لم
يكفر في الاول وقال الحديث الطبري هو الاصل للناس خصوصا في سائر الراس فانه لا يشق
ما لم يمتد ويحتاج الى ان الله انتهى في الروضة ان قلنا بالجد يدغم ما سبب
واحد بان تطيب او ليس مرار المرض واحد فوجها ان اصحهما التعدد انتهى
وذكر نحوه الرافعي في الشرحين ومقابله يجوز تقليده انشاء الله تعالى
والما لكبة او سماع دايرة فغيرهم في عدم تعدد العذبة فقد رأت في منسك
للطاطب اما ان يكونا ملخصه فان فعل موجبات العذبة بان لبس وتطيب وحلق
وقلم وان الالوشح وقيل الفعل فان كان ذلك في وقت واحد او متعاقبا في وقت
واحدة وكذا اتحد العذبة ان تراخي الثاني عن الاول اذا طهر بالابحدا وكما
نيتة ان يفعل جميع ما يحتاج اليه من موجبات العذبة او نوي التكرار وهو
يلبس احذر ثم يزول العذر فتخلع وينوي عند خطعه انه ان عاد الله المرض
عاد الى اللباس او يداوي بدواء فيه طيب وينوي انه كل الصالح الى الدوا
فعلة ومحل النية من حين لبسه للعذر الى حين نزعه واما من لبس ثوبا ثم
نزعه ليلبس غيره او نزعه ثوبه عند النوم ليلبسه اذا استيقظ فقال

سند هذا فاعل واحد متصل في العرف ولا تصرف فيه في المحس وصرح في
المقدمة بان فيه فدية واحدة انتهى **قوله** مما يقابل بمثل ما يقابل به او
بعضه يقابل بمثله كالمصيد الثمن وغيره المثل في فدية يقابل بمثله من العتمة
وكما لتغير الحربي وكما لصيد مع الملقن فان اتحد تعددت العذبة مطلقا
او سببا او سببا فقتل صبوراً معاً تعددت العذبة **قوله** لان ذلك ايجز
لشروط عدم تعدد الخراج وبينت فيما ضابط ما ذكره في هذا الكتاب **قوله**
مطلقا اتحد الزمان والمكان ولم يتخلل كغيره ولا **قوله** ثوبا مطيبا الى اي
فدية الطيب في فدية اللبس والتعدد فان لصيغ للطيب لشجعة مثله فشرها
بطيب تعددت العذبة كما يغتم من اللعاب وعبد الرؤف **قوله** او طهر اسه
اي فدية فدية واحدة **قوله** باخلاف مكان الملقن محذور قوله اول واحد
الزمان والمكان **قوله** بين مسود محذور قوله ولا يكون مما يقابل بمثل محذور
ولو اتحد بان ارثم باخر فدية مطيب لا فدية بخلاف فدية ثوب ان كان الفحص
غير نوع الزمان ولو لبس عمامة لصورة واحتاج لكشف اسه للفصل من
حدث التبر او بعضه **قوله** في الوضوء لا تتعد العذبة كما في شروع في
وطرفه عبد الرؤف ويراي التعدد ووافقه ابن الجال في مسألة الوضوء
لا الغسل كما هو مبين في الاول **قوله** هذا اي يعدم التحجير والتقديم **قوله**
نصف جماع هو دون كيلة المدينة بلبس خيا خاليا عما لا يجري في الفطرة
قوله واعلموه وسنم شيخ الاسلام في شرح مناهجهم واحده في الموهبي العزلة
والفطرية وكذا المشي على تعين وفرد **قوله** في الاول **قوله** لكن خالفهم
اعلموه باللعاب والشباب الذي ولد له وغيرهم **قوله** او صانعا على ما سبق
وعلى المقابل يومان او مدان **قوله** عنه اي الجماع في اي الحج فلفظ المراتب خبر
معناه المني **قوله** فيمنع اي حتى يخلو الاول لانيانه بمعظم افعاله في
حال صحته ولا العقبوي بخلاف ما اذا ارتد بين الخطاين فانه يخلو **قوله**

بالعبود المذكورة أي كونه عامدا عالما مختارا قبل التحلل الأول في الحج **قوله**
 بنحو المقتضى أي من الذهب والفضة فاما استرطابا في لزوم الغدبة لهما كونه
 عالما عامدا مختارا **قوله** جمع من الضميمة بينهما في الأول **قوله** وقضاؤه أي
 اعادته ثانيا ولا فهو أداء **قوله** على الفور ولو في سنة المفسار بان
 يتحلل للاحصار ثم يرد الحصر ويتحلل لمضطر التحلل به ثم يشق **قوله**
 بالشروع فيه أي حاله **قوله** ويقع أي القضاء تحق فان كان حجة الاسلام
 وقع القضاء عنها وكذا غيرها الا لا يجزئ فينقلب له وتلزمه الغدبة
 والمضني في فاسده والقضاء ويقع القضاء عنه لاعت المجوع عنه ثم ان
 كانت اجارة عين النفس **قوله** والآخر المستاجر ويعمل في الميت ما فيه
 المصلحة **قوله** من الميتات وان احرمت بالاداء بعد بجاؤته وان لم يرد
 لا بعد ما فلو اقام بكرة وجب العود الى الميتات الذي جاء منه غير مرد
 له على المعتمد خلافا للشيخ الارشاد وعبد الرؤف في انه يكفي العود في هذه
 الصورة الى موضع الاداء فلو افرده في الحرم بالحجر من التعميم ثم افردها
 كفاه في قضائها التعميم ولو تمتع وانسد الحج كفاه بالحرام بالقضاء من
 مكة ولو احرمت بالاداء من ذات عرق ثم جاء المدينة لمزمه الحرام من ذي
 خلافا للفوراني **قوله** بخلاف الزمان كانه لعسر ضبطه **قوله** والمفسد
 لمحد تنسكه فضاؤه مع الحرام تمتعا وقرانا والمتمتع والقارن القضاء
 افراد او لا يسقط عنه الدم في القضاء بذلك فعلى القارن المفسد
 بدنه ودم القارن واخر في القضاء وان افرده ولو فات القارن في فائه
 العبرة وعليه دم للفوات ودم للقارن الغابت وثالث للقارن في القضاء
قوله ترتيب وتعديل اى كفارة الجماع المفسد والذي يلخصهما اعتد
 في كونه ان في الجماع في الاحرام ينقسم على ستة اقسام ملازم به شي
 مطلقا ان كانا جاهلين محدورين او مكرهين او ناسيين للاصرام

او غير



او غير مختارين ما يجب فيه البدنة على الواطي فقط اذا استجمع الشرط وكما
 قبل التحلل الاول والموطوءة طيلة ما يجب به البدنة على الموطوءة
 فقط اذا كانت هي المحرمة فقط او كان الزوج المحرم غير مستجمع للشرط
 وكانت هي مستجمة للشرط ما يجب به الغدبة على غير الواطي والموطوءة
 في الصبي المميز المستجمع للشرط فالبدنة على ولده ما يجب به البدنة
 على كل من الواطي والموطوءة اذا زني المحرم بحرمه او ولدها بسببه مع استجماع
 شروط الغدبة ما يجب فيه ودية بخيرة سفرة اذا جامع بين التحللين
 او بعد الجماع المفسد واعتمد روي الخطيب انه لا ودية على المرأة مطلقا **قوله**
 عجزها اي البدنة بالمعنى السابق **قوله** قطع اي طعام اي مما يجري في القطر
 بالمقد الغالب بسفر مكة في الحنفية طالة الاداء ونية الماياب هو الوجه
 ونية المنع وشيخ الايضاح لم يرد في غالب الاحوال كناية الكفاية عن النقص لكن
 خالفه جمع متأخرون فاعتبروا سعرها حال الوجوب وكذلك النهاية لور **قوله**
 مساكين الحرم اي الكائنين فيه سواء متوطنون او غريباء واطنوطون او لي
 ما لم يكن غيرهم لصح تصديق به على ثلاثة او اكثر ولا يتعين لكل مد بل تجوز
 الزيادة عليه والنقص عنه **قوله** لشي منها اي نصيب الاطعام **قوله** لسائر
 اجرائه كرهية المنصلي به قل ابن الجالوي ينبغي جريانه في مسكه وفائه
 فيفضل فيه بين المنصل والمنفصل **قوله** بالقيمة اي وقت الاداء وان
 عاد احسن من الاول والمراد به ان الرئيش ما بين قيمته برئيش وشنوفا
 ويقاس به الشعر وعليه اذا انف ريشه او جرحه ان يمسه ويضعه
 وليس فيه لينظر ما يتول اليه حاله ثم ان كان مثليا فنقص عشر قيمته
 لزمه عشر مثله او تصدق ببعثته طعاما او بصوم عن كل مد يوما او غير
 مثلي فلا طعام والصوم وحرم التعرض للبيض المتولد بين وحشي انسي
قوله مخلوكا للغير ولا يملكه المحرم بالشرع وغيره من كل سبب اختياري

فان تبصده بذلك دخل في صمائه فان هلك في يده لم يرد الجزاء لحق الله والقيمة
 لما كلفه فان رده لما كلفه لا قيمة ولم يسقط الجزاء بالارسال لما كلف له واذل هلك
 المقبول بخلافه لزم الجزاء القيمة **قوله** زال ملكه اي حيت لم يتعلق به
 حوله لزم كرهه ولجارة له ايعاب **قوله** ولو بعد التحلل لانه لا يعود به الى ملكه
 فلو قتله بعد تحلله ضمنه ولا بد من ارساله في محل يؤمن عليه فيه **قوله** ملكه
 ان لم يكن محرما ولا في الحرم ويروى ملكه عن نحو بعض الصيد **قوله** ولو كان ملذ
 اي لا حكام المسلمين لكنه لا يصوم بل يتخير بين الفل ولا طعام وخرج نحو الحرم
قوله كلما اي معلما **قوله** واعتمد عليها اي ولو مع الاخرى القيمة التحلل بخلاف
 ما اذا اعتمد عليها فقط وهذا في القائم لما سياتي في التائيم في كلامه **قوله**
 او عكسه اي بان روي من الحرم وارسل كلما معلما منه **قوله** في التحلل **قوله** او
 خوه اي كضربه **قوله** عند الاول الجملوي وكوه والثاني السبي **قوله** كراسه
 اي ان لم يصيب الجزاء الذي منه في الحرم والاضمة على المصعد **قوله** كانا اي
 الصيد والصيد ولو كان محرما او بلحرم عند ابتداء الرمي دون الاضامة
 او عكسه ضحي وكذا الوضبة شبيكة محرما ثم تحلل فوقه الصيد بها بخلاف
قوله تعين طريقه ايان لم يجد مغايرة وان جعل المرسل لكن لا اثم مع الجهل **قوله**
 لان له اختيار اي فيما اذا لم يتعين الحرم طريقا للكلب او الصيد فلا يصح
 لان له اختيارا وبه فارق الشهم والله قد اختص بها الضصارا بخلاف
 الحلال فخطا حبس امه عنه حتى تلف وهو في الحرم ولا يصح امه لانه لا يملكها
 من الحلال وان كانت الام في الحرم دون ترخها النالف ضمه **قوله** شيتية
 الناس هو في الشجر على عومده على المعتمد واما الحشيش فيسويهم من كلامه
 انه انما يحرم منه ما لا يحتاج اليه من الرطب والينودي ولا يكون من شأنه
 ان يستنبهه لا دميون **قوله** وقلة على عومده في الشجر واما الحشيش
 فيحوز قطعه لا قلة الا ان قسد مبنية من أصله على المعتمد **قوله**

صيد في الحرم

لم يستقل

لم يستقل الحرم منها اي ويجب ردها الى بقعة من الحرم فان يثبت بالتحلل
 ضمنها وكذا التوقيت في التحلل ما لم يعد لها الحرم فتثبت فيه من غير نقص
قوله حكم الاصل وبالعكس لم يثبت لها حكم الحرم ونية الايعاب لو ادخل
 ترابا من الحلال الى الحرم او عكسه وغرس فيه الاوجه اخذ من كلام الزركشي
 العبارة بخلافه فان فرض ان العروق لم تتجاوز تكثرته اعتبره هو لا محله
 فيما يظهر انتهى ملخصا **قوله** في التحلل والحرم اي بعض اصلها في التحلل وبعضه
 في الحرم **قوله** في سنته اي قبل مضي سنته كاملا من القطع وتكفي العود
 من محل آخر قريب منه بحيث يعد عرفا انه خلف عنه وتكفي التولية بالعرف
 المبني على تعاريف الشبهة دون تحديده فان اختلف مثله بعد وجوب
 لم يسقط الضمان واختلفوا في السؤال هل يجوز اخذه مطلقا او بشرط
 ان يخلف في سنته وهل يجب ضمانه ان لم يخلف فلا تداراة فربما كان
 مذكورة في الاول **قوله** يضرها اي الشجر ولا يجوز اخذه للحاجة لا غير
قوله الا ذكر بكسر الهزة وسكون المجرى ثبت معروف طبير الحجة **قوله**
 او غيره يستعمل البيع وعليه الخطيب والله وما لم رالي عدم جواز بيعه
قوله المودية وان لم تكن من الشوك **قوله** ان وجد سوية معتمدة
 الملام والخطيب واعتمد من جواز اخذه ليسمى اذا وجد السبي **قوله**
 السيد عمر ولعله اوجه وعلى الاول اذا وجد السبي جاز اخذه ولو للمستقبل
 وحيث في التحفة تقييده في علف البهايم بما اذا لم يتيسر اخذه كلما اراده
 وقيد السيد عمر بذلك في الدوا ايضا **قوله** الحاجة اي بخلاف الشجر فانه يجوز
 قطعه ولو للحاجة **قوله** للبيع اي قطع كل من علف البهايم والدوا وما يتخذ
 به على المعتمد ومن قطعه للبيع لا يملكه وللحاجة له اخذه بشرأه او غير
 ولا حرمة الا من حيث كونه اعانة على معصية ولو جعل البائع الحرم عذر
 لحقائه فيحوز الشراء منه كما في المنع وابن علان لكن يجب على من علم منهم ذلك

بيان تحريمه **قوله** قطعه وقطعه قال القليوبي والتعرف فيه بالبيع وغيره **قوله**
او الشجر قد علمت مما قدمته انهم لم يجزوا انفصال الحشيش في الشجر **قوله**
ولو اخطف ما قطعه لاولو بعد سنين والمأصل ان المراتب اربع ملاصق
مطلقا وهو ما لصاح اليه من الحشيش الاخر والاذخر وكذا التسواك بناء
على ما في التحفة وملاصق اذ اخطف مطلقا وهو الحشيش الاخر المقطوع
لغير طبله وملاصق اذ اخطف في سنة القطع والمأصل وهو غصن الشجر
وما يصق مطلقا وان اخطف في حينه وهو قطع الشجر من اصله **قوله** ولا
بالقيمة اي حيث تعدي بقطعه ولم يخلف **قوله** تقريبا والافان النعا
من البدنة **قوله** في موضع الامانة بخلاف التالي فانه تعتبر بقيمة مكة كما سبقت
ويكون التقويم بقول عدلين **قوله** كذلك اي ذكره اني اذ يجزي الذكر
عن الانثى وعكسه **قوله** وفيه الطيبة هي كبار الغزال اذا طلع ثراها وقبل
فقال **قوله** شاة المراد بها المعز وان كانت تشمل الضان وهذا باعتبار
الاصل والافان الرجح جواز الذكر عن الانثى وعكسه **قوله** ونحوها كالغري والقطا
وعندهما **قوله** يعب اي يشرب الماء بحر عابله مصر ولا تنفس كشرب الدواب
غير الحمام ونحوها يشرب الماء قطرة قطرة **قوله** ويجدر اي يفرح ويرجع
صوته والجمهور يجمعوا بينهما واقتصر بعضهم على الحب لئلا زعموا او اشارة الى
ان الحب يكتفي وان لم يجدر **قوله** فالقياس لانه مثل له **قوله** اربعة اشهر
ان يكون المخرج عن المرب فوق اربعة اشهر اذ هو خير من البركوع **قوله** والوبر
يسكون الموحدة جمع وبرة دويبة اصغر من السنور كحالا اللون لما ذنب
لها **قوله** وفضلت عن امها اي فاخذت من الدرعي والذكر جفرا من جفرا
جنباه اي عظمها **قوله** وام حبين بضم الميم المملة وقع الموحدة دابة على
الجربا عظمه البطن ولا جمع الحاض من صغار الصب **قوله** جدي وكذا الميز اذا
رجي وقوي فالذكر جدي والانثى غناق **قوله** لا تصفيه اي غير التوبى عليه

وسلم

وسلم ولعن احد من الصحابة من بعدهم من سائر الاعصار **قوله** عدلان اي
عدلا شهارة ويكتفي بالظاهرة على التعمد خلافا للايجاب وقيل الصيد
عند اختيار الكبرة وكذلك الجمع وما عداها من محرمات الاحرام صغائر
ولو حكم عدلان بانه مثلي او قران بغيره كان مثليا او بمثل آخر تحريمه وقيل
يتعين العلم **قوله** مثله لو فدي الردي نوعا او كونه معيبا بالجلد كان
افضل نعم لا يجزي الكبير عن الصغير **قوله** بل يقوم حاملا لجملة وقت الحدود
ويصدق بغيرها طعاما او يصوم عن كل مد يوما ولو ضرب بصيد الفوق
ميتا صغر نقص الام فقط دون الجنين وان القاه حيا ثم ماتا ضمنهما
او الولد وحده ضمنه ونقص الام **قوله** فيه اي لهرم ولا يجوز نقله لغيره
وان لم يجد فيه مسكينا فجب الناحية حتى يجرهم **قوله** على مسالكينه
اقام ثلاثة اذ وجدوا **قوله** يفرق لجهه وسائر اجزائه **قوله** مذبوكا
ولو قبل سلخه **قوله** بقيمة المثل اي بالنقد الغالب بالهرم ويجوز اعتبار
اقل القيم **قوله** المثل اي لا الصيد **قوله** متعرا مفهومه عن مراد عند
ايمتنا فحب العذية على التامس والمأصل **قوله** سننان هو المصعد وليس
لنا ما يجب رجحه في غير سنن الاصابع الا في جراء الصيد **قوله** لكن تكون
رجحه في الكركية كشيخ الاسلام والخطيب ونظر فيه في التحفة ورجح
اجراء المشاة في كل ما لم يستم كبرة وان ساوت سنة اسباع الكبيدة
قوله يحرم اخراج شيء من زواجر الحرم واجباره الى الحلال او حرم آخر ولو بنية
رده اليه ويلزمه رده وان انكسر لانا وبالد تنقطع الحرمة كدق بصاق
المسجد ومحل الحرمة حيث لم تدع اليه حاجة واواني طين مكة تصنع من
تراب الحلال بخلاف المدينة **فصل في موانع الحج وهي سنة** **قوله** لا يوفى
وان كانا كافرين وفيه رمانع للكافروية المذمومة ونحوه ابن عزالا امر
الجهيل لا يكتفى بتوبته بركبه بل لابد من مصاحبة له مصاحبة تنفي معها

الريبة وشرط المنع من التطوع ان يكون هو المقصود فلو قصد معه تجارة
 او لجارة كالعكامين وزاد ربحه او لجرته على مؤنة سفره لم يستلزم ان
 احدهما ومثله السفر لطلب العلم **قوله** دون الغرض ان كان منعه منه نحو
 خوف طريق او تخورقة غير ما مؤمن ويكر الناظر حتى يجد ما مؤمن او
 كان ما شيا لم يطبق المشي واراد الخروج قبل قافلة بلادة كان له منعه
 وللأصل الواجب نفقته المنع حتى يترك له نفقة او متفقا **قوله** في الغرض
 وكذلك التطوع الذي ليس له منعه منه كان قصد معه تجارة **قوله** ان لا
 يحرم اي الغرض واما التطوع فسياتي في كلامه حرمة عليها **قوله** لازم
 للحرية اي من شأنه ذلك وان فقرة على المعتمد **قوله** ولذا لحرمة اي للفرق
 بين الغرض والنفل **قوله** على الفور لو تصيق عليها بغير عصب او موت يقول
 عدلي طبعه بملك الزوج تحليلها على المعتمد خلافا لما في التحفة لكن مع التبري
 عنه **قوله** معه اطيعوا عليه وخالف في التحفة لكن مع التبري منه **قوله**
 مع اختلاف ما اذا اخر تحليلها عن تحليله لخوارج في الطواف **قوله** وان افسده
 لكن لا يلزم السيد الاذن في القضاء الا ان اذن له في الافساد على الصالح فيه
 في لا يعاب بلا ترجيح **قوله** ولم يشتر به الفسخ اي فسخ البيع لان احراره عيب
 ظهر به الا ان علم به فلا فسخ فان كان احراره بغير اذن سيده فلا خيار اذ
 تحليله كبايعه وان رجع عن الاذن قبل احراره فلا تحليله وان جهل القبر جوب
 لكن لا يقبل قول السيد في الرجوع لا يبيته وان اذن له ليعتبر في تحليله
 لا عكسه او اذن له في التمتع فلا بعد العدة منعه من الحج ولو تقدم احراره
 على زمان او كان عينه السيد كان له تحليله ما لم يدخلا ولو اذن له
 ليتم ففرن لم يحلل ولو تدرك في عام معين باذن سيده ثم انتقل السيد
 آخر لم يكن له منعه ولو احرره بلا اذن فاذن له سيده في المضي لم يملك
 هو ولا المشتري تحليله لكن المشتري الخيار ولو اذن له في احراره مطلق

كانت

واراد

واراد هرة لنفسك والتسديد لغيره اجيب من دعا الى الانيس **قوله** والتسديد
 منع له المراد به مستحق مستعده فالموقوف على معين يعتبر اذنه وعليه
 جهة اذن الناظر بشرط ان لا تقوت بعض منافعه باحراره والموصي
 بمنفعته اذن الموصي له لا الوارث **قوله** ولو مكاتبان من المكاتب
 وكان له كسب او ربح يعني بنجوعه وقصر سفره عرفا لم يمنع من الحج ولا من
قوله والنوبة للتسديد بخلاف ما اذا كانت للمعصن ووسعت التسديد
قوله كما تقر اي في قوله فيلزمهم حج التحلل اي كالحصر لكن الرقيق واجبه
 الصوم فحمله بان لا ثلاث شعرات معارضة للنية وان قلص صوم ما
 وتلزمه المبادرة بالتحلل بعد امره به **قوله** غير المضي لاي اتمام شي في الحج
 لا الواجبات **قوله** من جميع الطرق ولا فلا يجوز التحلل صبي وجرد استسقاء
 الطريق لا يجوز ان طال وتيقن الفوات ويلزمه عنده التحلل بعمرة شأن كان
 الطريقان سواء لزمه القضاء وان كان في الثاني سبب جصل منه الفوات
 كخشونة لم يحل القضاء لانه محصر **قوله** لا يقتال لا يلزمهم حيث لا يتقابل
 الصنفان للقتال وان كان العدو قليلا كافرا او باغيا لكن حيث كان
 فيهم قوة فلا ولي ان يقتلوا ولا فلا ولي ان يتحللوا **قوله** او يذل مال
 وان قل بل يكره البذل ان كان الطالب كافرا وتيد المعنى العلة بالنسبة
 لاداء التسديد فان فسخوا الدرهمين فالثلاثة لا يتحلل من اجلها والجمهور على
 عدم العتيد **قوله** فلم يحج التحلل الذي يتلخص من كلامنا ان التحلل في
 الاخصار اربعة اقسام امتناعه اذا علم زواله في الحج في مدة يمكن ادراك
 الحج بعدها وفي العدة في ثلاثة ايام وفيما اذا وجد طريقا اخر ووجدت
 استطاعة سلوكه وفيما اذا احتبس المحرم في حق يمكن من اذنه وفيما اذا
 انهم الصادون وثقوا بامانهم وان صدوهم غير ملة استنع التحلل قبل
 الوقوف لجرته وان صدوهم في معرفة تحللوا بعمل عمرة تأنيها ولو لوية

ترك التحلل في العمرة مطلقا وفيه مشقة مصابة بالاحرام ومخالفة النبي
صلى الله عليه وسلم واصحابه ولم اقف على من ينه عليه فخره وفيه كمال
الوقت واستاوري زوال الاحصار والتمتع عكسه في الحج اذا كان وقت
ضيقة يجتنب في ان له لو صبر العجا ابلعة التحلل وهو الاصل فيه **قوله** وان
الوقت قد علمت تعيينه بما قدمته **قوله** الخاص المعتمد انه كالعام
فيما سبق فيه **قوله** وله منعه وتحريم عليه وان قصر كميل حيث لم يعلم صاه
وان ضمنه موسى **قوله** ان اعسر بان لم يكن عنده اكثر مما يترك للعالم **قوله**
او تاخر بشرط بقاء الرجل الى من يصلي فيه لحل تقصير فيه الصلاة وان حل
الموئل أثناء الطريق لم يترك ما الرجوع الا ان صرح الدائن بطلب الرجوع منه
وليس من ذلك عند الله الزوجة فيكف طوقها او توكل من يتقو عليها
من مال حاضر او جهة ظاهرة اطردت العادة باستمرارها او بعقد
بلزومه انفاقه او مدين موسى مقر باذل وقام ركنه ذلك ان علم
صناعهم فيما بينه وبين الله اما الظاهر فلا يحبره التام على ذلك **قوله**
الثلاثة الاول اي الزوج والولد والرفيق **قوله** بتعميده اي العام والخاص
قوله ما يجري في الاحجية في محل الاحصار كما سيذكره وليس اسأله
للحرم حيث قد ركن يتوقف التحلل على طن ذبحه وفيه شرع الاضاح لم يصر
وابن عالان يتوقف التحلل على تفرقة اللحم المذبح عند الامكان انتهى وظاهر
كلامنا خلافا **قوله** بعمية النساء بالانفاد الغالب ثمة فان لم يكن به
ذلك فاقرب البلاد اليه **قوله** مع الخلق ان كان له شعر ولا تحلل بالنسبة
فقط وتثبت النسبة في ذمة حتى قدر عليها او على بدلها لرعاة **قوله**
محل الاحصار اي المحل الذي يمتنع فيه قصر الصلاة لو كان مقيما به ومي
امكن الذبح فيه ونقل الجدة الى الفقر بلا تغير لزمه ولا نقله اليهم حيا
فان ذبح لما اوجدهم فبين فقدم او عده هو بعد الذبح لم ينقل وحلل

وغيره

ولتفرقة اللحم عند خوف فساده ويتوق في ذمته الى وجود المستحقين
فيصرف للحايل ذبح ولا يلفه تفرقة قد بدا فلودج عالما بالانفاد لم يجره
الذبح **قوله** للذبح متعلق بقوله يتعين موضع الاحصار **قوله** ولما لم يرد
معطوف على قوله للذبح اي من دم من ذرا وتيسر بظهور ارتكبه ولو قبل
لحصر على المعتمد **قوله** او الذراي المطلق اما المعين في عام المحصر فقد سبق
انفاد كلامه انه يتعين ذمته كما كان والذي افاده الاحصار هو ان
الخروج منه **قوله** عند الشروع فيه لا بد ان تقارن نية الشرط الذي
يتعلق به عصب الاحرام نية الاحرام بان توجد قبل تمامها **قوله** لغرض زاد
من العذر المباح كلية فتاوى الله وجوده ليس لاجره والحيض ولو لم يعين
العذر بل بشرط ان عرض عن خروج كل عرض ولو دنيوا مباحا مقصود الا
ينافي لاحرام كلقاء امير لاخوته زهدة ولو شرط الخروج لا تعارض كان
قال لما ان يبدو الى لم يصح ولو نذر خوصلة او صوم او حج وشرط الخروج
لعارض فكما تقرر **قوله** او مرض افاد في التحفة انه ان يلحقه به مشقة
كمشقة المشي بالمطر والوحل وفي النهاية ان يحصل به مشقة لا تحتمل عادة
في اتمام النسك وفي الفتح والملايحاب وفتاوى مبيح التيمم وكل تفوق
التي قبلها ولعل خير الامور وسطها **قوله** بالنسبة فقط هكذا في نسخ الكتاب
كشيخ الملازم في الحديث وم ربي شرعي المتهاج والمهجة مع ان تحلل بالنية
والخلق كما اطلقوا عليه ومحل الاول ابن الجال على من لا يشعر بانه وابدت
في الاول جوابا آخر ورايت في بعض هو امش هذا الشرع زيادة والخلق
وكتب عليه صح وعليه لا اشكال **قوله** قلب حجة عمرة وتجزيه عن عمرة
الملازم **قوله** من فاته ظاهرا انه لا يجوز قبل الفوات وان يتقصر على
ادراكه وافرته في الملايحاب **قوله** وجوبا اي فورا **قوله** كالبدا يعيد
حرمة الاحرام بالحج في غير اشهره والمعتمد عندهم الكراهة ونظر فيها اسم مال

من النعم بخلاف المولود بين مجزئة لأصحية وعينه كالمولود بين وصفي والنسي
فلا يكرى **قوله** الطيب مما بعده اطمينية البدنة والبقرة من حيث كثرة اللحم
وقدمت لان العصفه اغنياء الغفر **قوله** لا يصفو بياضها في ابن الجمل انها
العصفه **قوله** ما بعصفه ابصر لحم البلق محرمة سواد وبياض **قوله** عفر هو الذي
لم يصف بياضها **قوله** تروانه اي اتيانه لانني **قوله** له تلة الذكور وان تكثر
تروانه افضل منها ولحمي افضل من ذكر ينز وذكور لا ينز وفضل من
قوله اسقط اي مقدم اسنانه ويرجع في سنة لا خيار البائع ان كان
عده لا خير اهل الخبرة او استنتج **قوله** وان قل الحرب ومثله الشلل للمق
به البثور والقروح **قوله** والودك اي الدهن **قوله** وينقص القيمة ذكره
شيخ الاسلام في شرح البيهقي والروين وقد ذكر في التحفة وقح الجواد وعلقه
اولي لان العيب في هذه الباب ما اثر نقصا في اللحم وان لم ينقص القيمة
قوله عجمها هو التي ذهب عنها في الكمال بحيث لا يرعى في لحمها غالب طابلي
اللحم في الرضا **قوله** ولا يحنونه وان كانت سمينة والمراد البقول يفتح
الثلثة والتول بالتحريك استرخاء في اعضاء الشاة طامدة وكالحنون
يعيبها فلا تتبع العظم وتستدير في مرتها **قوله** لغوان المقصود الذي
لا يبال بصر احد شق المري فينتقص رعيها وتبين لحمها الذي هو المقصود
قوله العشا هي ضعيفة البصر مع سبيلان الدمع غالبا **قوله** وان قل
استوجه في التحفة عدم ضرر ما اعتيد من قطع طرف الالوية لتكبر حيث
قل المقطوع جدا **قوله** غير القرن اي كبير القرنين **قوله** غير الظاهر
اي بحيث لا يلوح النقص من بعد **قوله** وان لا يذهب لحم نقل سم في
حوالي المنهج اجزاء المخلوقة بلا اسنان قال وكان الفرق ان فقد
جميعها بعد وجودها في ثري اللحم بخلاف فقد الجميع خلفة فليحذر
انثري واقرة الشبرام ليس عليه فتكون كالاكية والصرع والدب

قوله

قوله تقدمها اي النية نحو والماصل ان المعينة ابتداء بتدري لا تحب فيها
نية عند الذبح بل في التحفة لا تحب اصلا اي لم يحر وجها به عن ملكه وان
المعينة عن ذرية دسه او يلجحل محتاج للنية عند الذبح ويجوز
للجحل او لا قورازا وتعيين ما يصح به من وجب او مندوب **قوله**
بالشخص جعلت هذه الشاة اضعية **قوله** عن النية اي عند الذبح
او التعيين سواء كان غايه الذمة بالندرا او كان بالجمل جازي كالمذكور
ابتداء كما سبق انفا **قوله** مسلما فان كان كافرا لم يحل ذبحه نوي
وجوبا عند دفعها اليه او عند ذبحه او عند تعيين الاضحية قال
في المنع وكالاضحية في ذلك سائر الدماء التولية **قوله** بلا اذنه
ولا تقع عن الجاهل ايضا الا ان يكون جعلها مندوبة نذر او مطلقا غير مفقده
بالذبح عرفلان فان اذن المذبحان في الذبح لم يفسد ذبحه من يكون له
وقع شيء منها له الاكل منها فان ضل عن ذبحه نوي المضى لغيرها **قوله**
ليلا لكنه يكره فيه والكرهية في الحديث والاضحية ابتداء من غيرها
الا اذا ترجحت مصلحة او دعت اليه ضرورة كحضور مسالكين محتاجين
قوله يملكه بكثر الدم المستدرة اي الخطية اعطاء يتوب عليه تمام
المال يجوز للتصرف وان لم يمتح لا يجازي وقول **قوله** وان لم يمتح لا يجازي
واو المثل اما السيد فلا يفتيه دفع جزء فلهما كالبقرة **قوله** ذبحي لوز
المضحي لا يجوز له الاكل منها وقيدوه في شروخ الاضاح بغير اضعية النطق
قوله اكل الجميع وان سمى في حوائج التحفة سزا بعد ان لا يجوز لغيره الاكل
جواز اضرار قدر الواجب من غيرها كذا ليس في ذبح الواجب من اللحم
ويملكه للفقر **قوله** فليكن شيء له اي ليتصرف فواضيه بالبيع وكوه بل
علي حبل الهدي فيتصرف فواضيه باكله ويصدق وصفا في لغني او
فقير مسلم لان غايته انه كالمضحي وجوزم ان اكله او بالغني هنا

حي

فحرم عليه الزكاة والفقر من أجل **قوله** لعن الفضل الكبد **قوله** ثم اكل البكت
 اي يلبي ما تقدم في الفضيلة ويناب على التضحية بالكل والتصدق بما قصد
 به **قوله** نقلها اي كالأزكاة بخلاف النذر والكفارة **قوله** او عن الملتزمة
 متعلق بالمعينة فاذا قال الله علي ان اضحي بساة متلا ثم عين ساة
 تلك الملتزمة في الذمة ضارت واجبة ولا يجوز اكل شيء منها **قوله**
 كما لو خرج زكاة له لهذا الضعيف والمعمد انه لو فرض قدر الزكاة ينسبها
 له فتعين لها الا يقبض المستحق لها باذن المالك وقرئ في التحفة
 بين تعين الشاة المعينة للتضحية وبين الزكاة بانه لا حق للفقرا
 في غير المعينة للتضحية وفي الزكاة حق المستحقين فتابع في المال
قوله ولد الواجبة فانه يحل اكله اعتمدهم رواه عن ابي عبد الله
 في غير هذا الكتاب وعبد الووف وابن الجلال حرمة اكل من ولد الواجبة
 مطلقا ثم هذا يشكل عليه قوله الحاكم لا تجوز في الاضحية والهدي
 واجب بان هذا مقرر على الضعيف انه يجوز التضحية بالماكل وانها
 لا تقع اضحية غايبة الحيا اذ انذرت او عينت تعينت **قوله** زالت
 الكراهة الا اذا شرع قضاؤه وانما ان اخرج المأذون التضحية يجوز فانه
 يلزمه ذبحها قضاؤه **فصل في العقيدة** **قوله** الغلام لعل القمار
 به لان تعلق الوالد به اكثر من الانثى فقصده جهم على فعل العقيدة
 والا فالانثى كذلك **قوله** اليه احمد ونقله الحلبي عن جماعة متقدمين
 على احمد وفي سنن البيهقي قال يحيى بن حمزة قلت لعطاء الخراساني
 ما الممنوع بعقيدته قال حرم شفاعته وولده **قوله** من عليه لعقيدته
 اي بتقدير فقره **قوله** في سنن الكزماي في منها للعقيدته في ملكه
 فيه بما نشاء **قوله** نيتا بل ليسن طبعها كما سيصرح به المصنف
قوله من الولادة اي تمام الانفصال ويحصل اصل السنة بذبحها قبل

الانفصال

الانفصال **قوله** للموسر بان يكون من يلزمه زكاة الفطر قبل ان تمضي مدة
 اكثر النفاس ولم يخرجها يطلب منه التعق اليه بلوغ الصبي فاذا بلغ سن
 للصبي ان يعوق نفسه وسقط الطلب حتى عن الولي قال الشيرازي ومعه
 ذلك لو فعلها سقط الطلب عن الولد بعد ذلك انتهى ويطلب الولد بعد
 بلوغه لجامع اعسار ولديه في مدة النفاس **قوله** بالطل قدوفيه
 المجموع وهو قلد البيهقي وغيره في الكفارة وقد رواه احمد والبخاري
 والطبراني في طريق وقال الحافظ الهيثمي في احدهما رجاله رجال الصحيح
 لواحد وهو ثقة انتهى وقد بينت ذلك في المولود وقوله رواه البيهقي
 قد علمت ان البيهقي انكره فلا تحسن نسبة آيته له **قوله** يومها في الحساب
 وان كان قبل الغروب فان حصلت الولادة ليلا لم يحسب الليل وانما
 يحسب اليوم الذي يلي ليلة الولادة وهذا بخلاف الحناني فلا يحسب
 يوم الولادة في السبع ويحل ذبح ضأنه في السابح ان اطاقه والاخر
 وجوبا فان خسنه الواجبة سن لا يحتمله لخواصه وشدته حرا وبر
 فحاش منته لرفه القصاص الا ان ظن انه يحتمله او كان والداه لدية الغلظة
 في ماله فان احتمله وخسنه ولو وصيا او فيما لا ضمان بخلاف
 الاجنبي واخرته في مال الخنوق فان لم يكن له مال فعلى من عليه مؤنته
قوله قبل التسابع مقتضاه انه لا يعوق عنه قبل الانفصال وسبق خلافة
 وهو المعمد وعليه فهل محله اذ ابد بعض الولد اذ لا يعلم وجوده الا بذلك
 او يقتضي بطل وجوده ولو لم يبد منه شيء وعليه الثاني فلا بد من تعينه
 بعد تلخ الروح اما قبله فهو جازي لو فرض سقوطه حتى لا يبعث يوم
 القيامة كما اوضحته في الاول **قوله** الذكر والانثى اي سواء كان المولود
 ذكرا وانثى **قوله** كما لا ينبغي عنده كشجينة شيخ الغلام والخطيب واعتمد
 م رتبها والده انه كذا ذكر **قوله** تفاولا لومات قبل العوق فله

والا لم تشرع قوله
 اليه البلوغ فمن
 ايسر بها في مدة
 النفاس صح

ندب ما ذكر كطبخها بجلو لآل **قوله** رجل العقيقة اي احدي رجليها التي
الي اصل الفخذ نينا والافضل اليمنى وتحصل السنة باحدي الرجلين وان
تعددت المذنبه فان الشبر ملسي لو تعددت القوابل ينبغي ان يكتفى بجل
واحدة للجميع وليس ذبحها عند طلوع الشمس وان يقول عنده باسم الله والله
اكبر اللهم لك واليك اللهم هذه عقيقة فلان **قوله** الخلق بفتح المعجمة وضم
اللام المخففة وبالغاء ضرب من الطبيب يحمل فيه زعفران **قوله** حديث فيه هو
حديث بريدة كناية الجاهلية اذا ولد لاهلنا غلام ذبح شاة ولطخ اسنانه
بدها فلما جاء الله بالانبياء كذا ذبح شاة وتخلق من اسنانه ويطبخه بزرع
وليس فيه الوالد وخوه كالاخ عند الولادة ببارك الله لك في المهور
لك وشكرت الواهب وبلغ اشده وزنت به وليس الرد عليه بنحو
الله خير او ينبغي امتدادها ثلاثا بعد العلم بالقرينة والعبرة بفتح
المهملة وكسر الفوقية ما يدعي في العشر الاول من رجب والفرع بفتح الفاء
والراء والعين المهملة اول نتائج البيهية تدعي رجاء بركتها وكثرة تسليها
هذه وتبان لان العصبين هما ليس الا التقرب الي الله بالتصدق بلعنها
على المحتاجين ولا يشترطها الحكم لأصحية **فصل في محرمات تعلق**
بالشعر وخوه في تلحج الانسان وحكم الحناء للرجل **قوله** ولو للمرأة
نعل في الحادي عن المجموع انهم لم يفرقوا بين الرجل والمرأة لكن في شري الزيد
لمرو والدمع ما لم يصبه يجوز للمرأة ذلك باذن طليها لان له غرضان في
تزيينها به ويحرم على الولي خضبت شعر الصبي والصبيبة اذا كان اصحاب
بالسواد له وهو مفهوم كلام الله السابق في تلحج الوضوء **قوله** وصل الشعر
اطلقه هنا انكالا على فهم تفضيله مما قدمه في تلحج الوضوء فانه يحرم
مطلقا وكذا بالظاهر على الحلية والتي لم ياذن لها طليها فيه وكذا يحرم
يشعر لآل في مطلقا في الذي يحل الطاهر من غير آدي لذات طليها

فيه **قوله** وتلحج الانسان اي يغير دونه للتخسين **قوله** الوضوء سبق
في شروط الصلاة **قوله** للرجل مثله الخنثى خرجت المرأة فان كان لا خنثى
استحب لها مطلقا واذا خضبت عن المديت والمدة يحرم عليها وليس
لغير مريدة الا حرام ان كانت طليها ولا تتركها لنفسه وتسوي
وتطريق وتخير وجنة ويحرم واحد من هذه على طليها ومن لم ياذن لها
طليها **قوله** وعبد الرحمن موافق لحديث مسلم وفيه الخففة ثم عبد الرحمن
قوله طارث وهام هو حديث كما سينبذ عليه ووجهه ان طارث
هو الناسب والهام هو الذي يهتم مرة بعد اخرى وكل انسان لا ينفك
عن هذه **قوله** لم يمس اسم اي مجموع ذلك في مجموع مسلم والي داود **قوله**
في تنوع التسمية التسمية على جواز التسمية باسماء الانبياء ومثلهم
الملائكة او جريا على التسمية الاولى باسم الملائكة لا سيما المشهورين بالخير
وفي الخففة طارث في التسمية بمحمد فضايل عليه وخرجة في التسمية
في التسمية ولده محمد اسمعته بلصحابه الى الجعد ذينك **قوله** الحناء
العتيقة ما ذكره زكليب وحرب ومرة وشهاب وحار مثله للاسماء
العتيقة والبقيّة كما ينظر في قوله او العلماء او العرب لانه من اصح
الكذب ولا يعرف المستلزم العدد والمراد ياستجها في او الحرق
نسيدي وقول السيد الصوفي ينبغي ان لا يعيد بالنداء وبانه يحتمل ان
يكون اصله نسيدي في حذف بعض حروف التحلية وله نظائر انتهى في
الشيخ احمد مذهب المدي في الظاهر ان الخلاف المذكور سماعي **قوله**
لآل اول او الملوّن وشاهن شاه وحاتم الحكم قال في الخففة وكذا
عبد النبي او الكهنة او الدار او علي والحسين وبارك الله ورضوا الله
وخوهم وقول بعض العامة اذا حمل ثقبها الحلة على الله انتهى وخوهم
للعبد النبي فنقل الحرمة فيه عن كثيرين ثم قال لا وجه جواز لا سيما

عند النسبة له صلى الله عليه وسلم انتهى واختلف في اقصى الفضاة وقاصي
 الفضاة وظلها وزير الوزر وامير الامروا في الدعاة وقد بينت في الاول
قوله تغير القبح بينت في الاول جملة منه **قوله** اهل الفضل اي غير
 والمبدعة بدليل قوله لا ياتي ولا ياتي خوفاً وسق ومبتدع والمراد بحق الفاسق
 الكافر فقد ادخله معهما في الروضة **قوله** الرجال والنساء وسوا الكني
 الرجل باي فلان ام باي فلانة والمرأة بام فلان ام بام فلانة ويجوز التكني
 بغير اسماء الملاميين كاي هريرة واي الفضائل **قوله** بالبر اولاده اي ان
 كان له اولاد ولدته كني صلى الله عليه وسلم باي الفاسم وكان ابنه بنده
قوله باي الفاسم اي وضع الكنية اما اذا اشهر لها فلا حرمة ولدته كني
 المؤوي الرابعي لجامع اعتماده الملاقاة حرمة **قوله** نحو فاسق لانها للكرام
 وليس هو من اهل **قوله** كاي لخص فانه ذكر لها في الآية للمعريف وقيل
 كراهية لاسمه لانه عبد الحري وهو مقيم وقيل غير ذلك **قوله** مطلقاً
 كان من اهل الفضل او لا **قوله** ان عرف بغيره ولا فلا حرمة وعليه يحمل ما في
 كلام المحدثين من نحو لا عيش ولا عور **قوله** وان كان فيه كفارة لا اسكافي
 وفلان الحندي فان لم يكن فيه فهو لحيان وكما يحرم ذلك بغيره يحرم
 بصورة **قوله** لا اتباع اي في ان صلى الله عليه وسلم اذن في اذن الحسن
 حين ولدته فاطمة وجاء الحسين وهذا آخر ما اردت ايراد في هذه
 الحاشية المختصرة في حاشيتي الوسطى التي اختصرتها من حاشيتي الكبرى
 على شرح العلامة الشيخ ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي على مختصر العلامة
 الشيخ عبد الله بافضل الحضرمي نفقني الله بهما وعلو بهما وبالله
 الزكية في الدنيا والاخرة واسئله ان يجعل ما كتبت في هذه
 الحاشية لوجهه خالصاً وان ينفعني بها اذا صار الظل فالصاوان
 يتخفى بالظن الى وجهه الكريم مع المنعم عليهم في النبيين والصدقيين
 والشهداء



الشهداء والصالحين وحسن اولئك فضلاً ذلك الفضل من الله وكفى
 الله علماً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين سبحان
 رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
 تمت النسخة المباركة يوم الاحد بعد الظهر ٢٥ جماد الثاني ١٢٥٠
 على يد الفقير الى الله سبحانه وتعالى ابي شفاعة عبد
 الامام الخطيب بن العابد بن ابن المصم الخطيب محمد الفلام
 غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وصلى الله
 على سيدنا محمد طم النبيين وامام المرسلين
 وصلى الله عليه اجمعين وسلام على
 المرسلين والحمد لله رب العالمين
 امين
 امين

تمت المقابلة حسب الظاهر مع مؤلفها
 محمد بن سليمان الكندي حفظه الله تعالى انا الخطيب
 محمد بن عثمان الكندي في ذلك سنة الف ومائة

باب اخر فيه سل باله مرحة • على المصنف واستغفر لاتبه •
 واد المل لتفسك في يد يد بها • فر بعد ذلك غفرنا لصاحبه •